وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمي
جامعـــة محمد خيضر –بسكرة–
كليـة العلوم الإنسانية والاجتماعية
قســم التاريخ

عنوان الأطروحة:

قضايا المجتمع الجزائري من خلال الصحافة الإصلاحية فيما بين (1919–1954م)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل. م. د في التاريخ المعاصر.

إعداد الطالـــــــب:
الطاهر إبرير

إشراف الدكتور:
محمد الطاهر بنادي

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
خميسي فريح	أستاذ محاضر -أ-	جامعة محمد خيضر-بسكرة-	رئيسا
محمد الطاهر بنادي	أستاذ محاضر -أ-	جامعة محمد خيضر-بسكرة-	مشرفا ومقررا
علي آجقو	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة -1-	مناقشا
عيسى ليتيم	أستاذ محاضر -أ-	جامعة خنشلة	مناقشا
مغنية غرداين	أستاذ محاضر -أ-	جامعة محمد خيضر-بسكرة-	مناقشا

السنة الجامعية: **2020-2021**

شكر و عرفان

قال تعالى: ﴿**فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُواْ لِي وَلاَ تَكْفُرُونِ**﴾

البقرة (*152*)

وقال ﷺ: «**من لم يشكرالناس لم يشكر الله**».

لله الحمد والشكر عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته، نتقدم بجزيل الشكر، إلى الدكتور المشرف **بنادي محمد الطاهر**، الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه العلمية وإصراره على إخراج هذا العمل في أحسن صورة، فله منا جزيل الشكر والامتنان على ما قدمه من جهد في سبيل إتمامه، فجزاه الله عنّا كل خير.

والشكر موصول إلى كل أساتذة قسم التاريخ وأخص بالذكر الاستاذين القديرين البروفيسور **آجقو علي** والبروفيسور **بلقاسم ميسوم** على المساعدات التي قدماها لنا خلال فترة الدراسة وإعداد الأطروحة.

كما نتقدم بالشكر الخالص إلى كل إطارات وعمال جامعة محمد خيضر ببسكرة، كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى جمعية التراث بالقرارة بولاية غرداية على حسن الاستقبال وتقديم يد المساعدة والشكر موصول أيضا إلى الدكتور **محمد ناصر**.

وإلى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

إبرير الطاهر

إهـــــداء

قال تعالى: «واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا»

إلى أرواح شهداء الجزائر.

إلى والدي الكريمين.

إلى زوجتي وأبنائي وائل، لؤي، رنيم، محمد الأمين.

إلى كل من ساعدني وكان لي عونا في إنجاز هذا العمل.

لهم جميعا أهدي ثمرة جهدي وعملي المتواضع.

إبريز الطاهر

قائمة المختصرات:

ع: .....العدد

س: .....السنة

مج: .....المجلد

ص: .....الصفحة

تر: .....ترجمة

ج: .....الجزء

ط: .....الطبعة

[د. ت]: .....دون تاريخ

هـ: .....هجري

م: .....ميلادي

E.N.A.G: ..... Entreprise Nationale des Arts Graphiques.

A.N.E. P: ..... Agence National D'Edition Et De Publicité.

مقدمـــــة

مقـدمة:

كثيرة هي الأعمال والدراسـات التي تناولت تاريخ الجزائر إبان الفترة الاسـتعمارية في جوانبه المختلفة وإشـــكالياته المعقدة ومناهجه المتنوعة، والتي لا تخرج عن أطر الدراســـات المتعلقة بالتاريخ الاجتماعي والاقتصـادي، وكذا التاريخ الثقافي والفكري، والمجال الأكثر ثراءً بالدراسات هو التاريخ السياسي والعسكري إلا أن هذه الدراسات لا تعني في نظرنا رغم تنوعها وتعددها بأنها قد استوفت حقها، وحققت المعرفة الكاملة في تلك الجوانب التاريخية.

فالحقيقة المطلقة للحدث التاريخي هي ما وقع في حينه، أما ما دون ذلك فيبقى حقيقة تلامس جانباً من الواقع، وفي هذا الصـدد يمكن أن نشـير إلى أن تاريخ الجزائر الذي مزال في حاجة إلى جهود الباحثين الموضـــوعيين، لإخراجه من تلك القوالب الجامدة التي وضعتها فيه المدرسة الاستعمارية، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال الدراسة المتأنية والتي تحظى بتنوع مصـــادر اســـتســـقاء المعلومة التاريخية، كي تتكامل الرؤى، لأن تلك الجوانب التي تناولناها في كتابة التاريخ وأطر دراســـته، ماهي إلا محركات للفعل البشـــري والذي يمثل الظاهرة المدروســـة فيما بعد، أي التاريخ بإيجابياته وســـلبياته، والتي أضـــفت على الكتابة المتخصـصـــة تعزيز إيديولوجية رسـمية سـواء كانت اسـتعمارية أو وطنية، وإسـقاط بعض القضايا التي لا تخدم هذه الأجندة الفكرية من خلال ممارسة أسلوب الإقصاء والانتقاء، وهذا التوجه في اعتقادنا هو الذي ساهم وبشكل كبير في إضفاء التعتيم على جوانب مهمة وأطراف فاعلة في تاريخنا.

من هنا تبين لنا أننا في أمس الحاجة إلى الاستفادة من كل المصـادر التي تتيح الفهم العميق لقضـايا المجتمع الجزائري خلال الفترة الاسـتعمارية، وعلى رأسـها الصـحافة المكتوبة التي شـكلت أبرز المحاور للدعاية الإعلامية، فهي ظاهرة اجتماعية، ثقافية وسـياسـية تميز المجتمعات الحديثة، لذا يعتبر القرن التاســع عشــر والنصــف الأول من القرن العشــرين، العصـر الذهبي لها وذلك باسـتفادتها من الثورة الصـناعية ليس فقط بتطور وسـائل الطباعة والنشر والاتصـال، بل نتيجة التحولات التي طرأت على المجتمعات البشرية بفضـل الانتشـار

الواسع للثقافة والتعليم والتوجه نحو التمدن، وحُدوث نقلة نوعية في وسائل التواصل والدعاية الاعلامية في وقت ذاته انتعشـــت الحركية الفكرية بنشـــاطها الاقتصـــادي على اختلاف توجهاته، وظهور الأفكار الاشتراكية واكتساح الموجة الاستعمارية الأوروبية لإفريقيا وآسيا، حتى بدأ العالم يدور حول فلك محوري مركزه مضبوط هو القارة الأوروبية.

بينما لم ينتشر تأثير وسائل الإعلام السمعية البصرية، كانت الصحافة المكتوبة هي الوسيلة الأساسية للإعلام، ولم تعد أبعاد الصحافة تقتصر على المجال السياسي، وإنما أصـــبحت تمثل أبرز قنوات الاتصـــال بين المجتمع والوســـيلة التي تبث من خلالها مختلف دوائر التأثير السياسي، الاقتصادي والاجتماعي أفكارها وتنشر دعايتها، وبذلك تكون العلاقة بين الإعلام (المثير) والمجتمع (المســـتجيب)، علاقة تأثير وتأثر، وهذا ما دفع بالأنظمة الاستعمارية إلى توجيه الإعلام بالشكل الذي يخدم مصالحها ويستجيب لتصوراتها.

ولما كان تأثير الســـلطة الرابعة قد يتجاوز تأثير أي ســـلطة أخرى ، فقد كانت المطبعة من أهم ما أنزله دوبورمون«*de Bourmont* » في ميناء ســـيدي فرج ، للقيام بما أسماه دعاة الحملة الفرنسية على الجزائر 1830 لنشر الحضارة وتوسيع دائرة تأثيرها على حســـاب ما وصـــفه بالبربرية، وهذا ما يبين كيف أن الطباعة والصـــحافة كانت من أولى اهتمامات السلطة الفرنسية والمجتمع الاستعماري في الجزائر، وعلى ذلك الأساس تكاثر عدد الصـــحف الاســـتعمارية وتنوعت مشـــاربها وتعددت عناوينها، مما يدل على علاقة الارتباط الوثيق التي جمعتها بالمجتمع الاستعماري، وكيف أصبحت تمثل أحد أهم المصادر الأساسية لفهم العقلية الإســـتعمارية، ومع ذلك فإنها لا تزال ميداناً خصـــباً، ومفتوحاً للبحث التاريخي وغير التاريخي.

عموما فان الدراســـات المتعلقة بالصـــحافة تقســـم إلى جانبين: جانب يتعلق بدراســـة التاريخ الداخلي للصـــحف، أي تطور الصـــحف في حد ذاتها، وجانب آخر يتمثل في دراســـة التاريخ من خلال الصـــحافة، أي الاعتماد على الصـــحف كمصـــدر للمعلومة التاريخية خاصـــة حينما لا تتوفر التقارير الرسمية، وتوصـــد أبواب الأرشـــيف أمام المؤرخ أو يصـــعب الوصـــول

إليها ويندثر الشهود الحاضرون والمعاينون لها، حينها تبقى الصحافة الوسيلة الأساسية لسد تلك الثغرات في فهم وتحليل الحدث التاريخي، باعتبارها شـــاهد عيان على الأحداث لكونها كتبت ساعة الحدث ولم تتعرض لتأثير الذاكرة مثلما هو الحال بالنسبة للشهادات والمذكرات التي مرت عليها أحقاب من الزمن فدور تلك الصحف لم ينته بنشرها للأخبار والمستجدات ساعة حدوثها لكنها ومع مرور الوقت وتحول الحاضر إلى ماض تصبح مصادر للتأريخ، يكتشف فيها الباحث معلومات قد لا يجدها في مكان آخر، لذلك لم تعد مجرد خزانات لتراكم وتكدس المعلومات المختلفة، بل أصبحت كمصدر توثيقي لا يستهان به في مجال الكتابات التاريخية.

وبما أن الصــحف الاستعمارية تعد أهم وسيلة معبرة عن الأهداف الخفية والمعلنة للمجتمع الاستعماري، والمترجمة لردود أفعاله حول مختلف القضــايا الجزائرية، والصــحف الوطنية والإصــلاحية بصــفة خاصــة هي التي كانت تعكس تداعيات تلك الســياســات الاستعمارية على المجتمع الجزائري وسبل مجابهتها، فقد اخترناها كسند أساسي لدراسة قضــايا المجتمع الجزائري من خلال الصــحافة الإصــلاحية في الفترة الزمنية الممتدة من (1919–1954م) التي يشــوب تفســيرها الاختلافات والكتابات غير الموضــوعية وتتخللها الخلفيات الإيديولوجية، مما جعلها حلقة ضمن صراع التصورات وتحديد المفاهيم وضبط الحقائق التاريخية المتعلقة بالاســتعمار الفرنســي في الجزائر وفي طبيعة علاقته بالشــعب الجزائري الذي يسميه الأهالي، أي تقييم وإبراز قضايا المجتمع الجزائري من خلال الصحافة الإصلاحية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا الدراســة في كونها جاءت للتعريف بقضــايا المجتمع الجزائري من خلال الصــحافة الإصــلاحية، فقد سلطت الضوء على تركيبة المجتمع في الجزائر بصفة مغايرة عما تناولته بقية الأعمال من حيث الطرح، إذ ركزت على السياسة الاستعمارية في جانبها الدعائي الذي يهدف إلى إيهام الرأي العام العالمي، بتراجع المجتمع الجزائري مقابل

الارتفاع الذي يشهده معدل النمو الديمغرافي للأوروبيين، وقد أعطت أرقاماً إحصائية في سنة 1931م مغايرة لما هو في الواقع، إذ أن هذه الأخيرة لم تشـــمل المناطق الجنوبية مهملة إحصـــاء العنصـــر النســـوي في المجتمع الجزائر، بالإضـــافة إلى أنها اعتمدت على طرق إحصـــائية مخالفة لما هو متعارف عليه في مثل هذه العمليات الإحصـــائية، كما بينت الأسباب الحقيقة التي أدت إلى تزايد العنصـر الأوروبي في الجزائر خاصـة في ظل القوانين الفرنسـية التي سـاهمت في تضـاعف أعداده، وبالمقابل فان النمو الديمغرافي للجزائريين ظل في ارتفاع عكس ما روجت له الدعاية الاسـتعمارية، كما حاولنا من خلال هذه الدراسـة إبراز تداعيات السـياسـة الاسـتيطانية على الريف الجزائري وحدوث الهجرة العكسـية إلى المدينة، بحثا عن سبل عيش أفضل لانعدامها خارجها، بسبب سياسة الاستلاء القهري على الأراضي الجزائرية وانتشـــار البُؤر الاســـتيطانية، كما تطرقت في هذه الدراســـة إلى إبراز دور النخبة الجزائرية في القضية الوطنية.

لذا تتبعنا نشوء وتطور الصحافة في الجزائر، مركزين على الصحافة الإصلاحية منها وأهم القضـــايا الجزائرية التي طرحتها طيلة فترة الدراســـة، إذ تبيّن لنا أن مجهودات النخبة الإصـــلاحية تفوق بكثير ما تناولته الأعمال التي خاضـــت في مثل هذه المواضـــيع، لأن جل الدراسـات قد ركزت على الجانب الثقافي والاجتماعي للصـحف الإصـلاحية، لكن أعمال هذه الأخيرة في الجانب الســـياســـي والاقتصـــادي لا تقل أهمية عن بقية الجوانب الأخرى، لذلك وحسب تصورنا أن الحركة الإصلاحية في الجزائر كانت نموذجا فريداً من نوعه في الاقطار العربية والإســـلامية، لأنها حققت ما عجزت عن تحقيقه دول تتمتع بالاســـتقلال في مختلف المجالات، لقد حاولنا إبراز أهم القضايا الثقافية والدينية من خلال هذه الدراسة، وكذا القضايا الاجتماعية التي خاضـــت فيها الصـــحف الإصـــلاحية دون أن نهمل الدور المحوري وهو الجانب السياسي الذي كان الركيزة الأساسية في تطور الحركة الوطنية الجزائرية، كما أن تلك الصـحف كان لها من الكتابات ما يجعلها ذات تأثير واسـع على الأمة الجزائرية، حيث وقفت في كثير من الأحيان على القضـايا الاقتصـادية وتداعياتها على السكان، خاصـة في الجانب

الفلاحي، التجاري والصناعي، كما لم تهمل الجانب المالي من خلال تعرضها إلى المعاملات المالية وتأثير الضـرائب على الجزائريين والأزمة المالية العالمية وتداعياتها على كامل شـمال إفريقيا.

ونظرا لأهمية هذه القضــايا الخاصــة بالمجتمع الجزائري وقيمتها التاريخية والفكرية، ارتأينا إبراز مكانة الصـحف الإصـلاحية في معالجة قضـايا المجتمع الجزائري في كامل فترة الدراسة، كما أن ديمومة وتواصل إصدارات تلك الصحف جعلها من أهم المصادر التي تأتي بعد الوثائق الأرشيفية الرسمية، لأن كتابة التاريخ تعتمد بشكل كبير على كل المخلفات التي تركتها الأنظمة والمؤسسات والأفراد ولعل الصحف من أبرز تلك المصادر.

دوافع اختيار الموضوع:

من أهم الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار قضايا المجتمع الجزائري من خلال الصحافة الإصلاحية بعد الحرب العالمية الأولى وإلى غاية الاستقلال موضوعاً لدراستنا ما يلي:

- اعتقادنا بأن هناك جوانب غامضـة من قضـايا المجتمع الجزائري تحتاج إلى مزيد من التحليل وإعادة القراءة على ضوء الكتابات الصحفية الإصلاحية لأنها وبدون مبالغة كانت الأقرب إلى تأريخ الأحداث وتداعياتها على الشـــعب الجزائري في ظل السياسة الاستعمارية.
- إن مثل هذه المواضـيع تكتسـي أهمية بالغة في تشريح وإيضـاح الصـورة الحقيقية التي كان يعيشــها المجتمع الجزائري في غياب الكتابات الموضــوعية للصــحافة الاسـتعمارية لذا كان لزاما علينا طرح رأي الصـحافة الوطنية في قضـايا المجتمع الجزائري.
- الإشـارة إلى أهم التوجهات الصـحفية للصـحافة الإصـلاحية ودورها في مشـاريع الحركة الوطنية وقضايا المجتمع الجزائري.

- الكشف عن المستوى الذي وصل إليه النشاط الصحفي الإصلاحي في الجزائر رغم المضـــايقات التي كانت تفرضـــها الإدارة الفرنســـية في الجزائر على هذا المجال.
- إبراز الدور الريادي للصــحافة الإصــلاحية في مجابهة المخططات الاســتعمارية الرامية إلى إدماج الجزائريين وفرنستهم وتنصيرهم.
- محاول إثراء المكتبة الجزائرية بعمل يتمحور حول دراســـة قضـــايا المجتمع الجزائري في الفترة الممتدة من1919–1954م من خلال الصحافة الإصلاحية.

حدود الدراسة:

تمتد هذه الدراســة من نهاية الحرب العالمية الأولى والتي مثلت مرحلة تأريخ الانفتاح على الشــعوب الأخرى، كما كانت الســنة نفســها التي بدأت فيها الإصــلاحات الفرنســية في الجزائر، وهذا ما ساهم في ظهور الصحافة السياسية والإصلاحية بشكل كبير، سواء كانت تمثل صحف الأفراد مثل المنتقد التي أسسها ابن باديس في سنة 1925م، أو صحف هيئات وجمعيات مثل التي أنشـــأتها جمعية العلماء المســـلمين الجزائريين (1931–1954م) والتي استمرت إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية، إن فترة الدراسة هذه كانت فترة تحولات جذرية من خلال التنوع الأيديولوجي في تيارات الحركة الوطنية، وهذا ما انعكس على قضـــايا المجتمع الجزائري، كما أن السياسة الاستعمارية باتت أكثر حدِة مما كانت عليه لمجابهة هذه التحولات التي فرضــتها الظروف المحيطة على المســتويين الداخلي والخارجي، ولم تكن الصــحافة في الجزائر إلا طرفا من هذا الصراع، مما جعلنا نتقيد بالصحف الإصلاحية في عرضها وتحليلها ومناقشتها للقضايا الوطنية ومقارنتها بما ورد في المراجع والدراسات التي تناولت تلك القضايا الوطنية وتسليط الضوء على الجوانب الغامضة فيها وإبرازها.

إشكالية الموضوع:

تنطلق تساؤلات هذا الموضوع من كونه محاولة لمعالجة إشكالية رئيسية تتعلق بقضايا المجتمع الجزائري من خلال الصـــحافة الإصـــلاحية بعد الحرب العالمية الأولى وإلى غاية

اندلاع الثور التحريرية، خاصـة وأن العمل الصـحفي الإصـلاحي في تلك الفترة كان قد اتسم بالفاعلية والديمومة فبمجرد توقيف جريدة تصدر الأخرى، وعليه نورد الإشكالية الآتية:

- إلى أي مدى سـاهمت الصـحف الإصـلاحية في نقل ومعالجة قضـايا المجتمع الجزائري فيما بين 1919-1954م؟

لمعالجة هذه الإشـــكالية يمكن طرح عدة تســـاؤلات فرعية والتي من خلالها يمكن استظهار كافة الجوانب المتعلقة بموضوع الدراسة ولعل من أبرزها:

- كيف كانت بداياتها وأهم توجهاتها في ظل السياسة الاستعمارية؟
- إلى أي مدى عالجت الصـــحف الإصـــلاحية قضـــايا المجتمع الجزائري وتداعياتها على الساحة الوطنية؟
- كيف كان رد فعل الصحافة الإصلاحية على السياسة الاستعمارية ومشاريعها الترويجية؟

عرض الموضوع:

لأجل الإحاطة بأهداف الدراسة والوصول بها إلى إيجاد أجوبة عن الإشكالية الرئيسة وفروعها الجزئية، وبحسب المادة الخبرية المتوفرة لدينا وطبيعة وخصوصية الموضوع ارتأينا تقســـيم البحث إلى مقدمة ثم مدخل تمهيدي وخمس فصـــول ثم خاتمة، تناولنا في المقدمة التعريف بالموضـــوع ودوافع اختياره وإشـــكالية البحث والمناهج المتبعة والصـــعوبات التي اعترضتنا خلال إنجازه، وأخيرا قدمنا فيها وصفا لأهم المصادر والمراجع المعتمدة.

الفصـل التمهيدي الذي عنوناه بـــــ :«**واقع المجتمع بالجزائر في ظل السـياسـة الاسـتعمارية الفرنسـية**»، تناولنا فيه عملية الاسـتيطان وتركيبة المجتمع الأوروبي وتداعياتها على الأهـالي، كمـا تطرقنـا إلى واقع المجتمع الجزائري في ظـل القوانين والإجراءات الاستثنائية، وقد ركزنا في هذا الصـدد على الجانب الدعائي الاستعماري، خاصـة فيما تعلق بمسألة المغالطات الإحصـائية التي نشرتها الإدارة الاستيطانية قصد التأثير على الراي العام العالمي وإيهامه بتراجع النمو الديمغرافي للعنصـــر المحلي مقابل زيادة عدد الأوروبيين، كما

قمنا بإبراز الظروف القهرية التي كان يعيشــها الجزائريون والتي أدت إلى قيام هجرة عكســية من الريف إلى المدينة، هذا بالإضافة إلى طرح دور النخبة الجزائرية في القضايا الوطنية.

الفصــل الأول، الذي جاء عنوانه كما يلي «**الصــحافة العربية المكتوبة بالجزائر فيما بين 1919-1954م**» والذي تناولنا فيه مرحلة ظهور صـحافة الاحتلال الفرنسـي في الجزائر من خلال الحديث عن ظروف نشأة الصحافة العربية في ظل القوانين الاستعمارية ومساهمة النخبة الجزائرية في هذه المرحلة، والتي تميزت بالرقابة الإعلامية والتأييد المطلق للاحتلال، ثم بروز صـــحف أحباب الأهالي وهم المتنورون من النخبة الفرنســية والذين كانوا يؤمنون بالطرح القائل «الجزائر الفرنسـية»، ويعملون على تجسـيده على أرض الواقع من خلال تبني مسـألة المسـاواة في الحقوق بين الأوروبيين والجزائريين واسـتغلال التعليم الموجه في الجزائر لخدمة المصالح الاستعمارية، كما تناولنا نشأة الصحافة العربية الجزائرية بظهور أول صحيفة جزائرية وهي جريدة الحق العنابي، التي كانت جزائرية إنتاجاً وإخراجاً، بعدما كانت كل الصحف تلتزم بالشروط الصادرة في قانون حرية الصحافة الفرنسي الصادر في سنة 1881م، والذي نصــت المادة 69 منه على أن يكون نافذ المفعول في الجزائر، ويلزم صــاحب اعتماد أي جريدة بالجنسية الفرنسية، رغم ذلك كانت هذه الجريدة الأولى على المستوى الوطني التي تميزت بان كل طاقمها مشكل من الجزائريين ويعود الفضل في ذلك لصاحب اعتمادها خليل قائد العيون الذي كان يشتغل لدى أحد الموثقين بمدينة عنابة وهو من مؤسسي حركة الشباب الجزائري بها.

كما تناولنا الصـــحف العربية بالجزائر والتســـهيلات التي كانت تحظى بها لأجل مواجهة الصحف المتسربة من المشرق والتي أزعجت السلطات الإدارية الفرنسية في الجزائر بســبب نوعية المادة الإعلامية التي كانت تحملها والمناهضــة للاســتعمار، حيث ســمحت بنشــاط الصــحف العربية بالجزائر لتعويض تلك الصــحف وفي الوقت نفســه تســهل مراقبتها وتعطيلها في حالة عدم ارتياحها لها، لكن وبعد مدة أدركت الســلطات الاســتعمارية بخطر وسـائل الإعلام المكتوبة على مصـالحها فقامت بتضـيق الخناق عليها من خلال سـن قانون

1901م القاضـي بتنظيم تأسيس الجمعيات وإنشـاء الصـحافة الأهلية، لكن بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وتداعياتها على الأوضـــاع العامة في الجزائر وطرح الإصـــلاحات الفرنســية جاءت الصحافة الإصلاحية والسياسية وهي محل دراستنا والتي تطرقنا فيها إلى كل الصحف من صـدور جريدة المنتقد سـنة 1925م ثم جريدة الشـهاب (1925–1939م) التي تحولت إلى مجلة شـهرية في السـنة الرابعة من الصـدور، كما تميزت سـنة 1933م بصـدور ثلاث جرائد إصـلاحية جريدة السـنة ثم الشـريعة وبعدها جريدة الصـراط السـوي، ثم البصـائر التي احتوت على ســـلســـلتين الأولى (1935–1939م) والثانية (1947–1956م) وهي من أطول وأهم الصـحف الإصـلاحية، كما خصـصـنا مطلباً لصـحف أبو اليقظان الثمانية الإصـلاحية والتي امتدت من (1926–1938م) وأهم هذه الصحف هي جريدة الأمة وواد ميزاب.

الفصل الثاني والذي عنوناه بـــــ: «**القضايا الاجتماعية للمجتمع الجزائري 1919–1954م**»، تناولنا فيه قضـايا المرأة والشـباب والتي أبرزنا من خلالها واقع المرأة الجزائرية في ظل الاحتلال الفرنســـي ومســـألة تعليمها وما كانت تعانيه من اضـــطهاد في ظل العادات والتقاليد البالية والتي حاربتها جمعية العلماء المســـلمين الجزائريين، كما طرحنا أيضـــا واقع الشباب الجزائري وما يعانيه في حياته اليومية جراء القوانين الاستعمارية مبرزين كذلك مسألة الاحتفالات والمناسبات وطابعها الاجتماعي في الحفاظ على مقومات الهوية الوطنية.

وقد أدرجنا ضمن هذا الفصل بعض الآفات الاجتماعية وتأثيرها على المجتمع والتي عالجتها الصـــحف الإصـــلاحية من منكرات الأعراس، الأفراح، زيارة القبور، البغاء الســـري والمنظم، المسـكرات وآفة الانحراف كما وقفنا على الواقع المعيشـي للسـكان ومشـكلة البطالة وظروف العمل ومسألة التكافل الاجتماعي والوضع الصحي في الجزائر كما طرحته الصحف الإصلاحية.

الفصـــل الثالث تحت عنوان «**القضـــايا الثقافية والدينية للمجتمع الجزائري فيما بين 1919–1954م**» والذي حاولنا من خلاله طرح القضـــايا الثقافية والتي تمثلت في مســـألة التعليم بالجزائر ركزنا فيه على التعليم الحر بنوعيه المســـجدي والمكتبي، والتعليم الفرنســـي

العام والمهني، إذ تطرقنا إلى مناهج ومقررات التدريس في كل من التعليمين الحر والفرنسي وموقف الإدارة الاستعمارية منه، كما طرحنا قضية تأسيس الجمعيات والنوادي والفروع الكشفية ومسألة النهضة الإعلامية والأدبية من خلال الصحف الإصلاحية، حيث تطرقنا فيها إلى قضية مناصرة الصحافة الوطنية وترقيتها والمؤتمرات الطلابية وعديد القضايا التي عالجتها في المجال الديني في حين طرحنا قضية الصحف الإصلاحية والوقف الإسلامي وحرية المعتقد، وتحدثنا فيها عن الأوقاف الجزائرية في فترة الدراسة والقوانين الإدارية الفرنسية التي كانت تنظمها، ثم قضية حرية الدين وفصله عن الدولة، هذا دون إغفال دور الصحف الإصلاحية في محاربة الطرقية والزوايا المنحرفة والموالية للاستعمار الفرنسي، كما تناولنا أيضا رُكب الحج الجزائرية وتأطيرها الإداري والقانوني والظروف العامة للحج وقضية الهاجس الصحي والأمني للاستعمار خلال هذا الموسم، وجهود الصحف الإصلاحية في محاربة التبشير والتنصير والفرنسة مع عدة قضايا أخرى.

الفصل الرابع والمعنون بـ: «**القضايا السياسية من خلال الصحافة الإصلاحية فيما بين 1919-1954م**»، تعرضنا فيه إلى البوادر السياسية للحركة الإصلاحية من خلال الكتابات الصحفية وموقف تلك الصحف من السياسة، كما تطرقنا لمسألة الوحدة الوطنية في كتاباتها وعلاقتها بالحركة الوطنية، وواقع التيار الإصلاحي من خلال ما طرحته تلك الصحف في فترة الدراسة، وتداعيات المؤتمر الإسلامي على القضية الوطنية، كما تناولنا أيضا موقف الصحف الإصلاحية من السياسة الاستعمارية في الجزائر والتي طرحنا من خلالها قضية القوانين الاستثنائية وانعكاساتها على الحياة العامة للجزائريين حيث تناولنا بالذكر بعض القضايا الهامة مثل مسألة التجنيد الإجباري 1912م وقضية الاندماج والمساواة، وقضية التمثيل النيابي والمالي من وجهة نظر تلك الصحف، مع الإشارة إلى قضية حرية الصحافة واطلاق الحريات العامة بما يتوافق وخصوصيات المجتمع الجزائري.

الفصل الخامس فكان بعنوان بـ: «**القضايا الاقتصادية من خلال الصحافة الإصلاحية فيما بين 1919-1954م**» تناولنا فيه القضايا الفلاحية والتجارية والصناعية كما تطرقنا فيه

إلى القضــايا المالية ونظام الضـرائب والأزمات التي مرت بها الجزائر وتأثيرها على المجتمع الجزائري في تلك الفترة.

وخلصنا في النهاية إلى خاتمة أجملنا فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها، مركزين فيها على أهم القضــايا التي تناولتها الصــحف الإصــلاحية، كما ألحقنا بالدراســة ملاحق، لأجل توجيه عناية القارئ للاطلاع والتوسع فيما جاء فيها مع قائمة بيبليوغرافية، ومجموعة فهارس لتســـهيل عملية البحث والتي تمثلت في فهارس، الأعلام، الأماكن والبلدان، مع فهرس عام للمواضيع.

مناهج البحث:

بما أن طبيعة الموضوع محل الدراسة وخصوصية مضامينه، تتحكم إلى حد بعيد في نوع المنهج المتبع، لهذا كان لزاما علينا اســتعمال مناهج متعددة لخدمة جوانب الموضـــوع وإثرائه، فقد اعتمدنا المنهج التاريخي لمتابعة نشاط الصحافة الإصلاحية والأحداث المختلفة، من حيث الزمان والمكان، كما تتبعنا تاريخ الصــحف الإصــلاحية قصــد معرفة أهم القضــايا الوطنية التي عالجتها، وواقع الحياة في الجزائر أثناء فترة الدراســـة، كما اســـتخدمنا المنهج الوصفي المسحي خلال الحديث عن الصحف الإصلاحية من الناحية الشكلية، وكذا المنهج التحليلي خاصــة عند تحليل بعض الأحداث وربط الأسـباب ببعضـها البعض، والوقوف على جل الاهتمامات التي تناولتها تلك الصـــحف وتداعياتها على الشـــعب الجزائري في ظل السياسة الاستعمارية.

هذا بالإضــافة إلى اسـتعمال بعض المناهج الأخرى قصــد تقريب المعطيات وشـرحها مثل اسـتعمال المنهج المقارن الذي أفادنا في مقارنة بعض القضــايا التي طرحتها الصــحف الإصلاحية واستخلاص النتائج منها، والمنهج الإحصائي في بعض جوانب الموضوع خاصة فيما تعلق بالفصل الخامس والذي خصصناه للقضايا الاقتصادية.

مصادر ومراجع الموضوع:

بالرغم من الصـــعوبات التي واجهتنا خلال جمعنا للمادة الخبرية، إلا أننا اســـتطعنا التغلب عليها من خلال الاســتفادة من كل ما هو متاح، وذلك من خلال بيبليوغرافية متنوعة جمعت الأرشيف الخاص بالصحافة التي لم تنشر (جرائد أبو اليقظان الثمانية)، جريدة عمر راسم «الجزائر» التي تعد من أوائل المحاولات التي بذلتها العناصر الإصلاحية إذ صدرت في الجزائر العاصمة أكتوبر 1908م، وجريدة الفاروق التي أصدرها عمر بن قدور الجزائري عام 1913م وبعض المصـــادر التي اســـتطعنا الحصـــول عليها والكتب الأجنبية والعربية....وغيرها، وقد شملت هذه البيبليوغرافية ما يلي:

باللغة العربية:

أولا المصادر:

- **الصحف:** كانت مادتنا المصدرية في هذه الدراسة، وقد اعتمدنا بالدرجة الأولى على الصـــحف الإصـــلاحية التابعة للأفراد أو التي أنشـــأتها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.
- جريدة المنتقد(1925م): جريدة إصلاحية أسبوعية أنشأها ابن باديس في شهر جويلية بقسنطينة أسند إدارتها للسيد بوشمال أحمد، حيث مثلت تحولا مهما في تاريخ الحركة الفكرية والأدبية بالجزائر، كان على رأس فريق تحريرها مجموعة من رجال الفكر الإصـــلاحي يشـــرف على إخراجها ابن باديس، إذ ركزت في إعدادها على القضايا الداخلية والخارجية للمجتمع الجزائري.
- جريدة الشهاب (1925–1939م) ما أن عطلت المنتقد حتى خلفتها جريدة الشهاب الأسبوعية لمؤسسها عبد الحميد بن باديس، إذ تحولت من أسبوعية إلى مجلة شهرية على إثر الأزمة المالية بعد السنة الرابعة، كان توجهها إصلاحي تابعة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين بعد تأسيسها، وهي من أهم المصادر التي

تؤرخ للنهضــة الفكرية الحديثة في الجزائر، تم طبعها في ســتة عشــر مجلد من طرف دار الغرب الإسلامي في لبنان الطبعة الأولى كانت سنة 2001م.

- جريدة الســنة النبوية المحمدية (1933م) تعتبر هذه الجريدة أول جريدة تصــدرها جمعية العلماء المســلمين الجزائريين لتكون اللســان الرســمي الناطق لها، كانت تطبع بالمطبعة الإســلامية الجزائرية بقســنطينة، اســتمرت في الصــدور لأربعة أشهر، صدر منها ثلاثة عشر عددا، كانت ذات توجه إصلاحي، تم طبعها كذلك من طرف دار الغرب الإسلامي سنة 2003م.
- جريدة الشــريعة النبوية المحمدية (1933م) صــدر العدد الأول في 17 جويلية 1933 وهي تابعة أيضا للجمعية، ذات توجه إصلاحي صدرت منها سبعة أعداد فقط، وهي عبارة عن امتداد لجريدة الســنة المعطلة، إذ لم تعمر ســوى واحد وأربعين يوما، طبعت كذلك من طرف دار الغرب الإســلامي لصــاحبها الحبيب اللمسي كانت الطبعة الأولى سنة 2003م.
- جريدة الصراط السوي (1933م) صدر العدد الأول في 11 سبتمبر 1933م، من صــحف جمعية العلماء المســلمين الجزائريين، خلفت جريدة الشــريعة النبوية المعطلة صدر منها سبعة عشر عددا، دامت ما يربو عن أربعة أشهر، تميزت بطابعها الاصلاحي أيضا، طبعت من طرف دار الغرب الإسلامي للمرة الأولى سنة 2003م.
- مجلة البصائر (1935-1954م) من أهم الجرائد الإصلاحية وأوسعها انتشاراً إذ تميزت بديمومتها، كما تعد الصــحيفة الرابعة التي أصــدرتها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وأطلق هذا الاسم على الصحيفة مرتين، على السلسلة الأولى (1935-1939م) وعلى الثانية الصادرة في (1947-1956م)، صدر العدد الأول منها في السابع والعشرين من شهر ديسمبر 1935م، طبعت كذلك من

طرف دار الغرب الإسـلامي لأول مرة سـنة 2005م، السـلسـلة الأولى من أربعة أجزاء والثانية من ثمانية أجزاء.

صحافة أبو اليقظان (1926-1938م):

تعد هذه الصـــحف الإصـــلاحية لصـــاحب اعتمادها الشـــيخ أبو اليقظان من بين أهم المصـــادر التي ركزنا عليها في هذه الدراســـة، لأنها مادة خبرية غنية وليســـت منشـــورة فقد حصـــلنا عليها من جمعية التراث التابعة لدائرة لقرارة بولاية غرداية، بعد تواصـــلنا مع الدكتور محمد ناصـــر الذي يعود له الفضـــل في جمعها وترتيبها، والجدير بالذكر أن تلك الصـــحف الثمانية كل أعدادها متوفرة والتي سنأتي على ذكرها حسب سنة صدورها.

- وادي ميزاب (1926م) صـــدر العدد الأول منها في الجزائر العاصـــمة في الفاتح من شهر أكتوبر، وهي جريدة أسبوعية كانت تطبع في تونس، امتد صدورها لمدة سـنتين بـــــ 119 عددا، وهي صـحيفة ذات طابع إصـلاحي تناولت العديد من القضايا الوطنية، تم تعطيلها من طرف الإدارة الاستعمارية سنة 1929م.
- جريدة ميزاب (1930م) بعد رفع الحجر على إنشـاء الصـحف، بادر أبو اليقظان إلى إصـــــدار هذه الجريدة في 25 جانفي وحملت في مقالها الافتتاحي حال فلســـطين وما تعانيه في ظل الانتداب البريطاني، ما أغضـــب الوالي العام بورد فامر بتعطيلها، بعد صـــدور عدد واحد فقط منها، كانت ذات توجه إصـــلاحي، صـدرت بعدها جريدة المغرب في نفس السـنة من شـهر ماي صـدر العدد الأول منها في العاصـمة، كانت تصـدر كل أسـبوع وتطبع في مطبعة الإرشـادية بحي سانت أوجين «*Sant Eugene*»، صدر منها اثنى وثلاثون عددا كان التوجه العام لها ذو نزعة إصلاحية.
- جريدة النور (1931-1933م) برز العدد الأول منها في الجزائر العاصـــمة في منتصـــف ســـبتمبر تميزت بمحاربتها لكل مظاهر التفرقة وبعث نشـــاط جمعية

العلماء المســـلمين الجزائريين في الجنوب، صـــدر منها ثمانية وســـبعون عددا طبعت في المطبعة العربية التي كان يمتلكها أبو اليقظان.

- جريدة البســـتان (1933م)، جريدة النبراس (1933م)، جريدة الأمة (1933م)، الصـادرة تباعا وهي لسـان حال الحركة الإصـلاحية في الجنوب الجزائري والتي طرحت العديد من القضـايا الوطنية وقد شكلت هذه الجرائد وعاء خبرياً ساهم في فهم بعض الأحداث التاريخية والقضايا المحلية والدولية.
- جريدة الفرقان (1938م) صدرت بعد شهر ونصف من تعطيل جريدة الأمة والتي مثلت أهم جرائد أبو اليقظان طبعت بالمطبعة العربية، وكانت آخر ما أصدر هذا الأخير وبها ختم عمله الصحفي الذي دام ثلاثة عشر سنة أصدر خلالها ثمانية جرائد كلها ذات توجه إصلاحي.
- كما تصفحنا كماً هائلاً من المقالات التي تناولت قضايا المجتمع الجزائري خلال فترة الدراســـة والتي حوتها صـــحف إصـــلاحية أخرى أهمها: المنار، الشـــاب الجزائري، الدفاع، الإصـــلاح، الفاروق...، إلا أننا وجدنا صـــعوبات في الاطلاع عليها كلها، مما جعلنا نرجع إليها من خلال مراجع لها علاقة بمجال دراستنا.

الكتب:

خلال بحثنا لاحظنا أن هناك العديد من الكتب كانت لمؤلفين من الفاعلين في الحركة الإصـــلاحية بالجزائر، وكتب أخرى لمســـتشـــرقين عالجوا بعض القضـــايا الخاصـــة بالمجتمع الجزائري، وهو ما يبرر تركيزنا على هذه المصـــــادر، وأهم المؤلفات التي مكنتنا من التعرف على حيثيات البحث وهي:

- كتاب آثار ابن باديس إعداد وتصنيف عمار طالبي وهو من خمسة أجزاء، والذي رافقنا طيلة البحث وأفادنا في جميع فصـوله، خاصـة الفصـل الثالث الذي يتناول القضايا الثقافية والدينية للمجتمع الجزائري.

- كتاب آثار محمد البشير الإبراهيمي إعداد وتقديم أحمد طالب الإبراهيمي وهو من خمســة أجزاء، والذي أفادنا في الفصــل الثاني والثالث ويعد من المصــادر التي أرَّخت لقضايا المجتمع الجزائري خلال فترة الدارسة، إذ تطرق صاحبه بشيء من التحليل إلى الكثير من المقالات الصــحفية التي جاءت في جرائد الجمعية، وهذا ما ساعدنا في صياغة أهم الأحداث التي ميزت تلك الفترة.
- مذكرات الشـيخ خير الدين في جزئيين وهو من الكتب التي تناولت أعمال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وقد استعنا به في كامل فصول البحث.
- بعض كتب مالك بن نبي خاصــة كتاب مذكرات شــاهد على القرن، والذي أفادنا في معرفة الظروف الاجتماعية التي مر بها الشـــعب الجزائري في تلك الحقبة حيث أفادنا في صياغة الفصل الثاني.
- كتاب تاريخ الجزائر المعاصـــرة لمؤلفه شـــارل روبير أجيرون والذي مكننا من معرفة طبيعة السياسة الاستعمارية وردود الأفعال الجزائرية عليها كما أفادنا أيضا من حيث الجداول والإحصــائيات التي ضــمنتها للموضــوع في الفصــل الثالث والخامس.
- كتاب المجتمع الجزائري في مخبر الأيديلوجية الكولونيالية لشارل روبير أجيرون، الذي أفادنا في معرفة السـياسـة الاسـتعمارية خاصـة فيما تعلق بالتعليم وبعض القضايا التي تتعلق بالجانب الاجتماعي والثقافي.
- كتـاب هذه هي الجزائر وكتـاب الجزائر لأحمـد توفيق المـدني، هذان الكتـابـان اســـتعنا بهما في معرفة بعض القضـــايا الثقافية والاقتصـــادية والدينية، كما استخلصنا منهما بعض النتائج والجداول التي أدرجناها في هذا البحث.
- كتاب الحقائق الاســـتعمارية والمقاومة لأحمد مهســـاس، وكتاب تاريخ الحركة الوطنية لمحفوظ قداش، واســـتفدنا منهما في صـــياغة الفصـــل الرابع الخاص بالقضايا السياسية من خلال الصحافة الإصلاحية.

ثانيا المراجع:

اعتمدنا على الكثير من المراجع في إنجاز هذا الموضوع نذكر منها:

الرسائل الجامعية:

- ركزنا على تلك الرســـائل التي تناولت قضـــايا المجتمع الجزائري من خلال الصحافة الإصلاحية والتي تقترب من موضوع دراستنا وأهمها:
- أطروحة دكتوراه «خيري الرزقي»، بعنوان: القضـايا الوطنية في صـحافة الشـيخ إبراهيم أبو اليقظان (1926–1938م)، ورغم أهميتها بالنسـبة لموضـوعنا، إلا أن اهتمام صـاحبها اقتصـر على صـحف أبو اليقظان التي كانت امتداداً للصـحف الإصـــلاحية التابعة لجمعية العلماء المســـلمين الجزائريين وقد غيب الكثير من القضايا الخاصة بالمجتمع الجزائري التي لم ترد في تلك الصحف، هذا بالإضافة إلى أن صـاحبها قد ركز على الجانب الثقافي والديني وبشـكل أقل على الجانب السـياسـي مما جعل بقية الجوانب الاجتماعية والاقتصـادية بحاجة إلى مزيد من الدراسة وهذا ما ركزنا عليه.
- أطروحة التخرج لنيل شـــهادة الدكتوراه في الأدب الجزائري الحديث، التي قدمتها «حياة عمارة» بعنوان: أدب الصـحافة الإصـلاحية الجزائرية من عهد التأسـيس إلى عهد التعددية، والتي قدمت من خلالها وصـــفا دقيقا لتطور الصـــحافة الإصـــلاحية في الوطن العربي والجزائر منذ ظهورها وكانت الحرب العالمية الأولى سنة معلمية لنشأتها بالجزائر، لكن صـاحبتها ركزت على الجانب الأدبي في الجرائد الإصـــلاحية، ورغم ذلك فإن هذا العمل أفادنا في التعرف على تلك الصحف وبداية ظهورها في الجزائر.
- رســالة ماجســتير في التاريخ الحديث والمعاصــر، التي قدمها إبراهيم لونيســي بعنوان: القضـايا الوطنية في جريدة المبشر (1847–1870م)، هذه الدراسة وعدة دراسـات أخرى قد أفادتنا في صـياغة خطة البحث رغم ان هذا العمل شـمل فترة

زمنية بعيدة نوعا ما عن مجال دراســـتنا، والتي تناول فيها جريدة كانت الناطق الرسـمي باسـم الاسـتعمار الفرنسـي في الجزائر، حيث أن مجال بحثنا يعد تكملة لدور الصحافة وعلاقة هذه الأخيرة بقضايا المجتمع الجزائري في تلك الحقبة.

المقالات:

كانت من بين أهم المصـادر والمراجع التي أثرت الموضـوع وركزت على البعض منها خاصة التي تخدم مجال دراستنا نوجزها فيما يلي:

- مقال أبو القاسم سعد الله «الشيخ البشير الإبراهيمي في تلمسان من خلال الوثائق الإداريـة 1933-1940م»، مجلـة الثقـافـة العـدد 101، الجزائر، 1988م، والـذي ساعدنا في تتبع إنجازات محمد البشير الإبراهيمي في تلمسان خاصة في الجانب التعليمي وإنشاء المدارس الحرة التابعة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين.
- مقال خيري الرزقي «جريدة الأمة للشـيخ إبراهيم أبو اليقظان وموقفها من القضــايا الوطنية الجزائرية 1934-1938م»، مجلة الآداب والعلوم الإنســانية، المجلد 10، العدد 01، جامعة الأمير عبد القادر، الجزائر، [د ت]، والذي أفادنا في الجانب الثقافي وخاصة في التعريف بالجريدة.
- مقال خيري الرزقي «مناصرة صحافة الشيخ إبراهيم أبي اليقظان للقضاء الإسلامي في الجزائر 1926-1938م»، مجلـة المعيـار، العـدد 42، جوان 2017م، كليـة أصـــول الدين، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإســـلامية، اعتمدنا عليه في الفصـل الثاني خاصـة فيما تعلق بالسـياسـة الاسـتعمارية اتجاه القضـاء الشـرعي الإسلامي والقوانين الاستثنائية التي سلطت عليه.

هذا بالإضـافة إلى عدد هائل من المقالات التي كانت موضـوع دراسـتي في بعض الجرائد الأخرى.

الكتب:

- كتب أبو القاسم سعد الله، خاصة تاريخ الجزائر الثقافي، الحركة الوطنية الجزائرية، واســتفدنا منهما في الجانب الثقافي والســياســي، وهذا من خلال تتبع القضــايا الوطنية والتوسع فيها والتي وردت في الصحف الإصلاحية.
- كتب يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1930-1954م، موضـوعات وقضـايا المرأة الجزائرية وحركة الإصـلاح النسـوية العربية، التي اسـتفدنا منها في صـياغة الفصـل الأول والثاني خاصـة فيما تعلق بمطلب قضايا الشباب والمرأة.
- كتب محمد ناصـــر، الصـــحف العربية الجزائرية من 1847-1954م، المقالة الصحفية الجزائرية نشأتها تطورها أعلامها من 1903-1931م، والتي خدمتنا في صـياغة الفصـل الأول الذي يتناول كل ما يتعلق بالصـحافة العربية في الجزائر وخاصة الإصلاحية التي كانت محل الدراسة.
- كتب تركي رابح عمامرة، الشـيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصـلاح الإسـلامي والتربية في الجزائر، جمعية العلماء الجزائريين التاريخية 1931-1956م، التي استفدنا منها في الفصل الثالث والثاني خاصـة في استخدام بعض الجداول التي تفيد في فهم الموضوع وإثرائه.

بالإضـافة إلى مجموعة كبيرة جدا من الكتب والتي لها أهمية في إثراء البحث والتي لا يسعنا ذكرها مثل كتب زهير إحدادن، عواطف عبد الرحمان، ومحمد بن جهلان، الذي تناول قضـــايا الإصـــلاح الاجتماعي في مقالات جريدة الأمة لأبي اليقظان، الشـــيخ أبي اليقظان الحاج إبراهيم بن عيســى، أيضــا كتاب حميدي بوبكر الصــديق قضــايا المغرب العربي في اهتمامات الحركة الإصـــلاحية الجزائرية 1920-1954م الذي أفادنا في صـــياغة الجانب الثقافي والديني والاجتماعي.

باللغات الأجنبية:

- *Kamel Kateb,* ***Européens Indigènes et juifs en Algérie (1830-1962)****, préface de Benjamin Stora, Imprimé en Algérie Edition el Maarifa 2010.*

الذي ســاعدنا في جميع فصــول البحث لأنه عبارة عن دراســة شــاملة تناولت جميع القضـايا الوطنية من خلال الأرشيف الفرنسـي واعتمدنا عليه كثيرا في الإحصـائيات والجداول التي ضمنتها للموضوع.

- *Ali Merad, le Réformisme Musulman en Algérie de 1925 à 1940, Paris France, 1967.*

الذي ســاعدنا كذلك في جميع فصــول البحث وهو مصــدر من المصــادر التي أرخت للحركة الإصلاحية في الجزائر.

- *Ihddaden Zohir,* ***Histoire de la presse indigène en Algérie****, Enterprise Nationale de Livre Alger, 1983.*

الذي أفادنا في صـياغة الفصـل الأول المتعلقة بالصـحافة من ظروف النشـأة والقوانين الاســـتعمارية التي طبقت عليها وعلى إنشـــاء الجمعيات في الجزائر، هذا بالإضـــافة إلى الاستفادة منه في إبراز أهم روادها من الرعيل الأول.

- *Yahyaoui Mrabet Messaouda, société musulmane et Communautés Européennes dans L'Algérie du XXe siècle, (Réalités, Idéologies, Mythes et Stéréotypes), Impression et éditions houma, Alger, 2010.*

لقد افادنا في اثراء الجانب الإجتماعي خاصـــة في صـــياغة بعض الجداول المتعلقة بموضــوع الزواج والعادات والتقاليد التي ترافق الاحتفالات الجزائرية في الأفراح والمناســبات، والذي اعطى صـورة على الآفات الاجتماعية التي كان يعاني منها المجتمع الجزائري في تلك الفترة.

- *Malek Bennabi, Mémoires Dun Témoin Du Siècle, Edition A.N.E.P, Alger,2006.*

الذي افادنا في صـــياغة الفصـــل الثاني وكل ما يتعلق بالجانب الاجتماعي وظروف عيش الجزائريين في ظل السياسة الاستعمارية بتلك الفترة.

- *Mohamed elyes mesli, les origines de la cries Agricola in Algérie, éditions dahlab, Algérie.*

الذي ساعدنا في الفصل الخامس المتعلق بالجانب الاقتصادي خاصة في صياغة بعض الجداول المتعلقة بالجانب الاحصائي للصادرات والواردات بفترة الدراسة.

صعوبات الدراسة:

إذا كان ولا بد من الحديث عن الصعوبات التي اعترضتنا خلال إنجاز هذا البحث، فإن الحديث يطول، لتعلقه بظروف الباحث وطبيعة البحث أيضا، لذا نقتصر على ذكر الصعوبات المتعلقة بالبحث والمتمثلة في:

- صعوبة الحصول على المادة العلمية والتي تتطلب بذل الكثير من الجهد والبحث.
- صعوبة الحصول على الصحف الإصلاحية والتي لم يكن أغلبها منشورا.
- صعوبة تحليل محتوى المقالات الصحفية الإصلاحية لتميزها بالأسلوب الأدبي الذي يغلب عليه الطابع الديني، هذا ما تطلب منا جهدا إضافيا لصياغتها في أسلوب تاريخي.
- صعوبة استدراك كل القضايا الوطنية التي عالجتها هذه الصحف بسبب تداخلها، ما يجعلنا نضطر إلى تكرار الكثير من القضايا التي تناولتها في تلك الفترة.
- صعوبة الحصول على المادة الأرشيفية التي تثري الموضوع لأن أغلبها موجود خارج الوطن رغم ذلك فقد تعاملنا مع جملة من الوثائق.

الفصل التمهيدي

واقع المجتمع بالجزائر في ظل السياسة الاستعمارية الفرنسية (1830-1894م)

أولا- الاستيطان والمجتمع الأوروبي في الجزائر.

1- السياسة الاستيطانية.

1-1- الاستيطان الرسمي.

1-2- الاستيطان الحر.

2- تركيبة المجتمع الأوروبي وتطور المجتمع اليهودي في الجزائر.

2-1- تطور المجتمع اليهودي في الجزائر من خلال القوانين الاستعمارية.

ثانياً- واقع المجتمع الجزائري والسياسة الاستعمارية.

1-التطور الديمغرافي للمجتمع الجزائري في الحقبة الاستعمارية.

2-الهجرة الداخلية وتفاقم البطالة.

3-النخبة الجزائرية في ظل السياسة الاستعمارية والقضية الوطنية.

3-1-أهم المحطات التي أثرت في النخبة الوطنية.

ثالثاً- مرحلة ظهور صحف الاحتلال في الجزائر (1830-1892م).

1- نشأتها.

2- أهم روادها.

2-1- محمد بن مصطفى بن خوجة (الكمال).

2-2- عبد القادر المجاوي.

2-3- الشيخ عبد الحليم بن سماية.

2-4- أبو القاسم محمد الحفناوي.

3- التأييد المطلق للاحتلال والرقابة الإعلامية.

4- حرية الصحافة وبروز صحافة أحباب الأهالي.

اولاً-الاستيطان والمجتمع الأوروبي في الجزائر:

1-السياسة الاستيطانية:

بعد إن استطاعت فرنسا احتلال الجزائر والاستلاء على كافة المنشآت البحرية وترك بقية المناطق الداخلية لبعض الزعماء من سكان البلاد التابعين لفرنسا يناوئ بعضهم البعض[1]، وبعد إدراك الاستعمار لمكانة الجزائر وخيراتها، قرر إلحاقها بفرنسا سنة 1834م منتهجا في ذلك سياسة استيطانية، فبعد عقدين من الزمن طبق الاستيطان الحر بقيادة المارشال كلوزيل(Bertrand Clauzel)، ثم من بعده بيجو(*Bugeaud*) الذي نادى بسياسة الجندي الفلاح، وباستيطان عسكري جماعي ومن خلال المراسيم التي أعدت لنزع الأراضي بحجج واهية ومتعددة تارة بسبب عدم زراعتها وتارة أخرى بسبب التدقيق في سندات الملكية، وبفضل استحواذه على هذه الأراضي أمكن إنشاء 28 قرية في السواحل والهضاب الساحلية، وبرحيل بيجو كان هناك 15 ألف مستوطن ريفي[2]، من مجموع السكان الأوروبيين الذين بلغ عددهم 109.400 نسمة منهم 47.247 فرنسيا.

ثم جاء الإعلان الدستوري لعام 1848م الذي اعتبر الجزائر جزءً لا يتجزأ من الأرضي الفرنسية، وبقي الاستيطان هو هم السياسة الاستعمارية الاكبر، مما جعل عددا كبيرا من المستوطنين يطالبون الحكومة الفرنسية بالتنازل عن الأراضي في الجزائر مجانا، حيث بلغ عدد الطلبات المقدمة في هذا الشأن أكثر من 100.000 طلب، مع زيادة في عدد المهاجرين الذين وصل عددهم إلى 20.000 ألف مستوطن و43 قرية جديدة، كان هذا في عهد لويس نابليون، ثم جاءت فترة حكم راندون (1852-1858م)، التي ساد فيها الحكم العسكري المطلق وطبقت سياسة الاستيطان على الأراضي بشكل واسع، والتي أطلق عليها سياسة الاستيطان الشامل، كما شجع على الهجرة إليها، وهكذا أعطيت 51 شركة نحو

---

(1) – شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ج2، تر، جمال فاطمي وآخرون، دار الأمة، الجزائر، 2008، ص13.

(2) – **نفسه**، ص ص 40-47؛ أيضا (مصطفى الاشرف، **الجزائر الأمة والمجتمع**، دار المكتبة الوطنية للكتاب، الجزائر،1983، ص300).

50.000 هكتار والاستيطان الحر الصغير 250.000 هكتار، وبالتالي صار عدد السكان الريفيين 83.000 مستوطن، ومجموع السكان الأوروبيين 189.000 نسمة.[1]

لقد حدثت في هذه الفترة عدة مجاعات تركت آثارها على الجزائر حيث بدأت من عام 1845م إلى 1850م، والتي انتهى إليها الناس بضياع أملاكهم وعقاراتهم تحت تأثير الحاجة، وما إن تحسنت أحوالهم حتى دخلت الجزائر في مجاعة جديدة ما بين (1869-1870م)، غير أن السياسة الاستعمارية لم تراع معاناة الجزائريين، بل زادت من استئصالها وإبادتها لهم، فقد اندثرت قرى بأكملها مثل قبيلة أولاد يحي التي فقدت حوالي 364 أسرة وقبيلة لعلاونة التي خسرت هي أيضا 4371 نسمة والأمر نفسه ينطبق على أعالي سهول سطيف، فقد خسرت على سبيل المثال قبيلة أولاد عبد النور نصف سكانها.[2]

كان لتوسع حركة الاستيطان الفرنسي في الجزائر عوامل ساهمت في اختلال متباين لتركيبة المجتمع والبنى الاقتصادية، تزامن ذلك مع المستجدات التي طرأت على مجموعة من القوانين القمعية التي زادت من إحكام القبضة على السكان المحليين، نذكر منها ما يلي:

- القوانين والإجراءات الخاصة بمصادرة الأراضي والممتلكات الجزائرية.
- دور الصحافة الاستعمارية والكنيسة في تشجيع الهجرة نحو الجزائر وذلك من خلال الترويج بتوفر الجزائر على خيرات يمكن استغلالها من طرف المهاجرين إليها، بالإضافة إلى دعم سلطات الاحتلال للمستوطنين للاستثمار في الجزائر.[3]

يقسم بعض المؤرخين الاستعمار الاستيطاني إلى ثلاثة أصناف:

- استعمار تقليدي يقوم على استغلال الثروة المعدنية والبشرية من دون التركيز على الأرض، فهو يستغل خيرات البلاد ويسخر أهلها في تهيئتها واستخراجها باليد العاملة المحلية وفق ما تقتضيه المصلحة الاستعمارية.

---

(1) – شارل روبير أجيرون، **المصدر السابق**، ص52.

(2)– صالح فركوس، **المختصر في تاريخ الجزائر**، دار العلوم، الجزائر، [د.ت]، ص ص 211-213.

(3)– عميراوي أحميدة، **آثار السياسة الاستعمارية والاستيطان في المجتمع الجزائري**، المركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوطنية الجزائرية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007، ص47.

- كيان استيطاني يعتمد على تأسيس طبقة اجتماعية بواسطة الهجرة الرسمية وغير الرسمية.
- استعمار استيطاني يقوم على استغلال الأرض وهو امتداد للاستعمار التقليدي ما يلاحظ على أن الأخطر في هذه الأشكال هو النوع القائم على النمط الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، فالاستيطان الاستعماري في الجزائر قد مرّ بعدة مراحل [1] :

1-1-مرحلة الاستيطان الرسمي:

تقوم على تدخل الدولة في إنشاء مجمعات تعميرية استيطانية على أرض متحصل عليها عن طريق الضم والاحتلال وفي بعض الحالات الاستثنائية عن طريق الشراء، وتشمل السواحل الشمالية والأحواض الداخلية مثل سيدي بلعباس، معسكر، قسنطينة، ميلة، السهول العليا من سطيف حتى مجانة، وكانت توزع على كل مستوطن عدة هكتارات جزء منها مخصص للبناء والباقي للفلاحة، هذه الأراضي التي كانت ملكا للشعب الجزائري بعد أن انتزعت منه عن طريق المصادرة خاصة في فترة الثورات الشعبية، ولقد قدرت في ثورة المقراني مثلا بحوالي 450.000 هتكار، ويدخل في هذا النوع من السياسة الاستيطانية نشاط الشركات والمستثمرات الفلاحية مثل الشركة السويسرية التي استفادت من مساحة قدرها 20.000 هكتار في منطقة سطيف لوحدها، والشركة العامة الجزائرية بمساحة 100.000 هكتار في السهول العليا لقسنطينة[2]، حيث راهنت فرنسا في سياستها الاستيطانية الرسمية على كبار الملاك الرأسماليين والمغامرين الباحثين عن الشهرة والمال، وكذا صغار

[1]- خلال عشرينية القرن العشرين تم إجراء ثلاث عمليات إحصائية، واحدة خاصة بملكية الأهالي لسنة 1904م، والثانية بتوزيعهم حسب اللهجة المنطوقة في سنة 1910م، والثالثة حسب مناطق تجمعهم (1911-1913م)، ينظر:
(*Kamel Kateb , Eurpéens Indigenes et juifs en Algérie (1830-1962), preface de Benjamin Stora, Imprimé en Algérie edition el Maarifa, 2010, p 152).*

[2]- عميراوي أحميدة، **المرجع السابق**، ص84

المعمرين، وقد تم بناء 797 قرية استيطانية سنة 1920م، لتصل إلى 928 خلال تسع سنوات، أي بزيادة 134 قرية استيطانية.[1]

1-2-مرحلة الاستيطان غير الرسمي(الحر):

بالموازاة مع السياسة الاستيطانية نشط أيضا الاستيطان الحر، حيث تدعم بعدة قوانين أهمها: قانون وارني 1873م والقانون المتمم لعام 1878م، وبعد توقف العمل بهذا القانون، حرصت الإدارة الاستعمارية على تطبيق الملكية المعتبرة غير القابلة للتصرف، وهذا ما يفسر استمرار الاستيطان الحر مع إنهاء الوصاية الإدارية على تنظيم عملية الاستيلاء الخاصة بالأراضي الجزائرية، والتي تركتها لغلاة المستعمرين ليفعلو بها ما يشاؤون [2]، تزامن ذلك مع انتشار البؤر الاستيطانية أثناء الفترة الأشد اتساعا قبل الحرب العالمية الأولى كما تواصلت في هذه الفترة السياسة الاستيطانية بمختلف أنواعها الحرة والرسمية، وتحصل الأوروبيون الوافدون إلى الجزائر على مساحة قدرها 427.000 هكتار ما بين (1909-1917م)، منها 200.000 هكتار تم توزيعها عليهم فيما بين (1901-1914م) بما في ذلك 73.000 هكتار كانت مجانا، وبهذا أصبح العنصر الأوروبي مهيمنا على الأراضي الخصبة، خاصة في المناطق الشمالية وبحلول سنة1917م أصبحوا يمتلكون ما يفوق 2.123.288 هكتار من الأراضي الزراعية و194.159 هكتار من أراضي الغابات، والتي كانت ملكا للجزائريين بعد انتزاعها منهم بمقتضى القوانين الاستعمارية والتي أقل ما يقال عنها أنها كانت استبدادية، وهذا ما جعل نسبة الأراضي تزداد لدى المستوطنين، فقد بلغت بحلول سنة 1934م حوالي 2.462.537 هكتار، منها 1.468.677 هكتار منحتها لهم مصالح الاستيطان الرسمية، التي قامت بتكثيف ظاهرة الملكية الزراعية الكبيرة كبديل

---

[1]- ابو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، دار الرائد، الجزائر،2009، ص ص 268-270.

[2]- شارل روبير أجيرون، **المصدر السابق**، ص 154.

للملكيات الصغيرة، فحولت أصحاب الأرض إلى عمال بالأجرة اليومية وخماسين موسميين.[1]

ومن بين الآثار التي خلفتها السياسة الاستيطانية على الجزائريين نذكر ما يلي:

- تحطيم العائلات الجزائرية الكبرى التي تمثل القيادات الروحية للمجتمع الجزائري والركيزة الأساسية في تماسكه اجتماعيا وسياسيا، لأن قوة القرار تعود للأعيان في المسائل الهامة التي تتعلق بمصير الشعب خاصة في الأرياف الجزائرية.
- ساهم الاستيطان في تراجع ما يعرف بالبرجوازية الجزائرية في المدن، والتي تتألف من التجار والحرفيين وذوي الجاه والمثقفين، بحيث اندثرت الصناعات التقليدية الحرفية، وتراجعت التجارة بسبب تردي الأحوال الاقتصادية.
- تحطيم القدرات الفلاحية وإحالة الفلاح الجزائري صاحب الأرض على البطالة المقننة التي فرضتها السياسة الاستعمارية.
- تقلص المساحات الزراعية والذي انعكس سلبا على تربية الحيوانات، وبالتالي تراجعت هذه الثروة خاصة أمام انهيار أسعار المنتجات الحيوانية والتي ساهم في انخفاضها السماسرة اليهود والإقطاعيون الأوروبيون الكبار، وهذا بإجبار الأهالي على بيع منتجاتهم قبل الموسم والاقتراض بالربا لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من رأس المال للإنتاج الحيواني والنفقات المترتبة عليه.
- خلق الاستيطان الأوروبي في الجزائر ظاهرة الصراع الفكري والقومي، ومحاولة احتواء الجزائريين من خلال السياسة التعليمية والتنصيرية التي تعرض لها العنصر المحلي في ظل غياب المؤسسات التعليمية العربية التي عمل الاستعمار على إزالتها واحتوائها ومصادرة أملاكها.

[1]- يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1930-1954م**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص33.

- تعطيل كل القوانين الصادرة من الإدارة السياسية الاستعمارية والتي كانت تحمل بصيص أمل للنظر في مشاكل الأهالي ومساعدتهم على تخطي درجة الفقر والبؤس ومنحهم بعض الحقوق المشروطة والتي قد تكون فرضتها عليهم المرحلة الظرفية التي مرت بها الجزائر مثل المشاريع الإصلاحية الاستعمارية. [1]

2-تركيبة المجتمع الأوروبي واليهودي في الجزائر:

بالفترة التي حدث بها تذبذب في نسبة النمو الديموغرافي للجزائريين، تصاعد هذا الأخير بالنسبة للأوروبيين فقد بلغت نسبة الزيادة 4.8% خلال سنة 1921م، وهذا راجع إلى أن العنصر الأوروبي لم تطله الأزمة الاقتصادية بشكل حاد في الجزائر، لأن أوروبا في هذه الفترة كانت تعتمد على خيراتها دون مراعاة سبل العيش للعنصر المحلي الذي أصبح دون مأوى ولا مصدر رزق يقتات منه[2]، بالإضافة إلى التجنيس النسبي الخاص بالأجانب الذين كانت لديهم القابلية للاندماج[3]، حيث رفع أيضا من نسبة التواجد الأوروبي أو المجنسين بالجنسية الفرنسية من غير الجزائريين، لأن هذا الامر بالنسبة للعنصر المحلي كان غير مرغوب فيه، لأن نسبة الذين تحصلوا على الجنسية الفرنسية من الجزائريين ضئيلة جدا ويرجع ذلك للوازع الديني والانتماء للقومية العربية الإسلامية، وأن عملية منح الجنسية الفرنسية كانت قد ضبطت بشروط، أولها التخلي عن الأحوال الشخصية وعلى رأسها الدين الإسلامي، ولأجلها قد صدرت عدة فتاوى تحرم ذلك. [4]

قبل مطلع القرن العشرين كان الإحصاء يقتصر على بعض المناطق دون غيرها، لكن بحلول سنة 1911م أصبح هذا الأخير ذا فاعلية أكثر من ذي قبل، بحيث توسع ليشمل

---

[1]- يحي بوعزيز، **المرجع السابق**، ص ص 35-37.

[2]-*Mahfoud Bennoune, De la colonisation au développement post indépendance (1830-1990), éditions I.A.I.G, Alger, 2009, p86.*

[3]- تركيبة المستوطنين المتواجدين في الجزائر قسمها أحمد توفيق المدني إلى قسمين: أبناء فرنسا الأصليين الذين استوطنوا البلاد، ثم الإسبانيون والإيطاليون والمالطيون وغيرهم من الذين استفادوا من الحقوق التي منحتها لهم فرنسا وقوانينها الواسعة ينظر: (أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص98).

[4]- محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، دار الأمة، الجزائر، 2011، ص19.

بعض المناطق الداخلية، وقد بلغ عدد سكان الجزائر حوالي 5.563.828 نسمة من الجزائريين، في حين تراوح تعداد الفرنسيين من المستوطنين حوالي 492.660 نسمة، هذه الزيادة بالنسبة لهم تعود في الأساس إلى الانتعاش الاقتصادي في المستعمرة مقارنة بفرنسا التي كانت تعاني من أزمة اقتصادية حادة[1]، فقد بلغ مجموع المستوطنين الأوروبيين حوالي 846.000 نسمة، منهم 470.000 نسمة ولدوا بالجزائر، بالإضافة للذين ولدوا خارجها والمقدر عددهم بحوالي 154.000 نسمة والمولودين داخل فرنسا في حد ذاتها أو بإحدى مستعمراتها، والذين كان تعدادهم حوالي 113.000 نسمة، هذا مع عدم إهمال الأقليات التي كانت لها أيضا حضور في هذا الإحصاء وقد قدرت بحوالي 109 آلاف نسمة.

كان لهذا التواجد الأوروبي خصائص معينة، فالذين يولدون داخل المستعمرة الفرنسية عن طريق الزواج المختلط كأن يتزوج الفرنسي بأجنبية، أو الفرنسية التي تتزوج أجنبيًا ليكون أولادهما فرنسيين بموجب القانون الصادر في 26 جوان 1889م والقاضي بأن الأولاد الأجانب الذين يولدون في أرض فرنسية ولا يطالبون عند بلوغهم سن الرشد ببقائهم على جنسيتهم الأصلية يصبحون فرنسيين قانونا بصفة آلية[2].

هذا ما أدى إلى زيادة في عدد الولادات خلال سنة 1919م لتصل إلى حوالي 597 مولودا جديدا، أما بالنسبة للوفيات فقد تناقصت بشكل كبير حيث انخفضت إلى 1365 متوفي مقارنة بالسنوات السابقة، حيث استمر عدد السكان الأوربيين في الارتفاع إلى أن وصل إلى 833.000 مستوطن عام 1926م، منهم 176.000 أجنبي غير فرنسي من جنسيات أخرى، وبلغ عدد المستوطنين مع مطلع سنة 1931 حوالي 881.600 نسمة، وظل هذا العدد في ارتفاع مستمر، بحيث بلغ عدد الفرنسيين بما فيهم المجنسين إلى حوالي

---

[1]- محفوظ قداش، **المصدر السابق**، ص ص43-44.

[2]-أحمد مهساس، **الحقائق الاستعمارية والمقاومة**، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 19؛ ايضا:
(Charles André Julien, L'Afrique du Nord en marche Nationalisme musulmane et Souveraineté française, Imprime a l'imprimerie d'Evreux Paris, 1972.P59)

819.000 نسمة، ليصل العدد إلى حوالي 946.000 نسمة بالجزائر خلال سنة 1936م، هذه الزيادة عرفت تذبذبا إبان الحرب العالمية الأولى.[1]

2-1-تطور الجالية اليهودية في الجزائر من خلال القوانين الاستعمارية:

إن التنافر بين الجزائريين والمستوطنين لم يدع مجالا للشك في تغليب مصلحة الأوروبيين على بقية السكان في الجزائر بما فيهم العنصر اليهودي ولكن بدرجة أقل، وهذا بعد أن وضعهم قانون 1865م في مصاف الرعايا الفرنسيين، وحسب هذا القانون فإن الجزائريين واليهود كانوا مواطنين من الدرجة الثانية لا يتمتعون بالحقوق وهم ملزمون بأداء الواجبات فقط، وفي نظر المستوطنين هم رعايا عاجزين على تسيير أنفسهم لذلك يحتاجون إلى الرعاية الفرنسية التي تضعهم في خانة الاستغلال والعبودية.[2]

- لقد كان لانتكاس فرنسا في حروبها الخارجية نقطة انعطاف بالنسبة لليهود، فقد تجددت الحكومة الفرنسية بعد الحرب البروسية، والتي ترأسها تيار ذو أصول يهودية، حيث عين بدوره أدولف كريميو (Adolphe Crémieux) على رأس وزارة العدل الفرنسية بدعم من حكومة الدفاع الوطني، والذي أصدر المرسوم الشهير بقانون كريميو في 24 أكتوبر 1870م، منح بمقتضاه الجالية اليهودية بالجزائر حق المواطنة الفرنسية بصفة جماعية دون قيد أو شرط باستثناء الأمور التنظيمية، وكانت خلفيات هذا القرار زيادة عدد المستوطنين وإطلاق يد اليهود للتغلغل في الإدارة الاستعمارية من خلال المشاركة في الحياة السياسية والارتقاء في المناصب العسكرية والهيئات التنفيذية بغية خدمة المصالح العامة لهذه الاقلية، إن هذا النفوذ لم يكن وليد مرحلة ظرفية، بل كان نتيجة دعم اليهود المطلق للاستعمار الفرنسي منذ الأيام الأولى للاحتلال.[3]

---

[1]- أحمد مهساس، **المصدر السابق**، ص ص18-19.

[2]- *Charles André Julien, **op, cit**, p45.*

[3]- عبد العزيز فيلالي، **اعتداء اليهود على أهل قسنطينة سنة 1934م**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2014، ص ص 32-33.

بعد أن منح كريميو جميع الأهالي اليهود لمقاطعات الجزائر صفة المواطنة الفرنسية، والتي لاقت معارضة من طرف الكولون خاصة في الشق السياسي، لكن رغم ذلك فقد حصل توافق بين هذه الاقلية والأوروبيين، هذا وفق المقولة الشائعة التي تقول: «عدو العدو صديق»، وبالتالي أصبح العنصر اليهودي في الجزائر ضمن تعداد الكولون، هذا لا ينفي وجود بعض العناصر من المستوطنين الذين لم يكونوا راضين على قرار كريميو وظلوا مناوئين له[1]، بالمقابل شعر الأهالي بالخطر المحدق بهم من طرف تنامي أعداد الجالية الأوروبية واليهود المجنسين.

لقد ظهرت تهديدات هذا المجتمع الاستيطاني الجديد وذلك بتفعيل نشاط صحافته الاستعمارية ضد الأهالي، ونزع القضاء الإسلامي واستبداله بآخر استعماري ومضاعفة عملية نزع الأراضي وحرمانهم من التمثيل في المجالس العامة والنيابات المالية، لهذا لم يبق أمام الجزائريين إلا القيام بثورات شعبية لإثبات الذات ورفع الجور المسلط عليهم، تلك الثورات رغم أهميتها في تزايد الوعي القومي الوطني، إلا أنها كانت سببا في تكثيف عملية الاستيلاء على الممتلكات وإبادة السكان ونفيهم خارج الجزائر، وتشريد الكثير من الذين شاركوا فيها، وبهذه الكيفية حقق المستوطنون ما كانوا يتطلعون إليه من إحكام السيطرة على الجزائر.[2]

خلال السنوات الأولى من الاستعمار الفرنسي للجزائر قدر عدد اليهود بحوالي 17.000 حسب بعض الإحصائيات، تمركز جلهم في المناطق الساحلية، عاش 5000 منهم بمدينة الجزائر لوحدها، وما يقارب هذا العدد في مدينة قسنطينة، أما في الغرب الجزائري وبمنطقة وهران فقد بلغ عددهم حوالي 2300 أقام البعض منهم في مراكز تجمعات سكانية متوسطة الحجم من بينها: البليدة، مستغانم، مليانة ومعسكر، والقليل منهم أقاموا في أطراف الصحراء، منهم يهود ميزاب، وقد تميزت هذه الطائفة ضمن المجتمع في الجزائر بقوة التكافل

---

(1) –*Kamel Kateb، **op. cit**, p 270.*

(2)– يحي بوعزيز، **المرجع السابق**، ص ص 34–35.

فيما بينها، وقد شهد تعدادهم تصاعدا سريعا خلال السنوات الأولى من الاحتلال، وهذا عائد إلى رغبتهم في التجمع ونبذ الشتات الذي كان يشغل ساستهم ومفكريهم، وبحلول سنة 1911م تجاوز عددهم 70.200 نسمة، هذه الزيادة كانت جراء النمو الطبيعي والهجرة الأوروبية للجزائر من كل النواحي[1]، فمثلا خلال العشر سنوات التي سبقت 1911م ازداد عددهم إلى أكثر من 23.000 نسمة أغلبهم من يهود إسبانيا، إيطاليا، تونس والمغرب، هذا فضلا عن القاطنين بالجزائر، بحيث شكلوا مادة استيطانية تخدم الاستعمار الرسمي وسياسته التوسعية، وتوافقت رغبة اليهود الاستيطانية مع معونة الحكومة الاستعمارية، وتفضيل صغار الملاك الحرفيين على كبار الملاك الإقطاعيين.

فقد نشطت حركة الهجرة وارتفع فيها عدد المستوطنين من 246.000 إلى 376.000 نسمة أي بمعدل 13.000 نسمة سنويا، ولم ينجح الفرنسيون في تغليب العنصر الأصلي على بقية الجنسيات الأخرى داخل المستعمرة، لقد مثل ضم الألزاس واللورين إلى ألمانيا في معاهدة فرانكفورت سنة 1871م من أنشط فترات الهجرة اليهودية إلى الجزائر، وكانوا من المستوطنين الناشطين في الاستيلاء على الأراضي وإقامة التجمعات السكانية، لأن سلم النمو الديموغرافي لليهود لم يتراجع وظل في تصاعد مستمر، تتخلله فترات تباطؤ في حالاتها العادية، حيث تواصل ارتفاع السكان اليهود ليبلغ سنة 1911م حوالي 73.967 نسمة[2]، لقد ركزوا في عملية استيطانهم على المدن، بحيث كان تعدادهم فيها حوالي 60%، ففي مدينتي الجزائر ووهران فاق هذا العدد، وأما في قسنطينة فكان عددهم يتراوح ما بين 15.000 إلى 17.000 نسمة، بالإضافة إلى أقلية في جنوب الجزائر والصحراء.[3]

---

[1]– أحمد سميح حسن إسماعيل، **الاستيطان اليهودي بالجزائر**، دار الكتاب العربي، الجزائر، ط1، 2009، ص ص 14-15.

[2]- *Yahyaoui Mrabet Messaouda, société musulmane et Communautés Européennes dans L'Algérie Du XXe siècle, (Réalités, Idéologies, Mythes et Stéréotypes), Impression et éditions houma, Algérie, 2010, p177.*

[3]– أحمد سميح حسن، **المرجع السابق**، ص63.

إن نمط حياة الأوروبيين في الجزائر كان يشوبها نوع من التواصل مع المسلمين، لأن العنصر الأهلي كان يمثل اليد العاملة التي يعتمد عليها المستوطنون، هذا التواصل لم يكن في أغلب الأحيان بصفة مباشرة، بل بوساطة يهودية خاصة من ذوي الأصول المغاربية وهم الأقرب للمسلمين في نمط العيش[1]، وفي هذا الصدد نسجل أن طائفة اليهود في الجزائر كانت ذات توجهين، أحدهما تقليدي والآخر هو العناصر الشابة التي تبحث عن الحداثة في ظل العادات والتقاليد اليهودية، إن هذا التكامل بين الطبقتين في الفترة الاستعمارية داخل المستعمرة جعل من اليهود يتميزون بخصوصية في تركيبة المجتمع داخل الجزائر، وبالرغم من المجهودات الاستعمارية لتعليمهم والتي بدأت في مراحل متقدمة منذ 1845م، حيث شكل أمر سان كلو الذي ينص على تكفل الدولة الفرنسية بتعليم الشبان اليهود بما في ذلك تعليمهم الديني، إلا أن التيار التقليدي قد أشرف على تكوين وإدارة مدارس خاصة تعنى بالتعليم اليهودي مع الحفاظ على خصوصياته العقائدية والثقافية، من بينها المدارس الخاصة التي كانت إحداها بالقطاع الوهراني سنة 1855م بإشراف اليهودي بن عيون، وأخرى في تلمسان، عنابة وقسنطينة، وفي كامل المناطق الشمالية والوسطى للجزائر.[2]

لقد سعت فرنسا دوما لمساعدة اليهود وإدماجهم داخل المجتمع الفرنسي، وفي المقابل كانوا مستعدين لخدمة أهدافها الاستعمارية والتقرب إليها، فعملوا مستشارين لديها بأماكن مختلفة في الجزائر، وشكلوا أصنافاً من المجتمع فمنهم البدو والمقيمين في الجنوب، ومنهم من يعيش تحت سلطة الحكم العسكري، ومنهم من يعيش أيضا في البلديات الكاملة الصلاحيات ذات الطابع المدني[3]، كما طبعت العلاقات اليهودية مع الاستعمار صفة المساندة والتكامل بصفة خاصة مع يهود المغرب العربي، وبصفة عامة مع بقية الطوائف، وهذا ما شد الاستعمار للمبالغة في دعمهم ضد الجزائريين، هذا الدعم جعلهم يتحكمون في التجارة الداخلية ومصادر التموين الأولوية داخل المستعمرة، وبالتالي زاد ثراء الأسر اليهودية

---

(1)- *Yahyaoui Mrabet Messaouda ، **op. cit**، p177-178.*

(2)-***Ibid.**، p180-181.*

(3)- أحمد سميح حسن، **المرجع السابق**، ص25.

وسيطرتها على الاقتصاد المحلي، هذا الوضع انعكس سلبا على الأهالي، فالاستعمار من جهة والاستبداد اليهودي من جهة أخرى، ولم تزد هذه الوضعية الجزائريين إلا فقرا وتجهيلا.[1]

هذا التقارب بين اليهود والمستوطنين راجع إلى دعمهم لفرنسا حتى قبل دخولها، وكذلك في أزماتها، فقد سدد أحد أثريائهم الإتاوات المالية التي فرضتها ألمانيا عليها عند انهزامها في الحرب البروسية، وقد دعم اليهود الاستعمار الفرنسي في أكثر من مرة لتخطي القيود المالية والأزمات الاقتصادية مقابل إطلاق يدهم في الجزائر، وهذا ما جعلهم يغترون ويتطلعون إلى حكم الجزائر ويضاعفون من اضطهاد السكان الأصليين، وبالمقابل فإنهم حافظوا على مؤسساتهم الدينية والاجتماعية والتعليمية، وأولوا أهمية قصوى للجانب الاقتصادي والسياسي، وكان لهم تنظيمات اجتماعية تدافع عنهم كما انخرطوا في المجالس المالية والسياسية للجزائر، بذلك صاروا أداة استعمارية وعنصر ابتزاز وتفقير للجزائريين، وبالرغم من هذه المعاملات القاسية من طرف اليهود للأهالي، لكن الجزائريين لم ينظموا للجمعيات التي أسسها المستوطنون المناهضون لهم، بل التزموا الحياد لأن العنصر الأوروبي شعر بخطر هذه الاقلية على مستقبل المستعمرة وتحركوا لمجابهته، من خلال إنشاء جمعيات تدعو إلى تحجيم دورهم في الجزائر، ورغم كل هذا الحراك السياسي والإداري إلا أن الجزائريين بقوا على الحياد واعتبروا أن هذا الموضوع يخص المستوطنين واليهود.[2]

إن بوادر مناهضة اليهود من طرف المستوطنين تعود إلى سنة 1871م، بعد مطالبة الأوروبيين بإبعاد اليهود عن صناديق الانتخابات، لأن المترشحين الذين يسعون لنيل أصوات اليهود دائما يحققون الفوز، باعتبارهم يشكلون قوة انتخابية حاسمة رغم أنهم لا يملكون تشكيلة سياسية، حيث مثلت نسبتهم حوالي 15% من الوعاء الانتخابي، لقد حدثت أعمال العنف الأولى المناهضة لليهود في الأوساط الأوروبية سنة 1881م بتلمسان ودامت

---

(1)- أحمد سميح حسن، **المرجع السابق**، ص95.

(2)- عبد العزيز فيلالي، **المرجع السابق**، ص32.

ثلاثة أيام، كما شهدت سنة 1884م عمليات سطو على المحلات التابعة لهم، وكان لهذا العداء بعده التاريخي، فالشعوب المسيحية تعتقد فيهم أنهم السلالة الهادمة للدين، ورغم هذا فإن هذه المعاداة لم تكن ذات بعد عرقي أو ديني، بل كانت صراعات اجتماعية لأن اليهود كانوا احتكاريين ومضاربين رأسماليين.[1]

إن أزمة مناهضة اليهود التي قد تكون مفتعلة من طرف الأوروبيين الراغبين بالانفراد في تسيير شؤون الجزائر دون غيرهم، كانت من خلال كتابة العرائض وجمع التوقيعات وتفعيل وسائل الإعلام المقروءة، وقد رافق هذه العملية بعض أعمال الشغب بينهم وبين الأوروبيين خاصة في مدينة الجزائر، حتى أن المعمرين طالبوا بإلغاء مرسوم كريميو، لكن كان قرار غرفة النواب 1898م هو الإبقاء على هذا الإجراء ساري المفعول، وبالتالي فقد أطلقت الصحافة الراديكالية العنان في مناهضة اليهود، كل هذا التعتيم الإعلامي والمناورات السياسية تصب في إسقاط حقهم بالانتخابات داخل الجزائر، وبالتالي هيمنة الأوربيين على المستعمرة.[2]

ثانياً-واقع المجتمع الجزائري والسياسة الاستعمارية:

2-1- التطور الديمغرافي للمجتمع الجزائري في الحقبة الاستعمارية:

يبدو أن تزايد السكان الأهالي عاد من جديد في النصف الأخير من القرن التاسع عشر بعدما شهد تباطؤا في النمو الديموغرافي، هذه العودة أخذت مسارا آخر إلى ما كانت عليه في السنوات الأولى قبل دخول الاستعمار[3]، ويعود الفضل في ذلك إلى عامل الاستقرار بالإضافة إلى تحسن مستوى المعيشة والعوامل الاقتصادية التي ترجع في الأساس إلى مردود الأرض لعدة سنوات لأن المحاصيل الزراعية عند الأهالي تعتمد على الزراعة الموسمية التي تسقى من مياه الأمطار، ومع مطلع القرن العشرين بلغ عدد السكان من

---

(1)- شارل روبير أجيرون، **المصدر السابق**، ص ص 95-97.

(2)- **نفسه**، ص ص 99-102.

(3) - *Boyer (P)، «L'évolution Démographique des populations Musulmanes du Département D'Alger 1830-1866»، Revue Africaine, Série 98, 1954, p 309-320.*

الأهالي حوالي 4.072.089 نسمة، حيث عرفت زيادة طبيعية قدرت بحوالي 668.563 نسمة سنة 1911م أي ما يعادل 4.740.652 نسمة بمعدل نمو قدره 16.4% وهو ارتفاع معتبر مقارنة بالزيادة العشرية فيما بين (1891–1901م)، حيث بلغ عددها حوالي 518.022 نسمة بمعدل نمو 14.5% [1]، وبهذا يكون عدد السكان المسلمين حسب إحصاء 1921م حوالي 4.923.186 نسمة، هذه الفترة ميزتها حالة عدم الاستقرار والأوبئة والمجاعات والحروب، لهذا سجلنا انخفاضا في نسبة النمو الديمغرافي للجزائريين.

لقد قدر عدد المسلمين المقيمين في المدن حوالي 1.140.000 نسمة، مقابل 300.000 أوروبي، فكان كل أوروبي يقابله أربعة جزائريين في أغلب المدن، ففي مدينة الجزائر لوحدها كان عدد العمارات خمسة آلاف عمارة، منها ثلاثة آلاف عمارة ملك للمستعمرين هذا خلال سنة 1931م، ولكن الأمر لم يتوقف عند عملية التهديم والاستيلاء على الممتلكات والقضاء على الصناعة التقليدية وسحب العملة الجزائرية المتداولة، بل عمدت السلطات الاستعمارية إلى شل الحركة التجارية، وبالتالي تضررت تجارة الجزائريين الذين يشكلون الأغلبية داخل المدن، حتى أن أحد الأطباء المعمرين وصف الحالة الكارثية التي حلت بالمدن في أربعينيات القرن التاسع عشر بالقول: «كل ما تقع عليه العين هنا، حين يصل الإنسان يبعث على الحزن والأسى، فالأهالي أصبحوا في حالة يرثى لها من البؤس والشقاء...وقد توافد على هذه المدينة من جميع البلدان حشد كبير من الكادحين المتعطشين للمال».[2]

إنه من الأهمية بمكان في هذا الصدد تبرير هذه الأرقام التي لم تعكس الواقع، لأن الخلل في عملية الإحصاء بحد ذاتها في تلك الفترة، والتي لم تراع فيها التقاليد التي كانت سائدة في فرنسا وطرق الإحصاء بحيث كانت تعتمد بالدرجة الأولى على الجنسيات، لكن الواقع هو أن المستعمرات قد غيرت من هذا المنحنى وأصبحت تعتمد على الأصناف العرقية

---

[1]– شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871–1919م**، تر، محمد حاج مسعود، بلعربي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص ص 334–335.

[2]– مصطفى الأشرف، **المصدر السابق**، ص204.

والدينية خاصة في الجزائر، هذه التغييرات لم تكن بريئة، فقد حاولت إعطاء الجزائر صورة الطوائف والأجناس، وهذا يؤكد البعد الذي دعا إليه قانون كريميو في تجنيس اليهود لأجل تغليب العنصر الأوربي على العنصر المحلي وضربه في الصميم، من خلال معرفة اليهود بأدق خصوصيات الشعب الجزائري والتوغل بداخله وزعزعة وحدته الوطنية التي كانت من أبرز سماته وأقوى ركائز الهوية والوطنية[1]، بالإضافة إلى عامل آخر لا يقل أهمية عن الأول وهو أن الإحصائيات التي كانت قبل عام 1906 م[2]، لم تشمل سكان الواحات والمناطق الجنوبية، وعلى هذا الاساس وردت تأكيدات من طرف بعض المؤرخين الفرنسيين المعاصرين حول زيادة النمو الديموغرافي للجزائر وتونس، مقابل انخفاضه في المغرب الأقصى بعد إحصاء 1911م، بالإضافة إلى كل هذه العوامل كذلك إحصاء العنصر النسوي الذي لا يتم التصريح به من طرف الأهالي في الغالب، وهذا لعدة عوامل تتعلق بالعادات والتقاليد والخوف من غدر الإدارة الاستعمارية بهم فهم لا يقبلون حتى تسجيلهم في الحالة المدنية لدى الإدارة الفرنسية.

كذلك تذبذب الإحصائيات راجع إلى التصريح بعدد الوفيات والمواليد، ففي سنة 1905م كانت نسبة الولادات حوالي 29.1% بينما سجلت السنة الموالية انخفاضا ملحوظا في المواليد الجدد، حيث قدرت بحوالي 27.7% وارتفعت بشكل ملفت للنظر بعد سنة 1926م، حيث فاقت 42%، وهذا الارتفاع والانخفاض لم يقتصر على الولادات فقط بل كذلك في نسبة الوفيات، وبالرجوع إلى سنة 1903م كانت نسبتها 18.6% لتزداد في السنة الموالية

---

(1)– *Kamel Kateb , **op. cit**, p 144.*

(2) – إن قانون 19 ديسمبر 1900م قد منح للجزائر حق التسيير الذاتي للميزانية (الاستقلال المالي)، وبالتالي برزت شخصيتها الكولونيالية التي تخضع للمعمرين وسلطة الحاكم العام، وقد باشر جونار سلسلة من الإجراءات في خلق مديريات جديدة استحدثت في إحداها مكتب الإحصاء الذي أتبعه إلى مديرية الفلاحة والتجارة والمستعمرات؛ ينظر: (*Kamel Kateb , **op. cit** ,p 150-151).*

بحوالي 27.6% ثم تتناقص لتصل إلى 17% في سنة 1912م، هذا التراجع في النسبة العامة يعود في الأساس إلى التحسن الملحوظ في الرعاية الصحية مقارنة بالسنوات السابقة.[1]

اهتمت الإدارة الاستعمارية بعملية الإحصاء وحاولت التحكم في الوعاء الإحصائي للأهالي وتطبيق مشاريع مراقبة السكان ومعرفة متطلباتهم المتزايدة، ولهذا الغرض اتخذت عدة إجراءات قمعية لإخضاعهم لنظام إحصائي حسب ما تقتضيه المصلحة الكولونيالية للسيطرة عليهم وتسهيل عملية احتوائهم ومع نهاية القرن التاسع عشر عمدت فرنسا إلى إصدار مراسيم تنظيمية تجبر السكان على تسجيل المواليد في أجل أقصاه ثمانية أيام، وكذا التصريح بالوفيات وإن عدم الامتثال في تطبيق هذه المراسيم يعاقب عليها القانون.[2]

على الرغم من أن هذه الإحصائيات كانت ذات أهمية للاستعمار، إلا أنها لم تكن دقيقة وهذا ما أكدته مراكز البحث المتخصصة في تلك الفترة والتي قامت بتحليل الوقائع الإحصائية للجزائر معتمدة على سنتي (1948-1954م)، حيث وجدت أن عدد السكان الجزائريين قد انتقل من 8.682.000 نسمة إلى 9.480.000 نسمة في سنة 1954م، وهذا التسارع في النمو الديموغرافي بات يقلق الإدارة الاستعمارية، حتى أن هذه القضية أدرجت نشاطاتها وتحركاتها الميدانية في أعلى هرم السلطة التنفيذية للجهاز الإداري، فقد ذكرها رئيس الجمهورية الفرنسي أور يول فيما بين 29 ماي إلى 30 جوان 1948م قائلا: «إن الإحصائيات المؤقتة المنشورة مؤخرا في النشرات الإحصائية تبين لنا بأن السكان قد وصلوا إلى 8.650.000 نسمة أي بزيادة 1.5%»[3]، هذا الاهتمام بعدد السكان الأهالي في الجزائر يعود مرده إلى خوف الإدارة الاستعمارية منهم ولذا لجأت في الكثير من المرات إلى تغليب العنصر الأوروبي وبالتالي إذابة الجزائريين في المجتمع الفرنسي.

---

(1)- شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون...، **المصدر السابق**، ص336.

(2)-*Kamel Kateb , **op. cit**, p 162.*

(3)- محمد بليل، **المجالس العامة للعمالات في الجزائر ما بين 1947-1954م**، ج2، دار سنجاق الدين للكتاب، الجزائر، 2012، ص209.

2-2- الهجرة الداخلية وتفاقم البطالة:

إن السياسة الاستعمارية الممنهجة في الاستيلاء على الأراضي كرست البعد الاستيطاني وما المراسيم والقوانين الإدارية الزجرية التي أصدرتها فرنسا في الجزائر إلا جزءً من المخطط الاستعماري الذي طال ممتلكات الدولة الجزائرية، فمنذ الايام الأولى للاحتلال تم تفعيل الاستيلاء على الأراضي التابعة لها بحجة أن ملكيتها غير معروفة[1]، وقد ارتسمت معالم الأيديولوجية الاستعمارية المتنصرة بمختلف اتجاهاتها المتفتحة والمتطرفة على أن تصل إلى فرض الزوال المادي والمعنوي للمجتمع الجزائري، وبتسليط سياسة تفكيكية تضرب الروابط الاجتماعية هذا بالموازاة مع القمع ونزع الملكية كأدوات للهيمنة، وبهذا الصدد ذكر أحد المنظرين الاستعماريين دي منير فيل عندما أدلى بشهادته أمام اللجنة التشريعية بتاريخ 14 ديسمبر 1871م متسائلا ما هدفنا؟ إنه احتواء الأهالي عندما يقدم شعب من الشمال للإقامة في بلد ما فإنما يفعل ذلك للمكوث قد يثور العرب لكن سيتم احتواؤهم.[2]

لقد كانت الأرض هي الثروة الحقيقية للجزائريين لأنها مصدر عيشهم ولأن سكان الأرياف يعتمدون على الرعي والزراعة الموسمية، والأرض بالنسبة لهم عامل استقرار ورمز للكرامة يعتز للذود عنها كل فرد في المجتمع، والعلاقة بين الجزائريين والفرنسيين لم تكن مجرد سلب السيادة وإسقاط نظام الحكم بل تعدت ذلك إلى الهيمنة الاقتصادية والاستبداد العسكري على السكان المحليين، وبالرجوع إلى القرارات التعسفية فقد جاء قرار أكتوبر 1844م الخاص بالأوقاف والعقارات التي لم يثبت ملكيتها بعقد صريح مسجل لديها، وبمقتضى ذلك تصبح تابعة للاستعمار، وشمل هذا الإجراء أملاك المؤسسات الدينية ،الاجتماعية، التعليمية وأراضي المخزن، كذلك أهم المراسيم مرسوم 1863م[3] الذي يهدف

---

[1]- محمد العربي ولد خليفة، **الاحتلال الاستيطاني للجزائر مقاربة للتاريخ الاجتماعي والثقافي**، دار ثالة، الجزائر، ط3، 2010، ص59.

[2]- أحمد مهساس، **المصدر السابق**، ص10.

[3]- كانت تلك الفترة حافلة بالأحداث الجسام المتعاقبة تتقاسمها عوامل مشتركة بين أوساط الشعب الجزائري على رأسها المحنة القاسية التي عانى منها أثناء الانتفاضات البطولية التي كانت تغذيها المرجعيات الدينية لمختلف الطرق الصوفية،

إلى تقسيم كل عرش إلى دواوير ثم توزع الأراضي على ملكيات فردية ليسهل الاستيلاء عليها[1].

لقد سعت الإدارة الفرنسية من خلال سن قانون 1873م إلى إجبارية تحديد اسم مشاع لكل عائلة، فالفقرة رقم: 17 من هذا القانون خصصت للسندات التي تثبت الملكية الفردية، مع إلزامية أن تحمل اسم العائلة تضاف إليها الأنساب والالقاب التي يعرف بها كل فرد من الأهالي، وقد أدخلت تعديلات خلال السنتين المواليتين إلى أن جاء الحاكم ألبير غريفي(Albert Griffi) الذي ضبط مشروع قانون ثاني في 18 مارس 1880م، بحيث أبقى على الأسماء الممنوحة في القانون الأول مضيفا إليها إجبارية التصريح بكل الزيجات وحالات الطلاق وإلزامية إبرام العقود أمام قاضي فرنسي، والتصريح بالمواليد والوفيات ففي ما بين سنوات (1890–1893م)، تم تسجيل ما يقارب 3.069.228 جزائري في البلديات الحضرية.

إن هذا الاهتمام بالإحصاء والألقاب مرده إلى ضبط الضرائب والعقوبات الإدارية ومعرفة حركة الأهالي وتمكين المستوطنين من سلب ممتلكاتهم عن طريق الحجز بدعوى عدم القدرة على إثبات ملكية الأراضي، وأن العقود المشاعة باسم القبائل والأفراد لا تحمل الألقاب الجديدة التي فرضها الاستعمار، والغرض هو إلزام الأهالي بتسجيل المواليد والتصريح بالوفيات حسب القانون المنصوص عليه الذي صدر في هذا الشأن، إلا أن الأهالي لم يلتزموا بهذه التعليمات الإدارية، فقد كشف منشور 14 نوفمبر 1896م الذي جاء من أجل إجراء تدقيق في عدة بلديات للتأكد من تسجيل المواليد، فكانت نسبة المسجلين

= وقد سادها تضامن اجتماعي كان ثمرة شعور وطني كما أنه وليد الإحساس بوضعية واحدة وهي وضعية الفلاح الفاقد لأرضه التي له بها ارتباط عريق؛ أيضا: (مصطفى الاشرف، **المصدر السابق**، ص ص 13–14).

[1]– أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**، ص ص 28–29.

تتراوح بين 4/1 مواليد جدد، وفي أحسن أحوالها 5/3 مواليد جدد، أما بالنسبة لعقود الزواج فإنها لم تكن تخضع لتوثيق إداري ولم يتم العمل بها في أغلب الأحيان.[1]

لقد خلق التحول في نمط المعيشة للأهالي من مزارعين إلى بطالين بسبب السياسة الاستعمارية، طبقات اجتماعية ريفية فأصبح هناك فلاحون أغنياء هم من دون شك الصنف الذي يغذي الخطاب الكولونيالي، وكان الاستعمار يفتخر بما يعتبره مجدا له خصوصا في سنوات (1919–1939م)، مع خلق بورجوازية ريفية تدين بكل شيء للوجود الفرنسي، وبعد أن أنهت الإدارة الفرنسية تصفية الأراضي الجماعية بحلول 1934م، أصبحت تمنح للمستوطنين دون تمليكهم لها بصفة جماعية، ودون تقسيم تلك الأراضي مما سمح لبعض الأفراد والعائلات بتكوين ملكيات كبيرة ومتوسطة على حساب المجموعات الريفية فحسب الإحصائيات الخماسية الفلاحية لسنة 1930م التي شملت شمال الجزائر وأراضي الجنوب، فإن الفلاحين الصغار كانوا يمثلون نسبة 22.6% من مجموع 617.500 فلاح جزائري من أصحاب الأراضي الفلاحية، وبهذا تكوّن في الجزائر الملاك الكبار الذين يرتكزون بصفة أساسية في دوائر مستغانم، المدية، قسنطينة، وبعض المناطق الداخلية من الوطن، في الحقيقة فان هذا النوع يشكل نسبة ضئيلة مقارنة بما يمتلكه المستوطنون، هذه العائلات حافظت عليها فرنسا لاستغلالها في التأثير على الجزائريين الفقراء، الذين يمثلون السواد الأعظم في الجزائر، كما خلقت نوعا من التنافس بين تلك العائلات على خدمة المصالح الاستعمارية من خلال تحويل الألقاب التي منحتها إياهم من عائلة إلى أخرى.[2]

كما بينت الإحصائيات في هذا الاطار أن النمو الديموغرافي في الأرياف والمدينة يثبت الحركة العكسية، حيث كان سكان الأرياف أكثر بأربع عشرة مرة من القاطنين في المدينة، ثم انخفضت إلى إحدى عشرة مرة فيما بين (1886–1911م)، حتى وصلت من خمسة إلى سبعة أضعاف خلال سنتي (1931–1948م)، وبحلول ثورة التحرير الجزائرية

---

[1]– شارل روبير أجيرون، **المجتمع الجزائري في مخبر الأيدلوجية الكولونيالية**، دار ثالة، الجزائر، 2013، ص ص 187–192.

[2]– شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، **المصدر السابق**، ص ص827–832.

انخفضت هذه النسبة إلى أربع مرات أي في هذه الفترة أصبح سكان الريف أكبر من سكان المدينة بأربع مرات فقط[1]، مع اختلاف ماهية المدينة، وهنا نكتفي بالتعريف الرسمي لسنة 1926م، حيث تم إطلاق تسمية المدينة على 45 بلدية مكتملة الوظائف، ومن خلال هذا الوصف للمناطق الحضرية نرجع إلى الإحصائيات التي تحدد نسبة السكان المسلمين في التجمعات الحضرية، فقد بلغت نسبتهم سنة 1836م حوالي 6.82%، حيث كان تزايدهم بشكل بطيء فعددهم لم يتجاوز 341.891 نسمة أي بنسبة 7.62% في المناطق الحضرية لسنة 1906م.[2]

إن المرحلة الإجمالية التكاملية في عملية إحصاء الحضر المسلمين بعدة بلديات كاملة الصلاحيات وأخرى مختلطة تجعلنا نلاحظ أن البلديات ذات الطابع الريفي (المختلطة) كانت أكثر حضورا للجزائريين من نظيرتها كاملة الصلاحيات، فقد عرف عنصر الأهالي فيما بين سنتي (1906–1911م) زيادة قدرت بحوالي 134.728 نسمة، تجاوزت 305.788 نسمة خلال سنة 1911م إلى غاية 1921م، بينما وصل عددهم في البلديات المختلطة إلى 3.189.521 نسمة في سنة 1911م، فقد شكل هذا النمو الديموغرافي حالة طبيعية بخلاف ما كان يريده الاستعمار من تغليب لطبقة المستوطنين على حساب السكان الأصليين، وقد سجل إحصاء 1911م ما يقارب 3.186.689 نسمة ليصل في سنة 1921م إلى 3.179.583 نسمة، هذا التناقص الذي حدث فيما بين سنتي (1911–1921م) لدى سكان الحضر كان سببه الحرب العالمية الأولى.

هذه الأرقام تتعلق بـ 91 بلدية مختلطة أهلية في سنة 1901م من مجموع 261 بلدية، و81 بلدية في سنة 1911م من مجموع 269 بلدية و79 بلدية في سنة 1921م، من مجموع 281 بلدية، أي إن هذه الإحصائيات لم تشمل كامل البلديات بالتالي فهي تعطي نظرة

---

[1]– جيلالي صاري، **تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830–1962م**، تر، قندوز عباد فوزية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2010، ص ص 174–176.

[2]– شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون...، **المصدر السابق**، ص 334.

تقريبية عن واقع المناطق الحضرية[1]، لقد كتب أندريه نوشي معلقا على هذه الظاهرة خلال عشرية من سنة (1926–1936م) قائلا: «من سنة لأخرى يتزايد المجتمع الجزائري (في الشمال) ازداد من 5.412.000 ساكن 6.592.000 ساكن أي ما يعادل 1.180.000 ساكن خلال عشر سنوات، وازداد عدد الأوروبيين بما فيهم اليهود من 828.500 ساكن إلى 978.300 ساكن أي ما يعادل أكثر من 149.800 ساكن».[2]

إن الضغط السكاني الذي ازداد بانتظام إلى غاية 1930م ساهم في إفقار طبقة سكان الأرياف، وهذا الازدياد المطلق شهد حالات تباطؤ كان سببها الأزمات الاقتصادية (1886–1896م)، ثم الأزمة الاقتصادية العالمية 1929م، ولم يكن السبب الوحيد الذي جعل النمو الديموغرافي يكون متذبذبا في بعض الأحيان، فقد تكون الحرب العالمية الأولى من أبرز العوامل التي أدت إلى انكماش عدد السكان المسلمين، بالإضافة إلى عدة عوامل أخرى مثل نظام الأهالي الذي شكل هو الآخر عائقا في عدم استقرار السكان، بسبب الإجراءات الاستثنائية القمعية وعدم المساواة في الضرائب التي طبقها النظام الاستعماري والتي كانت مسلطة على الأهالي دون غيرهم.

لقد تم التصريح بوقف العمل بهذه الإجراءات في عدة مناسبات، أهمها إصلاحات 1919م التي كانت محل تجاذب بين الإدارة الفرنسية والكولون هذا من جهة، وبين الجزائريين والاستعمار من جهة ثانية، وعموما فهي لم تسهم في تغيير الأوضاع[3] وقد سبق هذه الإجراءات قانون التجنيد الإجباري الذي بدأ التحضير له خلال سنوات (1908–1909م) من إحصاء للشباب الجزائري الذي تجاوز سنه الثمانية عشرة سنة، لكنه أثار عدة ردود أفعال من الكولون والأهالي معا، ولذلك تأخر العمل به إلى غاية عام 1912 م من خلال مرسوم 31 جانفي من نفس السنة، والذي عدَّل بمرسوم 3 فيفري 1912م[4]، إن هذه الممارسات

---

(1)– **المصدر السابق**، ص ص 335–337.

(2)– أحمد مهساس، **المصدر السابق**، ص20.

(3)– *Mahfoud Kadache, La Vie politique a Alger 1919-1939, E.N.A.L, Alger, 1970,p 41.*

(4)– محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، **المصدر السابق**، ص ص 33–34.

الاستعمارية على الشعب الجزائري الذي لم يضمن حتى قوت يومه أجبرته على الهجرة خارج البلاد، من خلال الهجرات الجماعية نحو المشرق والبلدان العربية المجاورة وإلى فرنسا في حد ذاتها، فقد وصفها الكاتب الفرنسي المعاصر ف. ديمونتي بأنها: «هلع حقيقي، بل تكاد تكون وباء أخلاقيا، ولم تقتصر على منطقة دون الأخرى، فقد شملت مناطق ملياناة 1899م، سطيف 1910م، تلمسان 1912م، وكذا قسنطينة والمناطق الداخلية، فكانت الهجرة بالجزائر شبه عامة».[1]

إن المجتمع الجزائري لم يستطع مجابهة التحديات الراهنة التي فرضتها عليه السياسة الاستعمارية، وبالتالي كانت هناك هجرة خارجية وأخرى داخلية تمثلت في حركة سكان الريف الموسمية للبحث على مناطق رعي آمنة لم تطلها يد الاستعمار، وهجرة عكسية كذلك من الريف إلى المدينة، والتي لم تكن من اهتمامات الطبقة الريفية وشكلت ظاهرة متأخرة بعد الثلاثينيات من القرن العشرين، نتيجة تفاقم الوضع جراء مخلفات الحرب العالمية الأولى وتبعية الاقتصاد الجزائري لفرنسا[2]، والذي زاد من استغلال خيرات البلاد وتأثرها بالأزمات الاقتصادية، بالإضافة إلى الاستفزازات المتتالية للحركة الاستيطانية، التي خلقت استجابة فورية بالنزوح نحو المناطق الحضرية[3] بغية البحث عن العمل والاستقرار، وإذا ما استثنينا الطبقة العمالية التي ترتكز في المدن فإن الأغلبية من الأهالي يعتمدون على الفلاحة والرعي، وهم من الطبقات الفقيرة أو متوسطي الحال.

رغم ما تعرض له الريف من نزع للملكيات ولما تصادف هذا الإجراء مع الواقع المعاش فقد تضخم عدد النازحين من الأرياف إلى المناطق الحضرية، وقد أثبت البحث

---

(1)– أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**، ص ص 122–123.

(2)-*Marcel Larnaude, «Déplacements des Travailleurs indigènes en Algérie», Revue Africaine, Série 79, 1936, p 207-210.*

(3)– شكلت الهجرة في الجزائر ظاهرة لم يسبق لها مثيل خاصة من الريف إلى المدينة، لأن سكانه متصفين بشدة الحركة ومستوى معيشتهم تأثر بالاستعمار لطبيعة العمليات العقارية التي اتسمت بانتزاع الأراضي بشكل مكثف، وهذه الأخيرة هي مصدر رئيسي لعيش هؤلاء لأن أغلبيتهم يشتغلون في الرعي والفلاحة، ينظر: *(Kamel Kateb , **op. cit**, p143)*

الذي أجري سنة 1948م أن 60% من العائلات كانت تحت درجة الفقر المدقع[1] لأن المعمرين يظهرون دائما عداءهم للأهالي، ولذلك فهم لم يتركوا مصدر رزق للجزائريين إلا أتوا عليه ولم تسلم من ذلك حتى الغابات، مما أثر سلبا على الوسط الريفي للجزائريين خاصة إذا كنا نعرف الأهمية التي يكتسيها استعمال الغابات من طرف الفلاحين والرعاة الأهالي، ففي يوم 22 مارس 1935م صرّح أحد أعضاء مجلس الشيوخ عن قسنطينة السيد كوتولي (*coutoli*) أمام المجلس قائلا: «يجب أن تغير الإدارة الفرنسية قانون الغابات ويجب أن نخفف من إجراءاته المتشددة»، إن سكان الريف الجزائريين تميزوا عن غيرهم بعدة مميزات:

- الخصائص الاجتماعية في الريف أوضح مما هي عليه في الحضر.
- تعايش المجتمع الحضري مع الأوروبيين الذين استطاعوا أن يؤثروا على الجزائريين بعد أن فرضوا عليهم نمطا معينا من الحياة التي تميل إلى رغد العيش، بسبب تأخر نشوء الحركة القومية ونقص الوازع الديني الذي أثرت عليه الدروشة والطرقية وكذلك الاستعمار[2]، بعكس سكان الريف الذين رفضوا التعايش مع المستوطنين الأوروبيين.
- غلب الطابع البرجوازي على الحركة القومية التي نشأت في الحضر والتي كانت أقل اضطهادا من الأرياف.
- التماسك بين طبقات المجتمع خاصة في الأرياف، هذا ما ادركه الاستعمار حيث يقول ديدو فيل وهو الذي كان أحسن من ترجم لحياة الجنيرال بيجو من الكتاب المستشرقين: «إن الفضل الأكبر الذي ينبغي أن نعترف به لبيجو هو أنه أدرك بأننا لا نواجه جيشا حقا بل نواجه السكان أنفسهم وانه لابد لكي نستقر في هذه البلاد أن لا يقل الجيش في حالة السلم عن ما هو عليه في حالة الحرب من حيث العدد والعدة»، وكان رأي بعض القادة العسكريين هو مضاعفة عدد القوات للجيش الفرنسي

---

(1) - *Charles André Julien, **op, cit**, p56.*

(2)– مصطفى الأشرف، **المصدر السابق**، ص37.

تماشيا مع عدد المستوطنين، وهذا لأجل التكامل في إنهاء المقاومة الشعبية الجزائرية، والتي ترفض زيادة المستوطنين، لأن هذا يعني زيادة فقدانهم لأراضيهم وممتلكاتهم لصالح الوافدين الجدد.[1]

- يمتاز سكان الريف بالبساطة في الملبس والمأكل مع عدائهم الشديد للمستوطنين على غرار سكان الحضر الذين ينظرون إلى الأوروبيين على أنهم مستعمرون، ولكن يتعايشون معهم بما تقتضيه المصلحة التي تفرضها الظروف المحيطة بهم.

2-3- النخبة الجزائرية في ظل السياسة الاستعمارية والقضية الوطنية:

إن من بين القضايا التي لا تزال مثار جدل، قضية مساهمة النخبة الجزائرية في القضايا الوطنية، وللوقوف على حيثياتها لا بد أن نعرف معنى النخبة ومفهومها كي نحدد دورها، في الحقيقة هناك عدة تفاسير للنخبة بحسب مقوماتها الفكرية ومكانتها السوسيولوجية بين طبقات المجتمع الجزائري، فإذا كان تعريفها في أوساط العامة هي تلك النخب التي تعلمت وقرأت وتحصلت على قسط من العلم والثقافة ولها من المعارف ما يفتقر إليه غيرها، فانه من زاوية أخرى يمكن وصفها على أنها ذلك الشباب الجزائري المتخرج من المدارس الفرنسية والقادر على أن يصعد فوق الجماهير وأن يضع نفسه في مصاف ناشري الحضارة.[2]

أما المؤرخ الفرنسي الاشتراكي جون جوريس (Jean Jaurès) فيعرف النخبة الجزائرية بأنها الجماعة الذين تلقوا مبادئ وقيم الحضارة الغربية، أما جورج مارسه المهتم بالدراسات الإسلامية في الجزائر، فقد عرفها بأنها أولئك الشباب الجزائري الذي جمع تكوينه بين الثقافتين العربية والفرنسية ولهم دراسات واسعة بين التراث العربي والإسلامي، أما الدكتور أبو القاسم سعد الله فله تفسير آخر، حيث اعتبر أن مصطلح النخبة في حد ذاته هو موروث استعماري، وأن غيرهم غير نخبة في نظر الاستعمار، وبالتالي يكون منغلقا على نفسه ولا

---

[1]- **المصدر السابق**، ص ص 299-303.

[2]- أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**، ص159.

يتواصل مع الغير، ولذا يرى أنهم مجموع الشباب الذي يملك الرصيد المعرفي واللغوي وما يفتقر إليه غيرهم مع الأخذ بعين الاعتبار مشاريعهم الفكرية وتعاملاتهم مع القضايا الوطنية.[1]

لقد كان الساسة الاستعماريون بعيدين كل البعد عن معرفة واقع المجتمع الجزائري بكل أبعاده الحضرية وتحولاته الداخلية خاصة في المناطق الحضرية، لأن المسافة الاستعلائية المتحفظ عليها بين المستوطنين من أصول راقية والسكان الأهالي المنحطين في نظر قادة المفكرين الاستعماريين، هذا الإفراط في النظرة للجزائريين من زاوية واحدة استعمارية كانت في المقابل حجر الزاوية في الوحدة القومية وتماسك مقومات الهوية الوطنية، إن التحولات التي طرأت على المجتمع الجزائري فيما بين (1920-1950م) فاقت بكثير تحولاته طيلة قرن كامل، فقد أصبحت للجزائر نخبة تعي مقاصد التنافس الاستعماري على الشعوب المستضعفة رغم التكوين الغربي لجل أفرادها.

إن النخب المثقفة الوطنية كانت تتحرك تارة باسم الشباب الجزائري وتارة باسم المنتخبين المسلمين داخل طبقات المجتمع الجزائري، ولم يكونوا بالعدد الكبير ضمن مجتمع جزائري واسع النطاق، فقد بلغ عددهم سنة 1950م: 60 أستاذا في التعليم الثانوي والعالي الفرنسي، 78 محاميا، 75 طبيبا، منهم 43 كانوا قد قدموا أطروحاتهم خلال سنتي (1939-1949م)، 36 صيدليا، 11 طبيب أسنان، بالإضافة إلى 6 قابلات مسلمات، 7 مهندسين معماريين، 5 قضاة ومستشارين وبعض رجال المناصب الإدارية المرموقة في جهاز الإدارة الفرنسية، ومجموعهم أقل من 300 فرد في المجتمع، لكن تضاعف عددهم بشكل سريع فقد أصبحوا حوالي 737 مع بداية الثورة التحريرية.[2]

هذه النخبة الفكرية كانت متمسكة بعاداتها وتقاليدها رغم تأثرها كثيرا بحياة الأوروبيين وفي الوقت نفسه نادت بأحقية المساواة بين الشعبين الفرنسي والجزائري ونبذ النظرة الدونية

---

[1]- أحمد مريوش، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، ج1، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، ط1، 2013، ص ص109-111.

[2]- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، **المصدر السابق**، ص844.

للسياسة الاستعمارية اتجاه العرب، ورغم تكوينهم الغربي إلا أنهم بقوا محافظين على مقومات الهوية الوطنية في ظل التجاذبات الحضارية[1]، بالإضافة إلى هذه الشريحة توجد بورجوازية صغيرة رغم اتجاهها الشعبي لكنها سوف تزداد عنه انفصالا، لأن ثقافتها مقطوعة عن أصولها العربية ميالة للحياة الغربية تطالب دائما بالحلول الوسطى، وهذا ضمن التحديات الظرفية التي كانت تمر بها في تلك المرحلة، بسبب ضغط الاستعمار عليها بكل الوسائل العسكرية والثقافية وحتى الدينية، فأصبحت هذه الطبقة البورجوازية الصغيرة ميالة للحلول التي لا تتناقض مع الطرح الاستيطاني.[2]

لقد دعت فرنسا الاستعمارية دائما إلى تجنيس هذه الطبقة وخلق قوة موالية لسياستها بالجزائر، في المقابل كانت هناك صفوة من المفكرين للنخبة الوطنية ذات التكوين والتوجه العربي، والتي كان لها الأثر البالغ في ضبط وتوجيه معالم الحركة الوطنية، وقد غطت تلك النخبة الساحة الوطنية بنشاطاتها الفكرية والسياسية وقد منحها تميزها في الطرح صفة خاصة بها، حيث كانت هذه البورجوازية الفكرية مركز جذب لسلسلة من الطبقات الاجتماعية التي انفتحت على المؤسسات التعليمية بشقيها، فقد كانت سنة 1919م مركز تحول حيث تضاعف عدد الحاصلين على الشهادات التعليمية الصغيرة بستة أضعاف ما كان عليه، إلى أن بلغ عددهم في أواخر الأربعينيات من القرن العشرين آلاف الحاصلين على الشهادات الابتدائية وما يقابلها، حيث قدرت نسبتهم في المدن الجزائرية بحوالي 10% إلى 12% من مجموع السكان الجزائريين[3]، فبالرغم من هذا الالتزام والذي نص عليه قانون 1888م وهو العمل بالمنهاج والدروس التي تدرس في فرنسا، فلم يكن لأطفال الأهالي الحظ الأوفر في مقاعد الدراسة لدى المدرسة الاستعمارية، فقد كتب أحد المؤرخين الفرنسيين «أن من ضمن 1.150.000 طفل يتراوح سنهم بين 14 و16 سنة كان 110.000 طفل فقط يجدون مقاعد

---

(1)– أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**، ج2، ص ص183–184.

(2)– مصطفى الاشرف، **المصدر السابق**، ص447.

(3)– شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، **المصدر السابق**، ص ص 843–846.

في المدارس»[1]، وهذا بعد قرن من الاحتلال.

لقد نص قانون 1883م على إجبارية التعليم، لكن تم إلغاؤه سنة 1887م واعتبرت اللغة العربية لغة أجنبية في عقر دارها، إلى أن سمح قانون 1947م بتعميمها بشكل محدود، ولم يدم ذلك طويلاً فقد قرر مجلس الدولة الفرنسي بعد سنتين إعادتها إلى وضعها السابق، بعد اعلانه سنة 1894م أن العرب جنس أسفل وغير قابل للتربية والتعليم، وأوصى بإلغاء التعليم الابتدائي للأهالي، كما أكد تلك التوصية مؤتمر شيوخ بلديات الجزائر في سنة 1908م[2].

وهكذا فقد ظهرت جماعة المحافظين التي تمثل أصحاب التوجه العربي الإسلامي، ويعود الفضل لها في غرس البذور الأولى للحركة الإصلاحية والتجديد داخل المجتمع الجزائري الذي كان يعاني من السياسة التعليمية الفرنسية وشوائب الزوايا الطرقية، أما التيار الثاني المتأثر بالحضارة الاوروبية الداعي للاندماج والمتشبع بأفكار الثورة الفرنسية والثقافة الأوروبية، فقد دعا إلى المساواة بين الفرنسيين والأهالي وإعطاء الحقوق الاجتماعية للجزائريين، أما التيار الثالث فقد جاء من تفاعل الطبقة العمالية الجزائرية في المهجر وداخل البلاد، فقد تولد عنها جيل يحمل مشروع وحدوي راديكالي يدعو إلى نبذ الاستعمار وإعطاء الجزائريين كامل حقوقهم السياسية، الاجتماعية والثقافية، مع إنشاء برلمان جزائري عن طريق الاقتراع العام وكذا جلاء القوات الفرنسية من الجزائر على عدة مراحل.[3]

---

[1] - *Charles André Julien, **op, cit**, p55;*

في حين يذكر أبو القاسم سعد الله أن عدد المتمدرسين من الأهالي في المدارس الفرنسية خلال سنة 1930م لم تبلغ تلك النسبة التي ذكرها شارل أندري جوليان، وهذا بإجماع عدد كبير من المؤرخين فهي لم تتعدى نسبة 0.6% أي حوالي 68.000 من الأطفال الجزائريين، وهذا الرقم المقدم قد يكون عدد الأطفال الأهالي واليهود معا، وأن طفلا واحدا مسلما من عشرة أطفال كان يذهب إلى المدرسة بينما كل الأطفال الأوربيين تقريبا يدرسون بالمدارس الفرنسية، أما الأمية فقد بلغت 94% في وسط الرجال المسلمين و 98% في وسط النساء، ولم يدخل التعليم الثانوي سوى 7000 تلميذ والتعليم العالي 685 طالب، ينظر:(أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، ج4، **المرجع السابق**، 10، ص 13).

[2]– محمد العربي ولد خليفة، **المرجع السابق**، ص78.

[3]– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية...، ج1، **المرجع السابق**، ص ص378–379

2-3-1- أهم المحطات التي أثرت في النخبة الوطنية:

- القوانين والإجراءات الاستثنائية الزجرية التي فرضتها السياسة الاستعمارية على الجزائريين دون غيرهم، وإخضاعهم لسلطة القوي على الضعيف.
- الحربين العالميتين الأولى والثانية ومشاركة الشباب الجزائري فيها والوقوف على حقيقة الاستعمار من خلال الاحتكاك بالشعوب الأخرى، هذا بالإضافة إلى عملية التمييز العنصري الذي طال المجندين في صفوف الجيش الفرنسي ودفعهم في الصفوف الأمامية لجبهات القتال دون حصولهم على أدنى الحقوق المدنية.
- النهضة الجزائرية المتأثرة بنظيرتها في المشرق ومدى مساهمتها في تكوين النخب الجزائرية وبعث الروح الواثبة فيهم وتحقيق الفاعلية الفكرية في أعمالهم وقضاياهم الوطنية.
- النظرة الاستعلائية الاستعمارية للأهالي واضطهادهم واستنزاف خيرات البلاد وامتداد جشعها إلى ما في يد الجزائريين بالرغم من قلتها واعتبارهم جنسا لا يصلح إلا للاستعباد والأعمال الشاقة في خدمة الأوربيين، هذا الوضع حفز النخبة للارتقاء بمستواها إلى مصاف نظيرتها الفرنسية، حيث استطاعت تحقيق الكثير في مختلف المجالات الفكرية.

ثالثاً-ظهور الصحافة في الجزائر (1830-1892م):

3-1- نشأتها:

ظلت الحياة الثقافية عموما تعتمد على النشاط النخبوي للطبقة المثقفة وعلى دور المدارس الحرة والزوايا والمساجد والمدارس النظامية وبعض النشاطات الأخرى التي تهدف في مجملها إلى إثراء الحياة الفكرية، وكان من ثمارها ما يربو عن 176 مؤسسة دينية تعليمية، إذ بلغت نسبة الذكور الذين يعرفون القراءة والكتابة إبان الغزو حوالي 40%[1]، أما النشاط الصحفي كوسيلة إعلامية عصرية فلم يكن موجودا بالعالم العربي قبل سنة 1830م،

[1]- فضيل دليو، **تاريخ الصحافة الجزائرية المكتوبة 1830-2013م**، دار هومه، الجزائر، 2014، ص14.

هذا إذا استثنينا جريدة الوقائع المصرية التي أصدرها في القاهرة محمد علي باشا[1] سنة 1828م[2].

وبنزول الحملة الاستعمارية بسيدي فرج كانت تحمل معها المطبعة وهيئة تحرير تشرف على إصدار جريدة تكون صلة الوصل بين مختلف أفراد ووحدات الجيش الفرنسي الغازي بالجزائر، وبالفعل بدأت هذه الجريدة بالصدور على التراب الوطني، وقد شكلت أول صحيفة بالجزائر وتحمل اسم ليستيفيت دي سيدي فرج باللغة الفرنسية، يشرف على إدارتها الضباط الفرنسيون وتتضمن معلومات عن الحملة الاستعمارية وبعض الأخبار عن السياسة الفرنسية كانت توزع على الجنود والمصالح المكلفة بالحرب ضد الجزائر[3]، لأن هذا النوع من وسائل الإعلام والاتصال في الجزائر كان يقتصر على بعض النشريات التي تصدرها المؤسسات الثقافية والفضاءات التعليمية مثل المساجد، المدارس والزوايا، إضافة إلى بعض التظاهرات والعروض الشعبية مثل المداحين في الأسواق العمومية، ثم إن النخبة الجزائرية التي اجتهدت في النهوض بوسائل الإعلام وترقيتها ما فتئت تواكب تطلعات الطبقة الشعبية، وقد فعّل هذا الجانب من الإعلام الأعمال الحزبية في بداية القرن العشرين وعمل النوادي والجمعيات الثقافية.[4]

كان ظهور الصحافة بشكل عام نتيجة تطور المجتمع الجزائري تحت تأثير الاحتلال، هذا من جهة، وبفعل التجاوب الذي أحدثته النهضة الفكرية التي تسربت ومضاتها الأولى

---

[1]– الاستعمار الفرنسي كانت نيته استخدام البندقية لإرهاب النفوس والكتاب لتخريب العقول، وما المطبعة إلا جزءً من عملية الاحتلال لأنها أداة لصناعة القرار والرأي العام من خلال الكتابات التي توجه الشعب في هذا المنحنى، وقد سبق أن حمل نابليون بونابارت المطبعة في حملته على مصر سنة 1798م لنفس الغرض؛ ينظر: (محمد ناصر، **الصحف العربية الجزائرية من 1847–1954م**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط3، 2007، ص27).

[2]– زهير إحدادن، **الصحافة المكتوبة في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص25؛ في عام 1813م صدرت بمصر جريدة الخديوي (جورنال)، وكانت على شكل ملخص للأعمال التي أنجزت في ميدان الشؤون المالية والزراعية والتعليم والعمران؛ ينظر: (فؤاد توفيق العاني، **الصحافة الإسلامية ودورها في الدعوة**، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1993، ص123).

[3]– زهير إحدادن، **المرجع السابق**، ص25.

[4]– فضيل دليو، **المرجع السابق**، ص16.

من المشرق العربي إلى الجزائر من جهة ثانية، حيث أحدثت حركية وديناميكية في زيادة الوازع القومي والوطني، وأصبحت المتنفس الوحيد للمجتمع الجزائري في التعبير عن مطالبه جراء الفاقة والاستذلال الاستعماري للأهالي[1]، لقد صاحب ظهور الصحافة العربية في الجزائر مناخ خانق جراء السياسة الاستعمارية، ولعل ما يلفت النظر هو التساقط المتتابع للجرائد العربية، وهذا الانقطاع المستمر لها شكل ظاهرة من ظواهر الصحافة العربية، فأغلب أعمار الجرائد لا يعد بالسنوات ولكن بالشهور والأيام، هذا على الرغم من أنها لم تعرف طوال تاريخها كله سوى صحيفة يومية واحدة وهي جريدة النجاح التي كانت ذات ميول مشبوهة للإدارة الاستعمارية، ويكفي القول أنه صدر من الصحف الوطنية ما بين سنوات (1927–1939م) حوالي 30 جريدة من بينها 10 باللغة الفرنسية، و12 جريدة لم تدم لأكثر من سنة، أما فيما بين سنوات (1947–1953م)، فقد ظهرت الصحافة الإسلامية باللغة العربية والفرنسية.[2]

إن تاريخ الصحافة العربية الجزائرية زاخر بالصراع والمقاومة، اجتمعت عليه آليات التثبيط والعرقلة من كل النواحي، فلا البيئة الاجتماعية كانت مساعدة ولا الوضع الاقتصادي كان مهيأ لخوض مثل هذا الكفاح الإعلامي الوطني، ورغم ذلك فقد أدت الصحافة العربية الجزائرية دورها على أتم وجه دون نقصان، فقد حملت شعار الاستقلال التام وجلاء القوات الأجنبية عن الجزائر وكافة أقطار المغرب العربي يوم كان التحرير مجرد فكرة اختمرت في أذهان الوطنيين والمستضعفين من الجزائريين والمغاربة.[3]

منذ دخول الاحتلال الفرنسي إلى الجزائر وبداية النشاط الصحفي بها، بلغت المجلات والجرائد حوالي مائة مجلة وجريدة عربية صدرت خلال 132 سنة من الاحتلال، هذا بغض النظر عن الجرائد الناطقة بالفرنسية، ولأجل التمكن من معرفة توجهات تلك

---

(1)– عبد الرحمن شيبان، **مقدمة مجلة الشهاب**، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص3.

(2)– محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص30.

(3)– محمد ناصر، **المقالة الصحفية الجزائرية نشأتها تطورها أعلامها من 1903–1931م**، ج1، المطبعة الشعبية للجيش الوطني، الجزائر، 2007، ص41.

الجرائد الناطقة بالعربية فلابد من معرفة الظروف التي صدرت فيها كل جريدة والملابسات السياسية والاجتماعية التي أحاطت بها أثناء الصدور، لأن الصحافة هي صدى للحالة التي كانت عليها تلك الشعوب والأمم ومرآة تنعكس فيها الأحداث بكل أطوارها ومجالاتها، والتي رافقت البلاد بمختلف مراحل نموها وانبعاثها.[1]

إن من بين الأسباب والظروف التي أحاطت بالصحافة العربية في الجزائر مايلي:

- اعتبار اللغة العربية لغة أجنبية والصحافة الصادرة بها تخضع لأهواء الحاكم العام الذي يهددها بخنق أنفاسها كلما أراد ذلك دون الرجوع إلى القضاء لأنها صحافة أجنبية.
- الواقع الاستعماري الشاذ الذي فرضته الظروف العامة من ضغط المستوطنين وتكالب القوانين الزجرية وسلطة الإدارة المستبدة في الجزائر، مما جعل الصحافة العربية تعيش في صراع ضد كل الظروف التي تواجهها، وفي هذا الصدد فقد ذكر الزعيم المصري محمد فريد لما زار الجزائر في سنة 1901م في جريدة اللواء المصرية بعد رجوعه فقال: «إن الأهالي هناك يعاملون بقوانين مخصوصة غاية في الشدة والصرامة، فهم محرومون من حرية الكتابة والاجتماع والسفر وحرية مطالعة الكتب والجرائد نعم يصعب على الذي يعرف حب الفرنسيين للحرية والمساواة أن يصدّق ذلك ولكن من يتكلف مشقة زيارة الجزائر يتحقق أن ما هو جائز في بلاد فرنسا غير مباح للمسلمين في المستعمرات».[2]
- جهل الأمة الجزائرية جراء السياسة الاستعمارية والذي انعكس سلبا على الثقافة والاهتمام بالأمور الثقافية بما فيها الدعاية الإعلامية التي لم يكونوا يولون لها اهتماما ولا يمدون لها يد المساعدة الأدبية والصحفية، بحيث كانت تعتمد على أفراد قليلين من النخبة الجزائرية في بداية النشاط الصحفي بالجزائر.

---

[1]– مفدي زكريا، **تاريخ الصحافة العربية في الجزائر**، منشورات مؤسسة مفدي زكريا، الجزائر، 2003، ص31.

[2]– محمد ناصر، المقالة الصحفية...، ج1، **المرجع السابق**، ص46.

- ندرة وسائل الطباعة في الجزائر، مما اضطر الكثيرين من رواد الصحافة العربية لطباعة صحفهم في تونس، هذا بالإضافة إلى القوانين التي فرضت على إنشاء المطابع الخاصة.
- قلة الموارد المالية التي كانت أكبر عائق في العمل الصحفي بالجزائر المستعمرة، ما ترتب عنه من قلة توزيع الجرائد العربية، وبالتالي انعكس الوضع على مصاريف الطبع وملحقات النشر والتوزيع[1].
- إخضاع الصحافة العربية للمراقبة من طرف السلطات الاستعمارية وتثبّت العيون حولها لتترصد خطواتها وتقبض أنفاسها، بالإضافة إلى تماطل قرائها في دفع ما عليهم من واجب الاشتراكات، وكثيرا ما كانت تتوقف الصحف العربية بسبب العجز المالي مثل ما حدث لجريدة المصباح عام 1904م والجزائر عام 1908م لعمر راسم، وذي الفقار التي احتجبت في العدد الثالث لمدة ثمانية أشهر دون استجابة.[2]

لقد أدرك الفرنسيون ما للصحافة من أثر في استقطاب الشعوب، ودورها الفعال في استمالتهم وبث الثقافة واليقظة والوعي فيهم، وقد عبر عن ذلك جان ميرانت المسؤول بالولاية العامة عن هذا الدور فقال: «إن الجرائد هي هذه الآلة التي تجمع في وقت واحد بين البساطة والقوة...إنها هي التي يشع منها النور فتبدد الظلام الذي كان يلف الشعوب المتخلفة...»، غير أن هذا الاعتراف بالدور الذي تلعبه الصحافة تحول إلى نكران سافر وجحود مطلق عندما يتعلق الأمر بالصحافة العربية، التي تهدف إلى إصلاح حال المسلمين وتنوير عقولهم، وعندما يكون الأمر بهذا القصد يصبح ذلك الدعم المنافي لسيرورة الأمم

(1)– محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص 31.

(2)– محمد ناصر، المقالة الصحفية...، ج1، **المرجع السابق**، ص ص 50–51.

وأخلاقها لا لشيء فقط إلا لأنه اقترن بالصحف العربية، وقد شهدت الساحة الوطنية عدة مواقف متعنتة والتي كانت سببا في الإطاحة بالعديد من الصحف الوطنية.[1]

بحلول سنة 1881م، أصدرت الحكومة الفرنسية قانونا يجيز حرية الصحافة بفرنسا، وروح هذا القانون تقول: «إن كل جريدة أو نشرة دورية يمكن أن تكون موزعة على الجمهور بدون رخصة مسبقة أو كفالة مادية»، أي رفع الحصار عن الكتابة الصحفية، وقد نصت المادة 69 من هذا القانون على أن يكون نافذ المفعول في الجزائر أيضا، لكن بمجرد صدور أول جريدة عربية بعد هذا النص القانوني حتى أصبح غير معمول به واقتصر فقط على الصحف التي تخدم المصلحة الاستعمارية، لذا تم إيقاف جريدة المنتخب التي كانت تصدر بقسنطينة ثمانية أشهر فقط بعد صدور ذلك القانون، ثم جريدة المبصر سنة 1883م، والحق العنابي 1894م، الحق الوهراني 1912م، المنتقد 1925م، الجزائر 1925م، وادي ميزاب 1929م، ميزاب 1930م...الخ، كل تلك الجرائد وغيرها كانت ضحية هذا القانون.[2]

إن تاريخ الصحافة العربية حافل بأسماء الرواد الغربيين لخدمة الأهداف الاستعمارية من أمثال إدوارد غزلان اليهودي (*Edward Ghazlan*)، وفيكتور باروكان، (*Victor Barukan*) وبطرس فونطانا (*Boutros Fontana*)، بالإضافة إلى بعض الجزائريين الذين صنعهم الاستعمار من أمثال محمود كحول، الذي كان بوقا من أبواق فرنسا في الجزائر، والذي تخلصت منه السلطات الاستعمارية سنة 1936م متهمة الطيب العقبي باغتياله وهذا رغبة منها في التخلص منه والضغط على الحركة الإصلاحية لمساندتها في الحرب العالمية الثانية، والكف عن تحركاتها الإصلاحية خاصة في ميدان النشاط الصحفي.[3]

---

[1]– محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص ص 27–28.

[2]– محمد ناصر، المقالة الصحفية...، ج1، **المرجع السابق**، ص ص 42–43.

[3]– مفدي زكريا، **المصدر السابق**، ص33؛ ينظر: (جريدة البصائر، ع31، مج3، السنة الأولى، الجزائر، الجمعة 19 جمادي الأول 1355هـ الموافق لـ 08 أوت 1936م، ص 251).

3-2- أهم روادها:

من بين النماذج للصحفيين الوطنيين للرعيل الأول، والذين ساهموا في نشأة الصحافة العربية بالجزائر أحمد البدوي الذي ولد في الجزائر سنة 1820م وتعلم بها وكان ملازما للدراسة بالجامع الكبير، التحق بالأمير عبد القادر بمليانة سنة 1839م وعين كاتبا له، بعدها عينه بمنطقة جرجرة مساعدا لابن سالم، وبعد نهاية مقاومة الأمير واستسلامه استدعاه الجنرال الفرنسي طوماس وعينه كاتبا بديوان الترجمة، ثم تولى رئاسة تحرير القسم العربي بجريدة المبشر[1] التي كانت تديرها الإدارة الاستعمارية، وبقي في هذا المنصب من سنة (1850 إلى 1876م)، نشر خلالها عدة مقالات علمية وتاريخية[2]، كان الرجل يمتاز بالذكاء وسعة العلم وقدرة ملكاته العقلية التي أهلته للتأقلم مع المستجدات الظرفية التي ينتجها الاستعمار وصياغتها بما يتوافق مع تركيبة المجتمع في الجزائر، كما تمتع الرجل أيضا بالوازع القومي الإسلامي.[3]

3-2-1- محمد بن مصطفى بن خوجة (الكمال):

ولد يوم الاثنين من شهر ديسمبر سنة 1865م، من نوابغ الجزائر ومن طليعة علمائها المعاصرين وأدبائها المتميزين، شديد الذكاء، سلفي العقيدة، ذو علم وافر وأدب ظاهر، بهر أقرانه في عصره، كانت شهرته وعلاقاته تتعدى حدود القطر إلى مشارق الأرض ومغاربها

---

(1)- المبشر صدرت في العاصمة بتاريخ 15 سبتمبر 1847م، وهي أول جريدة عربية في المغرب العربي، وثالث جريدة في العالم العربي، أمر بإنشائها الملك فيليب الذي غزا الجزائر، كان هدفه الرئيسي منها هو القضاء على الحركات الثورية المناوئة للاستعمار، وحصار العناصر الوطنية الثائرة من خلال الدعاية الإعلامية الواسعة والحد من تدفق الجرائد المشرقية وتعويضها للقراء الجزائريين، بالإضافة إلى ذلك فإنها تخصص في كثير من الأحيان لنشر المراسيم والقوانين الصادرة في تلك الفترة وأصبحت بمثابة جريدة رسمية، وبقيت على هذا المنوال إلى غاية 1927م، فتوقفت عن الصدور وعوضت بجريدة رسمية مع إلغاء اسم المبشر منها، واختارت اللغة العربية لأن جل الجزائريين يقرؤون ويكتبون بها ولا يفهمون لغة أخرى غيرها، كانت تصدر مرتين في الشهر بها ثلاث صفحات حجم صغير تطبع بالمطبعة الحجرية، وبداية من سنة 1850م أصبحت تطبع بالمطبعة الآلية بحجم كبير، حيث أصبحت جريدة أسبوعية يعمل بها فرنسيون وجزائريون؛ ينظر: (محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص ص49-51)؛ أيضا: (إحدادن زهير، الصحافة المكتوبة في الجزائر...، **المرجع السابق**، ص29).

(2)- زهير إحدادن، **أعلام الصحافة الجزائرية**، ج1، دار إحدادن، الجزائر، 2002، ص6.

(3)- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية...، ج1، **المرجع السابق**، ص574.

من خلال كتاباته الصحفية في الدوائر الرسمية بصفته كاتبا صحفيا، كانت له علاقات شخصية مع علماء المشرق وكتابها من أمثال محمد عبده، والشيخ محمد رضا والشيخ محمد الخضر الحسين مفتي القدس، اشتغل بجريدة المبشر والتزم التدريس بالجامع الكبير، ولما زار محمد عبده الجزائر سنة 1903م لازمه طيلة مدة زيارته ، وقد خلف عدة آثار بعد وفاته في شهر أوت سنة 1915م، منها:

- الاكتراث في حقوق الإناث طبع في الجزائر سنة 1895م.
- تنوير الأذهان في الحق على التحرز وحفظ الأبدان طبع في الجزائر سنة 1896م.
- إقامة البراهين العظام على نفي التعصب في الإسلام طبع في الجزائر سنة 1902م.
- عقود الجواهر في حلول الوفد المغاربي بالجزائر طبع في الجزائر سنة 1902م.
- اللباب في أحكام الزينة والحجاب طبع في الجزائر سنة 1907م؛ وغيرها من الكتب والمقالات، وقد حقق العديد من الكتب مثل: كتاب الجواهر الحسان في تفسير القرآن للشيخ عبد الرحمن الثعالبي الذي طبع في الجزائر سنة 1905م في أربعة أجزاء.[1]

3-2-2- عبد القادر المجاوي:

ولد بمدينة تلمسان سنة 1848م، تربى في أحضان عائلة ثرية معروفة بالتقوى وتعليم القرآن، أخذ المبادئ الأولى من التعليم بمدينة تلمسان، تدرج في أخذ العلم على يد شيوخ العلم والفقه واللغة، ثم واصل دراسته في شمال المغرب الأقصى بمدينة طنجة ثم تيطوان وبعدها في جامع القرويين بمدينة فاس، التي مكث فيها مدة من الزمن لطلب العلم، بعدها رجع إلى الجزائر سنة 1869م، اشتغل بالتدريس حيث عين مدرسا بمدرسة سيدي الكتاني بمدينة قسنطينة، ثم بالمدرسة الرسمية بنفس المدينة، بقي الشيخ عبد القادر يسعى في طلب

[1]- عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ج5، دار الأمة، الجزائر، 2009، ص ص 319، 325.

العلم وتحصيله، وتنقل لأجل ذلك من مدينة إلى أخرى، حيث استقر عام 1889م بمدينة الجزائر العاصمة وعين إماما ومدرسا بجامع سيدي رمضان، فاشتهر بعلمه الغزير ومقدرته اللغوية، فقد نشر عدة مقالات في شتى الميادين بمدينة قسنطينة والجزائر وتونس، اقتحم مجال الصحافة فشارك في إصدار مجلة المغرب التي كان يشرف عليها المستشرق فونطانا[1] ونشر بها عدة مقالات تمجد العرب والدين الإسلامي، كما اشتغل أيضا في مجال التأليف، حيث نشر في القاهرة كتيبا بعنوان "إرشاد المتعلمين" سنة 1877م[2]، من بين مقالاته الشهيرة التي نشرت في المشرق والجزائر على عدة مراحل كانت تحت عنوان: «مشاهير العرب الذين تضرب بهم الأمثال»، كان من المتمكنين في اللغة العربية، كما صدر له في سنة 1907م كتاب بعنوان: «الدرر النحوية على المنظومة الشبراوية»، بالإضافة إلى عدة أعمال صحفية وكتابات نقدية، خلف الكثير من الإسهامات العلمية في حياته، توفي في سنة 1913م بمدينة الجزائر ودفن بها.[3]

3-2-3- الشيخ عبد الحليم بن سماية:

ولد بمدينة الجزائر سنة 1866م وسط عائلة عريقة معروفة بالعلم، عرف بالفطنة منذ صغره بدأ تعليمه في الدواوين أين حفظ القرآن الكريم ثم أخذ يحضر الدروس التي كان يلقيها أبوه الذي كان إماما بجامع السفير في مدينة الجزائر، واصل دراسته في نفس المدينة، حيث تلقى مبادئ الفقه والشريعة واللغة العربية ومختلف العلوم على يد شيوخ معروفين مثل الشيخ السعيد بن زكري وأبو القاسم الحفناوي، ثم انتقل إلى تونس ليأخذ الفلسفة على يد الشيخ محمد بن عيسى الجزائري[4]، وبعد رجوعه أسند إليه التدريس في الجامع الجديد الحنفي بالجزائر، له عدة أعمال صحفية، اشتغل في الترجمة وتحرير المقالات في جريدة المبشر[5]

---

(1)- زهير إحدادن، أعلام الصحافة...، ج1، **المرجع السابق**، ص35.

(2)- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج1، **المرجع السابق**، ص575.

(3)- زهير إحدادن، أعلام الصحافة...، ج1، **المرجع السابق**، ص36.

(4)- زهير إحدادن، أعلام الصحافة...، ج1، **المرجع نفسه**، ص19.

(5)- فضيل دليو، **المرجع السابق**، ص31.

التي صارت تصدر باللغتين العربية والفرنسية ابتداء من 15 سبتمبر 1847م، والتي كان محررها الأول الشيخ أحمد البدوي إلى غاية 1886م، وكان من بين روادها الاوائل لغزارة علمه وفصاحة لسانه وقدرته على الترجمة الدقيقة لتمكنه من اللغتين العربية والفرنسية [1].

إن من بين مواقفه معارضته للتجنيد الإجباري من خلال كتاباته الصحفية وعندما أدرك بأن الاستعمار ماض في تطبيق هذا القانون فكر بالهجرة وباع كل ما يملك لولا أن وقف له أهل المدينة وترجوه بالبقاء، وعندما استدعي من طرف السلطات الاستعمارية لسماع رأيه في هذا الموضوع، وكان اللقاء في أحد المرافق العمومية وحضره عدد كبير من الأهالي، قام واستأذن الناس ليكون المتكلم باسمهم، فأجابوا بلسان واحد نعم تكلم يا أستاذ، فقال: «إن هؤلاء لو أنهم ارتضوا بالخدمة العسكرية للدولة الفرنسوية فإنهم لا يكونون بذلك مسلمين بمعنى الكلمة»، وقد دعم رفضه للخدمة العسكرية الإجبارية من الكتاب والسنة، هذا بالإضافة إلى أنه أول من أدخل على التعليم العالي عدة إصلاحات وأول من دعا إلى التدريس على الطريقة الحديثة، كانت له عدة مناظرات مع أحبار اليهود والمسيحيين في الأمور التي تتعلق بالدين[2]،كما يعد من ضمن جماعة العلماء الذين طلب منهم صاحب مطبعة فونطانا إصدار جريدة المغرب سنة 1903م، لمكانته العلمية، كان من العلماء المرافقين للشيخ محمد عبده عند زيارته للجزائر عام 1901، وفي سنة 1905م شارك الشيخ ابن سماية في مؤتمر المستشرقين الذي انعقد في مدينة الجزائر، قدم خلاله عرضا وافيا عن الحضارة والفلسفة، ونال إعجاب الجميع ونوهت به الصحافة الاستعمارية المتخصصة، توفي في شهر رمضان من سنة 1933م.[3]

3-2-4- أبو القاسم محمد الحفناوي:

ولد بقرية الديس القريبة من بوسعادة سنة 1850م، يتصل نسبه بولي المدينة سيدي إبراهيم الغول، أبوه عالم فقيه من علماء منطقة بوسعادة وزاوية الهامل، استدعي للتدريس

---

[1]- مفدي زكريا، **المصدر السابق**، ص34.

[2]- عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، ج5، **المصدر السابق**، ص ص 266-267.

[3]- زهير إحدادن، أعلام الصحافة الجزائرية...، ج1، **المرجع السابق**، ص ص20-21.

بمختلف زوايا البلاد ومعاهدها الدينية، تخرج على يده عدد كبير من العلماء في كل القطر الجزائري، كما أن أمه من نسب العلماء فقد كان أبوها عالما من علماء الأصول من ضمن الذين درسوا مع محمد المازري الديسي، حفظ محمد الحفناوي القرآن في دواوين المدينة على يد الشيخ محمد بن عبد الرحمن لبصير الديسي كما أخذ مبادئ العلوم الشرعية على يد والده، تميز بسرعة الحفظ، بعدها واصل دراسته في زاوية طولقة، التي مكث بها عدة سنوات ليتركها ويتصل بزاوية الشيخ ابن أبي داود في بلدة آقبو، التي قضى بها ثلاث سنوات أخذ فيها معظم العلوم الدينية والدنيوية، ثم رجع إلى زاوية الهامل فأكمل بها دراسته في علم تفسير الحديث الشريف عن طريق مجالسة العلماء وشيوخ الزوايا، ثم انتقل إلى العاصمة طلبا للعلم، وفيها تعرف على بعض العلماء من أمثال الشيخ حسن بريهمات، فاقترح عليه التدريس بالمدرسة التي كان يديرها، بعدها وصلته دعوة رسمية من الوالي العام سنة 1884م ليكون محررا في جريدة المبشر وكان هذا هو أول عهد له بالصحافة.[1]

رغم أن مشاركة الأقلام الجزائرية في مجلة المبشر محدودة، فإنها قد فتحت أعينهم على عالم الصحافة والإعلام، وقد أفادتهم بمقالاتها التعليمية التي تناولت المواضيع العلمية، وهي بذلك تشبه جريدة الوقائع المصرية التي اختصت في جميع المجالات خاصة المجال الفلاحي والعلمي.[2]

كان محمد الحفناوي من الأقلام المبدعة في صياغة الحدث وسرده، بسبب تمكنه من اللغة العربية وفن الخطابة، تميز بأسلوبه البسيط في الكتابة، فقد اختاره المستشرق أرنو (*Arno*) ليكون من ضمن محرري هذه الجريدة[3]، كما تعلم فن الكتابة بالفرنسية وضوابطها على يد رئيس تحرير جريدة المبشر، وساهم هو أيضا في ترجمة بعض الكتب من العربية إلى الفرنسية مثل كتاب: سعود المطالع لعبد الهادي الأبياري وهو كتاب في التصوف، الذي نقله أرنو إلى الفرنسية بمساعدة محمد الحفناوي، وقد صدر هذا الكتاب سنة

(1)– عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، ج5، **المصدر السابق**، ص ص 294–296.

(2)– محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص ص 49–50.

(3)– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج1، **المرجع السابق**، ص573.

1889م، وبحلول سنة 1897م شغل منصب التدريس في الجامع الكبير بالعاصمة، ثم بعد وفاة المفتي المالكي الشيخ محمد أرزقي بن ناصر عين مكانه سنة 1925م، حيث تهاطلت عليه التهاني من كل أقطار العالم العربي، ترك عدة مؤلفات نذكر منها على سبيل المثال: تعريف الخلف برجال السلف الذي طبع على جزأين سنة 1906–1909م، تدبير صحة الخير المنتشر في حفظ صحة البشر، طبع سنة 1908م بالجزائر وعندما أصيب بمرض عضال رجع إلى مسقط رأسه وتوفي في يوم الجمعة 10 جانفي 1942م ودفن إلى جانب أبيه في مقبرة الديس.[1]

3-3- التأييد المطلق للاحتلال والرقابة الإعلامية:

عمد الاستعمار الفرنسي إلى استخدام مختلف الوسائل لطمس وتغيير وجهة الأمة الجزائرية لأجل مسايرة الطرح الاستعماري الرامي إلى تغليب العنصر الأوروبي على بقية السكان المحليين وإذابة الشعب الجزائري في الحضارة الغربية من خلال الدعاية لتمجيد الاحتلال وذكر محاسن فرنسا في مستعمراتها، وهذا بتسخير وسائل الإعلام المكتوبة وغيرها في خدمة الخطوط الاستيطانية العريضة بالجزائر،[2]مع محاربتها التعليم الحر الأهلي ووسائل الدعاية العربية لدمج الجزائر في الحضارة الاوروبية، والتخلص من اللغة العربية التي تعد من مقومات الهوية الوطنية، وهذا الحقد راجع إلى أن المستوطنين يعتبرون انفسهم من حماة المسيحية ومن الناقمين على اللغة العربية والإسلام.[3]

فمنذ الوهلة الأولى للاحتلال الاستيطاني في الجزائر برزت ثلاثة محاور رئيسية للسياسة الفرنسية في مستعمراتها وبالأخص في الجزائر منها مضاعفة ملكية الأراضي للفرنسيين والإتيان بعدد أكبر من المستوطنين حتى تغدو الجزائر أرضا لاتينية بعد طمس هويتها العربية الإسلامية وتنصيرها، كما هدف الاستعمار إلى حكم البلاد حكما مباشرا

---

(1)– عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، ج5، **المصدر السابق**، ص ص 302–304.

(2)– مفدي زكريا، **المصدر السابق**، ص79.

(3)– فضيل دليو، **المرجع السابق**، ص14.

واستبعاد السكان الأهالي وتسيير شؤونهم والاستفادة من خيرات البلاد، كما عمل على تخدير الشعب وتضليله على محورين:

الأول يتمثل في عمل المبشرين المسيحيين بالمدن والقرى بإظهار الاستعمار بمظهر رسول الرحمة والسلام واستغلال فقر الناس في الدعوة إلى التنصير من خلال عمل المؤسسات التبشيرية التي أعدت خصيصا لهذا الغرض، أما الثاني فهو إنشاء صحافة عربية تخدم الاستعمار وتشيد بمآثر فرنسا قصد استمالة الجزائريين وإدماجهم في المجتمع الأوروبي.[1]

لقد ساد في الجزائر نظام رجعي استعماري، فما هو جائز في فرنسا غير مباح للمسلمين في المستعمرات وإن كان مباحا للفرنسيين والمتفرنجين من حملة الجنسية الفرنسية، أما الأهالي فلا يجوز لهم أن يؤلفوا جمعية ولا يفتحوا مدرسة كما لا يجوز لهم تأسيس مطبعة أو جريدة فلا توجد في جميع أقاليم الجزائر إلا جريدة واحدة وهي المبشر، وهي جريدة رسمية تمجد أعمال فرنسا في مستعمراتها، في حين منع صدور الجرائد العربية الأهلية وما شدد الخناق عليها ثورة قرية عين التركي سنة 1901م والمعروفة بثورة ملیانة.[2]

يمكن القول أن الصحف الاستعمارية تعد من العوامل التي فتحت أعين الجزائريين ونبهتهم إلى خطورة هذا السلاح، وأثارت في نفوسهم التساؤل عن الدور الذي يمكن أن تبلغه هذه الأخيرة في مجال الإعلام والتوعية سيما أنهم رأوا هذا التدفق للصحف الاستعمارية منذ دخول الاستعمار إلى الجزائر، فقد أصدروا في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى أكثر من مائة دورية ما بين جريدة يومية وأسبوعية[3]، هذا رغم أن الجزائر لم تعرف الصحافة قبل الاحتلال، وكانت الالتفاتة الأولى في سنة 1833م، حيث طالب بعض المثقفين الجزائريين من اللجنة الإفريقية إنشاء صحافة عربية لكن الظروف كانت غير ملائمة في تلك الفترة

---

[1]– مفدي زكريا، **المصدر السابق**، ص ص 32–33.

[2]– عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، ج5، **المصدر السابق**، ص 205.

[3]– محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص28.

بالنسبة للصحافة الوطنية، فهي لم تظهر قبل 1894م من خلال نشاط بعض المثقفين الجزائريين في هذا المجال.[1]

إن الأعمال الصحفية داخل المستعمرات الفرنسية كانت من أبرز المحاور التي ركزت عليها السياسة الاستعمارية في الجزائر، فقد أحصت سنة 1899م حوالي 149 جريدة منها حوالي المائة غير مصنفة سياسيا، 29 كانت جمهورية معتدلة، 14 جريدة راديكالية اشتراكية، وستة محافظة ومعادية للسامية[2]، ولكي نعرف توجهات النظام الاستعماري في مجال تعليم وتثقيف الأهالي يكفي أن ننظر للميزانية المخصصة لذلك والتي تعتبر من أدنى الميزانيات في شتى المجالات، وفي هذا الصدد نذكر تلك القوانين الصادرة والتي تخص حرية التعبير والنشر وتشكيل الهيئات والمنظمات الثقافية المستقلة عن الإدارة الاستعمارية، ونعني بها الجمعيات والمؤسسات الفنية والتهذيبية وجمعيات التأليف وغيرها، فكل هذه النشاطات تخضع إلى مدى ملاءمة الأنظمة المؤطرة لها، وتدخل في هذا المجال حرية الصحافة والخطابة وحرية الاجتماعات والتجول والسفر، وكانت هذه المطالب هي أساس النقاط التي تناولتها جل العرائض والمراسلات بين الأهالي والحكومة الفرنسية.[3]

عرف الجزائريون الصحافة العربية من خلال جريدة المبشر والمنتخب، والتي ظهرت في قسنطينة من سنة (1882–1883م)، وهي صحيفة مزدوجة اللغة أسسها أحد الليبراليين الفرنسيين اسمه إيتيان (*Étienne*) ، كانت تدافع عن الأهالي ضد تعسف الإدارة الفرنسية وغلاة الكولون، وتحث على تقريبهم من الحضارة الفرنسية بالتدريج، وقد واجهت هذه الجريدة حملة مضادة من طرف المستوطنين وإدارة لويس تيرمان (*Louis Tirman*)1881–1891م الحاكم العام، لكنها توقفت عن الصدور بعد أن أشاعت جوا من الوعي في أوساط أحرار

---

(1)– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج1، **المرجع السابق**، ص573.

(2)– شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، ج2، **المصدر السابق**، ص611.

(3)– محمود بوزوزو، «**الإنتاج الفكري ونظام الحكم**»، جريدة المنار، ع 3، س1، الجمعة 27 رجب 1370هـ الموافق لـ 04 ماي 1951.

فرنسا والناقمين على السياسة الاستعمارية في شمال إفريقيا، ومن ضمن كتاب المنتخب عبد القادر المجاوي، المكي بن باديس، أحمد بن بريهمات، الطيب مرسلي وابن قلفاط وبعض من أفراد عائلة بوطالب الذين كانوا يتولون القضاء في إقليم قسنطينة.[1]

وحتى أولئك الولاة الذين كانوا يعرفون بالتفهم النسبي لقضايا الأهالي، كانوا لا يحبذون أن يطلع الجزائريون على خبايا الإدارة الاستعمارية الحاكمة في الجزائر، يتضح ذلك من خلال السياسة التي انتهجتها جريدة الأخبار الحكومية، فقد أضافت لنسختها الأصلية الصادرة باللغة الفرنسية منذ 1839م نسخة أخرى باللغة العربية، وهذا ابتداء من سنة 1902م، والتي كان يشرف على إصدارها الوالي العام جونار (*jonnart*) ورئيس تحريرها فيكتور باروكان، (*Victor Barukan*) هذا الأخير كان ينتقد السياسة الاستعمارية في النشرة الفرنسية، ويقف ضد الأحقاد العنصرية التي تمارسها السلطة على الأهالي، بينما كان يكتم في العدد نفسه في النسخة العربية على القراء الأهالي ما يبديه لقراء النسخة الفرنسية، وهكذا يتبين موقف السلطات الاستعمارية المعادي للغة العربية وتطلعات الأهالي لإنشاء صحافة وطنية.[2]

لقد عرفت الصحافة الجزائرية في عهد الاستعمار الفرنسي ازدهارا نسبيا إذا أخذناها بمنظور الواقع المعاش في تلك الفترة وعدد الصحف التي كانت تنشط في الميدان ونوعيتها انطلاقا من الأهداف التي تصبو إليها كل صحيفة، ويبدو أنه يمكن التركيز على صحافة الاحتلال الخاضعة للسلطة الرسمية والموجهة للأهالي التي كانت تمثل الصحافة الحكومية، والتي تشرف عليها الإدارة الاستعمارية بواسطة ممثل لها في الجزائر كالوالي العام وطاقمه الإداري، هذا الإشراف له ميزتان، الدعم المادي المباشر والخاصية الثانية هي الإشراف المباشر مثل ما كان في طبع وتوزيع جريدة المبشر[3]، ولم تكن هذه الأخيرة جريدة وطنية ولا تثقيفية وإنما كانت جريدة حكومية رسمية مهمتها الدعاية المكشوفة والمغلفة أحيانا، كان

---

(1)– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج1، **المرجع السابق**، ص ص 574–575.

(2)– محمد ناصر، المقالة الصحفية...، ج1، **المرجع السابق**، ص44.

(3)– زهير إحدادن، الصحافة المكتوبة في الجزائر...، **المرجع السابق**، ص27.

القائمون عليها يترجمون المقالات والإعلانات من الفرنسية إلى العربية، ويشرف على هذه العملية مستشرقون من أمثال دي سيلان وأرنو، هذا الأخير بقي مسؤولا عنها مدة طويلة ، وقد وظف فيها بعض الجزائريين من أبناء المدارس والزوايا أمثال أحمد البدوي والشيخ الحفناوي وابن الشيخ علي، فتحسن أسلوبها وأصبحت مقروءة، لقد استفاد منها الجزائريين العاملين بها في أمور الطبع والنشر والترجمة والإخراج، لم يغفل القائمون عليها في مراقبة كل ما يصدر من تلك النخبة العاملة، بعزلهم بعض الموظفين الذين كانوا يذيعون الأخبار لغير صالح الفرنسيين مثل محمد بن مصطفى خوجة.[1]

أما الجرائد الحكومية التي كانت بإشراف غير مباشر مثل جريدة كوكب إفريقيا[2] وجريدة النجاح وغيرها، فإنها تدعم السياسة الاستعمارية مقابل تسهيلات إدارية ومالية، وتتناول المواضيع التي تكون ضمن الأهداف الاستيطانية والدعائية التي ترغب الحكومة الفرنسية في نشرها وشيوعها، ومن بين ما تناولته قضية الاندماج والتجنيس، إن هذا النوع من الصحف لم يعرف رواجا شعبيا رغم المدة الطويلة التي عمرها، وعلى العموم فإن الصحافة الحكومية لم تعرف انتشارا واسعا لطبيعة القوانين الفرنسية التي لا تسمح للحكومة بامتلاك جرائد رسمية، والملاحظ على هذا النوع من الجرائد أنها امتازت بالديمومة الشيء الذي لم يكن موجودا في بقية الجرائد الأخرى.[3]

لقد تميزت بداية الصحافة في الجزائر بالتأييد المطلق للاحتلال الفرنسي وللسلطات العسكرية والسياسية القائمة رغم التحولات التي مرت بها فرنسا من نظام حكم ملكي إلى إمبراطوري ثم جمهوري، كل هذه التغيرات الجذرية لم تدع للصحافة مجالا واسعا في الكتابة

---

(1)– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج1، **المرجع السابق**، ص574.

(2)– كوكب إفريقيا من أولى الجرائد العربية التي عمرت طويلا ولهذا لروحها المتملقة للاستعمار، تصدر باللغة العربية ويذهب ابن أبي شنب إلى أن الولاية العامة هي التي أنشأتها، صدرت في الجزائر بتاريخ 17 ماي 1907م لمديرها محمود كحول، كانت أسبوعية في أربع صفحات من الحجم الكبير، تهتم بحركة الولاة الفرنسيين وتنشر أخبارهم وإنجازاتهم والدعاية للسياسة الاستعمارية، توقفت عن الصدور بعد نشوب الحرب العالمية الأولى سنة 1914م؛ ينظر: (محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص ص 65-67).

(3)– زهير إحدادن، الصحافة المكتوبة في الجزائر...، **المرجع السابق**، ص28.

بكل حرية، ففي فترة (1830–1870م) ظلت الصحافة بصفة عامة في الجزائر تحت مراقبة الإدارة الاستعمارية، وكانت تحت تصرف السلطة العسكرية التي تشرف إشرافا مباشرا على كل المواضيع التي تطرحها تلك الصحف، حتى تساير سياستها المحلية والدولية[1]، لقد كانت جل الجرائد التي صدرت في تلك الفترة تصدر باللغة الفرنسية، رغم المحاولات المتكررة من طرف بعض الفرنسيين لإصدار نسخ لجرائدهم باللغة العربية، لكن القائمين على الإدارة الاستعمارية رفضوا ذلك وتصدوا لكل محاولة من هذا القبيل مثل ما حدث لجريدة تقدم الشرق التي قدم صاحبها طلبا سنة 1877م لإصدار نسخة لها بالعربية لكن رفض طلبه.[2]

3-4- حرية الصحافة وبروز صحافة أحباب الأهالي:

بسقوط الإمبراطورية الثانية وقيام النظام الجمهوري، عاشت الجزائر حوادث الكمون الباريسي، وقد أعطى هذا الانتقال السياسي للكولون أعظم فرصة في دعم هذا التوجه الجديد حيث سارعوا لإنشاء لجنة الإنقاذ الوطني، كما شرعوا في تطهير موظفي الإمبراطورية المنهارة، وتهاطلت القرارات الباريسية على الجزائر والتي بلغت ثماني وخمسين قرارا في ظرف خمسة أشهر، من بينها قرار إنشاء حاكم عام مدني، وكان الجنرال دي غيدون هو أول حاكم عام مدني رغم صفته العسكرية، وبالتالي انتقلت الجزائر من الحكم العسكري إلى المدني، وانتعشت نوعا ما القوانين السائدة فيها، وأدت هذه الظروف إلى التغيير في النظام الإداري الذي كان سائدا[3]، وحدث نوع من الانفتاح في شتى المجالات بما في ذلك المجال الإعلامي وإنشاء الصحف الخاصة بالفرنسيين والداعمة للأهالي، لأن الوضع في الجزائر كان يبعث على القلق جراء السياسة الاستعمارية خاصة وأن الحركة الاستيطانية قد بلغت ذروتها في هذه الفترة وحدث الاندماج الإداري والمالي مع باريس وترافق مع هذا الوضع انبعاث سياسة ليبرالية في مجال الإعلام، وبدأ العمل بقانون حرية الصحافة الصادر في 28 جويلية 1881م، وقد اشتد الصراع بين المعتدلين من المستوطنين والذين كانوا يطالبون

(1)– فضيل دليو، **المرجع السابق**، ص24.

(2)– محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص32.

(3)– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج1، **المرجع السابق**، ص ص25–26.

ببعض الحقوق للجزائريين لفرنستهم وإدماجهم، والمستوطنين المتطرفين الداعين لإقصائهم وقمعهم، هذا الاختلاف لم يكن في الهدف بل كان في الأسلوب الذي يتم به احتواء الجزائريين في دائرة الحضارة الاوروبية.[1]

لهذا الغرض نشأت صحافة أحباب الأهالي وتشير التسمية إلى المعتدلين من النخبة الفرنسية الذين استاؤوا من سياسة المعمرين في الجزائر وأرادوا أن يقدموا يد العون للنخبة الوطنية الجزائرية حتى لا ييأسوا من الوجود الاستعماري، وبهذا فهم يحافظون على الجزائر الفرنسية من خلال كسب ود الأهالي إلى جانب فرنسا ومساندتها في كل الأزمات[2]، ومما ساعد على بروز هذا النوع من الصحف المحلية الاستعمارية هو فتح مكتب لوكالة هافاس للأنباء بالجزائر عام 1880م لتزود معظم الصحف بالبرقيات، فظهرت في العشرية الأولى من حياة النظام الجمهوري ما يربو عن واحد وثلاثين عنوانا جديدا من الصحف وجلها في منطقة الشرق خاصة بعمالة قسنطينة التي ظهرت بها أكثر من 14 صحيفة جديدة، سبعة في منطقة سكيكدة، وخمسة في منطقة عنابة، وثلاثة في منطقة سطيف وواحدة في بجاية وواحدة في سوق اهراس[3].

يعزو هذا النوع من النشاط الصحفي إلى مجهودات إسماعيل طوماس أربان الذي نشر عدة مقالات في منتصف القرن التاسع عشر، يدعو فيها فرنسا إلى أن تهتم أكثر بالأهالي، وبعد وصول نابليون الثالث لسدة الحكم تقرب منه هذا الأخير وأشار عليه بإقامة مملكة عربية تحت الرعاية الفرنسية ليشترك فيها الجزائريون والفرنسيون للقيام بنهضة اقتصادية تكون عونا لفرنسا في سياستها التوسعية[4]، وبهذا انتشرت فكرة إشراك الأهالي في

(1)– فضيل دليو، **المرجع السابق**، ص35.

(2)– زهير إحدادن، الصحافة المكتوبة في الجزائر...، **المرجع السابق**، ص29.

(3)– فضيل دليو، **المرجع السابق**، ص ص 35–36.

(4)– زهير إحدادن، الصحافة المكتوبة في الجزائر...، **المرجع السابق**، ص30.

تسيير شؤونهم للحفاظ على حياة الجزائر الفرنسية، وظهرت عدة مشاريع تعطي صلاحيات للجزائريين بشكل أكبر.[1]

إن دعاة رعاية الأهالي والاهتمام بهم ظلت مبادئها سارية المفعول من طرف بعض الفرنسيين الأحرار، فقد تأسست سنة 1881م جمعية في باريس باسم «الجمعية الفرنسية لحماية الأهالي»، تتكون من رجال السياسة والعلم والأدب بهدف تحقيق المساواة بين المستوطنين والجزائريين، وأنشؤوا جريدة بمدينة قسنطينة وهي جريدة المنتخب السابقة الذكر، وأصبحت هذه الأخيرة تشرح سياستها التي ترى بأنها سياسة فرنسية محضة ترمي إلى خدمة فرنسا وتعزيز وجودها في الجزائر بمشاركة المسلمين الجزائريين أنفسهم، كما انتقدت تصرفات الحاكم العام منددة بأعماله التعسفية ضد المسلمين، وناصحة الأهالي بعدم الالتجاء إلى العنف والثورات الشعبية، وأن هذه الجريدة تدافع عنهم بطريقة سلمية.[2]

كانت الصحافة بفرنسا تعترف بوجود ضيق في حياة الأهالي لكنها تنفي وجود حركة قومية إسلامية انفصالية، ولم تطرح الصحف الغربية القضايا التي تناولتها نظيرتها في فرنسا إلا بشكل محدود، واعتبرت أن المشاكل التي تمر بها الجزائر قد نتجت عن الظروف الاجتماعية وسنوات الجفاف وتأثير الأزمات الاقتصادية وسوء التسيير داخل الإدارة الاستعمارية، بالمقابل فقد أشارت الصحف الفرنسية في الجزائر إلى أن هناك احتجاجا للأهالي لكن ليس ضد فرنسا، إنها قضية مطالب اجتماعية مؤكدة بأن سيادة فرنسا مضمونة وأن الحركة المطلبية الموجهة للحكومة الفرنسية هي لأجل التكفل بها والالتزام بتوفير الحياة الكريمة داخل الجزائر[3]، في الوقت نفسه لم تقتصر الاحتجاجات على الجزائريين فقط، بل كان هناك صراع إعلامي فرنسي يهودي بعد مرسوم كريميو في 24 أكتوبر 1870م الذي منح الحقوق السياسية والمدنية للجالية اليهودية في الجزائر عن طريق التجنيس الجماعي، فكانت هناك صحف مؤدية للنفوذ الاقتصادي والسياسي لليهود بعد تعاظم أثر منحهم الجنسية

---

(1)– شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، ج2، **المصدر السابق**، ص728.

(2)– زهير إحدادن، الصحافة المكتوبة في الجزائر...، **المرجع السابق**، ص ص 30–31.

(3)– محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ...، ج1، **المصدر السابق**، ص 493.

الفرنسية، كما استمرت كذلك المواجهة الإعلامية بين الراديكاليين اليساريين مثلتها جريدة المستوطن الصغير 1878م والبرقية الجزائرية 1885م والمحافظين الذين مثلتهم جريدة الوحدة الإفريقية وبعض الصحف الأخرى من الانتهازيين مثل جريدة الراصد 1872م وبعض الصحف القديمة مثل جريدة الأخبار ،المبشر، المرشد الجزائري وصدى وهران، كما ظهرت في هذه الفترة الصحافة الدينية والانتخابية التي تبرز مع الانتخابات المحلية والفرنسية ثم تختفي.[1]

إن الرسالة التي عمل من أجلها دعاة الحفاظ على الجزائر الفرنسية، ونبذ التهميش والإقصاء، ظلت تختمر وتتفاعل حيث عمل لأجلها الكثير من المفكرين والشخصيات البارزة في المجتمع الفرنسي، وأسسوا لهذا الغرض ما يربو عن عشر صحف تدعم هذا الطرح وتحاول نشره وتطبيقه[2]، فقد كانت مجهودات بعض الفرنسيين تهدف إلى إنشاء جرائد تدافع عن السياسة المعتدلة في دمج الأهالي وساندتهم السلطات الاستعمارية في هذا السبيل لمواجهة المقروئية الخاصة بالصحافة المشرقية التي كانت تستهوي الجزائريين وتصرف نظرهم عن النشر فيها، مما يسهل مراقبة مقالاتهم المحلية، هذا بعدما أصبح خطر النهضة العربية الإسلامية يهدد الاستقرار الاستعماري في الجزائر.[3]

لقد كان موقف الاستعمار الفرنسي من هذه الصحف موقفا صارما، واعتبر أن هذه الصحف المشرقية[4] من المواد الممنوعة التي يحرم تداولها، فقد أدرك ولا شك أن فاعليتها الفكرية توقظ النفوس وتشحذ الهمم في معاداة الاستعمار بكل أشكاله، ولذلك أقام أمامها الموانع والحواجز حتى لا تتسرب هذه الجرائد إلى الجزائريين واستصدر قوانين صارمة

---

(1)– فضيل دليو، **المرجع السابق**، ص ص 36–37.

(2)– زهير إحدادن، الصحافة المكتوبة في الجزائر...، **المرجع السابق**، ص 31.

(3)– فضيل دليو، **المرجع السابق**، ص38.

(4)– لقد ذكر عبد الرحمن بن محمد الجيلالي أن أثناء إقامته في الجزائر العاصمة لم تصله الجرائد المصرية التي أرسلت إليه عبر البريد، وقد وصله إشعار بحجزها من طرف إدارة البريد، فقصد السيد ميرانت المكلف بالأمور الإعلامية والصحفية ورئيس تحرير جريدة المبشر الحكومية وطلب منه أن يكتب لمصلحة البريد برفع الحجز عن الجرائد التي ترسل إليه بصفة استثنائية؛ ينظر: (عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، ج5، **المصدر السابق**، ص 205).

لأجلها[1]، فقد أصدرت الحكومة الفرنسية قرارا وزاريا في 20 جويلية 1900م يقضي بمنع تداول جريدة المؤيد[2]، على العموم فإن السلطة الاستعمارية قد أدركت أن فتح المجال أمام الصحافة المشرقية يزيد من أتعاب وأعباء الإدارة الاستيطانية في الجزائر، لهذا سعت لملء الفراغ الإعلامي داخل المستعمرة من خلال غض الطرف على الصحافة المحلية للمستوطنين، لأنها ورغم اختلاف مشاربها وتوجهاتها تصب في خدمة الأهداف العامة لفرنسا في الجزائر، ومن بين الصحف الاندماجية صحيفة كوكب الشرق الأسبوعية مزدوجة اللغة وصاحب اعتمادها ضابط فرنسي مستعرب استهدف بها فتح منبر إعلامي للعرب وتحسين صورة فرنسا الاستعمارية من خلال شرح ما تقوم به هذه الأخيرة من مجهودات والخير الذي سوف يعود على المستوطنين والأهالي معا من جراء الإصلاحات التي هي على قدم وساق داخل المستعمرات الفرنسية في شمال إفريقيا.[3]

ما نخلص إليه هو أن الدعاية الاستعمارية قد طالت حتى الجانب الاحصائي للسكان الجزائريين، إذ روجت إلى أن عدد الأوروبيين في تزايد مستمر على عكس المسلمين الذين عرفوا تقهقرا في النمو الديمغرافي، حسب الاحصائيات التي أجرتها الإدارة الاستيطانية في الجزائر لسنة 1921م، والتي لم تتوسع في المناطق الجنوبية مكتفية فقط بالمناطق الشمالية والداخلية، بالإضافة إلى إهمالها للعنصر النسوي، وقد يكون هذا الامر خاضعا لعدة اعتبارات، منها أن الأهالي لم يصرحوا بالعدد الحقيقي لهذه الفئة خشية بطش الاستعمار بها، أو قد يرجع إلى تعمد الإدارة الاستيطانية التقليل من عدد الجزائريين لإبراز الأغلبية الأوروبية في الجزائر، لإيهام الرأي العام الدولي بان الأوروبيين يشكلون الأغلبية في الجزائر، وهذا ما يجعلهم يتحكمون في تسيير شؤون البلاد بحكم منطق أن الأغلبية تحكم الأقلية.

---

[1]- *GUY Perville, Les étudiants Algériens de l'université Française 1882-1962, E.N.A.L, Alger 1983, P410.*

[2]- محمد ناصر، المقالة الصحفية...، ج1، **المرجع السابق**، ص ص58-59.

[3]- فضيل دليو، **المرجع السابق**، ص ص 39-40.

كما شكلت الصحف الاستعمارية قوة دعائية من أجل تمرير القوانين والمشاريع الفرنسية في الجزائر، إذ حملت معها اثناء الحملة العسكرية بقيادة الأميرال دي بورمون المطبعة وأصدرت أول جريدة في الجزائر، توزع على القوات العسكرية وتحمل أخبار الحرب، ولنجاح هذه الدعاية وسعت فرنسا مجال إصدارها للصحف، إذ كانت جريدة المبشر بمثابة جريدتها الرسمية ، كما عرفت الصحف الفرنسية في الجزائر عدة مراحل تميزت كلها بالتأييد المطلق للاستعمار، ومع نهاية القرن التاسع عشر ظهرت أول جريدة جزائرية وهي جريدة الحق العنابي 1893م، التي أرَّخت لمرحلة جديدة من تاريخ الصحافة في الجزائر، بعدما أن كانت كل الصحف التي تصدر بها يكون أصحاب اعتمادها من الفرنسيين أو المتجنسين حسب القانون الاستعماري.

الفصل الأول

تاريخ الصحافة العربية المكتوبة بالجزائر (1893-1954م)

أولا-نشأة الصحافة العربية الجزائرية وبداية المقاومة القلمية(1893-1919م).

1- طور الرعاية والانطلاق (1893-1914).

2- طور القمع والصمود (1914-1918).

3- طور النضج والمقاومة (1918-1919).

ثانياً-انتشار الصحافة الإصلاحية والسياسية (1919-1954م).

1-جريدة المنتقد سنة 1925م.

2-جريدة الإصلاح.

3-جريدة الشهاب (1925-1939م).

4-جريدة السنة النبوية المحمدية (01/مارس/ 1933).

5-جريدة الشريعة النبوية المحمدية(17/جويلية/1933).

6-جريدة الصراط السوي(11/سبتمبر/1933).

7-جريدة الدفاع *(la défense)* .1934

8-مجلة البصائر (1935-1954م).

9-جريدة الشاب الجزائري *(Le jeune Mussulmen)* 1952-1954.

ثالثاً- صحافة أبو اليقظان (1926-1938م).

1-وادي ميزاب (أكتوبر/1926).

2-جريدة ميزاب (25/جانفي/ 1930).

3-جريدة المغرب(26/ماي/1930).

4-جريدة النور (15 سبتمبر 1931).

5-جريدة البستان (17/أفريل /1933).

6-جريدة النبراس (01 جويلية 1933).

7-جريدة الأمة (08/سبتمبر/ 1933).

8-جريدة الفرقان (05جويلية 1938)

أولا-نشأة الصحافة العربية الجزائرية وبداية المقاومة القلمية (1893-1919م):

إن الناظر للتحولات التي طرأت على الشعب الجزائري جراء النظام الاستعماري الذي مارس كل أنواع الاضطهاد والتنكيل على شعب فقير أعزل انتزعت منه كل وسائل العيش الكريمة، وأصبح دون مأوى ولا مصدر رزق، طبقت عليه كل أنواع الجور والطغيان من نشرية بيجو التي أعطت لضباطه الحق في معاقبة المسلمين بقسوة ووحشية، ثم قانون 1881م الذي احتوت مواده على إحدى وثمانين مخالفة في بداية صدوره، ثم جدول 1890م الذي حدد إحدى وعشرون حالة يعاقب عليها الأهالي، وقد تمت مراجعة هذه القوانين سنة 1914م لتكون قانون الأهالي[1].

ظل هذا القانون ساري المفعول إلى ما يزيد على خمسين سنة يتجدد فيها بطريقة أو بأخرى، في الوقت الذي كانت فيه الحكومة الفرنسية منشغلة بتسديد الديون التي عليها لتدفعها إلى ألمانيا بعد الهزيمة أو بالاضطرابات الشعبية التي ميزت هذه الفترة حيث فوضت كل السلطات للحاكم العام ليفعل بالأهالي ما يشاء[2] وبحلول سنة 1891م بدأت السلطات الحكومية في باريس تبدي قلقها مما كانت تقوم به الإدارة الاستعمارية في الجزائر من أنواع القمع غير المبرر ضد المسلمين من خلال الاستيلاء على أراضيهم وممتلكاتهم وهذا ما زاد من معاناتهم مما جعل الحكومة الفرنسية وبرلمانها يبديان اهتماما بوضع الجزائريين حيث كونت لجنة كلفتها بالبحث في حالة الأهالي المسلمين[3]، وهي اللجنة التي سميت أيضا باسم عدد أعضائها «لجنة 18 عضوا»، والتي تعد اعترافاً ضمنيًا من فرنسا صاحبة الحضارة إلى وجود تنكيل بشعب أعزل من طرف ممثليها في الجزائر، وأن عملها جاء فقط ليقف على

---

(1)- محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية...، ج1، **المصدر السابق**، ص32.

(2)- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج1، **المرجع السابق**، ص451.

(3)- زهير إحدادن، الصحافة المكتوبة في الجزائر...، **المرجع السابق**، ص33.

تلك الأعمال وليس ليضع حدا لها، كما تكمن أهميتها أيضا في أنها الأولى من نوعها بعد اللجنة الإفريقية.[1]

لقد دفعت هذه الالتفاتة إلى الشعب الجزائري ببعض الرجال من النخبة الوطنية إلى تأسيس إحدى الجرائد الوطنية وهي الأولى من نوعها على مستوى القطر الجزائري، كونها جزائرية إنتاجا وإخراجا وهي جريدة الحق العنابية، التي أسست لمرحلة جديدة من تاريخ الصحافة العربية في الجزائر.

1- طور الرعاية والانطلاق 1893-1914م:

نقصد بهذه المرحلة من تاريخ الصحافة العربية التي يقوم عليها جزائريون من ناحية التسيير الإداري، المالي، التحرير والتوزيع، يدور مضمونها حول القضايا التي تخص الأهالي وتعنى بشؤونهم العامة في علاقاتهم مع الاستعمار واعترافهم المطلق بهذا الوجود، حيث عرف هذا النوع تزايدا سريعا وتطورا ملحوظا وكانت بداية المرحلة منذ 1893م مع جريدة الحق العنابية، وتوالى صدور الصحف العربية في فترات متقطعة، رغم أن بعضها كانت بدايتها صعبة رغم الرعاية الاستعمارية لبعضها الاخر.[2]

1-1- جريدة الحق العنابية:

صدرت في مدينة عنابة بتاريخ 30 جويلية 1893م باللغة الفرنسية أول الأمر، وهي من الجرائد الأسبوعية ولم تعمر طويلا، توقفت في العدد الخامس عشر بمكيدة يهودي لمدة ثمانية أشهر، بعدها صدر العدد السادس عشر باللغتين العربية والفرنسية في 14 جانفي 1894م حاملة شعار «جريدة فرنسية عربية سياسية أدبية في شؤون العرب الجزائريين»[3]، ولهذه الجريدة ميزة خاصة بها، فهي أول جريدة تصدر بالقطر الجزائري لمسلمين من الأهالي وهم سليمان بنقي وعمر السمار وخليل قايد العيون، وجهت انتقاداتها لليهود ودسائسهم

---

(1)-أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج1، **المرجع السابق**، ص525.

(2)- زهير إحدادن، الصحافة المكتوبة في الجزائر...، **المرجع السابق**، ص ص 32-33.

(3)- محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص53.

وطرقهم الملتوية للاستحواذ على ما يملك الأهالي من عقارات وأراضي وغيرها[1]، كما نشرت عدة مقالات مأخوذة من كتب لمؤلفين فرنسيين ينتقدون فيها اليهود، فقد جاء في عددها الثامن عشر نقلا عن كتاب مترجم للكاتب جورج كورينيليان نورد منه مايلي: «إن الشر يحل أينما حل اليهود والضر ينزل إذا نزلوا فما دخلوا مملكة إلا استنزفوا دماءها المادية والمعنوية ولا ولجوا بلدا إلا سلبوا أمواله واغتالوا نساءه ورجاله»، بالإضافة إلى اقتباسها من بعض الجرائد المصرية، لقد اصدرت ستة وعشرون عددا باللغة العربية ثم توقفت عن الصدور[2]، لقد شكلت الصحف ظاهرة استثنائية في الجزائر، بتحديها للقوانين الاستعمارية من خلال مطالبتها ببعض الحقوق للجزائريين، وكانت جل هذه الصحف فرنسية المصدر بأقلام جزائرية لتتجنب الوقوع تحت طائلة المنع من الصدور.[3]

1-2- جريدة النصيح:

صدرت في العاصمة سنة 1899م محررة باللغة العربية لصاحب اعتمادها الفرنسي من الأصول اليهودية إيدوار قوسلان، من موظفي الولاية العامة الذي جمع نشاطه بين العمل الصحفي والتأليف بعد إحالته على المعاش، من بين إصداراته قاموس صغير فرنسي عربي بالدارجة، كانت الجريدة التي أسسها تحمل شعار «احترام الدينين والجنسين» ثم «ورقة خيرية، تجارية، فلاحية، أدبية، علمية» تصدر كل يوم جمعة، كانت دعائية تضليلية أكثر منها إعلامية تطبع في مطبعة صغيرة يملكها مؤسس الجريدة[4]، كما كانت بوقا من أبواق الاستعمار استعملت العربية لاستعطاف الأهالي وحثهم على دعم السياسة الاحتلالية في الجزائر، كانت ذات نزعة مادية من خلال السعي لاتخاذها منبرا إعلاميا مقابل مبالغ مالية باهظة، حاولت استمالة العلماء من الجزائريين ليكتبوا بها لمواجهة الجرائد المتسربة من

---

(1)- فضيل دليو، **المرجع السابق**، ص46.

(2)- محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص54.

(3)- فضيل دليو، **المرجع السابق**، ص50.

(4)- مفدي زكريا، **المصدر السابق**، ص 35.

المشرق إلى الجزائر، ومجمل القول فإن مادتها الإعلامية كانت هزيلة ذات لغة عربية ركيكة، ضعيفة الإخراج، توقفت عن الصدور في 13 ديسمبر 1900م على إثر وفاة مديرها بعد أن صدر منها 62 عددا.[1]

1-3- جريدة الأخبار:

صدرت بالجزائر العاصمة في 20 نوفمبر 1902م ورغم ازدواجية طرحها، إلا أنها كانت امتدادا لجريدة الأخبار التي كانت تصدر بالفرنسية منذ سنة 1839م، لكن هذه المرة ظهرت بصورة جديدة وهي ازدواجية اللغة، خصصت صفحتان منها باللغة العربية ضمن صفحاتها، صاحب اعتمادها فيكتور باروكان (*Victor Barukan*) وإيزابيل إيبروهارت (*Iberhart Isabelle*)، شارك في تحريرها عمر راسم وبعض الجزائريين من النخبة المثقفة [2].

كانت لها عدة مواقف متحررة بدأتها بالدفاع عن المعتقلين بثورة عين التركي قرب مليانة 1901م وختمتها بحملة واسعة ضد قانون الأهالي مع الحفاظ على التوجه العام للسياسة الفرنسية في الجزائر، هذه الجرأة في النقد كانت موجهة للقراء الفرنسيين، والصفحات المخصصة باللغة العربية خالية من أي انتقاد سياسي فهي تتناول فقط السياسة العامة داخل المستعمرات الفرنسية مع طرق بعض المواضيع الاجتماعية والاقتصادية[3]، كما طغت عليها بصمة الصحفي الجزائري عمر بن قدور على الصفحات المكتوبة بالعربية من خلال مقالاته ذات النزعة الإصلاحية، وعموما فان توجهها العام كان لخدمة الأغراض الحزبية داخل فرنسا وفي مستعمراتها، ولم تول أهمية قصوى لقضايا الأهالي في الجزائر.[4]

---

(1)- محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص ص57-58.

(2)- محمد ناصر، المقالة الصحفية...، ج1، **المرجع السابق**، ص44.

(3)- زهير إحدادن، الصحافة المكتوبة في الجزائر...، **المرجع السابق**، ص31.

(4)- محمد ناصر، الصحافة العربية الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص62.

جريدة المغرب

كانت بداية القرن العشرين ثرية بالإصدارات الجديدة للصحف العربية رغم الوسائل التي سخرها الاستعمار لاستئصالها وتحوير محتوياتها بما يتماشى مع تطلعات منظري الاستعمار في الجزائر لجذب الرأي العام الذي كانت تصل إليه أصداء الحركة الوطنية المصرية وصحفها[1]، صدرت جريدة المغرب بالجزائر العاصمة في 10 أفريل 1903م لصاحب اعتمادها بطرس فونطانا، كانت تصدر مرتين في الأسبوع يومي الثلاثاء والجمعة، وهي أول جريدة فتحت الباب أمام النخبة الجزائرية لنشر مقالاتها الصحفية وتنوير الرأي العام في مختلف المجالات العملية من فلسفة وفلك وغيرها، إذ تعتبر ملحقاً لجريدة المبشر الرسمية، تطبع على نفقة الولاية العامة، محررها هو مصطفى الرشامي الموظف بالإدارة الفرنسية بدعم من الحاكم جونار الذي كان متأثرا بجريدة المؤيد المصرية التي كانت لها مقروئيتها في وسط الشعب المصري، بعد أن أعجب بها لما كان ضمن الوفد الفرنسي لدى شركة قناة السويس.[2]

تعتبر جريدة المغرب أول صحيفة تصدر كاملة باللغة العربية الفصحى من طرف علماء ومدرسين جزائريين لمواكبة الصحف المشرقية من حيث التنوع في المادة الإعلامية، حتى أنها لفتت أنظار القراء الجزائريين عن تلك الصحف[3]، وحسب مقالات كتابها كانت تهتم بالجانب الديني والاجتماعي لأجل جذب المسلمين نحو طريق العلم، وهذه نزعة عرف بها الكتاب الجزائريون أمثال عبد الحليم بن سماية، عبد القار المجاوي، سعيد بن أحمد الزكري ومحمد بن أبي شنب، كما كانت تنقل بعض المقالات العلمية من جريدة المؤيد السابقة الذكر، ورغم هذه المجهودات من طرف الأقلام الجزائرية الناشطة فيها، إلا أنها كانت منحازة للسياسة الاستعمارية، حسبما ذهب إليه ابن أبي شنب ، توقفت بعد سنة واحدة

---

(1)– عبد الرحمن شيبان، **المصدر السابق**، ص8.

(2)– مفدي زكريا، **المصدر السابق**، ص39.

(3)– فضيل دليو، **المرجع السابق**، ص52.

من الصدور، هذا ما ورد في جريدة المصباح بالعدد السابع عشر الصادر في 23 أكتوبر 1904م، بأن جريدة المغرب قد توقفت وهذا عكس ما ذهب إليه بعض المؤرخين على أنها استمرت في الصدور إلى غاية 1913م.[1]

لقد امتازت الفترة الممتدة من سنة 1907م إلى غاية 1927م بنشاط ملحوظ في الميدان الصحفي من حيث عدد الصحف التي ظهرت خلال 16 سنة أو أكثر ، سواء كانت مكتوبة باللغة الفرنسية أو باللغة العربية أو كلاهما معا وبديمومة صدور تلك الصحف، وهذا يؤشر على أن هناك استقرارا في العمل الصحفي، كما يرجع إلى الاهتمام الخاص التي منحته فترة حكم الحاكم العام جونار بالصحافة، والذي كان يرى أن من مصلحة فرنسا ترك حرية الصحافة لأجل أن يتسنى لها معرفة اهتمامات الأهالي والمستوطنين معا، وتدارك المواقف قبل صدور الأفعال، أي تعمل عمل الحس المدني وهذا يصب في خدمة الاستعمار.[2]

1-5- جريدة الهلال:

صدرت في بداية هذه المرحلة سنة 1906م لمديرها ورئيس تحريرها الفرنسي فوبيلار، كانت تصدر ثلاث مرات في الشهر مزدوجة اللغة، شعارها «صحيفة مطالب الأهالي الشرعية» كان جل الكتاب الفرنسيين الذين يكتبون فيها معروفين بنزعاتهم المعتدلة في مواقفهم من القضايا الأهلية حيث يرجعون نهضة الجزائريين بمساعدة فرنسا، كما نددوا بالفساد الإداري وطالبوا بالمساواة بين الجزائريين والفرنسيين، أما القسم العربي فيها فكان يحرره محمد بريزن وعمر بن قدور الجزائري، اللذان ركزا على غلاة المستوطنين في كتاباتهما كما كان يردان على الجرائد الفرنسية المناهضة لسياسة هذه الجريدة، توقفت عن الصدور في مارس 1907م لأسباب غير معروفة[3]، إن هذا النشاط الصحفي كان لا يمس

---

(1)- محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص ص 59-60.

(2)- زهير إحدادن، الصحافة المكتوبة في الجزائر...، **المرجع السابق**، ص34.

(3)- محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص 63

بالسيادة الفرنسية في الجزائر وقد عبرت جل الصحف العربية عن ارتياحها للدعم الفرنسي في الجانب الإعلامي، واطمئنانها للوجود الاستعماري لأنه يخدم مصلحة الجميع حسب رأي تلك الصحف بما فيها الأهالي.

يمكن القول أن هذه الصحف اتجهت اتجاهين:

- الاتجاه الذي ينشط في المجال الاجتماعي والاقتصادي وفي مختلف مناحي الحياة ولا يخوض في السياسة، وهذا الاتجاه كانت تمثله جريدة الحق الوهراني وذو الفقار والفاروق وغيرها من الجرائد العربية، وقد اكتفى بالدعوة إلى مشاركة المستوطنين في الأعمال الفلاحية والصناعية والتجارية، والحث على التعليم الإسلامي، هذا مع بعض المواقف والتي تعبر عن قناعات أشخاص وليس هيئة التحرير، مثل رفض التجنيد الإجباري والتجنيس. [1]
- الاتجاه الثاني مثله المؤيدون لسياسة الاندماج الكلي والتمتع بالحقوق السياسية والثقافية، وقد ظهرت بوادره قبل الحرب العالمية الأولى، حيث كانت فرنسا بالنسبة إليهم الوطن المثالي بعدما حصلوا على التعليم والثقافة الاوروبية، فهم كانوا يريدون انعتاق شعبهم ولكن تحت كنف الأمة الفرنسية، وفي ظل المساواة والعدالة والحرية التي حملها شعار الثورة الفرنسية[2]، ويمثل هذا الاتجاه بعض الجرائد مثل: الإسلام، الراشدي، الإقدام وصوت الأهالي، لقد سعت جل الصحف إلى العمل على انصهار الشعبين الجزائري والفرنسي ونظرت إلى قضية التجنيد الإجباري والاندماج على أنهما وسيلتين لتقوية الروابط وضمان التساوي في الحقوق، غير أنها أقلقت الدوائر الاستعمارية بعد أن استقطبت الكثير من الفئات الشعبية مع تحفظها على بعض التعديلات التي تمس مدة الخدمة العسكرية

[1]– زهير إحدادن، الصحافة المكتوبة في الجزائر...، **المرجع السابق**، ص35.

[2]– شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، ج2، **المصدر السابق**، ص378.

والراتب الذي يمثل إهانة للجزائري ويضعه في صفة المرتزق الذي يدفع إلى المعارك مقابل الأموال، بالإضافة إلى المحافظة على الأحوال الشخصية في مسألة الاندماج.[1]

هذا الحراك الثقافي أدى إلى ظهور سلسلة جديدة من العناوين الصحفية التي تأسست في سياق نشاط حركة الشباب الجزائري، هذه الأخيرة ضمت شخصيات جزائرية مسلمة تنتمي إلى البرجوازية الصغيرة التي تعلمت بالمدارس الفرنسية وأرادت تدعيم نشاطها الإعلامي للتعريف بطموحاتها، وفي هذا السياق تم إصدار عدة جرائد فيما بين (1909-1914م). [2]

1-6- مجلة الإحياء:

تعد أول مجلة عربية تصدر بالقطر الجزائري كله، فقد برزت في العاصمة في 14 فيفري 1907م وهي لمستشرقة تدعى جان ديرايو (*Jen Derayo*) أو فاطمة الزهراء كما كانت توقع مقالاتها، المجلة نصف شهرية محررة بأسلوب عربي راق ووجهت عناية فائقة للإسلام، متحمسة للقومية العربية الإسلامية، داعية لتثقيف الجزائريين عن طريق لغتهم العربية، وقد تكون صاحبة هذه المجلة متأثرة بأفكار محمد عبده الإصلاحية، من أشهر كتابها كاتب يدعى «علواني» وشاعر يوقع باسم «حاج صالح»، ويبدو أن سبب توقفها هو عدم رواجها، إذ لم يفق عدد مشتركيها 200 مشترك[3]، إذ كانت صاحبة المجلة تعتمد على إسهامات والدها "دو ريو" الأستاذ بالمدرسة الفرنسية الثانوية بمدينة البليدة، توقفت تلك المجلة بعد وفاتها في سن مبكرة لم تتعد 20 سنة.[4]

---

(1)- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية...، ج2، **المرجع السابق**، ص ص 426-427.

(2)- فضيل دليو، **المرجع السابق**، ص50.

(3)- محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص 64.

(4)- مفدي زكريا، **المصدر السابق**، ص40.

1-7- الحق الوهراني:

لم يتوقف صدور الجرائد فقد تدعمت الساحة الجزائرية بجريدة جديدة هي الحق الوهراني صدرت بوهران، كانت بدايتها باللغة الفرنسية، لكن وابتداء من العدد 31 من شهر أفريل 1912م أضيفت لصفحاتها صفحتان باللغة العربية، كانت تحمل شعارا ردده نابليون: «إني أريد أن أجعلكم تشاركون شيئا فشيئا في إدارة وطنكم»[1]، صاحب اعتمادها فرنسي يدعى «تابي»، اعتنق الإسلام وأخلص له حتى قيل أنه كان متحمسا للإسلام أكثر من المسلمين أنفسهم، وقف في وجه التجنيد الإجباري وممارسات المبشرين المسيحيين، ولعل اتجاه هذه الجريدة جعل الأقلام الجزائرية تقدم لها سندا بمقالاتها من أمثال عمر راسم، كان أسلوبها فيه الكثير من الجرأة في بعض الأحيان، برزت في وقت ظهر فيه تيار الشباب الجزائري الداعي للمساواة[2]، من بين أنصارها الشيخ بن رحال ومجموعة من شباب الناحية الغربية خاصة منطقة تلمسان، صدر منها حوالي 46 عددا، ثم توقفت عن الصدور عام 1914م عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى.[3]

بعد المحاولات التي بذلتها الصحف العربية لتحسين أدائها في أوساط الجزائريين من خلال تنويع المادة الإعلامية، وتركيز مواضيعها على الاهتمامات المشتركة للمجتمع الجزائري ولغة تحريرها باللغة العربية، لكن جلها لم تبلغ هذه الدرجة من الإجماع بين الأهالي، حيث بقيت الصحف المشرقية تحتل حيزا من مساحة مقروئية الجزائريين، وفي ظل ظهور الموجة الجديدة من الصحف التي تزايدت بشكل ملحوظ مع بداية القرن العشرين كانت هناك عدة محاولات لتعويض الجرائد المشرقية في الجزائر.

---

(1)- فضيل دليو، **المرجع السابق**، ص60.

(2)- محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص ص 70-71.

(3)- مفدي زكريا، **المصدر السابق**، ص36.

1-8-جريدة كوكب إفريقيا:

صدرت في العاصمة بتاريخ 17 ماي1907م، شعارها «من أجل الحضارة والإنسانية»، وقد حققت رواجا كبيرا بين الجزائريين للغتها العربية الجيدة والسليمة، واعتبرتها بعض المصادر التاريخية أنها أول صحيفة كانت تحت إشراف جزائري، وتعتبر من أولى الجرائد العربية لأنها صدرت باللغة العربية دون سواها، قد شارك في إدارتها محمود كحول، لكن غالب الظن أن مصدرها كان حكوميا، يقول أبو القاسم سعد الله أن إدارة الشؤون الأهلية ورئاسة تحريرها هي التي كانت تمولها بمشاركة فرنسي هو لويس بودي. [1]

كانت تعنى بتتبع تنقلات الولاة الفرنسيين وتنشر أخبارهم باهتمام، وتتقصى السياسة الاستعمارية الداعية لتغليب المصلحة الاستيطانية على حساب الأهالي في الجزائر، كما اهتمت بالجانب الاجتماعي والديني والتربوي ومناقشة مشاكل المجتمع مثل موضوع المرأة، ولعل هذا التنوع في الطرح والإخراج أكسبها نوعا من الرواج في أوساط الجزائريين، لكنها كانت بعيدة كل البعد عن الروح الوطنية كما يؤكد ذلك عمر بن قدور. [2]

2- طور القمع والصمود(1914-1918م):

شكلت الصحف العربية الجزائرية أداة توعية قومية في أوساط الشعب الجزائري، كما كانت في نظر الفرنسيين الذين ينشطون في هذا المجال وسيلة للربح المادي والهيمنة لأسباب أيديولوجية كما فعل إيدوار قوسلان الذي أسس جريدة النصيحة وساهم في تأسيس عدة جرائد عربية تعمل على إنجاح السياسة الاستعمارية في الجزائر والتي كانت تمول من طرف الإدارة الاستعمارية[3]، كان من الممكن أن تكون الصحف العربية ذات شأن عظيم في الجزائر، وأن تقوم بدور فعال في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى إلى غاية ظهور الصحافة الحزبية مثلما فعلت الصحافة العربية المشرقية، لكن الذي حدث هو أنها تعرضت

---

[1]- فضيل دليو، **المرجع السابق**، ص54.

[2]- محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص ص 65-67.

[3]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، ج5، **المرجع السابق**، ص241.

لقوانين استثنائية جائرة قضت عليها الواحدة تلوى الأخرى[1]، وفي هذه الفترة أحيطت الصحافة الأهلية برقابة شديدة، والتي شملت كل الصحف الناطقة بالعربية والفرنسية طبقا للمادة 14 من قانون حرية الصحافة الصادر عام 1881م الذي يجيز اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية ضد الصحف الأجنبية دون الرجوع للقضاء، حيث دخلت الصحف العربية ضمن هذا البند، أما المحررة بالفرنسية فتحال على السلطات القضائية والتي تصدر في حقها قرارا بالمصادرة أو المنع، إذا كانت لا تساير توجهات الإدارة الاستعمارية.[2]

2-1- مجلة الجزائر:

صدرت في العاصمة بتاريخ 27 أكتوبر 1908م تعد أولى المحاولات التي بذلتها العناصر الإصلاحية الوطنية، صاحب اعتمادها الكاتب والصحفي عمر راسم المعروف بالنزعة العبدوية وروحه الوطنية الثائرة،[3]، إذ كانت من ضمن الصحف المناضلة، عرفت بكتاباتها ورسوماتها الساخرة التي كانت من إمضاء عمر راسم، اعتبرها أحمد توفيق المدني من أولى الجرائد الحرة في الجزائر، التي انتهجت سبيل الإصلاح والدعوة للتمسك بالقيم الدينية[4]، وقد آزره في تحرير مادتها العربية بعض أشهر الكتاب العرب والجزائريين، اعتبرت من المجلات الشعبية لانخفاض سعر الاشتراك فيها، عالجت عدة قضايا ذات الاهتمام الواسع منها ما تعلق بفداحة الضرائب والاحتجاجات الجماعية على بعض الإجراءات الاستعمارية، تم توقيفها بعد صدور عددين منها فقط[5]، وربما يعود سبب ذلك إلى انعدام المطابع العربية بالجزائر أو ربما لأسباب مادية والتي لعبت دورا كبيرا في توقف عدد معتبر من الصحف الأخرى، كما كانت مجلة الجزائر تتمتع بدعم من مفتي الجزائر آنذاك الشيخ

---

(1)- تركي رابح عمامرة، **الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2001، ص140.

(2)- زهير إحدادن، الصحافة المكتوبة في الجزائر...، **المرجع السابق**، ص ص35-36.

(3)- محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص 67.

(4)- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، ج5، **المرجع السابق**، ص247.

(5)- فضيل دليو، **المرجع السابق**، ص ص 55-56.

محمد السعيد بن زكري الذي حرر منشورا بخط يده يدعو فيه الأمة الجزائرية إلى قراءتها ومساندتها.[1]

ما نسجله في هذه الفترة أي قبيل الحرب العالمية الأولى أن فرنسا قد ضربت حصارا على الصحف العربية بالجزائر، وهذا للسيطرة على الوضع في مستعمراتها والتحكم في مصدر المعلومة والدعاية، فقد توقفت عدة صحف عربية رغم تنوع جنسيات أصحاب اعتمادها، كما تميزت هذه الفترة بالرقابة الشديدة على الصحف وكل النشاطات الدعائية المناوئة لها.

2-2- جريدة الفاروق:

صحيفة شهرية صدرت بالجزائر العاصمة 1913-1915م، ثم توقفت عام 1920م، عاودت الصدور سنة 1921م كان رئيس تحريرها عمر بن قدور[2]،تعد أول صحيفة وطنية ترتقي إلى مصاف الجرائد العربية، كانت إسلامية وطنية محضة اهتمت بقضايا المسلمين وواقعهم المعاش في ظل الهيمنة الإستعمارية على مصادر الرزق المحلية ربطت الأحداث الداخلية بنظيرتها الدولية، واهتمت بأحداث تركيا الدامية وخصتها بجانب من التحليل والنصح، وما يؤكد نزعتها الإسلامية هو ما جاء في افتتاحيتها «جريدة إسلامية بكل معاني الكلمة تبحث في شؤون المسلمين مع مراعاة الاعتدال الذي انتقته مشربا لها»[3]، كان صاحب اعتمادها متأثرا بالمدرسة الإصلاحية الإسلامية وأفكار محمد عبده ومجلة المنار التي كان يصدرها الشيخ رشيد رضا، حاربت البدع والخرافات التي علقت بالدين سميت بالفاروق لتفرق بين الحق والباطل وشعارها « قلمي لسان ثلاث، فؤادي وديني ووجداني وحب بلادي»، نقلت عدة مقالات من جريدة المنار، لم تعمر هذه الصحيفة سوى عاما واحدا

---

[1]- مفدي زكريا، **المصدر السابق**، ص ص 54-55.

[2]- عواطف عبد الرحمان، **الصحافة الغربية في الجزائر**، دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية 1954-1962م، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 31.

[3]- محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية ...، **المرجع السابق**، ص 74.

وبضعة أشهر، مسها الغلق الاستعماري والمصادرة ونفي صاحب اعتمادها إلى الأغواط بالجنوب الجزائري، حيث مكث هناك إلى غاية نهاية الحرب العالمية الأولى ثم أفرج عنه[1]، بعد عودة ابن قدور من المنفى في أواخر 1919م أعاد الفاروق مرة أخرى، كان ذلك في أكتوبر 1920م[2]، لكن في هذه المرة انخفضت حرارة وجرأة مقالاتها على ما كانت عليه ربما يعود سبب ذلك إلى تأثير الحرب العالمية الأولى عليه واتصاله بالطريقة التيجانية ومضايقة الإستعمار له ما جعله يبتعد عن السياسة شيئا فشيئا، ولم يصدر منها سوى 15 عددا فقط ثم توقفت نهائيا سنة 1921م بعدها تصوف ولم يعاود أي نشاط صحفي يذكر إلى غاية وفاته.[3]

2-3- جريدة البريد الجزائري:

بعد أن توقفت جريدة الإسلام أصدر محمد عز الدين القلال جريدته التي أطلق عليها اسم البريد الجزائري في 29 أوت 1913م، تميزت بضعف المحتوى، لم ترق إلى مصاف الجرائد المتميزة في تلك الفترة[4]، عمد صاحب اعتمادها إلى تحريرها بلغة بسيطة وواضحة لكي يفهمها القاصرون في فنون اللغة العربية، ولم تكن ذات انتشار واسع، توقفت بعد صدور أربع أعداد منها فقط[5]، كما كتبت جريدة إظهار الحق التونسية سنة 1906م عن عز الدين القلال وتبين من ذلك أنه كان مديرا لجريدة تسمى الاتحاد، غير أن هذه الجريدة لم تذكرها بقية المصادر التي تناولت الصحافة العربية في الجزائر، والوحيد الذي ذكرها هو مفدي زكريا.[6]

---

(1)- تركي رابح عمامرة، **المرجع السابق**، ص 138.

(2)- مفدي زكريا، **المصدر السابق**، ص 58.

(3)- محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية ...، **المرجع السابق**، ص 76.

(4)- فضيل دليو، **المرجع السابق**، ص 58.

(5)- محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية ...، **المرجع السابق**، ص 76.

(6)- مفدي زكريا، **المصدر السابق**، ص 56-57.

2-4- جريدة ذو الفقار:

بحلول سنة 1913م أصدر الكاتب الصحفي عمر راسم من جديد صحيفة جديدة كان يكتب بها باسم مستعار وهو ابن منصور الصنهاجي، ويبدو أنه كان متأثرا بمدرسة الشيخ محمد عبده وجمال الدين الأفغاني، حملت صحيفته شعار «جريدة عمومية اشتراكية انتقادية»، وقد نشر في عددها الثالث صورة للشيخ محمد عبده وكتب تحتها أنه المدير الديني للجريدة، كانت أول جريدة عربية تكتشف خطر اللوبي الصهيوني، ونبهت من مكائده ودسائسه، تزامن ذلك مع بداية الحرب العالمية الأولى[1]، وهي أول جريدة تكلف شخص واحد بتحمل أعباء تحريرها ورسم صورها وإخراجها وطبعها ، بدافع الغيرة على الإسلام والروح الوطنية، أما مقالاته فكانت اجتماعية دينية حادة اللهجة، حيث أن عنوانها يدل على اسم سيف الإمام علي بن أبي طالب، أما فيما يخص إخراجها الفني فقد رسم في واجهة الصفحة الأولى رجلا مصري الهيئة والزي لعله يشير إلى الشيخ محمد عبده، وتحت رجله رجل ذميم الخلقة، مما يدل على قلة النفاق والكبر والشرك وبث الصدق والتسامح في أوساط الجزائريين[2]، لم تصدر من هذه الجريدة سوى أربعة أعداد ثم توقفت عن الصدور بعد أن هددت الإدارة الاستعمارية صاحب اعتمادها وأرادت أن تفرض عليه سياساتها الداعية لتمجيد فرنسا في مستعمراتها، وهذا لم يكن ليرضي توجه هذا الأخير[3]، يبدو أن صاحب الجريدة كان يعاني من عجز مادي تجلى ذلك في غياب العدد الثالث لمدة ثمانية أشهر، ثم عاودت الصدور ليوقفها الاحتلال متعللا باندلاع الحرب العالمية الأولى، وانتهى الأمر بصاحب اعتمادها إلى السجن جراء توجهاته الفكرية.[4]

---

(1)- رابح عمامرة، **المرجع السابق**، ص 139.

(2)- محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية ...، **المرجع السابق**، ص 77-79.

(3)- مفدي زكريا، **المصدر السابق**، ص 57.

(4)- فضيل دليو، **المرجع السابق**، ص 59.

لقد وضعت الحرب العالمية الأولى حدا فاصلا بين الصحافة العربية في عهد نشأتها وبين مراحل نموها، فقد تطورت الصحف العربية بشكل واسع بعدها، وأصبحت أكثر انتشارا وأكثر احترافية، لأن مجريات الحرب فتحت أعين الجزائريين على الكثير من خبايا السياسة الاستعمارية من خلال الدعاية المضادة التي فضحت دسائس الاستعمار، وهذا لأجل إنجاح التعبئة الشعبية ضد هذا الأخير وليس خدمة للشعب الجزائري [1].

لقد تميزت الفترة الممتدة من 1914-1918م بتوقف جل الجرائد لكن خصصت فرنسا جريدة واحدة تتابع أخبار الحرب وتطوراتها العالمية وأسندت إدارتها إلى جان ميرانت، الذي كان موظفا ساميا لدى الولاية العامة بالجزائر ومسؤولاً عن الدعاية الإعلامية فيها، كان هذا الأخير يمجد عظمة فرنسا وإنجازاتها الحربية وكانت بذلك الجريدة الوحيدة التي برزت في هذه الفترة[2] بمساهمة عملاء مصالح الشؤون الأهلية وفي طليعتهم محمود كحول، حيث أصبحت تنشر فيها البلاغات الحربية منتهجة أسلوب مغالطة المسلمين لاستمالتهم من أجل التطوع في الحرب إلى جانب فرنسا و حلفائها، فقد حمل عددها الأول الفتاوى الدينية والتوصيات التي تخدم الاستعمار لبثها في المساجد والزوايا، وساندها في ذلك القضاة والمشايخ والأعضاء المسلمون في المجالس المالية والنيابية والأعيان وقد لعبت دورا بارزا في مساندة فرنسا ضد دول المحور، كما احتوت صفحاتها على الوعود الكاذبة والتي تصب في تمكين الجزائريين من حقوقهم السياسية والمدنية بعد أن تضع الحرب أوزارها، وقد تبخرت كل تلك الوعود رغم التضحيات الجسام التي قدمها الجزائريون لنصرة فرنسا وحلفائها[3]، كما ساهمت في مكافحة الدعاية الألمانية قبل الحرب وأثناءها، ثم توقفت بعدها مباشرة، كانت دعائية أكثر منها إعلامية لأن القائمين عليها كانوا من العسكريين.[4]

---

(1)- أحمد توفيق المدني، **كتاب الجزائر**، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 459.

(2)- محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص 80.

(3)- مفدي زكريا، **المصدر السابق**، ص 58-62.

(4)- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، ج 5، **المرجع السابق**، 241.

كان الجزائريون متعطشين لصحافة عربية جزائرية حرة، وهذا لن يكون إلا إذا كانت تلك الصحافة تتمتع بحرية نسبية تسمح لها بان تجاهر بصوتها وأن تعبر عن آلام وآمال الشعب، لكن السياسة الاستعمارية كانت تحارب الأقلام الجزائرية وأفكارها النيرة لأنهم كانوا يتطلعون إلى الارتقاء بالصحافة العربية إلى مصاف العالمية، ولأن الحرية هي غذاء الصحافة فهي لم تكن موجودة بتلك الفترة لتجابه التحديات الاستعمارية التي فرضتها ظروف تلك المرحلة[1]، هذا رغم أن الجزائريين كانوا غير قادرين على إنشاء الجرائد من الناحية المادية بالإضافة إلى ذلك فان إنشاءها يتطلب التعامل مع الإدارة والصحف ومعرفة القوانين التي تضبط إنشاء وممارسة الأعمال الصحفية، وهذا ما لم يكن متيسرا لجل الجزائريين وهذا ما يفسر تعثر أغلبية الصحف العربية مقارنة بنظيرتها الصادرة باللغة الفرنسية والتي يتقن أصحابها لغة المستعمر ومطلعون على القوانين، بالإضافة إلى مسايرتهم لتوجهات الإدارة الاستعمارية.[2]

إن كان القانون المنظم للعمل الصحفي قد أرغم الصحف الأهلية الجزائرية بان تعتزل نوعا ما الميدان السياسي فإنه لم يمنع الجزائريين من النشاط الإعلامي والصحفي باللغة العربية وكذا تكوين الجمعيات والنوادي، فقد أسس العلماء نادي الترقي الذي كان المنبر الإصلاحي في مجابهة الإدارة الاستعمارية، إلى غاية تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة 1931م، وامتدت هذه المرحلة إلى غاية وصول الجبهة الشعبية إلى سدة الحكم سنة 1936، فقد عرفت القوانين المنظمة للعمل الصحفي عدة تجاوزات في حق الصحافة الفرنسية الأهلية الناطقة بالفرنسية والعربية، حيث كانت بنود القوانين تعمل على الحد من نشاط الصحافة المكتوبة في الجزائر من خلال إلصاق التهم بتلك الصحف، ابتداءً من البند الخامس عشر إلى البند الخامس والأربعين كانت كلها سيف مسلط على رقاب

(1)– أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، **المصدر السابق**، ص 461.

(2)– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، ج 5، **المرجع السابق**، 242.

أصحاب الصحف في تلك المرحلة، فمن بين 12 جريدة عربية أسست في الجزائر من 1925م إلى 1930م ثمانية منها تم منعها بمقتضى البنود السالفة الذكر، لأنها في نظر الاستعمار صحف أجنبية، وقد تفتح الباب أمام الجزائريين لممارسة الضغوطات الإدارية على المستعمر، وبالتالي الخوض في المسائل السياسية والتي تؤدي بدورها إلى عصيان مدني.[1]

3- طور النضج والمقاومة القلمية (1918-1919):

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ارتسمت بالجزائر معالم تطور الصحافة العربية المكتوبة، بعدما كانت الساحة الإعلامية في الجزائر تفتقر إلى صحافة ناضجة إعلاميا من خلال رفع وتيرة تحدي السياسة الفرنسية الرامية إلى تفكيك الوحدة الوطنية وضرب مقدساتها الدينية من خلال عمل مؤسساتها التبشيرية وعملائها من الطرقيين الموالين لها، لهذا تدعمت الساحة الوطنية بعدة جرائد أخرى مفعمة بالغيرة الصادقة على المصالح الوطنية وغايتها خدمة الوطن، لأن الصحافة الوطنية مرت عليها الكثير من المحن، يغذيها في ذلك الجهل والخمول الذي يتولد عنه اليأس، ولذا فلابد من استغلال كل الوسائل المشروعة لخوض هذا العمل، والمتمثلة في التشبع بالعلم ونشر الوعي بكافة الوسائل وأهمها الصحافة العربية.[2]

عند تحليل الأسباب التي تفسر ظهور هذا النوع من الصحافة العربية الجزائرية نجد أن المجتمع الجزائري في تلك الفترة كان يعيش ظروفا داخلية صعبة تركت آثارها الواضحة على الحياة الفكرية والاجتماعية للأهالي.

إن من بين أهم العوامل التي أدت إلى نضج الصحافة العربية في الجزائر ما يلي:

- ردود الأفعال على السياسة الاستعمارية في الجزائر جراء صدور القوانين الاستثنائية، وعلى رأسها قانون التجنيد الإجباري 1912م، لأن الصحافة كانت

---

[1]- زهير إحدادن، الصحافة المكتوبة في الجزائر...، **المرجع السابق**، ص 36-37.

[2]- المولود بن الصديق الحافظي الأزهري، «**تقدم الصحافة**»، جريدة المنتقد، ع 09، الخميس 07 صفر 1344 الموافق لـ 27 أوت 1925، ص 153.

من أهم المنابر التي خاضت في هذا القانون وغيره من القوانين الاستثنائية الأخرى، وحملت بذلك هموم الجزائريين تجاه الوضع المزري الذي وضعتهم فيه فرنسا خدمة لمصالحها الإستعمارية الضيقة[1].

- دعم بعض علماء المشرق للمثقفين الجزائريين للنهوض بالأمة الجزائرية ثقافيا، وقد عدَّت زيارة الشيخ محمد عبده للجزائر سنة 1903م عاملا حاسما في انتعاش الفكر العربي الإسلامي وما تبعها من ظهور الحركة الإصلاحية.
- الانعكاسات التي تركتها الصحافة العربية الرسمية والتي ساهمت في الدعاية للحكومة الاستعمارية، حيث جاءت خصيصا من أجل دمج الجزائريين وإقناعهم بمساندة فرنسا في سياستها التوسعية داخل مستعمراتها في كامل شمال إفريقيا [2]، كما مثلت في الوقت نفسه دعامة للتوسع الاستيطاني ووسيلة للتقرب من السكان المسلمين، وقد عرفت نجاحا في بداية الأمر، لكن تراجعت فيما بعد خاصة أثناء الحرب العالمية الثانية. [3]

إن الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى كانت تحيط بها عوامل لم تترك للجزائريين من خيار في تفعيل الحركات السياسية، ورغم ذلك فقد تأخر ظهور هذه الحركات الوطنية الحديثة بسبب الحروب الكثيرة التي خاضتها الجزائر من ثورات شعبية وعمليات إبادة جماعية من طرف الاستعمار ضد الشعب الجزائري، والتي انعكست سلبا على تلك المجهودات الوطنية، هذا بالإضافة إلى الهجرة الجماعية خارج الجزائر والتي مست الطبقة المثقفة بشكل واسع، لأن فرنسا قد ركزت في سياستها على المراكز التعليمية والفكرية لأجل تجهيل أفراد الشعب الجزائري.[4]

---

[1] – *kamel Bougeussa, Aux Sources du Nationalism, Edition Casbah, Alger, 2000, p286.*

[2]– عواطف عبد الرحمان، **المرجع السابق**، ص ص 31–32.

[3]– زهير إحدادن، الصحافة المكتوبة في الجزائر...، **المرجع السابق**، ص 29.

[4]– رابح عمامرة، **المرجع السابق**، ص ص 73–74.

ثانيا-انتشار الصحافة الإصلاحية والسياسية (1919-1954م):

مثلت نهاية الحرب العالمية الأولى نقطة بداية لتطلعات السياسة الفرنسية في الجزائر لأجل الحفاظ على الوضع العام وكسب ود الجزائريين، من خلال بعث الإصلاحات الشكلية التي فتحت المجال نسبيا أمام النخبة الوطنية للتعبير عن مواقفها إزاء الوضع بالجزائر [1]، فقد أصدر جورج كليمنصو (*Georges Clemenceau*) الذي أصبح رئيس وزراء فرنسا فيما بعد قانون 04 فيفري 1919م والذي تضمن ما يلي:

- إلغاء القوانين الأهلية في الشمال والجنوب.
- السماح للمثقفين الجزائريين بالحصول على الجنسية الفرنسية مع الاحتفاظ بالأحوال الشخصية الإسلامية.
- المساواة في الضرائب بين الفرنسيين والجزائريين وإلغاء الضرائب الخاصة التي كانت مفروضة على الأهلي دون سواه.
- توسيع حقوق الانتخابات للجزائريين في المجالس البلدية والعمالات والمجالس المالية بحيث يكون لهم ربع المقاعد في العمالات وثلث المقاعد في المجالس البلدية.
- الحد من نهب الأراضي الخاصة بالجزائريين والتعاونيات الفلاحية الصغيرة مع إلغاء قانون الغابات. [2]

هذا بالإضافة إلى الآثار الإيجابية التي خلفتها الحرب العالمية الأولى على الجزائريين، والتي زادتهم اطلاعا على مجريات السياسة والنضال الوطني من خلال احتكاكهم بالشعوب الأخرى وانفتاحهم على العالم وإدراكهم لحقيقة المستعمر وسياساته لخنق الأمة الجزائرية، من خلال محاربة كل ما له صلة بإصلاح حال الجزائريين وتحسين مستوى

---

[1]- فضيل دليو، **المرجع السابق**، ص 74.

[2]- يحي بوعزيز، **المرجع السابق**، ص ص102-103.

معيشتهم، وبالموازاة مع ذلك تشكلت بعض الأحزاب والجمعيات والتي عملت على إصدار صحف خاصة بها، فقد شهدت الجزائر بداية ظهور نهضة أدبية واجتماعية وثقافية، ومن أبرز العوامل التي ساعدت على ظهورها، نذكر ما يلي:

- النهضة الفكرية في المشرق وقيام الحركات الإصلاحية التي تبناها قادة ومصلحون من أمثال جمال الدين الأفغاني، محمد عبده، رشيد رضا والأمير شكيب أرسلان وغيرهم، والتي دعت إلى وحدة المسلمين ونبذ الخلاف فيما بينهم.
- الانعكاسات التي تركتها الصحافة العربية المشرقية على الجزائريين من خلال رفع درجة الوعي الوطني والفكر التحرري بواسطة استغلال هذه المنابر الإعلامية في توعية الشعوب وتثقيفها.
- تأثر الجزائر بالأحداث التي عاشها العالم العربي والإسلامي وتداعياتها على المنطقة خاصة بعد سقوط الخلافة العثمانية ومعاهدات التسوية التي تلت مؤتمر الصلح 1919.
- عودة الطلبة الجزائريين الذين درسوا في المعاهد والمراكز الإسلامية مثل الأزهر بمصر والزيتونة بتونس والقرويين بالمغرب الأقصى، وتشبعهم بفكرة الجامعة الإسلامية التي دعا إليها جمال الدين الافغاني والسلطان عبد الحميد الثاني. [1]

لقد كان للنخب التي تكونت في المعاهد الإسلامية وتشبعت بالثقافة العربية دور بارز في دفع وتيرة الإصلاحات من خلال نشاطها في الجزائر، فقد أسست وأنشأت نوادي وجمعيات، ولم يكن هذا بالأمر الهين، وقد تباينت تلك المجهودات في دورها الطلائعي لخدمة القضية الوطنية، وكان من ثمارها تأسيس نادي الترقي سنة 1924م، الذي أسهم بدوره في تكوين جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والتي قادت عملية الإصلاح، كان من ضمن أهدافها الأساسية، إثراء الساحة الوطنية والعمل على نبذ الجهل والخرافات من خلال إلقاء

[1]– بشير بلاح وآخرون، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج 1، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص ص 196–197.

المحاضرات والخطب التي شملت مختلف الميادين، كما تعد كذلك مركزا لجميع الحركات القومية وحاضنة للفكر العربي الإسلامي في المنطقة.[1]

يعتبر ظهور هذه الحركة الإصلاحية الممثلة في جمعية العلماء المسلمين الجزائيين بمثابة رد فعل حتمي على سياسة المسخ والتشويه التي أحدثها الاستعمار الفرنسي داخل المجتمع الجزائري للقضاء على الأسس القومية والحضارية للمجتمع، بحيث مثلت الجمعية اللبنة الأولى في بناء المدارس العربية الإسلامية بالجزائر بعد أن قضى الاستعمار على كل الركائز التي تقوم عليها العملية التعليمية، لكن إصلاح حال التعليم العربي كان غاية في حد ذاته، حيث تحملت الحركة الإصلاحية مشاق هذا العبء، وذلك بتعاون ابن باديس مع مجموعة من العلماء ورجال الفكر من أمثال الطيب العقبي، البشير الإبراهيمي، أحمد توفيق المدني وبعض النخب الأخرى لبعث التراث الديني والثقافي للأمة الجزائرية، ومحاربة السياسة الفرنسية الرامية لتجهيل وتفقير الجزائريين[2]، هذا بالإضافة إلى الدور الإعلامي الذي نهضت به تلك الخبرات الإعلامية الجزائرية، فقد تضافرت كل تلك العوامل في بعث صحافة عربية مقاومة مقارنة بالصحافة التي سبقتها رغم تدعيم المحتل للجانب الآخر من الصحافة الموالية له.[3]

إن الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى قد أدخلت العالم في صراع جديد سادته التكتلات الدولية والمؤتمرات السرية، والتي كانت من بين الأسباب المؤدية إلى نشوب صراع مسلح جديد تمثل في الحرب الكونية الثانية 1939، ولهذا فإن النشاط السياسي والإصلاحي كان متداخلا في الكثير من الأحيان، كما أن السياسة الاستعمارية سادتها هي الأخرى فترات مد وجذب تجاه مستعمراتها، حتى أن الصحافة الإصلاحية هي الأخرى قد تأثرت بهذا المنحنى، لهذا فإننا سوف نفصل في مرحلتين من حياة الصحافة الإصلاحية، مرحلة قبل

---

(1)– مفدي زكريا، **المصدر السابق**، ص 80.

(2)– عواطف عبد الرحمان، **المرجع السابق**، ص 18.

(3)– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ...، ج 5، **المرجع السابق**، ص 250.

المؤتمر الإسلامي 1936م، والمرحلة الثانية تبدأ من فشل مساعي هذا المؤتمر 1937م إلى غاية اندلاع الثورة المجيدة.[1]

لقد ظهرت بوادر العمل الصحفي الإصلاحي في بداية الأمر من خلال مجهودات الأمير خالد الجزائري والذي أدمج جريدة الراشدي والإسلام القديمتين ليكون بذلك جريدة الإقدام، هذا العمل ظل من بواكير النزعة الإصلاحية في الجزائر، لكن فرنسا قامت بنفيه سنة 1923م بعد أن ألغت الانتخابات التي فاز فيها، احتضن مجموعة من الشباب الجزائري المعروفين بميولهم إلى الثقافة العربية الإسلامية ونزعتهم الإصلاحية وهم الصادق دندان وبهلول وقايد حمود وابن باديس مبادئ جريدة الإقدام وأحيوا مفاخرها، كما تبنى شعارها في المهجر حزب نجم شمال إفريقيا[2]، وهنا انفرد العلماء بالسياسة الداعية لإصلاح المجتمع وتعليمه أكثر من غيرهم بحيث نسجل بهذا الصدد نوعين من المجهودات، فردية وجماعية، ومن بين الجرائد التي دعمتها الحركة الإصلاحية قبل ظهور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين نذكر جريدة المنتقد.

2-1-جريدة المنتقد [3]:

صدرت بمدينة قسنطينة في 02 جويلية 1925م، أسسها عبد الحميد بن باديس وأسند إدارتها للسيد بوشمال أحمد[4]، والتي أصبحت لسانا مركزيا للحركة الإصلاحية، رغم أنها لم تكن وحدها من اتخذت الإصلاح منهجا في خطتها الإعلامية، وقد سارت بعض الصحف على هذا المبدأ لكن بأشكال متفاوتة، هذا بالإضافة إلى بعض النشريات التي كانت تصب في هذا المنوال، إن هذا النموذج من الجرائد جاء لتنوير الشعب الجزائري متخذا التعليم هدفا

---

[1]- فضيل دليو، **المرجع السابق**، ص 75.

[2]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية ...، **المرجع السابق**، ص 251.

[3]- ينظر الملحق رقم 01.

[4]- محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية ...، **المرجع السابق**، ص95.

من الأهداف التي يصبو إلى تحقيقها في تلك الفترة، ولعل من بين هذه النماذج جريدتي عمر راسم وعمر بن قدور الجزائري[1].

كانت جريدة المنتقد أسبوعية تصدر كل يوم خميس، والتي اعتبرها بعض المؤرخين بأنها أول صحف العهد الإصلاحي، عرف عنها تشددها في فضح البدع والضلالات والرذائل بين أوساط المجتمع الجزائري، موجهة انتقاداتها تجاه الإدارة الاستعمارية في دعم هذا الانحلال لكن بشكل متزن ورصين، كما حثت العلماء على تكثيف العمل الإصلاحي اقتداء بالرسول ﷺ الذي جاء لتطهير العقيدة من شوائب الأوثان ونشر الإسلام[2]، كما دعت إلى الانتقاد وعدم الاعتقاد لمواجهة شعار الطرقية «اعتقد ولا تنتقد»، معلنة بأنها جريدة سياسية تهذيبية انتقادية، وكان شعارها: «الحق فوق كل أحد، والوطن قبل كل شيء»، هذا الشعار الإيديولوجي الذي يعبر في شقه الأول عن توجهها، هو مأخوذ من أدبيات الصحافة العربية التي كانت تنادي بالحقوق المدنية والاجتماعية للجزائريين مثل ما هو معمول به في أوساط المستوطنين، والحق أمر مشروع تمجده كل الأديان والشعوب، وهو عكس التمييز والاضطهاد والعنصرية الاستعمارية، لذا كان شعارها هو تلخيص لما جاءت به كل المطالب التي تدعو إلى المساواة بين الشعبين، أما الشق الثاني من شعارها هو الوطن قبل كل شيء، والذي يعكس تجذر قيم ومبادئ الهوية الوطنية بين الجزائريين، وأن الوطن من أهم المقدسات في أذهان الأمة، والمساس بحرمته ومقدساته الدينية والتاريخية هو في حد ذاته مساس بكرامة الشعب الذي عبر في الكثير من الأحيان عن تمسكه بالوطن من خلال قيامه بالثورات الشعبية والمجهودات السلمية التي تمثلت في العرائض والمطالب الوطنية[3].

لقد شهدت الصحافة الإصلاحية بصفة خاصة والعربية بصفة عامة هدنة مؤقتة في فترة تولي الاشتراكيين «موريس فيوليت 1925–1927م»، حيث صدرت في هذه الفترة الكثير

---

(1)– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، ج 5، **المرجع السابق**، ص 247.

(2)– مفدي زكريا، **المصدر السابق**، ص ص 86–87.

(3)– فضيل دليو، **المرجع السابق**، ص86.

من الصحف العربية، كصدى الصحراء 1925م، الحق 1926م، الشهاب 1925م، واد ميزاب 1926م، البرق 1927م، وغيرها من الجرائد، وراحت هذه الصحف تؤدي رسالاتها الإعلامية في سير حثيث مستعينة بسياسة الجبهة الاشتراكية المتفهمة لقضايا الأهالي. [1]

2-1-1- أهم روادها:

كانت المنتقد بحق لسان حال الشباب المناهض للإستعمار في الجزائر، استمدت قوتها من قوة أقلامها مثل المؤرخ الشيخ مبارك الميلي أحد مؤسسي جمعية العلماء المسلمين الذي كان يحرر بها مقالات منتظمة منها «هل نحن في بداية النهضة»، «كيف نعيش سعداء»، كتب فيها أيضا الشيخ عبد الحميد بن باديس بافتتاحيتها مقالاً بعنوان « الحرب الريفية» شرح بإسهاب موقف الدول الكبرى منها، وقد طرح كذلك موقف الأمة العربية من هذا الصراع ومجريات الحرب وانعكاساتها على الشعب المغربي في الريف، واعتبرها مظهر من مظاهر الصراع بين الشرق والغرب، لأنه لا توجد مقارنة بين القوتين المتحاربتين، وظل ابن باديس من الأقلام البارزة في دعم المنتقد بحيث كتب عدة مقالات نذكر منها على وجه الخصوص مقالاً «من الناس قوم» في العدد الأول والذي انتقد فيه النائب البرلماني الفرنسي بانلوفي عندما تحدث عن الجزائر، كما لا تخلو الأعداد الأخرى من مقالاته.[2]

جاء في افتتاحية الجريدة أن لها ثلاثة مبادئ تعمل لأجلها:

- المبدأ السياسي: سوف نعمل للمحافظة على تقاليد ديننا التي تدعو إلى كل الكمال الأخلاقي، ونحرص على الأخوة والإسلام والمحافظة على مقومات هويتنا لأنها من أعظم أسباب سعادتنا، ونحرص على قيام الدين لأنه ذو مكانة عظيمة في نفوس أهلنا، وأن الحكومة التي تتجاهل الدين تسيء في سياستها وتجلب عليها الأضرار والأتعاب ولا نعني أننا نخلط بين الدين والسياسة، والعمل على لم شمل الأمة، هذا

---

(1)- محمد ناصر، المقالة الصحفية ...، ج1، **المرجع السابق**، ص45.

(2)- عبد الحميد ابن باديس، «**الحرب الريفية**»، جريدة المنتقد، ع1، الخميس 11 ذي الحجة 1343 الموافق لـ 02 جويلية 1925، ص9.

بالإضافة إلى تقوية حب الوطن في نفوس شبابنا، ونحب من يحب وطننا ويخدمه ونبغض من يبغضه، ولأننا مستعمرة من مستعمرات الجمهورية الفرنسية فإننا نسعى لربط أواصر المودة بين الشعبين.

- المبدأ التهذيبي: فهو نشر العلم والأخلاق الفاضلة ودرء كل المفاسد والعادات البالية ومحاربة البدع والشعوذة وتخليص الدين من الشوائب التي علقت به.
- مبدأ الانتقاد: هو نصرة الضعيف والمظلوم وننتقد المنتخبين من النواب والقضاة والعلماء وكل من يتولى شأنا عاما ونناهض المفسدين والمستبدين من الناس أجمعين ومبادئنا هي مبادئ الصحافة الحرة. [1]

2-1-2- اهتماماتها:

أ- الاهتمامات السياسية:

كانت الجريدة منبراً من المنابر الإعلامية التي دافعت عن مطالب الشعب الجزائري في ظل السياسة الاستعمارية، وسوف نبرز أهم ما جاء في الجريدة من مقالات سياسية، حيث طرحت قضية الصراع العالمي من أجل الاستحواذ على المواد الأولية التي كانت ضرورة ملحة للثورة الصناعية وتسارع انجازاتها، ولم تستطع الأسواق الأوربية تغطية منتجاتها، لذا لجأت الدول الأوروبية إلى سياسة الاحتلال الشامل وهذا لفتح أسواق جديدة وتصدير الفائض من المنتجات وكسب المواد الأولية واليد العاملة بأبخس الأثمان، هذه الاستراتيجية تدخل في عملية التصنيع، كما تناولت ثورة الريف المغربية سنة 1922م التي كانت من المواضيع التي اهتمت بها في عددها الأول لأجل إظهار التنافس الاستعماري على المنطقة وانعكاساته السلبية على السكان ووضعيتهم الاجتماعية، هذا التنافس لا يخلو من مظاهر التزاحم الاستعماري على مراكز النفوذ والهيمنة في العالم.[2]

---

[1]- (صاحب المقال دون توقيع)، «**خطتنا مبادئنا غايتنا شعارنا**»، جريدة المنتقد، ع 1، الخميس 11 ذي الحجة 1343 الموافق لـ 02 جويلية 1925، ص1.

[2]- عبد الحميد بن باديس، الحرب الريفية، **المصدر السابق**، ص9.

لم يهمل ابن باديس في مقال آخر موقف الشيوعيين من الحرب في منطقة الريف المغربية والاتهامات التي وجهها الشيوعيون للشعب الجزائري بمعاداة فرنسا، فذكرهم بتضحيات هذا الشعب لمساندة هذه الأخيرة في أزماتها الداخلية والخارجية[1]، إن من بين الأقلام الجادة التي كتبت أيضا في جريدة المنتقد مبارك الميلي، الذي طرح استبداد الأنظمة على الشعوب المستضعفة وتطرق لموضوع النظام الملكي الذي عده من الأنظمة الدكتاتورية الرجعية بخلاف النظام الجمهوري الذي يحفظ ماء الوجه إذا تعلق الأمر بالحضارة الأوروبية وشعوبها، أما إذا تعلق الامر بالجزائريين فيطبق عليهم نظام الملوكية ضمن الجمهورية بصفة لم يعرف التاريخ اضطهادا مثيلا لها.[2]

لم تفوت المنتقد الحديث عن الانتخابات المحلية في مقال بعنوان «كتاب مفتوح إلى حضرات النواب المحترمين»، تحدث فيه صاحب المقال عن أهمية سداد الرأي ومجابهة الصعاب لأجل خدمة الأمة والنهوض بها من شوائب التخلف والانحطاط وهذا من خلال تأسيس النوادي والمدارس التعليمية لكي يتسنى لها نبذ التفرقة بين أبناء الشعب الواحد[3]، كما ورد في العدد الثامن مقالاً حول تصريحات رئيس الوزراء الفرنسي بشأن الصلح بين فرنسا وعبد الكريم الخطابي في المغرب، والذي شرح فيه صاحبه ملابسات الصراع بين الدول الكبرى على المستعمرات وتداعيات المؤامرات السرية والعلنية التي أقامتها تلك الدول في اقتسام مناطق النفوذ وكذا مناطق نفوذ كل دولة في إفريقيا وآسيا والقوانين الاستعمارية

---

(1)– عبد الحميد بن باديس، «**عند تصريح م. بانلوفي في البرلمان**»، جريدة المنتقد، ع 1، الخميس 11 ذي الحجة 1343 الموافق لـ 02 جويلية 1925، ص18.

(2)– مبارك الميلي، «**الملوكية ضمن الجمهورية**»، جريدة المنتقد، ع 3، الخميس 24 ذي الحجة 1343هـ الموافق لـ 16 جويلية 1925م، ص 41.

(3)– المولود بن الصديق الحافظي الأزهري، «**كتاب مفتوح إلى حضرات النواب المحترمين**»، جريدة المنتقد، ع 3، الخميس 11 ذي الحجة 1343هـ الموافق لـ 02 جويلية 1925م، ص45.

السائدة فيما بينهم والتي ترجع إلى مؤتمرات سابقة[1]، بالإضافة إلى عدة مقالات متفرقة ذات توجه سياسي نذكر منها على سبيل الحصر: أبناء بسكرة وفظائع البوليس، وقد تحدث صاحب المقال عن الأعمال الدنيئة التي قام بها البوليس الاستعماري في بسكرة ضد قراء الجرائد العربية وموزعيها.[2]

لقد نادى عبد الحميد بن باديس الشعب الجزائري من خلال صفحات هذه الجريدة بضرورة انتزاع حقوقه المدنية من الإدارة الفرنسية، والمتمثلة في التمثيل النيابي للمجالس المحلية والنيابية وحق الانتخاب والسعي في نيل هذين الحقين وحسن استعمالها في تأكيد أهلية وكفاءة الشعب الجزائري ونضجه [3]، هذا بالإضافة إلى عدة اهتمامات سياسية ودولية تتعلق بمجريات الأحداث بين الدول الكبرى وبقية الشعوب الأخرى والآثار التي ترتبت عن هذه الممارسات من تفكك دول، وتحول في الخارطة السياسية العالمية ضمن منطق موازين القوى الدولية.

ب- **الاهتمامات التهذيبية:**

كان الهدف من المقالات التهذيبية هو تذكير الأمة بماضيها الأصيل ومكتسباتها الحضارية وأمجادها التاريخية والتي تعد من أبرز العوامل في تماسك الأمة الإسلامية والعربية وتقوم هذه الوحدة على خصال الإسلام الحميدة، ومن بين النقاط التهذيبية التي تطرقت إليها:

---

[1]- (صاحب المقال دون توقيع)، «**حول تصريحات رئيس الوزارة الفرنسوية بشأن شروط الصلح**»، جريدة المنتقد، ع 8، الخميس 3 محرم 1344هـ الموافق لـ 20أوت 1925، ص142.

[2]- (صاحب المقال دون توقيع)، «**أبناء بسكرة فظائع البوليس**»، جريدة المنتقد، ع 12، الخميس 28صفر1344هـ الموافق لـ 11سبتمبر 1925، ص222.

[3] - عبد الحميد بن باديس، «**الانتخابات وتمثيل الأمة**»، جريدة المنتقد، ع 16، 26 ربيع الأول 1344هـ الموافق لـ 15 أكتوبر 1925، ص289.

- الكرامة: يرى صاحب المقال أن من أبرز العوامل لبلوغ هذا الهدف هو معرفة الإنسان لنفسه وما له من حقوق وما عليه من واجبات وأن يعمل على تنمية قدراته العقلية لكي تتوافق مع متطلباته الحياتية. [1]
- الشجاعة: تحدثت عن أخذ روح المبادرة والشجاعة في إبداء الرأي لأنه رمز القوة وصلابة الشخصية، وهو السبيل الوحيد لتحقيق النجاح وتخطي الخوف الذي زرعه الاستعمار في نفوسنا، وبهذا فقط نكون قد ارتقينا في أعمالنا لتغيير واقعنا المعاش. [2]
- في عالم الصحافة: تحدث المولود بن الصديق الحافظي الأزهري عن دور الصحافة في تهذيب الشعوب وتثقيف الأمم وتنوير العقول فهي مدرسة الشعب الكبرى وفيها تتكون مدارك الجماعات والأفراد، وهي صلة الوصل بين مختلف الثقافات، معتبرا أن الجزائر لم يسعفها الحظ في إقامة الصحف إلا بالجزء القليل لتعدد الأسباب والظروف التي منعتها من ذلك. [3]
- الإحساس والشعور: هما قوتان نفسيتان لدى كل إنسان بحسب مستواه في الحياة، وهما عاملا قوة وضعف في كل أمة، فإذا سُخر هذان العاملان في خدمة وطنك من خلال إحساسك بواجبك نحو وطنك وأمتك، وأن تدرك ما يدور حولك فتحاول الاستفادة منه في تغيير ما يمكن تغييره إلى الأفضل، فهذه طاقة إيجابية تعود بالخير على الناس، فالإحساس هو نعمة من الله أسداها للبشر ليتعلموا هدفهم من الحياة، فيعلموا بوجود الاستعمار، فإن لغتك قد تلاشت وأخلاقك قد تدنست وآدابك

---

[1] – منصور فهمي، «**الكرامة**»، جريدة المنتقد، ع1، الخميس 11 ذي الحجة 1343هـ الموافق لـ 02 جويلية 1925، ص 15.

[2] – فرانك كراين، «**الشجاعة**»، جريدة المنتقد، ع3، الخميس 24 ذي الحجة 1343 الموافق لـ 16 جويلية 1925، ص 49.

[3]– المولود بن الصديق الحافظي الأزهري، «**في عالم الصحافة**»، جريدة المنتقد، ع4، الخميس 03 محرم 1343 الموافق لـ 23 جويلية 1925، ص 61.

قد تقلصت وقوميتك قد تهاوت، ودينك لم يعد يرضى بما ألصق فيه من شوائب والمعتقدات، هنا لابد أن يكون شعورك هو روح التغيير الإيجابي الذي يجعل منك فردا صالحا في مجتمعك[1].

- شبيبة المستقبل: كانت المنتقد تحفز الشباب للتحلي بروح المسؤولية اتجاه الوطن والأمة وأن تكون هذه الشريحة من المجتمع واعية بالتحديات التي تواجهها في ظل السياسة الاستعمارية الحاقدة ففخر الأمة في شبابها، ولا يستقيم حالها إلا بهم [2].
- الدين والاجتماع: خصت في هذا المقال علاقة الدين برقي المجتمع وانحطاطه، فالدين جامع لكل العلاقات الاجتماعية وضابط لكل المعاملات بين الأفراد والجماعات وبه تستقيم الأمة، وخير دليل على ذلك هو المكانة التي بلغتها الحضارة الإسلامية في عهد الرسول ﷺ. [3]
- التربية: لم تغفل المنتقد على التنويه بدور التربية وذكرت بأنها قانون طبيعي للحياة، وسر سعادة الإنسان الذي لا يخرج عن التربية العالية واكتساب العفة، الحياء، الأمانة، الشجاعة والأمر بالمعروف وكلها تدخل في مكارم الأخلاق والتربية الحسنة، فهي أساس الروابط الاجتماعية التي تساهم في تماسك الأمة ورقيها. [4]
- الاتحاد والتعاون: لقد أدركت الأمم أن الاتحاد والتعاون يؤديان إلى التكامل وهما أساس كل عمل تحتاج إليه الهيئات الاجتماعية، وأن الشعوب الإسلامية تحتاج بشدة إلى كل ما يفيد وحدتها في مثل هذه الظروف التي تحيط بها، فكل قوة

---

[1]– الهادي محمد السنوسي الزاهري، «**الإحساس والشعور**»، جريدة المنتقد، ع 5، الخميس 11 محرم 1344 الموافق لـ 31 جويلية 1925، ص 86.

[2]– (صاحب المقال دون توقيع)، «**شبيبة المستقبل**»، جريدة المنتقد، ع 5، الخميس 11 محرم 1344 الموافق لـ 31 جويلية 1925، ص 89.

[3]– الطيب العقبي، «**الدين والاجتماع**»، جريدة المنتقد، ع 6، الخميس 16 محرم 1344 الموافق لـ 05 أوت 1925، ص99.

[4]– (صاحب المقال دون توقيع)، «**التربية**»، العدد 6، **المصدر السابق**، ص107.

ظهرت في الأمة هي نتيجة رقي اجتماعي سواء كانت قوة سياسية أو علمية أو اقتصادية، وإن مسألة التعاون لم تقف عند كونها بين أفراد الشعب الواحد، بل تجاوزت هذا الطرح آخذة أبعادا كثيرة، فالدول التي هي اليوم في مصاف الريادة بلغت ذلك بالتعاون بعد أن خرجت من دائرة العمل الفردي. [1]

- المصلحون والمرجفون: تحدث صاحب المقال عن الدين الإسلامي الذي يصلح لكل زمان ومكان، وخصص ضمن هذا الحديث ما يتعرض له من خرافات وبدع ودروشة التي دعمها الإستعمار لضرب مقومات الهوية الوطنية، فعمل العلماء يكمن في الوعظ والإصلاح والإرشاد ومحاربة المفاسد التي ألحقت بالدين وبالأمة، وجريدة المنتقد هي من أبرز الدعائم التي تقف في وجه التشويه والتحريف الذي يتعرض له الإسلام بأيدي أبنائه. [2]
- علماؤنا اليوم: إن صلاح الأمم لن يكون دون صلاح علمائها، فهم المرشد الذي يقود الأمة إلى الصلاح والرقي، وقد خصهم الله بمكانة عظيمة في الإسلام، لكن ضيع البعض منهم هذه الأمانة بميولاتهم وأهوائهم واندمجوا في خدمة الإستعمار، وانحرفوا عن تأدية واجبهم نحو شعوبهم وأمتهم لأجل مصالحهم الشخصية، ولهذا فقد حثهم صاحب المقال بالرجوع إلى جادة الصواب وأن يفعلوا دورهم في الأمة. [3]

كما احتوت على مقالات فيها اهتمامات نقدية منها الآفات الاجتماعية والأخلاقية داخل المجتمع الجزائري فكتبت عن كل ما هو رديء وذميم لا يزيد الأمة إلا تفرقا، فقد جاء في العدد الافتتاحي مقال ينتقد فيه صاحبه بعض العلماء الساكتين عن الحق، وهم يرون

---

(1)– الشيخ إبراهيم الطفيش، «**في جمعية تعاون الجاليات شمال إفريقيا**»، جريدة المنتقد، ع 9، الخميس 07 صفر 1344 الموافق لـ 27 أوت 1925، ص155.

(2)– مبارك الميلي، «**المصلحون والمرجفون**»، جريدة المنتقد، ع 14، الخميس 12 ربيع الأول 1344 الموافق لـ 01 أكتوبر 1925، ص253.

(3)– (صاحب المقال دون توقيع)، «**علماؤنا اليوم**»، جريدة المنتقد، ع 17، الخميس 03 ربيع الثاني 1344 الموافق لـ 22 أكتوبر 1925، ص 301.

البدع المنتشرة والحريات المنتهكة ولا يحركون ساكنا، والثابت أن العقائد ترسخ بالأعمال لا بمجرد القول [1]، ونذكر بعض الإشارات التي أتت بها المجلة في انتقاداتها:

- نكبات الأمة الجزائرية: ليست الأمة الجزائرية حديثة عهد بالنكبات ولا هي نائية عن مناخ الملامات لأن شبابها بعيد كل البعد عن الواقع الذي تعاني منه الأمة، فالأجنبي قد سيطر على أفكارها وأخلاقها، وإذا دققنا النظر في مسببات التخلف الذي نحن فيه نجده لا يخرج عن أربعة موانع، الأول أرباب الطرق بتمويهاتهم التي يلقونها على الأذهان الساذجة والاعتقادات الباطلة، أما الثاني فهم علماء الدين الخاملين والمتحلين بالفكر الجامد وعدم مسايرة الثورات والأحداث، ويرون في العلوم العقلية أنها أمور دنيوية وهم لا غرض لهم فيها ولا في الحياة الدنيا، فكيف تسعد الأمة وهذا حالها وفكر علمائها، والثالث بخل الأغنياء الذي يزيد في تنافر الأمة وانحطاطها، أما الرابع فهو تفرنج شبيبتنا، هذه هي الموانع التي منعتنا من اللحاق بالأمم المتطورة حسب صاحب المقال[2].
- لا تجعلوا للحقير شأنا: تحدث عبد الحميد بن باديس في هذا المقال عن جريدة فرنسية جعلت من صفحاتها منبرا لأذية الأهالي بالبهتان والسفه، وقد ردت عليها جريدة المنتقد مرة، حيث ورد فيها أن لا نجعل لها شأنا ونزيد من قيمتها التي فقدتها يوم فقدت مصداقيتها في الكتابة. [3]

---

[1]– عبد الحميد بن باديس، «**من الناس قوم**»، جريدة المنتقد، ع 1، خميس 11 ذي الحجة 1343 الموافق لـ 02 جويلية 1925، ص 19.

[2]– خبشاش محمد الصالح، «**نكبات الأمة الجزائرية**»، جريدة المنتقد، ع 4، الخميس 03 محرم 1343 الموافق لـ 23 جويلية 1925م، ص 64.

[3]– عبد الحميد بن باديس، «**لا تجعلوا للحقير شأنا**»، جريدة المنتقد، ع 12، الخميس 28 صفر 1344 الموافق لـ 11 سبتمبر 1925، ص 226.

- خطاب وعتاب: تحدثت عن عسر التفاهم بين أبناء الوطن الواحد، والذي استحوذت عليه الصفات الذميمة التي ترسخت في بعض أبنائها والذين ساهموا في الرجوع بالوطن إلى الوراء. [1]
- الجمود: تحدثت عن الجمود الفكري الذي أصاب عقل الأمة، وزرع فيها الوهن والتفرقة، ولم يعد للعقل دور يذكر في تبديد الضباب الذي أحاط بها، فأصبح الناس لا يفرقون بين ما هو غث وما هو سمين، ولهذا حثت الناس في هذا المقال على التجديد الفكري وتشجيع البحث والاكتشاف من خلال تبني سياسة تعليمية راشدة وفعالة. [2]
- هذه جرائدكم تحتضر: الغيرة حمية يبعثها الشعور بحقوق ما كانت الغيرة عليه، وأحق الأشياء بالغيرة هو الوطن وعزة نفسك أن تؤثر وطنك على كل شيء، فعزيز النفس حر الضمير الذي يتحدى الصعاب في خدمة أمته، وقد عاتب صاحب المقال السيد العربي بن بلقاسم التبسي عن مقاله في جريدة النجاح «هذه جرائدكم تحتضر»، لأن هذا العنوان يدل على مقاصد تسيء إلى الوطن وتسد باب الأمل في وجه العمل. [3]

كما أنها لم تغفل اهتمامها بقضايا العالم والوطن العربي فلقد كانت من أبرز الجرائد التي جذبت إليها خيرة الأقلام من الشباب ذوي التوجه العربي الإسلامي، وتميزت عن بقية الصحف الأخرى بسلاسة الأسلوب ومتانة اللغة وعمق الأفكار، فقد وقفت في وجه كل ما

---

[1]– (صاحب المقال دون توقيع)، «**خطاب وعتاب**»، جريدة المنتقد، ع 13، الخميس 05 ربيع الأول 1344 الموافق لـ 24 سبتمبر 1925، ص 242.

[2]– (صاحب المقال دون توقيع)، «**جمود**»، جريدة المنتقد، ع15، الخميس 19 ربيع الأول 1344 الموافق لـ 08 أكتوبر 1925، ص ص284.

[3]– مبارك الميلي، «**هذه جرائدكم تحتضر**»، جريدة المنتقد، ع 18، الخميس 10 ربيع الثاني الموافق لـ 29 أكتوبر 1925، ص323.

يعارض الدين ومصلحة الوطن [1]، وربطت هذه الأخيرة روابط الأخوة مع بقية الأقطار الأخرى من خلال معالجتها لبعض القضايا المغاربية والعربية والعالمية، نذكر من أهمها:

- الحرب الريفية: لقد تزامن صدور جريدة المنتقد مع حرب الريف المغربية التي قادها الثوار المغاربة ضد إسبانيا وفرنسا، تابع أحداثها الشعب الجزائري من خلال الصحافة التي كانت تكتب عنها من بينها جريدة المنتقد، وقد تفاعل معها الشعب الجزائري وساندها بكل ما يملك من قوة،، وشارك في أحداثها بعض المتطوعين من الجزائريين، كما كتبت عن عدم تكافؤ موازين القوى بين شعب الريف الضعيف والترسانة الحربية للجيوش الأوربية، وإن بن باديس عاتب في افتتاحية جريدة المنتقد غلاة المستعمرين في إقحام الشعب الجزائري بهذا الصراع وأنهم يعادون فرنسا، وفي خضم ذلك ذكرهم بالتضحيات الجسام التي دفعها هذا الشعب لإنقاذ فرنسا أثناء الشدة وأن الشعب الجزائري مع الحق ولا يعادي أحدا بل إن هذا الشعب هو من أكثر الشعوب المسالمة في المعمورة.[2]
- إيطاليا وفرنسا: كتبت الجريدة عن هبوط العملتين الفرنسية والإيطالية في السوق العالمية وفسرته على أنه من مخلفات سياسة البلدين وهشاشة اقتصادهما. [3]
- القانون الأساسي للهند في العاصمة البريطانية: تحدثت الجريدة عن مبعوث الهند لبريطانيا ليشرح القانون الأساسي الذي خرج به المؤتمر الهندي، ويحمل بين طياته تحسين مركز الهند في المملكة البريطانية، وأن تتولى هذه الأخيرة السياسة الخارجية

---

[1] – محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص 97.

[2]– عبد الحميد بن باديس، «**الحرب الريفيـة**»، جريدة المنتقد، ع 1، الخميس 11 ذي الحجة 1343هـ الموافق لـ 02 جويلية 1925م؛ كتبت المنتقد عن هذه الحرب في ع 2-4-9-7 بنفس السنة.

[3]– (صاحب المقال دون توقيع)، «**إيطاليا وفرنسا**»، جريدة المنتقد، ع7، الخميس 23 محرم 1344هـ الموافق لـ 13 أوت 1925م، ص 122.

لهذا البلد مؤقتا[1]، كما وردت فيها عدة أخبار عن العالم في عمود خاص «أنباء على العالم» تطرقت فيه الجريدة لعدة قضايا عالمية لأوروبا وإفريقيا وآسيا والصراع الدائر بين مختلف القوى العالمية، وأنباء عن الحروب التي كانت في تلك الفترة، وفي عمود آخر «ملخص الأخبار»، كتبت عن الأحداث العالمية والعربية في شكل مختصرات إخبارية مع بعض التعليق.

- في الشرق الأدنى: لقد نشرت جريدة العهد الجديد البيروتية في أحد أعدادها الأخيرة مقالا عن انتشار الشيوعية في الشرق الأدنى وخصت ذلك بشيء من الشرح والتفصيل. [2]
- أنباء عن الدروز: خصت في هذا العنوان المعارك التي دارت بين فرنسا والدروز في نواحي سوريا، ومطالبة هذه الطائفة من فرنسا إخلاء جبل الدروز وبناء كل ما هدمته جيوشها في المنطقة وترك حرية بيع الأسلحة.[3]
- الحرب في طرابلس الغرب: ورد في إحدى الجرائد الباريسية أن الثورة قد اندلعت في كل طرابلس الغرب ضد إيطاليا، وأن الحكومة الإيطالية قد أرسلت عشرين ألف جندي وثلاثمائة طائرة لإخماد هذه الثورات. [4]

2-1-3- موقف الإدارة الفرنسية من نشاط الجريدة:

انتهجت جريدة المنتقد النهج الإصلاحي الديني الذي كان الهدف الأساسي لصاحب اعتمادها، وكذلك للذين كتبوا فيها من أمثال ابن باديس، الطيب العقبي، مبارك الميلي وأبو

---

[1]- (صاحب المقال دون توقيع)، «**القانون الأساسي للهند في العاصمة البريطانية**»، جريدة المنتقد، ع 7، الخميس 23 محرم 1344هـ الموافق لـ 13 أوت 1925، ص 126.

[2]- (صاحب المقال دون توقيع)، «**في الشرق الأدنى**»، جريدة المنتقد، ع 7، الخميس 23 محرم 1344هـ الموافق لـ 13 أوت 1925، ص 126.

[3] - (صاحب المقال دون توقيع)، «**أنباء عن الدروز**»، جريدة المنتقد، ع9، الخميس 07 صفر 1344هـ الموافق لـ 27 أوت 1925، ص 163.

[4]- (صاحب المقال دون توقيع)، «**الحرب في طرابلس الغرب**»، جريدة المنتقد، ع 16، الخميس 26 ربيع الأول 1344هـ الموافق لـ 15 أكتوبر 1925، ص 294.

اليقظان وآخرون، فقد حاربوا البدع والخرافات التي كانت سائدة، وتصدوا للطرقية التي كانت موالية للاستعمار[1]، ومع بداية صدور جريدة المنتقد المستقلة والعاملة في النهج الدعوي، حافظت هذه الأخيرة على مستوى الخطاب الإصلاحي مع تقديم التوجيهات اللازمة للأمة وتحذيرها من المطبات السياسية ومغالطة الإستعمار لبعض الرموز الوطنية، مركزة على تنوير الشعب الجزائري وتذكيره بعراقته ضمن بقية الشعوب الأخرى، وبينت له أنه يكون أمة إسلامية لها لغتها ودينها وتاريخها.

إن هذا النهج الإصلاحي الذي اتبعته لم يرض الإدارة الاستعمارية التي حاولت في الكثير من المرات وضع حد لها، لكن القائمين عليها كانوا حذرين في التعامل مع الإدارة الكولونيالية من خلال إتباع سياسة رصينة معها في الكثير من المواقف[2]، هذا هو الأسلوب الدعوي الذي بثه الحراك الإصلاحي في الأمة من خلال الدعوة التي اتخذتها جريدة المنتقد، والتي أتسمت بالنزاهة واللين والاعتدال في المطالب المشروعة التي كان يلح عليها الشعب الجزائري لتحسين ظروف معيشته المزرية والنهوض به من حالة الجهل التي يتخبط فيها جراء السياسة المطبقة عليه.[3]

لقد ذكر ابن باديس في هذا الشأن عن المنتقد: «أنها تعد الجريدة العربية الجزائرية الأولى التي جمعت الأقلام الإصلاحية المتمثلة في الشباب العربي المثقف العائد من المعاهد الإسلامية وكان هدفهم واحد هو خدمة الوطن وخطتهم المشتركة في ذلك هي الإصلاح الداخلي أولا في سبيل الإصلاح الشامل»[4]، فقد رصدت أوضاع الأهالي والحالة الاجتماعية التي يعيشها الشعب الجزائري، كما اهتمت بأخبار العالم العربي والإسلامي وتتبعت أحوالهم وتقصت أخبارهم من خلال نشر ما وقع في تركيا وما جرى في المغرب

(1)– محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص95.

(2)– شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، **المصدر السابق**، ص526.

(3)– مفدي زكريا، **المصدر السابق**، ص87.

(4)– محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص ص 95–96.

الأقصى، بالإضافة إلى الثورات الشعبية التي وقعت في ليبيا ضد الاستعمار الإيطالي، كل هذه الإحاطة بالأحداث جعلت منها ذات نظرة شمولية، فقد تلقاها الشعب الجزائري وبعض النخب الوطنية والعربية بحماس وساهموا في إثراء مقالاتها، غير أن هذا الرواج لم يرض الإدارة الاستعمارية، خاصة بعد اهتمامها بكفاح الأمير عبد الكريم الخطابي ومساندة مطالبه الاستقلالية[1]، بالإضافة إلى تصديها للطرقية والبدع والخرافات، مما جعلها تثير حفيظة بعض رجال الدين الرسميين والموالين للطرقية، فأخذوا يسعون بالوشاية لدى السلطات الفرنسية ضدها حتى عطلت بأمر حكومي بعد أن دامت أربعة أشهر أصدرت خلالها ثمانية عشر عددا.[2]

كان مشروع منع الجرائد الصادرة باللغة العربية يهدف إلى إبقاء الجزائريين في مأمن عن مساعي النهوض بالأمة، وهذا من خلال مراقبة كل ما يصدر عن النخبة المثقفة، وقد وضعت جريدة الأمة لصاحب اعتمادها أبو اليقظان جدولا للجرائد الصادرة باللغة الفرنسية، فوجدتها في تزايد بالمقابل فإن نظيرتها الصادرة باللغة العربية لم يبق منها سوى عناوين قليلة[3]، وفي هذا يقول ابن باديس: «...ولكن أثار الذين اعتادوا التملق صدقها وكبر على الذين تعودوا النفاق صراحتها وهال الذين اعتادوا الجبن من الرؤساء أو اعتادوا الجمود من إتباع صرامتها أجمعت هذه الطوائف أمرها فأخذوا يسعون في الوشاية ضدها وحمل الحطب للمراجع العليا لحرقها حتى عطلت»[4]، ويرجح المتتبعون للصحافة العربية المكتوبة في الجزائر أن المادة رقم 14 من قانون الصحافة الصادر بتاريخ 1881م قد طبقت لأول مرة على جريدة المنتقد سنة 1925م، وكان هذا المنع إنذارا للصحافة الأهلية الأخرى لكي لا

(1)– فضيل دليو، **المرجع السابق**، ص86.

(2)– محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص97.

(3)– محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية...، ج1، **المصدر السابق**، ص370.

(4)– محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص ص 97–98.

تتعدى الحدود المسموح بها في الكتابة، وتلتزم بنوع من الانضباط وتتجنب المواضيع السياسية.[1]

لقد صدر قرار تعطيلها من وزارة الداخلية في باريس ولم يكن من الدوائر الحكومية في الجزائر كما جرت العادة في مثل هذه الأمور، فقد تتدخل الولاية العامة أو عامل عمالة المقاطعة التي تنشط بها الجريدة لإصدار قرار التوقيف، لكن كان الامر مغاير مع جريدة المنتقد، ولم تطبق عليها الإجراءات الروتينية الإستعمارية التي كانت تطبق ضد جرائد الأهالي الناطقة بالعربية[2]، وفي هذا الشأن قال ابن باديس في افتتاحية جريدة الشهاب في صبيحة 21 أكتوبر 1925م:«حجزت أعداد المنتقد من حوانيت الباعة، وفي عشية الأربعاء التي تلت هذا التاريخ أعلم صاحب الامتياز بمنع نشر الجريدة ورواجها بقرار من وزير الداخلية، عجبنا أن تعطل جريدة تصرّح بمبادئها السلمية والديمقراطية على رأس كل عدد منها في الوقت نفسه يأذن فيه للجرائد الفرنسية ذات المبادئ الشيوعية بمضاعفة النشر والرواج في الجزائر، عجبنا أن تعطل جريدة ما نقلت خبرا إلا من الجرائد الفرنسية أو الموالية لفرنسا ولا قالت أفكارا إلا كانت بلهجة متزنة، ولا حررت مقالات إلا نقلا من جرائد المستوطنين».[3]

2-2- جريدة الإصلاح [4]:

في إطار الحملة الإصلاحية ضد الخرافات والبدع، أصدر الشيخ الطيب العقبي جريدة الإصلاح التي عملت على محاربة الدروشة، الشعوذة، الخرافات، وتنوير الأفكار وتهذيب الرأي العام، برز العدد الأول منها في الثامن من سبتمبر سنة 1927 بمدينة بسكرة،

---

(1)- زهير إحدادن، الصحافة المكتوبة في الجزائر...، **المرجع السابق**، ص36.

(2)- عبد الرحمن شيبان، **المصدر السابق**، ص13.

(3)- (صاحب المقال دون توقيع)، «**الشهاب والمنتقد**»، جريدة الشهاب، ع1، مج1، س1، الخميس 25 ربيع الثاني 1344هـ الموافق لـ 2 نوفمبر 1925، ص 16.

(4)- ينظر الملحق رقم 02.

ولندرة وسائل الطباعة العربية اضطر الشيخ الطيب العقبي لطبعها في تونس بعد أن رفضت مطبعة الشهاب الإسلامية بقسنطينة طبع جريدته متعذرين بعجز المطبعة فنيا وماديا، اتخذت شعارها من الآية الكريمة: ﴿**إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاَحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ**﴾[1]، ولكن وما أن أصدر العدد الأول منها حتى وقفت الإدارة الاستعمارية في تونس في وجهها ومنعتها من الصدور، مما اجبرها على التوقف إلى حين، هذا ما جعل الطيب العقبي يتكبد مشاق تركيب مطبعة بدائية في بسكرة بأموال بعض المحسنين من المتحمسين للفكرة الإصلاحية، والتي أطلق عليها المطبعة العلمية حيث كان يقوم بتسييرها، لذا فقد صدر العدد الثاني من الإصلاح بعد عامين كاملين (05 أوت 1929م)، إن إخراجها يدل على بساطة المطبعة وضعف مستوى تجهيزاتها.[2]

مما يلاحظ في العدد الأول أن محمد العيد آل خليفة كان شريكا للطيب العقبي في الإصلاح كما جاء في الافتتاحية «فبدالي، والخير فيما بدا أن إصدار جريدة إسلامية حرة في مباحثها، أدبية قبل كل شيء...، تعمل لهذه الغاية في الإصلاح، ولهذه المناسبة رأيت أن أسميها باسم الإصلاح...وقد قبل شاعر الشباب الناهض أخي محمد العيد أن يكون في هذه الجريدة شريكا مساعدا ...فعددت هذا من علامات الفوز والفلاح، فأنا وهو إذا صاحبا جريدة الإصلاح»، غير أن اسم محمد العيد كان بارزا في الصفحة الأولى لكنه اختفى من عددها الثاني ولم يبق غير اسم الطيب العقبي، وظل محمد العيد مشاركا بقلمه إلى حين سفره إلى الجزائر العاصمة معلما بمدرسة الشبيبة الإسلامية بعد شهر ونصف فقط.[3]

اهتمت الجريدة بقضية التجنس والتفرنج وأعطت أيضا أهمية بالغة للميدان الأدبي فقد كانت صفحتها الثانية والرابعة مجالا ثريا لأقلام الكتاب الإصلاحيين، حيث كتب فيها محمد بن بسكر، علي بن صالح القراري، حسين بولحبال والسعيد الزاهري، كما خصصت الصفحة

---

(1)– الآية 88 من سورة هود.

(2)– الطيب العقبي، **جريدة الإصلاح**، ع1، س1، الاثنين 08 سبتمبر 1927، ص1.

(3)– **المصدر نفسه**، ص 140.

الرابعة لمجال الأدب وفيها تنشر مختارات شعرية لشعراء جزائريين أمثال مفدي زكريا، رمضان حمود، أبو اليقظان والهادي السنوسي، بالإضافة إلى معالجتها لمواضيع اجتماعية كقضية المرأة المسلمة الجزائرية، مسألة السفور وإعادة الاعتبار للمرأة وتهذيبها باعتبار أن الاسرة هي الخلية الأساسية في بناء المجتمع السليم، ومهما يكن من أمر هذه الجريدة إلا أنها توقفت كغيرها من الجرائد الوطنية في عددها الرابع عشر الموافق لـ 25 سبتمبر 1930م أي بعد سنة كاملة من ظهورها، ولعل ذلك يعود إلى تعطل مطبعتها، كما لا يستبعد أيضا إجراءات الإدارة الفرنسية في مصادرتها.[1]

2-3- جريدة الشهاب 1925-1939م [2]:

هي الجريدة الثانية التي أنشأها الشيخ عبد الحميد بن باديس بعد أن خاض تجربته الأولى في الصحافة من خلال إنشاء جريدته المنتقد، صدر العدد الأول منها بتاريخ 12 نوفمبر 1925م في مدينة قسنطينة مسقط رأسه ومركز حركته الإصلاحية والتربوية (1913-1940م)[3]، حيث برزت جريدة الشهاب بأقلام نخبوية من الشبيبة الجزائرية وكان مدير شؤونها وصاحب اعتمادها أحمد بوشمال، كانت تصدر في صبيحة الخميس من كل أسبوع، فقد جاء في افتتاحيتها مقال طويل بين أسباب تعطيل جريدة المنتقد ودواعي إنشاء جريدة الشهاب[4] بتوقيع النخبة بالعدد الافتتاحي الأول «وقف المنتقد فها هو أخوه الشهاب في سماء الحرية والأخوة والمساواة أصول شيدها الإسلام ومات في سبيلها أبناء فرنسا الأحرار، فبقي شعارها أينما حلت رايتها المثلثة الألوان، شهاب تنجلي بنورها ظلمات الجهل والخرافات والأوهام عن شمس الدين والمدنية المشرقة...شهاب رصد على الدين الصحيح من تلمسه

---

(1)- أحمد مريوش، الشيخ الطيب العقبي...، **المرجع السابق**، ص ص 102-103.

(2)- ينظر الملحق رقم 03.

(3)- تركي رابح عمامرة، **المرجع السابق**، ص259.

(4)- مفدي زكريا، **المصدر السابق**، ص88.

أيدي دجاجلة السوء وأنصار البدع بأذى...هذه هي جريدتنا اليوم سنخدم بها ما هو خير ونافع للأمة الجزائرية وحكومتها الفرنسوية».[1]

انتهج ابن باديس في تحرير صفحاتها نوعا من الليونة والمرونة السياسية، فكان يخفف اللهجة مع السلطات الاستعمارية الحاكمة في فرنسا، بينما يغلظه ويحتد فيه مع أقطاب الإستعمار من المعمرين والموالين له من المتفرنسين والخونة الذين باعوا الذمة لأجل المصالح الشخصية الضيقة إرضاء للإدارة الاستعمارية على حساب أبناء وطنهم، فلاقت ما لاقت من العناء والبلاء الذي لحقها من هؤلاء، لكنها صبرت وثابرت على العمل تشتد مرة وتلين مرة أخرى، هذا بالإضافة إلى مكانة ابن باديس الاجتماعية فهو من عائلة معروفة، وقد يعود الفضل في بقاء نشاط مجلته في تلك الفترة إلى ما تتمتع به هذه العائلة من مكانة في الأوساط الشعبية ولدى الإدارة الاستعمارية.[2]

كانت تطبع في المطبعة الإسلامية بقسنطينة التي أنشأها ابن باديس، والتي كان يديرها ويشرف عليها الزواوي بن القشي وأحمد بوشمال، صدرت في البداية على شكل جريدة أسبوعية بأربع صفحات، ثم ارتفع عدد صفحاتها تدريجيا إلى أربعة عشر صفحة، لتتحول إلى مجلة ابتداء من 01 فيفري 1929م مع رفع عدد صفحاتها من 32 صفحة إلى 96 صفحة، سايرت التطورات السياسية والاجتماعية مع المحافظة على الارتباط بالجمهورية الفرنسية[3]، فقد أعطى ابن باديس ضمانات للإدارة الفرنسية على أن جريدة الشهاب التي سوف ينشئها هي ذات طابع ثقافي، وسوف تمتنع عن التطرق للتحليلات السياسية، فهي تدعم الطرح القائل أنه لا توجد توجيهات أخرى غير التي تربط مصالح المسلمين بفرنسا كما نادت بالاندماج مع الحفاظ على الأحوال الشخصية العربية الإسلامية.[4]

---

(1)– (صاحب المقال دون توقيع)، الشهاب والمنتقد...، **المصدر السابق**، ص 16.

(2)– محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص 103.

(3)– فضيل دليو، **المرجع السابق**، ص ص 86-87.

(4) – *Ihddaden Zohir, **Histoire de la presse indigène en Algérie**, Enterprise Nationale de Livre Alger, 1983, pp 371-374.*

تعرضت إلى أزمة مالية تحولت بعدها إلى مجلة شهرية في سنتها الرابعة، وأصبحت تهتم بكل ما يرتقي بالجزائريين إلى مصاف الشعوب المتقدمة، حيث قال ابن باديس في هذا الشأن: «لقد غلبته الظروف...الشهاب بما لها من قوة وسلطان، لقد قاومها بما له من حق وإيمان ولو حاربته بغير سلاح المال لخرج كعادته غالبا منصورا، ولو أراد الاستكثار من هذا السلاح من كل وجه لكان نصيبه منه نصيبا موفورا ولكن عفا وتكرّم فكانت الغلبة عليه»، ثم يسجل في مبدأه الذي سيسير عليه في الشهاب وغيره في مقولته «تستطيع الظروف تكييفنا ولا تستطيع بإذن الله إتلافنا»[1].

كما كتب على غلافها ما يلي: «جريدة سياسية تهذيبية انتقادية شعارها الحق فوق كل أحد والوطن قبل كل شيء»، وفي أسفل الغلاف تتوسطه نجمة خماسية كتب عليها «الشهاب»، هذا في سنتها الأولى، وظلت كذلك إلى غاية السنة الخامسة حيث تحولت إلى مجلة شهرية تحتوي على عمودين وكتب في زوايا الغلاف الأربعة الكلمات الآتية: «الحرية، العدالة، الأخوة والسلام» الكلمات الثلاثة الأولى هي شعار الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر، وقد أضاف إليها ابن باديس السلام وهذا لأجل أن يبين أن شعار الثورة الفرنسية إذا طبق على الجزائريين بالشكل الذي هو مطبق على المستوطنين الأوروبيين، فهذا بدون شك سوف يؤدي إلى السلام المنشود داخل الجزائر المستعمرة، كما كتب في وسطها شعار «مجلة إسلامية جزائرية شهرية تبحث في كل ما يرقي المسلم الجزائري»، وفي أسفل الصفحة مبدأنا في الإصلاح الديني والدنيوي «لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها»، ثم كتب في آخر الصفحة من الجهة السفلية شعار يتوسط واجهة المجلة «الحق والعدل والمؤاخاة في إعطاء جميع الحقوق للذين قاموا بجميع الواجبات».[2]

---

[1]– تركي رابح، **المرجع السابق**، ص ص 261–262.

[2]– عبد الحميد ابن باديس، «**شعارنا**»، مجلة الشهاب، ع1، مج5، س5، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 2001، ص01.

وابتداء من المجلد الحادي عشر أفريل 1935م حذف الشيخ عبد الحميد ابن باديس من غلاف المجلة الكلمات الأربعة الموجودة على أركانها وهي الحرية، العدالة، الأخوة والسلام، ولم يعوضها بشيء، وبعد فشل المؤتمر الإسلامي سنة 1936م، ورجوع الوفد الجزائري الذي سافر إلى فرنسا لأجل طرح مطالب المؤتمر على الحكومة الفرنسية، والذي عقد بالملعب الكبير اجتماعاً حضره مصالي الحاج الذي ألقى فيه كلمته الشهيرة حيث رفع حفنة من التراب وقال هذه الأرض ليست للبيع، وأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بها، في هذه الفترة حذف ابن باديس شعار المجلة المكتوب في أسفل الغلاف وهو «الحق، العدل والمؤاخاة في إعطاء جميع الحقوق للذين قاموا بجميع الواجبات»، وعوضه بشعار جديد يدل على يأسه من وعود فرنسا وأصبح شعار المجلة «لنعول على أنفسنا ولنتكل على الله».[1]

لقد واصلت نشاطها بنفس الطاقم الذي كان يكتب في المنتقد، وفي 13 سبتمبر 1926م أكدت على لسان مؤسسها عبد الحميد بن باديس أن طاقم الجريدة في ازدياد، وهذا ما يؤكده تحسن أدائها وقيمتها الأدبية والثقافية رغم وجود صعوبات مادية تحد من توسع مقروئيتها، إلا أنه تم التغلب على هذه الظروف، لأن الشهاب تلقت الدعم من طرف الشعب الجزائري والنخب المثقفة التي كانت تتابعها، وكان معظمهم من الطلاب والمعلمين ومن رجال الدين الذين كانوا ينشطون في الجانب التوعوي بالمساجد والزوايا. [2]

لقد تناولت مادتها الصحفية تطورات المجتمع الجزائري ونضج أفكاره، ما انعكس على طبيعة المقالات الصحفية التي كانت تنشر في مختلف الجرائد والتي كانت تصدر بالجزائر، وهذا ما قامت به الحركة الإصلاحية من خلال تنويع كتاباتها في مجلة الشهاب، لتبحث في كل ما من شأنه أن يرقي الفرد المسلم الجزائري، وأصبحت بذلك فيما بعد مجلة راقية تؤرخ للحركة الفكرية الجزائرية في مرحلة من أهم مراحلها التاريخية، وقد تتابعت أبوابها كالآتي:

---

[1]– تركي رابح، **المرجع السابق**، ص 263.

[2] – *Ihddaden Zohir, **op.cit**, p374.*

- مجلس التذكير للتفسير والحديث: يحرره ابن باديس بشكل مستمر يتناول فيه تفسير القرآن الكريم والأحاديث الشريفة على طريقة الشيخ رشيد رضا في مجلة المنار، لأنه كان متأثر كثيرا بهذه المجلة المشرقية والطريقة الإصلاحية التي انتهجتها في تثبيت العقيدة الإسلامية، حيث كانت هذه المقالات تنشر كافتتاحيات في الغالب.
- مجتنيات من الكتب والصحف: في هذا الركن يعرض ابن باديس أهم ما تناوله المفكرون والمصلحون في البلاد العربية من خلال تتبع حركية الطبقة المثقفة وإنتاجها العلمي وإخضاعه إلى التدقيق والتحليل لتعميم الاستفادة منه داخل الجزائر، هذا دون إغفال تتبع الكتابات الصحفية مثل مجلة المنار، الرشيد، الأمة العربية للأمير شكيب أرسلان والفتح لمحب الدين الخطيب وغيرها من الصحف المشرقية العربية الأخرى. [1]
- في المجتمع الجزائري: في هذا الركن أكثر ما ينشر هو القضايا التي تتعلق بالمجتمع الجزائري وهي دون إمضاء، لكن الملاحظ أن هذه المقالات هي للشيخ عبد الحميد بن باديس، كما كان هناك كتاب آخرون بأسماء مستعارة (الشيخ العاصمي، الفتى الزواوي، باعزيز)، في حين أن بعض المقالات هي بإمضاء أصحابها وتتناول المشاكل اليومية التي يعاني منها الجزائريون في ظل السياسة الاستعمارية وانعكاسات تلك المشاكل على حياة الأهالي.
- المباحثة والمناظرة: هو ركن يفسح فيه الشيخ عبد الحميد ابن باديس المجال لتبادل الآراء والأفكار والبحث والمناقشة ولا سيما حول بعض المسائل الفقهية أو الحضارية أو اللغوية، وفي هذا الباب تتناول المجلة كل المسائل الاجتماعية والدينية والتاريخية التي تتعلق بما يهتم به الجزائريون ويتطلعون إلى معرفته.

[1]– عبد الرحمن شيبان، **المصدر السابق**، ص14.

- قضية الشهر: في الغالب تكون دون إمضاء وهي ليست من القصص الفنية في شيء، لأنها تنقل عادة من الكتب القديمة وهي ذات دلالات تاريخية تمجد الإرث الحضاري للأمة الإسلامية وتركز على التاريخ الإسلامي الذي يعيد للشعب ثقته في نفسه ويقوي فيه الروح الوطنية ويرفع من مستوى الوعي لديه، وقد تعمدت في طرح هذا النوع من الأسلوب تحفيز القراء على مطالعة التاريخ العربي الإسلامي، والاطلاع على أبطال الحضارة الإسلامية والمجاهدين في سبيل الله والدين والوطن، وفي الجهة المقابلة الامتناع عن دراسة تاريخ وأمجاد الاستعمار من خلال محاربة تلك المنظومة التعليمية الإستعمارية التي ركزت على تلقين أبناء الجزائر تاريخ أوروبا على وجه الخصوص.[1]
- نظرة عالمية: هو ركن سياسي شهري يحاول أن يجعل قرّاءها على اطلاع بأهم الأحداث السياسية في العالم، بحيث يقوم بجمع الأحداث وسردها في مدة شهر ثم التعليق عليها، وكان يحرر هذا الباب الأستاذ أحمد توفيق المدني، وانقسم هذا الركن فيما بعد إلى قسمين: الأول في الشمال الإفريقي يتناول فيه أحمد توفيق المدني الأحوال السياسية في شمال إفريقيا والقضايا المصيرية التي تتطلع إليها الشعوب في تلك المناطق، أما القسم الثاني فهو الشهر السياسي في عالم الشرق والغرب، هذا الركن يتعرض إلى ما هو مطبق في الغرب وما يقابله في الشرق من سياسات استعمارية وانعكاساتها على شعوب المنطقة في كل من العدوتين الغربية والشرقية، ولم يتخلف أحمد توفيق المدني قط عن إصدار هذا الركن من أول عدد لها إلى آخر عدد فيها.[2]

---

[1]– تركي رابح عمامرة، **المرجع السابق**، ص 266؛ ينظر أيضا: شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، ج2، **المصدر السابق**، ص540.

[2]– محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص ص 104-105.

- أخبار وفوائد: يهتم أصحاب هذا الركن بنشر أخبار متنوعة في شتى الميادين الثقافية والفكرية، ويراعى في ذلك جانب خدمة الأمة الإسلامية والجانب الإنساني من خلال تحبيذ كل ما هو حميد ويتوافق مع تطلعات الشعب الجزائري ونبذ غير ذلك من المعاملات والسياسات اللاإنسانية التي يطبقها الاستعمار على الشعوب المستضعفة.
- ثمار العقول: يشير في هذا الركن الشيخ عبد الحميد بن باديس إلى أهم المستجدات في ميدان الإنتاج الفكري سواء كان في ميدان التأليف أو الكتابات الصحفية لكافة أنحاء القطر العربي، خاصة ما تعلق منها بالميدان الإصلاحي والعقائدي.
- الفتوى والمسائل: هو ركن مخصص لتساؤلات القراء في المجال الفقهي، يجيب عنها الشيخ عبد الحميد ابن باديس وهذا الركن غير منتظم الصدور.
- حديقة الأدب: اهتم هذا الركن بالجانب الأدبي والشعري والنثري للأدباء العرب في المشرق والمغرب، وكذلك في المهجر. [1]

لقد كانت مجلة الشهاب جامعة فكرية أدبية إصلاحية وطنية سياسية، أنشأت بيئة ثقافية واسعة في الجزائر، وهي موجهة بصفة خاصة لقرّاء اللغة العربية في تلك الفترة، كما كانت تعبيرا وافيا عن مظاهر النهضة الأدبية وأداة لنشر اللغة العربية، هذا بالإضافة إلى إثرائها للجانب الإصلاحي الذي بدأه عدة علماء من أبناء الجزائر لمقاومة الطرح الاستعماري الذي يهدف إلى إضعاف اللغة العربية وإحلال اللغة الفرنسية محلها في أذهان الشباب الجزائري، وبذلك وضعت حدا فاصلا بين الفرنسية والحضارة الاوروبية واللغة العربية ومقومات الهوية الوطنية، وبعثت كل ما ينمي هذه المقومات في أذهان الشعب الجزائري، حتى أن منشأها دعا إلى تأسيس حزب ديني إصلاحي في وقت مبكر، وهي الفكرة التي دعا

[1]– تركي رابح عمامرة، **المرجع السابق**، ص 267.

إليها أيضا عمر بن قدور في جريدة الفاروق لكنها لم تتحقق إلا في 05 ماي 1931م وذلك بتأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في صورة جمعية لا في صورة حزب.[1]

2-3-1- مناهج الشهاب ومجالات جهاده:

إن الكلمة التي كتبها عبد الحميد بن باديس في العدد الرابع عشر من شهر محرم عام 1357 هـ والموافق لـ 1938م تعتبر أوفى تعبيراً عن مناهج الشهاب ومجالات جهاده ومواقفه، بحيث شملت شعارين أساسيين، الأول يمثل المبدأ العام للدعوة الذي نذر نفسه لخدمتها، وقد تمثلت في قوله تعالى: ﴿**قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَاْ وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللهِ وَمَا أَنَاْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ**﴾[2]، والثاني تمثل في الطريقة التي يبلغ بها هذا المبدأ، وتجسدت في قوله تعالى: ﴿**ادْعُ إِلِى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ**﴾[3]، ومن شعاراتها يتبين لنا أنها كانت تهدف إلى مجابهة البدع وتعقب الطرقية الضالة، كما كانت تحذر من مخاطر الشرك والضلالة على الدين الإسلامي وأمته، حتى طغت عليها المقالات ذات الطابع الإصلاحي، وعموما فإنها كانت تتطور في أبحاثها ومواضيعها حسب التطورات السياسية والاجتماعية، كما دلت على ذلك شعاراتها، وكان ابن باديس يدفع إلى التوجه في المرحلة السياسية التي كان يطمح إليها الجزائريون في أن تقوم فرنسا بمساعدتهم وأن تمنحهم بعض الحقوق التي كانوا في أشد الحاجة إليها.[4]

لقد كرست الشهاب عملها لصالح الأمة في دينها ودنياها وفق ما جاء به القرآن الكريم والسنة النبوية وآثار السلف الصالح، لحمل الأمة الجزائرية على التمسك بإسلامها وعروبتها وتحافظ على قوميتها وتاريخها وفق هذه الأصول وفروعها، لقد مضت ثلاثة عشر سنة من حياتها حولتها من جريدة أسبوعية إلى مجلة شهرية، والملاحظ عند تصفح

---

(1)- عبد الرحمن شيبان، **المصدر السابق**، ص15.

(2)- سورة يوسف، الآية 108.

(3)- سورة النحل، الآية 125.

(4)- محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص 105.

مجموعتها الكاملة يتبين أنها كانت منبرا حرا وحيويا للكتاب الملتزمين من الوطنيين والمصلحين ورجال الفكر والسياسة في كامل أقطار المغرب العربي بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة، لذلك فهي سجل حافل ومرجع هام للباحثين في تاريخ الحركة الوطنية والتوجهات السياسية، كما أنها مرجع هام لدراسة الحركة الإصلاحية والسلفية في العالم العربي والإسلامي، كما مثلت مخزونا هاما في دراسة الحركة الأدبية والفكرية في الجزائر، فضلا على أنها ذات قيمة خاصة في مجال تفسير القرآن والحديث النبوي الشريف، والتي اجتهد الشيخ عبد الحميد بن باديس في نشرها وتحليلها لتعم الفائدة كافة الشعب الجزائري لفهم الدين والعقيدة الصحيحة[1]، صدرت بانتظام دون تخلف أو توقف من سنة 1925م حتى قيام الحرب العالمية الثانية، وتوقفت بأمر من الوالي العام وتم تعطيلها في عدد أوت من سنة 1939م وهو آخر عدد لها.[2]

لقد كانت جرائد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين منذ 1933م إلى 1954م تمثل الوعاء الصحفي الإصلاحي في الجزائر، إلا أن سنة 1933م كانت السنة الوحيدة التي تأسس فيها ما يفوق سبع جرائد عربية وهذا لم يحدث من قبل منذ ظهور الصحافة العربية في الجزائر، ولهذا فإن بعض المؤرخين أطلقوا عليه عام الصحافة الأهلية، والسبب في ذلك يعود إلى انتشار الوعي الوطني بين مختلف فئات الأمة الجزائرية والذي عكس نشاط الحركة الإصلاحية والسياسية في تلك الفترة خاصة مجهودات حزب نجم شمال إفريقيا الذي ظهر في المهجر سنة 1926م، وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي تأسست في سنة 1931م، دون أن نهمل المجهودات التي سبقت هذه السنة المعلمية من تأسيس نادي الترقي الذي كان المنبر الإعلامي الداعي للاستعانة بروح العروبة والإسلام والدعوة برصانة واعتدال

(1)– تركي رابح عمامرة، **المرجع السابق**، ص 267.

(2)– محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص 106.

لأجل بلوغ الغاية المرجوة وهي القضاء على الجهل والحفاظ على الدين ومقومات الهوية الوطنية.[1]

لقد لجأ علماء الجمعية في سبيل نشر الدعوة الإصلاحية إلى عدة طرق، أهمها إنشاء المدارس الحرة والنوادي وإقامة الوعظ في المساجد وإرسال الوفود العلمية إلى مختلف الأقطار العربية، مما دفع بسلطات الاحتلال إلى منعهم من إلقاء الدروس في المساجد بعد تقديم مندوب مالي موال للإدارة الاستعمارية وهو من أتباع الطرقية يدعى علي بن مبارك بن علال في سنة 1932م التماساً وقع عليه زملاؤه من الأهالي يطالبون فيه الحكومة العامة بمنع الدخول إلى منابر المساجد وإلقاء الخطب من طرف الخطباء غير المعتمدين لدى الإدارة الرسمية إلا برخصة مسبقة تمنحها السلطات المعنية، وبهذا يكون أتباع الطرقية قد قلصوا من نشاط الجمعية في المساجد. [2]

إن قرار المنع صدر في 16 فيفري 1933م، وبسببه تم تحجيم دروس الوعظ والإرشاد في المساجد، ومنع العلماء من دخول الجنوب الجزائري، فكانت الجرائد هي البديل الوحيد الذي يعوض هذا السبيل في الدعوة الإصلاحية، ولهذا فقد أصدرت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سلسلة من الجرائد، والتي ظهرت تباعا نتيجة إصرار الجمعية ورجالها على استغلال الوسائل العلمية المكتوبة في نشر الوعي القومي ونبذ التفرقة بين المسلمين، لكن سلطات الاحتلال كانت لها بالمرصاد وذلك بمحاصرتها ماديا، إداريا وأمنيا في حين شجعت صحافة الاندماجيين والطرقيين[3]، غير أن هذه الإجراءات لم تحد من إصرار جمعية العلماء المسلمين الجزائريين على السير قدما لتأسيس الجرائد الداعمة لنهجها الذي انتهجته.

---

(1)– مفدي زكريا، **المصدر السابق**، ص179.

(2)– محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية...، ج1، **المصدر السابق**، ص368.

(3)– فضيل دليو، **المرجع السابق**، ص96.

2-4-جريدة السنة النبوية المحمدية [1]:

تعد أول جريدة تصدرها الجمعية لتكون لسان حالها الرسمي، وذلك بعد النجاح الذي حققته في الأوساط الإسلامية بعد تأسيسها سنة 1931م، ظهر العدد الأول منها في مارس 1933م [2]، على أن تصدر كل يوم إثنين من كل أسبوع [3]، لكنها لم تعمر سوى قرابة أربعة أشهر، أصدرت خلالها ثلاثة عشر عددا فقط، وهذا بعد أن صدر ضدها قرار بتعطيلها بتاريخ 22 جوان 1933م، وهذا بتحريض من جمعية الطرقيين، وبموجبه تم في الأسبوع الأول من شهر جويلية حجز كل أعدادها المتواجدة في السوق.[4]

كانت تصدر تحت إشراف رئيسها الشيخ عبد الحميد بن باديس، يرأس تحريرها كل من الشيخين الطيب العقبي ومحمد السعيد الزاهري، شعارها مزدوج، آية كريمة من القرآن، قال تعالى: ﴿**لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا**﴾[5]، وحديث شريف عن أنس رضي الله قال، قال رسول الله ﷺ«**من رغب عن سنّتي فليس منّي**»، صدر في العدد الأول مقال حدد أهدافها بقلم الشيخ محمد السعيد الزاهري والموسوم بعنوان «بواعثنا، عملنا، خطتنا، غايتنا»، وهو عبارة عن نصائح وإرشادات باتباع سنة النبي ﷺ والشريعة الإسلامية المتمثلة في القرآن الكريم، لأن حال الأمة كما ذكر صاحبه يعاني من الانحطاط الخلقي وفساد العقيدة.[6]

---

[1]- ينظر الملحق رقم 04.

[2]- لقد ذكر مفدي زكريا تاريخ 18 ديسمبر 1933م بدل شهر مارس، وهذا غير مؤكد تاريخيا لأن هذه الجريدة قد صدر العدد الأول منها في يوم الاثنين 08 ذي الحجة 1351هـ الموافق لـ 01 مارس 1933م، ينظر: (مفدي زكريا، تاريخ الصحافة العربية...، **المصدر السابق**، ص185).

[3]- محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص 198.

[4]- فضيل دليو، **المرجع السابق**، ص97.

[5]- سورة الأحزاب، الآية 21.

[6]- محمد السعيد الزاهري، «**بواعثنا، عملنا، خطتنا، غايتنا**»، جريدة السنة النبوية المحمدية، ع1، س1، الإثنين 08 ذي الحجة 1351هـ الموافق لـ 01 مارس 1933م.

إن الدافع من وراء إنشاء هذه الجريدة، هو الوقوف في وجه النشاط المعادي للعلماء الذي بدأت تمارسه جمعية علماء السنة المنشقة عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة 1932م، والتي أسستها مجموعة من العلماء الموالين للطرقية بعد اختلافهم مع الشيخ عبد الحميد بن باديس ورجال الإصلاح الذين كانوا يرغبون في إعادة بعث الأمة الجزائرية من جديد، عن طريق إصلاح ذات البين وتخليص الدين الإسلامي من البدع والخرافات التي علقت به، إن اسمها يدل على معارضة ابن باديس ورفقائه لاتخاذ تسمية جمعية علماء السنة بهذا الاسم وهم يسيرون في ركاب الاستعمار، كما يدل أيضا على الغاية التي أسست هذه الحركة الإصلاحية من أجلها ، وهي الرجوع بالدين إلى منابعه الصافية كما كانت في عهد الرسول ﷺ.[1]

لكن الاستعمار كعادته لا يترك خطوة في اضطهاد الجزائريين إلا خطاها، حيث سارع وزير الداخلية إلى إصدار قرار يقضي بتعطيل جريدة السنة النبوية دون محاكمة، وقد جاء في هذا الصدد مقال للشيخ عبد الحميد بن باديس في جريدة الشريعة المحمدية بعنوان: «تعطيل السنة وإصدار الشريعة» قوله: «روّعت الأمة بنبأ تعطيل جريدة السنة بقرار من وزارة الداخلية وتقاطرت على الإدارة رسائل الاستياء والتعجب، ولم يكن يعجب الناس من تعطيل جريدة دينية بعيدة كل البعد عن السياسة دون استيائهم من عرقلة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عن عملها الديني والتهذيبي، والذي ضاقت الأمة حلاوته وشاهدت جميل أثره».[2]

إن الجمعية لم ترض بهذا التعطيل ووجهت تلغراف الاحتجاج إلى وزير الداخلية في باريس الذي نشرته جريدة الشريعة هذا نصه: «إن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين تعرب لكم عن استيائها البالغ منتهاه وعن حزنها العميق الذي سببه تعطيل جريدة السنة العربية،

---

[1]– محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص ص 200–201.

[2]– عبد الحميد ابن باديس، «**تعطيل السنة وإصدار الشريعة**»، جريدة الشريعة النبوية المحمدية، ع1، س1، الاثنين 24 ربيع الأول 1352هـ الموافق لـ 17 جويلية 1933م، ص01.

وتحتج بكل ما لها من قوة على قراركم المؤرخ في 22 جوان القاضي بهذا التعطيل، الذي ينشأ عنه للجمعية ضرر مادي وأدبي جسيم، وأن عجب الجمعية عظيم جدا، ومما يزيد في عظمه أنها تجهل أسباب التعطيل لعدم ذكرها في قراركم وأنها تعلن وتصرّح أن الجريدة المعطلة لم تنشر إلا ما كتب في مواضيع دينية بحتة وفي مسائل لا تخرج عن دائرة العقائد والعبادات، وتغتنم هذه الفرصة لألفات نظركم إلى الدسائس التي يدسها لها بعض خصومها الذين لا غاية لهم سوى إنشاء شتى العراقيل في سبيل مشروعها التهذيبي الأخلاقي وتشويه سمعة أعضائها الذي يشهد الواقع بنزاهتهم التامة وبراءتهم من كل تهمة».[1]

2-5- جريدة الشريعة النبوية المحمدية [2]:

لقد تفطن العلماء إلى الأثر الفعال الذي يمكن أن تقوم به الصحافة في نشر مبادئ الإصلاح بين الجزائريين، وكان هذا الإدراك نابع من أمرين:

الأول اتصال العلماء بالمعاهد والمدارس في المشرق ورفعهم لواء الحركة الفكرية النهضوية، وهذا لن يتسنى لهم إلا من خلال العمل الصحفي في تجربة موازية لما هي عليه الصحف الاستعمارية التي أنشأها المستوطنون والتي كانت تصدر في فرنسا والجزائر، وتوزع بشكل واسع لخدمة مصالح الأوروبيين في مستعمرات فرنسا، أما الأمر الثاني فهو تطور الدعاية والتي فرضتها مستلزمات المرحلة الظرفية، وتسارع الأحداث في العالم وبشمال إفريقيا بصفة خاصة، ففترة الثلاثينيات من القرن العشرين كانت بحق مرحلة انطلاق الحركة الوطنية وحركات التحرر في العالم، حيث امتازت بالاستنكار الجماعي للجزائريين بعد قيام الاحتفالات الاستعمارية بالذكرى المئوية لاحتلال الجزائر، كما شهدت أيضا المظاهرات

---

[1]- عبد الحميد ابن باديس، «**تليغراف الاحتجاج**»، جريدة الشريعة المحمدية، ع 1، الاثنين 24 ربيع الأول 1352هـ الموافق لـ 17 جويلية 1933م.

[2]- ينظر الملحق رقم 05.

الشعبية التي نظمت رغم تحذيرات إدارة الشرطة الاستعمارية احتجاجا على منع رجال الدين من إلقاء دروس الوعظ والإرشاد في المساجد.[1]

في ظل هذه الظروف وغيرها تأسست جريدة الشريعة النبوية المحمدية، التي صدر العدد الأول منها في 17 جويلية عام 1933م، فقد ورد في الصفحة الأولى من عددها الأول ما يلي: على يمين الصفحة طاقم تحرير الجريدة، بحيث كان الشيخ عبد الحميد ابن باديس يشرف على عملية إصدارها ويقوم على تحريرها كل من الأستاذين الطيب العقبي ومحمد السعيد الزاهري، وصاحب اعتمادها هو أحمد بوشمال، تحمل على جهة اليمين شعارا وهو آية كريمة من القرآن﴿**ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا**﴾، ومن جهة الشمال حديث للرسول ﷺ: «**من رغب عن سنّتي فليس منّي**»، وفوق هذا الحديث من هذه الجهة عنوان الجريدة في قسنطينة[2]، واصلت المسيرة التي بدأتها جريدة السنة المعطلة، ما يلاحظ على الجريدتين أنهما تسيران بنفس الطاقم الإداري والبشري دون تغيير، وهذا ما يفسر أن جريدة الثانية ما هي إلا امتداد للأولى لكن بفارق طفيف في طريقة التعامل مع الإدارة الاستعمارية، لأن جريدة الشريعة قد أظهرت مرونة وليونة في الطرح والابتعاد عن الأمور السياسية.[3]

إن اللافت للنظر هو الأسلوب الذي كتبت به الافتتاحية، والذي تضمن في طياته إيحاءات من الكاتب تبين تعلقه بالجمهورية الفرنسية، وقد يكون هذا الموقف مناورة من ابن باديس يهدف من ورائه ضرب المتربصين بجمعية العلماء المسلمين الجزائريين خاصة من الطرقيين، فقد جاء في الافتتاحية: «وبعد فما ينقم علينا الناقمون؟ أينقمون علينا تأسيس جمعية دينية إسلامية تهذيبية تعين فرنسا على تهذيب الشعب وترقيته ورفع مستواه إلى الدرجة اللائقة بسمعة فرنسا ومدنيتها وتربيتها للشعوب وتثقيفها، فإذا كان هذا ما ينقمون

---

(1)– يحي بوعزيز، **المرجع السابق**، ص ص 110–112.

(2)– محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص224.

(3)– فضيل دليو، **المرجع السابق**، ص ص 97–98.

علينا فقد أساؤوا إلى فرنسا قبل أن يسيئوا إلينا، وقد دلوا على رجعية فيهم وجمود لا يتناسبان مع مبادئ الجمهورية ولا مع حالة هذا العصر». [1]

لقد طرقت جريدة الشريعة عدة مواضيع اجتماعية وأبانت بواسطتها المكائد التي يتعرض لها الشعب الجزائري من تنصير وتفقير، فقد ورد في إحدى مقالاتها أن ألفاً وسبعمائة مسلم يرتدون عن دينهم الحنيف ويعتنقون النصرانية الكاثوليكية، حيث أقام الآباء البيض احتفالا بهذه المناسبة، وبذل القائمون على هذه الاحتفالات أقصى ما يمكن أن يبذلوه من الجهود والنفقات، واستعرضوا هؤلاء المتنصرين في ذلك اليوم بزيهم الجزائري كدعوة للمسلمين بأن يتركوا الإسلام ويلتحقوا بهؤلاء،[2] وفي مقال آخر يدخل في الجانب التهذيبي والأخلاقي بعنوان «الضراوة على الكذب» حيث خص صاحب المقال إيضاح الطرق الملتوية والدعاية الكاذبة التي تنتهجها الطرقية ضد زعماء ورواد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في نشر بعض الأكاذيب بجرائدهم عن رجال الجمعية وتنقلاتهم داخل الوطن ومعاملة الناس لهم.[3]

لقد وجه ابن باديس خطابا إلى الموظفين الفرنسيين والكولون الحاقدين على الجزائر جاء فيه: «انظروا شيئا ما إلى ما حواليكم فإنكم إذا نظرتم وتأملتم حمدتم لهذه الجزائر الفتية نهضتها الهادئة وتمسكها المتين بفرنسا وارتباطها القوي بمبادئها»[4]، لم تشفع لجريدة الشريعة النبوية المحمدية تلك الليونة في الطرح وربط مصير الجزائر بفرنسا، فقد لاقت نفس مصير نظيرتها السنة، وقد تكون بذور تعطيلها ما حملته افتتاحيتها بعد أن صرّحت بأنها لن تكون سوى امتدادا طبيعيا للسنة، وهذا يكفي لتتخذه الإدارة الاستعمارية سببا في توقيفها، لأن

---

(1)– عبد الحميد ابن باديس، تعطيل السنة وإصدار الشريعة...، **المصدر السابق**، ص 01.

(2)– محمد السعيد الزاهري، «**ألف وسبعمائة مسلم يرتدون عن دينهم**»، جريدة الشريعة النبوية المحمدية، ع 2، الاثنين 01 ربيع الثاني 1352هـ الموافق لـ 24 جويلية 1933م.

(3)– (صاحب المقال دون توقيع)، «**الضراوة على الكذب**»، جريدة الشريعة النبوية المحمدية، ع 3، الاثنين 08 ربيع الثاني 1352هـ الموافق لـ 31 جويلية 1933م.

(4)– عبد الحميد ابن باديس، تعطيل السنة وإصدار الشريعة...، **المصدر السابق**، ص01.

تعطيل الجرائد العربية في الكثير من الأحيان يكون دون سبب، لذا صدر قرار التعطيل في 29 أوت 1933م، وبالتالي فهي لم تعمر سوى 41 يوما. [1]

أستغل ابن باديس صحافته لدعم الحركة الإصلاحية ونهجها التربوي، وقد تدعمت هذه الحركية في إنشاء الصحف على مبدأ الحفاظ على مكتسبات الأمة الجزائرية وقوميتها، متخذة هذه الصحف كأداة لتنبيه الغافلين والدعوة لجمع الشمل بين الجزائريين، وبحلول سنة 1933 كثفت الحركة الإصلاحية من مجهوداتها، فلا تكاد تعطل صحيفة حتى يتم بعث أخرى، وكان نشاط تلك الصحف ذو توجه إصلاحي يعبر عن منهج الجمعية الداعي للتعليم العربي والنهضة الإسلامية [2].

2-6- جريدة الصراط السوي [3]:

بعد تعطيل جريدة الشريعة النبوية المحمدية أصدرت الحركة الإصلاحية جريدة الصراط التي ظهر العدد الأول منها في الحادي عشر من شهر سبتمبر سنة 1933م، لم يكن هناك أدنى تغيير في طاقم تحريرها وإدارتها وصاحب امتيازها ، فقد كانت امتدادا للجريدتين السابقتين[4]، جاء في صفحة غلافها أن الشيخ عبد الحميد بن باديس هو من يترأس ويشرف على إصدارها، وما يلفت الانتباه هو حملها لهذه الآية الكريمة شعارا لها قال تعالى: ﴿**قُلْ كُلٌّ مُّتَرَبِّصٌ فَتَرَبَّصُوا فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ أَصْحَابُ الصِّرَاطِ السَّوِيِّ وَمَنِ اهْتَدَىٰ**﴾[5]، احتوت في عددها الأول تصريحات الوالي العام الفرنسي الذي حاول فيها التملص من مسؤولية العراقيل الإدارية والملاحقات البوليسية لأعضاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، فقد نقلت عن مجلة الشهاب الحوار الذي دار بين الوالي العام والنائب حمود

---

(1)- محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص227.

(2)- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، ج5، **المرجع السابق** ص 253.

(3)- ينظر الملحق رقم 06.

(4)- محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص264.

(5)- الآية 135من سورة طه.

وشكيكن في عمالة الجزائر، والذي أكد فيه الوالي العام أنه ليس ضد الجمعية وأنه لا يواجهها بأي نوع من أنواع المواجهة[1]، ولذا علق ابن باديس على هذا التصريح مؤكدا للمرة الثالثة على تصميم الجمعية على مجابهة الصعاب والعراقيل الإدارية، وهذا لإيمانها القوي وثباتها على نهجها القويم ومبادئها الراسخة في نشر العلم ومحاربة الجهل والرذيلة ، وقد تنوعت مقالاتها بين مواضيع دينية وأخرى إصلاحية تمثلت في محاربة البدع والخرافات وفضح السياسة الاستعمارية التنصيرية هذا بالإضافة إلى تناولها مواضيع متنوعة بين ما هو داعم للعملية التعليمية والتهذيبية في الجزائر، وما هو رافض لأفكار الطرقية وأتباعها كما أنها لم تخلَ من الأخبار المحلية والعربية[2].

تفاجأ مسيرو الجريدة بعد صدور العدد السابع عشر في الثامن من شهر جانفي 1934م بقرار التعطيل المؤرخ في 23 ديسمبر 1933م بسبب التعسف الإداري، وذلك بعد صدور تصريح رسمي بتعطيل كل الجرائد الحاملة لهذه النزعة أينما وجدت على مستوى التراب الجزائري [3].

2-7- جريدة الدفاع (*la défense*):

لقد اهتمت الحركة الإصلاحية بالطبقة المثقفة باللغة الفرنسية لأجل توسيع مجال دعايتها الإعلامية في شقها الإصلاحي، وأنشأت لذلك جريدة الدفاع الناطقة باللغة الفرنسية والتي أسسها الأمين العمودي سنة 1934م[4]، حيث واكبت الحركة الإصلاحية في أوج مراحلها التاريخية التي كان فيها الأمين العمودي أمينا عاما لجمعية العلماء المسلمين

---

(1)- (صاحب المقال دون توقيع)، « **تصريحات سمو الوالي العام م كارد للنائب الحر الصادق السيد حمود وشكيكن**»، جريدة الصراط، ع 1، الاثنين 21 جمادى الأولى 1352 الموافق لـ 11 سبتمبر 1933.

(2)- محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية، ...، **المرجع السابق**، ص266.

(3)- فضيل دليو، **المرجع السابق**، ص 97.

(4)- حول ظروف صدور جريدة الدفاع وسبب صدورها في تلك الفترة يمكن العودة إلى المقال الذي نشرته في عددها الأول تحت عنوان إيقاف الصحافة العربية في الجزائر وتستمر الملاحقة ينظر:

(*la defense، «la suppression de la press arabe in Algérie»، les persecution continuant, n 126 janv,1934, p1.)*

الجزائريين ووكيلا شرعيا لدى المحاكم يتولى شؤون وقضايا الأهالي[1]، جاءت افتتاحية الجريدة تحت عنوان «برنامجنا» عبرت فيه بشكل كبير عن المطالب التي كان الإصلاحيون يريدون الوصول إليها نوجزها فيما يلي:

- العمل من أجل توسيع دائرة الحريات ونيل الحقوق السياسية.
- إجراء إصلاحات حقيقية في جميع الميادين.
- الحياة في ظل الحريات والكرامة الإنسانية.
- تحقيق النمو والتطور في سياق النظام الإسلامي وتقاليدنا الحضارية. [2]

جاء تأسيسها امتدادا لجريدة الصادق دندان «الإسلام» باللغة الفرنسية كانت نبرتها تميل إلى معالجة قضايا المجتمع السياسية، فقد انتظمت مقالات الأمين العمودي حول قضايا الأهالي وصلتهم بالإدارة الفرنسية، وقد اتسمت بالبعد التاريخي والاجتماعي وكانت من الجرائد القليلة التي ترد على فرنسا في كل ما تطرحه للأهالي[3]، منافحة عن الاتجاه الإصلاحي، كما كان صاحب اعتمادها من بين المؤسسين لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، والذي ساهم في جل نشاطاتها الإصلاحية، إذ كان من المشاركين في المؤتمر الإسلامي عام 1936م، الذي أعلنت عنه الجريدة لأول مرة على صفحاتها وتابعته في كل محطاته، كما نشرت لابن باديس الكثير من المقالات التي تدعو إلى نبذ الخرافات والتمسك بالدين الإسلامي، كما كانت من الجرائد الإصلاحية التي قاومت ادعاءات التيار الاندماجي، وبحلول الحرب العالمية الثانية وحدوث الخلاف بين ابن باديس والطيب العقبي حول قضية بعث رسالة التأييد لفرنسا في حربها الكونية ضد دول المحور، اختار الأمين العمودي الوقوف إلى جانب الطيب العقبي، ولم يشفع له الخروج عن الجمعية حيث قامت فرنسا بنفيه

---

[1]– نور الدين ثنيو، أعمال الملتقى الوطني، **الصحافة الإصلاحية بين المقومات الوطنية والواقع**، يوم 18 ماي 2014، تقديم وتنسيق عبد العزيز فيلالي، دار الهدى، الجزائر، 2015، ص65.

[2]– **المرجع نفسه**، ص66.

[3]– **المرجع نفسه**، ص73.

بحجة أنه سافر إلى تونس دون رخصة، ومنذ سنة 1938م تراجع نشاطه في المجال السياسي والإصلاحي.[1]

2-8- جريدة البصائر:

تعد الصحيفة العربية الرابعة التي أصدرتها الجمعية، وهي من أهم صحفها لما تركته من أثر عميق في مجرى الحياة الوطنية والعربية، فقد عبرت بحق عن تطور التجربة الصحفية للحركة الإصلاحية في الجزائر، لأن مادتها كانت راقية في الطرح ومسايرة لمستجدات الحياة بمختلف مناحيها الفكرية والعلمية والتهذيبية والإصلاحية، نشير هنا إلى أن اسمها قد أطلق على هذه الصحيفة مرتان، أطلق على السلسلة الأولى [2] التي صدرت ما بين (1935-1939م) وعلى السلسلة الثانية [3] الصادرة فيما بين (1947-1956م). [4]

لقد سبق وأن ذكرنا أن الجمعية تعرضت إلى اضطهاد تمثل في تعطيل جريدة السنة والشريعة ثم الصراط على التوالي، وتبع هذا التعطيل قرار يمنعها من إصدار جرائد بذات النزعة التي أصدرت بها جرائدها السابقة[5]، غير أن رجالها اغتنموا رحيل جان ميرانت المعروف بعدائه لمساعي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وتعويضه بمدير جديد السيد «ميو»، والتي سعت إلى تحسين علاقاتها معه مبدية نوعا من الولاء للحكومة الفرنسية في فترة وصول الجبهة الشعبية إلى سدة الحكم، فقد تناولت مجلة البصائر هذا الخلاف الذي دبّ بينها وبين المدير السابق مرانت، من مقال الطيب العقبي الذي ذكر هذا الحقد على الجمعية قائلاً« وعطلت جرائد جمعية العلماء السنة أولا فالشريعة ثانيا فالصراط ثالثا، وكان تعطيل هذه الأخيرة بصفة تحول بين الجمعية وبين إصدار أية جريدة أخرى بأية صفة وعلى

---

(1)- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، ج5، **المرجع السابق**، ص 259.

(2)- ينظر الملحق رقم 07.

(3)- ينظر الملحق رقم 08.

(4)- محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص279.

(5) - *Fatma zohra Guechi, La presse Al gerienne de langue Arabe (1946-1954), Editions E.N.A.G, Alger, 2013, p 35.*

أية طريقة كانت، فوقفت الجمعية مغلولة اليد عن كل عمل هو في برنامجها العام، وعن غايتها الشريفة التي أسست لأجلها ،كل هذا وقع على رأس إدارة الشؤون الوطنية بالولاية العامة يومئذ، والمسيو لدولاب حرك الإدارة الجزائرية والمدير لدفة سياستها كما يريد ،رجل عرف بميوله الخاصة وتوجهاته السامية إلى الفريق المعاكس لنا والسالك في الإسلام وعقائده سبيلا غير سبيل المؤمنين»[1].

صدر العدد الأول من أسبوعية البصائر في السابع والعشرين من شهر ديسمبر 1935م باللغة العربية، مثلت لسان حال الجمعية مبتعدة عن السياسة، فهي لم تبد مواقف سياسية معينة، أبدت تعاطفا مع اتحاد النواب الذي كان يسعى إلى إنجاح عملية الاندماج، رفعت التحدي في محاربة الانحراف الديني من خلال دعوتها إلى الإصلاح، أسندت إدارة تسييرها إلى شخصيات قوية في البلاغة والأدب العربي، من أمثال الشيخ الطيب العقبي وبعده الشيخ العربي التبسي[2]، وكان صاحب امتيازها هو الشيخ محمد خير الدين متخذة الآية الكريمة شعارًا لها: ﴿**قَدْ جَاءَكُم بَصَائِرُ مِن رَّبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ**﴾[3]، كانت تصدر بالعاصمة وتطبع بالمطبعة العربية التي يملكها الشيخ أبو اليقظان أحد أعضاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين[4]، تعاقب على رئاسة تحريرها كل من الطيب العقبي، مبارك الميلي، البشير الإبراهيمي، ولذا كانت من أهم الصحف العربية الجزائرية التي نشطت في الجزائر والتي وصلت بعض أعدادها آنذاك إلى حوالي 4000 نسخة وزعت في تونس والمغرب رغم منع الاحتلال لذلك، واصلت إصداراتها

---

(1)– الطيب العقبي، «**جاء الحق وزهق الباطل**»، جريدة البصائر، ع 1، مج1، س1، الجمعة 1 شوال المبارك 1354هـ الموافق لـ 27 ديسمبر 1935م، ص 06.

(2)– زهير إحدادن، الصحافة المكتوبة في الجزائر، ...، **المرجع السابق**، ص 39.

(3)– الآية 104من سورة الأنعام

(4)– مفدي زكريا، **المصدر السابق**، ص 39.

إلى غاية نشوب الحرب العالمية الثانية، لكنها قررت التوقف بمحض إرادتها خوفا من إرغامها على دعم فرنسا ضد دول المحور.[1]

الصحيفة ذات حجم متوسط (28x40سم) تقع في ثماني صفحات تحمل كلها مواضيع مختلفة وحافلة بألوان الفكر، ومتنوعة في الطرح بين مقالات أدبية وأخرى علمية مع مقالات ذات الطابع الاجتماعي والسياسي، عمدت إلى خطة ذكية مزدوجة ظاهرها مسالمة للحكومة الاستعمارية والتظاهر بأنها موالية لها، وباطنها عداوة تحملها تجاه الموظفين الرسميين للإدارة ورجال الطرقية والأحزاب المعادية لنهج الجمعية[2]، إن ابن باديس خاطب هؤلاء بالقول « أم هالكم أن يكون في أبناء الجزائر الفرنسوية من لا يزحزحه عن مبدئه وعد ولا وعيد ولا يستهويه رنين ولا زخرفة، فنبشركم بأن الجزائر المفطورة على مبادئ الإسلام والمتغذية بمبادئ فرنسا أنجبت رجالا كما رأيتم وفوق ما تظنون رجالا تفتخر بهم فرنسا كما تفتخر بسائر أبنائها الأحرار، كونوا كما تشاؤون أيها السادة فلكم وانتم تمثلون كل احترامنا وظنوا بنا ما تشاؤون فإنا على بصيرة من أمرنا ويقين من استقامة خطتنا ونبل غايتنا ومهما تبدلت اعتقاداتنا في أناس بتبديل معاملاتهم لنا فلن تتبدل ثقتنا بفرنسا وقانونها على خطتنا المستقبلية، وهي نشر العلم والفضيلة ومقاومة الجهل والرذيلة».[3]

ورد في عددها الأول مقالا يندد فيه صاحبه بالمؤامرات التي تحاك ضد الجمعية من طرف أعدائها والوشاية الكاذبة التي ألصقت برجالها وصدقتها الدوائر الحكومية، فقد جاء على لسان الشيخ الطيب العقبي في هذا الصدد مايلي: «لقد كاد أعداء جمعية العلماء المسلمين لها ما شاؤوا من الكيد المتين ومكروا بها مكرا كبارا ﴿**وَمَا يَمْكُرُونَ إِلاَّ بِأَنفُسِهِمْ وَمَا يَشْعُرُونَ**﴾، ولم يتركوا وسيلة من وسائل الإغراء والتحرش بها ولا بابا من أبواب

---

(1)– فضيل دليو، **المرجع السابق**، ص 97.

(2)– محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية، ...، **المرجع السابق**، ص281.

(3)– عبد الحميد ابن باديس، «**افتتاحية العدد**»، جريدة البصائر، ع 1، مج1، س 1، الجمعة 1 شوال المبارك 1354 الموافق لـ 27 ديسمبر 1935، ص5.

الوشايات الكاذبة والنميمة الممقوتة إلا ولجوا عليه عساهم يطفئون نور الله بأفواههم ويكتمون أفواه رجال هذه الجمعية».[1]

ما نلاحظ من خلال محتوياتها أن طابعها النضالي ارتكز على جميع الجهات، فوجهت أقلامها وصحافتها لمحاربة الطرقيين وخصت ضمن اهتماماتها محاربة الفساد الإداري في صفوف الموظفين الرسميين للإدارة الاستعمارية، كما هذبت نشاط المترددين في خدمة الدين وجذبتهم إلى طريق العمل والإخلاص بأمتهم وواجهت الكولون الحاقدين على الشعب الجزائري وعلى القومية العربية الإسلامية واستعطفت الأحرار من الفرنسيين المساندين لتطلعات الأهالي، فهي بحق كانت تواجه خصومها على مختلف الجبهات بحكمة واتزان منقطع النظير[2]، لقد دلت بداية القرن العشرين وبعد سنة 1933م دلالة قاطعة على النشاط الفكري للجزائريين وتجذر القومية العربية في أوساط الأهالي وتشبعهم بشعور حاد قوامه ضرورة تغيير الأوضاع القائمة في البلاد بأي شكل من الأشكال، ولهذا تنوعت المواضيع التي تناولتها في تلك الفترة.[3]

الواقع أن الضرورة السياسية والتطورات الاجتماعية التي تتلاحق بسرعة في هذه السنوات بالذات نقلت الواقع الجزائري كله من مرحلة إلى مرحلة أخرى، وكان على جرائد الجمعية مواكبة تلك التطورات والأحداث ولا سيما تلك الوقائع التي ترتبط بشخصية الجزائر وعروبتها وإسلامها، ومن المواضيع التي كانت حاضرة بشكل دائم في السنة الأولى لصدور البصائر هو مقال الشرك ومظاهره لمبارك الميلي، ابتداء من العدد الخامس، وقد جاء في هذا المقال شرح الشرك ومضاره في أوساط المجتمع وكيف السبيل إلى محاربته، حيث ربط الكاتب الشرك بالجهل فقال: «والشرك لولا الجهل ما نجم له قرن، ولولا الوهم ما حبي له عود، ولولا العادة ما امتد له عرق فهو شجرة خبيثة ثراها الجهل، وسقياها الخيال وعراقتها

---

(1)– الطيب العقبي، جاء الحق وزهق الباطل...، **المصدر السابق**، ص06.

(2)– محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص283.

(3)– تركي رابح عمامرة، **المرجع السابق**، ص144.

الاعتياد وجناها نار حفت بالشهوات ...، فلا كان الجهل القبيح ولا كان الوهم الضار، ولا كانت العادة الفاسدة ولا كان الشرك ونتائجه السيئة».[1]

حرصت الجمعية على تطبيق برنامجها الداعي لنشر التعليم ومحاربة الجهل بالإضافة إلى الاهتمامات الإصلاحية في مجال الدين والمجتمع لذا تعد من أهم الجرائد التي ساعدت على تطور الحركة الأدبية والفكرية في الجزائر[2]، والملاحظ أنه منذ بداية 1937م أصبحت تصدر في مدينة قسنطينة وتطبع بالمطبعة الإسلامية الجزائرية إلى غاية قيام الحرب العالمية الثانية، وبدأ إصدارها الثاني من سنة 1947م إلى غاية 1956م، عادت إلى الصدور مرة ثالثة بعد الاستقلال بإشراف الشيخين أحمد حماني وعبد الرحمن شيبان، فصدر العدد الأول منها في 21 ماي 1992م، ولم تكن هذه التجربة ذات مردود ناجح كما كانت من قبل.[3]

2-9- جريدة الشاب المسلم [4] (*Le jeune Musulman*) 1952-1954م:

إن فترة عشرينيات القرن الماضي من أكبر الفترات التي برزت فيها الصحافة العربية المتشبعة بالأفكار الإصلاحية، من بينها جريدة الشاب المسلم التي جاءت خصيصاً للشباب المثقف بالثقافة الغربية من أجل التعريف بالحركة الإصلاحية في الجزائر ومواكبة مسيرتها ونشر أفكارها والدفاع عنها، فبعد تعطيل جريدة الدفاع سنة 1938م، لم تنشأ هيئة الإدارة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين جريدة ناطقة باللغة الفرنسية، وهذا ما دفع بأحمد طالب الإبراهيمي باقتراح فكرة إنشاء جريدة تصدر باللغة الفرنسية وتكون موجهة للنخبة الجزائرية المفرنسة، لهذا طرح الفكرة على هيئة الإدارة لجمعية العلماء المسلمين وفي هذا يذكر بالقول

---

(1)- مبارك الميلي، «**الشرك ومظاهره**»، جريدة البصائر، ع 5، مج1، س1، الجمعة 06 ذي القعدة 1354هـ الموافق لـ 31 جانفي 1936م.

(2)- محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص287.

(3)- فضيل دليو، **المرجع السابق**، ص ص 97-98.

(4)- ينظر الملحق رقم 09.

«عرضت المشروع على الشخصيات الثلاثة التي تدير جمعية العلماء في غياب والدي، العربي التبسي، محمد خير الدين، أحمد توفيق المدني، فوافقوا عليه واعتبروه مقدمة لإنشاء حركة لشباب الجمعية، وكدليل على تشجيعهم للفكرة قبل أحمد توفيق المدني كتابة افتتاحية العدد الأول التي تناولت أفكار مشروعي»[1].

ظهر العدد الأول منها يوم الجمعة 06 جوان 1952م، وهي نصف شهرية إذ كانت لا تتوفر على مقر مستقل وإنما تعتمد على مقر الجمعية وإمكانياتها، حتى أن مدير الجريدة عطاء الله سوفاري كان عضواً في هيئة إدارتها، وكان من بين أهم ركائز هيئة تحرير الجريدة علي مراد، الطالب بكلية الآداب بجامعة الجزائر آنذاك، وأحمد طالب الإبراهيمي الذي جاءته الفكرة وهو طالب بجامعة الجزائر، إذ كان يرى ضرورة تأسيس جريدة موجهة للشباب الجزائري الذين تكونوا بالمدرسة الفرنسية والذين ابتعدوا عن أصولهم وتراثهم، وقد يكون الدافع أيضا ربط الصلة ما بين النخبة المعربة والمفرنسة، ومحاولة إبعاد هذه الأخيرة عن التأثير الأوروبي، وفي هذا الصدد يقول «خلال السنتين الأوليين اللتين قضيتهما في الجامعة لاحظت أن بعض زملائي من الجزائريين يجسدون الاستلاب الأيديولوجي الذي لم أكن أعرفه إلا من خلال الكتب، والذي هو نتيجة طبيعية للظاهرة الاستعمارية فهم يعانون من مركب الاغتراب في الوسط الذي نشأوا فيه ويبتعدون عن عادات شعبهم وقيمه، ولأول مرة اتضحت في ذهني أهداف التعليم الاستعماري، فصل النخبة عن ثقافتها الأصلية وإشباعها بثقافة دخيلة تنهل منها حتى تصبح مجرد أداة للهيمنة الاستعمارية».[2]

لهذا أراد أحمد طالب الإبراهيمي من خلال إصدارها، أن يعيد لهؤلاء الشباب الجزائريين ماضيهم وأصولهم من جديد، مع امتداح الانفتاح على الحضارة الاوروبية ولتحقيق هذا الهدف كان لابد من توفر ثلاثة شروط:

---

[1]– نور الدين ثنيو، أعمال الملتقى الوطني، الصحافة الإصلاحية بين المقومات الوطنية والواقع، **المرجع السابق**، ص 102.

[2] – *Ahmed Taleb Ibrahimi, Journal le jeune Musulman, Dar Al Charb Alislami, Algérie, 2000, p 09.*

- الاستفادة من الكفاءات التقنية للأشخاص ذوي التجربة مثل الشيخ العربي التبسي الذي كان يدير جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.
- إيجاد مدير يتحمل المسؤولية الفكرية والقانونية للجريدة، إذ وقع الاختيار على عطاء الله سوفاري الذي قبل هذا العرض رغم ما يترتب عليه من عقوبات إدارية، إن وقع تجاوز في إحدى المقالات التي تنشرها الجريدة.
- تكوين فريق من الكتاب المتطوعين في البداية، إذ بادر كل من علي مراد وأحمد طالب الإبراهيمي في تحمل هذا العبء، والتحق بهم فيما بعد عمار أوزقان الأمين العام الأسبق للحزب الشيوعي الجزائري، كما اتصل هذا الأخير بكل من مصطفى الأشرف ومحمد الشريف صالحي اللذان كانا بفرنسا، ونفس الشيء بالنسبة لمالك بن نبي والهاشمي التيجاني والدكتور عبد العزيز خالدي، والذين أصبحوا فيما بعد منسقين دوريين في الجريدة [1].

لقد تضمن العدد الأول من الجريدة الذي صدر في ثماني صفحات الأبواب الآتية:

- الافتتاحية لأحمد توفيق المدني، الكاتب العام لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين.
- ركن على ضوء القرآن لأبي العباس التيجاني (أحمد التيجاني).
- الجزائر في العالم الإسلامي لابن الحكيم (أحمد طالب الإبراهيمي).
- البربرية عقيدة رجعية لعمار أوزقان.

وحسب ما ورد في عددها الثاني أن العدد الأول طبع في 7000 نسخة، بحيث أن كل ما طبع منه قد تم بيعه في ظرف قصير، وأن الموزعين قد طلبوا من مقر الجريدة تزويدهم بأعداد أخرى وبكمية كبيرة وصلت إلى حد المطالبة بـ 100 نسخة، وحسب نفس المصدر فان الدافع وراء تزايد الإقبال عليها قد يعود إلى تنوع الأقلام التي تكتب بها، فهي قد جمعت

(1) - *Ahmed Taleb Ibrahimi, **op. cit**, p p5-6.*

كل الأطياف المتباينة من إصلاحيين وشيوعيين وحتى الأقلام الحرة، وكان اغلب كتابها يوقعون بأسماء مستعارة فعلي مراد يمضي مقالاته باسم أبو جميل طه أو محمد أعراب، وأحمد طالب الإبراهيمي ابن الحكيم، وقد ظهر طيلة حياة هذه الجريدة 36 عددا، غير أن هذه الأعداد لم تكن متواصلة فقد توقفت ابتداء من العدد 24 بتاريخ 26 جويلية 1953م، ولم تعاود الصدور إلا في 22 جانفي 1954م، حيث صدر منها العدد الأخير في 30 جويلية 1954م.[1]

ثالثا–صحافة أبو اليقظان 1926–1938م:

إذا كان لقب شيخ الصحافة جدير بأحد من أرباب الصحافة في الجزائر، فالشيخ أبو اليقظان هو أهل لذلك بكل امتياز واستحقاق، فقد قطع شوطا طويلا من النضال في العمل الصحفي، حيث اتسمت الفترة التي بدأ فيها بالنشاط الإعلامي بشمولية المجابهة مع الاستعمار، بحيث تعد هذه المرحلة من أصعب المراحل وأقساها في مسار الكفاح القلمي بالجزائر، فالأمة في نهضة فكرية واندفاع وطني والاستعمار في أشد رقابته لمثل هذه النشاطات، بحيث سخر كل القوانين الاستثنائية للقضاء على مشروع نهضوي منذ بدايته. [2]

للشيخ أبو اليقظان مجموعة من الصحف صدرت الواحدة بعد الأخرى فأنشأ فيما بين 1926–1938م ثماني جرائد ذات اتجاه وطني صادرها الاستعمار كلها وهي على التوالي: واد ميزاب، ميزاب، المغرب، النور، البستان، النبراس، الأمة، الفرقان[3]، كان مدرسة إصلاحية ومن كبار الصحفيين الذين أحبوا الصحافة وعانوا في سبيلها أشد المعاناة ماليا وإداريا، ومن المدافعين الأقوياء على مصالح الأمة وقضاياها المصيرية، دافع عن الوحدة القومية والتصالح المذهبي لأنه من أتباع المذهب الإباضي في الجزائر وعضو في جمعية

1 – نور الدين ثنيو، **المرجع السابق**، ص ص 104–105.

(2)– مفدي زكريا، **المصدر السابق**، ص165.

(3)– محمد صالح ناصر، **أبو اليقظان وجهاد الكلمة**، ج1، دار ناصر، الجزائر، ط5 ،2018، ص15.

العلماء المسلمين الجزائريين، نشر الكثير عن الحركات الوطنية والعربية في تونس، مصر، سوريا وفلسطين وغيرها، وتأثر في ذلك ببعض المصلحين من أمثال شكيب أرسلان.[1]

كانت جرائده تدافع عن حقوق الجزائريين وتعدت في دفاعها كامل بلاد المغرب العربي وتسلحت في ذلك بوحدة الدين الإسلامي والتصالح المذهبي، تميزت بكتاباتها التي شَّرحت الأمراض الاجتماعية[2]، اعتبرت فترة عمل هذا الصحفي والمصلح من أصعب الفترات لأنها كانت تحت رحمة المستشرق الفرنسي ميرانت، وهو من المستعمرين الذين تعتمد عليهم الحكومة الفرنسية في تسليط سيف الرقابة على الصحف العربية بإصداره أحكاما دون محاكمة بحيث تحجز الصحف ويسجن أصاحبها أو يرسل بهم إلى أحد المنافي بالصحراء.[3] وفي وسط هذه الظروف جاءت جرائد أبو اليقظان على التوالي:

3-1- جريدة وادي ميزاب [4]:

صدر العدد الأول منها في الجزائر العاصمة في شهر أكتوبر سنة 1926م، جاء في افتتاحية عددها الأول «جريدة وطنية إسلامية تحت اسم وادي ميزاب» تصدر مرة من كل يوم جمعة وهي لسان حال الفكر الإسلامي عموما وبني ميزاب خصوصا في الجزائر، صدرت في ظروف خاصة وقاسية مما جعلها تواجه صعوبات جمة منذ أعدادها الأولى[5]، كان أول الداعين لتأسيسها والعاملين على صدورها محمد بن الحاج صالح الثميني، وهو الذي تولى رئاسة تحريرها وطبعها في تونس، شغل رئيس البعثة الميزابية في هذا البلد إلى جانب الشيخين أبي إسحاق إبراهيم الذي نفي إلى مصر من طرف الإدارة الاستعمارية وأبي اليقظان إبراهيم الذي انتقل إلى الجزائر العاصمة وفتح لها مكتبا بها[6]، إن من أبرز الصعوبات التي

---

(1)- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، ج5، **المرجع السابق**، ص263.

(2)- فضيل دليو، **المرجع السابق**، ص 90.

(3)- مفدي زكريا، **المصدر السابق**، ص165.

(4)- ينظر الملحق رقم 10.

(5)- محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص110.

(6)- مفدي زكريا، **المصدر السابق**، ص166.

واجهته في إصداره لجريدته الأولى هو فقدان وسائل الطباعة في الجزائر، مما اضطره إلى تحمل مشاق طبعها في تونس وهو أمر يبعث على الإعجاب والتقدير، فلم يكن من السهل تحمل أتعاب ومشقة نشر جريدة خارج الجزائر في ظل السياسة الاستعمارية الرامية إلى إحباط كل المحاولات الأهلية في مجال الصحافة، كانت تصدر في وقتها وموعدها المحدد دون تخلف لمدة عامين، صدر منها 119 عددا خلال هذه المدة.[1]

بالرغم من اعتبار جريدة وادي ميزاب امتدادا للصحافة الإصلاحية، فإن الذي ميزها عن باقي الصحف العربية بالجزائر هو لهجتها الحادة في مخاطبة السلطات الاستعمارية، كانت وراء تأسيس هذه الجريدة أسباب كثيرة، أهمها:

محاربة الإدارة الاستعمارية لبعثات التعليم التي كانت ترسل من ميزاب إلى مدارس تونس القرآنية وجامع الزيتونة، كما اوعزت السلطات الاستعمارية لبعض المتجنسين من منطقة ميزاب إلى إطلاق بعض الادعاءات التي تنذر بالخطر الذي يهدد مذهبهم وعاداتهم إذا ما سمحوا لأبنائهم أن يتعلموا في مدارس المخالفين لمذهبهم بتونس، وقد تعدى الصراع في هذا الاتجاه الصحافة ليشمل التأليف، فقد كتب أحد الميزابيين كتابا «كشف اللثام» فرد عليه أنصار الفكر الإصلاحي بكتاب «إرشاد الحائرين» من تأليف الشيخ أبو اليقظان. [2]

تميز أسلوب أبو اليقظان بالجرأة والصراحة في الكتابة، فهو لا يتحاشى فضح أعداء الإسلام من الملحدين بأسمائهم ولا يستعمل أسلوب المراوغة أو الرمزية إذا كان حديثه يتعلق بالاستعمار وأعوانه، ففي كثير من الأحيان يحمل الغربيين مسؤولية ما أصاب المسلمين من انحلال وتفكك خلقي، كما هاجم في مقالاته طه حسين، علي عبد الرزاق، مصطفى كمال أتاتورك، آمان الله خان، باعتبارهم أدوات سخرها الغرب لتحطيم الأمة الإسلامية من خلال مواقفهم المعادية للشريعة الإسلامية [3].

---

[1]– محمد صالح ناصر، **المرجع السابق**، ص 185

[2]– مفدي زكريا، **المصدر السابق**، ص167.

[3]– محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص175.

ما يستشف من بعض أعدادها هو ذلك الصراع الفكري والنضال القلمي، الذي كانت تحوضه ضد الخصوم ويمكن تحديد مجالات هذا الصراع من خلال ما جاء في افتتاحية عددها الأول الذي أوضح أهدافها:

- تأييد الحق والحرية والعدالة والمساواة بين مختلف الأجناس للتركيبة السكانية في الجزائر.
- السعي إلى بث روح الاتحاد والتضامن بين المسلمين ونبذ كل ما يعكر صفاء هذا الاتحاد وتقريب وجهات النظر بين الجزائريين بمختلف توجهاتهم.
- التطلع إلى تحسين الوساطة بين الجزائريين والحكومة الفرنسية وإزالة سوء التفاهم من خلال انتهاج أسلوب رصين وإبلاغ رغبات الجزائريين إلى السلطات الحاكمة بكل صراحة.
- بذل الجهد في مقاومة الرذائل ونشر الفضيلة وحث الأمة الجزائرية على العلم والتعلم واكتساب المعارف وإحياء اللغة العربية والتربية الصالحة للنشء. [1]

لقد امتازت جرائد أبو اليقظان بطابعها الوطني الصريح في مواجهة الاستعمار، فصاحب اعتمادها لم يكن يؤمن بخوض غمار السياسة بشعب لا يتسلح بسلاح العلم والوئام، لأن خوض مثل هذه التجارب في تلك الفترة سوف يعود على الأمة الجزائرية بالخيبة والخسران. [2]

من خلال استعراضنا للأفكار الرئيسية التي جاءت في مقالات جريدة أبو اليقظان يمكن ملاحظة ما يلي:

- وصف كامل لتفرق المسلمين واختلافهم وانحرافهم عن جادة الصواب التي خطها لهم القرآن الكريم والرسول ﷺ.

---

[1]– محمد صالح ناصر، **المرجع السابق**، ص ص 186–187.

[2]– مفدي زكريا، **المصدر السابق**، ص68.

- استعراض ما يهدد الإسلام من مظاهر التبشير، الاستعمار، الإلحاد والجهل.
- دعوة كافة المسلمين للتضامن والوقوف صفا واحدا ونبذ الخلافات المذهبية. [1]

أما في الميدان الاجتماعي، فقد قاومت العصبيات العرقية والمذهبية، من خلال معالجة بعض مقالاتها للواقع الاجتماعي في الجزائر والوطن العربي والإسلامي، وحاربت الآفات الاجتماعية من فسق، خمر، قمار وتسكع، كما انتقدت السلوكات الفردية من نبذ الأنانية وتفضيل المصلحة الشخصية على المصلحة العامة والإعجاب بالنفس وطغيان المادة على التفكير البشري، أما في المجال الديني فقد عالجت بعض القضايا الفقهية المتعلقة بالذبائح الأوروبية وحِل طعام أهل الكتاب ورؤية الهلال في المواسم الدينية، كما حثت على الاجتهاد وعدم الجمود في المسائل الفقهية، أما في المجال التربوي والثقافي، فقد وجهت عناية كبيرة لهذا الجانب من خلال ترغيب المسلمين في طلب العلم وتربية أبنائهم تربية دينية صحيحة وخصصت في هذا الجانب قرابة خمسين مقالا، كما اهتمت بالأدب العربي والشعر، وتنظيم حفلات لهذا الغرض[2]، استمرت في الصدور لعامين ونصف حيث أغلقتها الإدارة الاستعمارية بقرار صدر من وزارة الداخلية مؤرخ في 18 جانفي 1929م والذي تضمن حجر بيعها وطبعها وتوزيعها.[3]

لقد ساهمت بمقالاتها في الجانب الديني وعالجت بعض القضايا المتعلقة بالفتوى في المسائل الدينية، إن أهم ما تناولت في مقالاتها هي تلك الأفكار التي كانت تدعو إلى التحرر من مظاهر الانحطاط فأعلنت بذلك حربا على التزمت والتعصب ودعت إلى الأخذ بأسباب الحياة المتطورة ونبذ التقليد والملاحظ أن هذه الجريدة كانت تمثل حال الحركة الإصلاحية في ميزاب مما جعلها تواجه معارضة المحافظين كما تصدت إلى نشاط المبشرين المسيحيين فلطالما عالجت هذه الظاهرة وكشفت أهدافها وفضحت أعمال الآباء

---

[1]– محمد ناصر، المقالة الصحفية الجزائرية...، ج1، **المرجع السابق**، ص 169.

[2]– محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص120.

[3]– تركي رابح عمامرة، **المرجع السابق**، ص142.

البيض لا سيما في المناطق الجنوبية النائية والعلاقة بين هؤلاء وبين الاستعمار[1]، كما اهتمت أيضا بأوضاع العالم العربي والإسلامي وأعلنت التضامن مع قضاياه ومواكبتها للنهضة المشرقية فرحبت بالحركة الوهابية منذ أعدادها الأولى واهتمت بالوضعية السياسية في المشرق العربي ولا سيما في مصر والحجاز وعمان ولم تنس فلسطين التي أولتها أهمية كبرى.[2]

3-2-جريدة ميزاب [3]:

بعد تعطيل جريدة وادي ميزاب وتوقف أبو اليقظان عن إنشاء الصحف مدة سنة كاملة، رفعت الإدارة الاستعمارية الحجر على هذا الأخير، الذي بادر بإصدار جريدة جديدة باسم «ميزاب» طبع العدد الأول منها بتونس في 25 جانفي 1930م، وكان حافلا بالمواضيع التي تدافع عن اهتمامات الأهالي، ومما جاء ضمن الافتتاحية موضوع عن فلسطين، لكنها تعرضت للتوقيف النهائي من قبل الوالي العام بورد الذي أحس بخطرها[4]، وعلقت بعض الجرائد الفرنسية الحرة الصادرة بالجزائر على هذا التعطيل بقولها «جريدة ميزاب العربية مبدؤها سياسة التشريك قد عطلت إثر بروز العدد الأول منها » ورد أبو اليقظان حول ما جاء في هذه الجرائد بقوله: « من أين أخذت أن مبدأ الجريدة هو سياسة التشريك، فهل وجدت في مقالها الافتتاحي مادة من مواده تصرح بهذا أو تشير إليه».[5]

3-3-جريدة المغرب [6]:

في السادس والعشرين من شهر ماي سنة 1930م برز العدد الأول من جريدة المغرب بالجزائر العاصمة، طبعت جل أعدادها الاثنا والثلاثون في مطبعة الإرشادية بحي سانت

---

(1)- محمد صالح ناصر، **المرجع السابق**، ص ص 190-191.

(2)- **المرجع السابق**، ص 191.

(3)- ينظر الملحق رقم 11.

(4)- محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص147.

(5)- محمد صالح ناصر، **المرجع السابق**، ص 203.

(6)- ينظر الملحق رقم 12.

أوجين، وهي مطبعة يملكها أصحاب جريدة البلاغ، أما الأعداد الست الأخيرة فقد طبعت بالمطبعة العربية التي أسسها أبو اليقظان في شهر فيفري 1931م بالعاصمة، وقد لجأ في هذه المرة إلى حيلة من خلال إسناد اعتمادها إلى مساعده ورفيقه في النضال الصحفي السيد تاعمرت عيسى لأجل إبعاد عيون الإدارة الاستعمارية عن ملاحقتها، من بين كتابها سليمان بوجناح «الفرقد»، بيوض إبراهيم «إفلح»، مبارك الميلي وحمزة بوكوشة[1]، صدر عددها الأول دون افتتاحية شرحت أهدافها، خلافا لبقية صحف أبو اليقظان، نشر بها أيضا مقالا عن الأزمة الاقتصادية العالمية دون إمضاء، كانت لها نفس الاهتمامات التي كانت تحملها جرائده السابقة، فقد اشتملت على الموضوعات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والثقافية، أما المقال الافتتاحي فلم يكن من طرف أبو اليقظان، حيث أسنده إلى أحد الكتاب البارزين فيها من أمثال الشريف سعيد أو سلميان بوجناح أو عبد الرحمن بن عمر بكلي أو بيوض إبراهيم وغيرهم من كتابها.

كانت مواضيع افتتاحيتها متنوعة ميزتها عن غيرها، قد تكون ظاهرة تعدد الأقلام في تحرير المقال الافتتاحي ظاهرة خاصة بجريدة المغرب فلم نتعود في بقية صحف أبو اليقظان أن يكون المقال الافتتاحي لغيره إلا في حالات نادرة ولعله كان في هذه الأثناء مشغولا بإعداد المطبعة العربية[2]، تتوالى مواد الجريدة تباعا وغالبها مقالات تعالج قضايا وطنية وعربية وأخرى عالمية، اشتملت الصفحة الثانية غالبا على بقايا مقالات الصفحة الأولى، في حين خصص الحيز الباقي لأبناء الوطن العربي والإسلامي والقضايا الدولية الهامة، أما الصفحة الثالثة فخصصت للمجال الأدبي والفكري و للشعر الذي استحوذ على الحيز الأكبر منها أما الباقي فخصص للطرائف والنوادر، أما الصفحة الرابعة والأخيرة فهي خاصة بالإعلانات والدعاية لأجل دعمها ماديا.[3]

---

[1]– فضيل دليو، **المرجع السابق**، ص 90.

[2]– محمد صالح ناصر، **المرجع السابق**، ص205.

[3]– محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص150.

إن اهتماماتها لم تختلف عن اهتمامات جريدة وادي ميزاب، لأن أبو اليقظان يمتاز بجرأته الصريحة وتعاطفه العميق مع القضايا الإسلامية، لهذا فقد تركت مقالاته أثرا طيبا في الأوساط الأدبية المشرقية، واعترافا منها بهذه الروح الإسلامية التي تعبر بصدق عن رغبته في إعادة بعث الوحدة العربية والإسلامية وبصفة خاصة الجزائرية[1]، إن موقفها من القضية الوطنية كان صارما، فقد تصادف صدروها مع الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر، والاحتفالات التي صاحبتها فقد حملت مقالاتها معاني إيقاظ للنفوس، فنذكر على سبيل المثال لا الحصر مقالان: أحدهما تحت عنوان ما هذا النوم؟ والآخر أباءت النفوس، فمثلا ورد في المقال الذي صدر في العدد الخامس ما نصه «...الله الله في هذه الأمة يا أبناء المستقبل هبوا من سباتكم ودعوا عنكم الأوهام الخرقاء، فلقد مضى ذلك الدور الهزلي، وما بقي سوى العمل». [2]

ونظرا لمواقفها فقد شددت الإدارة الاستعمارية من رقابتها عليها، وعند تفطن أبو اليقظان إلى المكائد التي تحاك ضد بعض الكتاب في جريدته من أمثال «الفرقد» وغيرهم للجز بهم في السجن، وأن الإدارة تحاول الإيقاع به هو أيضا مع عزمها على تعطيل جريدته، فما كان عليه إلا أن لجأ إلى طريقة ذكية حيث أوعز إلى السيد عمر بن قدور الجزائري وتعمرت بن عيسى بإصدار العدد التالي في صفحة واحدة وأن يملأه بتعاويذ «حرز مرجانة»[3]، وما بقي في الصفحة من فراغ يملأ بكلام لا معنى له أشبه بالهذيان حتى إذا حجزت الإدارة الاستعمارية هذا العدد تجده فارغا وتكون قد أطبقت بيدها على حرز مرجانة، وقد قصد أبو اليقظان إغاظة أولئك المسؤولين الذين كانوا يتوقعون أن يحجزوا عددا مليئا بالمقالات الملتهبة والتي تراها السلطات الاستعمارية بأنها ممنوعة حيث خاب ظنهم، وقد

---

[1]– محمد ناصر، المقالة الصحفية الجزائرية...، ج1، **المرجع السابق**، ص 169.

[2]– محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص153.

[3]– حرز مرجانة تعاويذ خرقاء يحملها الجاهلون والجاهلات زعما منهم أنها تقيهم أخطار الإنس والجن، ينظر: (محمد صالح ناصر، **المرجع السابق**، ص223).

يعود تعطيلها إلى طبيعة مقالاتها فقد توقفت في العدد الثامن والثلاثين بتاريخ 09 مارس 1931م.[1]

3-4- جريدة النور [2]:

برز العدد الأول منها بالجزائر العاصمة في 15 سبتمبر 1931م، وهي نصف شهرية لم تختلف عن جرائد أبو اليقظان في حجمها وعدد صفحاتها واتجاهها فهي في مثل حجم وادي ميزاب والمغرب بأربع صفحات كبيرة تخصص الصفحة الأخيرة منها غالبا للإعلانات، أما أغراضها فهي ذات توجه إصلاحي كما ذكر صاحب اعتمادها، فقد جاءت امتدادا للجرائد التي سبقتها، مركزة اهتمامها في الغالب على الأمور الاجتماعية والدينية، كما كتبت عن الأخلاق الفاضلة ودعت إلى العلم ونبذ الجهل ومحاربة التفرقة بين المسلمين، واللافت في هذه الجريدة هو أن أغلب مقالاتها الافتتاحية لم تكن لأبي اليقظان وهو أمر يختلف تمام الاختلاف عن الصحف السابقة، بحيث أسند كتابة المقالات الافتتاحية للشيخ عدون بن بلحاج شريفي وهو من دعاة الفكر الإصلاحي[3]، لقد عمل بها مجموعة من الصحفيين البارزين من أمثال عبد الرحمن بن عمر الذي كان يوقع مقالاته باسم «البكري» والشيخ عدون بن بلحاج الذي يوقع باسم «سعيد»، متبعة النهج الإصلاحي بصفة عامة، ومنهاج جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بصفة خاصة فكانت تغطي بتحقيقاتها الصحفية نشاطات الجمعية الفكرية والثقافية وتنقل للقراء ما يجري في اجتماعات الجمعية وما تصدره من أخبار وبيانات وتفيدهم بما تتمخض عليه تلك الاجتماعات من نظم وقرارات[4]،كما فتحت الباب واسعا أمام الأقلام المغاربية والعربية والإسلامية، ومن أشهر الكتاب المغاربة الذين كانوا ينشرون بها مقالاتهم الكاتب والشاعر «عبد الهادي الشرايبي» و« محمد بن محمد مكوار»

---

[1]- محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص166.

[2]- ينظر الملحق رقم 13.

[3]- محمد صالح ناصر، **المرجع السابق**، ص226.

[4]- **نفسه**، ص 228

و«محمد بن عباس القباج» و«محمد الطائع الكتاني» و«المكي بن باديس» وغيرهم، أما الشيخ محمد القري فقد كان وكيلا رسميا لجرائد أبو اليقظان في المغرب وكان يوقع مقالاته باسم مستعار «ابن الشعب».[1]

لقد كانت صحافة أبو اليقظان منبرا وصدى لكل الأحداث في الجزائر وخارجها، حيث مثلت صراعاً بين الحق والباطل مع استماتة في الحفاظ على المبادئ والتضحية في سبيل الوطن والعمل الصحفي[2]، ولكن مصيرها كان مثل سابقاتها، فقد عطلت من طرف الإدارة الاستعمارية، ذكر أبو اليقظان سببين منفصلين لتعطيلها هما: «يبدو أن سبب تعطيل النور هو فصل نشرناه في العدد 78 منها الصادر بتاريخ 02 ماي 1933م تحت عنوان «رواية مخزية يمثلها أبالسة القرن العشرين في وادي ميزاب» ومعه فصل لمراسلنا الفاضل بعنوان «الفزّاع الأكبر» أو «ضرب البارود في غرداية»، انتقدنا فيهما أعمال بعض المجانين الذين أقاموا حفل الفازعة لزيارة الأسطول الجوي الأمريكي الذي يتألف من 84 طيارا وحضرها نيف وستون مومسة مزينة جلبوها من خارج البلاد لأخذ فيلم من هذا المنظر اللعين يقع عرضه في عواصم أوروبا وأمريكا»، وهاجم هذا المقال المعارضين للإصلاح من المتفرنجين والسلطة الحاكمة، ومهما يكن الأمر فإن السبب لا يزيد عن إدانة السياسة الاستعمارية للصحافة العربية ومنها جريدة النور التي عطلت في العدد 78 الصادر بتاريخ 02 ماي 1933م، وهو آخر عدد يصدر منها[3].

من الواضح أن السبب الأقوى لتعطيلها هو السبب الأول لأن المقال الذي أشار إليه كان من الحدة والغضب بأن أثار السلطة الحاكمة واستفزها، فهي لم تتعود أن يتطاول

---

(1)– محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص ص 169–170.

(2)– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، **المرجع السابق** ص 264.

(3)– أبو اليقظان، «رواية **مخزية يمثلها أبالسة القرن العشرين في وادي ميزاب**»، جريدة النور، ع 78، الثلاثاء 06 محرم 1352هـ الموافق ل 02 ماي 1933م، ص01.

صحفي أهلي على نفوذها المزعوم، هذا بالإضافة إلى أن المقال يحمل في طياته معاني الرفض والتمرد والذي يجعلنا نميل إلى ترجيح هذا السبب هو أن المقال المترجم كان قد صدر في العدد 60 من الجريدة، فما الذي جعل الاستعمار ينتظر طوال ستة أشهر كاملة؟ وما الذي جعله يصادر الجريدة إلى حين صدور العدد 78 في حين نجد المقال الذي هاجم السلطات الاستعمارية إنما صدر في نفس العدد الذي عطلت به هذه الجريدة ومهما يكن من أمر فإن السببين لا يزيدان عن كونهما إدانة قوية للسياسة الاستعمارية المتعسفة تجاه الصحافة العربية في الجزائر. [1]

3-5- جريدة البستان [2]:

بعد المصادرات المتتابعة لجرائد أبو اليقظان، عمد هذا الأخير إلى أسلوب صحفي جديد وهو إصدار صحيفة فكاهية انتقادية وهي جريدة البستان، حاول فيها الابتعاد عن المقالات المطولة والمواضيع الهادفة والمركزة، مما جعلها أشبه بجريدة النديم التونسية في طريقة إخراجها، وقد صدرت هذه الجريدة وجريدة النور ما تزال موجودة لم تعطل بعد، حيث نجد في النور تنويه بالبستان والتي جاء فيها ما يلي: «جريدة عربية فكاهية انتقادية يصدرها مرتين في الشهر بالجزائر الأديب الفاضل تعموت عيسى بن يحي صاحب جريدة المغرب سابقا غايته منها إنعاش روح الفضيلة وإخماد روح الرذيلة بأسلوب فكاهي لذيذ نزيه، فنرحب بهذه الزميلة الكريمة ونرجو لها مزيد التقدم والرواج والإقبال».[3]

إنه ورغم انتهاج جريدة البستان للأسلوب الفكاهي، فهي لم تخل من الخصائص العامة للمقالات التي ميزت كل الصحف الإصلاحية في شكلها العام وهي كالآتي:

- الكتاب في تلك الصحف كانوا يحرصون على التفريق بين سياسة فرنسا كحكومة وبين السلطات الحاكمة في الجزائر كطبقة استعمارية، فبينما نجدهم يحسنون

---

[1]- محمد صالح ناصر، **المرجع السابق**، ص 236.

[2]- ينظر الملحق رقم 14.

[3]- محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص 212.

الظن بالجمهورية الفرنسية وينزهونها عن الظلم والطغيان، نجدهم بالمقابل يهاجمون السلطات الاستعمارية في الجزائر ويحملونها أساليب التعسف والإذلال التي تمارس على المسلمين.

- لا يلاحظ في أسلوب الكتاب سوى أمرين مشتكين من الظلم أو مطالبين بحق فهم يعتبرون هذه الحقوق دين في رقبة فرنسا جراء التضحيات الجسام التي قاموا بها لأجل عزة هذه الأخيرة في حروبها الخارجية.
- اتخاذ تصريحات المسؤولين منطلقا لتعليقاتهم وفرصة ثمينة لإعادة صياغة مطالبهم بما يتوافق مع المستجدات الجديدة. [1]

لقد كانت ثلاث دوافع ذكرها أبو اليقظان لإنشاء هذه الجريدة:

- صحافة بسيطة الأسلوب والأفكار تسايرها الطبقة ذات المستوى الثقافي المحدود وتتجاوب معها وتستفيد منها.
- إفساح المجال للأقلام ذات الاتجاه النقدي الفكاهي.
- الأزمة الاقتصادية الخانقة التي غيرت طبائع الناس فأصبحوا في حاجة إلى صحافة فكاهية خفيفة الروح ترفه عنهم وتسليهم. [2]

كانت أغلب مقالاتها الصحفية عبارة عن خواطر سريعة ومركزة تحتويها فصول قصيرة، تعالج في الأغلب مواضيع اجتماعية إصلاحية أو سياسية وكثيرا ما تكون عناوين مقالاتها تتخللها كلمات عامية شائعة على ألسنة الناس تهدف إلى معالجة الأخلاق العامة فمن خلال قولهم مثلا «كلامك هو الكبير» فالقصد من هذا العنوان هو تناول ظاهرة التملق والنفاق والتظاهر بسماع النصيحة مع الإصرار على الموقف المنحرف، وقولهم «ما زال الحال» يدل على ظاهرة التسويف والمماطلة وإخلاف الوعد والكسل. [3]

---

[1]– محمد ناصر، المقالة الصحفية الجزائرية...، ج1، **المرجع السابق**، ص ص 320–321.

[2]– محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص 215.

[3]– محمد صالح ناصر، **المرجع السابق**، ص241.

على الرغم من كل الاحتياطات التي اتخذها أبو اليقظان ليضمن سير جريدته فان ذلك لم يمنع السلطات الاستعمارية من أن تفاجأها هذه الجريدة أيضا بقرار التعطيل في 12 جويلية 1933م بعد صدور عشرة أعداد منها فقط. [1]

3-6-جريدة النبراس [2]:

لقد شقت الصحافة العربية طريقها قدما، ونخص بالذكر في هذا المقام صحافة أبو اليقظان الذي حاصرته إدارة الشؤون الأهلية وقررت مصادرة كل ما يقدم على إصداره، لكن هذا الوضع زاد صحافته ازدهارا وتحديا وانبعاثا مع انتشار حركات التحرر الوطنية وإصرار أحرار الجزائر والمسيرين لهذه الصحف على مواصلة الدرب وتحدي كل أنواع الاضطهاد والظلم الذي تمارسه الحكومة الاستعمارية عليهم[3]، فبالرغم من تعطيل جريدة البستان دون سابق إنذار لم يمض على هذا القرار شهر حتى أصدر جريدته الجديدة تحت اسم النبراس، وقد صدر العدد الأول منها في 21 جويلية 1933م، فمن خلال افتتاحية العدد الأول نلمس في حيثياته قوة الإصرار والتحدي وروح المقاومة من نقد لاذع لموقف السلطات الاستعمارية، فيما يتعلق بهذا الجانب فقد بين الكاتب في بداية المقال أهمية الصحافة في تهذيب الشعوب وترقيتها وأن هذه الوسيلة هي اللسان الصادق الذي يعكس تطلعات الشعب الجزائري في ظل السياسة الاستعمارية الفرنسية ما لم يهدد هذا اللسان بالمقراض من حين إلى آخر، فالصحافة قادرة على توجيه الشعب وهي أشبه بالمدرسة المتنقلة التي تدخل البيوت حاملة معها شتى الفنون لسائر الطبقات وهي قادرة على بث الوعي وتحليل الحالات المرضية الاجتماعية وإعطاء الحلول الناجعة لمعالجتها.[4]

---

[1]- فضيل دليو، **المرجع السابق**، ص 91.

[2]- ينظر الملحق رقم 15.

[3]- مفدي زكريا، **المصدر السابق**، ص ص 179 – 180.

[4]- محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية ...، **المرجع السابق**، ص 228.

لذا فإن أبو اليقظان راح يؤكد للمستعمرين وبأسلوب يثير الحسرة في نفوسهم بأن محاولتهم القضاء على الصحافة الحرة إنما جاء بعد الأوان، لان هذه الصحافة أدت رسالتها وأيقظت الأمة وعرفتها بواجباتها الوطنية[1]، لقد كانت الجريدة متنوعة في مواضيعها وثرية بالرغم من قلة أعدادها، توقفت عند العدد السادس فقط، لكن هذا التعطيل لم يمنعها من ترك الأثر الطيب في نفوس الجزائريين، فقد انتهجت البعد الإسلامي، الديني والتربوي، فمن بين المواضيع التي عالجت في الجانب الديني نذكر السلسلة القيمة التي أصدرها أبو اليقظان تحت مسمى «القرآن بين الأمس واليوم»، وهي في ثلاث حلقات بالأعداد الثاني والثالث والرابع على التوالي، تناول في حلقتها الأولى بالبحث والمناقشة دور القرآن ومكانته في نفوس السلف الصالح وكيف أصبحت تلك المكانة العظيمة تلعب دورا هاما في بناء الأمة الجزائرية، أما في الحلقة الثانية فقد عالج موضوع الولاء للقرآن إنما هو في الحقيقة ولاء للإنسانية جمعاء، وفي الحلقة الثالثة اهتم بالحلول فبين واجب المسلمين نحو كتابهم أفرادا وجماعات.

وضمن هذا الطرح خصص نصائح تعمق من درجة الإيمان في قلوب الجزائريين، كما كانت لها كذلك اهتمامات ثرية في مختلف الجوانب خاصة في الجانب الإصلاحي والدعوي، في الواقع أننا بالعودة إلى النبراس نفسها متفحصين محتوياتها نجدها أنها لم تخرج أبدا عن خطة الجرائد التي سبقتها مضمونا وشكلا، أفكارا وأسلوبا، فقد اهتمت بالأخبار المحلية اهتمامها بالقضايا الإسلامية[2] فحفزت الشعب على التمسك بمقومات الهوية الوطنية، ولم تقتصر على الأقلام الجزائرية فقط، فقد كتب بها بعض الكتاب المغاربة أمثال عبد الحفيظ العلوي السكوري من فاس، وعبد الهادي الشرايبي ومحمد القري، هذا بالإضافة إلى بعض الكتاب من بقية الأقطار العربية، كما احتوت على الاهتمامات الأدبية والأخبار المحلية، وبعد صدور العدد السادس منها جاء أمر تعطيلها في 25 أوت 1933م من طرف الإدارة الاستعمارية.[3]

---

(1)– محمد صالح ناصر، **المرجع السابق**، ص251.

(2)– **نفسه**، ص252

(3)– محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص ص 231 –238.

3-7-جريدة الأمة [1]:

شكلت فترة الثلاثينات من القرن العشرين مرحلة القوة بالنسبة للصحافة الأهلية والجمعيات والهيئات المختلفة فصدرت جريدة الأمة لصاحب اعتمادها أبو اليقظان ورسمت مسارها النضالي في نشر الوعي الوطني والدفاع عن فكرة استقلال كامل شمال إفريقيا، لهذا كانت قريبة جدا من حزب نجم شمال إفريقيا في المهجر[2]، برز العدد الأول منها في الثامن من سبتمبر 1933م، وعلى غير عادة أبي اليقظان فإنه لم يخصص له أي افتتاحية يشرح فيها أهدافها وواقعها وتطلعاتها، حيث نشر بدل ذلك مقالا عاديا تحت عنوان «التعاون الاجتماعي وآثاره في الأمم والجماعات»، وهو الحلقة السابعة لمقال نشر في جريدة النبراس المعطلة، وهذا فيه إشارة ضمنية مفادها أن الأمة ما هي إلا امتداد لجريدة النبراس السالفة الذكر.[3]

بالموازاة مع نشاط حزب نجم شمال إفريقيا فقد ساهمت جريدة الأمة في الدفاع عن مصالح المسلمين الجزائريين والمغاربة والتونسيين، وبمجرد صدور العدد الأول منها حتى توقفت تلقائيا وإراديا تحسبا لأي طارئ من طرف المحتل واتقاء لردة فعله عليها، ثم عاودت الصدور من العدد الثاني وحتى العدد 170 من25 سبتمبر1934م إلى غاية 25 ماي 1938م[4]، وكانت تصدر يوم الثلاثاء من كل أسبوع باللغة العربية في أربع صفحات، حجمها مثل حجم جريدة الشعب (55 سمx30 سم)، كتب في الصفحة الأولى عنوانها بحروف بارزة باستعمال الخط الديواني، ثم كتب بالفرنسية «*JOURNAL ELOUMA*»، ومن جهة العنوان الكبير على اليمين نجد اسم المدير وعنوان الإدارة بالعربية والفرنسية وعلى اليسار نجد قيمة الاشتراكات في الجزائر وبلدان المغرب العربي، وتحت عنوانها كتب «جريدة عربية تصدر كل يوم ثلاثاء»،

---

[1]- ينظر الملحق رقم 16.

[2]- زهير إحدادن، الصحافة المكتوبة في الجزائر...، **المرجع السابق**، ص 41.

[3]- محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص 240.

[4]- فضيل دليو، **المرجع السابق**، ص 91.

وتحت هذا الإطار الأفقي كتب بخط عريض عناوين المقالات التي يحتويها كل عدد ولم تكن هذه الطريقة سارية المفعول في بقية جرائده والجدول التالي يبين أهم روادها [1]

أهم رواد جريدة الأمة من التأسيس إلى التعطيل 1933-1938م.

الاسم	البلد أو المنطقة	الاسم	البلد
أبو اليقظان	الجزائر	مصطفى صادق الرافعي	مصر
سعيد عدون	القرارة	بشارة الخوري	لبنان
الشيخ بيوض إبراهيم بن عمر	القرارة	سليمان باشا الباروني	ليبيا
مفدي زكريا	غرداية	محمد حسن هيكل	مصر
محمد داودي عطاء الله	غرداية	أنور الشفري	مصر
أبو امرئ القيس الجيلالي	وهران	محمد الأخضر الغساني الطرابلسي	ليبيا
عبد الحميد بن باديس	قسنطينة	محمود بورقيبة	تونس
مصالي الحاج	الجزائر	شكيب أرسلان	لبنان
بن الحاج بكير بن أحمد	غرداية	الامام الخليلي	عمان
أبو الحسن علي بن صالح	غرداية	محمد عبد الهادي	المغرب
حلواح العباسي	الجزائر	المكي بن ادريس	المغرب
أبو إسماعيل محمد	غرداية		
محمد العيد ال خليفة	بسكرة		
زهير الزاهري	بسكرة		
محمد السعيد الزاهري	بسكرة		

المصدر: خيري الرزقي، **المشرق العربي من خلال جريدة الامة لأبي اليقظان 1933-1938**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف أحمد رضوان شرف الدين، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، السنة الجامعية 2012-2013، ص.63

[1]- خيري الرزقي، **جريدة الأمة للشيخ إبراهيم أبو اليقظان وموقفها من القضايا الوطنية الجزائرية 1934-1938**، مجلة الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.

3-7-1- أهم القضايا التي عالجتها هي:

أ-القضايا الاجتماعية:

من خلال الاطلاع على أعدادها نجد من المواضيع التي ركزت عليها في صفحاتها واهتماماتها طريقة بناء شخصية الجزائر العربية المسلمة، بناءً تقف به أمام التيارات الهدامة التي يحاول المستعمر إغراقها فيها، فكانت بحق تؤكد على تشجيع الأخلاق الحميدة لأنها لاحظت ضعفا في هذا الجانب لدى المجتمع الجزائري، فبذلت ما بوسعها في هذا الميدان ونددت بمعوج الأخلاق وأعلت من شأن التقويم فيه، واستمدت فهمها في ذلك من روح الإسلام لأن فهمه العميق يساهم في مقاومة الاستعمار بكل أبعاده، وهذا ما عكسته افتتاحية أعدادها، ونذكر على سبيل المثال بعض عناوين افتتاحياتها «التعاون وآثاره في الأمم والجماعات، إلى العمل في دائرة الوئام والنظام، هل يستقيم أمر في هذه الحياة بغير التمسك بالدين، الأنانية وحب الذات وخطرهما على المجتمع، من مدرسة الفرد إلى مدرسة المجتمع ...وغيرها من المواضيع».[1]

لم تكن حالة الجزائر الاجتماعية أقل سوءا من حالتها الدينية، فقد انتشر الجهل والفقر والمرض والآفات الاجتماعية، لذا عندما بدأت الدعوات الإصلاحية والتي اتسمت بالفردية في بداية الأمر ثم تطورت كحركة جمعوية إيمانا منها بتحرير العقل قبل النفس، عنت بموضوع الإصلاح الاجتماعي عناية فائقة لا يفوقه من إنتاج خصب في الأفكار إلا ما قدمته هذه الجمعية في المجال الديني[2]، وفي مجال بناء الشخصية الوطنية فقد ركزت على العلم والتنديد بالروح الانهزامية ووقفت من الحركات ذات الطابع العنصري أو الطائفي موقفا حازما، وحاربت كل النزعات الاستعمارية نحو المسخ والاندماج وكان لها موقف يتسم بالوعي وبعد النظر.[3]

---

(1)- محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية ...، **المرجع السابق**، ص 244.

(2)- محمد ناصر، المقالة الصحفية الجزائرية ...، ج2، **المرجع السابق**، ص 203.

(3)- محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية ...، **المرجع السابق**، ص ص 245 -246.

ب- **القضايا السياسية:**

رغم اهتمام جرائد أبو اليقظان بالجانب السياسي لكن ما يلفت النظر هو أن جريدة الأمة كانت أكثر اهتماما بهذا الجانب خاصة بعد نشوب الأحداث الدامية بين المسلمين واليهود في 1934م، وفشل المؤتمر الإسلامي "1936م-1937م"، ففي افتتاحية العدد الثالث دعا أبو اليقظان إلى إنشاء حزب وطني يضمن وحدة الشعب الجزائري خاصة بعد المواقف التي أبداها هذا الأخير أثناء المحن والأزمات، فبالرغم من أن أبو اليقظان كان من دعاة الحركة الإصلاحية إلا أنه ساند حزب الشعب منذ صدور العدد 131 بهذه الجريدة، وفي العدد 136 نشر نبأ اعتقال الزعيم مصالي الحاج وخمسة من أعضاء الحزب، وفي الأعداد التي تلته كانت جل المقالات تنبض بالحماسة الوطنية، ولهذا فإننا نعتقد أن بتر العدد 138 من صفحاته ربما يعود إلى مضايقة الاستعمار لجريدته.[1]

ج- **القضايا العربية والإسلامية:**

كانت جريدة الأمة تهتم بكل ما من شأنه ربط أواصر التضامن والاتحاد بين بلدان الوطن العربي مشرقا ومغربا، فقد تتبعت القضايا العربية من خلال الجرائد المشرقية وأبنت وفاة بعض الشيوخ من المصلحين مثل الشيخ رشيد رضا، متخذة مواقف مشرفة بخصوص بعض الخلافات التي كانت تقع بين بعض المفكرين مثلما حدث لشكيب أرسلان وسليمان الباروني، بحيث حاول الشيخ بيوض التوفيق بينهما والتنويه بخصال الرجلين داعيا إلى نبذ الخلاف طلبا للوحدة في الرأي والموقف، كما أعطت عناية كبيرة للقضية الفلسطينية وقضايا المغرب العربي في كل من تونس والمغرب الأقصى.

د- **القضايا الدولية:**

حرصت جريدة الأمة كل الحرص على تتبع القضايا الدولية، ولعل هذا الاهتمام نابع من تتبع القضايا التي وقعت قبل نشوب الحرب الكونية الثانية والحروب التي سبقتها وإبراز التكتلات

[1]- محمد ناصر، **المرجع السابق**، ص ص 249-251.

السياسية والمؤتمرات العالمية التي كانت تعقد في تلك الفترة، فقد خصت في أعدادها فضح دسائس اليهود لاستغلال هذه الأزمات الدولية، فقد تصدرت بعض أعدادها عناوين منها «السلم العالمي على حافة الفناء، السلم الأوربي في كفة الميزان، معضلة الحبشة تحشر أوربا في مضيق الخطر، الثورة في إسبانيا، القضية اليهودية في إيطاليا، لإنقاذ أوربا من دسائس اليهود وغيرها من المقالات».[1]

هـ- جريدة الأمة والحركة الإصلاحية:

من خلال محتويات الجريدة يتضح لنا أن نزعتها كانت إصلاحية فهي لم تكن تهتم بالقضايا الوطنية فحسب بل تعدت ذلك إلى القضايا الإصلاحية المغاربية، إذ نجد بها الكثير من المقالات التي تعالج هذا الجانب في الأقطار العربية، ففي الجزائر كانت تهتم بكل ما تقوم به جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وما يحدث في مؤتمراتها وحفلاتها ولا سيما المؤتمرات ذات المدلول التاريخي كالمؤتمر الإسلامي، كما تتبعت صدى الجمعية في الخارج والداخل وقد تجسد فيها الموقف الصامد ضد خصوم الإصلاح ممن يطلق عليهم أتباع الطرقية وكتلة المحافظين وللجريدة في هذا السبيل عدة مقالات كما اشتهر بمثل هذه المواقف كاتبان هما سعيد، وأبو اليقظان [2].

3-7-2- قضايا الفكر والثقافة:

إلى جانب اهتمام جريدة الأمة بالقضايا الهامة من حياة الشعب الجزائري والأمة العربية والإسلامية والقضايا العالمية، كما اهتمت كذلك اهتماما بارزا بالفكر والثقافة والأدب، إذ لا يكاد يخلو عدد واحد من قصيدة لشاعر عربي أو جزائري وهي في غالبها تتماشى مع الإحداث وانعكاساتها، وقد نجد ضمن اهتماماتها أيضا العناية بعملية التأليف والتنويه بالإصدارات الجديدة من الكتب أو الاحتفال بجريدة ذات شأن أو الرد على مقال مغرض، لهذا فان رواد

1- محمد صالح ناصر، **المرجع السابق**، ص ص 272-279.

2- **نفسه**، ص ص 266-267

الجريدة قد دافعوا على المبادئ الإصلاحية مشخصين من خلالها مشاكل المجتمع والحلول الناجعة لعلاج الأمراض الاجتماعية الناتجة عن الجهل.[1]

لقد تعامل أبو اليقظان بحذر مع الإدارة الاستعمارية في الجزائر الامر الذي ساعده على إصدار العديد من الصحف العربية الجزائرية الإصلاحية، لكنه واجه دون شك قمعا إداريا وأمنيا جعله يواجه الصعاب في تأسيس تلك الصحف، فلا يكاد يصدر عنوانا حتى تبادر الإدارة إلى تعطيله، كما وسع من دائرة القمع منشور ميشال 16 فيفري 1933م وقرارات وزير الداخلية مارسيل رونييه التي تضمنت قمع الجزائريين المتظاهرين وكل من يخالف السياسة الاستعمارية في المجال الإعلامي[2]، وبقرار من وزير الداخلية في 24 ماي 1938م تم منع تداول وبيع وتوزيع ونشر جريدة الأمة العربية التي تطبع وتنشر في الجزائر، وقد أبلغ أبو اليقظان من طرف الشرطة بهذا القرار، حيث اقتحمت هذه الأخيرة المطبعة العربية التابعة له، واستولت على حوالي 900 نسخة منها[3].

3-7-3- أهداف الجريدة:

- التركيز على تنبيه الأمة ومساعدتها للوقوف على الواقع الاستعماري ومجابهته من خلال إيضاح مسببات الفرقة ومعالجة مشاكل المجتمع المتنوعة التي تعود في كنهها إلى الابتعاد عن تعاليم الإسلام والتخبط في المعتقدات البالية التي أنتجتها الطرقية وأعوانها الموالون للإدارة الاستعمارية.
- تطهير المجتمع من مفاسد الأخلاق والتركيز على التربية الدينية الصالحة في خلق جيل يؤمن بالقومية العربية الإسلامية وتوجيهه توجيها سليما.

---

(1)- محمد بن أحمد جهلان، **قضايا الإصلاح الاجتماعي في مقالات جريدة الأمة لأبي اليقظان**، نشر جمعية التراث ومؤسسة الشيخ أبي اليقظان، الجزائر، 2013، ص73.

(2)- فضيل دليو، **المرجع السابق**، ص ص 129-130.

(3)- محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية ...، **المرجع السابق**، ص 263.

- دعم الوحدة الوطنية من خلال إعادة بعث الأمة الجزائرية وتثقيفها وتذكريها بأمجاد أسلافها ومكتسبات هويتهم الحضارية بعكس ما روج له الاستعمار وبرامجه التعليمية.
- مساندة كل الأفكار الوطنية وانتقاد كل التصريحات الفردية التي تضر بالقضية الوطنية مثل مشاركة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في المؤتمر الإسلامي سنة 1936م، فقد كتبت في افتتاحية العدد 82 مقالا بعنوان «حذار من الانحدار في هوة الاندماج»، لأن الجمعية قد وقعت في تقديم ما حقه التأخير وتأخير ما حقه التقديم، وتعظيم ما حقه التصغير وتصغير ما حقه التعظيم.
- تكوين المجتمع الجزائري تكوينا صحيحا بغرض اكتساب الأخلاق الفاضلة والأفكار النيرة [1].

3-8- جريدة الفرقان [2]:

بعد شهر ونصف من صدور قرار تعطيل جريدة الأمة أصدر الشيخ أبو اليقظان جريدة جديدة أطلق عليها اسم الفرقان لتحل محل جريدة الأمة صدر العدد الأول منها في 05 جويلية 1938م بالعاصمة[3]، أراد صاحب اعتمادها من خلال هذه التسمية إعادة بعث أفكار رواد الإصلاح من أمثال جمال الدين الأفغاني، محمد عبده، رشيد رضا وغيرهم في الجزائر، معطيا إشارة قوية بأن سر قوة المسلمين تكمن في تمسكهم بدينهم وبالقرآن الذي هو وسيلة عمل وسلوك في المعاملات، إيمانا منه بأن وحدة الشعب الجزائري تكمن في التمسك بالدين الإسلامي وقوة العقيدة وتصدرت تلك الجريدة بالآية الكريمة: ﴿**يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إَن تَتَّقُواْ اللّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَاناً وَيُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ**﴾.[4]

---

[1]- خيري الرزقي، المشرق العربي من خلال جريدة الامة لأبي اليقظان 1933-1938، **المرجع السابق**، ص 63.

[2]- ينظر الملحق رقم 17.

[3]- فضيل دليو، **المرجع السابق**، ص 91.

[4]- سورة الأنفال الآية 29

إن جريدة الفرقان لم تختلف لا في شكلها ولا في محتوياتها عن جرائد أبو اليقظان الأخرى، فقد كانت تحتوي على مقال افتتاحي يعالج أهم ما يشد انتباه القراء من أحداث الساعة في تلك الفترة بمختلف توجهاتها اجتماعية كانت أو سياسية أما الحيز الباقي منه فهو ركن عن السياسة العالمية ،أما الصفحة الثانية فهي مخصصة لأنباء العالم الإسلامي السياسية، وما تبقى يأخذ للكتابة والتحقيقات الصحفية لنشاطات جمعية العلماء المسلمين أو الاقتباس من بعض كبريات المجلات كالرسالة، ثم يخصص ضمن صفحاتها حيزا للمقالات الواردة من القراء الذين يشاركون فيها، أما الصفحة الرابعة والأخيرة فهي مخصصة للإعلانات، مع متابعة المقالات التي تلاحق خصوم الحركة الإصلاحية في ميزاب.

لقد كتب أبو اليقظان فيها سلسلة من المقالات تحت عنوان «حديث المفلسين» بإمضاء مستعار «رقيب» ويقصد من وراء ذلك إلى تصوير ما يدور في جلساتهم السرية من أحاديث ضد رجال الإصلاح، وما يحيكونه ضد صحافته التي كان لها صدى عميقا في الجزائر ولم تنشغل جريدته بالأمور الجانبية، إذ اهتمت بما هو اخطر ففي ركن أنباء العالم الإسلامي نجد اهتماما ملحوظا بأخبار المسلمين سيما تلك الإخبار التي تهتم بكفاحهم ضد الاستعمار[1]، كما استطاعت ترتيب اهتماماتها ولم تخض في الأمور الثانوية بل اهتمت بما هو أخطر والمتمثل في الواقع العام الإسلامي في ركن «أنباء العالم الإسلامي»، مولية اهتمامها أيضا بالقضايا العالمية والقضايا السياسية هذا دون أن تهمل القضايا الوطنية والمحلية، كما ركزت على الاستعمار الفرنسي، والسلطات الحاكمة المحلية والعملاء وخصوم الحركة الإصلاحية وأعداء الدين والوطن والأمة الإسلامية أينما وجدوا، ولهذا فإن السلطات الاستعمارية لم تكن لتترك مثل هذه الجرائد دون تعطيل، لذا صدر قرار تعطيلها بعد العدد السادس منها في 02 أوت 1938م وكان هذا هو آخر أعدادها وقد تحججت السلطات الاستعمارية بأن الجريدة كانت ناطقا باسم حزب الشعب المحظور رسميا، تعد آخر ما

[1]– محمد صالح ناصر، **المرجع السابق**، ص ص 289–290.

أصدر أبو اليقظان وبها ختم نضاله الصحفي الذي دام ثلاثة عشر سنة أصدر خلالها ثمانية جرائد.[1]

خلاصة القول هو أن الصحافة المكتوبة كانت جزءاً من الدعاية الاستعمارية التي هدفت إلى السيطرة المطلقة على الأهالي واحتوائهم، ضمن الحضارة الاوروبية بكل أبعادها الاقتصادية، السياسية، الثقافية والاجتماعية في إطار مشروع تنصيري متكامل، ورغم ذلك فقد فتحت هذه الصحافة المجال أمام النخبة الوطنية لممارسة هذا الأفق الإعلامي الذي أصبح فيما بعد منبراً لبث المبادئ الوطنية في الشعب الجزائري، وخلف هذا التوجه الجديد أنصاراً من الأوروبيين الموالين للقضية الجزائرية، والذين سخروا بدورهم هذه الوسيلة في تقريب وجهات النظر بين الجزائريين والمستوطنين وأطلق على هذا النمط الإعلامي الجديد صحافة أحباب الأهالي، والتي ساهمت بشكل أو بآخر في إيصال بعض المطالب الأهلية للإدارة الفرنسية بالجزائر، مما جعلها تستغل هذا الوضع في خدمة المصالح العامة للاستعمار، وتكون بذلك قد حققت التأييد المطلق للإستعمار في تلك الفترة من خلال الرقابة الإعلامية.

كما أدت الظروف السائدة مع نهاية القرن التاسع عشر إلى إحداث بعض التوجهات الجديدة في السياسة الاستعمارية بالجزائر، والتي دفعت بالنخبة المثقفة من الجزائريين إلى تأسيس أول جريدة وطنية بحلول سنة 1893م، والتي أسست لمرحلة جديدة في تاريخ الصحافة العربية بالجزائر، فتولد عن هذا التوجه ظهور عدة صحف عربية ساهمت بشكل فعال في بعث القيم الأخلاقية ومحاربة بعض الظواهر الاجتماعية، مما ساهم في ترسيخ الثوابت الوطنية للشعب الجزائري، والجدير بالذكر أن هذه المرحلة قد تضاعف فيها عدد الصحف الوطنية والتي تميزت بطابعها الاجتماعي والثقافي والاقتصادي وبشكل اقل السياسي، وهذا لتجنب المضايقات الإدارية الاستعمارية وهذا ما سمح لتلك الجرائد بالنشاط

[1]– محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص ص330–336.

داخل الوطن، كما كان هدف الإدارة الفرنسية منها هو القضاء على نظيرتها القادمة من الشرق وهذا لصعوبة مراقبتها لأنها تتسرب بشكل غير رسمي ومادتها الإعلامية تشكل خطرا على السياسة الاستعمارية.

وعلى العموم فقد تمكنت هذه الجرائد من الدفاع عن قضايا المجتمع الجزائري ومقاومة الاستعمار ومخططاته، أين عالجت بطريقة احترافية القضايا الوطنية وربطتها مع الوضع السائد آنذاك، لأجل ذلك اعترضتها عدة صعوبات منها ما هو مادي، ومنها ما هو ناتج عن القوانين الاستثنائية التي أصدرتها الإدارة الاستعمارية، لكنها نجحت إلى حد بعيد في بلوغ أهدافها رغم محدودية الإمكانيات.

الفصل الثاني

القضايا الاجتماعية للمجتمع الجزائري
(1919-1954م)

أولاً–قضايا المرأة والشباب.

أ– قضايا المرأة الجزائرية

1– المرأة الجزائرية من خلال أقلام النخبة الجزائرية.

2–جهود ابن باديس في ترقية المرأة الجزائرية.

3– سياسة الاستعمار في طمس عروبة وإسلام المرأة الجزائرية.

4– مسألة الحجاب والسفور.

ب– قضايا الشباب الجزائري.

1– دعوة الشباب إلى الانخراط في الحركة الإصلاحية.

2– دعوة الشباب إلى التخلق بالأخلاق الحميدة.

3– دعوة الشباب إلى نبذ التقليد.

ثانياً–الاحتفالات والمناسبات في المجتمع الجزائري.

1– رمضان ومكانته الاجتماعية والدينية.

2– خصوصية الشهر الفضيل وطابعه الاجتماعي.

3– السياسة الاستعمارية تجاه المناسبات والأعياد الدينية.

4– لجنة الأهلة والأعياد الإسلامية الكبيرة.

5–الاحتفال بالمولد النبوي الشريف.

6–الاحتفال بالزواج.

ثالثاً– نماذج من بعض الأمراض الاجتماعية التي عالجتها الصحف الإصلاحية.

1– منكرات الأفراح والإعراس.

2– آفة الغرور والكذب.

3– زيارة الأضرحة والقبور.

4– البغاء السري والمنظم.

5– المسكرات وآفة الانحراف.

رابعاً– الأحوال المعيشية والصحية للجزائريين.

1–المستوي المعيشي للسكان.

2– مشكلة البطالة وظروف العمل.

3– الوحدة والتكافل الاجتماعي.

4– الوضع الصحي بالجزائر.

أولا- قضايا المرأة الجزائرية والشباب:

1- قضايا المرأة الجزائرية:

لقد سلط الاستعمار الفرنسي على الأمة الجزائرية كل أنواع سياسة الإخضاع، فقد أفقدها الجهل شعورها بوجودها والفقر أقعدها عن العمل وشلهَّا عن الحركة والفرقة أضعفت قوتها، وهذه الحالة المتردية التي جر إليها الظلم والاستبداد الاستعماري الشعب الجزائري جعلته يبحث عن آليات توازن داخلية لمقومات هويته الوطنية، إن هذه الأخيرة لا تكتسي أهميتها ومعناها الحقيقي إلا من خلال مواجهتها مع الآخر[1]، ولذا كان تقاسم المشاق بين كل فئات المجتمع، فحملت المرأة لواء الجهاد ضد الاستعمار الفرنسي من خلال قيادتها لطلائع المقاومات الشعبية في القبائل الكبرى، وهذا لم يكن بالأمر الهين فقد تحملت أعباء الجهاد متحدية أعتى قوة استعمارية في تلك الفترة.[2]

إن الناظر لموضوع المرأة الجزائرية خلال الفترة الاستعمارية يجده من المواضيع التي لا تزال جديرة بالدراسة والبحث، بالرغم من بعض الدراسات القليلة في هذا الميدان وذلك لخصوصية المكانة التي تحظى بها في أوساط المجتمع الجزائري والتي لم يتعرض لها المفكرين والباحثين في تلك الفترة[3]، هذه الخصوصية تمثلت في شقها الأول بما تقتضيه الأعراف والتقاليد على إتيان ذكرها بين العامة حتى أن ذكر اسمها في محفل يعد بمثابة قلة أدب، وعندما يذكر الرجل كلمة المرأة أو الزوجة يقول لمخاطبيه «أكرمكم الله أو حاشاكم» [4]، والشق الثاني هو صعوبة طرق مثل هذه المواضيع لما لها من ردة فعل من طرف المجتمع تجاه من تناولها، سواء كان ذلك في جانبه السلبي أو الإيجابي، هذا الحرص لم

---

(1)- أبو اليقظان، «**شعور الأمة نائم فماذا ينبهه**»، جريدة واد ميزاب، ع 42، المؤرخ في 23 أفريل1927، مطبعة شارع لا لير، الجزائر،1927.

(2)- بسام العسلي، **المجاهدة الجزائرية**، دار النفائس، بيروت، 2010، ص 13.

(3)- أحمد مريوش، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، ج1، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، ط1، 2013، ص 216.

(4)- يحي بوعزيز، **موضوعات وقضايا المرأة الجزائرية وحركة الإصلاح النسوية العربية**، دار عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 24.

يكن من مقاصد الشريعة الإسلامية لأن الإسلام قد كرمها وجعلها من ركائز المجتمع[1] حتى قال عليه الصلاة والسلام عنها «النساء شقائق الرجال».[2]

بعد دخول الاحتلال الفرنسي أرض الجزائر ظلت المرأة الجزائرية على ما كانت عليه دون تعليم ولا تهذيب مسخرة لخدمة الرجل وانحصرت مهمتها في الإنجاب دون التفكير في ترقيتها وتعليمها بل زادت وضعيتها سوءا على ما كانت عليه جراء خوف المجتمع عليها لأنها مصدر عار لأهلها إن تعرضت لمكروه، يذكر مالك بن نبي حرص الأهالي على بناتهم وهاجس الخوف الذي انتابهم بمجرد دخول الجيش الاستعماري لمدينة قسنطينة سنة 1837م، ولم يعد لسكانها من هم سوى إنقاذ نسائهم وبناتهم، وكان ذلك ظاهرا عليهم خاصة عند العائلات التي تكثر بها الصبايا فقد أخلو المدينة بتسلقهم جدرانها من ناحية واد الرمال فبينما كان الجيش الفرنسي يدخل المدينة من خلال الفتحات التي أحدثتها المدفعية في أسوارها كان الأهالي يسارعون بنسائهم إلى الجهة الأخرى ويربطوهن بالحبال وينزلوهن في الحافة الأخرى من الوادي وكثيرا ما كانت تنقطع بهن الحبال فتلقيهن في هوة المنحدر، أما الناجيات منهن فقد هاجرن إلى البلدان العربية خاصة المغاربية.[3]

لقد أنكر المجتمع على المرأة كل التصرفات المنافية للعادات والتقاليد فهي في نظر الكثير من أفراده ليست كالرجل، لأن الأمة الجزائرية تتشكل من الأسر ذات السلطة الأبوية بخلاف بعض المجتمعات الأخرى، فقد ظلت تحيط بها مجموعة من النواهي التي لم تكن من صلب الدين، وقد ساهم انتشار الأفكار الجامدة اتجاهها دعوة بعض الغلاة المتشددين وبعض الطرقيين الذي حرموا عليها التعليم والتهذيب بدعوى مقابلة أناس غرباء عنها أثناء تعليمها، كما دعوا إلى مكوثها في بيتها، وبهذا أصبحت وضعيتها الاجتماعية أسوء حالا مما

---

(1)– حميد بن سالم، «**الثقافة الإسلامية ومكانة اللغة العربية في الجزائر قبل الاستقلال**»، مجلة اللسان العربي، ع 01، مكتب تنسيق التعريب بالرباط، الرباط، جوان 1964، ص 36.

(2)– الحديث أخرجه الإمام أحمد في باقي سند الأنصار عن حديث أم سليم بنت ملحان والترمذي وأبو داوود في كتابه الطهارة، دار الرسالة، مصر، [د.ت]، ص214.

(3)- Malek Bennabi, Mémoires Dun Témoin Du Siècle, Edition A.N.E.P, Alger,2006,P 11-12.

كانت عليه مثيلاتها في البلدان العربية، لقد طغت عليها سمة الجهل فلم تنشأ لها مدارس أهلية بعدما صودرت كل المدارس التي كانت قبل الاحتلال حتى أن الحكومة لم تكن تُعلم إلا نحو ثلاثة ألاف بنت جزائرية هذا بغض النظر عن نوعية التعليم الذي تتلقاه بهذه المرافق الحكومية.[1]

لقد أعطى لنا محمد السعيد الزاهري وهو من رواد الجرائد الإصلاحية وصفا عن الحالة التي كان عليها الشعب الجزائر جراء السياسة التجهيلية بالقول: «لقد أهمل الجزائريون العلم الحقيقي وتعلقوا بحكايات المقاهي ودروس القصاصين والعجائز، يتضح ذلك بالنسبة للمريدين في الطرق الصوفية التي تقدس الأشخاص وهم يعلمون أنه لا وساطة بين العبد وربه في بلوغ الغاية الإلهية وهي العبادة والتوحيد، وأن هناك خلل في تفكير هؤلاء لأنهم ينسبون كل ما يعجز عن تفسيره العقل إلى كرامات شخص ما بقولهم "سيدي فلان يشفي الأعمى ويكلم الموتى"، وهذا ليس من الدين فهم لا يؤمنون بالإنسان الذي يتكلم فقها أو توحيدا أو حسابا لأن في كل ذلك يسطع الحق وهو منافي لعقائدهم الوهمية، وأصبحوا يعتقدون في شيوخ الزوايا أن لهم القدرة على الوصول بالناس إلى رضا الله عز وجل عليهم وهذا بهتان وزور في حق الدين والمجتمع وقد حارب العلماء هذا الجنوح للمفسدة وحملوا على عاتقهم أمانة تثقيف الناس وإبانة مفاسد الطرقية».[2]

يمكن القول بإن حركية الإصلاح داخل المجتمع لابد أن تمر بإشراك المرأة في تفعيلها باعتبارها محور الإصلاح، فإذا صلحت المرأة صلح المجتمع وإذا فسدت فسد المجتمع، لهذا فإنها شغلت حيزا كبيرا من اهتمامات رجال الفكر ،المثقفين ،الأدباء وحتى رجال الإصلاح، وهذا تماشيا مع سيرورة النهضة الثقافية والحضارية وتركيزها على التكامل بين فئات المجتمع على ضوء العمل الجاد والأخذ بمبدأ العقلنة في النهوض بالأمة إلى

---

(1)– أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، **المصدر السابق**، ص451.

(2)– محمد السعيد الزاهري، «**زيارة سيدي عابد**»، جريدة الصراط السوي، ع 8، الاثنين 18 رجب 1352 الموافق لـ 06 نوفمبر 1933، ص4.

مصاف طلائع بقية الأمم، ولن يتسنى ذلك إلا بطرق مثل هذه المواضيع وإماطة الغموض عليها، فقد تحدث عنها أحد الكتاب المستشرقين مشيرا في حديثة إلى انحطاط المرأة الجزائرية، مرجعا ذلك لجهلها ونسب العلة إلى العلم ولم ينسبها إلى عدم الاعتقاد بالشرائع الدينية التي هي منبع الحياة[1].

1-2- المرأة الجزائرية من خلال أقلام النخبة الوطنية:

إن فترة الحرب العالمية الأولى (1914-1918م) وما بعدها كانت من الفترات التي كان فيها الانفتاح على أوجه فتأثر بذلك المجتمع الجزائري، وهذا راجع إلى ظروف الحرب واختلاط الجزائريين ببقية الشعوب وعودة المثقفين من المهجر نحو الجزائر حيث بدأ الاهتمام بالمرأة، نلمس هذا التوجه في كتابات النخبة الجزائرية، التي اهتمت بموضوعها منهم عمر بن قدور الجزائري الذي اعتبر أن جهلها يعد سببا في تأخر الأمة الإسلامية وبخصوص الجزائرية منها، التي أنتجت جيلا لا منفعة فيه، مشيرا إلى ذلك بالقول: «لما كانت المرأة المسلمة لسوء الحظ جاهلة، أخرجت شعبا كسولا وأنبتت نباتا خبيثا تهيئ أفكار أبنائها إلى التواكل والخمول والكسل والجمود»[2]، وبناء على ذلك اعتبر أن المرأة تعد محورا أساسيا في تركيبة المجتمع وترقيته والنهوض بمقوماته والدخول به في فاعلية الفكر ونبذ الجمود والاتكال، وبذلك تساهم في غرس الروح الوطنية فيه وحب العمل، وبذلك وضع يده على موطن الخلل الذي أصاب الجزائر في الفترة الاستعمارية، حيث ذكر في مجلته الفاروق قائلا: «لو قيض الله للمسلمين أن يدرسوا حقائق الأسباب التي منعتهم من النهوض في تنمية حياتهم وحفظ حيزهم القومي من أدوات الاضمحلال، لعثروا بجهل المرأة يقرض عروة الجامعة كالجرذ، ويقطع ظهر الملة كالسيف»[3].

---

[1]- خالدي محمد اللموشي التبسي، «**عبرة لمن اعتبر**»، جريدة المنتقد، ع8، الخميس03 محرم 1344 الموافق 20أوت 1925، دار العلا للنشر والتوزيع، الجزائر،2015، ص 138.

[2] - عمر بن قدور، «**جهل المرأة المسلمة**»، جريدة الفاروق، ع 33، 23 ذو الحجة 1331 هـ الموافق لـ 23 نوفمبر1913، الجزائر،1913.

[3] - أحمد مريوش، **المرجع السابق**، ص 219.

لقد كانت أوضاعها في القرن التاسع عشر والعشرين متدهورة إلى أبعد الحدود في كل المجالات، فسدت أمامها كل السبل جراء الجهل والالتزام بالعادات والتقاليد البالية البعيدة كل البعد عن الدين والرقي والحضارة، حيث ضيق عليها الخناق وجعل المنزل بمثابة سجنا لها فيه محياها ومماتها لا تغادره إلا محمولة على الأكتاف إلى مثواها الأخير بعد وفاتها.[1]

إن من بين المصلحين الذين اهتموا أيضا بقضايا المجتمع وأشرفوا على إصلاحه الشيخ مولود بن ميهوب الذي ناضل بقلمه لأجل إصلاح الأسرة والتكفل بالمرأة على نمط التربية الدينية والخلقية المستوحاة من القرآن الكريم والسيرة النبوية الشريفة، معتبرا أن الدين وحده كفيل بإصلاح المجتمع بداية بإصلاح المرأة وإعطائها المكانة التي منحها إياها الإسلام، وقد حمل المسؤولية الكاملة للرجل الذي ظل ينظر إليها نظرة ناقصة معتبرا إياها عاراً وبلاءً إن تعلمت، لأنها سوف تختلط بالجنس الآخر، فالرجل لا يعتبر زوجته شريكة له بقضاياه بالرغم من أن الإسلام قد حدد المعالم الكبرى للمعاملات الزوجية، وبين حقوق الزوجة على الزوج وواجباتها اتجاهه، وقد أشار لذلك بالقول: «نادى الإسلام منذ ثلاثة عشر قرنا وخمس القرن ولا يزال ينادي كل رجل ذي عائلة حاثا له على ذلك وأن يعطي امرأته حقها وأن يعتبرها شريكة له في أمور عائلته زيادة على كونها أمانة لا يهينها، فإمساكها بمعروف أو تسريحها بإحسان...، وكلما حسنت المعاملة تكون الراحة وسكن الأدب في القلوب، فديننا الحنيف منع أن يعامل الزوج زوجته بغير الحسنى، ومنع أن يكلفها شيئا لا تطيقه»، فقد تناول مسؤولية الرجل اتجاه عائلته، وخص المرأة كذلك بجانب من هذه المسؤولية، مثلها مثل الرجل، واعتبرها شريكا هاما في إدارة شؤون العائلة، وبغض النظر على أن سلطة الأسرة أبوية، لكنها من ضمن خصوصيات المجتمع الجزائري، ومع ذلك فإنه لا ينفي أن لها دورا بارزا في تهيئة النشء الصالح، وفي هذا الصدد يقول: «إن المرأة لها

[1] – يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا المرأة الجزائرية وحركة الإصلاح النسوية العربية...، **المرجع السابق**، ص 24.

مسؤولية في تعويد الأولاد على المحاسن وتأديبهم على الجد المبلغ لنقش كل فضيلة في قلوبهم بعد محو كل كارثة عن عيونهم».[1]

1-3- جهود ابن باديس في ترقية المرأة الجزائرية:

نظر ابن باديس بعمق في قضية ترقية المرأة الجزائرية والنهوض بها، فبعد أن أسس جمعية التربية والتعليم الإسلامية أسس معها مدرسة التربية والتعليم وفتح بها أقساما خاصة للبنات في قسنطينة، إذ كانت هذه المبادرة الأولى من نوعها في الجزائر المستعمرة، وقد ضمن القانون الأساسي لهذه الجمعية بندا يتعلق بتعليمها مجانا تحفيزا لها على الاندماج في العملية التعليمية التي كانت شبه معدومة قبل مجهودات جمعية العلماء المسلمين الجزائريين حيث ذكر « سواء كن قادرات على دفع مصاريفه أم عاجزات عن دفعها، وذلك تشجيعا لهن على الإقبال للدراسة والمواظبة عليها »[2]، وقد عمم الإجراء على كافة مدارس الجمعية بكل القطر الجزائري، ونذكر من هذه المدارس:

دار الحديث بمدينة تلمسان[3] التي أسسها محمد البشير الإبراهيمي عام 1937م، وبالموازاة مع هذا النهج التعليمي فعل دور المساجد في تعليمهن وخصص لهن أجنحة بهذه المرافق الدينية للتعليم والتثقيف وسماع الخطب بالجمعة، وهذا لم يكن بالمجهود الهين بل هو ثمرة نضال ضد الجهل، وقد اعتنى بهذا الموضوع من خلال الدعوة للاهتمام بالمرأة داخل البيت وخارجه، منددا بالعادات والتقاليد البالية وداعيا إلى نبذها[4].

---

(1)- أحمد مريوش، **المرجع السابق**، ص 220.

(2)- مازن صلاح حامد مطبقاني، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1931-1939**، عالم الأفكار، الجزائر 2011، ص109.

(3)- أثمرت مجهودات جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عن افتتاح مدرسة حرة للتعليم تحت أشراف الشيخ محمد البشير الإبراهيمي أطلق عليها اسم مدرسة دار الحديث في 28/27/سبتمبر/1937 بحضور المجلس الإداري للجمعية واعيان مدينة تلمسان ووجهائها ووجهت كذلك دعوة إلى كل المواطنين عبر صفحات جريدة البصائر للمشاركة في الافتتاحية؛ ينظر:(محمد البشير الإبراهيمي، «**مدرسة دار الحديث**»، مجلة البصائر، ع 81، س4، مج4، الجمعة 12 رجب 1356، الموافق 17 سبتمبر 1937، ص246).

(4)- يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا المرأة الجزائرية وحركة الإصلاح النسوية العربية...، **المرجع السابق**، ص ص 28-27.

كانت نظرة العلماء شمولية مبنية على أن البيت والمدرسة هما الركيزتان الأساسيتان في بناء الناشئة بحيث يقول ابن باديس: «إن البيت هو المدرسة الأولى والمصنع الأصلي لتكوين الرجال وتدين الأم هو أساس حفظ الدين والخلق، والضعف الذي نجده في ناحيتهما برجالنا معظمه نشأ من عدم التربية الإسلامية في البيوت بسبب جهل الأمهات وقلة تدينهن»[1]، لهذا أدرك موطن الخلل في فساد المجتمع وربطه بقدرتها على تكييف الناشئة وطرح المسألة للمناقشة والحوار لأجل الخروج بحلول ناجعة لهذا التماطل في معالجة هذه الظاهرة الأخلاقية والتربوية[2]، فقد كتبت إحدى بنات الجزائر مقالا في جريدة المنار تشرح فيه واقع المرأة الجزائرية في ظل الاستعمار، ومن ضمن ما ذكرته أن نساء الجزائر لهن معتقلان، معتقل الاستعمار الذي شيده ببث الأفكار المسمومة حول المرأة الجزائرية المسلمة، والمعتقل الثاني هو الذي يمثله الجامدون أتباع العادات والتقاليد الموروثة، والتي لا تمت بصلة للدين الإسلامي الحنيف، ودعت إلى التحرر من القيود البالية وإمكانية التعليم وممارسة كل النشاطات التي تهم المجتمع والوقوف إلى جانب الرجل في جهاده ضد الاستعمار.[3]

لقد ركز ابن باديس على التعليم والمحافظة على القومية العربية الإسلامية من خلال نبذ التقليد والحفاظ على الأصالة والاحتشام لدى المرأة الجزائرية، فقد كتب في هذا الشأن مقالا في جريدة المنتقد حول مسألة التقليد جاء فيه ما يلي « نظن أن بنات الأستانة قد طاح الفال عندنا من نموذجهن، لكن في التبرج والتفرنج لا في التعليم والتقدم»[4] وقد أشارت بعض الوثائق الفرنسية إلى أن برنامج تعليم البنات مغاير لما هي عليه بقية البرامج التعليمية

---

(1)– مازن صلاح حامد مطبقاني، **المرجع السابق**، ص108.

(2)– أحمد مريوش، **المرجع السابق**، ص 228.

(3)– فضيلة أحمد، «**حق المرأة الجزائرية في النهضة**»، جريدة المنار، ع 46، س3، الموافقة لـ 24 جويلية1953، دار البصائر، الجزائر، ط1، 2007، ص 4.

(4)– عبد الحميد بن باديس، «**ملاحظاتي**»، جريدة المنتقد، ع 10، الخميس 14صفر1344 الموافق لـ 3 سبتمبر 1925، شركة العلا للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2015، ص 187.

الأخرى فقد احتوى على المبادئ الأساسية للتعليم والأخلاق والتدبير المنزلي ورعاية الأطفال وغير ذلك مما تختص به المرأة لأنوثتها.[1]

كان الشيخ ابن باديس يخرج بنفسه ليطوف على الناس في المتاجر ويجمع الاشتراكات ويروج لتعليم البنات ويحث الناس على ذلك، وقد كتب في هذا الشأن عدة مقالات بجريدة الشهاب والبصائر حول تعليم المرأة والاعتناء بها[2] لأن التعليم يستفيد منه الأولاد دون البنات، اللهم إلا إذا كانت هناك عائلات غنية تستأجر شيخا مسنا تعهد إليه بتأديب بناتها، لأن العادات لم تكن تسمح لهن في الوسط الجزائري بالاختلاط في المدارس التي يوجد بها الأولاد، كما أنها لم تكن تسمح بتخصيص مدارس خاصة بهن، لأن تعليم البنت هو من الأمور الثانوية التي لا يولونها أهمية.[3]

كما كان يحذر دوما من تنكرها لقوميتها لأن نتائجها ستكون وخيمة على المجتمع، ما ينتج عنه جيل لا يعرف طريقا لوطنه ولعروبته وربما حتى لإسلامه، فهي الحالة الوحيدة التي يفضل فيها ابن باديس المرأة الجاهلة العارفة لأصلها والمنتسبة لوطنها عن المرأة العارفة والرافضة لمقومات الهوية العربية، لقد حارب رجال الحركة الإصلاحية الاستعمار بكل توجهاته الفكرية، وغلاة التمدن من المستوطنين الذين طالبوا برفع حجاب الستر عنها بدعوى أنها من العادات البالية لذا أدركت الجمعية مقاصد الاستعمار وطالبت برفع حجاب الجهل عن عقلها قبل أن يُرفع حجاب الستر عن وجهها لأنه ما ضرها في زمان تقدمها فقد بلغت بنات قرطبة وبغداد وبجاية مكانا عاليا في العلم وهن متحجبات، فمسعى تحريرها كما

---

(1)– مازن صلاح حامد مطبقاني، **المرجع السابق**، ص109.

(2)– يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا المرأة الجزائرية وحركة الإصلاح النسوية العربية...، **المرجع السابق**، ص ص 27-28.

(3)– حميد بن سالم، **المرجع السابق**، ص 36

كانت الدوائر الاستعمارية تروج له كان هدفه فتح جبهة تتحقق من خلالها مقاصد و مآرب العدو على الأمة.[1]

لقد اهتم ابن باديس أيما اهتمام بالمرأة لأنه كان يرى فيها العضد المساعد على إنجاح الحركة الإصلاحية المبنية على الشمولية والتفاعلية بين طبقات المجتمع، ودور النساء خلف الرجال يكتسي التنويه به، فالأمة بدونهن كالجسد المبتور من أحد أعضائه، فهو يرى أن الأمة التي تخص الذكر دون البنت بالرعاية والتعليم هي كالطائر الذي يريد أن يحلق بجناح واحدة، وثمار التعليم في الوسط النسوي أصبحت بادية للعيان وذات مردود طيب من خلال مجهودات الجمعية في هذا الميدان.

لقد نوقشت خلال انعقاد المؤتمر الإسلامي الثاني عام 1937م عدة نقاط، اثنتان منها تخص تعليم المرأة و تهذيبها للحفاظ على تماسك المجتمع[2]، وقد استهدفت التربية الباديسية تأهيلها وتنمية قدراتها العقلية والاجتماعية والخلقية، وحتى في الجانب الاقتصادي من خلال الاعتماد على الذات في تسيير شؤون أسرتها وتلبية حاجياتها الأولية بالرجوع إلى الصناعات التقليدية، وهذا لأجل التكيف والتأقلم مع بيئتها الخارجية الصعبة في ظل السياسة الاستعمارية المقيتة[3]، كما اعتبر أن الأفضلية بين الرجل والمرأة تتجسد فقط في الأنفع والأصلح للمجتمع والأمة الإسلامية فالسيادة حظ العاملين وهم على درجات حسب الكفاءة والقدرة.[4]

إن المرأة بحكم وظيفتها الاجتماعية تعتبر متممة للرجل وهو مكمل لها فالأمة التي تهمل شان نسائها تنتج جيلا تسوده الأمراض الاجتماعية، ولأن الجزائر كانت تعيش في ظل

---

(1)– سليمان عشراتي، **ابن باديس رؤى و قراءات في تفاصيل المسيرة**، ج3، دار ألف، عين الدفلى، الجزائر، 2005، ص ص 30-31.

(2)– حميدي بوبكر الصديق، **قضايا المغرب العربي في اهتمامات الحركة الإصلاحية الجزائرية 1954/1920**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2015، ص 104.

(3)– أحمد مريوش، **المرجع السابق**، ص 228.

(4)– سليمان عشراتي، **المرجع السابق** ، ص29.

قوانين استعمارية منعت الأهالي من التعليم فالقليل منه أفضل من عدمه، وربط البعض من أهلها أن الحجاب هو الذي أخرها وأنها بحاجة للعلم لتستطيع الاختيار في هذا الأمر[1]، لكن الملاحظ هو أن هذه الفئة من الجزائريين قد تأثرت بالحضارة الاوروبية ودعوتها لإطلاق الحريات الفردية لان الحجاب لا خيار فيه فهو من التشريع الإلهي، أما التعليم فقد حملت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين على عاتقها مسؤولية تعليم المرأة مثل الرجل فقد كتبت إحدى بنات هذه المدرسة تقول: «مازالت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ترفع من قيمة المرأة وتسترد لها حقها الضائع إلى أن فكرت في استقلالها وإنشاء مدارس خاصة بها تزيد في قيمتها»[2]، في هذه المناسبة كتبت أيضا إحدى نساء منطقة قورصو ضواحي بومرداس كلمة في جريدة البصائر بمناسبة افتتاح هذه المدرسة قائلة: « نعم لقد كانت المرأة التلمسانية مثالا كاملا للإخلاص في العمل لوطنها...وأخذت شطرا وافرا من العلم والعرفان، وها هي قد فازت وانتصرت انتصارا باهرا فأصبحت منها المعلمة ومنها الواعظة والمرشدة ...تشارك الفتيات مشاركة فعالة في كل ما فيه خير البلاد وصلاح العباد».[3]

إن واقع المرأة مع مطلع القرن العشرين ميزته القسوة عليها فالمجتمع غيب حقها وخنق حريتها التي كفلها لها الإسلام وكانت في الكثير من المرات عرضة للعنف من طرف المتعصبين من الرجال[4]، ولهذا فقد سجلت الكتابات الغربية كل أنواع المغالطات والادعاءات ضد المرأة الشرقية والجزائرية على وجه الخصوص فقد تعودت على إثارة الأباطيل حولها لكن في بعض الأحيان يكون العكس فقد نشرت صحيفة المانشستر جارديان

---

(1)– حمزة بوكوشة، «**أول مدرسة عربية للمرأة المسلمة**»، جريدة البصائر، ع 191، مج 5، س5، السلسلة الثانية، الاثنين 2 رمضان 1371 الموافق 26 ماي 1952، ص92.

(2)– زليخاء إبراهيم عثمان، «**حفلة افتتاح مدرسة عائشة الخاصة بالنساء في تلمسان**»، جريدة البصائر، ع 192، مج5، س5، السلسلة الثانية، الاثنين 9 رمضان 1371هـ، الموافق 2 جوان 1952، ص99.

(3)– فتيحة القورصو، «**حول تأسيس مدرسة عائشة بتلمسان**»، جريدة البصائر، ع 201، مج 5، س5، السلسلة الثانية، الاثنين 25 ذي الحجة 1371 الموافق 15 سبتمبر1952، ص 172.

(4)– محمد بن الهادي عادل، «**المرأة الجزائرية**»، جريدة البصائر، ع 167، مج4، س4، الجمعة 6 ربيع الثاني 1358، الموافق 26 ماي 1939، ص216.

الإنجليزية لأحد الكتاب الذي رمز لاسمه بحروف وخالف في طرحه النسق الإعلامي المعروف في تلك الصحف حيث ذكر أن من نتائج الحرب العالمية الأولى أنها جمعت بين الشرق والغرب وان المرأة الشرقية كثيرا ما تخطئ في حكمها على نظيرتها في الغرب وتصفها بأنها لا تخرج من حياة المجون والترف لأنها تحيا حياة اللهو مع بني جلدتها وعلى أنها تنجو من الفضيحة لان الزوج والأخ الأوروبي لا يكترث لذلك، في الحقيقة إن هذا الحكم خاطئ لا أساس له من الصحة وأن المرأة الشرقية لم تحتك بالوسط الراقي من نساء المجتمع الغربي لذلك بنت حكمها على ما تشاهده من المستوطنين وبعض نسائهم اللاتي ليس لهن سوى القليل من العمل والكثير من الوقت يمضينه فيما هو أشبه بمعرض من حياة اللهو والترف، كما كانت المرأة الغربية تبني حكمها على الشرقية من خلال ما تقرأه فاعتقدت طويلا أنها ليست سوى خادمة يملكها زوجها والحقيقة غير ذلك وأنها بعيدة كل البعد على أن تكون عبدة لزوجها بل ظلت لوقت قريب سابقة لنظيرتها الغربية في الكثير من المظاهر.[1]

إن تأثيرها في المجتمع له دلائل، فالأمة هي الأسرة مصغرة والمرأة هي التي تعتمد عليها هذه الأخيرة فإن كانت راقية فالأمة كذلك، وإن كانت جاهلة فالأمة متأخرة، والسر في ذلك يرجع إليها، لهذا رفع من شانها الدينين الإسلامي والمسيحي على حدا سواء فهي مربية الرجل وفيها تتكون مداركه وهي التي تهيـــئ للأمة قوادها وأبطالها وعلماءها فالأجدر بها أن تتعلم وهذا حتما سوف يقود المجتمع إلى الحكمة والفضيلة والرقي الحضاري[2]، لقد نشرت جريدة المرأة مقالا بعدديها الصادرين في 31 أوت و7 ديسمبر 1934م تحت عنوان «في

---

[1]– (صاحب المقال دون توقيع)، «**المرأة المسلمة دفاع عنها في الصحف الإنجليزية نقلا عن السياسة الأسبوعية**»، جريدة الشهاب، ع 71، مج2، س2، الخميس 21 جمادي الأول 1345 الموافق 25 نوفمبر 1926، ص ص 573–574؛ حول وضعية المرأة الجزائرية والغربية في الجزائر المستعمرة ينظر:

(*Sambron Diane, Les femmes algériennes pendant la colonisation, casabh éditions, Alger, 2013, p 268.)*

[2]– فارس حداد، «**تأثير المرأة في الهيئة الاجتماعية**»، جريدة الشهاب، ع 73، مج2، س2، الخميس 1 جمادي الثانية 1345هـ، الموافق لـ 6 ديسمبر 1926، ص ص609–611.

البلاد التي لا تخرج منها المرأة أبدا»، للكاتبة أليس لامازيير وصورت المرأة الميزابية والجزائرية بصفة عامة على أنها تعيش حياة مزرية وردت جريدة الأمة في عددها الأربع والأربعين الصادر في أكتوبر 1935م على ما قالته صاحبة المقال أن المرأة الميزابية تعيش حياة السجن في بيتها وأن الفتاة تُزوج بسن مبكرة وأنها عند الإنجاب لا تستطيع حتى إرضاع ولدها وأن الأب لشحه يقوم بتزويج ابنته وهي لم تبلغ بعد ليتخلص من نفقتها فردت جريدة الأمة بأن مسالة الزواج في العرف الميزابي تأخذ بقاعدة لا إفراط ولا تفريط فلا تأخير في تزويج الفتاة عن وقته المطلوب فتدخل هذه الأخيرة في حياة الفسق والمجون وحرية الفتاة في الزواج يكفله الشرع الإسلامي ولا زواج دون إذنها لأنها أدرى بحالها من غيرها والمرأة مصانة الكرامة في المجتمع الجزائري أكثر من غيرها في الأوساط الأوروبية.[1]

كما كتبت كذلك عن حالات الوضع أثناء الحمل للنساء في ميزاب بأنه لا يسمح بحضور القابلات عند الولادة لكن الحقيقة أن هذا مرده إلى عدم اكتراث الحكومة بالصحة العمومية ما جعل المرأة تكتفي عند الوضع بمساعدة قابلات مجربات بالطرق التقليدية وأن توفير القابلات في المرافق العمومية مطلب اجتماعي كتبت عنه جريدة الأمة في أعدادها السابقة، كما ذكرت بأن العدد الكبير من الوفيات في فئة الأطفال يعود إلى العادات التي كانت سائدة في ميزاب، لكن في الحقيقة أن هذا الوضع يعود إلى تهاون الحكومة في الصحة العمومية ولا سيما في أوقات انتشار الأمراض الوبائية[2]، كما كتبت أيضا عن اختلاط النساء بالرجال في الاحتفالات الخاصة بالزواج وأن الرجل يتزوج في سن الثلاثين والمرأة في العاشرة من عمرها وهذا لا يمت بصلة للواقع فالرجال يتزوجون بين الثمانية عشر والعشرين سنة والنساء ما بين الثلاثة عشر والخمسة عشر سنة وقد وصفت في مقالها أن المرأة تقدم للرجل مقابل 750 فرنك من الصداق وهي بذلك تتناقض مع كلامها الخاص

---

[1]– (صاحب المقال دون توقيع)، «**محمومة تهذي حول المرأة الميزابية**»، جريدة الأمة، ع 44، س1، الثلاثاء 2 رجب 1354، الموافق لـ 1اكتوبر 1935، ص3.

[2]– محمد بن قاسم ناصر بوحجام، **مختارات من مقالات أبي اليقظان في جريدة الأمة**، نشر جمعية التراث لقرارة مؤسسة أبي اليقظان الثقافية،ط1، الجزائر،2013، ص 103.

بتحضيرات العرس التي تحدثت عنها والتي يقيمها أهل العريس والعروس والزينة التي تتزين بها ومدى الاهتمام بها وأن الأفراح تقام لعدة ليالي كما وصفت أيضا بأن أجواء الاحتفالات تقام بآلات الطرب.[1]

إن المواقف النهضوية التي اتسمت بها الحركة الإصلاحية مع مطلع القرن العشرين في مجابهة الكتابات الاوروبية عن قضايا المرأة في الجزائر، أدت إلى ظهور عدة كتابات بهذا الصدد منها «الاكتراث بحقوق الإناث» لمحمد بن مصطفى سنة 1885م وكتاب «اللباب في أحكام الزينة واللباس والحجاب» سنة 1907م تناول فيه الشيخ عبد الحليم بن سماية في كتابه العلاقة بين الدين والفلسفة قضية تعدد الزوجات والطلاق والحجاب والميراث والذي بعث بملخصه إلى مؤتمر المستشرقين بالجزائر سنة 1905م[2].

لقد راهنت الحركة الإصلاحية في الجزائر على عملية التعليم بكل أبعاده وأطواره، فبعد أن أنهى تلاميذ مدرسة التربية والتعليم الإسلامي بقسنطينة مرحلتهم الابتدائية عام 1938م وجه البنون إلى تونس ليواصلوا تعليمهم بالزيتونة، في حين بقيت البنات عاطلات عن الدراسة لعدم توفر مدارس خاصة بهن في كافة القطر الجزائري والبلدان العربية، وعندما اطلع ابن باديس على إعلان مجلة الرابطة الإسلامية والذي مفاده أن مدرسة خاصة بدمشق فتحت أبوابها لتعليم البنات، سارع لمراسلة مديرة المدرسة، حيث أطلعها على وضعية تعليم البنات في الجزائر، ومجهودات الحركة الإصلاحية في هذا الشأن طالبا منها مد يد العون لإتمام هذا العمل الإنساني الجبار للنهوض بالمرأة الجزائرية، ومن الصدف أن تلك المديرة كانت من أصول جزائرية فأجابته بالقبول، حيث كلف مدير مدرسة التربية والتعليم الشيخ السعيد بن حافظ أن يختار عشر بنات في أول بعثة، ويعلم أولياءهن بذلك تحضيرا لإرسالهن إلى سوريا لإتمام الدراسة هناك خلال العام الدراسي 1939–1940م، وبسبب ظروف الحرب

---

[1]– (صاحب المقال دون توقيع)، «**محمومة تهذي حول المرأة الميزابية**»، جريدة الأمة، ع 45، س1، الثلاثاء 9 رجب 1354، الموافق لـ 8اكتوبر 1935، ص2.

[2]– حميدي بوبكر الصديق، **المرجع السابق**، ص ص 102 –103.

ومرضه ثم وفاته توقف المشروع ولم تسافر البعثة لدمشق وتبخرت آمال البنات وأوليائهن بتوقف هذه الفكرة الإصلاحية.[1]

إن ابن باديس طرح فكرة تعليم المرأة في مشروعه الإصلاحي منذ بداية القرن العشرين، داعيا من خلال صحافته الإصلاحية كل الفاعلين في هذا المجال للكتابة عن موضوع تعليمها، فقد كتب في جريدة المنتقد مقالاً موسوما بعنوان ملاحظاتي، شجع فيه الأقلام التي تكتب عن تنوير عقول النساء من خلال الدعوة لتعليمهن جاء فيه «قد عرض السيد خالدي محمد اللموشي تعليم المرأة، وهذا موضوع نحب لكتابنا أن يطرقوه»[2]، ومن خلال تفعيل هذه الدعوة، فقد اهتمت الكثير من الصحف بموضوع تعليمها ومن أبرزها مجلتا البصائر والشهاب، لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، فقد ورد في البصائر أن المرأة شقيقة الرجل في الأعمال، فلماذا لا تكون شقيقته في العلم، وأكدت أن الإسلام يلزم الرجل بكل الأوامر والنواهي التي يلزم بها المرأة أيضا، إلا ما يختص بها لأنوثتها وما يختص به لرجولته وعليها مثل ما على الرجل في أركان الإسلام والإيمان، هذا باتفاق كل المذاهب، كما نوهت في صفحاتها بأنها تقبل على العلم ولا تنفر منه.[3]

1-4- سياسة الاستعمار في طمس عروبة وإسلام المرأة الجزائرية:

إن محاولة النهوض بوضعية المرأة الجزائرية تخللته عراقيل استعمارية، وهذا من خلال تفعيل انتهاج كافة السبل والوسائل لزرع الفتنة والبلبلة في أوساط الجزائريين، وبث سموم التفرقة فيما بينهم، في مختلف المناطق فعلى سبيل المثال لم تكن المرأة القبائلية بمنأى عن هذه السياسة، حيث سخرت في خدمة المخططات الاستعمارية، فقد ذكر أحد المنظرين

---

(1)- يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا المرأة الجزائرية وحركة الإصلاح النسوية العربية...، **المرجع السابق**، ص ص 29-30.

(2)- عبد الحميد ابن باديس، «**ملاحظاتي**»، جريدة المنتقد، ع 8، الخميس 08 محرم 1344 الموافق لـ 20 أوت 1925، شركة العلا للنشر والتوزيع، الجزائر،2015، ص 151.

(3)- رمضان محمد الصالح رمضان، «**تعليم المرأة**»، جريدة البصائر، ع 87، مج3، س3، الجمعة 15 رمضان 1356 الموافق لـ 19 نوفمبر 1937، ص ص 299-300.

الاستعماريين «أنه بواسطة النساء يمكننا الاستيلاء على روح شعب ما»، وكان بدون شك يقصد عملية الفرنسة والتنصير المطلق للعنصر المحلي[1]، فالاحتلال الفرنسي قد شيد أفكاره المسمومة حول المرأة الجزائرية من منطلق أنها من أبرز الركائز التي يقوم عليها المجتمع، وذلك باستهداف كافة الشرائح الاجتماعية من خلال ضرب البنى التحتية لطبقاته، وما المرأة إلا حلقة من ضمن حلقات هذا الصراع.[2]

لقد تناولت كتابات النخبة في معالجة قضايا المسلمين إبان الفترة الاستعمارية مركز المرأة في المجتمعات المسلمة، وقد أبدى رجال الفكر آراءهم في تحديد قيمتها وما يجب أن تتمتع به من حقوق في ظل القومية العربية والدين الإسلامي، وأن تخرج من كونها خادمة زوج ينكر حقها في الحياة بكل أبعادها خاصة الفكرية، لأن الإسلام قد وضعها في مصاف قيمة الرجل، وأقر لها التمتع بكفاءاتها وعقلها، ولم يقتصر واجبها على إدارة شؤون المنزل وتربية الأطفال كما يعتقد قصار النظر، بل لها الحق في ممارسة كل ما يعطي دفعة نهضوية في صالح المجتمع بشرط أن لا يتعارض ذلك مع الدين الإسلامي، ولقد رأينا في المرأة الحديثة نماذج من النساء اللائي يحملن عقولا مستنيرة هادفة وكفاءات جبارة، بالإضافة إلى محاسن الأخلاق، وبفضل ما هن عليه يستطعن تحمل الأعباء السياسية والاجتماعية للمجتمع بنفس القدرة التي يتمتع بها الرجل[3]، وهذا ما أدركه الاستعمار لذا روج إلى أن إطلاق يد المرأة في المجتمع هو بمثابة إهانة للكرامة الذكورية للإنسان.[4]

1-5- مسألة الحجاب والسفور:

اتسمت فترة مطلع القرن العشرين بشيء من الحيوية الاجتماعية والثقافية، فقد اتخذت الهوية الوطنية بعدا آخرا تجاذبته التيارات السياسية للنخبة الوطنية، فمنهم من كان

---

(1)- شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ج2، دار منشورات عويدات، بيروت، ط1، 1982، ص 229.

(2)- جيلالي ضيف ،المرجع السابق ، ص 286.

(3)- الأمين عبد العزيز، «**المرأة المسلمة وما نعتزم القيام به في حياتها الجديدة**»، جريدة المنار، ع51، س3، الجمعة 26 ربيع الثاني 1373 الموافق لـ 01 جانفي 1954، دار البصائر، الجزائر،2007، ص 03.

(4)- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...،ج2، **المصدر السابق**، ص 229

يرى أن الشعب الجزائري قد ألف التقليد الأعمى وأن علينا التمسك بشريعتنا، وقد مثل هذا الجانب التيار التقليدي الذي يرفض كل تجديد في ظل السياسة الاستعمارية، ويستنكر هذا التيار التمدن الذي يراد إقامته على أنقاض العادات والقيم الإسلامية[1]، في حين يرى التيار الثاني من النخبة الجزائرية المتفتحة على الغرب، والذين تبنوا أفكارهم ووسائل عيشهم، وطالبوا بضرورة أن يتحول المجتمع الجزائري إلى أوربي، وهذا نابع من ثقافتهم الغربية وتعليمهم، فهم إن نظروا إلى أصولهم شعروا بعقدة الكمال، وإن نظروا للمجتمع الغربي شعروا بعقدة النقص، فقد ضاعوا بين المجتمعين[2]، لذا فالمرأة لم تكن بمنأى عن هذا الصراع الإيديولوجي، فمنهم من كان يدعو إلى بقائها في بيتها وخدمة زوجها وتربية أبنائها، وإن أجبرتها الظروف على الخروج فلابد أن تخفي ما ظهر من زينتها وأن تلتزم بالحجاب حسب ما تقتضيه الضوابط الشرعية دون غلو وتشدد في ذلك.

فقد كتبت البصائر مقالا لأحد الجزائريين الذي حاول توضيح رأيه في حجاب المرأة، وفسره بأنه عادة جرت عليها شدة بعض الرجال على نسائهم، وحسب ما جاء فيه فإنه لا يوجد في كتاب الله ولا في سنة رسوله صلى الله عليه وسلم نص شرعي يلزم المرأة بالتشدد في ارتداء الحجاب، وأن المولى عز وجل أمر المؤمنات بستر عوراتهن تمييزا لهن عن الإماء لأن الحرة ليست كالأمة، وعليها أن تستتر بإسدال الجلباب على الصدور والنحور ما عدا وجهها وكفيها لقوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاء الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلاَبِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَن يُعْرَفْنَ فَلاَ يُؤْذَيْنَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا**﴾[3]، ويقول الله عز وجل وهو يذكر نبيه محمد صلى الله عليه وسلم يا أيها النبي قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين أن لا يتشبهن بالإماء في لباسهن، إذ هن خرجن من بيوتهن لحاجتهن لئلا يعرض لهن فاسق إذا علم أنهن حرائر بأذى من القول، وقد نهى الله عز وجل عن التبرج بقوله

---

(1)– شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج2، تر محمد حاج مسعود وبلعربي، ج2، دار الرائد، الجزائر 2007، ص ص 696-697.

(2)– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية...، ج 2، **المرجع السابق**، ص ص 161-162.

(3)– الآية 59 من سورة الأحزاب.

تعالى: ﴿**وَقُل لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاء بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاء بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُوْلِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاء وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ**﴾[1]، كما ورد في هذا المقال بأن الزينة التي تلبسها المرأة لا تبديها للعامة، والجيب هو ما أخفاه الخمار من زينة، وأراد صاحب المقال أن يبين دور المرأة داخل المجتمع ومشاركتها في الحياة العامة اليومية واستدل بعهد الرسول ﷺ وعهد خلفائه الراشدين أين كانت النساء تشاركن الرجال وتقاسمهن مصاعب الدنيا وتحضرن الصلاة في المساجد وتسمعن الخطب وتؤدين الشهادة وتتاجرن وتخرجن إلى الجهاد أيضا.[2]

لقد كتب أحد الشبان الجزائريين ردا على ما جاء في هذا المقال وبنفس الجريدة بأن، «حجاب المرأة دين والمبالغة فيه عادة شريفة في الإسلام وقبله»، وعاتب جريدة البصائر على نشر مثل هذا المقال، وأن صاحب هذا الأخير كان يدعو نساء الجزائر إلى السفور مثل النصرانيات واليهوديات، وأكد الكاتب أن الحجاب من الإسلام والمبالغة التي سلكها الناس فيه جاءت سدا لذرائع الفساد وإن كانت غير متفق عليها بين العلماء، رغم ذلك فإنها عادة شريفة وحجاب المرأة يتوافق مع عملها، فإن كانت في المزارع والحقول فترك اليدين والوجه بما يتناسب مع طبيعة العمل، وإن كانت في المدينة فسترها لوجهها درء للمفسدة من نظر العامة إليها، ومن هذا يتضح أن حجاب المرأة دين لا محض عادة، وقد جاءت به الأحكام الإلهية والسنن النبوية الشريفة، كما أضاف بأن قول صاحب المقال الأول أن

---

[1]– الآية 31 من سورة النور.

[2]– مصطفى بن حلوش، «**حجاب المرأة عادة لا دين**»، جريدة البصائر، ع 53، مج2، س2، الجمعة 17 ذو القعدة 1355هـ، الموافق لـ 29 جانفي 1937م، ص 24.

الحجاب عون لبعض النساء على الوقوع في الإثم ويقصد بها الغلو في الدين من خلال ارتداء البرقع وحجب الوجه، فإن هذه المسألة هي من صلب الدين وستر المرأة لعورتها حفاظا عليها وتمسكا بدينها وعفتها.[1]

لقد كان موضوع السفور والحجاب من المواضيع الشائكة التي تناولتها الصحف الإصلاحية والمصلحين من أبناء الجزائر، والتي أدرجت في اهتماماتهم العلمية، ومن بين المصلحين الذين خاضوا في هذا الموضوع هو محمد بن مصطفى بن خوجة، وقد أتخذ موقفا وسطا بين الطرفين المتناقضين والمتعارضين دعاة الحجز المطلق والسفور المطلق، وألزم المرأة بما دعا إليه الشرع الإسلامي في وضع اللباس وممارسة الحياة بما تقتضيه ظروف العيش في حدود الضرورة والأخلاق الحميدة التي أوصى بها الدين الإسلامي، ولم ير مانعا في أن تتزين المرأة بالأشياء التي لها مدخل في الزينة ولم يمنعها منه مانع شرعي، والزينة في نظره هي ما يتزين به الإنسان من ملبوس وغيره من الأشياء المباحة كالمعادن التي لم يرد النهي عنها في ديننا.[2]

إن فضل التعليم على المرأة جعل منها فردا فاعلا في المجتمع ولم يقتصر تعليمها على معرفة دينها فقط بل أصبحت تساهم في الكتابات الصحفية وتطرح قضايا جنسها للرأي العام، وهذا قصد تنوير الأمة الجزائرية وحثها على تعليم بناتها، فقد كتبت إحدى نساء الجزائر مقالا في جريدة البصائر بعنوان «المرأة الجزائرية الحديثة والكتابة في الصحف»، طرقت فيه موضوع تقليد الأوربيات والسفور والتبرج، وأكدت أن التعليم الشرعي يحمي المرأة الجزائرية من مخالفة الدين الإسلامي، ويزيد من التزامها ورقي أخلاقها.[3]

---

(1)– حمزة أبو كوشة، «**حجاب المرأة دين والمبالغة فيه عادة شريفة في الإسلام وقبله**»، جريدة البصائر، ع 57، مج2، س2، الجمعة 22 ذو الحجة 1355هـ الموافق ليوم 05 مارس 1937، ص ص 56-57.

(2)– محمد بن مصطفى بن خوجة، **اللباب في حكم الزينة واللباس والاحتجاب**، أعمال محمد بن مصطفى بن خوجة تحقيق وإشراف على تابليت، دار ثالة، الجزائر 2012، ص 182.

(3)– (صاحب المقال دون توقيع)، «**المرأة الجزائرية الحديثة والكتابة في الصحف**»، جريدة البصائر، ع 139، مج3، س3، الجمعة 18 رمضان 1357 هـ الموافق لـ 11 نوفمبر 1937م، ص 400.

إن الحديث عن الحجاب والسفور له وجهتان، الأولى إسلامية وهي تحكم النصوص الشرعية من القرآن الكريم والحديث الشريف وما ثبت عن السلف الصالح وأهل العلم الذين سبقونا في ضبط مثل هذه الأمور وتوجيهها، والوجهة الثانية غربية تعتمد بالدرجة الأولى على القواعد الاجتماعية الغربية، فيها الكثير من الأمور التي يحدث بها تجاوز وإفراط بحق النساء، وقد ينظرون إلى الإسلام نظرة حاقدة ويتهمونه بالتفريط في حقوق المرأة، وتتعدى انتقاداتهم موضوع السفور والحجاب إلى مواضيع أخرى مثل المواريث والطلاق وتعدد الزوجات.[1]

إن فطرة الإسلام جعلت من الأمهات الجاهلات يعرن اهتماما كبيرا لموضوع الحجاب والسفور، لأن النساء في الجزائر ونواحيها يستعملن كلمة «السنة» دلالة على الالتزام بقواعد الدين من لبس الحجاب وترك التبرج، رغم أن السنة لغة هي الطريق الواضح والمستقيم، وهي المعنى الذي يريده بها علماء الحديث النبوي الشريف، وأن فرقا من المسلمين قد أطلق عليها اسم «أهل السنة»، وأما المعنى الشريف الذي تفهمه النساء المسلمات بالجزائر من كلمة السنة يراد بها الالتزام بالحجاب الشرعي وترك السنة معناه التبرج والسفور هذا في اعتقاد بعض الأمهات، ولا يقتصر الأمر على ذلك فقط بل يتجاوز هذا المفهوم إلى التزام المرأة وبقائها في بيتها لا تخرج منه إلا لضرورة ملحة، ولا يجوز لها في نظرهن أن تخرج إلا إذا كبرت وشاخت، وعلى كل حال فإن النساء الجزائريات يفهمن من كلمة السنة أنها تدل على المثل العليا للأنوثة الطاهرة.[2]

2- قضـــايا الشـباب الجزائري:

كان لاهتمام الصحافة العربية والإصلاحية بفئة الشباب جانب من الخصوصية ذلك لأنهم ركيزة المجتمع والقادرون على تغيير الواقع المعاش الذي فرضه الاستعمار على الأمة

---

[1]- عيسى أبو خالد، «**الحجاب والسفور**»، جريدة البصائر، ع 104، مج3 ، س3، الجمعة 16 محرم 1357هـ الموافق لـ 18 مارس 1938، ص 120.

[2]- السعيد الزاهري، «**السنة عند النساء الجزائريات**»، جريدة السنة النبوية المحمدية، ع 1، الاثنين ذي الحجة 1351، ص 02.

الجزائرية، فقد أطلقت هذه الصحف عدة دعوات إلى الاهتمام بهذه الشريحة فقد دعا الشيخ أبو اليقظان من خلال جريدته الأمة العدد 52 الصادر بتاريخ 26 نوفمبر 1936م كل الشباب الجزائري إلى اكتساب العلم والتربية الصحيحة، وتجنب المعاصي والفسق والاستهتار وارتكاب الجرائم إذ قال: «تنقل إن شئت في البلاد وتغلغل في الأوساط وامتزج بالجموع ترى ما يستغيث منه الدين، ويخنق روح الفضيلة ويندي وجه المروءة، وينافي العقل الصحيح ...فمن التهاون بالطهارة إلى ترك الصلاة ومن لعب القمار إلى الإدمان على الخمر إلى ارتكاب فواحش الزنا»[1]، كما نهاهم عن التقليد الأعمى لأنه لا يتوافق مع خصوصيات مجتمعنا وبالتالي ينعكس ذلك سلبا على مقومات هويتنا، واكبر ظاهرة حاربها هي تمرد الشباب على القيم الإسلامية والأخلاق وربما حتى على الوطن، لذلك وجه كل اهتماماته الإصلاحية إلى هذه الفئة إذ خاطبهم بالقول: «أيها العقلاء المفكرون الذين يغارون على الأمة ومستقبل البلاد ،أجمعوا هممكم واقدحوا زناد أفكاركم في درئ الأخطار التي تتسرب من هذه الناحية، ناحية الشباب المتمردين، فإن الخطر الداهم يحبو من هناك».[2]

لم تخلو جرائد أبو اليقظان من المقالات التي تدعو إلى تعليم الأبناء والحث على تشجيعهم لأجل بلوغ الغاية المرجوة من التنشئة الصحيحة، وكذا التحرر من الجهل إذ جاء في جريدة النور بالعدد السابع المؤرخ في 27 أكتوبر 1931م ما يدعو الشعب إلى النهضة ويخص في دعوته الآباء إذ قال: «متى يرفع الشعب الجزائري راية النهضة العلمية ومتى يتآزر الآباء لتربية أفلاذ أكبادهم تربية علمية طاهرة، ومتى ترى الطفل الجزائري يتنقل من طبقة إلى أخرى في مدارج العلم والعرفان»[3]، لقد حدد مسارب الأضرار التي تمس عنصر الشباب وهي الجهل الذي كان ضمن السياسة العامة الاستعمارية التي طبقت على المجتمع

---

[1]– (صاحب المقال دون توقيع)، «**أحسنوا رعاية الشباب أيها الرعاة**»، جريدة الأمة، ع 52، س1، الثلاثاء 28 شعبان 1354 الموافق لـ 26 نوفمبر 1935، ص 1.

[2]– (صاحب المقال دون توقيع)، أحسنوا رعاية الشباب أيها الرعاة، **المصدر نفسه**، ص 1.

[3]– (صاحب المقال دون توقيع)، «**أبناؤنا أيها الآباء**»، جريدة النور، ع 7، الثلاثاء 14 جمادى الثانية 1350، الموافق لـ27 أكتوبر 1931، ص 1.

الجزائري، والبيئة التي ينشأ فيها الشباب فاذا كانت تتمتع بالقدر الكافي من التعليم وطلبة العلم فإنها دون شك سوف تنعكس بالأثر الطيب عليهم، وقد حذر من الحرية المطلقة للشباب وتوفر المال، بمعنى إذا أرادت الأمة أن تتحكم في تربية شبابها فعليها حسن التصرف في العناصر المذكورة وأن دور المجتمع هو توفير الرعاية اللازمة والوسط الملائم للتربية الدينية الصحيحة، وعدم منح الحرية المطلقة على اعتبار أن فترة الشباب هي فترة المراهقة كما وصفها .

2-1- دعوة الشباب إلى الانخراط في الحركة الإصلاحية:

لقد حدد أبو اليقظان الفئات المسؤولة عن رعاية الشباب، إذ انطلق من الآباء والأولياء ثم رؤساء الأسر والعشائر، وبعدهم المعلمون والمدرسون، ويليهم الخطباء والمرشدون، ثم العرفاء، وبعدها يأتي دور المجتمع وفي الأخير رجال الحكومة[1]، وبهذا يكون قد اشرك الجميع في تحمل مسؤولية تربية الشباب، كما نبه هذه الفئة إلى الإحساس بالتوعية الأخلاقية والدينية وواجبهم نحو وطنهم ومجتمعهم فقد أراد أن يشحن الهمم ويستيقظ الضمائر التي أشربت على التقليد، من خلال حث الشباب على تقلد المناصب والمساهمة في رفع الغبن عن أبناء جلدتهم، وبذلك يوجه الشباب للسير في ركاب الحركة الإصلاحية كما أعاب عليهم ذلك التخاذل اتجاه وطنهم وامتهم إذ خاطبهم قائلا: «أيها الشباب الكريم هل تتجاهلون أن وطنكم العزيز منهوش من رأسه، منهوش من لسانه، منهوش من جميع أعضائه وجوانبه، منهوش من دماغه وفكره، منهوش من شرفه وعزته وكرامته»[2]، إن أفضل ما تدخره الأمة لنفسها هو الاستثمار في تعليم أبنائها فقد جاء في جريدة المغرب بالعدد 36 المؤرخ في 12 مارس 1931م مقال يحث على مقاومة الجهل إذ قال: «نحن لا نظن أحدا

---

[1]- (صاحب المقال دون توقيع)، «**أحسنوا رعاية الشباب أيها الرعاة**»، جريدة الأمة، ع 53، س2، الثلاثاء 6 رمضان 1354 الموافق لـ 13 ديسمبر 1935، ص 1.

[2]- أبو عامر قاسم، «**نصيحة حب وعتاب إلى الشباب المسلم**»، جريدة الأمة، ع 74، س2، الثلاثاء 20 صفر 1355 الموافق لـ 12 ماي 1936، ص 3.

ينكر ما في نفوس الأطفال من الذكاء الفطري وجودة القريحة وصفاء الذهن...فإذا وجدت يدا فنية حكيمة تعرف كيف تستخرجها في أيام قلائل تخرّج منها رجالا علماء عظماء».[1]

كما حذرت تلك الصحف فئة الشباب من خطر التجنس والحملات التنصيرية التي تستهدفهم وحثتهم على التمسك بالإرث الحضاري الذي صنع أمجادهم، إذ ذكر عيسى بن محمد الدراجي المدرس بإحدى الزوايا قرب سيدي عيش مخاطبا الشباب «كن أيها الشباب متبصرا يقظا متفانيا في خدمة الدين والأمة والوطن، كن أيها الشباب من أهل الجد والعمل، وليكن عملك بعد قولك برقا صادق الخبر، ولا خير في أقوال لا تتبعها أعمال وتحام أيها الشباب كل من يدنس أمتك ودينك ووطنك».[2]

كانت جريدة الأمة تذكر الشباب بمآثر الأجداد الذين قدموا كل ما يملكون من أجل الوطن، فقد شيدوا المساجد والمدن ودور التعليم ووقروا العلماء وحاربوا الآفات الاجتماعية ومن هنا يبدو أنها قد حرصت على تهيئة الشباب، وحصر مجالات الضعف في الأمة تسهيلا للبدء في معالجة الآفات التي ألصقت بها جراء السياسة الاستعمارية ووصولا إلى إعطاء بعض الحلول التي قد تساهم في التخفيف من عبء المشاكل الاجتماعية، كما نصحتهم بالانخراط في هيئة الإصلاح الديني وإنشاء المؤسسات والمشاريع الخيرية، والسعي في إصلاح ذات البين بين مختلف شرائح المجتمع، وتجاوز التعصب الديني والمذهبي والإقلاع عن التبذير، والاقتصاد في المعيشة ومعاونة الفقراء والمساكين إذ جاء بالعدد الخامس والسبعون ما نصه «متى تكونون أعضاء عاملين في هيئة الإصلاح الديني والاجتماعي والاقتصادي في أمتكم...متى تلتفون إلى مزية التعاون وإنشاء المؤسسات

---

[1]– (صاحب المقال دون توقيع)، «**هل تريدون كنوز العز والغناء**»، جريدة المغرب، ع 36، س1، الخميس 22 شوال 1349 الموافق لـ 12 ماي 1936، ص1.

[2]– عيسى بن محمد الدراجي، «**الشباب باكورة الحياة**»، جريدة البصائر، ع 16، س1، الجمعة 2 صفر 1355الموافق لـ 24 أفريل 1936، ص 134.

الخيرية التي نحن أحوج الناس إليها، متى تهيئون أنفسكم لإصلاح ذات البين بين أعيان ووجهاء الأمة».[1]

نظرا لأهمية توجيه الشباب في الوجهة الصحيحة فقد تركت جرائده المجال مفتوحا لكل الراغبين في معالجة هذا الجانب الاجتماعي، فقد كتب أبو عامر قاسم أحد روادها عدة مقالات متسلسلة تعالج مشاكل هذه الشريحة من المجتمع، وأعادت الجريدة ما كتبه في مقال جامع بهدف تعميم الفائدة تحت عنوان إلى الشباب الحي في عددها الواحد والثمانين المؤرخ في 30 جوان 1936م، وقد رأت أنه من الواجب إعادة طرح تلك النصائح على الشباب من جديد إذ جاء فيها «كان من الواجب أن ألقيه على من يستحقونه وتمس حاجتهم إليه وهم طائفة كبيرة من شبابنا المتعلمين المستعدين لخوض غمار الإصلاح وخدمة أمتهم في ناحية من النواحي»[2].

2-2- دعوة الشباب إلى التخلق بالأخلاق الحميدة:

إن الصراع الثقافي الذي أحدثته السياسة الاستعمارية في الجزائر والقطيعة التي أنتجتها البرامج التعلمية الفرنسية في أوساط الشباب الجزائري من خلال تشويه كل القيم التي تربطهم بمقومات هويتهم العربية والوطنية، ودعوتهم إلى الاندماج في الحضارة الغربية أدت بالصحف الإصلاحية إلى الحرص على نشر الأخلاق الفاضلة بين الشباب الجزائري المستمدة من التعاليم الإسلامية لأنها توقظ الضمائر وتجنبهم الانحلال الخلقي والابتعاد بهم عن الرذائل[3]، كما أنها تسمو بتفكيرهم إلى النهوض بالإرث الحضاري للامة الجزائرية وفي هذا الصدد دعت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين إلى حماية هذه الشريحة من التيارات

---

(1)- أبو عامر قاسم، «**نصيحة حب وعتاب إلى الشباب المسلم**»، جريدة الأمة، ع 75، س2، الثلاثاء 27 صفر 1355 الموافق لـ 19 ماي 1936، ص 3.

(2)- (صاحب المقال دون توقيع)، «**إلى الشباب الحي**»، جريدة الأمة، ع 81، س2، الثلاثاء 10ربيع الثاني 1355 الموافق لـ 30 جوان 1936، ص1.

(3)- محمد القري، «**العوائد تهدم الأخلاق**»، جريدة واد ميزاب، ع 18، س1، الجمعة 25 رجب 1345 الموافق لـ 28 جانفي 1927، ص 3.

الغربية التنصيرية ومشاريعها الهدامة، إذ جاء في جريدة البصائر بعددها الثالث الصادر بتاريخ 17 جانفي 1936م للصحفي حمزة أبو كوشة «لا أدل على سعادة الأمة وشقاوتها ورقيها وانحطاطها في أخلاقها، فإذا كانت حسنة كانت عنوانا على بلوغ الأمة إلى أوج الكمال، وإذا كانت سيئة كانت آية بينة على أخذها في أسباب الفناء والاضمحلال ...،الأخلاق الفاضلة أعظم مذكر للأمة بمجدها الغابر ومنقذ لجدها العاثر وباعث لقوميتها التي تستطيع بها أن تعيش كأمة محتفظة بكيانها في الوجود»[1].

لم تكن الدعوة إلى التحلي بالأخلاق إلا لمنع الآفات الاجتماعية وانتشارها بين الجزائريين لأن بعض شبابنا قد تأثر بالحياة الأوروبية ومفاسدها وببعض الطرق الصوفية التي لم تخدم الإسلام[2]، كما كتب البشير الإبراهيمي في جريدة البصائر بعددها السادس الصادر في 12 سبتمبر 1947م عن الأخلاق التي يحبذها في شبابنا لأنه كان يرى أن قيمة هذه الشريحة من قيمة أخلاقها.[3]

لقد سعت السياسة الاستعمارية في الجزائر إلى تفكيك الروابط الاجتماعية بإفساد الأخلاق خاصة في فئة الشباب هذا من خلال تشجيعهم على المجاهرة بالمعصية بحجة إطلاق الحريات الفردية فنشأت عدة مفاسد داخل المجتمع[4]، بالإضافة إلى البرامج التعليمية التي تدعو إلى مفاسد الأخلاق وفي هذا الصدد فقد حرصت الحركة الإصلاحية وجرائدها على حث الأولياء والآباء على الاهتمام بالتربية قبل التعليم[5]، لأن مسؤولية تهذيب الأخلاق

---

(1)– حمزة أبو كوشة، «**الأخلاق**»، جريدة البصائر، ع 3، س1، الجمعة 22 شوال 1354 الموافق لـ 17 جانفي 1936، ص28.

(2)– محمد علال الفاسي، «**حاجتنا إلى الأخلاق**»، جريدة الشهاب ع 92، س2، الخميس 12 شوال 1345 الموافق لـ 14 أفريل 1927، ص ص 970-973.

(3)– محمد البشير الإبراهيمي، «**الشاب المسلم الجزائري**»، جريدة البصائر، ع6، السنة الأولى من السلسلة الثانية، الجمعة 28 شوال 1366 الموافق لـ 12 سبتمبر 1947، ص50.

(4)– (صاحب المقال دون توقيع)، «**نحن والأخلاق**»، جريدة النور، ع73، س2، الثلاثاء 23 ذي القعدة 1351 الموافق لـ 21 مارس 1933، ص3.

(5)– محمد بن عبد السلام مكوار، «**تهذيب الأخلاق**»، جريدة النور، ع77، الثلاثاء 29 ذي الحجة 1351، الموافق لـ 25أفريل 1933، ص3.

تعود بالدرجة الأولى إلى الأسرة وينعكس ذلك على المجتمع كما أن إطلاع النشء على إنجازات رجال السلف الصالح من الأمة وأخلاقهم يقوي من نمو الوازع الديني الذي يعود على الأخلاق وهذا من واجب العلماء[1]، لذا تم إصدار عدة كتب تصب في تقويم الأخلاق منها كتاب محمد بن عابد الجيلالي «تقويم الأخلاق» الذي طبع في المطبعة الجزائرية الإسلامية.[2]

لقد كتب الطيب العقبي في جريدة المنتقد بعددها السادس عن الأخلاق ودورها في تهذيب النشء والحفاظ على تماسك المجتمع، مؤكدا حرص النخبة الإصلاحية على تقويم الأخلاق الفاسدة من العادات ومحاربة البدع التي أدخلت على الدين الذي هو قوام الأخلاق فأفسدته، وعاد ذلك على تأخر الأمة حتى أصبح المختصون في علم الاجتماع من المستشرقين إذا حاولوا الكتابة فيما يخصنا وعن الآفات الاجتماعية التي غزتنا وأسباب تأخرنا فينسبون انحطاطنا إلى الدين الإسلامي، ومرجعية حديثهم هو أن كل الأشياء التي تبتدع تنسب إلى الدين وأن كل الناس العوام يتحدثون باسم الدين الذي هو في غنى عن هذه الظواهر الرجعية، إن الدين كان سبب نهضة العرب ومبدأ رقيهم لأنه كان العامل القوي في تهذيب الأخلاق، وهذه الحقيقة يدركها الراسخون في العلم والواقفون على أسرار الشريعة الإسلامية من المستشرقين الذين توسعوا في دراستها، والمسلمون أكثر من غيرهم في فهم أسباب تخلفنا والتي تعود إلى الأمراض الاجتماعية التي حلت بنا ومنها فساد الأخلاق.[3]

---

[1]– أبو العلاء، «**الأخلاق ودواعي نموها**»، جريدة الأمة، ع63، س2، الثلاثاء 24 ذي القعدة 1354 الموافق لـ 18 فيفري1936، ص2.

[2]– محمد بن عابد الجيلالي، «**تقويم الأخلاق**»، جريدة الشهاب، ع 120، س3، الخميس 8 جمادى الأولى الموافق لـ 3 نوفمبر 1927، ص413.

[3]– الطيب العقبي، «**الدين والاجتماع**»، جريدة المنتقد، ع 6، الخميس 16 محرم 1344 الموافق لـ 06 جويلية 1925، ص 99.

2-3- دعوة الشباب إلى نبذ التقليد:

لقد كان الاستعمار الفرنسي ومشروعه المنافي للوجود التاريخي للأمة الجزائرية يسعى لضرب وحدة الشعب وتدمير الأسس التي تقوم عليها هويته العربية والإسلامية، فأساس هذا المشروع المسيحية كعقيدة والفرنسية كمرجعية فهو يرى في الإسلام خصما يجب محاصرته وأن اللغة العربية مناقضة لمخططاته لذا يجب تحجيمها والقضاء عليها، من اجل ذلك عمل على زعزعة ثوابت الأمة الجزائرية وتدمير مؤسساتها التعليمية، وهذا نابع من الروح العدائية للمشروع الاستعماري، كما أدرك القادة الفرنسيون في الجزائر ورجال السياسة والعسكريون بأن الإسلام متجذر في نفوس الجزائريين معتبرين أن سلطة فرنسا تظل مهددة بالزوال على الأمد الطويل إذا لم تتم محاصرته واقتلاع جذوره.[1]

لقد انصبت جهود الإدارة الاستعمارية في الجزائر على تشويه كل الثوابت الوطنية من خلال الدعاية الإعلامية بواسطة إطلاق الحريات الفردية والقبول بالمدنية الغربية التي نادى بها الاستعمار، إذ عملت على خلق نوع من الثقافة الاوروبية وزرعها في شبابنا والإساءة بها إلى تراثنا وأمجادنا، فعلى سبيل المثال أقامت حفلة في إحدى القصور التي شيدها أحمد باي آخر بايات قسنطينة في ليلة الأحد من شهر أفريل من ستة 1927م، بمناسبة تكريم أعضاء مجمع تقدم العمل وهو من المؤسسات الثقافية ذات التوجه الاوروبي في الجزائر، وكانت هذه الحفلة مدعمة بصالة لمقهى أهلي وموسيقى عربية وحضرتها نساء إفرنجيات ويهوديات يرتدين لباس نساء جزائريات من هيئات عديدة مع بعض الرجال، تخلل الحفلة اختلاط كبير ساده فساد أخلاقي كبير[2]، إن ارتداء النساء الأوروبيات في هذه الحفلة لباسا جزائريا ليس من محض الصدفة بل كان متعمدا لتشويه صورة المرأة الجزائرية وضرب مواطن القوة في تماسك المجتمع الجزائري، وهذا بتشجيع الشباب على الانحراف كما أن المساجد لم تسلم من

---

[1]- نصر الدين سعيدوني، **في الهوية والانتماء الحضاري**، دار البصائر، الجزائر ،2013، 239-240.

[2]- (صاحب المقال دون توقيع)، «**حفلة شرقية**»، جريدة الشهاب، ع 93، س2، الخميس 19 شوال 1345 الموافق لـ 21 أفريل 1927، ص ص 1003-1004.

هذا العمل، فقد جاء في مقال بجريدة صدى قسنطينة بتاريخ 27 أفريل 1927م أن السيد روبير بروص النائب البلدي عن الدائرة الخامسة من مدينة باريس وهي المنطقة التي شيد على ترابها أحد المساجد الخاصة بالمسلمين[1]، أنه تقدم بأسئلة إلى عامل المدينة والشرطة بخصوص هذه الهيئة الدينية والتجارة الساقطة التي تباع في باحتها والقاعة التي ألصقت بالمسجد كمرقص وملهى ليلي[2].

لقد تصدت الصحف الإصلاحية بمحاربتها التقليد الأعمى للحضارة الاوروبية، إذ جاء في جريدة البصائر بتاريخ 17 جانفي 1936م مقال يدعو إلى نبذ هذه الظاهرة «إن التقدم لا يحصل بمجرد التقليد الأعمى للشعوب المتقدمة فلا تحصل الأمة المقلدة لغيرها بلا تبصر إلا على قشور منه تعود عليها بالسوء غالبا فالتقدم لا يتكون إلا اذا دعا إليه داع أكيد من نفس الأمة وأكبر الدواعي الحاجة»[3]، ورغم الجهود المبذولة من طرف الحركة الإصلاحية إلا أن بعض شبابنا قد تأثر بالدعاية الاوروبية لأنهم كانوا ضحية انظمتها التعليمية، التي أعدت خصيصا لهذا الغرض، إذ جاء في هذا الصدد مقال لأبي اليقظان بجريدة الأمة العدد 119 المؤرخ في 27 أفريل 1937م يعالج فيه هذه الظاهرة « تلك الجيوش التي تقذفها المدارس والكليات والجامعات الأوربية من أبناء المسلمين المنتشرين في أطراف بلاد الإسلام طولها وعرضها يدخلون المدارس في أول أمرهم بنية تحصيل العلم والعرفان ورفع الجهل والأمية عن الأوساط التي نبتوا فيها، ولكنهم لا يخرجون منها ويرجعون إلى

---

[1]– لقد وصف الشيخ عبد الحميد بن باديس هذا المسجد انه جسد دون روح رغم وجود جمعية البقاع الشريفة والأحباس، وهي جمعية تنشط في فرنسا تمسك هيئة الوقف الإسلامي يرأسها قدور بن قبريط لكن هذه الهيئة كانت تعمل على إرضاء فرنسا أكثر من المحافظة على قداسة الدين، لقد ذكر النائب البلدي روبير بروص أن هذا التصرف من طرف الإدارة الفرنسية هو بمثابة إساءة للإسلام ؛ ينظر: (صاحب المقال دون توقيع)، «**مسجد باريس أمسجد للإسلام أم محل للهو الليلي**»، جريدة الشهاب ، ع95، س2، الخميس 3 دي القعدة 1945 الموافق لـ 6 ماي 1927، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001، ص ص 1046–1047.

[2]– (صاحب المقال دون توقيع)، «مسجد باريس أمسجد للإسلام أم محل للهو الليلي»، **المصدر نفسه**، ص 1046–1047.

[3]– (صاحب المقال دون توقيع)، «**لا تقدم لأمة الجزائر المسلمة إلا بدينها الإسلامي**»، جريدة البصائر، ع 3، س1 ، الجمعة 22 شوال 1354، الموافق لـ 17 جانفي 1936، ص26.

بلادهم إلا ويلعنون الإسلام ويتبرؤون من القرآن وينتقصون تشريعه وأحكامه»[1]، وبذلك أصبحوا أعداء لوطنهم وتخلقوا بأخلاق الاوروبيين مدعين لأنفسهم الحرية المطلقة في التصرف، مجاهرين بالفسق ملازمين لموائد الخمور والقمار وقد تجذرت في نفوسهم الأفكار الاوروبية وأصبحوا يتنكرون لأبناء جلدتهم، بل تعدى بهم الأمر إلى أن أصبحوا يسخرون من تاريخ الإسلام[2]، إذ جاء في جريدة واد ميزاب العدد 119 المؤرخ في 01 فيفري 1929م مقال لأبي اليقظان ما يلي: «يسخرون من تاريخ الإسلام وعظماء الإسلام وأزياء الإسلام، ويعافون اللغة العربية ويهجرونها ويخجلون من التخاطب بها ويأنفون من واجبات الإسلام، وبكل ما له علاقة بالدين».[3]

هذا ما ذهبت إليه جريدة الشهاب في نفس الصدد بعددها المائة وأربعة وثلاثون الصادر بتاريخ 09 فيفري 1928م في مقالة تقارن فيها بين فئتين من الشباب الأولى مؤمنة بالإصلاح وأن أساس رقي الوطن وسعادة الأمة هو تطهير العقائد الإسلامية من الخرافات والأوهام والتمسك بالإسلام وتعتقد أن ذلك هو التمدن وهذه الفئة تدرجت في المدارس الإصلاحية، أما الثانية فتعمل بفكرتها اللادينية لهدم الإسلام ونبذ القرآن ومحاربة اللغة العربية حيث تزعم بأن التمسك بالإسلام وآدابه تأخر وجمود وحجتها في هذا الإفراط كله انحطاط الأمة الجزائرية وتأخرها كما تزعم أنه لولا ذلك التقيد بقيود الإسلام لما صارت الأمم العربية مضربا للأمثال، مقترحة على المجتمع أن أول أساس يجب أن ترتكز عليه نهضة الجزائر هو طرح الإسلام جانبا والعمل بكل ما تتطلبه المدنية الأوروبية التي يجب قبولها برمتها مقرة بأن أول شيء يجب التظاهر به هو إباحة خروج للنساء من دون حجاب

---

(1)– أبو اليقظان، «**فرنسا والجزائر في ضيافة ميزاب**»، جريدة الأمة، ع 119، س3، الثلاثاء 15 صفر 1356 الموافق لـ 27 أفريل 1937.

(2)– محمد بن أحمد جهلان، **الشيخ أبي اليقظان الحاج إبراهيم بن عيسى**، تقديم وتعليق محمد قاسم ناصر بوحجام، نشر جمعية التراث، غرداية الجزائر، ط1، 2011، ص107.

(3)– أبو اليقظان، «**أمات الرجال أم رفع القرآن**»، جريدة وادي ميزاب، س3، الجمعة 30 شعبان 1347، الموافق لـ 01 فيفري 1929، ص3.

وإعطاؤهن الحرية التامة ليعشن كأخواتهن المتمدنات، إن هذه الفئة تريد أن تقلد الأوروبيين في كل ما يسمى عندهم مدنية ومن جملة ذلك تقليد لباسهم وما فيه من نعوت مثل «شارليستون»[1] والرقص الذي هو مظهر من مظاهر التقدم في نظرها، كما تزعم أن من لوازم النهوض والمدنية أن يحلق الرجال اللحية والشارب ليتشبهوا برجال أوروبا.[2]

لقد علق الزبير بن باديس على هذا المقال لصاحبه حسن الوارزقي واستنكر عليه تعميم هذا الكلام على تلك الفئة من الشباب وقال انهم ينقسمون إلى أقسام منها من تفرنج باللباس فقط عن جهل، ومنهم بنصف معرفة من طبائع القوم ولغتهم وهذا هو القسم الممقوت فينا، وهناك قسم تشبع بالثقافة الاوروبية ولكنه بقي محافظة على أصالتها، وتحدث هؤلاء بالفرنسية نابع من تعليمهم والبرامج التي طبقت عليهم من طرف الاستعمار وبالمقابل فقد حرموا من معرفة لغتهم العربية، كما أضاف بأن اليهود هم أكثر تقليدا من الجزائريين ورغم ذلك نجحوا في ميدان التجارة والتعليم والمناصب، كما عدد الميزات التي تميز بها الشباب الجزائري المتشبع بالثقافة الأوروبية فقال: «لا قدرة لنا على إحياء تمدن قديم ننسبه لأسلافنا ونتبعه حتى نسلم من السب بالتقليد، تعلقنا بالديانة لا ينافيه لبسنا الطويل ومظهرنا الخارجي، تكلمنا بالفرنسوية لا يلزم منه عدم تأسفنا على لغتنا ولا عدم محبتنا لها، يقيننا أن الترقي في هذا الوطن لا يمكن لنا إلا بالتقرب والمشاركة مع جيراننا الفرنسويين».[3]

مما تجدر الإشارة إليه أن الجرائد الإصلاحية لم تحمل هؤلاء الشباب ذنب أنكارهم لمقومات هويتهم الوطنية، بل إن الجزء الأكبر من المسؤولية يتحمله الاباء والأولياء والعلماء ثم المجتمع، إذ ذكر أبو اليقظان بالقول: «ليس الذنب في ذلك ذنب تلك الناشئة المفرنجة فهي تتكيف بالكيفية التي تراد لها ولكن الذنب في ذلك ذنب الآباء والعلماء وأولياء الأمور

---

[1]– شارليستون هو زي من الأزياء المنتشرة في أوساط الأوروبيين من اللباس للمزيد ينظر: حسن وارزقي، «**الشباب اللاديني المقلد**»، جريدة الشهاب، ع 134، س 3، 17 شعبان 1346 الموافق لـ 09 فيفري 1928، ص 670.

[2]– حسن وارزقي، «**الشباب اللاديني المقلد**»، جريدة الشهاب، ع 134، **المصدر نفسه**، ص ص 670–671.

[3]– الزبير بن باديس المحامي، «**جواب من الشباب الديني المقلد**»، جريدة الشهاب، ع 136، س3، الخميس 1 رمضان 1346 الموافق لـ 23 فيفري 1928، ص ص 727–728.

فهم المسؤولون حقيقة عن كل ما يتبع ذلك من العواقب الوخيمة على الإسلام والمسلمين»[1].

لقد حاولت الصحف الإصلاحية تتبع مواطن الوهن في الأمة وإعطاء الحلول اللازمة لعلاجها مركزة على فئة الشباب الذي نشأ على تقليد المجتمعات الأوروبية في حياتهم وطرق عيشهم، حيث عالجت في مقالاتها الشعارات الاستعمارية الداعية إلى التمدن إذ جاء في مقال لصالح العبدي أحد رواد جريدة البصائر والمؤرخ في 23 أكتوبر 1936م يخبر شبابنا بالمدنية الحقة قائلا:«ما المدنية لا أخلاق فاضلة تثمر ائتلاف الأفراد واتحاد الجماعات، وسعي وعمل يلدان عمران البلاد وارتقاء الحالة الاجتماعية، وإقدام على تطهير النفس من الرذائل لاكتساب الفضائل وإحجام عن الضرر بالناس، وابتعاد عن مناكر الأخلاق، وبذل الجهد لتخفيف ويلات البائس وتشييد صروح المدارس...وهناك قوم ممن يدعون تقليد بني أوروبا لم يقلدوهم في علم مفيد، ولا عمل نافع وإنما قلدوا فساقهم وفاسدي الأخلاق منهم، فلا يعرفون من المدنية إلا أتباع الهوى والعمل بالمناكر والتفنن في الأزياء وتعاطي المسكرات وتعمير مواخير الدعارة وأماكن الغواية والتمسك بسافل العادات ولعب الميسر بأنواعه وارتياد نوادي القمار والتوغل بالربا».[2]

ثالثا- الاحتفالات والمناسبات للمجتمع الجزائري:

3-1- رمضان ومكانته الاجتماعية والدينية:

يعد ترقب الهلال ورؤيته في نهاية شهر شعبان وبداية شهر رمضان من الأمور التي يهتم بها الشعب الجزائري، وهي من بوادر الخير لمكانته الاجتماعية والدينية في قلوب الناس، و رؤية هذا الشهر تعد إعلانا عن بداية مناسبة اجتماعية عظيمة للأمة الإسلامية قاطبة والجزائر خاصة، فقد خصصت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين مكاتب تتابع

---

[1]- أبو اليقظان، «**أمات الرجال أم رفع القرآن**»، جريدة وادي ميزاب، **المصدر السابق**، ص3.

[2]- صالح العبدي، «**التقليد الأعمى باسم المدنية**»، جريدة البصائر، ع 40، س1، الجمعة 7 شعبان 1355الموافق لـ 23 أكتوبر 1936، ص 327.

حلول هذا الشهر رغم قلة الوسائل وصعوبة الاتصال والتواصل إلا أنها استطاعت أن تحقق الكثير في تلك الفترة، وأهمها على الإطلاق وحدة الأمة الجزائرية بتوحيد يومي بداية الصيام والعيد، فقد ورد في العدد الخامس من جريدة الصراط السوي بتاريخ 25 ديسمبر 1933م مقالا يفسر كيفية تتبع ثبوت الرؤية، حيث ذكر صاحبه قائلا: «وقد كان مكتب رئاسة الجمعية قد خاطب رؤساء شعبها بالقطر كله في العناية بالرؤية كما نشرناه بعدد مضى من هذه الجريدة».[1]

كما عاتب صاحب المقال جريدة النجاح على عدم ذكر فضل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الاعتناء بهلال هذا الشهر، من خلال الأخبار التي نشرتها ونسبت أن الفضل يعود إليها في إعلان قدوم شهر الصيام وتكوين لجنة خاصة لهذا الغرض، والتي أنكر وجودها وبين الكيفية التي يتم بها الإعلان عن رؤية الهلال، فبمجرد رؤيته من طرف العدول يتم إبلاغ الشُعب التابعة للجمعية التي تبقى أبوابها مفتوحة على مدار الساعة وتسخر لذلك خطوط هاتفية، وبعد الإبلاغ يتم عرض ذلك على القاضي الشرعي القريب من المكان الذي يتحرى بدوره في الأمر عن طبيعة الأشخاص الذين أعلنوا رؤيته وأخلاقهم، وبعد أن يتم ذلك تحرر وثيقة الثبوت، ويبلغ ذلك إلى القاضي الشرعي في قسنطينة مقر رئاسة الجمعية، وبعدها تعلن هذه الأخيرة عن بداية شهر رمضان بكل الوسائل المتاحة من جرائد خطوط هاتفية والمداحين في الأسواق لإعلان هذا الخبر، كما تنصب محاكم شرعية بكامل القطر الوطني يرأسها في العاصمة القاضي محمد بن الساسي.[2]

يتخلل في الكثير من الأحيان اجتماع الناس بالعلماء في مثل هذه المناسبات مع إلقاء دروس الوعظ والإرشاد لتعميم الفائدة على الحضور، في انتظار إعلان رؤية الهلال، وتحرير وثيقة الثبوت من طرف القاضي الشرعي على المذهب المالكي، الذي يحدد ثلاث مواطن

---

[1]– (صاحب المقال دون توقيع)، «**الاعتناء بالهلال**»، جريدة الصراط السوي، ع 15، قسنطينة الاثنين 08 رمضان 1352هـ الموافق لـ 25 ديسمبر 1933، ص 06.

[2]– عبد الحميد بن باديس، «**العناية بهلال رمضان**»، جريدة البصائر، ع 2، مج1، الجمعة 25 شوال 1354 هـ الموافق لـ 01 جانفي 1936م، ص 7.

لحلوله حسب صاحب المقال، الشرط الأول رؤية العدول لهلال رمضان، والثاني هو رؤية الجماعة المستفيضة أو بكمال شهر شعبان إن غمت الرؤية لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح الذي رواه البخاري ومسلم عن ابن عمر «إذا رأيتموه فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا، فإن غم عليكم فاقدروا له» وفي رواية أخرى «فأكملوا عدة شعبان ثلاثين»، والتقدير بمعنى الإتمام.[1]

لقد كانت مجهودات الحركة الإصلاحية تتميز بالشمولية وبعدها المغاربي في توحيد أيام المناسبات الدينية، وبصفة خاصة مسألة بداية شهر رمضان ورؤية الهلال وتوحيد يومي الصيام والعيد بين مختلف أقطار المغرب العربي، وقد شكلت دعوة الجرائد الإصلاحية إحدى ابرز هذه الركائز من خلال دعوتها كل المهتمين بهذا الجانب والمواطنين لأن يترقبوا هلال رمضان لسنة 1928م وأن يقطعوا الشك والاختلاف في ثبوت الرؤية، وتم تحديد نطاق بداية شهر شعبان في تونس يوم الاثنين 30 رجب 1346هـ الموافق 23 جانفي 1928م وموقع طلوع الهلال بعد الغروب وتوقيته لتسهيل عملية الرصد والرؤية، وفي الجزائر وفاس كان الاختلاف في موقع طلوع الهلال والتوقيت الذي تكون فيه الرؤية متاحة، والملاحظ أن المعلومات الفلكية التي نشرتها جريدة الشهاب في العدد الثالث ليوم الخميس 26 رجب 1346هـ الموافق 19 جانفي 1928م كان الهدف منها توحيد يوم الصيام والتصدي للدعاية الاستعمارية التي كانت تروج إلى أن الاختلافات القائمة راجعة إلى التباين في التوجهات الفكرية والسياسية والدينية بين مختلف شعوب المغرب العربي.[2]

في الواقع كانت الدعوة لترقب شهر شعبان في كامل الأقطار المغاربية تهدف إلى إثباته شرعا، وهلال شعبان لم يكن مقصودا لذاته وإنما هو وسيلة للصيام بإتمام العدة الخاصة بهذا الشهر أو ثبوت الرؤية وعليه يمكن تجنب الاختلاف بين القضاة الشرعيين

---

[1]– محمد الرزقي الشرفاوي الأزهري، «**إثبات هلال رمضان**»، جريدة البصائر، ع 40، مج1، س2، الجمعة 07 شعبان 1355 هـ الموافق لـ 23 أكتوبر 1936م، ص ص 06-07.

[2]– المولود بن الصديق الحافظي الأزهري، «**انتظروا هلال شعبان**»، جريدة الشهاب، ع 131، مج3، س3، الخميس 26 رجب 1346 الموافق 19 جانفي 1928، ص ص 619-620.

والأئمة والمدرسين في إثبات يوم الصيام ويرجع هذا المسعى الإصلاحي إلى أهمية المناسبة ومكانتها الاجتماعية في نفوس المسلمين[1]، كما اعتبرت الأقطار الإسلامية كلها دار واحدة فحيثما ثبتت الرؤية قامت بذلك الحجة على الجميع، وتعلق بهم الحكم صوما وإفطارا، ولا عبرة بما هو شائع من اختلاف بين تلك الأقطار فالإعلان عن رمضان يكون من طرف القاضي الشرعي بشرط ألا يكون القاضي نفسه مسلوب العدالة[2]، كما شكل توحيد يوم الصيام والإفطار هاجسا قويا لدى مسيري شُعب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين لأنهم قد أدركوا مجهودات الاستعمار في تشتيت رأي الأمة وتفريق شملها، ولذا دعا أحد أعضاء فرع تبسة بتاريخ 12 ماي 1952م كل القائمين على مدارس الجمعية ورؤساء شُعبها وكل العدول من الأمة الجزائرية أن يترقبوا هلال رمضان، حيث وضعت تحت تصرفهم ثلاثة مكاتب رئيسية في وهران والعاصمة وقسنطينة، مبديا توضيحات بخصوص الكيفية التي يتم بها الصيام فقال: «فإذا كانت الرؤية في الجزائر فإنها تجري بما تقتضيه هذه المناسبات من إجراءات، وإذا كانت الرؤية من خارج الوطن فوجب الصوم على صوم القطر الإسلامي الذي له قضاة شرعيون معينون من طرف السلطة الشرعية كمصر وتونس والمغرب، فإن اتفقوا عل رؤية واحدة وجب علينا الصوم، وإن اختلفوا فنحن مع الأغلبية لا مع الواحد منهم، وإن لم يتفقوا تبعنا أقرب القضاة إلينا وهو قاضي تونس».[3]

3-2- خصوصية شهر رمضان وطابعه الاجتماعي:

إن هذا الشهر يختلف عن بقية المناسبات الدينية الأخرى لمكانته الاجتماعية وفضائله بين المسلمين حيث يقوم القائم على الشؤون الدينية بإبلاغ السلطات الإدارية الفرنسية ببدء شهر رمضان المبارك حتى يسمح بتعيين أحد الجنود الفرنسيين بمراقبة عملية

---

(1)- (صاحب المقال دون توقيع)، «**انتظروا هلال رمضان بالأقطار الثلاثة تونس الجزائر مراكش**»، جريدة الشهاب، مج3، س3، ع 135، الخميس 24شعبان 1346هـ الموافق 16 فيفري 1928، ص ص 712-713.

(2)- أحمد طالب الإبراهيمي، ج 2، **المصدر السابق**، ص405.

(3)- العربي بن بلقاسم التبسي، «**ثبوت شهر رمضان**»، جريدة البصائر، ع 190، السنة الخامسة من السلسلة الثانية، الإثنين 24 شعبان 1371 هـ الموافق لـ 19 ماي 1952، ص 77.

ضرب المدفع لشهر رمضان[1]، كما تعد هذه المناسبات الاجتماعية والدينية فرصة لتهذيب النشء بإحياء الحفلات الترفيهية، وكانت شُعب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين تحرص على هذا الامر، فقد قامت جمعية الشبيبة الإسلامية بتنظيم ثلاث حفلات بتاريخ 27 ديسمبر 1935م اثنتان منها تم تخصيصهما للنساء بإشراف معلمات الجمعية، حيث ألقى الطيب العقبي كلمة بهذه المناسبة بقاعة لالير بالعاصمة التي كانت مقرا لها، أما الحفلة الثالثة فخصصت للرجال بالمسرح البلدي حضرها جمع غفير من رجال الإصلاح، وألقى فيها رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين محاضرة حثّ من خلالها الشباب الجزائري على التمسك بمقومات الدين والهوية الوطنية، وإحياء اللغة العربية، وتبعه الطيب العقبي بمداخلة أكد فيها واجبات المسلم نحو دينه ووطنه، وشارك بهذه المناسبة أحمد توفيق المدني الذي ألقى كلمة تصب في النهج الإصلاحي، كما ساهم أيضا محمد العيد آل خليفة بقصيدة شعرية تصب في نفس النهج، وفي اليوم الثاني نقل هذا الاحتفال إلى نادي الترقي وقد شارك الحضور بعض الأطفال بإحياء مسرحية تاريخية، ثم ختم بآيات من القرآن الكريم.[2]

الملاحظ على هذه الاحتفالات بنظامها الإصلاحي أنها كانت أداة تعارف وتواصل وربط ما لم تتهيأ لهم أسباب الاجتماع إلا فيها، فهي تشكل منبرا للخطب وفائدتها الإيجابية تكمن في تلاقح الأفكار وإيقاظ الهمم ورفع درجة التفكير من المستوى العامي وتمكين مجموعة من الشباب على التمرس لاستعراض الآراء واستجماع القدرة على الإقناع وزوال الدهشة من لقاء الناس، فكانت بمثابة دروس تطبيقية للذين حرموا من التعليم في المدارس النظامية، فقد تتفاوت قيمتها بتفاوت سمو المعاني التي قامت لأجلها فبقدر سمو السبب

---

[1]- بن الشيخ حكيم، **مدينة الجزائر الأوضاع الاجتماعية والانثروبولوجية 1945-1954**، دار هومة، الجزائر،2013، ص ص171-172.

[2]- (صاحب المقال دون توقيع)، «**حفلات مدرسة الشبيبة الإسلامية بمناسبة رمضان**»، جريدة البصائر، ع 93، مج3، س3، قسنطينة 28 شوال 1356هـ/ الموافق لـ 31 ديسمبر 1937م، ص04.

وعموميته تكون قيمة الاحتفال، فأسمى هذه الأسباب ما يذكر الشعب الجزائري بأمجاده التاريخية ومفاخره القومية.[1]

يعد شهر رمضان من المناسبات الاجتماعية والدينية التي تكثر فيها التظاهرات الثقافية والعلمية، فعلى سبيل المثال تميزت مدرسة السعادة بحي بلكور وغيرها من المدارس الإصلاحية بإحياء ليالي رمضان[2]، كما ارتكزت الاحتفالات بكامل المناطق الجزائرية في العشر الأواخر من هذا الشهر لأجل خلق جو تسوده القيم الدينية عكس ما أرادت فرنسا.[3]

لقد كثفت جمعية العلماء منذ نشأتها من المجهود الإصلاحي في شهر الصيام بنشاطها في أوساط المسلمين ومدارسهم ونواديهم بل وفي ديارهم، لأن الأماكن الوقفية كانت تهيمن عليها الإدارة الاستعمارية حيث ألزمت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين المعلمين المقيمين في مراكز التعليم بالقيام بدورهم في إطار محاربة البدع والمظاهر الاجتماعية الفاسدة، وقد وزعت عليهم منشوراً في هذا الصدد هذا نصه «السلام عليكم ورحمة الله وبركاته أما بعد، فإن أشرف عمل تتقربون به إلى الله وتخدمون به دينكم وأمتكم في هذا الشهر المبارك هو إحياء لياليه بدروس الوعظ والإرشاد وتذكير إخوانكم المسلمين بما ينفعهم في دينهم ودنياهم، وإن جمعية العلماء تعلم أنكم قائمون بهذا الواجب في بلدانكم ولكنها تذكركم وتوصيكم بأن لا تفرطوا فيه ليلة واحدة من ليالي هذا الشهر وأن تخصوا بالعناية المواضيع الراجعة إلى إصلاح الأخلاق، فمن فساد الأخلاق أتيت أمتكم ومن ثغور الأخلاق دخل شياطين الإنس والجن إلى نفوسها فأفسدوها».[4]

يصف الرحالة فاغنر شهر رمضان بالقول: «إن الإعلان عن بدء شهر الصيام يتم بإطلاق مائة طلقة من مدفع كبير أقيم في الميناء، وليست هذه الطلقات إحسانا من جانب الحكومة الفرنسية، ذلك أن السلطات المدنية تحتم على المسلمين أن يدفعوا خمسة فرنكات

---

(1)– أحمد طالب الإبراهيمي، ج1، **المصدر السابق**، ص 328.

(2)– (صاحب المقال دون توقيع)، «ماذا في هذا الشهر المعظم بالعاصمة»، **المصدر السابق**، ص ص04-05.

(3)– (صاحب المقال دون توقيع)، «حفلات مدرسة الشبيبة الإسلامية بمناسبة رمضان»، **المصدر السابق**، ص04.

(4)– أحمد طالب الإبراهيمي، ج2، **المصدر السابق**، ص ص293-294.

لكل طلقة في مقابل هذه التحية، وبعد هذه الطلقات توقد مصابيح كثيرة فوق منارات المساجد تضيء الهلال الذي يتوج رؤوسها، ويقف المؤذن بثيابه الجميلة وسط أضواء المصابيح ويرفع العلم الأبيض ثم يدعو المؤمنين إلى الصلاة»[1]، كما كان لليلة السابع والعشرين من هذا الشهر طابع اجتماعي خاص، حيث تعم الاحتفالات المساجد التي تحتفل بختم القرآن الكريم من قبل بعض طلاب المدارس القرآنية وتنشط بها النوادي والجمعيات لجمع التبرعات لصالح الفقراء، مع القيام بحملات تحسيسية للحث على فعل الخير والتكافل الاجتماعي، كما يزداد نشاط الحركة الإصلاحية بانتشار خطبائها على كافة مناطق الوطن للوعظ والإرشاد، وتحفيز الناس على طلب العلم وإحياء اللغة العربية بإرسال أبنائهم للمدارس الخاصة التي أنشأتها الجمعية، وتكون خاتمة هذه الاحتفالات أناشيد وطنية تزيد من تجذر حب الوطن في نفوس الجزائريين، ويشارك في هذه الاحتفالات بعض نواب العمالات المحلية والمالية، لإضفاء الطابع الرسمي عليها، ويحضرها بعض الأعيان من مختلف الجهات لقداسة المناسبة.[2]

إن الاحتفالات التي تخصص في العشر الأواخر من رمضان هي من العادات التي لم يستنكرها العلماء والتي تعود الشعب الجزائري على إحيائها بحيث تقام في المساجد حفلات تكريمية بعد صلاة العشاء والتراويح، ونظمت عدة نوادي وجمعيات حفلات بهذه المناسبة في ليلة السابع والعشرين من رمضان لسنة 1936م نذكر منها نادي النجاح بسيدي بلعباس وشعبة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، جمعية شبان الآداب المسلمين، الجمعية الدينية الإسلامية، والملاحظ عليها أنها ذات طابع ديني حافلة بالحضور كما صبت أهدافها الإصلاحية في معالجة بعض المظاهر الاجتماعية والعادات والتقاليد البالية.[3]

---

[1]– بن الشيخ حكيم، **المرجع السابق**، ص173.

[2]– مولود عويمر، **تراث الحركة الإصلاحية الجزائرية**، ج1، دار قرطبة، الجزائر، ط1، 2011، ص ص 370–372.

[3]– مصطفى بن حلوش، «**ليلة 27 رمضان**»، جريدة الشهاب، ع11، مج 11، س1، قسنطينة ذي القعدة 1354، الموافق فيفري 1936 م، ص ص705–706.

لقد سادت في ليالي العشر الأواخر من رمضان بعض الاعتقادات في أوساط المجتمع الجزائري، فهناك من عوام الناس من يفرقون بين ليلة القدر والليلة المباركة التي ذكرها القرآن، ويعتقدون أن هذه الأخيرة تكون في منتصف شعبان، وتقسم فيها الأرزاق على الخلق، كما سادت في ليلة القدر خرافات كان سببها الجهل، فقد ورد في إحداها أن هناك عائلات غنية قد أدرك أحد أفرادها هذه الليلة وسأل الله أن يجعل نسله وماله خيرا من نسل ومال الناس، في حين أن الشرع يؤكد على أن طلب الدنيا يكون بأسبابها المشروعة، ومن بين المعتقدات البالية أيضا، أن هناك من كان يؤمن بأن ليلة القدر تنشق فيها السماء وتظهر فيها ألوان من نور منفرد كل واحد منها عن الآخر، أن هذه الحالة الاجتماعية التي كانت سائدة مردها إلى السياسة الاستعمارية التجهيلية، لأن هذه الليلة من أفضل أوقات العبادة لهذا غمرها المستعمر بالخرافات لصرف الناس عن فضائلها.[1]

تعد رؤية الهلال الخاص بشهر شوال من الأمور التي يحرص الشعب الجزائري على تتبعها، وبإعلان العيد يحتفل الجزائريون كغيرهم من المسلمين بعيد الفطر الذي تزين له المدن والأحياء، ويلبس فيه الأولاد لباسا جديدا وتضبط فيه مظاهر الاحتفال وتكثر به الأعمال الخيرية وتزين فيه الموائد بمختلف الحلويات التقليدية الخاصة بكل منطقة، وتفتح فيه المدارس التعليمية لأداء الخطب، هذا بالإضافة إلى نشاط المساجد في الجانب الاجتماعي والديني[2]، ويستمر العيد لثلاثة أيام ويكون إعلانه بأطلاق طلقات من المدفع وتقام الصلوات الجماعية وتوزع الصدقات وتزار المقابر والأقارب ويسود فيه التآزر بين الناس وتكثر فيه الحركة وتظل المقاهي مفتوحة إلى ساعات متأخرة من الليل فأيام العيد لها طابع خاص بتلك الفترة.[3]

---

(1)– (صاحب المقال دون توقيع)، «**آثار وأخبار**»، جريدة الصراط السوي، ع 14، الإثنين 22 رمضان 1352هـ الموافق لـ 08 جانفي 1934، ص ص 1-2.

(2)– عبد الحفيظ الجنان، «**حفلة تدشين مدرسة حياة الشباب بميلة**»، جريدة البصائر، ع 94، مج3، س2، 05 ذي القعدة 1356هـ الموافق لـ 07 جانفي 1938م، ص04.

(3)– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، ج4، **المرجع السابق**، ص415.

إن الحالة المزرية التي لحقت بالشعب الجزائري جراء الفاقة قد أنسته إحياء أيام العيد رغم مكانته الاجتماعية في نفوسهم فقد كان الشباب مشتتون يعانون الفقر ولا يجدون ما يأكلون في بطونهم بعد أن ضيقت عليهم كل سبل العيش الكريم وأصبحوا يعملون في أرذل المهن كمسح الأحذية وغيرها ومنهم من وصلت بهم الفاقة إلى حد التسول ما جعل من يوم العيد يوما كسائر الأيام رغم مظاهر الاحتفال البادية في أوساط المجتمع كما أن هناك من الشباب من يجعل يوم العيد مناسبة يقضيها في الحانات، ورغم كل هذه الظروف الصعبة فان الاحتفالات بالعيد ظلت ذات مكانة اجتماعية ويهيئ الناس أنفسهم لإحيائها.[1]

3-3- السياسة الاستعمارية تجاه المناسبات والأعياد الدينية:

لم تختلف أساليب تسيير شؤون الدين الإسلامي بالجزائر في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين عما كانت عليه منذ سنة 1871م، فقد حافظت على أحوالها رغم الضغوطات الإدارية التي تعرضت لها ورغم تصاعد مظاهر العداء ضد رجال الدين في أوساط الرأي العام الفرنسي، لذا لجأت الإدارة الاستعمارية إلى تشكيل الاكليروس الإسلامي وذلك بتوظيف 149 إمام موالين لها كان ذلك مع مطلع القرن العشرين، لكن بالنظر للاعتمادات المالية المخصصة لشؤون الديانة الإسلامية سنة 1907م قبيل تطبيق قانون الفصل بين الكنيسة والدولة والمقدرة بحوالي 356.900 فرنك مقابل 812.200 فرنك والتي كانت تدفع لشؤون الديانة الكاثوليكية، إلا أنها لا تكفي لإقامة الشعائر الدينية للمسلمين أمام عدد السكان الذي ظل يتضاعف في كل مرة مقارنة بعدد الأوروبيين الذين كانوا لا يشكلون إلا الجزء القليل من التركيبة السكانية في الجزائر.[2]

إنه ورغم ادعاءات الحكومة الفرنسية التزامها الحياد فيما يخص الشؤون الدينية وحرية العقيدة، لكنها كانت تفعل غير ما تعلن، فبالرجوع إلى سنة 1887م كان يتم توزيع الميزانية

---

[1]- بلكعلول عبد الله بن موسى، «**العـيد**»، مجلة الشهاب، مج 13، ع 12، س1، الجمعة 16محرم 1357 هـ/الموافق 18 مارس 1938، ص ص574-575.

[2]- شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا...، ج2، **المصدر السابق**، ص ص469-470.

على الأديان الثلاثة في الجزائر على الشكل الآتي: الإسلام 216.340 فرنك، المسيحية 986.400 فرنك، اليهودية 26.600 فرنك، ويمكن مقارنة ذلك بعدد السكان عندئذ فالمسلمون كانوا ثلاثة ملايين، والمسيحيون 35 ألف، أما اليهود فكانوا أقل من 36.000 كما أن بعض الأموال الموزعة على مختلف الديانات إنما هي من أوقاف المسلمين.[1]

إن سر تسلط الاستعمار على الدين الإسلامي وتمسكه بالتحكم في تسييره ليس من حيث أنه دين يجب أن يحافظ عليه، بل بهدف القضاء على كل ما له صلة بالأهالي وإضعاف قوة تماسكهم المتمثلة في الدين الجامع، وغاية فرنسا من هذه الأساليب هي تكوين إسلام جزائري مقطوع الصلة بماضي الإسلام الحقيقي وتكوين مسلمين موالين لها وإيجاد طائفة من رجال الدين يدعمونها لبلوغ غايتها وهي زوال الدين الإسلامي والأمة الجزائرية[2]، وبالموازاة مع سياسة إضعاف الدين الإسلامي وتحطيم كيانه شجع الاستعمار نشر الديانة المسيحية والحركات التبشيرية فقد استغلت السلطات صدور قانون 27 سبتمبر 1907م المستمد من الإجراءات القانونية التي اتخذت في فرنسا لسنة 1905م حيث تم بموجبه فصل الدين عن الدولة وتخصيص للديانة المسيحية ثلاث أرباع ما خصص لشؤون الدين الإسلامي، ففي عام 1930م أنشأت الإدارة الاستعمارية بالجزائر لجانا استشارية لشعائر الدين الإسلامي في كل مقاطعة برئاسة شخص أوروبي وعضوية ممثل من الشرطة الاستعمارية، والملاحظ على هذه الإجراءات أنها كانت تهدف إلى تشجيع التبشير المسيحي في الجزائر.[3]

لقد كان القانون الخاص بفصل الدين عن الدولة وإعطاء الناس حرياتهم كاملة في كل ما يتعلق بديانتهم أمر يعني المسلمين دون غيرهم، لأنهم هم الذين كانوا محرومين من تلك الحرية، لكن ما وقع بعد ذلك هو أن هذا القانون لم يطبق عليهم وخصص لغيرهم من

---

(1)– أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية...**، ج1، **المرجع السابق**، ص354.

(2)– أحمد طالب الإبراهيمي، ج3، **المصدر السابق**، ص ص120–122.

(3)– يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري...، **المرجع السابق**، ص ص 86–87.

أصحاب الديانات الأخرى، وبقيت الإدارة الاستعمارية في الجزائر تتصرف في المساجد وأوقافها وموظفيها وتقبض بيد من حديد على كل الوظائف والمناسبات والأعياد الدينية[1]، كما ان الأسماء التي فرضت في الوظائف القضائية والدينية من طرف الاستعمار ليست أعلاما من المسلمين جاؤوا لخدمة الإسلام، بل لخدمة الاستعمار، لكن الشعب الجزائري ظل يحارب الأفكار التي كانوا يمثلونها، وفي ظل هذا الصراع رأت الحكومة الاستعمارية ضرورة إلحاق الصوم والأعياد الدينية بالمساجد والحج والأعياد الإسلامية[2]، وبحلول سنة 1933م صدر قرار تأليف لجنة الأهلة للإشراف على مراقبة رؤية الهلال وتحديد الأعياد الدينية وتنظيم شؤون الحج، التي كان كل أعضائها من الموالين للإدارة الاستعمارية بالإضافة إلى تشديد الرقابة على الأئمة والمفتين الأحرار وإحكام السيطرة عليهم وعلى نشاطهم الديني والاجتماعي.[3]

لقد انتهجت الإدارة الاستعمارية في الجزائر سياسة فرق تسد فقد توغل رجال الكنيسة داخل المجتمع القبائلي، ونصبوا أنفسهم أوصياء عليه، وقاموا بفرض نظام قضائي وتعليمي على المنطقة مخالف لما كان سائدا، ففتحوا بها الكنائس وفرضوا على أهلها النظام العرفي بدل الشريعة الإسلامية، واستعمال اللغة الفرنسية بدل اللغة العربية في المحاكم وألغوا نظام الجماعات الذي كان يحتكمون إليه، وجعلوا الحكم الفرنسي مباشرا واتخذوا مختلف الإجراءات لتمييز منطقة الزواوة عن بقية السكان، ولم تقتصر هذه السياسة على سكان القبائل بل طبقوها على سكان المناطق الأخرى ولم تسلم جهة أو منطقة من عملية الطمس والتفرقة الاستعمارية.[4]

كانت الإجراءات الاستثنائية التي طبقت على الجزائريين تهدف إلى زعزعة التماسك الشعبي والتفافه حول الدين الإسلامي وضرب مقومات الهوية الوطنية وتشتيت الشعب

---

(1)– الشيخ محمد خير الدين، **مذكرات محمد خير الدين**، ج1، مؤسسة الضحى، الجزائر، ط 2، 2002، ص112.

(2)– أحمد طالب الإبراهيمي، ج3، **المصدر السابق**، ص ص113–114.

(3)– يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري...، **المرجع السابق**، ص87.

(4)– أبوا القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية...، ج 1، **المرجع السابق**، ص ص 587 – 588.

الجزائري، وتمرير مشاريعه الاستيطانية الرامية إلى تغليب العنصر الأوروبي على المحلي وزيادة عدد المستوطنين وتشجيع الفساد الأخلاقي والرذيلة والبدع، وإضعاف البنية الاجتماعية للشعب الجزائري[1]، لقد تأثر المجتمع الأهلي بالحياة الأوروبية في بعض جوانبها وأصبح بعض شبابنا لا يدرك الحكمة من الصيام رغم وضوحها، فهي قبل أن تكون عبادة فإنها عامل لتقوية العزيمة والإرادة وكبح النفس والشهوات وضبط نزغ الشباب وتمهيدٌ لحسن التبصر، ورغم ذلك فقد كانت هناك تجاوزات، ولم يحي بعض الشباب هذا الركن من الدين، وظل هؤلاء يملؤون المنتزهات والملاهي لأنهم لم يكونوا متشبعين بالعقيدة الصحيحة[2]، لقد جرتهم السياسة الاستعمارية لأن يسترسلوا في مجونهم وشهواتهم، فلا هم يتعلمون ليزاحموا بالعلم ولا هم يحملون أفكارا وطنية للإسهام بها في رفع الغبن على أبناء جلدتهم، ولا هم محافظون على الدين قائمون بواجباته وحسبهم ترديد الشعارات، بالمقابل فإن الاستعمار عمل على تعطيل الدين بإفساد الأخلاق ونشر الجهل[3]، لأن الدعوة للوحدة وجمع الشمل نابعة من صلب الدين، فالجماعة تتقوى بالفرد وهو كذلك يتقوى بها ومثلما نجد الاتحاد بين أفراد الشعب في كل ما يزيده قوة، نجده أيضا في صوم رمضان الذي هو أيضا من مظاهر الخصوصية الإسلامية.[4]

إن تعاليم الدين الإسلامي ساهمت بشكل فعال في التخفيف من الحالة المزرية التي كان الشعب الجزائري يعيشها، فحاربت الأمراض الاجتماعية التي انتشرت في المجتمع، لأن الاستعمار ضرب طوقاً على المساجد والمدارس القرآنية وشجع الزوايا المنحرفة وأرغم الأصيلة منها على الصمت، وترك الشعب يعيش في حالة من البؤس والفقر والجهل، فكانت

---

(1)– الطيب العقبي، «**الإسلام والتمدن العصري**»، جريدة السنة النبوية المحمدية، ع1، الإثنين 08 ذي الحجة 1351هـ/الموافق لـ 03 أفريل 1933م، ص04.

(2)– المحامي شكري أباضة، «**رمضان**»، جريدة الشهاب، ع21، مج1، س1، الخميس 25 رمضان 1344هـ الموافق 08 أفريل 1926م، ص ص 414-415.

(3)– مولود عويمر، ج1، **المرجع السابق**، ص336.

(4)– مولود عويمر، ج1، **المرجع نفسه**، ص ص 70-73.

الزكاة كنظام اقتصادي تدفع للحد من هذه الظاهرة، والصيام كأسلوب وعبادة يساهم في تعويد النفس على الصبر وجعل الفرد الجزائري يتمسك بالمثل العليا طبعا لا تكلفا، وهذه العبادات الغاية منها تحقيق الوحدة الاجتماعية وزيادة الوازع الديني.[1]

3-4- لجنة الأهلة والأعياد الإسلامية الكبيرة:

لم يستسغ الاستعمار نشاط الحركة الإصلاحية لهذا كعادته فهو لم يفوت فرصة ولا مناسبة إلا استغلها لطمس معالم خصوصيتها الدينية لتصبح مجرد إجراء يخضع للقوانين الاستعمارية، حيث أوعز هذا الأخير إلى بعض القضاة لتشكيل لجنة أطلق عليها «لجنة الأهلة والأعياد الإسلامية الكبيرة»، وبرر القائمون على هذا الاجراء من الموالين للاستعمار بأنه موروث ثقافي ومن تراتيب بعض الحكومات الإسلامية القديمة التي كانت تنصب قاضيا خاصا بالأهلة، لكن هذا السند انقطع وأن مفهوم قاضي للأهلة لا يعني تلك اللجنة التي تشرف على الأعياد الإسلامية والتي نصبها الاستعمار.[2]

كما ذكر قاضي حكومي بجريدة الوزير الموالية للإدارة الفرنسية بتاريخ 01 أوت 1946م فأن لجنة الأهلة والمواسم الإسلامية في جميع أقطار الأمة هي من خطط القاضي المالكي، والملاحظ على هذا الكلام أنه صحيح إذا كان هذا الأخير يتمتع بالحرية في أداء مهمته العدلية ويجمع في يده إقامة الحدود الشرعية ودرء المظالم، لكن هذا المنصب في ظل الجزائر المستعمرة لم يكن كذلك بل يسير القاضي وفق ما سطره له الاستعمار، ولم يبق له من صلاحيات سوى ما تعلق منها بأحكام النكاح والمواريث وأموال المحاجر، وفي نهاية الأمر تخضع كل تلك الأحكام التي يصدرها إلى سلطة القاضي الفرنسي، وفيما يتعلق برؤية الهلال الخاص بالصيام والإفطار، فقد ذكر القاضي الحكومي أن إقرار الرؤية يخضع للشهادة والأصل أنه قد أخلط بين الخبر والشهادة لأن رؤية الهلال هي من باب الخبر

---

[1]- (صاحب المقال دون توقيع)، «**الصيام في نظر العلم**»، جريدة البصائر، ع141، مج4، س4، الجمعة 03 شوال 1357هـ الموافق لـ 25 نوفمبر 1938م، ص10.

[2]- محمد البشير الإبراهيمي، «**وحدة الصوم والإفطار**»، جريدة البصائر، ع 84، مج2، السنة الثانية من السلسلة الثانية، الاثنين 24شعبان 1368، الموافق لـ 30جوان 1949، ص ص305-306.

وليست من باب الشهادة، وكل من سمع الخبر تعلق به حكم وجوب الصيام، وأن الهدف من وراء إنشاء هذه الهيئة هو زرع التفرقة بين الناس، فقد كتبت جريدة صدى قسنطينة الموالية للاستعمار خبرين متناقضين بنفس السنة، أحدهما أن قاضي قسنطينة أثبت الصوم والثاني أن قاضي الجزائر قال عكس ذلك، هذا بالإضافة إلى إقصاء العمل الإصلاحي من الاهتمام بالمسائل الدينية.[1]

لم تكن هذه السياسة وليدة تلك المرحلة الظرفية بل كانت ضمن الأهداف المسطرة من طرف الإدارة الاستعمارية، فبالرجوع إلى سنة 1917م فصل الحاكم العام لوتو (*Loto*) الهيئة الدينية المسلمة عن الدولة وهذا بعد أن كتب رسالة إلى وزير الداخلية الفرنسي يذكره فيها بما يلي «يجب أن تصب جميع جهودنا على تحريرهم من القرآن بدل ربطهم به... هذه هي السياسة الإسلامية التي يجب أن ننتجها» [2]، إن عمل هذه اللجنة الدينية الحكومية يدخل ضمن تحويل وجهة الدين وتجريده من معانيه السامية وطمس معالم قومية الفرد الجزائري التي تعد من أبرز الركائز الاجتماعية والحضارية، ومن أهم مقومات التكافل الاجتماعي بين طبقات المجتمع، ولهذا فإن الاستعمار أدرك سر تماسك المجتمع الجزائري لذا زرع الشك في أبسط الأمور التي تتعلق بالدين وأصبحت في القرية الواحدة عدة فرق متنافرة من أجل ضرب الوحدة الوطنية، ويعود سبب ذلك إلى فقدان الأمة الجزائرية للمرجعية الدينية التي تجمع الأمة على وحدة الصف والتماسك الاجتماعي.[3]

لقد اعتمدت لجنة الأهلة والأعياد الإسلامية على مرصد بوزريعة الحكومي لكن الشعب الجزائري لم يكن يثق في ذلك المرصد لأنه أعد خصيصا لتفريق الشعب وتشتيته، فالرصد علم لم يبلغ الجمود بالشعب الجزائري أن ينكره، لكن الاستعمار يفسد العلم بإفساد

---

(1)– محمد البشير الإبراهيمي، «**لجنة الأهلة والأعياد الإسلامية**»، جريدة البصائر، ع 45، مج1، السنة الثانية من السلسلة الثانية، الاثنين 27 رمضان 1367 هـ الموافق لـ 02 أوت 1948، ص ص 353– 354.

(2)– شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، ج2، **المصدر السابق**، ص 287.

(3)– محمد البشير الإبراهيمي، «**هلال رمضان**»، جريدة البصائر، ع 162، س4، السلسلة الثانية، الاثنين 28 رمضان 1370 هـ الموافق لـ 02 جويلية 1951 م، ص 209.

العلماء وتعطيل مصالح الجزائريين من خلال سن قوانين تقضي باعتبار الأعياد الإسلامية أعيادا تعطل فيها المصالح والأعمال، فالقصد من إنشاء مثل هذه المراكز هو العبث بالأعياد الإسلامية والتحكم في شعائرها بواسطة لجان مثل لجنة الأهلة والأعياد الإسلامية، وقد سبق أن كتب الشيخ أبو القاسم البيضاوي وهو أحد رجال الحركة الإصلاحية في الجزائر مقالا في العدد الثامن عشر من جريدة البصائر يكشف فيه تلاعب الإدارة الاستعمارية بمقومات الهوية الوطنية وثوابتها.[1]

أما عن دور هذا العلم في بقية الأقطار الإسلامية، فإن نتائجه كانت مرضية إلى حد بعيد، فقد عولت تركيا في إثبات دخول شهر رمضان على المرصد الفلكي، حيث صدرت فتوى من رئيس الشؤون الدينية بخصوص ذلك وأعلن بعض الأتراك الأغنياء من المحسنين في إحدى الصحف دعوى لمن أراد الإفطار في موائدهم من الفقراء كسابقة على زيادة التكافل الاجتماعي في هذا الشهر.[2]

إن الاختلاف بين المسلمين في مواقيت الأعياد والمناسبات الدينية يساهم في الترويج للدعاية الاستعمارية، ويترك مجالاً لنشاط البعثات التبشيرية التي اعتبرت أن التقسيمات السياسية والجغرافية عامل مهم في بث التفرقة بين مختلف الشعوب العربية، فهو يساهم في إعطاء الفرصة لتدخل الإدارة الاستيطانية في فرض سياستها التنصيرية وتحديد المواقيت المناسبات للأعياد الدينية الإسلامية مثلما فعل الحاكم العام مارسيل ادمونود نايجلان (فترة الحكم) (*Marcel Edmond Naegelen*)، وهذا وفق ما تقتضيه المصلحة الاستعمارية والأصل أن مثل هذه المناسبات تخضع لضوابط شرعية تترتب عنها تحديد أيام تدخل في إقامة الشعائر الإسلامية منها يوم عرفة وغيرها من الأيام التي تختص بها الأمة الإسلامية.[3]

---

[1]– أحمد طالب الإبراهيمي، ج2، **المصدر السابق**، ص ص 226–227.

[2]– (صاحب المقال دون توقيع)، «**رمضان في تركيا**»، جريدة الشهاب، ع 22، مج1، س1، الخميس 02 شوال 1344هـ الموافق لـ 15 أفريل 1926 م، ص 430

[3]– أحمد طالب الإبراهيمي، ج2، **المصدر السابق**، ص ص 405–406.

3-5- الاحتفال بالمولد النبوي الشريف

إن الثقافة الشعبية هي البوتقة التي تنصهر فيها عملية التغيير الاجتماعي، وهي الكاشفة عن صور التداخل بين الأبعاد المتفاعلة في عملية التغيير لأن هذه الثقافة هي مجموع العادات والتقاليد، وهي المرآة الدالة على التغير والثبات، ولعل من أبرز مقومات هذه الثقافة الشعبية هي الممارسات الفعلية التي توحي بالإرث الحضاري للأمة الإسلامية بشكل عام والجزائرية بشكل خاص، وهنا نخص بالذكر الاحتفالات الدينية في الجزائر إبان الفترة الاستعمارية من خلال جريدة الشهاب والبصائر، هذه الاحتفالات هي عادات وتقاليد وأعراف داخل المجتمع الجزائري والتي توارثتها الأجيال السابقة، فمنها ما هو حسن ويتوافق مع مبادئ وخصوصيات المجتمع الجزائري وتعاليم الدين الإسلامي، ومنها ما هو سيء لا يمت بصلة لا للأعراف ولا للدين، وسوف نقتصر في هذا الجانب على ما ذكرته الجرائد الإصلاحية، كون هذه الاحتفالات هي جزء من ثقافة الشعوب وحضارتها بالإضافة إلى ذلك فهي تدخل في مكونات الهوية الوطنية، وقد ركزت الشهاب في مقالاتها على تمسك الجزائريين باحتفالاتهم الدينية رغم محاربة الاستعمار لهذه العقائد، فالجزائريون يحتفلون في كل عام بمولد النبي صلى الله عليه وسلم وبالأعياد الدينية بعد صيام شهر رمضان، ترجع مجلة الشهاب تمسك المجتمع الجزائري بالأعياد الإسلامية وسعيه الدائم إلى إحيائها لأنها تمثل لب الوحدة الوطنية وقاعدة العقيدة الإسلامية وأبرز الركائز في مقومات الهوية الوطنية والحضارية[1]، ورغم اليأس والحرمان الذي كان يعانيه الشعب الجزائري جراء السياسة الفرنسية إلا أنه ظل ملتزما بها.

إن تمسك الأمة الجزائرية بإحياء الأعياد الدينية في حد ذاته يعد من أساليب المقاومة الثقافية للاستعمار، هذا بالإضافة إلي تقوية روابط التماسك الاجتماعي، وتنشيط النوادي والجمعيات والصحافة الجزائرية لإبراز مظاهر الاحتفال بها، ولهذا كتبت جريدة النور في

---

[1]- (صاحب المقال دون توقيع)، «**رمز وطنية كل أمة يتجلى في الاحتفال بأعيادها**»، جريدة الشهاب، ع5، مج7، س7، محرم 1350 الموافق لـ ماي 1931، ص 335.

العدد 43 المؤرخ في 26 جويلية 1932م بخصوص هذه المناسبة بأن نادي الترقي ومدرسة الشبيبة الجزائرية وشعب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين قد أحيوا هذا العيد بعد أن تزينت المدينة ومساجدها ونشط الخطباء فيها، أن هذه التظاهرات الدينية تهدف في مجلها إلى التمسك بمقومات الدين الإسلامي الذي حاربه الاستعمار بكل الوسائل لتحقيق أغراضه التوسعية.[1]

لقد قامت جريدة الشهاب بطبع مجموعة من القصائد التي تمدح مولد النبي صلى الله عليه وسلم، وجعلت ثمنها فرنكاً ونصف للنسخة[2]، كما كانت أيضا تواكب فرق الكشافة الإسلامية في احتفالاتها بمناسبة المولد، فوقفت بكل ما يحمله القلم من جهاد في وجه المستعمر من خلال إحياء العادات والتقاليد الاحتفالية التي تثمن ترسيخ العقيدة في أذهان الشعب، وأبرز سمة من العادات في الاحتفال بالمولد هي ترتيل القرآن وتكريم حفظته، إن القصد من إحياء هذه الذكرى هو رفع مقدار أخلاق الأمة وتناسقها الاجتماعي ومحاربة الفتن والبدع وزيادة الوعي الوطني ومحاربة الجهل الذي فرضه الاستعمار على الشعب بكل أطيافه[3].

إن الطابع الذي يتميز به المولد النبوي في المجتمع الجزائري يجعل منه مناسبة عظيمة تقام فيها احتفالات عديدة تعم كامل القطر، وتصاحبها حركية ثقافية تفتح فيها المجالس وتغص المساجد بالمصلين والمحتفلين وتنار فيها المنارات والشوارع والمنازل وتكتظ فيها النوادي وتتداول العامة سيرته صلى الله عليه وسلم، وهذه المظاهر الاجتماعية الاحتفالية تصب كلها في تمسك الجزائريين بدينهم وعقيدتهم رغم ما كان يحاك ضدها من

---

(1)– (صاحب المقال دون توقيع)، «**الجزائر المسلمة تحتفل بالمولد النبوي بنادي الترقي**»، جريدة النور، ع 43، س1، الثلاثاء 22 ربيع الأول 1351 الموافق 26 جويلية 1932، ص1.

(2)– (صاحب المقال دون توقيع)، «**المجموعة المولدية**»، جريدة الشهاب، ع 53، مج2، س2، 06 سبتمبر 1926، ص 303.

(3)– (صاحب المقال دون توقيع)، «**ما هي الآثار التي تركتها احتفالات المولد النبوي في نفوس المسلمين**»، جريدة الأمة، ع 126 ، س3، الثلاثاء 12 ربيع الثاني 1356 الموافق لـ 22 جوان 1937، ص 1.

مكائد الاستعمار التنصيرية[1]، غير أن الشق السلبي في الاحتفالات الدينية للمجتمع الجزائري هو الاحتفال بالأولياء الصالحين، فهذه العادات والتقاليد السائدة في المجتمع الجزائري حاربتها الجرائد الإصلاحية وكتبت فيها الكثير تتحدث عن الطرق الصوفية كما تناولها أيضا المفكر مالك بن نبي، لقد انحرفت بعض الزوايا عن مبادئها وأهدافها وانضمت إلى الزوايا الموالية للاستعمار والتي كانت تدعمه بعد احتلاله الجزائر، وأضحت عميلة ومعينة له ومعول هدم وتخريب للعقيدة وللدين من خلال إفساد العقائد ونشر الخرافات والأباطيل[2].

ذكر بن نبي هذا فقال «ففي المرحلة التي سبقت استعمار الجزائر اكتفى الإنسان بمجرد الحياة الخاملة، وأختلق له لكي يغالط نفسه بالنسبة إلى وضعه البائس ضروب من التعلات الصوفية الكاذبة كان يقيمها مقام الدوافع المعللة، وقد تكفلت النزعة المرابطية بمده بتلك التعلات مقابل ثمن منخفض أو مرتفع لتصرفه عن ماضيه وحاضره ومستقبله، ثم ضاعف الاستعمار من خطورة هذه الوضعية جاعلا من الإنسان مجرد شيء من جملة أشيائه، كما جعل من النزعة المرابطية جهازا للإرسال مضطلعاً بإيصال توجيهاته إلى الشعب بعد تحويلها إلى دوافع جديدة مطابقة لمراميه».[3]

كان يرى بأن خطر هذا المرض الاجتماعي على الشعب الجزائري أشد من كيد الاستعمار وترسانته العسكرية، لأن هذا الأخير أدرك أن سر تماسك الشعب هو الدين الإسلامي لذا عمل على تفتيته عن طريق استغلال تلك الزوايا في نشر الدروشة والشعوذة وإرساء تعاليم الجهل بين أوساط الأمة الجزائرية من أجل ضرب عقيدة التوحيد وأصبح الناس يؤمنون بكرامات شيوخ الزوايا الصوفية وأضحت الجماهير الجاهلة تعتقد في شيوخ تلك الطرق بأنهم هم القابضون لأرواح البشر وبالتالي كانت أداة طيعة في يد الإدارة الاستعمارية

---

[1]– (صاحب المقال دون توقيع)، «**العالم الإسلامي يحتفل بمولده الكريم**»، جريدة الأمة ، ع 167، س4، الثلاثاء 16 ربيع الأول 1357 الموافق لـ17مارس 1938، ص1.

[2]– محمد بلعباس، **الوجيز في تاريخ الجزائر المعاصر**، دار المعرفة، الجزائر 2009، ص 13.

[3]– مالك بن نبي، **القضايا الكبرى**، دار الفكر، سوريا، ط2، 1991، ص33.

ولهذا أعلنت جمعية العلماء المسلمين الحرب ضدها مصنفة أعداء الجزائر إلى ثلاثة أصناف:

- المعمرون الذين اغتصبوا الأرض والوطن باسم الاستعمار.
- رجال الزوايا الذين شوهوا عقول الغافلين والجاهلين من أفراد هذا الشعب.
- القياد والخونة الذين كانوا عون للاستعمار على حساب أبناء وطنهم.

إن الاستعمار الفرنسي لم يأت إلى الجزائر اعتباطا، بل إن الأمر كان مخططا له فقد سبقت الجيوش الغازية مجموعة من العلماء في كل التخصصات وأدرك الاستعمار أن أول عمل يبدأ به هو إفساد الدين، حيث ذكر بن نبي ذلك بالقول: «وقد بدا له أن الاستعمار لديه هو أيضا ذلك الحدس الذي يتصل بواقع هذا الشعب ولذا فسائر مخططاته الموجهة تصب دائما ضد مفصل صمود الروح الجزائرية، وهي الإسلام فإذا ما سقط هذا المفصل فلن يكون هناك ما يعوق عمل الاستعمار، وهكذا يصبح الشعب لا قبل له بدفع مؤثرات الاستعمار أو البرء منها»[1]، لهذا فان ابن نبي نادى منذ الثلاثينات بمحاربة البدع والضلالات التي لا قبل للإسلام بها، والتقت مجهوداته مع عمل جمعية العلماء المسلمين في محاربة هذه العادات والتقاليد البالية التي لم يعهدها المجتمع الجزائري.

3-6- الاحتفالات بالزواج وخصوصياته الاجتماعية:

اختلفت الطرق المتبعة لدى الإدارة الاستيطانية في معرفة وتتبع حركة السكان من فترة لأخرى، وشكلت هذه الوضعية الإدارية هاجسا قويا، فكانت هناك عدة محاولات لتنظيمها بعدما كان الإحصاء العام للأهالي يعتمد على معرفة عدد المساكن وما يحتوي عليه كل مسكن وبهذه الطريقة يتم الحصول على عدد السكان من الأهالي[2]، كما أن تلك الترتيبات الإدارية كانت تهدف إلى ضبط كل ما يتعلق بالأهالي وبحياتهم اليومية بما في ذلك المناسبات الاجتماعية وعلى رأسها الحالة المدنية والملكية العقارية وغيرها مما يشكل أداة

---

[1]- مالك بن نبي، **من أجل التغيير**، دار الفكر، دمشق، 2002، ص 74.

[2]- محمد السويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر [د.ت]، ص68.

ضغط عليهم لإخضاعهم للمخطط الاستيطاني، وبالرجوع إلى سنة 1876م والتي شهدت أولى المبادرات في تسجيل عقود الزواج، فإنها كانت جزئية وغير تامة وشملت 145 بلدية كاملة الصلاحيات ومراكز المستعمرات التي تجمع حوالي 1.1 مليون نسمة بنسبة 45% من عدد السكان والأهالي المسجلين في المناطق الشمالية وطيلة سنوات (1876–1878م) تم تسجيل حوالي 19623 حالة زواج و8881 حالة طلاق في سجلات الحالة المدنية الاستيطانية بمعدل سنوي 1.78% حالة زواج بالنسبة لألف ساكن و45.3 حالة طلاق لمائة حالة زواج، ورغم عدم مصداقية هذه الإحصائيات إلا أنها أوضحت الاختلاف الكبير في عدد حالات الزواج مقارنة بمثلها لدى السكان الأوروبيين في الجزائر فقد تميزت عند الأهالي بتسجيل عقود تعدد الزوجات وحدوث الزواج في سن مبكر مع فارق السن الكبير بين الزوجين عكس ما كان عند الأوروبيين والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول يوضح حالات الزواج والطلاق في أوساط الأهالي لسنوات (1876–1877م)

مقاطعة	عدد البلديات	عدد السكان سنة1876	حالات الزواج	الطلاق
الجزائر	63	198729نسمة	3431	1327
وهران	32	182904نسمة	2695	1087
قسنطينة	50	708705 نسمة	13497	6467
المجموع	145	1090338 نسمة	19623	8881

المصدر: *Kamel Kateb, **op.cit**, p 201-202.*

لقد شكل عهد الحاكم العام السابق لويس تيرمان«*Louis Tirman*»(1881–1891م) أبرز المحاولات لقيام النظام المدني الخاص بالأهالي، بهدف تطبيق سياسة الاحتواء ومحو الذاكرة الشعبية، حيث ألزمَ الجزائريون بالتسجيل في دفاتر الحالة المدنية المتعلق بقرار23 مارس 1882م والهادف إلى تمكين الإدارة الاستعمارية من مراقبة السكان الأهالي، ويمكن تلخيص التأثيرات الكبرى للسياسة الفرنسية في المجال الاجتماعي والثقافي في انكفاء الإسلام

وانحسار تأثيره، بالإضافة إلى تدهور حال ومكانة اللغة العربية، استفحال الجهل والأمية، فساد الأخلاق، انتشار الفقر والجوع والمرض وبعض العادات السيئة مع تنامي بروز الثقافة الفرنسية بين الأهالي، فقد استهوت السياسة المطبقة في المغرب الإدارة الاستعمارية بالجزائر، حيث قرر المجلس البلدي لتيزي وزو تبنى المطلب المتعلق بزواج الأهالي ونمط التنظيم الذي سيتخذه الحاكم العام في ما يتعلق بالزواج في منطقة القبائل لذا صدر قانون 02 ماي 1930م الذي لا يلزم أي قاض يثبت القران أن يحرر عقداً وإنما المطلوب هو التصريح بهذا الزواج أمام ضابط الحالة المدنية، وهذا الإجراء جاء ليقوي من النظام القبلي الذي أبقت عليه فرنسا في منطقة القبائل ويضعف من دور الشريعة الإسلامية في المنطقة[1].

لولا جهود النخبة والإصلاحيين لانطمست مقومات الشخصية الجزائرية [2]، إذ جاء في مقال لأبي يعلى الزواوي ينتقد فيه ركون المجتمع الجزائري إلى الواقع الاستعماري مايلي« فاستنتجت أن أقسام الأمة هكذا: قسم يحسن الفرنسية كما ينبغي فهم دكاترة ومحامون ومترجمون وتجار وأعيان أغنياء فهم يجهلون العربية تمام الجهل ويجهلون أحكام الإسلام...، وقسم متعلمون تعليما بسيطا قليلا صاروا صالحين للجندية وتعاطوا الإشغال العمومية فهؤلاء يؤلفون الأكثرية وأكثرهم فقراء...، وبقى قسم من الأعيان والأغنياء فهم بما لديهم فرحون متمتعون في قصورهم وضياعهم...، وبقى قسم العلماء وطلبة العلم وأكثرهم فقراء وهم قليلون ولكن لا يليق أن يقال أنهم قليلون بل قليلوهم كثير»[3].

إن هذه الإجراءات تعد جزءا من مواصلة العمل الاستعماري وقوانينه الاستثنائية التي من ضمنها إعلان الزواج وتسجيله أمام قضاة الصلح الفرنسيين، واستغرقت العملية حوالي

---

[1]– محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية...، ج1، **المصدر السابق**، ص337.

[2]– بشير بلاح، **تاريخ الجزائر في قرنين 1800–2000**، ج1، دار قرطبة، ط1، الجزائر، 2016 ، ص ص 266–267.

[3]– أبو يعلى الزواوي ، «**الأمية في أمتنا الجزائرية وقلة القراء**»، جريدة البصائر، ع25 ، السنة الثانية من السلسلة الثانية، الاثنين ربيع الثاني 1367 الموافق لـ 1 مارس 1948 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ،2006، ص 198.

عشر سنوات (1885–1894م)، وشملت المناطق المدنية التي يسيطر عليها الكولون، وبناء على الإحصاء، فإن الجزائريين الذين مسهم هذا القانون بلغ عددهم 3.069.268، ولم يبق بعد ذلك سوى سكان المناطق الجنوبية، الذين امتد إليهم ذلك الإجراء في مراحل لاحقة.[1]

إن الإحصائيات المسجلة في سجلات الحالة المدنية تبين أن عدد حالات الزواج في أوساط الأهالي ظلت في تزايد مستمر، حيث انتقلت من 19000 حالة زواج مصرح بها في سنة 1880م إلى 30000 حالة مع بداية 1890م وتجاوزت 40000 حالة في بداية القرن العشرين، والملاحظ هنا أن هذا الارتفاع قد يرجع إلى تفعيل وضعية التسجيلات في الحالة المدنية لأن تنظيماتها قد أخضعت الأهالي إلى سياسة طرح الألقاب وضبط الملكية العقارية وبعض الترتيبات التي أجبرتهم على تسجيل عقود الزواج أمام القضاة الفرنسيين، وبهذا تكون هذه العملية قد سجلت منحنيات تصاعدية إلى غاية العشرية الأولى من القرن العشرين، التي سجلت انخفاضا في عدد حالات الزواج بسبب بعض القوانين الاستثنائية والحالة الاجتماعية المزرية، وعلى رأسها قانون التجنيد الإجباري لعام 1912م الذي أدى إلى حدوث هجرات جماعية وحالات من الفرار والعصيان، هذا بالإضافة إلى الحرب العالمية الأولى التي استنزفت الكثير من الشباب الجزائري وبذلك تناقصت حالات الزواج بين الأهالي إلى أدنى مستوياتها بعدها عرفت نوعا من الاستقرار إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية التي شكلت نقطة انعطاف وارتفاع نسبة حالات الزواج.[2]

إن زواج السكان الأهالي في الجزائر وإلى غاية نهاية سنة 1950م قد اتسم بضعف العزوبية وارتفاع حالات تعدد الزوجات هذا بالإضافة إلى تزايد في عدد حالات الزواج المسجلة في الحالة المدنية مقارنة بنظيرتها أثناء الحرب العالمية الثانية وقد يكون سبب هذا التزايد إلى حتمية إبرام عقود الزواج أمام القضاة الفرنسيين وتأثير بعض الإجراءات الممنوحة للأهالي من بينها الاستفادة من الضمان الاجتماعي والمنح العائلية، وبحلول سنة 1954م

---

[1]– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية...، ج1، **المرجع السابق**، ص456–459.

[2]– *Kamel Kateb , **op. cit**, p 203.*

سجلت نسبة الزواج المسجل في الحالة المدنية انخفاضاً ملحوظاً بسبب اندلاع ثورة التحرير والتي دعت إلى القطيعة مع المستعمر في التعاملات اليومية مع ضعف الأعيان وتراجع دورهم كوسطاء بين السكان والمصالح الإدارية الاستعمارية.[1]

3-6-1- العادات والتقاليد الخاصة بالزواج:

أ- الخطبة:

هي المرحلة التي تسبق الزواج بصفة رسمية، وهي مرحلة توثيقية للعلاقة الأسرية وصلة الترابط بين أسرة الزوج والزوجة فهي تزيد من توثيق العلاقة الظرفية المرحلية، ونظرا لأهمية هذه الفترة التي يسودها شيء شديد الحضور يتصدر الواجهة وهي العادات والتقاليد، وهذه الأخيرة شديدة الارتباط بالمضمون الثقافي، حيث يسيطر على مشاعر الأفراد في هذه المرحلة السلوك التقديري لفهم الآخر، وقد يكون في بعض الأحيان الحذر المتبادل في التعاملات الأسرية، والخطبة ليست مجرد عهد بين فردين للارتباط، بل هي الطريق المؤدي للزواج، وفترة هامشية انتقالية في العرف من طقوس الزواج وفي الشرع من أساسياته وتقوم على الإعلان، فهي من الشعائر الاجتماعية التي تعمل على الانتقال من مرحلة إلى أخرى، وتسمى مرحلة الارتباط الزوجي، ومن مميزاتها إظهار النية الحقيقية وإشهارها، بحيث يتم إخطار العائلات والأصدقاء بهذا الارتباط وهي فترة خصصها الإسلام وميزها بالضوابط الأخلاقية، وفيها يمكن الوقوف على درجة التقارب والاختلاف بين الزوجين، وقد يدفع ذلك في بعض الأحيان إلى حلها من أحد الطرفين، ولا شك أن إلغائها أفضل بكثير من الطلاق، لأنها مجال لفهم الطرف الآخر ومدى الانسجام والتوافق بينهما.[2]

لم تختلف العادات والتقاليد التي كانت سائدة في الماضي عن التي كانت في الفترة الاستعمارية فقد ذكر وليم سبنسر أن حفلات الزواج في الجزائر تختلف حسب الظروف

---

[1]- *Kamel Kateb , **op. cit**, p 342.*

[2]- فاروق احمد مصطفى وآخرون، **دراسات في التراث الشعبي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص 67-69.

المالية للعائلات وتحدث عن دور الأمهات والعلاقات النسوية في التخطيط للزواج من خلال الاختلاط الذي يحدث أثناء العلاقات الاجتماعية وتبادل الزيارات في البيوت والحمامات العمومية والمناسبات الاجتماعية ومختلف الأماكن التي تتردد عليها النساء وكتب عن عرف التوسط في مرحلة الخطبة وقال انه عادة ما يتم عن طريق الوساطة التي تقوم بها احدى النساء المتقدمات في السن والتي تربطها علاقة قرابة أو صداقة بين عائلة العريس وعائلة العروس[1]، وبعد تحديد موعد الزيارة لبيت العروس تكون هناك تحضيرات مسبقة تدخل في ترتيبات الخطوبة وهي من ضمن العادات والتقاليد المتعارف عليها ومن أدق خصوصياتها هي مقابلة الزوجة في بيت أهلها بحضور ولي شرعي، لكن هناك من الأعراف البالية التي تنص على غير ذلك حيث أن المرأة لا يمكن أن يراها رجل غريب فهي لا تخرج من دارها إلا مرتين، الأولى إلى دار زوجها والثانية إلى قبرها.[2]

إن هذه الزيارة تعد بمثابة الخطوة الأولى التي يتم فيها الاتفاق بين العائلتين وبعد التفاهم يكون الرجل ملزماً بدفع المهر الذي يتم الاتفاق عليه بين العريس وولي الزوجة، وهذا وفق ما تقتضيه العادات والتقاليد من حضور الجماعة، بعد قبول الزوج بزوجته وقد يكون اختيار الزوجة في بعض الأحيان من طرف الوالدين وفي كل الحالات فإن موافقتهما تعد من الضروريات في نظر العرف والشرع[3]، لقد تطرقت مجلة الشهاب لموضوع غلاء المهور التي أصبحت من الظواهر الخطيرة على المجتمع، حتى أمسى الفقير من الأهالي لا يسعه دفع تلك المهور بالتالي ولا يقدر على إتمام نصف دينه، وبهذا انتشر التميع والفجور.[4]

---

(1)– وليم سبنسر، **الجزائر في عهد رياس البحر**، تعريب وتقديم عبد القادر زبادية، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص ص 116-117.

(2)– فضيلة احمد، «**حق المرأة الجزائرية في النهضة**»، جريدة المنار، ع 46، س3، 24 جويلية 1953، ص 4؛ ينظر أيضا: يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا المرأة الجزائرية وحركة الإصلاح النسوية...، **المرجع السابق**، ص 24.

(3)– فاروق أحمد مصطفى وآخرون، **المرجع السابق**،ص73.

(4)– مصطفى بن شعبان، «**نظرة في البدع**»، جريدة الشهاب، ع 4، مج 1، س1، الخميس 03 ديسمبر 1925م، دار الغرب الإسلامي، 2001، ص77.

ب- تقاليد وعادات حفل الزفاف:

تحدثت البصائر والشهاب على الأخلاق الحميدة في حفل الزفاف، فقد حثت في الكثير من المقالات الشباب على الزواج في سن مبكرة وشجعت على التعاون والترابط بين أفراد المجتمع الجزائري من خلال المصاهرة، فقد ذكرت الصحافة الإصلاحية بعض العادات في مثل هذه المناسبات من لباس العروس والعريس والوجبات التي يقدمها أهل العريس للوافدين إليه، لكن في المقابل تطرقت إلى موضوع العادات الدخيلة على المجتمع وقد خصت في مقال بعنوان «نظرة في البدع» بمجلة الشهاب ظاهرة الاختلاط، وقدمت صورة حقيقية على تجذر البدع في المجتمع وركز صاحب المقال على الآلات الموسيقية والراقصات وما يتبع ذلك من مسكرات.[1]

إن هذا لا يعني أن المفكرين ورجال الإصلاح لم يقوموا بالدور المنوط بهم، بل كانت هناك مجهودات كبيرة وجادة تصدرها الكثير من الإصلاحيين تطرقت إلى موضوع تكوين الأسرة والحلول الناجعة في الحفاظ عليها، ولعل من أبرز الشخصيات التي كتبت في هذا الشأن المصلح الاجتماعي الشيخ محمد بن مصطفى بن خوجة، الذي عالج في كتبه ضرورة القضاء على الجهل والخرافات والاهتمام بالشؤون الاجتماعية وطرح فكرة الاستقلالية للزوجين في بيت منفرد، إيمانا منه بتحاشي الضرر خاصة في العائلات الكبيرة.

إن العادات والتقاليد الخاصة بالزواج لم تتغير كثيرا عما كانت عليه في الماضي القريب خاصة قبيل دخول الاستعمار الفرنسي للجزائر فقد ذكر وليم سبنسر أن الزوج يقوم بجولات في نواحي مدينته لتكون الجولة الأخيرة في يوم زفافه وخلال أيام الاحتفال الثلاثة يؤخذ العريس إلى الحمام ومعه أصدقاؤه يهيئ بشكل جيد ثم يلبس ثياباً جديدة بعدها يلتقي بزوجته.[2]

---

[1]- مصطفى بن شعبان، «**نظرة في البدع**»، جريدة الشهاب، **المصدر السابق**، ص77.

[2]- وليم سبنسر، **المصدر السابق**، ص 117.

ج- تعدد الزوجات بين الأهالي:

إن معطيات إحصاء سنة 1906م سجلت 50747 حالة زواج متعدد، وهذا الإحصاء لم يعط صورة واضحة عن عدد النساء لكل رجل في حين سمحت معطيات سنة 1911م بحساب 55727 حالة زواج متعدد من مجموع 873499 رجلاً متزوجاً و969447 امرأة متزوجة لنفس السنة أي بنسبة 1.1 امرأة لكل رجل ولهذا شكلت نسبة العائلات التي بها أكثر من زوجة لرجل واحد حوالي 6.4% وبالنظر إلى هذه المعطيات التي تناولتها سنتي 1906-1911م فإننا نلاحظ أن تعدد الزوجات في الغالب يرتبط بمسألة الحالة المعيشية، لذلك نجدها في الأغلب عند الأهالي الأغنياء ورؤساء العشائر وبعض الأعيان المرتبطين بالإدارة الاستعمارية بصفة عامة، كما أن هناك حالات تخرج عن هذا الإطار وتسجل في أوساط العامة، ومن الطبقات الفقيرة والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول يوضح توزيع سن وعدد حالات الزواج للمتزوجين حديثا في أوساط الجزائريين والأوربيين بالمناطق الشمالية (1911-1913م) لـ 1000 ساكن.

الفئات العمرية	الأوروبيون		مسلمون	
	الذكور	الاناث	الذكور	الاناث
أقل من 15 سنة	/	/	/	/
من 15 إلى 19سنة	40	301	139	835
من 20 إلى 24سنة	484	814	429	457
من 25 إلى 29سنة	841	429	413	191
من 30 إلى 39سنة	278	142	218	85
من 40 إلى 49سنة	91	55	129	31
من 50 إلى 59سنة	46	24	96	11
60 فأكثر	16	5	37	3

المصدر: *Kamel Kateb, **op. cit**, p205*

د- الزواج المبكر وفارق السن بين الزوجين:

بينت الإحصائيات فيما بين سنوات 1905-1914م أن معدل سن الزواج للرجال هو 30 سنة وللنساء 21 سنة هذا حسب معطيات الحالة المدنية، لكن هناك من يرى بأن هذه الإحصائيات غير دقيقة وأنها تشمل المسلمين والأوروبيين معا، وأن معدل الزواج بالنسبة للمسلمين يتراوح بين (15، 16سنة) للبنات، (25، 26سنة) للرجال، وأن نسبة 50% من النساء يتزوجن في سن أقل من 20 سنة، وعند سن 25 تكون نسبة 75% من نساء الأهالي متزوجات، تضاف إلى هذه النسبة 5% من المتزوجات في سن أقل من 15 سنة، أما بالنسبة للرجال فإن 10% منهم متزوجون في سن أقل من 20 سنة، ولا تصل هذه النسبة إلى 75% إلا في الفئة العمرية من 30 إلى 35 سنة، ويكون فارق السن بين الزوجين في أوساط الأهالي من 9 سنوات إلى 19 سنة، وفي بعض الحالات يكون هذا الفارق كبير جدا[1].

لقد كتبت جريدة الشهاب بعددها السادس والستين الصادر بتاريخ 07 نوفمبر 1926م أن إحدى العائلات الجزائرية مؤلفة من ثلاثة أجيال أم وابنتها وبنت إبنتها والكبرى بينهن لم تتجاوز السابعة والعشرين من عمرها وهي السيدة التي تزوجت في سن اثنتي عشرة سنة وأنجبت في السنة الأولى من زواجها، ابنتها التي تزوجت في سن الخامسة عشرة فصارت الأولى بذلك جدة[2]، فقد يكون هناك إفراط في تزويج البنت وهي سن مبكرة لان العادات والتقاليد تقتضي ذلك مما يؤدي هذا الأمر إلى الخروج عن حد الاعتدال فيزوجون أبناءهم قبل سن البلوغ وهو تفريط شائن معيب حذرت منه الصحف الإصلاحية إذ جاء في جريدة البصائر بعددها السادس مقال للبشير الإبراهيمي «بل تؤدي بهم البساطة إلى الخروج عن

---

[1]- *Kamel Kateb , **op. cit**, p 206-208.*

[2]- (صاحب المقال دون توقيع)، «**صارت جدة وهي بنت 27 سنة**»، جريدة الشهاب، ع 66، س2، الاثنين 04 جمادى الأولى 1345، الموافق لـ 07 نوفمبر 1926، ص495.

حد الاعتدال تفريطا، فيزوجون أولادهم قبل سن البلوغ وهو تفريط شائن معيب وخير الأمور الوسط»،[1] والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول يوضح توزيع سن الزواج لسنة (1905-1914م) لـ 1000 ساكن.

الفئات العمرية	الأوروبيون		المسلمون	
	الذكور	الاناث	الذكور	الاناث
أقل من 15 سنة	/	/	/	27
من15 إلى 19سنة	7	190	97	446
من20 إلى 24سنة	219	459	270	294
من25 إلى 29سنة	440	192	271	130
من30 إلى 39سنة	240	111	217	79
من40 إلى 49سنة	65	35	86	19
من50 إلى 59سنة	23	11	43	4
60 فأكثر	6	2	16	1

المصدر: *Kamel Kateb , **op. cit**, p 209.*

إن طبيعة الزواج قد تغيرت في العمق وبمقارنة إحصاء 1948م مع الدراسات التي أجريت في هذا الجانب لسنة 1954م نلاحظ انخفاضاً كبيراً في عدد الأرامل من 85896 إلى 59080 ارملة وكذلك عدد الطلاق من 22165 إلى 17583 مطلقة وهذا يترجم نسبة الطلاق لكل 100 زواج في السنة حيث بلغت حوالي 30% سنة 1932م، ثم بين 20 إلى 30 حتى سنة 1942م وبين 10 إلى 20 فيما بعد إلى غاية 1954م.[2]

هـ- عزوف الشباب عن الزواج:

شهدت الحياة الاجتماعية للجزائريين إبان الفترة الاستعمارية تدهورا من سنة إلى أخرى، ومع مطلع القرن العشرين برزت عدة مظاهر اجتماعية لم تكن من ضمن

---

[1]- محمد البشير الإبراهيمي، «**من مشاكلنا الاجتماعية**»، جريدة البصائر، ع 6، السنة الأولى من السلسلة الثانية، الجمعة 27 شوال 1366 الموافق لـ 12سبتمبر 1947، ص 45.

[2]- *Kamel Kateb , **op. cit**, p 344-345.*

خصوصيات الشعب الجزائري وعلى رأسها مشكلة عزوف الشباب عن الزواج، وتعود أسباب هذه الظاهرة إلى الفقر والحرمان الذي عاناه الأهالي من جراء السياسة القمعية الاستعمارية، ومن ضمنها تسجيل عقود الزواج في الحالة المدنية للإدارة الاستيطانية، والذي في أغلب الأحيان لا يتوافق مع خصوصيات الزواج والعادات والتقاليد الخاصة بهذا الاحتفال، وظاهرة العزوف هذه خلفت وراءها وقوع الشباب في الرذيلة، ففسدت الأعراض وضاعت الأموال، وانتشرت بيوت البغاء، وأصبح ينظر بعض الشباب إلى الزواج على أنه قيد لحريتهم.

هناك اختلاف بين ما تراه الإدارة الاستعمارية من ضوابط قانونية وبين شروط الزواج في الشرع الإسلامي، لذا نجد أن هناك نوعين من الشباب في تلك الفترة من حيث مستواهم الثقافي ونظرتهم لهذه القضية الاجتماعية، فالمثقفون حجتهم أنهم لا يجدون نساء متعلمات، وأنه لا يليق بهم أن يتزوجوا من الجاهلات الأميات، وهذا ما جعل بعض الشباب يتزوجون من أجنبيات، وقد يعود سبب ذلك إلى تأثر هؤلاء بترف الحضارة الاوروبية التي تدعو إلى أطلاق الحريات الفردية في وسط المجتمع الجزائري المحافظ، والنوع الثاني من غير المثقفين فيعود سبب عزوفهم إلى البطالة وصعوبة طبيعة الأعمال التي فرضها الاستعمار عليهم وعدم الاستقرار في حياتهم اليومية، تضاف إليها الشروط الخاصة بالزواج وعوائده والظروف الاجتماعية القاهرة.[1]

لقد كتبت مجلة الشهاب في عددها الأول بالسنة الثانية عشر المؤرخ في أفريل 1936م أن القيود والعلل الضيقة المسيطرة على الزواج عندنا هي ثلاث:

- العلة الأولى في نظر الشباب هي كون الشاب لا يبصر الفتاة التي يريد الزواج منها ويستشير في أخلاقها وجمالها بعض العجائز من اللائي يقمن بدور الوساطة وقد لا تأتي هذه الطريقة بما يريد أن يعرفه الشاب عن الفتاة.
- العلة الثانية تتعلق بتربية الفتيات المسلمات تلك التربية التي لا تؤهلهن للزواج بحيث يأتين بيوت أزواجهن ولا يعرفن أي شيء عنه وعن واجبات المرأة اتجاه زوجها وهذا

[1]–*Kamel Kateb , **op. cit**, p 294-295.*

ما ينجم عنه الاختلاف في وجهات النظر وبالتالي المشاكل التي تؤدي في الكثير من الأحيان إلى الطلاق.

- العلة الثالثة هي عدم إشراك الفتاة في الأمور الخاصة بها لأن عاداتنا وتقاليدنا لا تقتضي ذلك[1].

رابعا- نماذج من الأمراض الاجتماعية التي عالجتها الصحف الإصلاحية:

4-1- منكرات الأفراح والأعراس:

إن العادات والتقاليد في الأفراح والمناسبات لا تخرج عن الضوابط الأخلاقية ومن المفيد التقيد بالضوابط الشرعية أيضا في مثل هذه المناسبات لكن في بعض الأحيان قد تخرج بعض الأعراس عن هذا الالتزام لقد أثار حفيظة الصحف الإصلاحية بعض التجاوزات التي تحدث في الأعراس الجزائرية حيث كتبت في أعدادها عن تلك المظاهر الغريبة عن مجتمعنا وهي من الأشياء الدخيلة عليه فقد جاء في إحدى مقالاتها بعددها الرابع المؤرخ في 03 سبتمبر 1925م ما يبين تلك الانحرافات والواضح أن صاحبه قد تطرق إلى وصف أعراس الأغنياء، إذ جاء فيه ما يلي «يجلبون الآلات والراقصات وما يتبع ذلك من أنواع المسكرات ويبيت القوم يرتلون الألحان بالمعاصي...، قد بلغنا أنه في الأسبوع الماضي المنصرم احتفل قوم بزفاف عزيز عليهم وجلبوا لأجل العوادة ثلاثين من الراقصات ولا يخفى ما يلزم لهن من آلاف الفرنكات».[2]

لقد كتبت الصحف الإصلاحية عن المعاصي والآفات التي تتبع هذه الاحتفالات وهذه الممارسات لان الراقصات والآلات الموسيقية في أغلب الأحيان تنتهي بالمشاجرات وارتكاب الجرائم بسبب شرب الخمور مع تأثير عنصر النساء على الرجال في بلوغ تلك الحوادث هذا بالإضافة إلى المشاحنات بين الشباب بسبب المزايدات التي تحدث في مثل هذه الأعراس

---

[1]- (صاحب المقال دون توقيع)، «**الشبان المسلمون والزواج**»، مجلة الشهاب، ع 1، مج 12، محرم 1355 الموافق لـ أفريل 1936، ص ص 16-17.

[2]- مصطفى بن شعبان، «**نظرة في البدع**»، جريدة الشهاب، ع4، س1، الخميس 16 جمادى الأولى 1344 الموافق لـ 3 سبتمبر 1925، ص ص 77-78.

رغم أن حكم الشرع في مثل هذه المسائل واضح ومعروف، لقد ساقت مجلة الشهاب في عددها التاسع عشر المؤرخ في 25 مارس 1926م مقارنة بين أعراسنا وبين الأعراس في تركيا والنظام المعمول به فيها فذكرت أن المجلس العمومي لبعض ولاياتها قد وضع قانوناً لمنع الإسراف والتبذير في الأعراس وهذه بعض بنوده:

- الاحتفال بالخطبة ألا يعطي الزوج شيئا زائدا على المهرين المعجل والمؤجل أو يقدم ملابس أكثر من بدلتين.
- يمنع أن يزيد الاحتفال بالعرس على يوم واحد أو أن تقام حفلة غناء في غير اليوم الأول ولا يسمح بإقامة مراقص ومشارب في أماكن عامة.
- تنحصر مأدبة العرس على الأقارب والمدعوين ويكون ذلك في يوم واحد.

لقد أثنت الصحف الإصلاحية على ضبط الأعراس والمناسبات في بقية الدول العربية وطلبت من المجتمع الجزائري أن ينظم مثل هذه المناسبات ويلزمها بالضوابط الشرعية ويتجنب الإسراف فيها لأنها تخص كافة شرائح المجتمع مع إعطائها طابع الخصوصية الذي يتوافق مع الأعراف والعادات والتقاليد الخاصة بالمجتمع الجزائري.[1]

4-2- آفة الغرور والكذب:

الغرور هو إيهام النفس على فعل ما يوافق هواها، وحب الإنسان لنفسه مما يتولد عنه الحقد والكراهية داخل المجتمع ويؤثر على علاقة الفرد بالآخرين، ففي الاصطلاح يعرف بسكون النفس للهو، والمتداول بين الناس على أنه كل ما غر الإنسان من جاه أو مال وغيره[2]، تختلف أراء العقلاء في كثير من الأشياء وتختلف وجهة نظرهم حولها حسب البيئة التي نشؤوا فيها وقد يعتقد الواحد برأيه نتيجة إيمانه به ولكن لا يؤدي ذلك إلى احتقار أراء غيره ومناصبة أصحابها العداء، لأنه مهما بلغ الإنسان درجة الدفاع عن رأيه فإنه لا يصل

---

[1]- (صاحب المقال دون توقيع)، «**الأعراس في تركيا**»، جريدة الشهاب، ع 19، س1، الخميس 11 رمضان 1344 الموافق لـ 25 مارس 1926، ص 389.

[2]- الجيلالي بن محمد الأصنامي، «**الغرور**»، جريدة البصائر، ع 102، س3، الجمعة 1 محرم 1357 الموافق لـ 4 مارس 1938، ص107.

إلى حد الإعجاب به، وكثيراً ما تتجلى هذه الصفة في بعض الأفراد الذين يعجبون بأفعالهم رغم أنهم مخطئون فالإعجاب بالنفس يجر الإنسان إلى الجدال والخصام والابتعاد عن الوفاق والوئام مع المجتمع.[1]

لقد ركزت الصحف الإصلاحية على التربية الدينية الصحيحة لأنها أساس كل إصلاح فالأم والمدرسة والمجتمع كلٌ له دور في تربية النشء، فإذا لم يبن مستقبل الولد على هذه الأسس تكون حياته غير متوازنة مما تجعله عرضة لعدة أمراض اجتماعية، وابلغها تأثيرا هو الغرور الذي يعد من أكبر الآفات الاجتماعية التي تضر بالمجتمع خاصة إذا اقترنت هذه الآفة بالمال والجاه، فيصبح صاحبها ينظر إلى الناس على أنه ارفع منهم قدرا وأعز شأنا ولهذا فان وجود هذه الظواهر في المجتمع هي في حد ذاتها من معيقات الرقي الاجتماعي والسمو الأخلاقي، لذا وقفت الحركة الإصلاحية موقفاً جاداً من هذه الآفات الأخلاقية وعالجتها في الكثير من مقالاتها، محذرة المجتمع من أخطارها التي تنخر الوحدة الاجتماعية وتضر بالمعاملات اليومية بين الأفراد في المجتمع الواحد، لأن الدين مبني على القيم الاجتماعية الفاضلة منها المعاملة.

إن المتتبع لمثل لهذه المقالات في الصحف الإصلاحية يجدها هزيلة من حيث القيمة التاريخية لكنها في نفس الوقت ذات أهمية أخلاقية وبعد ديني[2]، لقد كتبت جريدة البصائر في عددها 143 المؤرخ في 9 ديسمبر 1938م عن هذه الظاهرة حيث أكدت أنها ممقوتة في جميع الأديان والأعراف وأكد صاحب المقال أن هذه الآفة لا تجدها إلا في ذو خلق ذميم، لقد ذكرها الدين الإسلامي الحنيف ونهى على التكبر والغرور ودعا إلى التوبة

---

[1]– حمزة بوكوشة، «**إعجاب المرء بنفسه**»، جريدة البصائر، ع 298، السنة السابعة من السلسلة الثانية، الجمعة 2 رجب 1374 الموافق لـ 25 فيفري 1955، ص 298.

[2]– (صاحب المقال دون توقيع)، «**الغرور**»، جريدة واد ميزاب، ع 25، س1، الجمعة 21 رمضان 1345 الموافق 25 مارس 1927، ص 3.

وأمر بالتواضع لأنها من سمة الأنبياء والعلماء والمصلحين[1]، ومن أقوى العوامل الهدامة أيضا في الهيئة الاجتماعية وأخطر الأمراض الأخلاقية التي قاومها الدين الإسلامي وحاربتها الصحف الإصلاحية فيما حاربت من الآفات الاجتماعية والعادات السيئة هي آفة الكذب وقد ورد في خطره على المجتمع حديث شريف للرسول ﷺ «أيكون المؤمن جبانا؟ فقال نعم، فقِيلَ له أيكون المؤمن بخِيلاً؟ فقال نعم، فقِيل له أيكون المؤمن كذابًا؟ فقال لا»[2]، لان أحكام الدين مترتبة عن الصدق ومن أخطاره كذلك زوال الثقة بين الناس، هذا ما كانت تحاربه الصحف الإصلاحية داخل المجتمع الجزائري في ظل الظروف التي فرضها الاستعمار، كما كانت الأمة في اشد الحاجة إلى التكافل الاجتماعي المبني على الصدق، والحامل على الكذب هو الخوف والطمع والجهل وقلة الثقة بالنفس وغيرها، هذه الأشياء من الأمراض الاجتماعية ومن الصفات الذميمة التي يتصف بها أراذل القوم، ولهذا فالصحف الإصلاحية لم تتساهل في معالجة هذه الظواهر الاجتماعية المنافية للدين والجامعة لأشتات الرذائل والتفرقة.[3]

4-3- زيارة الأضرحة والقبور:

بمجرد أن تفرغ الاستعمار من إخماد المقاومات الشعبية سارعت الزوايا الراغبة في البقاء إلى نيل رضا الإدارة الاستعمارية والتقرب منها، ولهذا فقد عمل الاحتلال على استغلالها وأرغم شيوخها على تمجيد فرنسا ومدح عظمتها بالأخص قوتها العسكرية وجاهزيتها القتالية، لذا فرض عليها الاكتفاء بالتدريس الديني المحدود الذي يخضع للرقابة الصارمة، كما عملت على استمالتهم فأصبحوا بذلك ملاكا كبارا وقلدتهم مناصب وأوسمة

---

(1)- الجيلاني بن محمد، «**مظاهر الكبر في صغار النفوس**»، جريدة البصائر، ع 143، س4، الجمعة 17 شوال 1357 الموافق لـ 9 ديسمبر 1938، ص23.

(2)- مالك ابن أنس، الموطأ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1997، ص 634؛ رواه مالك ابن أنس عن صفوان بن سليم رضي الله عنه، ينظر (باب الصدق والكذب).

(3)- أحمد بن سحنون، «**الكذب وخطره على المجتمع**»، جريدة البصائر، ع 46، س1، الجمعة 19 رمضان 1355 الموافق لـ 3 ديسمبر1936، ص373.

استحقاق استعمارية، مع إعفائهم وعائلاتهم من خدمات السخرة والضيفات المفروضة على بقية الشعب الجزائري.[1]

إن النهج الذي اتخذته الصحف الإصلاحية منذ البداية كان يهدف إلى محاربة البدع والشرك وإرساء عقيدة دينية صحيحة، وبعد الحرب العالمية الأولى حاولت تلك الصحف تنسيق مجهوداتها من خلال تتبع مواطن الخلل التي أحدثتها البدع والخرافات باسم الدين، وتفعيل الطرح الجاد للقضايا الدينية من منظور العلماء والرجوع إليهم في معالجة الأمور الفقهية التي تكون محل خلاف بين العامة، فكانت هذه أولى المحطات التي أدت إلى تصادم العلماء بالطرقية وأتباعها والزوايا المسخرة من طرف الاستعمار، فتضاعفت مجهودات تلك الصحف الإصلاحية، وأصبحت مهددة على عدة أصعدة من قبل الاستعمار الذي رأى فيها أنها تشكل خطراً على استقراره وسيادته، وحتى على الطرقية التي كانت تعيش في رخاء بدعم من الاستعمار، لأنها كانت تستغل مكانتها الاجتماعية بين الناس وتصدهم عن قضاياهم المصيرية، فأوهمت لبعض الشرائح من المجتمع باتباع الأولياء الصالحين وزيارة قبورهم والنذر لهم والذبح عليهم وحرق البخور حولهم، وأن أصحابها قادرون على العطاء كما أنهم قادرون على المنع، قصد استغلالهم وابتزاز أموالهم وصرفهم عن العبادة.[2]

لقد تقرب الاستعمار من رجال الطرقية لأجل استمالتهم والسيطرة عليهم وكانت وسيلته في ذلك شراء ذممهم بالمال والمناصب مما جعلهم يعيشون في كنفه ويدعمون توجهاته، فأوعز إليهم بإفساد الدين ونشر الخرافات والدجل، لهذا لم تغفل الصحف الإصلاحية عن هذه الدسائس وواجهتها وكتبت عنها وألف الشيخ مبارك الميلي كتابه رسالة الشرك ومظاهره الذي أوضح فيه الأساليب التي اتبعتها الطرقية لإفساد الدين منها:

- التوسط بين العبد وربه في قبول التوبة.
- رفع التكاليف الشرعية والترخيص لأتباعهم للانغماس في الشهوات وملذات الدنيا.

---

[1]-*Abd el Hamid zouzou, Laures au temps de la France coloniale évolution politique économique et sociale 1837-1939, tome 1, éditions Houma, Alger, 2013, p363.*

[2]– تركي رابح عمامرة، **المرجع السابق**، ص ص 314-315.

- بث الجمود بين الناس واستغلال غفلتهم لاستدرار الأموال منهم.
- الاعتماد في تفسير الدين على الخرافات والأباطيل.
- تقديس قبور الأولياء الصالحين والتبرك بزيارتهم وإنفاق الأموال عليهم.

الملاحظ أن الحرب على الطرقية كانت بمثابة الحرب على الاستعمار لأن هذا الأخير كان وراء كل هذه الممارسات التي تشوه الدين الإسلامي.[1]

إن النذر الذي يلقى على القبور والقباب حمل ثلاث مضار حسب ما جاء في الصحف الإصلاحية:

- الضرر الديني: لأن ترك المسلمين على هذه الحالة سوف يؤدي بهم إلى الوثنية التي تخرجهم عن الدين الإسلامي.
- هدر الأموال العامة في غير موضعها: لأن تلك الأموال التي تصرف على المعصية والشرك فالأمة بحاجة إليها للانتفاع بها في حياتها اليومية، فقد وصلت الفاقة بجل أفراد المجتمع الجزائري في تلك الفترة إلى حد المبيت في العراء وأكل الأعشاب.
- الضرر الثالث يتمثل في الجانب الاجتماعي، فقد تفسد تلك النذر الروابط الاجتماعية والأخلاقية وتفقد الفرد إقامة سبل التوكل واقتصار أعماله على الاعتقاد في شيخ الطريقة أنه يحقق أمنياته فيتولد على هذا الحال ظاهرة الكسل والجمود داخل المجتمع.[2]

إن ما انفردت به الطرقية من استغلال للناس والعبث بعقولهم وتركهم يؤمنون بان كل ما يفعله شيخ الطريقة هو من صلب الدين، وأن التمائم وزيارة الأضرحة تزيد من التقرب إليهم، كما أن مشاركة المريدين في الوعدة هي من باب التبرك بالأولياء الصالحين، لكن هذه

---

[1]– حامد مطبقاني، **المرجع السابق**، ص ص 137–138.

[2]– محمود بورية، «**نذور الأولياء هل يحل أكلها للعلماء**»، جريدة البصائر، ع 65، س4، الجمعة 18 صفر 1356هـ الموافق 3 أفريل 1937م، ص 120.

الوعدة في حد ذاتها هي من أكبر الموبقات لأنها ترفع فيها كل الضوابط الشرعية ويحدث فيها الاختلاط بين الجنسين وتعم فيها الفاحشة، فقد ذكر محمد السعيد الزاهري أن عجوزاً صاحبة قبة جعلت منها حانة في مكان الزيارة وجلبت عدة نساء يحترفن الدعارة لاعتقادها أن الأولياء يحبون ذلك.[1]

لقد وقفت الصحف الإصلاحية من البدع والخرافات والشعائر المستحدثة وقفة مُنكرٍ متشدد، وكتبت عن هذه الآفة التي ألصقت بالدين حتى أصبحت من الثوابت التي يحرص مريدوها على أدائها، فغيرت بالقول والفعل وبينت بالدليل من الكتاب والسنة النبوية أن هذه البدع تدخل في باب الشرك بالله، فكان العلماء ورواد الصحف يجعلون من هذه المواضيع محل اجتماعاتهم وملتقياتهم، ومن أكثر الظواهر خطورة هي زيارة القبور والأضرحة لارتباطها بجانب الدين والعقيدة، وهي ناتجة عن التقديس المفرط للأولياء، القصد منه هو انتفاع الحي من الميت[2]، وأصبح الناس يسجدون على أعتاب الأضرحة يقبلونها ويخاطبون الموتى من الأولياء، وفي هذا الصدد ذكر أحد رواد الصحافة الإصلاحية ما شاهده في مسجد الإمام الشافعي بمدينة جدة السعودية، أن بعض النساء تأتي المرأة منهن وفي يدها ورقة مكتوب عليها أنها تشكو إلى هذا الإمام ما بي نفسها من هموم، وتطلب منه أن يفرج عنها كروبها وتدعوه أن يقصر حياة فلان وان يطيل حياة الآخر[3].

لقد سادت هذه الظواهر وهذه العوائد الممقوتة والبدع الشنيعة، فقد كتبت جريدة الشهاب بعددها الستون المؤرخ في 17 أكتوبر 1926م عن جمعة التلمود وهي عبارة عن اجتماع يقع بالزاب بمنطقة سيدي عقبة في أول جمعة من فصل الخريف من كل سنة،

---

(1)– محمد السعيد الزاهري، «**زيارة سيدي عابد**»، جريدة الصراط السوي، ع 16، الاثنين 15 رمضان 1352 الموافق لـ 1 جانفي 1954.

(2)– ابن باديس، «**زيارة القبور**»، جريدة الشهاب، ع 4، س1، الخميس 16 جمادى الأولى 1344الموافق 3 ديسمبر 1925، ص 82.

(3)– (صاحب المقال دون توقيع)، «**أين العلماء**»، جريدة الشهاب، ع 56، س2، الخميس 9 ربيع الأول 1345 الموافق لـ 16 ديسمبر 1926، ص ص 345-346.

يحضر هذا الاجتماع جماعة من الطرقيين، العمارية، العلوية، القادرية والرحمانية كل طائفة تحمل أعلامها وتصحب معها طبولا ومزامير ونساء يرقصن أمام العام والخاص ومن بينهن المومسات، ثم إذا وصلوا إلى الضريح المذكور دخلوا إلى حيث يؤدي الناس الصلاة واجتمعوا للتطبيل والتزمير والرقص ومغازلة الشباب، فيصير الضريح مرتعاً للرذيلة بعد أن كان مكان للعبادة.[1]

من الملاحظ أن هذه الظاهرة قد تفاقمت أكثر وهذه بعض أسبابها:

- تراجع دور العلماء بسبب المضايقات الاستعمارية والاضطهاد الذي لحق بهم وتعاظم دور شيوخ الزوايا الموالية للاستعمار والاستخفاف بعقول الناس ونشر الأباطيل لصدهم عن القضايا المصيرية التي تتمثل في جهاد الاستعمار وخدمة وطنهم.
- انتشار الجهل والفقر جراء السياسة الاستعمارية المنتهجة في مجال التعليم والتي رغم رداءة برامجها الاستعمارية إلا أنها لم تكن متاحة لأبناء الأهالي إلا لقليل منهم.
- الفقر والفاقة وانتشار الأمراض أدت إلى تمسك أصحاب النفوس الضعيفة بالخرافات والأباطيل طمعا في تحسن ظروف حياتهم.
- ممارسة الطرقية كانت تتم باسم الدين فتوهم العامة أنها من صلب العقيدة وإن هذه الأعمال هي التي تقرب إلى عبادة الله.
- تضليل الأمة وهدر أموالها فيما لا ينفعها لتزيد في انحرافها بإيعاز من الاستعمار الذي كان يخشى العلم والعلماء.

---

[1]- (صاحب المقال دون توقيع)، «**قتل بدعة شنيعة بسيدي عقبة**»، جريدة الشهاب، ع 60، س2، الخميس 27 ربيع الأول 1345 الموافق 7 أكتوبر 1926، ص ص 396-397.

- نفوذ الزوايا الطرقية خاصة في الأرياف التي لم تصل إليها إصلاحات جمعية العلماء المسلمين الجزائريين حيث استغلت وضعية سكانها الاقتصادية المتردية مما ساهم في انتشار معتقداتهم، هذا بالإضافة إلى تأييد الموظفين الرسميين لهم.

4-4- البغاء السري والمنظم:

لقد ظل هذا الموضوع من بين المواضيع المسكوت عنها التي تصعب الكتابة فيها لخصوصيتها الاجتماعية، وتجنب المجتمع الحديث عنها وعدم طرحها للبحث والمناقشة، وترجع قلة الدراسات فيها إلى عدة عوامل منها تخوف الباحث نفسه من المجتمع وأحكامه فيحكم عليه بالرفض[1]، لذلك ظلت لسنوات يكتنفها الغموض والتكتم لاسيما في الكتابات الجزائرية حيث اقتصرت على بعض الكتابات الاوروبية، ووصفت هذه الموضوعات بأنها من الدراسات المعقدة، لأن جانباً كبيراً منها كان يسوده الممارسة السرية، فمن البداية عمل الاستعمار على تنظيم ظاهرة البغاء في كامل شمال إفريقيا، وكان ضمن أجندته السياسة إفساد الأخلاق والذي يعود بدوره إلى تقهقر المجتمع وتراجعه، هذا بالإضافة إلى إضعاف الدين الإسلامي في نفوس الجزائريين لأنه العامل الأكثر فاعلية في تماسك الأمة، ولهذا فقد أصدرت الإدارة الاستعمارية قانون 16 جانفي 1924م الذي يجيز فتح منازل رسمية للمتعة، وتم تحيين هذا القانون عدة مرات آخرها في المغرب سنة 1954م لأن هذا القانون كان سائدا في كامل المستعمرات الفرنسية، والجدير بالذكر أن الدعارة كانت لها مؤسسات قائمة بحد ذاتها وهي مدعومة مباشرة من الإدارة الفرنسية، مما جعل الجزائريين لا يستطيعون التصدي لها، ولمثل هذه الظواهر المنافية لأعرافهم وتقاليدهم التي نشئوا عليها[2]، ففي سنة 1942م سجلت الشرطة الفرنسية حوالي 46 بيتاً للدعارة و79 فندقاً و600 منزل سري يستعمل للبغاء

---

[1]- كلثوم بولخضراتي، «**الدعارة الخفية في المجتمع الجزائري دراسة انثروبولوجية للظاهرة في مدينة وهران**»، مجلة إنسانيات، ع 38، الجزائر، أكتوبر-ديسمبر، 2007، ص2.

[2]- بن الشيخ حكيم ، **المرجع السابق** ، ص ص250-252.

الحر في الجزائر العاصمة لوحدها.[1]

رغم وجود رفض من طرف بعض المعارضين الفرنسيين لهذه الآفة داخل فرنسا وخارجها بسبب الأمراض الفتاكة التي تأتي على المجتمع، والتي حركت بعض الناشطين في هذا الميدان لمحاربة البغاء بأنواعه السري والمنظم، لذا تابعت الصحف الإصلاحية باهتمام مسألة البغاء في الجزائر وفرنسا وكتبت مقالاً في جريدة البصائر بعددها التاسع والخمسين المؤرخ في 19 مارس 1937م والذي عالج بعض النشاطات المتعلقة بمحاربة هذه الظاهرة، كما نظم ملتقى بهذا الخصوص في الجزائر حضره بعض الصحفيين الإصلاحيين في قاعة سنيما دواردو (*Duardo*) بالحراش والذي جاء لمعالجة هذه الظاهرة، حيث نشطه العديد من المفكرين والمختصين الفرنسيين وبعض السياسيين[2]، حاضر فيه كل من كورديارد *(Cordyard)* ولافون المدرس بكلية الطب وتحدث فيه عن واجب المرأة نحو أولادها، إذ وضعوا مقارنة بين فرنسا وبقية الدول الأوروبية الأخرى في زيادة المواليد فكانت فرنسا أقلهم من حيث عدد المواليد الجدد، كما أرجع الأب مورو (*Moro*) أسباب هذه الظاهرة إلى عدم الاهتمام بالزواج وانتشار آفة البغاء وانتقد النقابة التي تدافع عنه في فرنسا، والتي يطلق عليها فيليبر (*Filiber*) لأنها ترصد الأموال للدفاع عن استمرار الدعارة[3]، وكانت جل التدخلات تتمثل في تتبع آفة البغاء الرسمي والحر في الجزائر وفرنسا، والأضرار التي ترتبت عنه من ضياع النسل وتعاظم الجريمة وانتشار الآفات الاجتماعية الأخرى مثل السرقة والاعتداءات الجنسية وغيرها، كما أجرى أحد الفرنسيين دراسة على المواليد غير الشرعيين في الجزائر خلال سنوات 1946-1948 ووضع مقارنة بين المسلمين والفرنسيون حيث وجد أن من بين 6103 مولود من الأهالي مسجلين في الحالة المدنية لسنة 1946 أربعة وأربعين

---

(1)- الموسوعة الحرة، **الدعارة في الجزائر**، تاريخ الزيارة 05 أوت 2019، الساعة 17:00، الموقع: http://ar.wikipedia.org

(2)- (صاحب المقال دون توقيع)، «**البغاء الرسمي وأضراره**»، جريدة البصائر، ع 59، س2، الجمعة 6 محرم 1356 الموافق لـ 19 مارس 1937، ص 72.

(3)- (صاحب المقال دون توقيع)، «**البغاء الرسمي وأضراره**»، جريدة الأمة، ع 111، س3، الثلاثاء 19 ذو الحجة 1355 الموافق لـ 2 مارس 1937، ص 2.

مولود غير شرعي وفي سنة 1948 حوالي سبعة وأربعون من مجموع 6440 مولود جديد أي بمعدل 1% مقابل 8% لدى الفرنسيين[1]، كما قدم المؤتمرون بعض الإحصائيات التي أجريت في فرنسا وعلى أنه يوجد بها ما يفوق 500.000 امرأة تتعاطى البغاء الرسمي، حيث يتوفى سنويا ما لا يقل عن 140.000 شخص بسبب الأمراض المتنقلة عبر الجنس، وأن نسبة ثمانين إلى تسعين بالمائة من الجريمة سببها هذه الآفة، وأن الحرب العالمية الأولى قد حصدت من الأرواح ما يعد بالملايين لكن هذه الآفة قتلت أضعاف هذه الحرب.[2]

لقد تولدت عن هذه الظاهرة عدة أفكار وحلول لمحاربتها رغم تمتعها بالحماية من طرف الاستعمار، ومن بين ما استقر عليه المصلحون من رأي هو فتح أكبر عدد ممكن من المساجد لأنها الوحيدة التي تستطيع نشر الأخلاق الفاضلة في المجتمع الجزائري وفي نفس الوقت تحارب الظواهر المتفشية فيه إذ جاء على لسان المصلح الشيخ البشير الإبراهيمي «وأول خاطرة تولدت عليه الفكرة في نفوسهم هو أنهم كانوا يقلبون وجوه الرأي في أي الوسائل أفعل وأي الطرق أقرب لمحاربة هذه الآفات المبيدة وهذه الجوائح المتلفة التي نسميها الخمر والقمار والفجور»[3]، رغم هذه المجهودات المبذولة في هذا الميدان فقد بلغت ظاهرة البغاء حدا من الفوضى والانتشار، وعمت معظم عمالات الجزائر الكبرى أين تتواجد مراكز التدريب العسكري والثكنات، وكان من بين ضحايا هذه الآفة فتيات جزائريات في مقتبل العمر من اللاتي تعرضن للاغتصاب[4]، فلم تسلم منطقة إلا وفتح الاستعمار بها بيوت للدعارة، لقد كتبت جريدة البصائر عن منطقة القبائل في عددها الثالث والأربعين المؤرخ في 12 جويلية 1948م، أن الاستعمار قد فتح بيوتاً للبغاء الرسمي في المنطقة أمام الشباب عوض أن تهيئ لهم المدارس والمصانع، وكانت السياسة الاستعمارية تهدف من وراء ذلك

---

(1)- *G.H. Bousquet, «Les enfants Naturels Musulmans et L'état Civil A Alger», Revue Africaine, Série 93, 1949, P140-141.*

(2)– (صاحب المقال دون توقيع)، البغاء الرسمي وأضراره، جريدة البصائر، **المصدر السابق**، ص72.

(3)– احمد طالب الإبراهيمي، ج3، **المصدر السابق**، ص91.

(4)– بن الشيخ حكيم، **المرجع السابق**، ص248.

إلى تفكيك الشعب الجزائري وإفساد الأخلاق ونشر الرذيلة وما يتبعها من اللهو وشرب الخمر، ولم تكتف الإدارة الاستيطانية بهذا فقد أصدرت قوانين لحماية المومسات وإطلاق أيديهن في المجتمع فأصبحن يتجولن في الأحياء والمدن وينشرن الفسق والدعارة، وأصبحت النساء اللواتي يمتهن هذه الآفة يحيين الأعراس والأفراح حتى في القرى ناهيك عن المدينة وقد سخر لها الاستعمار كل وسائل الإعلام لتعميم نشرها.[1]

الجدير بالذكر أن الصحف الإصلاحية لم تسكت عن تلك المحاولات التخريبية حيث كتبت في عدة مقالات عن مفاسد البغاء في المجتمع فقد عالجت تلك الصحف هذه الظاهرة من عدة جوانب:

- إن هذه الآفة تقف في طريق الزواج فأصحاب النفوس الضعيفة من الشباب أصبحوا لا يفكرون فيه ولا يخطر لهم ببال ما داموا يجدون طريقا إلى إشباع رغباتهم التي تكفيهم تكاليف الزواج ومسؤولياته.
- البغاء يفقد الإحساس بالأبوة عند الرجال وعاطفة الأمومة عند النساء ففي الكثير من الأحيان يتم إسقاط الأجنة من أرحام النساء لأن الهدف منه ليس الإنجاب.
- البغاء ينشر المفاسد والجريمة وتكون عاقبة الشباب الذين يدخلون هذا الوسط إما المقابر أو السجون.
- هذه الظاهرة تذهب الحياء وتفكك المجتمع وتوهن العزائم وتشل قدرة الشاب على التغيير الإيجابي الذي يخدم الأمة.[2]

لقد خصت جريدة الأمة كذلك هذا الموضوع بسلسلة من المقالات بعنوان كلمات في البغاء، وأبرزت من خلال هذه الالتفاتة لمعالجة هذه الظاهرة تكاثف الأديان لمحاربتها، فكتب فيها نائب رئيس طائفة الكاثوليك الخوري عبد الأحد الجرجي وشبهها بالعضو المصاب في

---

[1]– يوسف اليعلاوي، «**المنكرات الاستعمارية بالبوادي القبائلية**»، جريدة البصائر، ع 43، السنة الثانية من السلسلة الثانية، الاثنين 6 رمضان 1367 الموافق 12 جويلية 1948، ص 335.

[2]– عبد الكبير الزمراتي، «**البغاء ومفاسده**»، جريدة البصائر، ع 21، س1، الجمعة 8 ربيع الأول 1355الموافق لـ 29ماي 1936، ص 175.

الجسم بمرض عضال فاستوجب قطعه، أو مثل النباتات الضارة التي تنزع من الزرع فالمجتمع لابد أن يعالج هذه الآفات ويحاربها[1]، ثم طرحت رأى الدكتور تسيكالاس (*Tusicalas*) مندوب الجمعية الدولية لإلغاء البغاء الذي أوضح أضرارها الاجتماعية والنفسية والمادية، وانتقد الحكومات التي تحمي البغاء والقى عليها كل المسؤولية الصحية التي تترتب عن ممارسة الدعارة وأضرارها على المجتمع.[2]

كما طرحت الصحف الإصلاحية آفة البغاء للنقاش في مختلف صحفها فقد كتبت جريدة واد ميزاب لصاحب اعتمادها أبو اليقظان عن هذه الآفة الاجتماعية في عددها السابع الصادر في 21 جانفي1927م، حيث استهل صاحب المقال مقاله بتذكير الأمة الإسلامية بأمجادها يوم كانت متماسكة وعندما دبت هذه الآفات الاجتماعية في المجتمع وتقاعس الناس عن محاربة هذه المحرمات، سلط عليهم الله كل أنواع الذل والمهانة من استعمار استيطاني إلى فرض الوصاية والحماية على الشعوب الإسلامية، كما حاول أن يبرز الأسباب التي ساهمت في تراجع الأمة الجزائرية فوجد أنها قد أصيبت في أخلاقها فسادت المسكرات في المدن والقرى والمداشر، وأوجد الاستعمار عدداً هائلاً من ممتهنات البغاء وبيوت الدعارة وفتح المراقص وافسد النسل والمال، مما سهل عليه تمرير مشاريعه الهدامة أمام أنظار القائمين على شؤون المسلمين وساستهم وأطبق على العلماء وألزمهم الصمت بطرق عديدة باسم الوظيفة تارة وبالقمع تارة أخرى[3]، إذن الاستعمار هو السبب في تراجع الأمة وفي الحروب السابقة واللاحقة وهو من يقف في طريق تطور الشعوب المستضعفة[4]، وفي ذات السياق كتبت جريدة البصائر في عددها التاسع عشر الصادر في 12 جانفي

---

[1]– (صاحب المقال دون توقيع)، «**كلمات في البغاء**»، جريدة الأمة، ع31، س1، الثلاثاء 30ربيع الأول 1345 الموافق لـ 2 جويلية 1935، ص3.

[2]– (صاحب المقال دون توقيع)، «**كلمات في البغاء**»، جريدة الأمة، ع32، س1، الثلاثاء 7 ربيع الثاني 1345 الموافق لـ 9 جويلية 1935، ص3.

[3]– (صاحب المقال دون توقيع)، «**الإسلام يحتضر والمسلمون يهزلون**»، جريدة واد ميزاب، ع 7، س1، الجمعة 18 رجب 1345 الموافق لـ 21 جانفي 1927، ص2.

[4]– مولود عويمر، ج1، **المرجع السابق**، ص110.

1948م أن منطق الاستعمار وسياسته تتلخص في تجهيل الأمة والتسلط عليها وتفقيرها وقهرها ونزع ثروتها، وترك أهلها عرضة للأمراض الفتاكة التي ينشرها، وأنه لا يدخر أي مجهود في استغلال خيرات البلاد والهيمنة على ممتلكاتها واستغلال شبابها وكل الطاقات الفاعلة فيها.[1]

4-5- المسكرات وآفة الانحراف:

شكلت التحديات التي فرضتها السياسة الاستعمارية على المجتمع الجزائري بعد نهاية الحرب العالمية الأولى أحد المحاور التي اهتمت بها الصحف الإصلاحية وعالجت مضامينها وركزت في مجملها على الآفات الاجتماعية التي ضربت المجتمع الجزائري في أعرافه وعاداته، فهذا الانحراف الأخلاقي الذي تطور وأصبح يشكل مرضاً اجتماعياً ينخر تماسك الأمة الجزائرية، لأن هذا التراجع الأخلاقي في ظل الدعم الاستعماري الذي نشر كل ما يمكنه أن يضر بمقومات ومبادئ المجتمع الجزائري، وفي الكثير من الأحيان يكون سببا في تفشي بعض الظواهر التي لم يكن للشعب الجزائري بها معرفة من قبل، ولهذا فقد لخصت الصحف الإصلاحية أن هذه الظواهر المتفشية في المجتمع قد تعود إلى عدة أسباب:

- السياسة الفرنسية التي كانت تغذي كل ما يفسد أخلاق المجتمع الجزائري.
- قلة الوعي لدى غالبية الجزائريين الذين خيم عليهم الجهل والأمية وسيطر عليهم الفقر الذي هدم كل ما ينجم عن العلم من فضيلة وتربية صحيحة.
- المساس بالدين الإسلامي عن طريق تشجيع بعض الزوايا المنحرفة والذي ساهم بدوره في تغير النمط الاجتماعي للمجتمع الجزائري.[2]

---

[1]- فرحات الدراجي، «**منطق الاستعمار**»، جريدة البصائر، ع19، السنة الثانية من السلسلة الثانية ، الاثنين 29 صفر 1367الموافق لـ 12 جانفي 1948، ص 153.

[2]- (صاحب المقال دون التوقيع)، «**الفقر مصدر الشرور والبلايا**»، جريدة الشهاب، الجزء السادس، المجلد السابع، صفر 1350الموافق لـ جوان 1931، ص 389.

- غياب دور الآباء والأولياء والنخب المثقفة وبعض طبقات المجتمع الواعية في المساهمة والاعتناء بالنشء وتربيتهم تربية دينية صحيحة.[1]

من أهم الظواهر التي ركزت عليها الصحف الإصلاحية هي آفة الخمر في المجتمع الجزائري فقامت بنشر عدة مقالات والتي دعت من خلالها الأمة والشعوب الإسلامية للإقلاع عن هذه الآفة المحرمة في ديننا، ناهيك عن مضارها المادية والنفسية فتناول الخمر يؤدي إلى فقدان العقل وتبذير المال، وفي خضم هذا الطرح كتبت جريدة البصائر في عددها الرابع والثمانين المؤرخ في 29 أكتوبر 1937م عن انتشار هذه الظاهرة بين المسلمين والتي أصبحت تهدد اشرف البيوت واعتقها، هذا ما ذكره مالك بن نبي في كتابه مذكرات شاهد للقرن عن ظاهرة انتشار الخمر في المجتمع الجزائري قائلا «لقد شاع الخمر وشاربوه وبدت بوادر استغلال الثقة ومخالفة تقاليد البلاد العريقة في الظهور، فيما انكفأت تتوارى شيئا فشيئا تلك التقاليد» [2]، كما دعت الجزائريين إلى محاربة هذه الآفة الدخيلة عليهم لأنها منذرة بالوباء ومؤذنة بالفساد قال تعالى: ﴿**وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا**﴾[3] فالخمر أوضح سبيل للفسق وهو من أكبر مسببات الفجور، كما نوه صاحب المقال بخصال الشباب الذين بادروا لمحاربة هذه الآفة.[4]

لهذا كان الاهتمام بهذه الظاهرة من أولويات العمل الإصلاحي وكان على العلماء والأدباء وحملة الأقلام محاربتها والنهي عن شرب الخمر، حيث كتبت جريدة الشهاب في سلسلة مقالاتها الموسومة بعنوان مسائل جزائرية عن الأزمة التي نشبت بين مصنعي الخمور من الفرنسيين المعمرين والذين ينتجونها في الجزائر ثم يصدرونها إلى فرنسا ومصنعيها من الفرنسيين في جنوب فرنسا، الذين احتجوا على مزاحمة الخمور الجزائرية لمنتجاتهم في

---

[1]– مولود عويمر، ح1، **المرجع السابق**، ص210.

[2]- *Malek Bennabi, Mémoires Dun Témoin Du Siècle, **op.cit**, P16.*

[3]– الآية 16 من سورة الإسراء.

[4]– (صاحب المقال دون التوقيع)، «**حديث عن الخمر**»، جريدة البصائر، ع 84، س2، الجمعة 24 شعبان 1356 الموافق لـ 29 أكتوبر 1937، ص 275.

بلادهم وطالبوا بحجر دخولها لفرنسا إلا بمقدار معين، هنا يكمن الخلاف فالمهتمين بهذه التجارة اعتبروا أن الجزائر مجرد مستعمرة ذات استغلال واسع وأن القوانين الفرنسية لا تنفذ بها إلا إذا وقع النص الصريح في القانون، لذلك فالجزائر غير فرنسية ويجب أن تعامل معاملة البلاد الأجنبية أو مستعمرة ممتازة هذه حجة المهتمين بتجارة الخمور من الجنوب الفرنسي، وحجة منتجيها بالجزائر أنها عكس ذلك تماما مؤكدين أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا وبالتالي فهي تابعة لها في معاملاتها الاقتصادية.[1]

لقد كتب لويس برتران (*Louis Bertrand*) في سنة1931م قائلا: «الجزائر مزرعة كروم واسعة تغطي بلدا كبيرا كفرنسا، إنها معصرة ضخمة ينساب منها مثل الينبوع الطبيعي إنها نهر خمر حقيقي»[2]، من هنا أخذت هذه القضية تأخذ أبعاداً أخرى، فقدم رئيس رابطة تجار الخمور السيد بارت (*Bart*) عريضة احتجاج للولاية العامة في الجزائر يطالب فيها برفع أجور الجزائريين العاملين في الكروم حتى تكون قيمة تكلفة الإنتاج متقاربة بين الخمور الجزائرية والفرنسية ومن هذا المنظور دخلت مسألة اليد العاملة الجزائرية في الكروم باب النقاش بالمجالس المالية والمحلية فتوجه عامل عمالة قسنطينة مورينو(*Moreno*) بسؤال إلى الوالي العام السيد كارد الذي أجابه بأن نسبة العمال المسلمين العاملين في الكروم تكون حسب المساحات المغروسة والمعلن عنها لسنة 1931م وهي حسب الجدول الاتي:

جدول يوضح العمال الجزائريين العاملين في زراعة الكروم لسنة 1931م.

وضعية العمال	عمالة الجزائر	عمالة وهران	عمالة قسنطينة	بقية المناطق	المجموع
العمال الرسميين	25000	25000	5000	10000	65000
العمال المؤقتين	125000	180000	25000	//	330000

المصدر: جريدة الشهاب، ج5، مج9، ذو الحجة 1351الموافق لـ أفريل 1933، ص 224 (بتصرف).

---

[1]– (صاحب المقال دون التوقيع)، «**المسلمون ومسألة الخمور**»، جريدة الشهاب، الجزء الخامس، المجلد التاسع، ذي الحجة 1351 الموافق لـ أفريل 1933، ص224.

[2]– شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، ج2، **المصدر السابق**، ص792.

لقد بلغ العدد الإجمالي للمسلمين العاملين في الكروم حسب تصريح هذا الوالي بلغ 395000 عامل في سنة 1931م ثم ارتفع في السنتين المواليتين إلى 450.000 عامل يتقاضون أجوراً تتراوح بين 475 مليوناً إلى 500 مليون فرنك في السنة، لكن رد عليه بارت (*Bart*) صاحب عريضة الاحتجاج قائلا: «لو افترضنا أن معدل ما يناله العامل المسلم في اليوم الواحد هو عشر فرنكات، سواء كان وقتياً أو رسمياً فان مقدار الأجور التي تبذل لمجموع العمال المسلمين يجب أن تكون ملياراً وستمائة وعشرين مليوناً، فأين هذا المقدار من الخمسمائة مليون التي يتكلم عنها مسيو كارد (*Card*)؟ فمعدل ما يناله العامل الأهلي في اليوم حسب إحصاء مسيو كارد، هو نحو ثلاثة فرنكات فقط».[1]

بعد فترة جمود امتدت من عام 1914م إلى 1923م توسعت مساحات الكروم المستغلة من سنة 1924م إلى1930م بدون توقف، حيث ارتفعت من 180144 هكتار في سنة 1923م إلى 411131 هكتار سنة 1939م، وارتفع إنتاجها من متوسط إنتاج سنوي 6.853.000 هكتولتر في فترة (1916–1920م) إلى 18.371.000 هكتولتر في سنوات (1931–1935م)، بالمقابل فقد توسعت مزارع الكروم في فرنسا بنسبة 5% من سنة 1929م إلى 1935م وقابلت هذه النسبة في الجزائر حوالي 75% في الفترة نفسها فتضاعفت المساحة المزروعة في منطقة وهران وتراجعت زراعة الحبوب مقابل زراعة الكروم[2]، ومجمل ما يستحوذ عليه الأوروبيون من زراعة الكروم هو90% و36% من زراعة البقول و28% من زراعة الفواكه وينتجون 20% من المحصول الزراعي العام بين فرنسا والجزائر[3]، فالسهول الخصبة في الشريط الساحلي والمناطق الداخلية قد غرست كلها كروما لإنتاج الأنواع المتعددة من الخمور، وقد بلغت المساحة المغطاة بحوالي 400.000 هكتار وتنتج سنويا نحو عشرين مليون هكتوليتر من الخمور[4]، لقد بلغ الإنتاج الجزائري من الخمور في عام 1954م حوالي

---

(1)– (صاحب المقال دون توقيع)، المسلمون ومسألة الخمور، **المصدر السابق**، ص 228.

(2)– شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، ج2، **المصدر السابق**، ص 792.

(3) – *Kamel Kateb , **op. cit**, p 303.*

(4)– أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، **المصدر السابق**، ص96.

19.300.000 هكتوليتر بينما انخفض إنتاج الحبوب عما كان عليه في السنوات السابقة بنسبة 20% فبعد أن كان يقدر بعشرين مليون قنطار في السنة بين عامي 1905–1914م أصبح في حدود 17 مليون قنطار فيما بين سنتي 1945–1954م، كما هبط عدد الأغنام إلى نصف ما كان عليه في نفس الفترة.[1]

إن الأسباب التي أدت إلى تضاعف المساحات المزروعة من الكروم وإنتاجها من الخمور هو تفعيل القروض بكل أنواعها، فقد عاودت الإدارة الاستيطانية العمل بالقروض قصيرة المدى في سنة 1921م مع مضاعفتها إلى 49.6 مليون فرنك بعدما كانت متوقفة خلال الحرب العالمية الأولى، وبسرعة تجاوزت هذه القروض 100 مليون فرنك في سنة 1926م ثم قفزت إلى 400 مليون فرنك سنة 1929م حتى وصلت سنة 1932م مبلغ 617 مليون فرنك، وكانت صناديق التعاضديات هي الأخرى تقدم قروضا في هذا الشأن والتي بلغت 66 مليون فرنك كقروض متوسطة وطويلة المدى فيما بين سنتي 1927–1934م، ومنذ صدور قانون 28 أوت 1927م أصبح القرض العقاري الفلاحي الجزائري يقبل قروض الرهنية والتي وصلت إلى 3980 مليون فرنك فيما بين 1927–1933م، وبهذا فقد تأسست أقبية تعاونية حديثة بقروض تعاونية بفائدة 02% وأنشئت في سنة 1923م حوالي 32 معصرة منها 21 بمقاطعة الجزائر التي كانت توجد بها 52 معصرة في سنة 1929م من مجموع 82 معصرة في كامل الوطن ووصلت إلى 167 في سنة 1939م والتي أصبح بإمكانها استيعاب18% من إنتاج الخمور في الجزائر وفرنسا[2]، لقد عمدت الإدارة الاستعمارية في الجزائر إلى تدعيم الرأسمال الزراعي وتمكين المستثمرين الأوروبيين من امتلاك الثروة من خلال تدعيمهم بقروض فوائدها ضئيلة للسماح لهم بامتلاك الوسائل الفردية والجماعية للإنتاج، فقد ألزمت القوانين الإدارية الخزينة العمومية بان ترافق المستثمرين الأوروبيين،

---

[1]– تركي رابح عمامرة، **المرجع السابق**، ص110.

[2]– شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، ج2، **المصدر السابق**، ص 793.

ولهذا الغرض وضع الخبراء الاقتصاديون الاستعماريون مخططاً على المدى المتوسط الهدف منه دعم القطاع الفلاحي للمعمرين.[1]

كانت النشاطات الفلاحية تستحوذ على نسبة 80% من اليد العاملة للمسلمين هذا مع نهاية سنة 1948م في حين لم تكن تتجاوز 12% من اليد العاملة الأوروبية، أما بقية النشاطات الأخرى خارج مجال الفلاحة فالقوة الفعلية للعمل كانت للأوروبيين، لكن الفلاحة لم تكن تمثل سوى نسبة 40% من الدخل الجزائري، وهذا يعني أن المداخيل كانت موزعة بشكل سيء[2]، لقد انتشرت الزراعة التحولية بشكل لافت للنظر وكانت معاصر الخمور تغطي السوق الوطنية وجزء منها يحول للتصدير خاصة إلى فرنسا، لأن النبيذ الجزائري كان من أجود أنواع الخمور على الإطلاق بالإضافة لتكلفته المتدنية وهذا راجع إلى تدني أجور اليد العاملة الأهلية، هذه الوفرة في الإنتاج شكلت انتشاراً واسعاً للخمر في الأسواق الجزائرية وبالتالي أصبحت تمثل ظاهرة وآفة أخلاقية بالنسبة للمجتمع الجزائري، لكن الملاحظ على الصحف الإصلاحية أنها كانت ضعيفة في معالجة الآفات الاجتماعية وإصداراتها الصحفية في هذا الجانب كانت ضعيفة كماً وكيفاً، حيث نجد أغلب الكتاب الصحفيين الذين حاربوا ظاهرة الخمر والدعارة والقمار، يلجؤون إلى إحدى الطريقتين في عرض أفكارهم، إما أن يتناولوا الموضوع تناولاً عاماً بحيث يحشرون في مقال واحد دراسة هذه الآفات جميعها، وإما ان يكتفوا بالتلميح السريع أو الإشارة العابرة.[3]

لقد أعاد عبد الرحمان الجيلالي نشر مقالة ابن باديس في جريدة الشهاب التي يبين فيها مضار الخمر فحاول أن يبرز مفاسده من عدة زوايا، من الجانب الديني ومن ناحية تأثيره على الصحة والعقل، ومن الوجهة الاجتماعية وما ينجم عن هذه الظاهرة من انحلال خلقي، حيث أثنى ابن باديس في هذه المقالة على المجهودات المبذولة من طرف بعض

---

(1)– محمد بليل، ج2، **المرجع السابق**، ص89.

(2)– محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية...، ج2، **المصدر السابق**، 991.

(3)– محمد ناصر، المقالة الصحفية الجزائرية...، ج1، **المرجع السابق**، ص 214.

الجمعيات لمحاربة هذه الآفة، وخص بالذكر نادي النهضة بالبليدة الذي رفع شعار مقاومة الكحول.[1]

4-5-1- بعض القوانين المنظمة لإنتاج الخمور:

اقترحت الكونفدرالية العامة لمزارعي الخمور (*CGV*) منذ شهر نوفمبر 1923م تقنين الخمور الجزائرية، لأنها تشكل عبئاً على منتجي الخمور في الجنوب الفرنسي وأنها سوف تحطم صغار الملاك المستغلين في فرنسا، وتساءلت هذه الهيئة عم إمكانية التضحية بمليون ونصف من عائلات المزارعين الفرنسيين من اجل الأسياد الجدد للكروم الجزائرية؟[2]، والتي ساهمت الحكومة الفرنسية في تعاظم هيمنتها الاقتصادية من خلال تمكينهم من القروض وإنشاء المستثمرات الفلاحية، ولهذا جاءت عدة قوانين تنظم هذا المجال حيث صدر القانون الإصلاحي في 19 جويلية 1933م والذي يسمح بإنشاء صناديق تعاونية لتنويع المنتوج الفلاحي، وقانون 15 أوت 1935م الخاص بإنشاء دواوين الحبوب والقمح للتخفيف من التركيز على الزراعة التحويلية وقانون 17 نوفمبر 1947م الذي أعاد تنظيم الشركات المستقلة وتوسيع صلاحياتها بالسماح لها بشراء القمح وبيعه لتحويل وجهة المستثمرين في مجال زراعة الكروم إلى الاستثمار في بيع وشراء القمح والحبوب الجافة.[3]

لقد طلبت الكنفيدرالية العامة لمزارعي الخمور تقنين الخمور الجزائرية في حدود سبعة ملايين هكتولتر، لكن الإنتاج الجزائري منها يفوق بكثير هذه القيمة، لقد توالت القرارات المنظمة لعملية الإنتاج وفي كل مرة ينجح البرلمان الجزائري في تحوير هذه القوانين فمثلا جاء قانون 4 جويلية 1931م الذي فرض الرسوم على إنتاج الخمور الجزائرية وحدد عدد الهكتارات التي تخضع للرسوم، ولهذا فقد قسمت الأملاك إلى شركات متعددة وبيعت مزارع

---

(1)- عبد الرحمان الجيلالي، «**أخطار الخمر**»، جريدة الشهاب، الجزء السابع، المجلد التاسع، صفر 1352هـ الموافق لـ جوان 1933م، ص ص 302-303.

(2)- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، ج2، **المصدر السابق**، ص 795.

(3)- محمد بليل، ج2، **المرجع السابق**، ص 359.

تقل عن 10 هكتارات إلى أسماء مستعارة وترجع مداخيلها إلى أصحابها الأصليين، وأصبح المنتجون لا يصرحون بالقيمة الحقيقية للمنتوج.

ومع مرور الوقت جاء قانون 8 جويلية 1933م الذي أثقل إنتاج الخمور بالرسوم وفي سنة 1935م أصبحت الموافقة على مزارع خمور جديدة ممنوعة منعا باتا بموجب قانون 24 ديسمبر 1934م[1]، رغم كل هذه المحاولات لتنظيم عملية إنتاج الخمور إلا أن الاستثمار في هذا المجال قد تقدم بسرعة وأصبحت الجزائر ثالث منتج بعد فرنسا وإيطاليا، وكانت تصدر منتجاتها نحو فرنسا ومستعمراتها بمعدل إنتاج 17.100.598 هكتولتر من سنة 1930م إلى 1939م، مع بداية الحرب العالمية الثانية أجبر كل صاحب مزرعة للكروم تنتج أكثر من 500 هكتولتر أن يخصص 10% من ترابها لمزروعات أخرى ومن حينها ازدهرت زراعة الخضر، لكن في هذه الفترة تراجعت زراعة الكروم بسبب غياب المواد الكيماوية الضرورية لمثل هذه المزروعات لظروف الحرب العالمية الثانية، وتراجعت المساحات المزروعة من 411.131 هكتار في سنة 1939م إلى 341.098 هكتار في سنة 1945م، ونزلت العوائد في الهكتار الواحد من 45 هكتولتر في 1939م إلى 19 هكتولتر في سنة 1945م، لكن رغم هذا الهبوط في الإنتاج إلا أن سنوات الحرب قد أحدثت تراكماً في المخزون الخاص بالخمور في الجزائر بسبب عدم وجود سفن لشحن المنتوج إلى خارج الجزائر.[2]

خامسا-الأحوال المعيشية والصحية للجزائريين:

5-1-المستوي المعيشي للسكان:

شكل تخريب النمط المعيشي للجزائريين من طرف الإدارة الاستيطانية مع بداية القرن العشرين مرحلة استثنائية جراء القوانين القمعية التي طبقت على الأهالي، والتي لم تتبعها إجراءات تقلل من حدة تلك القوانين المتخذة وما التفكيك العشائري إلا جزء منها هذا

[1]- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، ج2، **المصدر السابق**، ص ص 795-798.

[2]- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...،ج2، **المصدر نفسه**، ص ص 803-804.

بالإضافة إلى عدة عوامل قد ساهمت في تدني مستوى المعيشة، منها حجز الممتلكات الجماعية والضرائب المختلفة والإبادة الجماعية ضف إليها تنقل السكان للبحث عن الاستقرار وظروف حياة أفضل[1]، وتحول الفلاحين الجزائريين الذين كانوا قبل الاحتلال يمثلون الأغلبية الساحقة من السكان إلى مجرد خماسين أو أجراء موسميين أو إلى عاطلين عن العمل يعيشون على التسول ويقتاتون من أعشاب الأرض.[2]

هذه الأوضاع المزرية تناولتها جريدة البصائر في عددها السادس والستين المؤرخ في 7 فيفري 1949م إذ ذكرت حالة الشتاء ومعاناة الجزائريين وحالة الفقر والتسول والتشرد وتحدثت عن الوضع الاجتماعي والصحي في المدن والأرياف، وذكر صاحب المقال أن السلطات الاستعمارية لم تحرك ساكناً رغم حصول الكوارث الطبيعية من تراكم للثلوج وحدوث الفيضانات والتي أودت بحياة الكثيرين خاصة من سكان الأرياف، حيث جاء فيها ما نصه «قد نظر أولو الأمر بمثل هذه العين إلى حياتهم وشقائهم فأبوا أن يخرجوهم من هذه الظلمات المتراكمة، وتركوهم يحيون حياة شقاء وظلام فالطرق غير معبدة والأغذية غير كافية، والمياه كدرة ووسائل الصحة والنظافة لا وجود لها داخل المسكن ولا خارجه»[3]، وفي الوقت نفسه اقتصرت مصادر الرزق في حياتهم على بعض الأعمال الفلاحية وتربية المواشي، لكن هذه المصادر لم تتطور وبقت تمارس بشكل تقليدي كما انحصر مجالها بسبب السياسة الاستعمارية، وتغير نمط المعيشة لدى الأهالي وسادت بعض المظاهر الاوروبية على مجتمعنا تمثلت في التسول إذ تناولت هذه الظاهرة بعض الصحف الإصلاحية، فكتب باعزيز بن عمر في جريدة البصائر بعددها الثاني والثمانين المؤرخ في 6 جوان 1949م أن أحد نواب القسم الأول لبلدية الجزائر العاصمة اقترح منع التسول وإقامة مراكز وملاجئ في أماكن ملائمة تجمع فيها كل الفئات التي تشكل الظاهرة ويتم التكفل بها،

---

(1)– *Kamel Kateb , **op. cit**, p 122.*

(2)– محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج 1، دار الحكمة، الجزائر، 2014، ص20.

(3)– باعزيز بن عمر، «**الشتاء في الجزائر**»، جريدة البصائر، ع 66، السنة الثانية من السلسلة الثانية، الاثنين 9 ربيع الثاني 1368الموافق لـ 7 فيفري 1949، ص 162.

الواقع أن هذا الحديث يصب في تسيير نتائج الوضع الاجتماعي المتردي ومستوى المعيشة المتدهور فظاهرة الفقر والبؤس كانت عامة بين الأهالي، لكن صاحب المقال قد رحب بالفكرة فيقول: «نرجو الآن أن تبادر بلدية العاصمة إلى تنفيذ هذا المقترح لفائدة المجتمع والصالح العام حتى تكون قدوة لغيرها من البلديات في العمالات الثلاث، فتتعاون على تطهير المجتمع الجزائري من مناظر البؤس والفقر بإحداث ملاجئ خارج المدن لأولئك البائسين من اليتامى والمعوزين».[1]

إن سيطرة المستوطنين الأوروبيين على مصادر الرزق قد تسببت في الهيمنة على خيرات البلاد وإضعاف مستوى معيشة أصحابها الشرعيين وخلق هذا الحال انتشار الفاقة بينهم، وانعكس ذلك على انهيار الحرف والصناعات المحلية وتحول أصحاب المهن إلى عمال بسطاء وعاطلين عن العمل خاصة بعد انتشار الوسائل التقنية الحديثة، كان من المفروض أن تزدهر الحياة الاقتصادية بتطور وسائل الإنتاج، لكن ما حدث ان النمو الديموغرافي للجزائريين قد تضاعف مقابل تضاؤل فرص العمل، وبالتالي انخفض الدخل السنوي للفرد الجزائري ولم يزد عن عشرة آلاف فرنك على أكثر تقدير، وتغير المنتوج الزراعي من زراعة الحبوب إلى الزراعة التحولية واصبح الدخل الفلاحي وحده بالنسبة للأوروبيين يمثل 95% من الحمضيات، 90% من الخمور و20% من الشعير، 40% من البقول، 30% من الزيتون، كل هذه المنتجات تمثل قسطا مهما من الإنتاج التقليدي.[2]

لقد تحدثت جريدة البصائر في عددها الثامن والثمانين المؤرخ في 25 جويلية 1949م عن الحالة المزرية لبقية الحرف والمهن، فذكرت أن الصناعة الأهلية تقلصت وأصبحت لا تتجاوز في مجملها بعض الحرف التي يعيش منها عدة آلاف من الجزائريين وتراجعت هي الأخرى بسبب المنتوج الأجنبي، كما عانت الأسواق هي الأخرى من الإفلاس بسبب الوضع

---

[1]- باعزيز بن عمر، «**هل تريد البلدية الجزائرية أن تمنع التسول**»، جريدة البصائر، ع 82، السنة الثانية من السلسلة الثانية، الاثنين 9 شعبان 1368الموافق لـ 6جوان 1949، ص289.

[2]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري...، **المرجع السابق**، ص66-67.

الاجتماعي والظروف القاسية، فالمقاهي أصبحت تتجمع بها أعداد هائلة من البطالين لا هم لهم إلا القمار وما يتبع ذلك من الكلام البذئ والفاحش، والذي لم يقتصر على الأسواق فحسب بل إمتد إلى دور السنيما والشوارع وبعض البيوت، كما أن فئة التجار قد تأثرت أمام المضاربات التي يمارسها اليهود عليهم حيث كانوا في كل مرة يخسرون جانباً من رؤوس أموالهم حتى أن بعضهم أصبح معدوما بعد ما كان صاحب مال.[1]

إن الاستعمار الفرنسي الذي كان يهدف إلى الاستيطان الواسع بالجزائر ومن أجل تحقيق أهدافه كان لابد عليه من أن تكون له دراية ودراسة واعية لبنية وتركيبة المجتمع الجزائري من جميع جوانبها، حتى يتمكن من إحداث تغيير في شبكة علاقاته الاجتماعية، بغية تحقيق استيطان دائم وممتد زمانا ومكانا، والذي يحقق له فيما بعد بسط نفوذه وسيادته العسكرية والسياسية والثقافية والحضارية في المنطقة، فكانت من بين أساليبه طرد أصحاب الأملاك من أملاكهم وطردهم بالقوة إلى المناطق الجبلية ليعيشوا في حالة تشرد، وخلق نماذج اجتماعية جديدة في المجتمع، والاستعانة ببعض الجزائريين من الموالين له ومنحهم ألقابا مثل القايد وشيخ العرب وغيرها، والعمل على تغليب العنصر الأوروبي بكل ما تحمله هذه الكلمة من تمايز أخلاقي وثقافي وفكري وحضاري[2]، كما سادت البطالة وأصبح الأوروبيون غير المجندين من كبار السن والمسرحين من الخدمة العسكرية ينافسون الشباب الجزائريين القادمين من الأرياف، ولا حديث هنا على مستوى الأجور لان تكاليف المعيشة في المدن ارتفعت وتضاعفت مقارنة بالسنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى.[3]

---

[1]– الحفناوي هالي، «**من أمراضنا الاجتماعية**»، جريدة البصائر، ع 88، السنة الثانية من السلسلة الثانية، الاثنين 29 رمضان 1368 الموافق لـ 25 جويلية 1949، ص 338.

[2]– عبد الرشيد زروقة، **جهاد ابن باديس ضد الاستعمار في الجزائر 1913–1940**م، دار الشهاب، بيروت، 1999، ص33–34.

[3]– شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، ج2، **المصدر السابق**، ص ص437.

5-2- مشكلة البطالة وظروف العمل:

إن إبعاد الجزائريين عن الأرض والوظائف الحكومية والإدارية وعدم وجود صناعة في البلاد، هذا الوضع أوجد بين الأهالي طبقة واسعة من العاطلين عن العمل، وتميزت الفترة التي سبقت سنة 1919م باللامساواة في الحصول على عمل عمومي في النظام الاستعماري، حيث أصبح بإمكان الجزائريين العمل في الإدارة الاستعمارية بالوظائف العادية، هذا بالإضافة إلى عدم التساوي في الأجر بينهم وبين المستوطنين[1]، كما عرفت الجزائر خلال العشرية الأخيرة التي سبقت الحرب العالمية الأولى مشاكل عويصة والتي عجزت الإدارة الاستعمارية عن إيجاد حلول لها، من أخطرها على الإطلاق مشكل البطالة، لأن العمل هو الوسيلة الوحيدة لضمان الاسترزاق واستمرار الحياة، ومع قلة الفرص واختلال سوق اليد العاملة بالجزائر أصبح من الصعب على السكان الجزائريين توفير حاجيات الحياة الضرورية، واتسمت هذه الفترة بهجرة فردية اختيارية لأسباب نفسية واقتصادية تمثلت في أجور مرتفعة وقوانين اجتماعية تساهم في رفع قيمة العامل، من خانة العبودية التي فرضتها الإدارة الاستيطانية على الجزائريين إلى عامل يتمتع ببعض الحقوق القانونية، مع ذلك فان هذه الهجرة لم تكن متاحة إلا برخصة عبور بموجب القانون الصادر في 16 ماي 1874م، لكن ظروف الحرب العالمية الأولى فتحت مرحلة جديدة اتسمت بإجراءات سلطوية لتجنيد اليد العاملة الجزائرية، وتم إلغاء رخصة السفر بموجب المرسوم الصادر في 18 جوان 1913م، والذي أكده قانون15 جويلية 1914م من خلال إعطاء حرية التنقل بين الجزائر وفرنسا.[2]

هذا بالإضافة إلى ظروف المرحلة فقد كان الشعب الجزائري يعيش غليانا كبيرا بين سنوات 1900-1919م، كما ساهمت عوامل كثيرة في خلق هذه الظاهرة، فمن الوجهة الداخلية كانت البطالة شبه عامة بين الأهالي، مع انتعاش الثقافة الوطنية عن طريق

---

[1]- محفوظ قداش، **المصدر السابق**، ص36.

[2]- *Kamel Kateb , **op. cit**, p 351.*

العلماء، مما أدى إلى ميلاد الصحافة الوطنية وتكوين التجمعات السياسية وبرزت مقاومة عنيفة لكل أشكال التجنيس والخدمة العسكرية الإجبارية، فكان السبيل الوحيد للتخلص من هذا الواقع هو الهجرة إلى مختلف الأقطار للبحث عن فرص عمل وتحسين ظروف الحياة والواقع المعاش داخل الجزائر.[1]

لقد طرحت جريدة الأمة في عددها 52 المؤرخ في 26 نوفمبر 1935م مقارنة بين فئتين، واحدة تعمل وتحرص على القيام بواجبها تجاه وطنها من خلال المساهمة في بناء روافد وروابط اجتماعية لأنها تدرك أن قيمة الإنسان وحقيقة أمره يميزه العمل الجاد الذي ينفع الأمة، والثانية هي التي تعيش على استغلال الغير ولا هم لها سوى التمتع بالألبسة الفاخرة والعيش المريح ولا تعير للعمل أهمية[2]، ففي فترة الثلاثينيات سادت بالجزائر توترات كانت لها مبرراتها أهمها سوء الأوضاع الاقتصادية، وقد ذكرت ذلك صحيفة التايمز البريطانية، معتمدة على تقارير السلطات الاستعمارية التي تشير إلى أن انخفاض أسعار المواد الفلاحية وانهيار سوق الحبوب وسقوط قيمة الأجور وتعطل المشاريع العامة بالإضافة إلى الزيادة الكبيرة في نسبة البطالة، كل هذا راجع إلى السياسة الاستعمارية واستنزاف الاقتصاد الجزائري واستهدافه بشكل كبير[3]، لقد جاء في الإحصائيات والدراسات التوثيقية أن الجزائريين البالغين سن الشغل كان عددهم ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف سنة 1948م، ومن بين هذا العدد مليونان وثمانمائة ألف يشتغلون في الزراعة والغابات والصيد البحري والباقي موزعين على قطاع الصناعة والتجارة، معنى ذلك أن الجزائر لم تكن بها بطالة حسب معطيات الإدارة الاستعمارية، وإذا كان الأمر كذلك فما تفسير الأعداد الكبيرة التي هاجرت

---

(1)– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية...، ج2، **المرجع السابق**، ص130.

(2)– (صاحب المقال دون توقيع)، «**لذة العمل وألم البطالة**»، جريدة الأمة، ع 52، الثلاثاء 27 شعبان 1354، الموافق لـ 26 نوفمبر 1935، ص2.

(3)– أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية...، ج 3، **المرجع السابق**، ص39.

للبحث عن العمل وقصدت فرنسا نفسها؟ وإلا فإن هذه الهجرة العمالية قد تكون فقدت إحدى أبرز مبرراتها[1].

إن مشكل البطالة من أبرز المشاكل التي كانت تطرح بشكل جدي ضمن اهتمامات الإدارة الاستعمارية، حيث نستخلص من الإحصائيات الرسمية المنشورة ما بين (1948-1954م) تزايداً في عدد سكان المدن نتيجة الهجرة الداخلية، كما انتقل عدد الباحثين عن العمل من 1.000.000 شخص إلى 1.420.000 مما نتج عنه انتشار البطالة بالمدن حيث وصلت إلى 250000 شخص والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول يوضح عدد العاطلين عن العمل من الجزائريين فيما بين 1948-1954م

السنة	1948	1949	1950	1951	1952	1953	1954
عدد البطالين	285000	297000	314000	474000	431000	384000	395000

المصدر: محمد بليل، المجالس العامة للعمالات في الجزائر ما بين 1947-1954م، ج2، دار سنجاق الدين للكتاب، الجزائر، 2013، ص221.

لقد نوهت جريدة البصائر بظاهرة البطالة في أعدادها لسنة 1937-1939م إذ جاء فيها بالعدد 172 الصادر بتاريخ 30 جوان 1939م أن الأمة الجزائرية أكثر من غيرها بحاجة لتدارك ما فاتها وهذا لن يتسنى إلا بالعمل، لأنه هو الكفيل بإصلاح حالها وفي هذا المقام ذكرت الشباب الجزائري بأن الاستعمار هو الذي ألحق بهم البؤس والفقر، من خلال سياسته التي انتهجها في العمل وأعطى فرصة للمستوطنين دون غيرهم بأن يكونوا سادة السياسة والرزق، فالغني منهم بماله والفقير بعمله فاستوى غنيهم بفقيرهم في الحياة العامة من خلال التكافل الاجتماعي فيما بينهم، أما الجزائريون فقد صاروا إلى ما يتمناه لهم الاستعمار المنتفع بخيرات الوطن، كما حثت الجريدة الشباب الجزائري على إنشاء التعاونيات في

[1]- محمد العربي الزبيري، **المرجع السابق**، ص ص27-28.

مختلف المجالات، لأنها كفيلة بان تجمع الغني فيها بماله والفقير بعمله، لأن الفقر وعدم العمل من اكبر العوامل المشجعة على الآفات الاجتماعية والانحراف الأخلاقي.[1]

لقد طرحت مداولات المجالس العامة في النصف الأول من القرن العشرين مشكلة البطالة في الجزائر وتدخل النواب الجزائريين عن عمالة الجزائر وقسنطينة ووهران واستفسروا عن ورشات البطالة والأموال المرصودة لها، كما تدخل بعض النواب الأوروبيين واقترحوا اتخاذ بعض الإجراءات للتخفيف من حدة هذه الظاهرة، منها تسجيل البطالين إجباريا وتوزيع بعض المنح عليهم وتسجيلهم في دورات تدريبية ومهنية، كما سجلوا بعض الأسباب التي أدت إلى تفاقم هذه الظاهرة من بينها:

- زيادة سكانية بأكثر من 200 ألف نسمة سنويا يقابلها إنشاء 23 ألف وظيفة فقط.
- انتكاس السوق الأوروبية وزيادة التطور الصناعي مما انعكس على اليد العاملة الأهلية.
- تقلص الأراضي الزراعية لدى الأهالي وهم الأغلبية في التركيبة السكانية بالجزائر.
- نقص التشريعات الخاصة بحماية اليد العاملة.
- أثر القوانين والتشريعات الاستثنائية على الوضعية الاجتماعية والسياسية للأهالي مما أدى إلى استفحال ظاهرة البطالة[2].

لهذه الأسباب قامت الإدارة الاستعمارية بتكليف نواب المحافظات بإعداد تقرير حول الواقع المعاش للأهالي وواقع التكوين للشباب العاطلين عن العمل، وفي هذا السياق أنجز نائب محافظة باتنة تحقيقاً حول واقع التكوين المهني لمنطقة الأوراس بتاريخ 8 أكتوبر 1939م جاء فيه «لا يزال الأهالي في هذه المنطقة يحيون وفق نمط المعيشة التي كان عليها آباؤهم وأجدادهم من قبل، يولد الطفل راعيا ثم يفلح الأرض بطريقة تقليدية ويبني داره بنفسه

---

[1]- أبو القاسم البيضاوي، «**حاربوا البطالة والتسول المحرم**»، جريدة البصائر، ع 172، س4، الجمعة 12 جمادى الأولى 1358 الموافق لـ 30جوان 1939، ص260.

[2]- محمد بليل، ج2، **المرجع السابق**، ص ص 222-225.

على نمط هندسة بدائية...،نادرا ما كان الأهالي يحدون عن حياة الروتين المعهودة لينتقلوا إلى ما يضعه جارهم الأوروبي في حياته اليومية، فلا يقتبسون نماذج العيش ولا يتأثرون بالمؤسسات الرائعة التي أنشأتها الإدارة، وبالفعل فان عدد الأهالي الذين تبنوا نمط الفلاحة العصرية محدود جدا».[1]

لقد أكدت جريدة الشهاب في عددها 74 الصادر في 9 ديسمبر 1926م أن اليد العاملة الأهلية تحتاج إلى من يدافع عن حقوقها إذ جاء فيها «إن المرض الذي يؤلم إخواننا العملة لا يزول إلا باعتمادهم على أنفسهم بعد الله وتوحيد الكلمة...، بتأسيس مشروع اقتصادي عظيم وحيوي أيضا ألا وهو إحداث النقابات للعمال»[2]، ربما تكون الفكرة مستوحاة من نشاط حزب نجم شمال إفريقيا في المهجر، الذي نادى منذ الوهلة الأولى بتكوين لجان للبطالين لمواجهة العودة بالقوة إلى الجزائر والحصول على منحة كافية في المهجر إلى غاية تمكنهم من الحصول على فرصة عمل، التي دون شك سوف تغير من حالتهم الاجتماعية والاقتصادية[3]، رغم أن السواد الأعظم من الجزائريين كانوا يعملون بالفلاحة فقد استثني هذا القطاع من التأمين الاجتماعي وانحصر في ثلاثة قطاعات، عمال الحكومة والصناعة والتجارة، وهذا التهميش المتعمد من طرف الإدارة الاستعمارية حيث كانت تدرك أن جل العاملين في ميدان الفلاحة هم من الجزائريين وهنا يأتي عمل النقابات العمالية.[4]

لم تكن المحاصيل الزراعية كافية لسد حاجيات الجزائريين هذا مع انخفاض في سوق العمل، لذا فان أغلب الفلاحين كانوا يسايرون العيش بصعوبة وقد أكدت التقارير الرسمية ذلك فدخل الفلاحين الجزائريين يكاد يصل إلى أدنى دخل عالمي، وللتدليل على ذلك لابد

---

(1) *-Abd el hamid zouzou, **op. cit**, p387.*

(2)– مصطفى بن شعبان، «**نقابات العمال**»، جريدة الشهاب، ع 74، س2، الخميس 4 جمادى الثانية 1345الموافق لـ 9 ديسمبر 1926، ص627.

(3)– محفوظ قداش، **المصدر السابق** ، ص343..

(4)– باعزيز بن عمر، «**التامين الاجتماعي في الجزائر**»، جريدة البصائر، ع 77، السنة الثانية من السلسة الثانية، الاثنين 27 جمادي الثانية 1368 الموافق لـ 25 أفريل 1949، ص249.

من الرجوع إلى التقارير المقدمة من طرف الإدارة الاستعمارية للدوائر المختلطة فمثلا منطقة واد فضة كان مبلغ 100.000 فرنك قديم يصرف للإطعام والكساء والتكفل لمدة سنة بستة أفراد حسب الدراسة التي أجريت على هذه المنطقة في سنة 1950م، كما تزامنت مع دراسة أخرى لمنطقة الونشريس وتوصلت إلى تقييم دخل الفرد الجزائري بحوالي قيمة ثلاثة قناطير من القمح في السنة، والتي لا تتعدى 14.500 فرنك من هنا لا ينبغي أن نتفاجأ بالأوصاف التي ذكرها بعض شهود العيان عن طريقة عيش الأهالي والتي اقل ما يقال عنها أنها كارثية، وبالرجوع إلى سنة 1946م فقد قدرت الأوساط الرسمية عدد فئات العمال الخماسين بنصف مليون عائلة[1]، في هذا الصدد طرحت الحركة الإصلاحية حلول فعلية لامتصاص ظاهرة البطالة نوردها فيما يلي:

- إنشاء الأعمال الكبرى المتمثلة في المشاريع الضخمة لمختلف المجالات الصناعية والفلاحية وغيرها التي تحتاج اليد العاملة وبشكل كبير.
- الاستفادة من التشريعات الناجحة المتعلقة بالجانب الاجتماعي والمهني وتفعيل النشاطات والمبادرات الفردية في مجال الاستثمار وتشغيل اليد العاملة مثل معامل الخياطة وغيرها.
- زيادة الميزانية الخاصة بالشغل في أعمال إضافية من تعبيد الطرق أو بناء المرافق العمومية كالجسور وغيرها.[2]

5-3- الوحدة والتكافل الاجتماعي:

إن من أهم القضايا الاجتماعية التي عالجتها الصحف الإصلاحية في مقالاتها واهتمت بها اهتماما بالغا هي قضية شبكة العلاقات الاجتماعية، وما آلت إليه من فساد وتمزق بسبب الخلافات التي دبت في المجتمع الجزائري بفعل تغذية السياسة الاستعمارية

---

[1]- جيلالي صاري، **تجريد الفلاحين من أراضيهم**، تر، قندوز عباد فوزية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010، ص 164.

[2]- مولود عويمر، ج3، **المرجع السابق**، ص 86-87.

لهذه الخلافات والصراعات بين أبناء الوطن الواحد ، بغية كسر شوكة الجزائريين ومنعهم من الاتحاد، كما تعود هذه الوضعية إلى طغيان المصلحة الشخصية على المصلحة العامة، لقد دعت جريدة الأمة في عددها الأول الصادر بتاريخ 8 ديسمبر 1933م إلى التكافل الاجتماعي وتأسيس جمعيات خيرية قادرة على التخفيف من شدة الفاقة التي يعانيها الشعب الجزائري، وأن يتعاون كل الجزائريين على تغيير الواقع المعاش إذ جاء فيها «أوليس من الواجب إزاء هذه الحالة الشاذة تأسيس جمعيات للتوفيق بين المصالح وإصلاح ذات البين تخفيفا لأثقال الهموم...،والتعاون والتضحية بشيء من الوقت والجاه والمال».[1]

انطلاقا من هذه المعطيات حاول المصلحون من خلال مقالاتهم ونشاطهم الصحفي أن يُقوموا شبكة العلاقات الاجتماعية في المجتمع الجزائري من خلال دعوة أبنائه إلى الوحدة والتكافل الاجتماعي، فصبوا جل اهتماماتهم على معالجة التفكك الذي يعيشه هذا المجتمع، وكانوا في كل مناسبة يدعون الشعب الجزائري إلى الوحدة، وأن يكون أبناء هذا الوطن لحمة متماسكة، وفي نفس الوقت حذروهم من سياسة الاستعمار الفرنسي التي تهدف إلى ضرب واستهداف وحدة الشعب الجزائري، وبالتالي ضرب الوحدة الوطنية فكانت مقالات الصحافة الإصلاحية تمثل دعوة إلى الوحدة ونبذ الخلافات الشخصية وتجاوز المصالح الذاتية في سبيل توحيد الكلمة والصف ولم الشمل، استعدادا للدفاع عن القضايا المصيرية وفي مقدمتها مقاومة الاحتلال الفرنسي، فإنه وحسب تعبير الشيخ الإبراهيمي «نحن محتاجون إلى تكوين إجماع خاص تنتج عنه نهضة منظمة في جميع لوازم حياتنا القومية الخاصة، وألزم هذه اللوازم أربعة الدين والأخلاق والعلم والمال».[2]

كما أشادت الصحافة الإصلاحية من خلال مقالاتها بفضائل الاتحاد على الأمم والشعوب مستمدين هذا وذاك من نصوص قرآنية تدعو إلى الوحدة ونبذ الخلافات كقوله

---

[1]– (صاحب التوقيع دون إمضاء)، «**التعاون الاجتماعي وأثاره في الأمم**»، جريدة الأمة، ع 1، س1، الجمعة 1جمادى الأولى 1352الموافق لـ 8 ديسمبر 1933.

[2]– أحمد طالب الإبراهيمي، ج1، **المصدر السابق**، ص 50.

تعالى: ﴿**إِنَّ هذه أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ**﴾[1]، فالإسلام في دعوته إلى توحيد الأفراد يسعى إلى إيصال المجتمعات الإسلامية إلى درجة من الوحدة والقوة والتماسك، إذ جاء في جريدة الأمة مقال كتبه أحد روادها بالعدد الثاني المؤرخ في 25 سبتمبر 1934م ما نصه «أيها السادة إننا تتبعنا صفحات تاريخ الأمم بمجملها وتتبعنا سر نهوضها وحياتها فلم نجده إلا بالعلم والاتحاد»[2]، كما حث المصلحون الأمة الجزائرية على التمسك بالدين الإسلامي، لأنه مصدر وحدة واتحاد وأن لا يلتمسوا الوحدة في غيره، وهذا ما ورد في أحد الصحف الإصلاحية وهي جريدة البصائر بعددها الثالث عشر المؤرخ في 10 نوفمبر1947م إذ جاء فيه «أما الأسباب التي تدعو الشعب الجزائري إلى الوحدة والتكاتف فاهمها أنه شعب يشتغل بالوطنية لا بالسياسة»[3].

إن الحكومات المتعاقبة تجري من يوم كانت على أسلوب من شر الأساليب الاستعمارية فهي تتخذ الدين الإسلامي آلة لخدمة السياسة وتجعل منها آلة لهدم الدين[4]، ومن بين القضايا التي استوقفت اهتمام الصحف الإصلاحية أيضا وكتبت فيها هي قضية التعاون الاجتماعي، إذ كانت تدرك أن الإصلاح الاجتماعي الذي تدعو إليه يتوقف على تلاحم وتماسك المجتمع الجزائري والعمل المشترك فيما بين أفراده في إطار المبادئ الإسلامية الداعية إلى الأخوة الصادقة والتعاون على الخير والنفع والصالح العام[5].

لقد أثرت التفرقة الاجتماعية في نفسية رواد الصحف الإصلاحية أثناء الفترة الاستعمارية لذلك راحوا يكتبون المقالات العديدة الداعية إلى الوحدة ولم الشمل ونبذ مظاهر

---

(1)– سورة الأنبياء الآية 92.

(2)– عيسى بن عبد الله، «**إلى العلم والاتحاد**»، جريدة الأمة، ع 2، س1، الثلاثاء 15 جمادى الثانية 1353 الموافق لـ25 سبتمبر 1934، ص3.

(3)– إسماعيل العربي، «**نداء وبيان في سبيل الوحدة القومية**»، جريدة البصائر، ع 13، س1، الاثنين 26 ذي الحجة 1366 الموافق لـ 10 نوفمبر 1947، ص101.

(4)– أحمد طالب الإبراهيمي، ج3، **المصدر السابق**، ص93.

(5)– (صاحب المقال دون توقيع)، «**التعاون الاجتماعي وآثاره في الأمم والجماعات**»، جريدة الأمة، ع 1، س1، الجمعة 11جمادي الأولى 1352 الموافق لـ 8 سبتمبر 1933، ص2.

التفرقة، وركزوا في كتاباتهم على أهمية الفرد في المجتمع ودوره المحوري في إصلاح حال الأمة فقد كتب أبو اليقظان يخاطب الفرد الجزائري بالقول: «أيها الجزائري ماذا عراك فأصبحت مفرق الأعضاء مفكك الأوصال مبدد الوحدة لا وحدة دينية تجمعك، ولا وحدة قومية تلم شعثك ولا وحدة وطنية تخدم مصلحتك، ولا وحدة اقتصادية تحسن حالك البائسة، ولا أمال تقودك إلى الرقي ولا رغائب تحثك على النهوض في عصر حكم فيه الجماد ونطق فيه الأثير».[1]

5-4- الوضع الصحي في الجزائر:

أثر الاحتلال الفرنسي على الجزائر منذ الوهلة الأولى تأثيراً سيئاً على الوضع الصحي والوبائي للسكان الجزائريين، فبعض الأوبئة التي سجلت في القرن الثامن عشر والتاسع عشر قد ثبت أن الجيش الفرنسي والمعمرين كانوا سببا في نشر العديد منها مثل الكوليرا، التيفوئيد، الزهري، السل والمجاعة، حيث سجلت حالات انتشار الكوليرا بشكل كبير تزامنا مع الاستقدام المكثف للموجات البشرية من المستوطنين في بداية الاحتلال[2]، صحيح أن الاستعمار أنجز بعض المنشآت تماشيا مع مصالحه ولكن لم يستفد منها الجزائريون بشكل واسع إلا فئة قليلة من الموالين له بهدف استمالتهم، ففي المجال الصحي تم تسجيل تطورات في المرافق الصحية بالتدريج لكن المستفيدين الرئيسيين كانوا أوروبيين وأقلية محدودة من الجزائريين، ونظرا لقلة العتاد وافتقاره في الأرياف لم تتمكن هذه الخدمات من وقف انتشار الأمراض والأوبئة ووفيات الأطفال التي كانت تفوق نسبة 16% في فئة الذين لم يتجاوز سنهم السنة الواحدة.[3]

---

[1]- (صاحب المقال دون توقيع)، «**أيها الجزائري**»، جريدة واد ميزاب، ع 5، الجمعة 21 ربيع الثاني 1345الموافق لـ 29 أكتوبر 1926، ص1.

[2]- مصطفى خياطي، **الأوبئة والمجاعات في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص11.

[3]- احمد مهساس، **الحقائق الاستعمارية والمقاومة**، دار المعرفة ، الجزائر، 2007، ص23.

5-4-1- مرض الجدري:

تعد فترة العشرينيات من القرن العشرين من أحلك الفترات التي تعرض فيها الشعب الجزائري إلى أبشع استغلال جراء الصراع الاستعماري على مناطق النفوذ في شمال أفريقيا، ونظرا للفاقة والفقر الذي كان الشعب الجزائري يعاني منه فقد شاعت وانتشرت فيه بعض الأمراض التي نالت اهتمام الصحف الإصلاحية، ومن أبرزها مرض الجدري الذي ظهر ليزيد من معاناة الأمة، بالإضافة إلى بعض الأمراض الأخرى التي أودت بحياة الكثير من الأهالي ومن بين الجرائد التي تكلمت عن هذه الآفات الوبائية جريدة واد ميزاب، فقد خصصت عدة مقالات لهذا الموضوع إذ أوردت ما نصه «من الأمراض الخطيرة التي كثيرا ما تنزل بوطننا، فتهلك الحرث والنسل، وتأتي على أغلب الأطفال، المرض المعروف عند جميع الناس بمرض الجدري، وقد يستولي استيلاء وبائيا في بلادنا ويغلب ظهوره في سن الطفولة، وأحيانا بعده بل قد يظهر في سن الكهولة أو الشيخوخة، كما وقع ذلك بالفعل سنة 1919م»[1]، وأوضحت الجريدة مواصفاته وأنواعه وطرق علاجه التي تنطلق من الحمية الغذائية وبعض الوصفات للطب البديل.

لم تقتصر الجريدة في حديثها عن مسببات هذا الوباء بل تعدت ذلك إلى طرح أنواع أخرى منه وهو ما يسمى بالجدري الكاذب، والجدري الصناعي المستخلص كلقاح ناتج عن مادة جدري البقر، الذي يعد علاجاً ناجعاً لبعض الحالات المرضية، كما نصحت الأهالي بضرورة القيام بالإجراءات المضادة لهذا المرض باستعمال اللقاح، وتأتي هذه المبادرة في وقت شاع فيه بين الناس أن الأدوية المتاحة مجهولة المصدر وقد تشكل خطرا على صحة مستعمليها وانها خاصة بغير المسلمين وبالتالي يحرم استعمالها، لقد قام معهد باستور بالجزائر العاصمة بتوزيع اللقاح بشكل مجاني فوزع فيما بين سنتي 1896م و1905م حوالي 275.000 أنبوب على المراكز الصحية، ولم يصل منها سوى النصف للأهالي الذين يمثلون

---

[1]- سعيد بن بكير، «**مرض الجدري وخصائصه**»، جريدة واد ميزاب، ع 26، س1، الجمعة 28 رمضان 1345 الموافق لـ 1افريل 1927، ص2.

تسعة أعشار عدد السكان في البلاد، فبالرغم من الدمار الذي أحدثه مرض الجدري لم يغير الجزائريون من موقفهم السلبي تجاه التلقيح، حيث أرجعه الاستعمار الفرنسي إلى تأثير رجال الدين وشيوخ الزوايا وانتشار بعض الإشاعات حول المخلفات التي يتركها اللقاح على الأطفال[1]، ولهذا فقد أوضحت الجريدة انه مستخلص من نباتات طبيعية وهو وفق المعايير الصحية المتعارف عليها في هذا المجال، إذ ورد فيها بهذا الصدد «لا مانع إذا من استعمالها لأجل منع هذا الداء الوبيل ، الكثير الخطر السيئ الأثر».[2]

5-4-2- مرض الملاريا:

لم يكن داء الجدري الوحيد الذي عرفته الجزائر في بداية القرن العشرين فقد سجلت سنة 1904م انتشاراً واسعاً لمرض الملاريا، وكانت الأمطار التي تساقطت في سنة 1916م سببا في ظهور ملاريا خطيرة جدا في منطقة الجزائر، كما شهدت منطقة وهران هي الأخرى عدة إصابات في صائفة 1922م، وتميز هذا الوباء بحدوث ذروات وبائية كل عشر سنوات، مما استدعى اللجوء إلى استخدام عدة أساليب لإزالة مسببات هذا الوباء من طرف الإدارة الاستعمارية، والتي استخدمت حتى المبيدات ابتداء من سنة 1943م، ولتغطية هذا المجهود تقرر إنشاء ثلاث مديريات للصحة بحلول سنة 1946م واحدة بالجزائر العاصمة والثانية بوهران والثالثة بقسنطينة، لكن هذه الجهود لم تعط نتائج فعالة وسريعة وبحلول سنة 1950م سجل تراجع بطيء لهذا المرض كما بينته الأرقام التي نشرتها السلطات الاستعمارية والجدول التالي يوضح ذلك.[3]

---

(1)- مصطفى خياطي، **المرجع السابق** ، ص ص 86-87.

(2)- سعيد بن بكير، **مرض الجدري وخصائصه**، جريدة واد ميزاب، **المصدر السابق**، ص3.

(3)- مصطفى خياطي، **المرجع السابق**، ص ص 102-103.

جدول يوضح عدد المرضى وحالات الملاريا في المناطق الشمالية (الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة) لسنتي 1953-1954م.

السنة والمنطقة		الجزائر العاصمة	وهران	قسنطينة	المجموع
1953	المرض	326396	248926	270085	845407
	حالات الملاريا	21196	22010	27756	96270
	النسبة المئوية	6.5	8.85	10	8.45
1954	المرض	340887	248786	319086	909759
	حالات الملاريا	26218	18271	26155	70644
	النسبة المئوية	8	7.31	7.84	7.71

المصدر: مصطفى خياطي، الأوبئة والمجاعات في الجزائر، **المرجع السابق**، ص103.

5-4-3- مرض التيفوس:

لم تكن الأمراض والأوبئة العائق الوحيد في حياة الجزائريين بل كانت أعوام 1906م و1909م إلى غاية سنة 1921م من أسوء الفترات التي مرت على الشعب الجزائري، وعلى إثر هذه الوضعية الاجتماعية المتردية انتشر مرض التيفوس الذي كان لا يأخذ طابع الوباء إلا في حالات حدوث المجاعة، ففي عام 1921م قضى تقريبا على معظم الطبقات الهشة من السكان الأهالي، وكانت صحيفة الإقدام في كل عدد منها تنشر قوائم طويلة بأسماء المتوفين نقلا عن السجلات الرسمية للبلديات، فقد أورد معهد باستور حالات الوفيات بحوالي 80.000 من الجزائريين ونسبة 22% من المتوفين كانت بسبب هذا الوباء.[1]

لم تكن الوضعية الصحية التي آل إليها وضع الأهالي هي العقبة الوحيدة في حياتهم المعيشية، فقد تعرضوا إلى عدة نكبات ومصاعب قاسية مع مطلع القرن العشرين منها هجوم الجراد وتفشت بينهم الأمراض والأوبئة المعدية، وداهمهم القحط والجفاف وفقدوا فيها الكثير من مصادر رزقهم فأصبح المزارعون ومربوا الماشية من الأهالي لا يمثلون سوى 52%، والخماسون 30% والعمال والمزارعون 12% ومستأجرو الأراضي 5% وبقيت هذه النسب

[1]- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، ج2، **المصدر السابق**، ص480.

دون تغيير تقريبا إلى ما بعد عام 1930م[1]، وحسب التقارير المحلية المرسلة إلى الإدارة الاستيطانية والتي تتحدث عن أوضاع الأهالي الصحية، فقد نجد الكثير منها يشتكي الانتشار الواسع للأوبئة ونقص في عدد الأطباء، فمثلا في سنة 1939م كانت التغطية الصحية تشمل طبيبا واحد لكل 1033 مريض، ثم انخفضت لتصل إلى طبيب واحد لكل 1855 مريض سنة 1954م.[2]

لقد عرفت الجزائر وضعية صحية متذبذبة، بسبب تدني الوضع الصحي للسكان المسلمين منذ الحرب العالمية الثانية حيث جاء في أحد التقارير الصحية «وضعية السكان الرحل مأساوية بسبب المجاعة رغم تقديم المساعدات وتحسن بعض أحوالهم...، بحيث نجد انتشار الأمراض المعدية كالحمى والتيفوس والحصبة»[3]، وتؤكد التقارير الفرنسية أن الإدارة الاستعمارية قد خصصت بموجب القانون الفرنسي الذي يفرض على كل الجزائريين المتابعة الصحية مبالغ مالية بهدف تهيئة المستشفيات في مدينة الجزائر وبعض المناطق الأخرى وتمكينها من التصدي للمشاكل الصحية في الوطن[4]، وإذا ما رجعنا لجل التقارير التي تناولت الأوضاع الصحية خلال سنة 1946م نجدها تشرح لنا أهم النقائص منها عدد الموظفين والهياكل القاعدية للصحة العمومية، كما صدر تقرير والي عمالة وهران في نفس السنة الأوضاع الصحية للعمالة في محاولة منه لتقديم صورة حسنة عنها فذكر «أن الوضعية الصحية للعمالة لم تكن سيئة من حيث أمراض التيفوس والحصبة...»، لكن هذا التقرير قد اعترف بوجود أمراض أخرى معدية، مثل الحمى الناتجة عن الطاعون التي ارتفعت من 2977 حالة في سنة 1946م إلى 6177 حالة سنة 1947م، أما مرض الحصبة

---

(1)– يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري ...، **المرجع السابق**، ص ص 46-47.

(2)– محمد بليل، المجالس العامة للعمالات في الجزائر...، ج2، **المرجع السابق**، ص 235.

(3)– محمد بليل، المجالس العامة للعمالات في الجزائر...، ج2، **المرجع نفسه**، ص231.

(4)– بن الشيخ حكيم، **المرجع السابق**، ص 256.

فقد سجلت 323 حالة في سنة 1945م ومرض الدفتيريا سجل في نفس السنة 289 حالة إصابة بين الأهالي وأوصى صاحب التقرير بمراقبة المقاهي الخاصة بالجزائريين.[1]

5-4-4- مرض الطاعون:

إن تدني مستوى المعيشة في أوساط الأهالي والأوضاع المحيطة به والتي اقل ما يقال عنها أنها كارثية جراء انعدام أدنى شروط النظافة، هذا ما جعل الجزائريين عرضة لكل أنواع الأمراض الخطيرة الموجودة آنذاك بالإضافة إلى قلة الرعاية الصحية التي ترتبت عنها زيادة في عدد الوفيات بشكل لافت للنظر، وبالتالي فهو نتيجة حتمية لانتشار البؤس والفقر وانعدام الشروحات الخاصة بالوقاية من هذه الأمراض[2]، سواء في الأرياف أو المدن، وقد يعود سبب انتشار هذه الأمراض إلى السياسة الاستعمارية التي قضت على الملكية الخاصة للأراضي الزراعية والصناعات الحرفية والمساحات الخاصة بالرعي وتربية المواشي، حيث تراجعت محاصيل الحبوب الجافة التي تعتبر المصدر الغذائي الرئيسي لحياة الأهالي، مع نقص فادح في المرافق الصحية وعدد الأطباء، مما أدى إلى انتشار الأمراض المعدية فمثلا وقعت عدة إصابات بداء الطاعون في دائرة قسنطينة ومنطقة عين مليلة وبريكة، وكانت عدد الإصابات المؤكدة حوالي ثلاثين حالة حسب التصريحات التي أدلت بها السلطات الاستعمارية في الصحف، وفي هذا الصدد عقد عامل العمالة ندوة صحفية عرض فيها تفاصيل الحالات الوبائية وما أعدته الإدارة التابعة للعمالة لمعالجتها واتخذت في ذلك عدة إجراءات وقائية منها ضرب الحجر الصحي على المناطق المصابة.[3]

لقد انتشر مرض الطاعون بين الأهالي مع مطلع القرن العشرين ففي عام 1904م تم تسجيل 25 حالة في مناطق مختلفة من البلاد (بجاية، مدينة الجزائر، البليدة، سكيكدة والقالة، وهران)، وفي خريف 1907م عاد الطاعون إلى الظهور من جديد في معظم موانئ

---

(1)- محمد بليل، المجالس العامة للعمالات في الجزائر...، ج2، **المرجع السابق**، ص232.

(2)- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعمارية...، **المرجع السابق**، ص53.

(3)- (صاحب المقال دون توقيع)، «**الطاعون الرئوي**»، مجلة الشهاب، ع1، مج 7، رمضان 1349 الموافق لـ فيفري1931، ص54.

البلاد بمجموع 57 حالة مسجلة، كما أن الفترة الممتدة ما بين سنوات 1911–1929م تم فيها تسجيل 417 حالة في جميع أنحاء البلاد وخلف وباء 1921م في كل من وهران ومدينة الجزائر 96 وفاة من بين 185 إصابة، وبعد خمس سنوات عاد إلى وهران وخلف 54 إصابة و39 حالة وفاة منها 34 حالة طاعون رئوي، واستمر حتى عام 1923م سجلت فيه 349 حالة طاعون دملي 30 رئوي 19 طاعون أنتاني، أما الوفيات جراء هذه الإصابات فكانت بشكل تصاعدي والجدول التالي يوضح ذلك.[1]

جدول يوضح حالات الطاعون بين الجزائريين فيما بين سنوات 1921–1950م.

المنطقة	السنة	عدد حالات الإصابة	نوع الطاعون	عدد الوفيات
وهران، الجزائر	1921	185	/	96
مناطق متفرقة	1923	349	رئوي، انتاني، التيفوئيدي	/
وهران	1926	54	رئوي، دملي	39
مناطق متفرقة	1930	92	دملي	/
قسنطينة	1931	86	/	77
مناطق متفرقة	1935–1938	10 حالات سنويا	مختلف الأنواع	بعض الوفيات
مناطق متفرقة	1940	08 حالات	/	/
مناطق متفرقة	1944	95 حالة	مختلف الأنواع	/
وهران	1945	05 حالات	/	/
وهران	1950	06 حالات	/	/

المصدر: مصطفى خياطي، الأوبئة والمجاعات في الجزائر، المرجع السابق، ص ص61–63.

5–4–5– مرض السل:

لم يكن هذا الوباء موجودا بالجزائر فقد بينت الدراسات التي أجراها بعض الأطباء الفرنسيين أن البلاد كانت في معزل عنه، وأن السكان يبدو أنهم كانوا معافين منه لكن مع مرور الوقت أصبح هذا المرض يشكل ظاهرة وبائية، فمع بداية الحرب العالمية الثانية انطلقت حملة قوية للتلقيح ضد الأمراض التي أصبحت تزداد اتساعا شيئا فشيئا حتى وصلت إلى 6853 حالة مرضية مصرح بها في الجزائر، كان مرض السل سببا آخر للوفيات فعدد

[1]– مصطفى خياطي، **المرجع السابق**، ص ص 61–62.

الحالات المحصاة في مستوصفات الأهالي وصلت إلى معدل 4500 حالة في السنة، الكثير منها يعاني من أعراض هذا الوباء.[1]

لقد سجلت منطقة قسنطينة فيما بين (1920–1936م) حوالي 10344 حالة إصابة بالسل لم يستفد من التلقيح سوى 1475 شخص، وفي هذا الاطار كتبت جريدة النجاح بمناسبة زيارة البروفيسور ليفني فلنسي (*Valenci Livni*) المتخصص في الأمراض الصدرية عام 1951م للجزائر والذي ألقى محاضرة حول مرض السل وحث الحاضرين على التلقيح، وذكر أسباب المرض التي تتمثل في سوء المعيشة والسكن وذكر أن 40% من أطفال المدارس الجزائريين مصابون بمرض السل أما عند الأوروبيين فلم تتجاوز 11%.[2]

لقد شهدت الجزائر تفاقم انتشار هذا الوباء بعد الحرب العالمية الثانية إذ بلغ عدد الإصابات بالأمراض الوبائية في أوساط الجزائريين إلى ما يناهز المليون شخص، وفي هذا الإطار صرح مندوب حركة انتصار الحريات الديمقراطية أمام الجمعية الوطنية المنعقدة في 20 أوت 1947م، بأن شوارع القصبة والأحياء القصديرية بأعالي العاصمة كان مرض السل بها عشر مرات أكثر من المناطق المأهولة بالأوروبيين، وكان عدد من يموت من الجزائريين بهذا المرض ما يعادل سبع مرات أكثر من الأوروبيين، ويعود سبب تفاقمه إلى عدم الاهتمام بالوقاية الصحية وعدم تفعيل التلقيح من طرف الإدارة الاستعمارية، هذا بالإضافة إلى ضعف الجهاز الطبي الخاص بمكافحته ونقص المنشآت الصحية الخاصة، وهناك عنصر آخر لا يقل أهمية ساهم في انتشاره وهو عدم دراية بعض المصابين به بأنهم يعانون من هذا الوباء وبالتالي ينتقل المرض بسرعة كبيرة، حيث بلغت نسبة هذه الفئة في اغلب الإحصائيات حوالي 35% من عدد المصابين، وقد يكون عامل التغذية من بين اكبر الأسباب المساهمة في انتشاره، يذكر الطبيبان لومير« *Lumiere*» وسالس«*Sals*» أنه من سنة 1945م إلى سنة 1951م كان معدل الوفيات بسبب هذا المرض في مدينة الجزائر قد

---

[1]– *Kamel Kateb , **op. cit**, p 400-401.*

[2]– عمار بوطبة، **المجتمع القسنطيني من خلال جريدة النجاح**، دار بابل، الجزائر، 2015، ص363.

بلغ حوالي 14.9% من بين 10000 ساكن، كانت نسبة الأوروبيين منها 5.7% من الأشخاص وتجاوزت نسبة المصابين بين الجزائريين 27.7%، وبالتالي فان نسبة الوفيات كانت أكثر بست مرات عما هي عليه في أوساط الأوروبيين، والملاحظ أن عملية التلقيح جاءت متأخرة فقد بلغت نسبة 40% في سنة 1954م.[1]

نظرا لتفشي الكثير من الأمراض التي أودت بحياة الآلاف من الجزائريين كانت السلطات الاستعمارية تعلن من حين إلى آخر عن بعض الإجراءات حتى تمتص غضب الأهالي ولترفع الحرج عن النواب المسلمين، وفي خضم هذا الشأن كتبت جريدة النجاح في عددها 392 المؤرخ في 03 أفريل 1941م تحت عنوان الإعلان إلى العموم «إن شيخ مدينة قسنطينة يخبر بأن الفصد (التلقيح) مجانا يقع كل يوم ماعدا الأحد والأعياد من 1 أفريل إلى 30 منه من عام 1941م، فعلى كل من يفوق 10 سنوات أن يتوجه من الساعة الرابعة إلى الخامسة مساء للتلقيح في المستشفيات والعيادات» وفي إعلان آخر من 1 نوفمبر إلى 30 منه من نفس السنة تحت بند إعلام السكان جاء فيه أن التلقيح يجرى كل يوم ماعدا يوم الأحد والأعياد حسب البرنامج المحدد، الفرنسيون واليهود في اليوم الأول والمسلمون في اليوم الثاني وتستمر العملية يوما بعد يوم.[2]

5-4-6- بعض الأسباب المؤدية إلى انتشار الأمراض والأوبئة:

- ارتباط مصادر عيش الأهالي بتربية الحيوانات والرعي، وهذا في كثير من الأحيان يكون ذو تأثير سلبي على صحة الأشخاص الذين يعملون في هذا الميدان، خاصة إذا كانوا يتقاسمون مكان الإقامة مع تلك الحيوانات أو بالقرب منها مما يتسبب في تلوث الجو بالمنزل والمكان المحيط به، وقد تنتقل الأمراض من الحيوانات إلى الأشخاص بالطرق المعروفة.

---

[1]- قريشي محمد، **الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى 1945-1954**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف بن سلطان عمار، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2001-2002، ص111-112.

[2]- عمار بوطبة، **المرجع السابق**، ص ص361-362.

- تميز سكان الأرياف بإقامة أحواض مائية طبيعية للشرب تكون مصدر مياه للإنسان والحيوانات، والتي تتحول إلى مصادر وباء خاصة في فصل الصيف مثلما حدث في صائفة 1893م والذي خلف انتشار وباء الكوليرا.
- طبيعة الأحياء العربية في الغالب تكون مكتظة قليلة التهوية وبعض منازلها مظلمة تعاني من الرطوبة لا تصل إليها أشعة الشمس ويصعب فيها تجدد الهواء، هذا بالإضافة إلى كثرة الأوساخ بها والتي تتسبب حتما في ظهور الأوبئة وعلى رأسها الكوليرا[1].
- اختلال اجتماعي واقتصادي وتراجع مستوى المعيشة حيث أصبح جل النازحين من الريف إلى المدينة يقطنون الأكواخ القصديرية أو البنايات القديمة المجاورة لبنايات المعمرين ومعظمهم دون شغل ويعانون من البطالة.[2]
- طبيعة الأعمال التي فرضت على الجزائريين دون أدنى شروط الوقاية وتعرض العمال إلى الظروف الطبيعية القاسية من حرارة ورطوبة وقلة الراحة والأكل تجعل منهم عرضة إلى عدة أمراض فتاكة تؤدي بحياة الكثير منهم.[3]
- عدم الاستفادة من الرعاية الصحية بسبب النقص الكبير للهياكل والمؤسسات الاستشفائية والأطباء واليد العاملة المهنية.
- تدني مستوى الخدمات الصحية وهذا عائد إلى السياسة الاستعمارية المطبقة على الأهالي بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والى التمييز الحاصل في تقديم هذه الخدمات.

---

(1)– أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، **المصدر السابق**، ص447.

(2)– عميراوي أحميدة، **آثار السياسة الاستعمارية والاستيطان في المجتمع الجزائري 1830–1954**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ص 49.

(3)– علامة صليحة، **الوضع الصحي في مقاطعة الجزائر 1830–1930**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، إشراف نصر الدين سعيدوني، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2000–2001، ص ص67–70.

- تعرض الجزائر في فترات متقطعة منذ بداية القرن العشرين إلى مخاطر غذائية ومناخية وكوارث طبيعية والتي ساهمت بشكل كبير في انتشار الأوبئة والأمراض المعدية بين الجزائريين مما تسبب في زيادة عدد الوفيات.[1]
- الفاقة والفقر وسوء التغذية جراء السياسة الاستعمارية والقوانين الاستثنائية التي طبقت على الجزائريين من ضرائب قاسية والاستيلاء على الأراضي، وهذا ما أدى بالوضع العام في الجرائر إلى تدني المستوى الاقتصادي والاجتماعي وحلول المجاعة التي أودت بحياة الآلاف من الجزائريين، ولم تتستر الصحافة المحلية على هذا الوضع فقد كتبت صحيفة صدى الجزائر (*L'écho d'Alger*) على التوالي في 10 و20 أكتوبر 1920م مقالاً بعنوان «المجاعة على أبوابنا»، كما كتبت أيضا صحيفة صدى وهران (*L'écho d'Oran*) في 27 من نفس الشهر عن الجثث المرمية في الشوارع والوضع الصحي المتدهور للجزائريين.[2]

5-4-7- المنظومة الصحية الاستعمارية بالجزائر:

منذ السنوات الأولى شعرت الإدارة الاستعمارية بضرورة استعمال الطب في كسب ود وثقة السكان الأهالي وقبولهم بالاستعمار الفرنسي، كان للأطباء العسكريين الفضل في تحقيق هذا الهدف بالتنسيق مع المكاتب العربية التي أعدت خصيصا لهذا الغرض فكانوا ينتقلون بين الأهالي ويقومون بعملية التلقيح ضد الأمراض والأوبئة المعدية والمتنقلة عبر المياه، وكان العلاج المقدم مجانياً مما ضمن لهم نجاحهم بعض الشيء وغير من نظرة السكان الأهالي لفكرة التداوي بالطب التقليدي، هذا النشاط الصحي كان منظما بمراسيم 12 أفريل 1845م و21 جانفي 1853م، ثم ألحقت هذه الإجراءات بمرسوم 23 ديسمبر 1874م الذي حدد القانون الأساسي للمستشفيات المدنية التي فتحت لكل السكان دون تمييز عرقي

---

[1]- مصطفى خياطي، **المرجع السابق**، ص 15.

[2]- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، ج2، **المصدر السابق**، ص 478.

أو ديني[1]، كما فرضت على كل الجزائريين المتابعة الصحية دون تفرقة في انتماءاتهم الدينية والعرقية بمقتضى قانون 03 جويلية 1849م[2]، لقد عملت فرنسا على الحد من هذه الأمراض والأوبئة وهذا ليس خوفا على حياة الجزائريين وإنما خوفا من انتقالها إلى الأوروبيين، وعملت على إقامة المستشفيات المدنية والعسكرية والمعاهد المتخصصة كمعهد باستور ومصالح الفحص والتلقيح ومراكز رعاية الأطفال.[3]

إن الهياكل الاستشفائية التي أقيمت في المدن الرئيسية ضمنت مبادئ الطب الحديث منذ التجربة الأولى لبناء مستشفى خاص بالأهالي من طرف الكردينال لافيجري سنة 1874م، وكانت الخدمات الصحية تقتصر على الأوروبيين وبعض الجزائريين، فقد جاء في أحد التقارير لسنة 1923م أن عدد الأهالي ضئيل جدا بالنسبة للذين يستفيدون من هذه الخدمات فذكر أن في العشر سنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى كان عدد الأهالي الذين استفادوا من خدمات المستشفيات العسكرية بلغ 76318 منهم 68623 رجلاً و5155 امرأة و1532 من الاطفال، أي بمعدل 20.7% من مجموع المرضى الذين عولجوا في المستشفيات، في نفس الفترة هناك 85495 مسلماً من بينهم 14851 امرأة و10707 أطفال عولجوا في المستشفيات المدنية ولا يمثل الجزائريون سوى 29.9% من مجموع الذين عولجوا في المستشفيات المدنية.[4]

إن هناك بعض التقارير تحمل تناقضا واضحا في تصريحات المسؤولين الفرنسيين فقد جاء في أحدها أن من سنة 1948م إلى 1958م لم تتعرض عمالة الجزائر إلى أي مرض عضال، ذلك لأن الإدارة المسؤولة عن الخدمات الصحية قد وفرت الإمكانيات اللازمة لتخطي كل أشكال المرض وفي مقدمتها مرض الطاعون والكوليرا، مع تراجع في مرض الجدري والتيفوس وبقية الأمراض الأخرى، وأرجعت هذا التحسن إلى توفير المضادات

---

(1)– *Kamel Kateb , **op. cit**, p 95.*

(2)– بن الشيخ حكيم، **المرجع السابق** ، ص254.

(3)– علامة صليحة، **المرجع السابق**، ص186.

(4)–*Kamel Kateb , **op. cit**, p189.*

الحيوية وارتفاع مستوى المعيشة الخاص بالفرد بالإضافة إلى جهود العسكريين والهيئات المدنية الذين سارعوا في القيام بعملية التطعيم[1]، فبالرغم من أن عمالة الجزائر تعتبر من أكبر العمالات وبها اهتمام واسع بالهياكل الصحية، إلا أن هذا لم يمنع من وجود تقارير رسمية تحمل شكاوي عن الوضعية الصحية المزرية وحالة المستشفيات العامة ورداءة توظيف المستخدمين وانتشار الأمراض بالعمالة، أما عمالة قسنطينة فالأوضاع أكثر مأساوية وهذا ما بينته التقارير الرسمية المرسلة إلى السلطات العليا وقد ورد بهذا الشأن تقرير والي العمالة المرسل للمصالح المعنية مصرحا بالتالي «فالوضعية جد مختلفة بالبلديات الصغرى والبلديات المختلطة، حيث لا تتوفر المراقبة سوى في مصلحة الأطفال...، ومن الصعب النفاذ إلى الدواوير والمدارس القرآنية حيث تنتشر الأمراض وتبقى لمدة أطول».[2]

تؤكد وثائق الأرشيف الفرنسي أن الإدارة الاستعمارية قد خصصت بموجب القانون الفرنسي مبالغ مالية بهدف تهيئة المستشفيات، وقد خصصت 80 مليون فرنك قيمة الإعانات التي وجهتها إلى كل البلديات في العمالات الثلاثة للتصدي للمشاكل الصحية المستعصية والجدول التالي يوضح ذلك[3].

جدول يوضح الإعانات المالية المخصصة للقطاع الصحي بالعمالات الثلاثة خلال سنوات 1945-1954م.

العمالة	الإعانات المالية
بلديات عمالة الجزائر	500.000.000 فرنك
بلديات عمالة وهران	330.000.000فرنك
بلديات عمالة قسنطينة	400.000.000فرنك
المجموع	1.230.000.000فرنك

المصدر: بن الشيخ حكيم، مدينة الجزائر الأوضاع الاجتماعية والأنثروبولوجية 1945-1954م، المرجع السابق، ص257.

[1]- بن الشيخ حكيم، **المرجع السابق**، ص ص 254-255.

[2]- محمد بليل، ج2، **المرجع السابق، ص**234.

[3]- بن الشيخ حكيم، **المرجع السابق**، ص256.

شكل النصف الأول من القرن العشرين أبرز المحطات التي كثفت فيها الإدارة الاستعمارية من مجهوداتها الإصلاحية للتخفيف من عبء الضغط الشعبي للأهالي، جراء الممارسات التعسفية للمستوطنين مدعومين بالقوانين الاستثنائية التي أعدت خصيصا لخدمتهم، فلم يكن يوجد بالقطر الجزائري سوى 1850 طبيباً يستقرون بالمدن والقرى الكبيرة منهم 1154 بعمالة الجزائر ووهران وقسنطينة[1]، وبحلول سنة 1926م أنشأت الإدارة الاستعمارية في الجزائر97 مستوصفا خاص بالأهالي، وقد وصفها فيوليت بقوله «لقد وجدت المستوصفات الأهلية عند قدومي للجزائر في حالة لا يستطيع أي قلم وصفها، أبنية نخرتها الرطوبة غالبا تجد في كل منها نحو العشرة أكوام من الحجارة المبنية ترتفع نحو 60 سنتمتر عن الأرض...، فلم يكن في قطر الجزائر كله إلا نحو 15 مستوصفا لائقا حسن التجهيز».[2]

إن السياسة الصحية العمومية في الجزائر رغم الوضعية السيئة التي كانت عليها إلا أنها استطاعت تحقيق بعض التقدم فبحلول سنة 1955م كان هناك 12 مستشفى عسكري و134 مستشفى عمومياً و16 مستشفى خاصاً وانتقل عدد الأسرة من 13033 سرير سنة 1939م إلى 20830 سرير سنة 1949، وبحلول سنة 1959م بلغ عددها 33780 منها 4800 في المستشفيات العسكرية، فكان هناك سرير استشفائي واحد لكل 550 ساكناً، هذا التوزيع تمركز في المناطق السكنية الهامة ففي عمالة الجزائر كانت الكثافة الاستشفائية هي سرير لكل 180 ساكناً ونفس العدد لكل 200 ساكن في وهران ويقابلها في عمالة قسنطينة 350 ساكناً لكل سرير استشفائي، كما بلغ عدد الأطباء في الجزائر العاصمة سنة 1956م والتي تضم 13% من مجموع السكان حوالي 48.8% طبيبا عام وأطباء الأسنان 48.1% والصيادلة 39.7%، بينما الدائرة الأكثر كثافة في الجزائر وهي تيزي وزو فلا يوجد بها سوى 1.8% من الأطباء 3.8% من الصيادلة 1% من أطباء الأسنان، فالجزائر العاصمة بها

---

[1]– أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، **المصدر السابق**، ص113.

[1] – أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، **المصدر السابق**، ص450.

طبيب لكل 1200 ساكن بينما لا يوجد إلا طبيب واحد لكل 24000 ساكن بتيزي وزو و25000 في باتنة وبقية التراب الوطني نجد طبيبا واحد لكل 15000 ساكن.[1]

وما نخلص إليه هو إن موضوع المرأة الجزائرية في الفترة الاستعمارية من بين أكثر المواضيع التي ركز عليها الاستعمار في استراتيجيته الهادفة إلى انحلال المجتمع الجزائري وانحطاطه وضرب الروابط الاجتماعية بتوجيهها إلى نمط التمدن الاوروبي المنشود، الذي نادت به فرنسا في مستعمراتها وتضمنته أجندتها التعليمية في الجزائر لطمس معالم الهوية الوطنية بكل أبعادها الحضارية والتاريخية، بدءً بجعل المرأة تتقبل القيم الغربية وأنماط تفكير دخيلة عليها وعلى معتقداتها الدينية بغية انحطاطها و تبرجها وسفورها، بدعوى التحضر ومواكبة الأمم المتقدمة وترك المعتقدات البالية والعادات السيئة التي كانت من الموانع والمعيقات المساهمة في تخلفها، لكن المرأة الجزائرية لم تستسلم لواقعها بل واجهت كل ذلك بصبر وعزيمة وكانت بحق منبرا للصمود والتحدي وخاضت مع الرجل معارك البناء الحضاري في أوسع مجالاته، وكافحت وناضلت وتحملت المشاق والصعاب في بلوغ الهدف المنشود وهو تخلص الوطن من نير الاستعمار.

كما اهتمت الجرائد الإصلاحية بفئة الشباب وناصرتهم في الكثير من القضايا حاثة إياهم للمساهمة في بعث القيم الإسلامية داخل المجتمع الجزائري، والنهوض بالإرث الحضاري والمساهمة في نبذ التقليد ورفض كل ماهو دخيل على معتقداتنا وقيمنا، هذا بالإضافة إلى حثهم على تفعيل العمل السياسي من خلال دعوتهم للانخراط في الحركة الوطنية الجزائرية، مركزةً في ذلك على التحلي بالأخلاق الفاضلة، والعمل للصالح العام والخروج من العمل الفردي إلى الجماعي، والتخلص من النظرة الأحادية الضيقة، كما أن هذه الجرائد الإصلاحية لم تحمل كامل الذنب لهؤلاء الشباب الذين أنكروا مقومات هويتهم الوطنية، بل حملت الجزء الأكبر من المسؤولية للأولياء والآباء والعلماء ثم المجتمع.

---

[1]– *Kamel Kateb , **op. cit**, p 396-397.*

كما كان للصحف الإصلاحية دور هام في إبراز قيمة الاحتفالات والمناسبات الدينية والاجتماعية للمجتمع الجزائري نوجزها في عدة نقاط:

- الأعياد والشعائر الدينية الإسلامية التي أضفت الطابع الشمولي والبعد المغاربي في ظل السياسة الاستعمارية وبذلك تكون قد حافظت على مقومات الهوية الوطنية، حيث شكلت مجهودات الصحف الإصلاحية دورا بارزا في بعثها ودحض الدعاية الاستعمارية التي كانت تسعى لإطلاق الحريات الفردية داخل المجتمع الجزائري بدعوى نشر الحضارة الأوروبية ومحاربة التعصب الديني.
- كانت الشعائر والأعياد الدينية فرصة لتكثيف التظاهرات الثقافية والعلمية من خلال تفعيل عمل النوادي والجمعيات والمدارس الإصلاحية في ظل القوانين الاستثنائية التي هيمنت على أملاك الأوقاف وسعت إلى تفتيت الروابط الاجتماعية وتماسك المجتمع الجزائري.
- استغلال مناسبة شهر رمضان في تكثيف دروس الوعظ والإرشاد ومحاربة البدع والخرافات والتصدي للمشروع التنصيري، الذي سعت فرنسا لنشره في ظل الظروف المعيشية المزرية جراء السياسة الاستعمارية التي انتهجتها في الجزائر، مع الحفاظ على الطابع الوحدوي من خلال توحيد يوم الصيام والإفطار، رغم الدعاية الفرنسية التي أرادت أن تجعل من هذه المناسبة منبر لبث التفرقة، واعتبار الشعب الجزائري أقليات عرقية بالتركيز على التباين في يوم الصيام والأعياد الدينية.
- الطابع الاجتماعي الذي طبع المناسبات الأخرى مثل الاحتفال بالزواج والذي حافظ على العادات والتقاليد الخاصة بالمجتمع الجزائري وكان يمثل الوحدة الوطنية بكل أبعادها الحضارية والتاريخية وهذا ما ساهم في إعادة بعث مقومات الهوية العربية والإسلامية للمجتمع الجزائري.

كما تطرقت الصحف الإصلاحية إلى الوقوف على أهم القضايا التي عانى منها المجتمع الجزائري، والتي مثلت الشق السلبي في حياته اليومية من خلال معالجتها لبعض

الأمراض الاجتماعية من منكرات الأفراح، والأعراس، زيارة القبور، ظاهرة البغاء السري والمنظم، آفة انتشار ظاهرة تناول المسكرات وإنتاج الخمور، ولم تهمل هذه الصحف معالجة الأحوال المعيشية للجزائريين ومشكلة البطالة والوضع الصحي الذي فرضته السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر.

الفصل الثالث

القضايا الثقافية والدينية للمجتمع الجزائري (1919-1954م)

أولا- القضايا الثقافية

1- التعليم في الجزائر من خلال الصحافة الإصلاحية.

2- وسائله: (كتاتيب قرآنية، مساجد ومدارس حرة، المدارس النظامية الفرنسية).

3-مناهجه ومقررات التدريس.

4-تأسيس الجمعيات والنوادي الدينية والفروع الكشفية.

5- الحركة الكشفية

6-النهضة الإعلامية والأدبية من خلال الصحف الإصلاحية.

7- المؤتمرات الطلابية.

ثانياً- القضايا الدينية:

1-الصحف الإصلاحية والوقف الإسلامي وحرية المعتقد.

2-الصحف الإصلاحية ومحاربة الطرقية.

3-رُكب الحج الجزائرية من خلال الصحف الإصلاحية.

4- محاربة الصحف الإصلاحية للتبشير والتنصير والفرنسة.

أولا–القضايا الثقافية:

1– التعليم في الجزائر من خلال الصحافة الإصلاحية:

لقد أجمعت كل الصحف الإصلاحية على أهمية نشر التعليم العربي الإسلامي لأنه كان يمثل السبيل الوحيد لمحاربة الجهل في أوساط الجزائريين ويثري الوازع الوطني في نفوسهم، لأن هذه الشريحة من التركيبة السكانية قد فقدت كل مصادر المعرفة العلمية نتيجة السياسة الاستعمارية، والتي طرحت بديل للتعليم والمتمثل في المدرسة اللائكية والتنصيرية الفرنسية، رغم ذلك فهي لم تكن متاحة لكل الجزائريين، وبالمقابل منعت التعليم الموازي الذي يشكل تهديدا للثقافة الفرنسية وتعليمها في الجزائر، على الرغم من ذلك كانت النخبة الإصلاحية منذ بداية القرن العشرين إلى الثلاثينيات الأولى منه قد أسست ما يفوق 70 مدرسة ابتدائية، رغم كل المضايقات والصعوبات الإدارية التي تعرضت لها.

كما أطلقت جريدة الشهاب دعوة إلى كل القادرين على المساهمة في نشر التعليم العربي الحر إلى تشكيل جمعيات في كامل العمالات الثلاثة، وتأسيس المدارس الابتدائية في المدن والقرى لتعميم التعليم الابتدائي العربي الحر في الجزائر، وعلى الأثرياء من الجزائريين دعم هذه المشاريع والاقتداء بتونس الشقيقة التي استطاعت تأسيس ما يفوق 120 مدرسة ابتدائية بتبرعات المواطنين، لان معدل التعليم في الجزائر كان لا يتعدى 2%، وكان لا بد من تكثيف الجهود لرفع مستوى التعليم العربي بها، لهذا كان جل العلماء الإصلاحيين مربين ومعلمين وكانوا يعلقون جل أمانيهم على فئة الشباب، هذا ما يفسر أنهم قد أشرفوا على معظم النشاطات المتعلقة بالشباب ومن بينها الكشافة الإسلامية والجمعيات والنوادي العلمية، وفي هذا الصدد عكفت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين على إنشاء المدارس العربية المستقلة عن الإدارة الاستعمارية، وعمدت في ذلك إلى دفع الجمعيات التربوية المحلية إلى العمل، وكانت تركز في تعليمها على الطابع الديني والوطني، ما جعل التعليم في الجزائر يأخذ وجهتين إحداهما تابعة للإدارة الاستعمارية، والأخرى تمثلت في مجهودات جمعية

العلمـاء المسـلمين الجزائـريين وبعـض المحـاولات الفرديـة التـي كانـت مـن بـواكر العمـل الإصلاحي في الجزائر.

1-1- أنواعه:

لقد شكل التعليم في الجزائر إبان الفترة الاستعمارية أهم الركائز التي أولتها الإدارة الفرنسية اهتماماً واسعاً، من خلال التركيز على التعليم الموجه وفق برامج تخدم الأجندة الفرنسية في الجزائر، وعلى هذا الأساس كان هناك طرحان، الأول أن يكون هذا الأخير يخدم المستوطنين من خلال دعم التعليم المهني لإنتاج يد عاملة جزائرية مؤهلة تصب في دعم الاقتصاد الفرنسي ومصلحة المستوطنين، ومن جهة ثانية فهناك من كان يرى أن التعليم هو من أهم الوسائل لتحقيق الجزائر الفرنسية التي لا تزول بزوال القوة العسكرية الفرنسية، وبالمقابل فقد كانت هناك محاولات من بعض الإصلاحيين للرفع من قيمة التعليم العربي الذي عملت فرنسا على إضعافه والاستلاء على كل مصادر تمويله، وهذه المجهودات الفردية قد تبلورت في إنشاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي رفعت شعار الإصلاح من خلال التعليم العربي الحر.

1-2-التعليم العربي الحر:

هو تلك المؤسسات التي نشأت منذ أوائل هذا القرن ثم انتشرت على يد أفراد أو جماعات لتعميم التعليم العربي الإسلامي في الجزائر، وتندرج ضمنه كل المدارس التي قامت في المدن والأرياف، والتي كانت تحفظ القرآن في الأساس أو التي أضيفت إليها مواد أخرى، يعتمد على شقين التعليم المسجدي ونسميه مسجديا، لأنه كان من فجر الإسلام إلى الآن يلقن في المساجد، وما زالت تقوم به ثلاثة من أقدم المساجد، الأزهر بمصر والزيتونة بتونس والقرويين بالمغرب الأقصى، على تفاوت فيما بينها من توسع في نشر العلم حسب إمكانياتها

الهيكلية والعلمية وهذا النوع من التعليم هو الأقرب إلى نفوس الشعوب الإسلامية لأنه دائما متاح لهم ومرتبط بأماكن عبادتهم.[1]

أما الثاني فهو التعليم المكتبي وكانت الالتفاتة الأولى من خلال تأسيس عباس بن حمانة في تبسة أول مدرسة قرآنية عصرية حرة ، بعد إجتماع إرادة المحسنين ورواد الأفكار النيرة على تأسيس جمعية خيرية باسم الجمعية الصديقية الخيرية للتربية الإسلامية والتعليم العربي والإصلاح الاجتماعي سنة 1922م، فالمدرسة هي عبارة عن بناية تبرع بها للجمعية أحد الجزائريين الحاج بكير بن عمر، واعتمدت منذ البداية في تعليمها على برامج ومناهج تربوية حديثة تهتم بالتربية الإسلامية، القرآن الكريم، الأخلاق، التاريخ الإسلامي وبعض العلوم العقلية، بالإضافة إلى تدريس اللغة الفرنسية طبع نظامها الداخلي في تونس، ونص على أن الهدف الأول هو إحياء اللغة العربية والحفاظ على الدين الإسلامي في المنطقة[2]، ولعل عمل الجمعيات كان سباقا في تفعيل التعليم العربي الحر في الجزائر بعد الحرب العالمية الأولى، من خلال تجربة عباس بن حمانة ثم مصطفى حافظ الذي تحدث عنه أحمد توفيق المدني بأنه أول من فكر في إنشاء التعليم القرآني المنظم وقال عنه أنه كان عملا فرديا ولم يكن له تأثير واسع، ثم أسس عمر إسماعيل مدرسة حرة سنة 1930م باسم جمعية السلام والتي ضمت 200 تلميذ.[3]

1-3- التعليم المسجدي:

لعل المسجد كان من أهم المرافق التي أثارت اهتمام الاستعمار الفرنسي منذ الوهلة الأولى عند احتلاله الجزائر فقد وضع يده عليها ومعها المؤسسات الدينية، والتي أصبحت خاضعة للإدارة الاستعمارية كما وضع لها موظفين رسميين للإشراف على تسييرها، ما أدى إلى تراجع المساجد عن أداء رسالتها التعليمية[4]، فقد كانت المساجد وموظفوها وهيئة رجال

---

(1)- أحمد طالب الإبراهيمي، **آثار محمد البشير الإبراهيمي**، ج3، دار الغرب الإسلامي، ط4، تونس، 2015، ص 170.

(2)- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، ج3، **المرجع السابق**، ص 242.

(3)- أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، **المصدر السابق**، ص248.

(4) - محمد خير الدين ، **مذكرات محمد خير الدين**، ج1، مؤسسة الضحى، ط2، الجزائر، 2002، ص111.

الدين كلها تابعة للإدارة الفرنسية في الجزائر، ولم تشكل هذه المنظومة الموالية لفرنسا الأغلبية الفاعلة في هذا الميدان، إذ بلغ في آخر العهد الاستعماري عدد المفتين 25، الأئمة 124، المدرسون 21، الحزابين والمؤذنين 150[1]، هذا بالإضافة إلى نوع خاص من الموظفين في المساجد والذين كان يطلق عليهم بالرئيسيين الذين بلغوا 6189 مع عدد من الموظفين الثانويين في حدود 253، هذا عن المساجد التي تشرف عليها الإدارة وعن الموظفين الذين تنفق عليهم من ميزانيتها، إضافة إلى أنواع أخرى من المساجد وهي إما تحت رقابة السلطات المحلية دون الإشراف المالي عليها أو حرة تماما وهي المساجد التي نشأت منذ سنة 1920م تقريبا[2].

إنه ومن دون شك فإن الدور الحضاري لمؤسسة المسجد ذو أهمية في إحياء الأمة وبعثها إلى الحياة العلمية من جديد، لهذا كانت بداية الشيخ عبد الحميد بن باديس من هذه المؤسسات فقد استقر بقسنطينة في سنة 1913م بالمسجد الكبير، ثم قموش، سيدي عبد المؤمن، سيدي بومعزة، سيدي فتح الله وأخيرا الجامع الأخضر الذي قضى فيه أكثر من ربع قرن[3]، لأن تربية النشء وتهذيبه كانت من وظائف المسجد الرئيسية في الإسلام في عهد الرسول ﷺ، فكان بمثابة الهيئة التشريعية والقضائية تدار الحروب وتجهز منه الحملات العسكرية، وظل دوره ذا مكانة هامة في حياة المسلمين خاصة في نشر التعليم ولهذا فقد ركزت عليه النخبة الإصلاحية في العملية التعليمية، وبتأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة 1931م أصبح ذو أهمية كبيرة فهو من بين أهم المؤسسات نشاطا في مجال التعليم حيث احتوى كل مسجد على مكتبة، يقول عبد الحميد بن باديس عن المساجد ما يلي «المسجد والتعليم صنوان في الإسلام من يوم ظهر فما بنى النبي ﷺ يوم استقر في دار

---

[1]– الحزابين هم المدرسين الذين يعملون على تلقين وتحفيظ القرآن الكريم في المساجد ويقومون على شؤونها وهم بمثابة القيمين عليها في الوقت الحاضر ينظر (أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، ج4، **المرجع السابق**، ص386).

[2]– **المرجع نفسه**، ص ص 386–387.

[3]– عبد الرشيد زروقة، **جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1913–1940**، دار الشهاب، بيروت، 1999، ص 167.

الإسلام بيته حتى بنى المسجد، ولما بنى المسجد الذي كان يقيم فيه الصلاة ويجلس لتعليم أصحابه فارتباط المسجد بالتعليم كارتباطه بالصلاة».[1]

لقد كتبت جريدة الشهاب مقالا عن دور المساجد في شهر ديسمبر 1930م جاء فيه «إذا كانت المساجد معمورة بدروس العلم فان العامة التي ترتاد تلك المساجد تكون من العلم على حظ وافر، وتتكون منها طبقة مثقفة الفكر صحيحة العقيدة بصيرة بالدين، فتكمل هي في نفوسها وقد عرفت العلم وذاقت حلاوته لتعلم أبنائها، وهكذا ينتشر العلم في الأمة ويكثر طلابه من أبنائها وتنفق سوقه فيها، أما إذا خلت المساجد من الدروس كما هو حالنا اليوم في الغالب فإن العامة تعمى عن العلم والدين»[2]، لهذا اهتمت الجمعية بالتعليم المسجدي وكانت ترى أنه ذلك التعليم الذي تلتزم فيه كتباً معينة في العلوم الدينية من تفسير وفقه وأصول وأخلاق، وعلوم لسانية من قواعد ولغة وأدب وعلوم خادمة للدين من تأريخ وحساب وغيرها، يقوم عليه مشايخ محسنون لتعليمه[3]، إن عدد الكتاتيب ظل في تزايد مستمر فقد بلغ عددها في سنة 1934م ما يقارب 2542 كتاباً يعلم بها 2618 معلما، من بينها ما يفوق 3% من الكتاتيب تابعة لجمعية العلماء المسلمين وفي سنة 1936م كان عدد التلاميذ في المدارس القرآنية الحرة ما يقارب 50193 تلميذا، ولكن مرسوم 8 مارس 1938م نص على غلق المدارس الحرة التي فتحت دون رخصة لعرقلة التعليم العربي ولم يعد إلى ازدهاره إلا بعد 1944م.[4]

---

(1)– تركي رابح عمامرة، **المرجع السابق**، ص ص 382–383.

(2)– (صاحب المقال دون توقيع)، «**العامة المتعلمة**»، جريدة الشهاب، ج11، م 6، رجب 1349 الموافق لـ ديسمبر 1930، ص 764.

(3)– محمد البشير الإبراهيمي، «**إحياء التعليم المسجدي**»، جريدة البصائر، ع 7، س2 من السلسلة الثانية، الجمعة 4 ذو القعدة 1366، الموافق لـ 19 سبتمبر 1947، ص 53–54.

(4)– عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى**، دار بهاء، الجزائر، 2013، ص181.

1-4- دور الجامع الأخضر في التعليم المسجدي:

لقد بدأت الجزائر نهضتها الإصلاحية بهذا النوع من التعليم لتتوسع فيه فيما بعد، وقد بذل الشيخ عبد الحميد بن باديس مجهودات كبيرة في هذا الاتجاه حيث تخرج من هذا الجامع جيل كامل رفع التحدي وساهم في انتشار التعليم المكتبي[1]، لقد كان الجامع الأخضر من أكبر المؤسسات التي استقر فيها عبد الحميد بن باديس ففيه أتم تفسير القرآن الكريم سنة 1938م كما ختم فيه شرح كتاب الموطأ سنة 1939م وقد ذكر ذلك في جريدة الشهاب عن بداية مباشرته التعليم في هذا المسجد بالقول «أما بداية تعليمي فيه فكانت أوائل جمادى الأولى 1232هـ، وكان ذلك بسعي من سيدي أبي لدى الحكومة فأذنت لي بالتعليم فيه بعدما كانت قد منعتني من التعليم بالجامع الكبير بسعي المفتي في ذلك العهد الشيخ مولود بن موهوب»[2]، كان يعلم الصغار والكبار ابتداء من صلاة الفجر إلى العشاء فوجا بعد فوج، وكانت دروسه العلمية غاية في الأهمية نظرا لاهتمام الشباب بها كما كانت دروس الوعظ تجذب إليها عددا هائلا من الجماهير، لأنها تصب في إطار الإصلاح وتصلح ما أفسدته الطرقية التابعة للاستعمار، لذا تنوعت دروسه بين شرح بعض الكتب القيمة مثل الموطأ وكتاب الشفاء بتعريف حقوق المصطفى، وتفسير القرآن الكريم وفق منهج التجديد الذي يضفى عليه الفاعلية ويجذب الناس إلى مجالس القرآن والسنة.[3]

إن هذه العلوم كانت بمثابة المصادر الرئيسية التي تقوم عليها الأخلاق الإسلامية وقد انتهج العلماء في التدريس أساليب جديدة في العرض والطرح، والتي ارتكزت على العناية بالمعنى ومنه النفوذ إلى مقاصد الشريعة والدين، والذي كان في متناول العامة، بالإضافة إلى أن الحركة الإصلاحية قامت بفتح مكتب لتعليم الأميين من الكبار للقضاء على الأمية

---

(1)- أحمد طالب الإبراهيمي، ج3، **المصدر السابق**، ص 171.

(2)- عبد الحميد بن باديس، «**كلمة عن الجامع الأخضر**»، مجلة الشهاب، ج4، م14، ربيع الثاني 1357هـ الموافق لـ جويلية 1938م، ص 324.

(3)- عبد الرشيد زروقة، **المرجع السابق**، ص ص 167-168.

بينهم وإحياء روح الإسلام، كل هذه النشاطات وغيرها كانت تضمها المساجد[1] هذا ما ركزت عليه الصحف الإصلاحية فقد كتبت جريدة البصائر في عددها الثاني والتسعين الصادر بتاريخ 24 ديسمبر 1937م عن الجامع الأخضر وذكرت انه يتميز عن غيره من المساجد ببرنامجه المكثف للدروس التي تقام بعد كل صلاة، والتي كان يحضرها عدد كبير من الناس المتتبعين لهذه الحلقات لتسلسل دروسها وتواصلها على مدار السنة بمواعيد مضبوطة، والتي لاقت رواجا كبيرا وكانت من أكثر الدروس تتبعا في أوساط العامة.[2]

لقد بلغت سمعة التعليم في المسجد الأخضر كل القطر الجزائري حتى أن أحد المتتبعين من منطقة الحضنة، أثنى عليه وذكر محاسنه ونوه بمجهودات الشيخ عبد الحميد بن باديس في نشر التعليم العربي الإسلامي، كما تطرق إلى المخالفين لهذا المسعى بدعوى المحافظة على الدين لكن غايتهم في ذلك هي الإبقاء على منزلتهم بين العامة، وما تدره لهم من منافع دنيوية[3]، وبناء على ما ذكرته الصحف الإصلاحية عن أهمية المسجد والدور الذي يؤديه في المجتمعات الإسلامية فإن العلماء قد اتخذوا منه أداة فعالة لتربية العامة وتعليمها ونقطة التقاء بين قادة الجمعية ومختلف الشرائح من المجتمع الجزائري، ونظرا للصلة الوثيقة بين هذه المؤسسات التعليمية وبين روادها من الطلبة وبقية الجزائريين على مختلف أعمارهم فقد كانوا يدعون في كل مناسبة إلى تفعيل دوره في كامل القطر الجزائري، ولأهمية هذه المؤسسة التعليمية فقد أوقف ابن باديس جزءا من عمره للتدريس في هذه المؤسسات قصد نشر العلم وربطه بالصلاة المفروضة، لأنه كان يعلم بازدواجية دور المسجد

---

(1)– عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية 1913-1945**، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 149.

(2)– إسماعيل بن علي القلي، «**الجامع الأخضر**»، جريدة البصائر، ع 92، س3، الجمعة 20 شوال 1356هـ الموافق 24 ديسمبر 1937م، ص23.

(3)– (صاحب المقال دون توقيع)، «**التعليم بالجامع الأخضر**»، جريدة البصائر، ع 101، س3، الجمعة 24 ذي الحجة 1356 الموافق لـ 25 فيفري 1938، ص 95.

بتأديته لرسالة التعليم والعبادة فقد بلغ عدد الطلبة في الجامع الأخضر حوالي ثلاثمائة طالب سنة 1936م والذين شكلوا فيما بعد نواة من الفقهاء للعمالات الثلاث.[1]

كان التعليم بالجامع الأخضر خلال هذه الفترة مقسم إلى أربعة أفواج الربع الأول يدرسون كل العلوم التي تدرس في بقية المعاهد خارج البلاد كمصر وتونس وغيرها، ويشرف على هذا التدريس ستة أساتذة آخرهم كان يقدم أربعة دروس في اليوم، وقد يصل عدد الحصص إلى سبع لكل واحد على أقل تقدير بما فيهم الشيخ عبد الحميد بن باديس رغم التزاماته، هذا دون الحديث عن دروس التفسير التي يحضرها العامة والانشغالات الأخرى التي تتعلق برسالته الإصلاحية، إن من بين مظاهر روح المثابرة والتضحية ما ورد في جريدة البصائر بعددها الثاني والسبعين من تاريخ 25 جوان 1937م، أن الأستاذ عبد المجيد حيرش الجزائري وهو من المدرسين بالجامع الأخضر في تلك الفترة، يذكر أنه قد قابل الشيخ عبد الحميد بن باديس وكان به ألم ولما سأله عن ذلك أجابه بأنه يعاني من مرض فقال ابن باديس إني لا أريد أن أسمع مثل هذا الكلام منكم يا أبناء الجزائر ولا اعرف أن المريض يمشي.[2]

لم يكن ابن باديس وحده في ميدان التدريس بالمساجد إنما عاصره العديد من العلماء والمشايخ أمثال سعيد بن مرزوق مدرس بالجامع الكبير وبسيدي الكتاني، بن العابد، عبد الحميد بن سماية، الشيخ علي العمالي، عبد الرزاق الأشرف، وفي تلمسان نذكر الشيخ البغدادي وأحمد بن البشير وكان من بين هؤلاء من يدعو إلى الإصلاح وتعميم التعليم والنهوض بالمجتمع وفي مقدمتهم محمد بن الصالح بن مهنة، وإلى جانب هؤلاء كان محمد البشير الإبراهيمي، مبارك الميلي، الطيب العقبي، المولود بن الصديق الحافظي، سعيد أبو يعلى الزواوي وغيرهم ممن عادوا من المشرق بعد أن تحصلوا على إجازات تأهلهم ليكونوا

---

[1]– عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية ...، **المرجع السابق**، ص 136.

[2]– عبد المجيد حيرش الجزائري، «**حركة التعليم في هذه السنة بالجامع الأخضر**»، جريدة البصائر، ع 72، س2، الجمعة 16 ربيع الثانية 1356 الموافق لـ 25 جوان 1937، ص ص 173-174.

معلمين، وآخرين كانت لهم دراية بالأوضاع الاجتماعية والثقافية والسياسية بعد أن تعرفوا على الحركات الإصلاحية واتجاهاتها وغاياتها في بقية الأقطار العربية، وهذا ما أهلهم إلى النهوض بالحركة الإصلاحية والفكرية في الجزائر مكونين في ظرف قياسي طلابا من الطراز العالي.[1]

لقد اهتم الطيب العقبي أيضا بحرية التعليم والتدريس المسجدي بحيث لم يرضه قانون 7 مارس 1944م ولا قرار منع التدريس في المساجد 1933م وقد رد على جورج كاترو «*Georges catro* » بالقول «إني لم أظفر بطائل فيما يهمني أولا والذات من هذه البحوث الاجتماعية ألا وهو المسائل الدينية، وتحقيق فصل الدين عن الدولة بتأسيس مجلس إسلامي أعلى، يتولى أمر الدين وكل ما يتعلق بالدين من تعليم اللغة العربية، والقضاء الإسلامي والشريعة الإسلامية لتحفظ لنا ذاتيتنا الإسلامية وشخصيتنا الجزائرية»[2]، لهذه الأسباب فقد راسل الطيب العقبي الإدارة الفرنسية وكانت له عدة لقاءات مع مسؤولين بها من أجل الوصول إلى نتائج ترضي الطرفين، وقد تكون هذه الاتصالات هي التي أقنعت جورج كاترو بالرجوع إلى القانون الصادر في 27 سبتمبر 1907م القاضي بفصل الكنيسة عن الدولة وبهذا البداية فتحت أبواب المساجد في وجوه العلماء الأحرار وقد رجع الطيب العقبي إلى التدريس في المساجد وباشر دروس التفسير والفقه والسيرة النبوية كما طالب الإدارة الفرنسية بإعادة الجمعية الدينية الإسلامية.[3]

1-5- التعليم المكتبي (المدرسي):

لقد أجمعت كل الصحف الإصلاحية على أهمية نشر التعليم العربي الإسلامي لأنه كان يمثل السبيل الوحيد لمحاربة الجهل في أوساط الجزائريين ويحرك الوازع الوطني في نفوسهم، بعد أن فقدوا كل مصادر المعرفة العلمية نتيجة السياسة الاستعمارية، والتي طرحت

---

(1)- عبد الحميد زوزو، **الثقافة والتعليمان الحر والرسمي في العهد الفرنسي**، دار هومة، الجزائر،2017، ص73.

(2)- أحمد مريوش، **المرجع السابق**، ص ص 324-325.

(3)- **المرجع نفسه**، ص ص 326-327.

بديلا عنه والمتمثل في المدرسة اللائكية والتنصيرية الفرنسية رغم ذلك لم تكن متاحة لكل الجزائريين، وبالمقابل منعت التعليم الموازي الذي يشكل تهديدا للثقافة الفرنسية وتعليمها في الجزائر، وعلى الرغم من هذا كانت النخبة الإصلاحية منذ بداية القرن العشرين إلى الثلاثينيات منه قد أسست ما يفوق 70 مدرسة ابتدائية بتعداد طلابي بلغ حدود 30.000 تلميذ رغم كل المضايقات والصعوبات الإدارية[1]، كما أطلقت جريدة الشهاب دعوة إلى كل القادرين على المساهمة في نشر التعليم العربي الحر إلى تشكيل جمعيات في كامل العمالات الثلاث وتأسيس المدارس الابتدائية في المدن والقرى لتعميم التعليم الابتدائي الحر في الجزائر، وعلى الأثرياء من الجزائريين دعم هذه المشاريع والاقتداء بتونس التي استطاعت تأسيس ما يفوق 120 مدرسة ابتدائية بتبرعات المواطنين لان معدل التعليم في الجزائر لا يتعدى 2% لهذا لا بد من تكثيف الجهود لرفع مستوى التعليم الابتدائي الحر في الجزائر.[2]

إن تطور النوادي والمراكز الثقافية كان مؤشرا موثوقا على مدى انتشار الحركة الإصلاحية من خلال إحصاء سنة 1936م الذي بين عدد المرافق التي كانت تنشط في التعليم العربي الإسلامي، ففي منطقة قسنطينة لوحدها كان بها ما يفوق الأربعين هيئة تعليمية واثنتي عشرة في الجزائر العاصمة وما يماثل هذا العدد في وهران دون حساب المناطق المجاورة والتابعة لها، على الرغم من أن الإدارة الاستعمارية كانت قد أحصت واحدا وستين مدرسة إصلاحية فقط في سنة 1936م لكن بحلول سنة 1938م تضاعف هذا العدد المذكور حتى وصل إلى 150 مقرا على أقل تقدير[3]، إن الحركة الإصلاحية وصحفها لم تهمل جانب التواصل مع الطلبة الجدد في المدارس الابتدائية الحرة التي يشرف عليها ابن باديس فقد كان يخاطبهم في كل مرة مبينا لهم طبيعة الدراسة ومراحلها وهدفها قائلا «إنكم

---

[1]– محفوظ قداش، **المصدر السابق**، ص442.

[2]– (صاحب المقال دون توقيع)، «**ما ينجم عن نشر التعليم الحر**»، مجلة الشهاب، ج1، مج 6، رمضان 1348 الموافق فيفري 1930، ص ص 35–40.

[3]– شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، ج2، **المصدر السابق**، ص 546.

جميعا أبنائي وخير لي ولكم أن تكون الرابطة بيننا منذ الآن...لهذا يجب أن تعلموا من أنكم مطالبون بقضاء فترة هنا عندنا لا تقل ولا تزيد عن ثلاث سنين وبعدها تختارون أحد الأمرين:

- الالتحاق بالمعاهد العلمية خارج الوطن لإتمام الدراسة.
- التجنيد في كتائب المعلمين لأبناء هذه الأمة والعمل في ميادين الجهاد من أجلها ومن أجل المحافظة على دينها ولغة دينها».[1]

لقد كان جل العلماء المسلمين مربين ومعلمين وكانوا يعلقون جل أمانيهم على فئة الشباب، فقد أشرفوا على معظم النشاطات المتعلقة بهم ومن بينها الكشافة الإسلامية والجمعيات والنوادي العلمية، لهذا عكفت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين على إنشاء المدارس العربية المستقلة عن الإدارة الاستعمارية، وعمدت في ذلك إلى دفع الجمعيات التربوية المحلية إلى العمل وكانت تركز في تعليمها على الطابع الديني والوطني، كما كان المعلمون يفتتحون دروسهم باستذكار الشعار الأساسي «الإسلام ديننا والعربية لغتنا والجزائر وطننا»[2].

إن من بين القضايا التي وقفت عليها هذه المدارس الإصلاحية هي التركيز على التربية لأنها مرتبطة بالتعليم، فقد كتبت جريدة البصائر في عددها الثاني الصادر في 10 جانفي 1936م عن التربية المدرسية بأنها تقوى وتضعف بحسب قوة وضعف عواملها ومواطنها، لهذا كان من أقوى هذه الآثار وأشدها رسوخا وظهورا هي آثار التربية المدرسية في المجتمع، لأنها ترسخ في الذهن وتكون للطفل قابلية كبيرة لها وهي الكفيلة بمعالجة الآفات الاجتماعية، ومن أجل ذلك أدرجت لها الحركة الإصلاحية في العملية التعليمية ما تفعله من النظم والبرامج، إن التفريط فيها من أكبر العقبات التي تواجه الأمة في رقيها

---

[1]- عبد الرشيد زروقة، **المرجع السابق**، ص 171.

[2]- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، ج2، **المصدر السابق**، ص ص547-548.

الحضاري وفي أخلاقها وما ينجر على ذلك من تفكك في الروابط الاجتماعية[1]، لم يقتصر التأثير التربوي والثقافي للعلماء على المجتمع الجزائري ولا على المدرسة والصحافة فحسب، بل يعود إلى حركتهم المتنوعة والمتشعبة والتي تصب في الجانب الإصلاحي بواسطة المدرسة والتي كان لها دور فعال في يقظة الشعب، حتى أن البشير الإبراهيمي وصفها بقوله «بانها جنة الدنيا وكل شعب لا تبنى له المدارس تبنى له السجون».[2]

واصلت المدرسة الإصلاحية تطورها بفضل تبرعات الأهالي ودعمهم بالمؤن والأموال مع مجهودات العلماء الجزائريين في الإشراف على تلك المدارس والتعليم بها، هذا بالإضافة إلى تهيئة الظروف الملائمة لتسييرها فقد وصل عددها في مقاطعة قسنطينة سنة 1938م إلى ما يزيد عن 85 مدرسة عربية يديرها معلمون إصلاحيون وبلغ عدد تلاميذها 4047 تلميذا، أما في عمالة الجزائر فإنها قد تعدت 68 مدرسة عربية بتعداد طلابي ما يقارب 9063 وربما يكون هذا العدد قد شمل المدارس الخاصة التي تأسست خارج إشراف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والتي تدخل ضمن التعليم العربي الحر، لقد ذكر شارل روبير أجيرون حسب الإحصاء الاستعماري لسنة 1938م أن عدد التلاميذ المسلمين المتمدرسين في المدارس الفرنسية قد بلغ ضعف ما كان عليه في المدارس الإصلاحية الحرة إذ أورد عدد 50.000 تلميذ وما يقارب 3148 مدرسة إصلاحية، في حين أن عدد المسلمين بالمدارس الفرنسية كان يقارب 105.000، والملاحظ على هذه الإحصائيات أنها غير دقيقة، وبالعودة للمعطيات التي تناولتها الصحف الإصلاحية فإن الجزائريين قد امتنعوا عن إرسال أبنائهم إلى المدارس الفرنسية لطبيعة البرامج التعليمية.[3]

لقد كتبت جريدة الشهاب عن المدارس الإسلامية الفرنسية بأنها لا تضم إلا عددا لا يكاد يذكر وبرامجها ثابتة فهي لا تتوافق مع التطور المعرفي المتجدد وخصوصية المجتمع

---

(1)– محمد السعيد، «**التربية المدرسية وأثرها في المجتمع**»، جريدة البصائر، ع 2، س1، الجمعة 10 شوال 1354 الموافق لـ 10 جانفي 1936، ص 15.

(2)– عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها...، **المرجع السابق**، ص181.

(3)– شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، ج2، **المصدر السابق**، ص 549.

الإسلامي، وإن إنشاء الأهالي للمدارس العربية الحرة على نفقتهم الخاصة ليس خروجا عن الإرادة الإدارية بل لأجل التكفل بأبنائهم وتعليمهم لغة الدين ليتوصلوا للعمل بها[1]، لقد نجحت حركة جمعية العلماء التربوية في تنشيط التعليم وتوسيع مجاله ونشره على نطاق واسع، فقد استطاعت أن تحقق ما عجزت عنه فرنسا في هذا المجال والمقارنة التالية توضح لنا ذلك، فجهود الحكومة الاستعمارية بعد مائة سنة (1830–1930م) من احتلالها للجزائر في التعليم لا تتعدى تأسيس ثلاث مدارس إسلامية والتي لا يتجاوز عدد طلابها 500 طالب سنويا أي ما يساوي 1من كل 10000 جزائري، وعدد المدرسين الرسميين في المساجد 33 موظفا في 33 مسجدا بمعدل موظف واحد لكل مسجد في كل مدينة، أما عدد المدارس الحكومية لسنة 1930م فبلغ عددها 625 مدرسة في كامل القطر الجزائري وإذا فرضنا أن عدد الأطفال الجزائريين الذين هم في سن الدراسة يبلغون سُبع عدد السكان، والذي يقدر بما يفوق ستة ملايين في نفس السنة لوجدنا أن عددهم 670.000 طفل منهم 500 يدرسون في المدارس الإسلامية الفرنسية الثلاثة و30.000 يتعلمون في المدارس الحكومية وبذلك يكون المجموع الإجمالي في طور التعليم ما يقارب 30.500 ويبقى 639.500 طفل بدون تعليم.[2]

إن سياسة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التعليمية قد انبثقت من واقع المجتمع الجزائري الذي كان يبحث عن تعليم أبنائه واتخاذ المدرسة كأداة رئيسية لمحاربة الاستعمار، وهذا الاختيار كان نقطة خلاف حاد بينها وبين أقطاب الحركة الوطنية، لأن الحركة الإصلاحية كانت تنظر للتعليم على أنه السبيل الوحيد الذي يجعل الشعب يعي المسؤولية الملقاة على عاتقه لمحاربة الاستعمار وأنه أهم سلاح للوقوف في وجه المستعمر، والواقع أن كلا الطرفين كان له ما يبرر موقفه فالعلماء اعتبروه أنه أكثر من ضرورة ، بحيث أن الثقافة العربية في الجزائر والتي تربط الفرد بماضيه وحاضره قد أوشكت على الاندثار وكاد المسلم

---

[1]– مامي إسماعيل، «**لماذا ينشد الأهالي المكاتب الحرة ويسعون في إشادتها**»، مجلة الشهاب، ج3، مج 6، ذي القعدة 1348 الموافق لـ أفريل 1930، ص ص162–163.

[2]– تركي رابح عمامرة، **المرجع السابق**، ص 394.

الجزائري يفقد شخصيته العربية في ظل سياسة الفرنسة والتجنيس لذلك كانت حملتهم على الجهل عنيفة وأخذت كل اهتماماتهم، بالمقابل فإن الوطنيين المتحمسين اعتقدوا أن أقرب طريق لحل المشكلة الجزائرية هو الكفاح السياسي.[1]

لقد ركزت الصحف الإصلاحية على رفع مستوى التعليم المكتبي من خلال التالي:

- إيجاد هيئة من رجال التعليم في العمالات الثلاثة تقوم على شؤونه وتوحيده في كامل القطر الجزائري.
- ربط التعليم الابتدائي بالتربية الدينية وتنشئة الأبناء والبنات على الأخلاق الإسلامية وهذا كفيل بعلاج الآفات الاجتماعية المتفشية في الأمة الجزائرية.
- تحديث طرق التدريس وانتهاج طريقة الكتابة الحديثة والقراءة المصورة وتعميمها على سائر المناطق والمكاتب.
- اختيار المواضيع المناسبة في العبادات والتي تتوافق مع عقول الناشئة من الصغار وتنبيههم لمخاطر البدع والخرافات على الدين.
- اختيار المبادئ العلمية الحديثة من مبادئ النحو والصرف والحساب وغيرها بالإضافة إلى تغيير الطريقة المتبعة في تلقين القرآن الكريم بإدخال الأحكام عليها واستعمال المصحف الشريف بدل الألواح.
- التركيز على تعليم البنات وفصلهن عن البنين لأن البنت هي الركيزة الأساسية في إصلاح المجتمع.
- القيام بصفة دورية على اختبار الناشئة في المادة العلمية المقدمة لهم وتوجيه كل واحد حسب رغباته وقدراته العلمية مع تفعيل التحفيزات والجوائز الرمزية التي تزيد من القابلية للتعليم.[2]

---

[1]- عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها ...، **المرجع السابق**، ص 139.

[2]- محمد الهادي الحسني، **سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين**، دار كردادة، الجزائر،2014، ص ص 137-141.

لقد ساهمت الصحف الإصلاحية في ترقية التعليم العربي الحر من خلال الإعلانات الإشهارية التي تصدر في أغلب الجرائد التابعة للجمعية، والتي كانت تعلن عن افتتاح الدروس العلمية من كل سنة في مساجدها ومدارسها وكتاتيبها في كامل القطر الجزائري، وتشرح للقراء نوعية التعليم ومواده وشروط القبول في كل طور مع ذكر الإمكانيات المتوفرة الخاصة بالإيواء والإطعام مع ترك عنوان خاص للتواصل البريدي.[1]

لقد أجمعت الصحف الإصلاحية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى على توحيد نمط التربية والتعليم في المدارس الحرة للتعليم العربي الإسلامي، منبهة إلى أن توحيده في الأمة كتوحيد العقيدة في الدين الإسلامي فالنهضة الألمانية واليابانية جاءت من توحيد نمط التعليم فيها، أما في الجزائر فلا يمكن توحيدهما إلا بالرجوع إلى تربية السلف الصالح التي يجمعنا فيها الكتاب والسنة النبوية[2]، كما أجمعت المقالات التي تعنى بالتعليم على تحديث الأساليب القديمة بعد نقدها والإبقاء على الصالح منها، ولعل تجربة توحيد المناهج التربوية قد أعطت ثمارها في بلاد المشرق، وهذا ما جعل الصحف الإصلاحية تتبع خطواتها وتتحدث عنها في كل مرة وكانت ترى أنها من بين أكبر العوائق في بلوغ الرقي العلمي، لأن توحيد المناهج هو توحيد الأفكار وتوحيد العمل الذي ينتج عنه جيل له نفس التطلعات والأهداف[3]وذلك بـ:

- وصف للحالة التعليمة المتدهورة.
- البحث في أسباب تأخر الأمة في مجال التعليم بكل أنواعه خاصة العربي الإسلامي الحر الذي كانت تعول علية هذه الصحف الإصلاحية.

---

(1)– عبد الحميد بن باديس، «**الدروس العلمية**»، جريدة الصراط السوي، ع 4، س1، الاثنين 19 جمادى الثانية 1352 الموافق لـ 9 أكتوبر 1933، ص3.

(2)– (صاحب المقال دون توقيع)، «**توحيد التربية والتعليم والرجوع إلى مذهب السلف**»، جريدة الشهاب، ع 54، س2، الخميس 2 ربيع الأول 1345الموافق لـ 9 سبتمبر 1926، ص ص 310–311.

(3)– (صاحب المقال دون توقيع)، «**توحيد مناهج التعليم في الشرق**»، جريدة الأمة، ع 164، س4، الثلاثاء 24 صفر 1357 الموافق لـ 26 أفريل 1938، ص 2.

- تحريض الأمة لتعمل بصفة جماعية لإنقاذ الأجيال الصاعدة.
- نقد وتوجيه الأساليب العتيقة المتبعة في الكتاتيب والزوايا والمكاتب الفرنسية.
- دعوة قوية إلى تأسيس المدارس الحرة وضرورة الوقوف أمام الغزو الفكري الاوروبي برفع مستوى الثقافة العربية الإسلامية.[1]

لقد رسمت الحركة الإصلاحية خطة التعليم بما يتوافق مع العقيدة ومتطلبات المرحلة، وغايتها في ذلك خدمة العلم والدين والوطن فكثفت الدعاية لحث الناس على التعليم والوقوف في وجه الحضارة الاوروبية، التي أغرت الجزائريين بمظاهرها كما وسعت من مجال برامجها التعليمية لأنها كانت محصورة في دائرة ضيقة من حيث الأسلوب وطرق التدريس، هذا بالإضافة إلى تنشيط دروس الوعظ والإرشاد الديني في المساجد وتنظيم المحاضرات لتهذيب شؤون الحياة العامة في النوادي[2]، كما حثت المجتمع الجزائري على مساندة الأبناء لمواصلة التعليم بكل أنواعه خاصة العربي الإسلامي الذي يقوى تمسكهم بعقيدتهم ومقومات هويتهم العربية، مؤكدة على أن من علامات الرغبة في طلب العلم أن تجد أبناء الجزائريين يمكثون في طلبه مدة طويلة ولا ينقطعون عن ذلك[3]، كما دعت الصحف الإصلاحية وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين إلى تدريس التاريخ الإسلامي خاصة ما تعلق منه بشمال إفريقيا، واعتمدت في الكثير من مدارسها على نظام المداومة من أجل التكفل بأكبر عدد ممكن من التلاميذ وطلبة الجمعية في المدارس والمساجد والكتاتيب كانوا مقسمين إلى أربع طبقات:

- الأولى تتعلم القراءة والكتابة وليس لها كتب تعتمد فقط على النشاطات التي يعدها لها المعلم.

---

(1)– محمد ناصر، المقالة الصحفية الجزائرية...، ج2، **المرجع السابق**، ص 18.

(2)– عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها...، **المرجع السابق**، ص ص 141–142.

(3)– (صاحب المقال دون توقيع)، «**أين تقاس رغبة الأمة في العلم والتعليم**»، جريدة الأمة، ع 74، س2، الثلاثاء 20 صفر 1355 الموافق لـ 12 ماي 1936، ص1.

- الثانية تقرأ الترتيب الأول من الدروس النحوية والصرفية وبعض المختارات من التربية الإسلامية بالإضافة إلى تحسين آدائها في القراءة والكتابة.
- الطبقة الثالثة تتلقى دروسا في التاريخ والدين الإسلامي بالإضافة إلى الفنون العقلية.
- الرابعة تتلقى دروسا في المحفوظات والعربية والجغرافيا العمومية والتاريخ الإسلامي وكل فئة تدرس ساعة فأكثر في اليوم.[1]

أما المواد المدرسة بشكل عام فهي التفسير، الحديث، الفقه، الفرائض والعقائد، الأدب، المواعظ والتجويد، الأصول، المنطق، النحو، الصرف، البلاغة، المحفوظات، المطالعة، دراسة الإنشاء الحساب، الجغرافيا والتاريخ، ونظرا لأهمية التعليم العربي الحر فقد عقدت الجمعية مؤتمرا للأساتذة ومعلمي المدارس بنادي الترقي في شهر سبتمبر 1937م بهدف تبادل الآراء بهذا الخصوص والنظر في أساليبه ونظمه، وهكذا ظلت المدارس الإصلاحية في نشاط متصاعد خاصة بعد خروج بعض العلماء المصلحين من السجون كالإبراهيمي الذي رفعت عنه الإقامة الجبرية بآفلو والشيخ عباس بن الحسين وغيرهما من العلماء.[2]

لقد عمدت الجمعية في سبيل حماية اللغة العربية ونشرها إلى تطوير جرائدها الإصلاحية وشارك بعض أعضائها في إنشاء دار النهضة للنشر، محسنين جهودهم التدريسية حتى بلغ عدد المدارس سنة 1947م ما يفوق 90 مدرسة، ضمت ما يربو عن عشرين ألف تلميذ، كما تم افتتاح معهد ابن باديس أيضا[3] والذي كان عبارة عن مؤسسة

---

(1)– محمد مبارك الميلي، «**المكتب الابتدائي العربي بقسنطينة حالته الحاضرة**»، جريدة الشهاب، ع 31، س1، الخميس 6 ذو القعدة 1344 الموافق لـ 17 جوان 1926، ص ص 620-623.

(2)– عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها ...، **المرجع السابق**، ص142-143.

(3)– معهد ابن باديس الذي أقيم في منزل ابن الفقون وأسندت إدارته إلى العربي التبسي واسند التدريس فيه إلى عدة مشايخ منهم السعيد الزموشي، احمد حماني، عبد القادر الياجوري، نعيم النعيمي، عبد المجيد حيرش، العباس بن الشيخ الحسين، احمد حسين، وأجمعت الجمعية أن يكون هذا المعهد على نهج وطريقة جامع الزيتونة في تونس وتم التنسيق معه لتكون الشهادة التي يمنحها معهد ابن باديس صالحة للالتحاق بجامع الزيتونة في الطور الثانوي ينظر(محمد البشير=

تعليمية للمرحلة الثانوية والذي يكون المعلمين لمدارس الجمعية الابتدائية، وطلاب جزائريين لجامع الزيتونة في تونس فقد وصل عدد الطلبة بهذا المعهد إلى ما يفوق 700 طالب، وبحلول سنة 1950م نشرت الجمعية قائمتي مدارسها 124 مدرسة ومعلميها 274 وأعلنت أنها تدرس مائة ألف تلميذ وهذا الرقم فيه نوع من التحفظ بما أنها أشارت إلى 40.000 فقط سنة 1954م، بينما أشارت الإدارة الفرنسية إلى أنهم في حدود 22.000 بنفس السنة[1]، إن عدد مدارسها قد بلغ في سنة 1955م ما يفوق 181مدرسة 58 منها كانت تسدي تعليما رفيع المستوى لأكثر من 11.000 طالب ووصل عدد طلاب المدارس الحرة في المعاهد خارج البلاد إلى 1000 طالب جزائري في جامع الزيتونة و120 في جامع القرويين وما يربو عن 150 طالباً في الأزهر وبالجامعات الفرنسية ما يزيد عن 589 طالبا جزائريا.[2]

1-6- التعليم الفرنسي:

لقد خضع التعليم في الجزائر مع بداية الاحتلال إلى غاية صدور قانون 16 جوان 1881م القاضي بمجانية التعليم في فرنسا والقانون المعدل والمتمم الصادر في 28 مارس 1882م، وأنشئت بموجب هذه المراسيم والقوانين منظومة تعليمية في الجزائر، وكان في كل عمالة مراقب عام للتعليم ومراقبون ابتدائيون ومجلس عمالي للمراقبة، وقد جعل لكل مركز بلدي تام أو بلدية ممتزجة مدرسة عمومية، والتعليم فيها إجباري للفرنسيين أما فيما يتعلق بالأهالي فلا وجود لإجبارية التعليم إلا بأمر من الوالي العام، حيث لم يصدر في ذلك قرار[3]، لأن التعليم الرسمي للأهالي في الجزائر لم يكن واضح المعالم من البداية نظرا لسياسة فرنسا التي كانت تتأرجح بين الرفض والقبول وهذا لشدة معارضة المستوطنين لفكرة

=الإبراهيمي، «**إحياء التعليم المسجدي**»، جريدة البصائر، ع7، س2 من السلسلة الثانية، الجمعة 4 ذو القعدة 1366، الموافق لـ 19 سبتمبر 1947، ص 53- 54).

(1)- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، ج2، **المصدر السابق**، ص ص 944-945.

(2)- محمد عابد الجابري، **التعليم في المغرب العربي دراسة تحليلية نقدية لسياسة التعليم في المغرب تونس الجزائر**، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، المغرب، 1998، ص 113.

(3)- أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، **المصدر السابق**، ص، 372.

نشر التعليم بينهم، إذ كان الإداريون الفرنسيون يرون أنه من الضروري تكوين نخبة من الجزائريين تتقن اللغة الفرنسية لتكون وسيطا مع الأهالي وتساهم في تفعيل عملية التواصل التي تخدم مصلحة فرنسا وإدماج الجزائريين ضمن المجتمع الأوروبي وهذا يتطلب معرفة عميقة بالإسلام وكل ما يتعلق بالجزائريين، في حين رأى المعمرون أن تعليم الجزائريين سيعمل على إيقاظهم مما سيدفعهم إلى المطالبة بالاستقلال[1]، ولهذا فان كل المؤشرات تشير إلى أن التعليم الأهلي قد تجدد منذ 1892م وذلك نتيجة عوامل داخلية وأخرى خارجية منها مراسيم 1882و1883م، التي لم تنفذ بالنسبة للجزائريين لقد خلص التحقيق الذي أجراه مجلس الشيوخ الفرنسي عام 1892م والخاص بالوضع العام في الجزائر، إلى ضرورة إنعاش التعليم الأهلي وتوجيهه وجهة مهنية، أما العوامل الخارجية فتمثلت في اتجاه الدول الاستعمارية إلى الاهتمام بقضية التعليم في مستعمراتها تبعا لظهور تيارات فكرية ودينية في أوروبا تدعو إلى حقوق الإنسان، وظهور النهضة العربية الإسلامية التي نادت بالتعليم ومحاربة الجهل.[2]

مع نهاية القرن الماضي وبالضبط في سنة 1900 التحق بالمدارس الحكومية من الأطفال الجزائريين ما يقارب 25.000 طفل، وارتفع عددهم في نهاية 1914 إلى أكثر من 40.000 طفل في المدارس النظامية، وهو عدد ضئيل إذا ما ربطناه بعدد السكان المسلمين الذي قارب 470.0000 نسمة[3]، إن النهضة الوطنية التي شهدتها الجزائر سيما حركة الأمير خالد وابن باديس قد ضاعفت عدد المسجلين في المدارس الفرنسية بست مرات مما كانت عليه سنة 1890م مقارنة بسنة 1930م[4]، رغم ذلك فالتعليم الابتدائي العمومي في الفترة الممتدة من 1921-1931م كان يتقدم ببطء، بعد أن انتقل عدد المتمدرسين المسلمين

---

(1)- محمد عابد الجابري، **المرجع السابق**، ص ص 109-110.

(2)- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، ج3، **المرجع السابق**، ص 350.

(3)-عمار هلال، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2016، ص117.

(4)- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، ج3، **المرجع السابق**، ص 360.

من 46.000 إلى 69.000 تلميذ حيث مثل هؤلاء ما يقارب ثلث عدد تلاميذ التعليم العام، وبحلول سنة 1928م بلغت النسبة المئوية 34.7% في حين كان عدد المسلمين يمثلون 86.4% من مجموع السكان، كان اغلب الأطفال المسلمين موجودين في الأقسام الأهلية أو الأقسام الملحقة بالمدارس العمومية الأوروبية، وقد بلغ عددها الإجمالي 690 قسما في سنة 1930م من مجموع 4349 قسم ابتدائي وذلك بنسبة 15.8% ما يعني أنها كانت لا تستوعب هذا العدد في الظروف العادية وأنها مكتظة بشكل كبير[1]، كما أشار أحد المسؤولين في الإدارة الفرنسية مع نهاية سنة 1930م أنه من بين 900.000 طفل جزائري في سن الدراسة فان 833.000 منهم ليس لهم مكان في المدارس النظامية الفرنسية أي ما يعادل 92.55% كما يضيف أنه يتوجب بناء 20.000 قسم وتوظيف عدد مماثل من المعلمين من أجل التكفل بهؤلاء الأطفال.[2]

إن هذه الأرقام لا تدل على الحضور الفعلي ولا تنص على عدد الخرجين الذين ينالون الشهادة الابتدائية الخاصة بالأهالي، وهل تقبل بهم المؤسسات التعليمية المتوسطة والثانوية الفرنسية وإذا لم تقبل بهم فإلى أين يتجهون؟، إن الأرقام الخاصة بالتعليم الثانوي ضئيلة جدا فلا توجد هناك متوسطات وثانويات خاصة بالمسلمين، فعدد الذين وصلوا للجامعة لم يتجاوز 89 طالباً إلى غاية سنة 1940م، ورغم قلته في التعليم العالي إلا أنه فتح أعين الجزائريين على حقيقة الاستعمار، فقد نجحت الحركة الإصلاحية والسياسية في تجنيد مجموعة من أبناء التعليم الأهلي الفرنسي ووجهتهم إلى أداء الواجب الوطني في الإصلاح الاجتماعي والتحرر السياسي[3]، لقد حدث تطور واضح في العشرية الممتدة من 1943م إلى 1952م إذ تضاعف فيها عدد الطلبة المسلمين ثلاث مرات بحيث قفز من 144 إلى 442 طالباً بنسبة 9.2% وبحلول سنة 1954م وصل إلى589 طالباً منهم 51 طالبة[4].

---

(1)– شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، ج2، **المصدر السابق**، ص ص870-871.

(2)– عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر ...، **المرجع السابق**، ص 118.

(3)– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، ج3، **المرجع السابق**، ص ص 363-364.

(4)– شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، ج2، **المصدر السابق**، ص875.

لقد كان عدد المسجلين من الأهالي حسب تصريحات رؤساء المؤسسات التربوية ما يقارب 78.000 في سنة 1934م لكن في إحصائيات سنة 1935م لنفس هذه المؤسسات التربوية تبين أن بها 69.000 تلميذا مسلما يتواجدون في 825 قسماً خاصاً منها 678 قسم في المدارس الأهلية بمعدل 83 تلميذاً في القسم الواحد وفي السنة نفسها أعلن المصدر نفسه أن 3189 معلم قرآني خاص قد علموا 50.193 تلميذاً أي ما يمثل اقل من 16 تلميذاً للمعلم الواحد[1]، رغم أن التعليم الفرنسي العام بقسميه الأهلي والفرنسي ظل يتقدم ببطء بحيث لم ينتظم في ذروة توسعه سوى على 114.000 طفل مسلم بما فيه الحضانة عام 1939م، إن عزوف الجزائريين في الالتحاق بالمدارس الاستعمارية كان مرده تخوفهم من استغلال التعليم في تنصير أبنائهم وقد استمر هذا الوضع في أوساطهم بين القبول والرفض، لذا كتبت جريدة واد ميزاب في عددها 103 الصادر في 05 أكتوبر 1928م أن الأهالي في واد ميزاب متخوفون من التعليم الفرنسي ومناهجه التربوية إذ جاء فيها «...لا الغرض من التعليم مسخ النفوس وإفساد الأخلاق وطمس مروءة الفطرة السليمة برماد التفرنج والانسلاخ على القومية والوطن والدين...وكلما ألقيت نظرك في حال تعليم المسلمين تجدها توجب القلق والكدر، تعليم ضئيل، أسلوب عقيم، كتب مسمومة، مدارس غير كافية لغتهم القومية العربية مفقودة».[2]

لقد طرحت الجريدة بعض الأسباب التي أدت إلى رداءة التعليم الفرنسي في الجزائر نوردها في هذه النقاط:

- نقص التحفيز والدافعية للأطفال الجزائريين من طرف الإدارة الاستعمارية ورداءة الظروف المعيشية التي تفقد الطفل القابلية للتعليم.

---

[1]– شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، ج2، **المصدر السابق**، ص871.

[2]– (صاحب المقال دون توقيع)، «**اختلال التعليم بميزاب**»، جريدة واد ميزاب، ع 103، س3، الجمعة 21 ربيع الثاني 1347 الموافق لـ 5 أكتوبر 1928، ص3.

- نقص الكفاءة العلمية لدى المعلمين والتي تنعكس سلبا على التعليم الخاص بالجزائريين لأن المعلم الأهلي ينقصه التكوين القاعدي.
- عقم الأسلوب الخاص بالمعلمين لأنه بعيد عن نظام التعليم بالإضافة إلى عدم انتقاء المادة التعليمية التي تتوافق مع أعمار الأطفال.[1]

لم تكن وتيرة التعليم الفرنسي في الجزائر بنفس الإمكانيات لأن الحديث عن المدارس في منطقة الجنوب الجزائري ليست كمثيلتها في الشمال، ففي الكثير من المرات يتخللها انقطاع في الدراسة أو تأخر في الدخول المدرسي، فقد كتبت جريدة الأمة في عددها التاسع الصادر في 13 نوفمبر 1934م عن انقضاء شهر ونصف وأبواب المدارس مغلقة في مكتب بلدة العطف إذ جاء فيها «مدة شهر ونصف مدة قطع فيها تلاميذ المكاتب الأخرى أشواطا بعيدة في التعليم...أن مسألة التعليم الفرنسي بوادي ميزاب كانت ولا تزال من المواضيع التي شغلت حيز كبير من فراغ المهتمين بشؤون إصلاحها»[2]، لقد عانى التعليم في الجنوب مشاكل عديدة منها:

- عدم القدرة على استيعاب كافة الأطفال مع إجبارية تسجيلهم في المكاتب الفرنسية لمدة سبع سنوات ولا يحق للأولياء تغيير مكتب التعليم أو الانتقال إلى مكان آخر.
- ضيق المكاتب المتواجدة في الجنوب فأغلبها لا تتوفر إلا على قسم واحد مع قلتها وسوء توزيعها.
- استحالة تقسيم التلاميذ إلى فئات حسب المستوى التعليمي حيث تشهد اكتظاظ في عدد التلاميذ بمعلم واحد.

---

[1]– (صاحب المقال دون توقيع)، «**العلم والتعليم الصحيحان**»، جريدة واد ميزاب، ع 4، س1، الجمعة 14 ربيع الثاني 1345 الموافق لـ 22 أكتوبر 1926، ص1.

[2]– البكري، «**اختلال التعليم الفرنسي ببلدة العطف**»، جريدة الأمة، ع 9، س1، الثلاثاء 5 شعبان 1353 الموافق لـ 13 نوفمبر 1934، ص 1.

- اختلال البرامج التعليمية وعدم مطابقتها مع نظيرتها الموجودة في الشمال بالإضافة إلى خلوها من الفائدة العلمية.
- تغيير المعلمين بشكل مستمر والذي أحدث عدم الاستقرار في التعليم وعدم انسجام التلاميذ مع كل معلم جديد.[1]

لقد كان عدد التلاميذ المسجلين في المدارس الابتدائية بالفترة الممتدة فيما بين 1945-1954م حوالي 429.000 ما جعل إجمالي عدد الأقسام يرتفع إلى 11.304 هذا إلى غاية سنة 1952م، وبحلول سنة 1953 كانت الأرقام الرسمية تشير إلى حوالي 11.800 قسم موزعين على 2400 مدرسة، أما في سنة 1954 فكان عدد التلاميذ المسلمين المتمدرسين في التعليم الابتدائي العمومي ما يفوق 306.737 طفلاً وطفلة، أي ما نسبته 12.75%من مجموع 2.400.000 طفل وطفلة في سن التمدرس حسب المعايير الفرنسية.

كما سجل التعليم الثانوي العمومي ما يقارب 690 تلميذا في سنة 1927م ليصل إلى ما يقارب 776 تلميذاً بحلول سنة 1931م بمعدل 8.6% من المجموع العام، لتنخفض النسبة في سنتي 1935-1936 إلى 8.3%، لكن أثناء الحرب العالمية الثانية فان النسبة بلغت 7.49% بعدها ارتفع عددهم في التعليم الفرنسي إلى 2745 في سنة 1945 حتى وصلت النسبة المئوية إلى11.68%، وبحلول الدخول المدرسي لسنة 1954 وصل عددهم في هذه المرحلة إلى 5309 تلميذا و952 تلميذة أي بنسبة 18.45%من المجموع العام.[2]

1-7- التعليم المهني:

كان التعليم الفرنسي منذ البداية موجها لتخريج الجزائريين كيد عاملة مهنية في القطاعات الفرنسية ومصالحها الاستعمارية، لأن تعليم الأهالي كان الغرض منه هو التمكين للمستوطنين ودعمهم في مشاريعهم الصناعية والفلاحية بقوى عمالية ذات كفاءة، بالإضافة إلى تغطية النقص الكبير في اليد العاملة لبعض الإعمال الشاقة خاصة في الجانب

---

(1)- البكري، «**اختلال التعليم الفرنسي ببلدة العطف**»، **المصدر السابق**، ص 1.

(2)- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، ج2، **المصدر السابق**، ص874.

الفلاحي، وما يفسر هذا المجهود البسيط لتعليم أبناء الجزائريين هو تمكينهم من القدرة على التواصل مع مستخدميهم، لأن الضرورة قد فرضت ذلك ودفعت بالفرنسيين إلى تخريج بعض الجزائريين في مجال الصحة والدفع بهم إلى الأرياف لفرض شروط الصحة بها ومعالجة بعض الأمراض والأوبئة الفتاكة والمتنقلة والمعدية بغرض الحفاظ على سلامة المستوطنين، أما في بقية المجالات خاصة التي للجزائريين فيها خبرة عالية فكان دمجهم للاستفادة منهم من بينها الأعمال البحرية.[1]

في هذا السياق كتبت جريدة المغرب عن التعليم الفرنسي سنة 1917م بأنه في الأساس كان يهدف إلى خدمة الجالية الفرنسية وسعادتها، فإذا قُدم منه شيء للجزائريين فإنه لا يخرج عن الطابع الاستقلالي كحذق بعض شؤون الزراعة لمساعدة المستوطنين، وتعلم مهارات الطرز للمساهمة في تصنيع وتصدير المنتوجات النسيجية، أو تخريج بعض الجنود والقضاة والمترجمين، أما التعليم الذي يُكونُ ويرفع المستوى العقلي للفرد الجزائري ويضمن له الوظائف فإنه كان حكرا على الفرنسيين.[2]

لقد بعث الحاكم العام فيوليت ببرقية رسمية إلى عمال العمالات الثلاثة نشرتها جريدة المبشر الناطقة الرسمية باسم الإدارة الاستعمارية في الجزائر ونقلتها جريدة الشهاب في عددها 31 الصادر في 17جوان 1926م والتي تحدث فيها عن أهمية التعليم الصناعي للأهالي وإمكانية تهيئة أماكن خاصة لتعليم البنات بعض المهن مثل الخياطة والطرز وغيرها من المهن التي تناسب العنصر النسوي وطلب من الأعيان إضفاء بعض الاقتراحات الخاصة بنوعية الحرف التي يمكن تعليمها وخصوصية كل منها وقد جاءت هذه الإجراءات بضغط من المستوطنين، لأنهم كانوا يطالبون بالتعليم الصناعي والمهني للأهالي من أجل

---

[1]– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، ج3، **المرجع السابق**، ص ص 436-437.

[2]– **المرجع نفسه**، ص302.

تحسين إنتاجهم وزيادة التصدير بأقل تكلفة[1]، لقد تعمدت الحكومة الاستعمارية خلق تمييز بين الأوروبيين والأهالي في التعليم الابتدائي من خلال إنشاء المدارس الأهلية(*L'école indigène*)، وحرمان الأطفال الجزائريين من التعليم العالي وعدم منح السواد الأعظم منهم لشهادة التعليم الابتدائي والتي قسموها إلى نمطين حيث أن النمط الخاص بالأهالي يُعرف بـ (*titre indigène*)، كما شجعوا التعليم الصناعي ليبعدوا الجزائريين عن التعليم الحقيقي وذلك لخدمة المستوطنين.[2]

إن أول ما فكر فيه الاستعمار أثناء إدراج مسألة تعليم الأهالي هو كيفية استغلال هذا المجال في خدمة المشروع الاستعماري، يتضح ذلك من خلال الإجراءات التي قام بها مجموعة من المفكرين والعسكريين مثل الجنرال راندون «*Randon*» الذي تبنى دعم البحرية الفرنسية باليد العاملة المتمرنة في الأسطول الفرنسي، ولهذا فقد أنشأت عدة مدارس وورشات للتأهيل المهني بعضها كان خاصا بالجزائريين وكان يجري في أقسام خاصة أيضا، ومن بينها المدرسة المهنية في عين الحمام بزواوة كما افتتحت ورشات عديدة في المدن لتعليم البنات المسلمات أشغال النسيج والطرز، ومجمل ما كانت فرنسا تسعى إليه لخصه أحد الباحثين والمهتمين بالجانب المهني في تلك الفترة، من خلال المقال الذي صدر في مجلة العالم الإسلامي في شهر أوت 1908م جاء بما يلي:

- تكوين موجه للعمل العادي كصناعة الخشب والحديد ودبغ الجلود وصناعة الفخار وأعمال البناء.
- تكوين لبعث الصناعة الشعبية كالرسم على الخشب والخزف وأعمال النجارة وغيرها.

---

[1]– (صاحب المقال دون توقيع)، «**التنظيم الصائب للتعليم الصناعي في البر الجزائري**»، جريدة الشهاب، ع 31، س1، الخميس 6 ذي القعدة 1344 الموافق لـ 17 جوان 1926، ص ص 624-625.

[2]– محمد البشير الإبراهيمي، «**التعليم العربي والحكومة**»، جريدة البصائر، ع 68، س2، من السلسلة الثانية، الاثنين 23 ربيع الثاني 1368 الموافق لـ 21فيفري 1949، ص 177.

- تكوين موجه للفنون النسائية مثل التعليم المنزلي (الغسيل والكي والطبخ والخياطة) بالإضافة إلى الطرز ونسيج الزرابي كما كانت هناك مدارس مهتمة بهذا النوع من التعليم وهي موزعة على وهران، مستغانم، تلمسان وقسنطينة.[1]

بعد إنشاء المندوبيات المالية ولاسيما بعد منح الجزائر استقلالها المالي أصبحت المدرسة الأهلية أكثر عرضة للضغط من طرف المستوطنين، لان التعليم الخاص بالأهالي لم يكن مقبولا من قبل المعمرين إلا إذا تحول إلى مهني وزراعي على وجه التحديد، فالهدف هو وضع المدارس في خدمة الأهداف الكولونيالية وبهذا الخصوص دعا الحاكم لبين(*Lépin*) عميد إحدى جامعات الجزائر لتفعيل التعليم المهني بدل الدراسة العادية. [2]

2- وسائله: (كتاتيب قرآنية، مساجد ومدارس حرة، المدارس النظامية الفرنسية)

2-1- الكتاتيب القرآنية:

تعتبر الكتاتيب القرآنية من أقدم معاهد التربية وهي منتشرة في كامل القطر الجزائري، تقوم على تعليم الصبيان مبادئ القراءة والكتابة بالإضافة إلى تعليم القرآن وتجويده، وهي الوسيلة الأولى التي بدأ بها التعليم في الجزائر وتتمتع بانتشار واسع حتى في القرى والأرياف، ويرجع إليها الفضل في الحفاظ على القرآن الكريم ونشر مبادئه بين الجزائريين، هذه المرافق كانت تركز على تلقين الأولاد المترددين عليها مبادئ التجويد والقراءة المتقنة للقرآن وتحفيظه وتلاوته من الذاكرة[3]، ومنذ تأسيس هذا النوع من التعليم كانت هذه المرافق تقوم بدورها على أحسن حال، لكن بعد أن أدرك الاستعمار قوتها ومكانتها في العملية التعليمية بدأ بمحاربتها فرضا عليها عدة شروط وعراقيل لتقتصر مهمتها في تهذيب النشء وتعليمه، كما سن عدة قوانين جائرة تضبط فتح مثل هذه المرافق وبموجب هذه القوانين تم غلق جل هذه الكتاتيب، وفي هذا الشأن كتبت جريدة الصراط السوي في عددها

---

(1)- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، ج3، **المرجع السابق**، ص438-439.

(2)- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، ج2، **المصدر السابق**، ص259.

(3)- رابح عمامرة، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر...، **المرجع السابق**، ص 378.

الرابع الصادر بتاريخ 9 أكتوبر 1933م إن جريدة النجاح قد نشرت مقالاً موسوما بعنوان الكتاتيب القرآنية بين إدارة المعارف وآباء الأولاد في 2 جوان 1933م بقلم رئيس تحريرها مامي إسماعيل، إذ كتب أن الجريدة أجرت تحقيقا صحفيا ميدانيا ووقفت على أسباب غلق الكتاتيب القرآنية في العمالات الثلاثة من طرف الإدارة والتي أرجعها إلى عدة أسباب:

- جهل المعلمين بالقانون الخاص بهذه المدارس وعدم اكتراثهم به مما تسبب في غلقها من طرف عامل العمالة.
- عدم ملاءمة بعض الكتاتيب لشروط النظافة والصحة والتي تعود بالضرر على الأولاد الذين يدرسون بها.
- تدخل رجال الإصلاح في نشاطات تلك المرافق وإدخال بعض المناهج التعليمية المنافية لما تسمح به الإدارة وقوانينها المنظمة لهذه العملية.
- عدم قيام جماعة البلدية بواجبها اتجاه هذه الكتاتيب بعدم توفيرها المتطلبات التي تحتاجها هذه المرافق التعليمية. [1]

لم تكن الأمية سائدة في المجتمع الجزائري قبل الاحتلال والفضل في هذا يعود إلى نشاط تلك الكتاتيب القرآنية، التي قدر عددها بما يفوق 3000 مقر لتعليم القرآن مع بداية الغزو الفرنسي للجزائر، هذا بالإضافة إلى المساجد والزوايا، التي يكون التعليم فيها أوسع من تلك الكتاتيب التي تقتصر فقط على تعليم القرآن والمبادئ الأولى للقراءة والكتابة دون التوسع في تدريس الفقه ومبادئ الشريعة وغيرها.[2]

إن تحفيظ القرآن الكريم وانتقاله عبر الأجيال وانتشاره في كل المناطق يعود فيه الفضل إلى هذه المرافق، وإلى طريقة تعليمها فهي متوارثة منذ زمن بعيد والتي ميزت منطقة المغرب العربي بصفة عامة فقد وصفها ابن خلدون في كتابه المقدمة قائلا «فأما أهل

---

[1]– ابن حفيظ موسى، «**الكتاتيب القرآنية بين إدارة المعارف وآباء الأولاد**»، جريدة الصراط السوي، ع 4، س1، الاثنين 16 جمادى الثانية 1352 الموافق لـ 9 أكتوبر 1933، ص 2.

[2]– احمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، **المصدر السابق**، ص 116.

المغرب فمذهبهم في الولدان الاقتصار على تعليم القرآن الكريم فقط وأخذهم أثناء المدارسة بالرسم ومسائله واختلاف حملة القرآن فيه ولا يخلطون ذلك بسواه في شيء من مجالس تعليمهم لا من حديث ولا من فقه ولا من شعر ولا من كلام العرب».[1]

2-2- المساجد والمدارس الحرة:

كانت المدارس العربية قليلة بسبب محاربة فرنسا لها من خلال الاستيلاء على الأوقاف الإسلامية التي كانت تمولها، وقبل إنشاء جمعية العلماء المسلمين كان هناك نشاط ثقافي مثلته مدارس تشرف عليه الجمعيات والنوادي مثل الجمعية الرشيدية 1920م والتوفيقية 1908م[2]، وبعد إنشاء الجمعية 1931م أسست أول المدارس في قسنطينة (مدرسة التربية والتعليم 1936م)، الجزائر (مدرسة الشبيبة الإسلامية)، وفي تبسة (مدرسة تهذيب البنين)، ثم توسع عملها لتؤسس المدارس الحرة في كامل القطر الجزائري[3]، كتبت جريدة البصائر مقالاً بخصوص المدارس الحرة وأعطت مقارنة بين تلاميذها وبين بقية التلاميذ الذين درسوا في المدرسة الفرنسية إذ جاء فيه «نجد الفوارق واضحة ومتعددة بين الصنفين فمعظم تلامذة المدارس الحرة يمتازون بالتفوق على غيرهم في الإنشاء ومادة اللغة كما أن لهم رغبة لمطالعة الكتب العربية وحسن الأداء في القراءة وإجادة للخط نسبيا وما يتبع ذلك من تنظيم وتنسيق لما يكتبونه كما يمتازون بإتقان ما يحفظونه من القرآن...ويشاركون تلامذة المكاتب الفرنسية في الإلمام بمبادئ العلوم الرياضية والكونية من حساب وجغرافية وتاريخ ومبادئ علوم الصحة، بيد أن التفاوت عظيم بينهما فيما يرجع إلى القومية».[4]

---

(1)- رابح عمامرة، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر...، **المرجع السابق**، ص 378.

(2)- **المرجع نفسه**، ص 379-380.

(3)- عبد الكريم أبو صفصاف، **المرجع السابق**، ص140.

(4)- الشيخ النعيمي، «**الفرق بين تلامذة المدارس الحرة وغيرهم**»، جريدة البصائر، ع 90، س2 من السلسلة الثانية، الاثنين 12 ذي القعدة 1368 الموافق لـ 5 سبتمبر 1949، ص 357.

تميزت المساجد بانتشارها الواسع، وبدخول الاستعمار وجدها متكاملة تؤدي دورها الديني والتعليمي على أكمل وجه، وظلت كذلك رغم ما تعرضت إليه من تهديم واستيلاء وتحويلها إلى مخازن وكنائس، إن هذا الكم من المرافق الدينية استطاعت الحركة الإصلاحية أن تحوله إلى مراكز علمية واختيار مسجد من المساجد الكبرى في العاصمة أو قسنطينة وغيرها ليكون بمثابة المركز والمساجد الأخرى فروعا له، ولهذا فقد خصته الصحف الإصلاحية بالكثير من المقالات واعتبرت أن هذا الأخير هو من أكبر الوسائل لنشر التعليم ورفع الجهل عن الجزائريين[1]، لقد طالبت جمعية العلماء المسلمين بتطبيق قانون 27 سبتمبر 1907م الذي ينص على فصل الدين عن الدولة لذا بعثت بعريضة إلى الحكومة الاستعمارية تحمل مجموعة من المطالب نوجزها فيما يلي :

- فصل الدين الإسلامي عن الحكومة الفرنسية فصلا حقيقيا وألا تتدخل في شأن من شؤونه لا ظاهرا ولا باطنا.
- تسليم كل ما يتعلق بالأوقاف الإسلامية إلى الأمة المسلمة الجزائرية وتقرير سلطتها على أمور دينها تقريرا فعليا.
- السماح للعلماء بتشكيل مجلس إسلامي يشارك فيه الأعيان والعلماء وبعض الموظفين من الذين يختارهم أغلبية أعضاء المجلس.
- السماح لهذا المجلس بأن يتولى تشكيل جمعيات دينية بالطرق الممكنة انتخابا أو تعيينا وينظم كل سنة مؤتمر ديني يكون المجلس الأعلى بمثابة السلطة التنفيذية لقراراته.

لقد كان الغرض من هذه المطالب هو تحرير الأوقاف الإسلامية وعلى رأسها المساجد التي كان لها دور فاعل في نشر التعليم وتقوية الوازع الديني لدى المجتمع.[2]

---

[1]– عبد الكريم أبو الصفصاف، **المرجع السابق**، ص 136.

[2]– محمد خير الدين، مذكرات محمد خير الدين، ج2، **المصدر السابق**، ص ص25–26.

2-3- المدارس النظامية الفرنسية:

2-3-1- المدرسة الابتدائية الفرنسية:

لقد خصص هذا النوع من التعليم منذ البداية لأبناء المستوطنين لذا انصبت كل جهود الإدارة الاستعمارية في إنجاح هذه المنظومة التعليمة لخدمة الاستيطان وزيادة التجمعات السكانية الأوروبية، ولهذا الغرض فقد أنشأت المدارس الابتدائية في كل التجمعات السكانية الأوروبية والتي كانت تستمد مناهجها ومقرراتها من المنظومة التعليمة في فرنسا ورصدت لإنجاح هذا التعليم الفرنسي مبالغ كبيرة والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول يوضح الاعتمادات المالية المخصصة للأوروبيين والمسلمين قبيل الحرب العالمية الأولى:

السنة	الاعتمادات المالية المخصصة للأوروبيين	الاعتمادات المالية المخصصة للمسلمين
1885	1.906.000فرنك	94.000 فرنك
1902	5.560.000فرنك	1.389.000 فرنك
1906	8.189.000 فرنك	1.385.000 فرنك
1914	10.504.000فرنك	2.627.000 فرنك

المصدر: بشير بلاح، تاريخ الجزائر في قرنين 1800-2000، ج1، المرجع السابق ص242.

لم يكن التعليم الرسمي الفرنسي في الجزائر مع مطلع القرن العشرين أفضل مما كان عليه في نهاية القرن الذي سبقه لأن هذا الأخير لم يتم قبوله من طرف الأهالي بسبب المستوى اللغوي والثقافي ومعارضة المستوطنين له خوفا من بروز طبقة من المسلمين متعلمة تناهضهم على الامتيازات التي يتمتعون بها، لهذا كانت وتيرته متباطئة إذ تمكن المشرفون عليه من تعليم نحو 47.000 تلميذ و4000 تلميذة أي بنسبة 5% وهذه الأرقام يعود الفضل فيها إلى بعض الفرنسيين الذين كانوا يرون أن التعليم هو جزء من السياسة التي تتيح لفرنسا المحافظة على الجزائر بعكس الجهل والتعصب الذي يغذي الثورات والتمردات الأهلية على السلطة الإدارية في الجزائر ظل الوضع على ما كان عليه إلى غاية نهاية الحرب

العالمية الأولى وقيام فرنسا بتبني الإصلاحات التي ارتبطت بسنة 1919م ثم جاءت انتخابات 1920م والتي فعَّلت من العملية التعليمية إذ تحول الشعار من مقاطعة مدرسة الشيطان الرومي إلى النداء بالمدارس والتعليم بكل أنواعه، كما ظل التعليم الأهلي في الجزائر بعد الإصلاحات يزداد بوتيرة متذبذبة إلى غاية سنة 1944م التي مثلت نقطة انعطاف بحيث زاد عدد الطلبة الجزائريين في المدارس الفرنسية بثلاثة أضعاف فيما بين سنتي 1944-1954م حيث انتقل عددهم من 108000 إلى 306779 تلميذا.[1]

2-3-2- المدرسة الابتدائية الملحقة:

هي المدارس الملحقة بالمدرسة الفرنسية والمخصصة للأهالي فقط، ويقوم على إدارتها موظفون متقاعدون من المدنيين أو من قدماء الجيش الفرنسي يدرسون مبادئ اللغة الفرنسية، وهي مدارس ليست باهظة التكاليف في أغلبها تكون من قسم واحد وقد حظيت بالكثير من الاهتمام وعلى أنها كفيلة بنشر الفرنسية في أكبر عدد من الدواوير، لكن في الواقع لقد كلفت هذه المدارس أكثر مما كان متوقعا وكانت صيانتها باهظة الثمن ومع حلول سنة 1914م بلغ عددها ما يفوق 200 مدرسة توظف 250 ممرنا، ولم تكن برامجها ومناهجها كبقية المدارس الفرنسية المخصصة للفرنسيين بل كانت موجهة لتمجيد فرنسا وكل ما يتعلق بالحضارة الاوروبية.[2]

2-3-3- المدرسة الإسلامية الفرنسية:

تعرف بـ (*Ecole française Musulmane*) كانت أول مدرسة فرنسية ابتدائية أنشئت لتعليم أبناء الجزائريين عام 1836م في مدينة الجزائر العاصمة ثم أعقبتها في فترات مختلفة عدة مدارس بالبليدة، قسنطينة، وهران، عنابة وغيرها، أي في المدن التي تم إخضاعها للاحتلال غير أن التعليم الابتدائي لم يشرع فيه إلا بعد صدور مرسوم 1850م الذي نص على إنشاء عدة مدارس لتعليم أبناء الأهالي، لم يقبل الشعب الجزائري في بداية الأمر

---

[1]-عبد الحميد زوزو، **المرجع السابق**، ص ص 44-48.

[2]- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، ج2، **المصدر السابق**، ص263.

بالتعليم الفرنسي لصدور عدة فتاوى تحرم التعامل مع الكافر بالإضافة إلى الخوف من استغلال أبناء الجزائريين وتنصيرهم وفرنستهم لهذا واصل الجزائريون إرسال أبنائهم إلى المدارس القرآنية التي لم تطلها يد الاستعمار.[1]

2-3-4- المدرسة العربية الفرنسية الابتدائية:

تعرف بـ (*Ecole d'indigènes*) والتي لم تكن في الغالب إلا قسمٌ واحد في كل مركز تعليمي يفتقر إلى الشروط الكافية لتلقين أبناء الجزائريين تعليما موجها، ومع ذلك فلم يكن من بين 75 مدرسة قائمة في نهاية الثمانينات من القرن التاسع عشر سوى ثلاث مدارس تتيح لتلامذتها من الأهالي متابعة دراستهم حتى الشهادة الابتدائية[2]، وتم إلغاء المدارس العربية الفرنسية بقرار من الحاكم ديقيدون عام 1876م بسب ضغط المستوطنين ولكنها لم تلغ بشكل تام لكن مردودها تراجع بشكل كبير جدا، إن فترة وزير التعليم العالي الفرنسي جول فيري الذي اصدر مرسوم 13 فيفري 1883م القاضي بمجانية التعليم هي البداية الفعلية لنشاط المدرسة الابتدائية الخاصة بالجزائريين.[3]

2-3-5- المدارس الشرعية الفرنسية:

أنشأت بمرسوم 30 سبتمبر 1850م، والذي نص على إنشاء ثلاث مدارس واحدة في قسنطينة وأخرى في تلمسان والثالثة في المدية، يذكر المستشرق ألفريد بيل الذي تولى إدارة مدرسة تلمسان لمدة طويلة أن الهدف من إنشاء المدارس الشرعية الفرنسية هو إعادة الثقة للجزائريين، وجلب الطلبة الذين يتوجهون للدراسة في الخارج خاصة في جامع الزيتونة بتونس والقرويين في المغرب، وتكوين بعض الجزائريين لتولي الوظائف المتصلة بمصالح الدين والقضاء والتعليم العام للأهالي، والعمل في المصالح الفرنسية التي لها علاقة مباشرة بالجزائريين مثل المكاتب العربية وغيرها، إن هذا النوع من المدارس وضع تحت إشراف

---

(1)- رابح عمامرة، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر...، **المرجع السابق**، ص 356.

(2)- بشير بلاح، **تاريخ الجزائر في قرنين 1800-2000**، ج1، دار قرطبة، ط1، الجزائر، 2016، ص238.

(3)- أبو القسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، **المرجع السابق**، ص377.

السلطات العسكرية رغم أن إدارتها كانت عربية ومعلميها من العرب، ومن خصائصها أنها أنشأت بجانب أحد المساجد أو قريبة منه، وكانت السلطات الاستعمارية تجري عليها تفتيشا سنويا يقوم به مفتش فرنسي له علاقة بالشؤون العربية يساعده في ذلك أحد المستشرقين القائمين على التعليم العربي يعينه في هذه المهمة الحاكم العام[1]، إن عدد الطلبة المتمدرسين فيها في سنة 1930م لم يزد عن 150 طالبا ولقد استمرت الدراسة في هذه المدارس إلى غاية 1944م حين تحولت إلى ثانويات ذات مستويين متوسط وثانوي وتحول القسم العالي التابع لمدرسة الجزائر سنة 1946م إلى معهد للدراسات الإسلامية العليا لإعداد المدرسين ورجال الدين، وبحلول سنة1951م أصبحت المدارس الثلاث تمثل الثانويات الفرنكو إسلامية اثنتان في العاصمة وواحدة في قسنطينة والرابعة في تلمسان، وأضحت مهمتها التحضير للباكالوريا وقد بلغ عدد تلاميذها سنة 1953م ما يقارب 430 تلميذا.[2]

3- مناهجه ومقررات التدريس:

3-1- المناهج الدراسية في المدارس الحرة:

كان التعليم في المرحلة الابتدائية يقتصر على تعليم القراءة والكتابة وإتقانهما تمهيدا لحفظ القرآن الكريم، وبالموازاة مع ذلك تعليم الأطفال الجدد المبادئ الأساسية للحساب فإذا أتم التلميذ حفظ هذه المواد فإنه ينتقل إلى التعليم في المرحلة اللاحقة التي تكون أوسع وأشمل من المرحلة التي سبقتها، ليتمكن من إتقان القراءة والتحكم في المعارف الخاصة باللغة العربية، أما في المراحل الخاصة بالثانوية والتعليم العالي فان الطلبة كانوا يدرسون علوما متنوعة وكانت بشكل عام تنقسم إلى قسمين:

- العلوم النقلية: تشمل علم التفسير، الحديث، الفقه وأصوله، العلوم المتصلة بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وقد سميت نقلية لأنها سماوية وليست من العلوم التي أتى بها الإنسان.

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، ج3، **المرجع السابق**، ص 370-371.

[2]- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، ج2، **المصدر السابق**، ص 874.

- العلوم العقلية: تشمل علوم اللغة العربية من القواعد والبلاغة، البيان، المنطق، علم التوحيد، الفلسفة، الحساب، التاريخ وبقية العلوم الأخرى التي توصل إليها الإنسان بعقله وتفكيره والتي تقدمت وتطورت بتقدم وتطور هذا الأخير.[1]

فبواسطة القرآن الكريم والتاريخ الإسلامي والتعليم الديني والأخلاقي يتمكن التلاميذ من معرفة حقائق الإسلام، وبفضل دروس المحادثة واللغة العربية والمطالعة والقواعد النحوية والصرفية والتحرير والإنشاء، يتعلمون التخاطب بلسان عربي فصيح ورصين، وهكذا فإن الجمعية كان تعلميها في مجموعه على هذا النمط، تضاف إليها المعارف المختلفة الوطنية والجزائرية والأناشيد المحلية، والمحفوظات التي كانت تعلم في العراق ومصر[2].

لقد كانت المناهج الدراسية تحدد في شكل كتب فيقال مثلا طبقة الآجرومية وهم الطلاب الذين يدرسون علم النحو من كتاب مقدمة الآجرومية في مبادئ علم اللغة العربية الذي ألفه أبو عبد الله بن محمد داود الصنهاجي، إن هذه الطرق والمناهج الخاصة بالتدريس في المدارس الحرة ظلت في تجدد مستمر وانتقلت من هذه الطريقة البدائية إلى الطرق الحديثة، وفي كل مرة يتم تجديدها وقد ركز القائمون على التعليم العربي الحر على التربية الروحية والسلوكية بالإضافة إلى التربية العقلية، سالكين سبلا متعددة في بعث تلك المناهج منها التربية بالوعظ والتذكير وبالضوابط التعليمية التي أعدت خصيصا لهذه المناهج، ولهذا يقول عبد الحميد بن باديس «إذا فسدت النفس من ناحية العقائد أو ناحية الخلق أو ناحية العلم أو ناحية الإرادة فسد البدن وجرت أعمال الجوارح على غير وجه السداد»[3]، إذ بلغت المناهج في سنة 1936م من التشعب في طبقاتها إلى عدة طبقات، طبقة الأجرومية للسنة الأولى وطبقة قطر وطبقة المكودي وطبقة السعد، والكتب المقررة في هذا المجال هي ابن

---

[1]- تركي رابح عمامرة، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر...، **المرجع السابق**، ص ص 348-349.

[2]- عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها...، **المرجع السابق**، ص180.

[3]- تركي رابح عمامرة، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر...، **المرجع السابق**، ص ص 315-316.

عاشور والرسالة لأمية سعد، والسلم المرفوق في المنطق، والمكودي وقطر الندى، وجوهر المكنون في المعاني والبيان، وأجزاء من ديوان المتنبي ومقدمة ابن خلدون، وكان التعليم في بدايته يهتم بالعقيدة والعبادة والمعاملات وإحياء اللغة العربية وتنمية ملكاتها لدى الدارسين لأنها تمثل البعد القومي العربي والإسلامي وهي الكفيلة بالحفاظ على الدين والوحدة، وقد أعطت هذه السياسة ثمارها لأنها أنتجت إطارات من الطراز العالي في مختلف الميادين وعلى رأسهم إطارات الصحافة العربية في الجزائر.[1]

3-2- مقررات التدريس في المدارس الحرة والكتاتيب:

لقد سعت الصحف الإصلاحية إلى طرح مشاكل التعليم الحر وما يترتب على ذلك من صعوبة التحصيل العلمي، منتقدة الأساليب القديمة داعية إلى التجديد من خلال التركيز على الكتب الحديثة، التي تتوافق مع المنظومة التعليمية مع تكثيف الاجتماعات الدورية لدراسة النقائص التي يواجهها التعليم في المدارس الحرة، داعية المواطنين إلى المساهمة في تفعيل هذا النشاط من خلال التبرعات العينية والمالية التي بدورها تغطي بعض النفقات التي يحتاجها تلاميذ هذه المدارس، فقد نشرت جريدة البصائر عدة مقالات تدعو من خلالها إلى تجديد الكتب الدراسية في المدارس الإصلاحية بما يتوافق مع مدة التكوين وبساطة الطرح وجودة التحصيل[2]، وذلك بتلقين التلاميذ أبسط القواعد وأسهل التراكيب ثم الإكثار من التمارين العلمية كي ترسخ القواعد في أذهانهم.

أما في المساجد فقد كانت طريقة جمعية العلماء المسلمين في الوعظ والتذكير هي طريقة السلف، تذكر بكتاب الله تشرحه وتستجلي عبره ومعانيه وتبين وتشرح السنة النبوية الشريفة وتدرس سيرة النبي ﷺ ثم سيرة الصحابة والتابعين[3]، كما ركزت مقررات التدريس في

---

(1)- عبد الحميد زوزو، **المرجع السابق**، ص 76.

(2)- عبد القادر الياجوري، «**رأيي في الكتب الدراسية**»، جريدة البصائر، ع 90، س2 من السلسلة الثانية، الاثنين 12 ذي القعدة 1368 الموافق لـ 5 سبتمبر 1949، ص 356.

(3)- تركي رابح عمامرة، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر...، **المرجع السابق**، ص 396.

المدارس الحرة على الجانب الديني، دون أن تهمل العلوم العقلية وقد نشرت مقررات التدريس جل الصحف الإصلاحية، إذ جاء في جريدة الصراط السوي في عددها الرابع، إعلان عام لأبناء الجزائريين من أجل الالتحاق بالمدارس الإصلاحية حيث بين هذا الإعلان طبيعة الدروس التي تقدمها المدارس والمعاهد التابعة للمدارس الحرة، إذ جاء فيه «تشتمل الدروس على التفسير للكتاب الحكيم وتجويده وعلى الحديث الشريف وعلى الفقه في المختصر وغيره وعلى العقائد الدينية وعلى الآداب والأخلاق الإسلامية وعلى العربية بفنونها من نحو وصرف وبيان ولغة وآداب وعلى الفنون العقلية كالمنطق والحساب وغيرها».[1]

3-3- مقررات التدريس في المدارس الفرنسية:

في بداية الأمر لم يكن التعليم الفرنسي في الجزائر واضح المعالم فقد كانت تتجاذبه عدة تيارات أبرزها تيار النخبة الفرنسية الذي كان يريد الوصول إلى الجزائر الفرنسية عن طريق تسخير المناهج التعليمية والأخر هم المستوطنون الذين نادوا بالتعليم المهني:

فالاتجاه الأول كان يرى بأن من مسؤولية المدرسة هو احتواء الجزائريين ودمجهم في الحضارة الاوروبية، عن طريق تسخير منظومة تعليمية موجهة تكون قادرة على خلق جيل جديد متشبع بالقيم الغربية، لان فرض سلطة فرنسا على الأهالي بالقوة هو مجرد حل مؤقت، وأن الحل الجذري يكمن في بسط نفوذها على سكان البلاد بإدماجهم في ثقافة فرنسا وديانتها بطرق سلمية، معتبرين أنه ليس هناك من وسيلة لبلوغ ذلك سوى قيام مدرسة فرنسية تتماشى مع الواقع المعاش للجزائريين وتخدم الأهداف الاستعمارية.[2]

أما الاتجاه الثاني فمثله المستوطنون الذين كانوا ينظرون للجزائريين على أنهم يمثلون الوعاء العمالي لمصالحهم الزراعية والصناعية، وأن تعليمهم سوف يشكل خطرا على مستقبل الجزائر الفرنسية وبالتالي يمكن إعدادهم عن طريق تفعيل التعليم المهني، الذي يساهم بدوره

---

[1]- عبد الحميد بن باديس، «**الدروس العلمية الإسلامية بقسنطينة**»، جريدة الصراط السوي، ع 4، س1، الاثنين 19 جمادى الثانية 1352 الموافق لـ 9 أكتوبر 1933.

[2]- عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر...، **المرجع السابق**، ص 109.

في رفع الاقتصاد الاستعماري وزيادة الإنتاج لتغطية السوق الفرنسية والأوروبية، وهذا الطرح يجعل المنظومة تركز على مقررات التدريس المهنية، وهكذا يتضح لنا من خلال هذين الطرحين أن المقررات التعليمية الفرنسية في الجزائر تتغير في كل مرة بما يتوافق مع السياسة المنتهجة في المستعمرات الفرنسية، فهي ذات طابع أوروبي من البداية اتخذت البرامج والمقررات الفرنسية في التعليم بالجزائر وفرضته على كل من يزاول تعليمه بهذه المدارس حتى من الجزائريين الذين استطاعوا الالتحاق بالمدرسة الفرنسية بكل أنواعها، وأعطت بعض العناية للتعليم العربي في المستوى الثانوي والعالي مع تخصيص البعض منها لذلك الغرض[1]، لكن الغالب على هذه المقررات في المرحلة الابتدائية هو تدريس اللغة الفرنسية وآدابها، الجغرافية والتاريخ الأوروبي باللغة الفرنسية، القوانين والأنظمة الإدارية، الحساب ومبادئ الهندسة باللغة الفرنسية، العلوم الطبيعية ومبادئ الصحة العامة باللغة الفرنسية، والفقه الإسلامي والتوحيد في بعض المدارس خاصة في المدارس الإسلامية الثالثة باللغة العربية.[2]

3-4- موقف الإدارة الفرنسية من التعليم العربي في الجزائر:

مما لا شك فيه أن موضوع التعليم في الفترة الاستعمارية كان من المواضيع الهامة التي كشفت الستار على السياسة العامة الفرنسية في الجزائر، وإن كانت ظاهريا تدعي أنها جاءت إلى الجزائر لنشر رسالتها الحضارية عن طريق تعميم التعليم الفرنسي في البلاد كخطوة أولى والتقرب من الأهالي واستمالتهم ليتم احتوائهم ودمجهم في المجتمع الاوروبي، إن المشروع المتعدد الأبعاد كانت المدرسة الفرنسية ومناهجها هي الركيزة الأساسية في تحقيقه بالإضافة إلى محاولة طمس معالم الشخصية الجزائرية بطريقة منظمة، فتكالبت على

---

[1]- أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، **المصدر السابق**، ص375.

[2]- تركي رابح عمامرة، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر...، **المرجع السابق**، ص 369.

التعليم العربي في الجزائر كل من الإدارة الاستيطانية التي عزمت على تغيير المنظومة التربوية ومعها القوانين الاستثنائية.[1]

إن التعليم الفرنسي لا يستقبل إلا النزر القليل من أبناء الجزائريين لعجزه عن استيعاب كل الأطفال الذين هم في سن الدراسة، إذ جاء في جريدة الأمة بعددها 163 الصادر في 19 أفريل 1938م، أن عدد الأطفال الذين هم في سن الدراسة مع مطلع القرن العشرين قد قارب تسعمائة ألف من تعداد السكان الذي قارب سبعة ملايين من المسلمين، فوق كل هذا صدر قانون 8 مارس القاضي بمضايقة التعليم العربي الحر واعتبار المعلم دون رخصة كحامل السلاح دون رخصة، فلا التعليم الرسمي هو قادر على التكفل بأبناء الجزائريين ولا الإدارة الفرنسية متساهلة في منح الرخص الخاصة بالتعليم[2]، لان الاستعمار الفرنسي كان يبحث عن هدف مزدوج هو محاربة مدارس اللغة العربية التي تمثل وعاء الإسلام ومقومات الهوية الوطنية مع منع المدارس الحرة من منافسة المدارس الفرنسية واتخذت لذلك عدة إجراءات:

- الاستيلاء على أملاك الوقف والحبوس في الجزائر.
- تهجير المعلمين إلى البلدان المجاورة بتضييق الخناق عليهم وتهديدهم في أموالهم وحياتهم.
- إخضاع المدارس العربية الحرة إلى نظام خاص ومراقبة شديدة وتفتيش دوري وفي الكثير من الأحيان يتم غلق تلك المدارس دون سبب يذكر.
- إخضاع المعلمين إلى شروط إدارية منها شهادة حسن السيرة والتي تمنحها الإدارة الاستعمارية لفتح مدرسة عربية والهدف منها هو إعلانهم الولاء لفرنسا.

---

[1]- عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر...، **المرجع السابق**، ص ص 101-103.

[2]- (صاحب المقال دون توقيع)، «**إلى أين يبلغ التضييق في العلم بالقطر الجزائري في القرن العشرين**»، جريدة الأمة، ع 163، س4، الثلاثاء 17صفر 1357 الموافق لـ 19 أفريل 1938، ص 1.

- اتخاذ عدة إجراءات وعقوبات على المخالفين من الأهالي في فتح المدارس العربية بمقتضى المرسوم الصادر في 18 أكتوبر 1892م[1] والذي جدد في 24 جانفي 1904م محددا مصادر الحصول على الرخصة وشروطها هي:

- يمنحها عامل العمالة أو الضباط العسكريون في المناطق الخاضعة للحكم العسكري بالجنوب.
- اقتصار التعليم على تلقين القرآن الكريم لا أكثر.
- عدم تدريس تفسير القرآن خاصة الآيات التي تتحدث عن الجهاد وتدعو إلى محاربة الظلم والاستبداد.
- استبعاد تدريس تاريخ الجزائر والعرب المسلمين والأدب العربي واللغة العربية بجميع علومها.
- أن يظهر المعلم الذي يتولى التدريس إخلاصا وولاء للإدارة الاستعمارية.
- يمنع استقبال الأولاد الذين هم في سن الدراسة النظامية بالمدارس العربية الحرة أثناء ساعات التعليم في المدارس الفرنسية حتى ولو كانوا يبعدون عشرات الكيلومترات عن تلك المدارس[2].
- أن يكون المحل الذي تفتح فيه المدارس يتوافق مع شروط النظافة والصحة وهذا ما لم يتوفر في المدارس الفرنسية، إذ جاء في جريدة الصراط بعددها الرابع أن إدارة المعارف بنفسها لم توفر في مكاتبها تلك الشروط وبالخصوص مكاتب القرى النائية، فقد كتب صاحب المقال أن بمكتب القنطرة الفرنسي التابعة لبسكرة فيه أكثر من مائة طفل في قسم واحد وتقوم عليه معلمة واحدة، إذ من شروط الصحة الصادرة في

---

[1]- محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية...، ج1، **المصدر السابق**، ص ص 39-40.

[2]- عبد الرشيد زروقة، **المرجع السابق**، ص 31.

القانون الفرنسي المتعلق بالتعليم ألا يتجاوز عدد التلاميذ 40 تلميذا في القسم الواحد.[1]

لقد طبق الاحتلال الفرنسي طيلة تواجده بالجزائر سياسة استعمارية فريدة من نوعها، إذ شملت هذه الأخيرة مختلف المجالات بما في ذلك الحياة الثقافية والتعليمية وحاولت من خلالها إخضاع الجزائريين وضمان ولائهم لها، مع خلق طبقة موالية له من المثقفين متشبعة بالثقافة الاوروبية تساهم في تحويل المجتمع الجزائري إلى فرنسي، بانتهاجها سياسة تعليمية مقننة ذات بعد تنصيري وتشجيع تجنيس الجزائريين وفرنستهم، وقد وجدت في التعليم الوسيلة الناجعة لتحقيق أهدافها، وبهذه الصورة تأسست المدارس العربية الفرنسية كما استحوذت على التعليم الديني ومؤسساته ورجاله، وأنشأت عدة معاهد إسلامية لتعويض المتعلمين القادمين من المشرق والمغرب في الوظائف الرسمية بالمتخرجين من المعاهد الإسلامية الفرنسية التي أعدت خصيصا لهذا الغرض، عرفت السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر فترات تباين حسب المشرفين عليها، مع رفض المستوطنين لها لخشيتهم على مكانتهم الاجتماعية والاقتصادية وذلك بظهور طبقة من المتعلمين الجزائريين والتي تشكل خطرا على بقائهم في الجزائر.

في ظل هذا الوضع كان عمل النخبة الإصلاحية وجرائدها العربية التي شجعت على التعليم العربي الحر وإنشاء المدارس والكتاتيب القرآنية، إذ مرت العملية التعليمية الحرة بعدة مراحل فبعد الاستيلاء على الأوقاف الإسلامية في الجزائر وهيمنة فرنسا على مصادر دخلها التي كانت الركيزة الأساسية في بعث التعليم في الجزائر، ظلت بعض الزوايا البعيدة عن التواجد الفرنسي في الأرياف والمناطق الجنوبية تنشط بشكل متواضع، إلى أن قامت سلطات الاحتلال بسن عدة قوانين تنظيمية بعد الانتقال من النظام الإمبراطوري إلى الحكم المدني فعم الجهل وانتشرت الشعوذة بين الجزائريين، ورغم ذلك فقد نشطت المدارس العربية

---

[1]– ابن حفيظ موسى، «**الكتاتيب القرآنية بين إدارة المعارف وآباء الأولاد**»، جريدة الصراط السوي، ع 4، س1، الاثنين 19 جمادى الثانية 1352 الموافق لـ 9 أكتوبر 1933، ص2.

الحرة وكانت سنة 1901م نقطة انعطاف في مسيرة هذه المشاريع الإصلاحية، لأن هذه السنة كانت تمثل محطة صدور قانون الجمعيات والنوادي في الجزائر، إذ كانت أول تجربة لإنشاء مدرسة إصلاحية في سنة 1913م من طرف عبد الحليم بن سماية في منطقة تبسة وكان الحدث الأكثر أهمية في بعث المدارس الحرة هو تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ومساعي ابن باديس الحثيثة في هذا الميدان.

4- تأسيس الجمعيات والنوادي الثقافية والفروع الكشفية:

كانت هذه المرافق من البداية ذات توجه ثقافي، لأنها شكلت المتنفس الوحيد للطبقة المثقفة لممارسة النشاطات العلمية والتجمعات الثقافية، فهي مراكز وهيئات تأطير وتعليم وتربية وملتقى للتجمعات الرياضية والفكرية، ومكانا لممارسة بعض النشاطات السياسية[1]، فوجودها يتجاوز التراب الوطني ممتدا إلى المهجر خاصة فرنسا معبرة عن مظهر من مظاهر الوعي السياسي والثقافي للجزائريين واختلفت في نشاطها من نادي إلى آخر، كما تحولت إلى منبر من منابر الحياة الثقافية والسياسية، فتدافع عليها الخطباء من السياسيين، رجال الدين، الأدباء والشعراء، وشدت إليها مختلف أطياف المجتمع مثقفين وغير مثقفين، كما اختلف تأثيرها على الساحة الثقافية والسياسية وتعود درجة تأثيرها إلى مدى قوة المحاضر وثقافته وأفكاره والأطياف السياسية والثقافية التي ينتمي إليها، وللإدارة المشرفة على أحداها وعلى موقعه والمنطقة التي يقع فيها فتأثير نوادي العاصمة أكثر من تأثير نوادي المدن الأخرى، كما استقطبت كذلك الفرق الرياضية والنوادي الكشفية والجمعيات الخيرية وغيرها.[2]

لقد دلَّ وجود هذه المرافق على الوعي الوطني فقد مثلت مظهرا من المظاهر الاجتماعية التي تتطلبها الحياة المدنية الحديثة، إن الاستعمار لم يكن يسمح بإنشاء مثل هذه

---

[1]- بشير بلاح، تاريخ الجزائر في قرنين...، **المرجع السابق**، ص307.

[2]- الوناس الحواس، «**دور النوادي في بعث التعليم في الجزائر**»، مجلة حوليات التاريخ والجغرافيا، مج 4، ع 7، المدرسة العليا للأساتذة بوزيعة، الجزائر، ص ص 186-199.

الجمعيات قبل بداية القرن العشرين، وهذا ما يفسر وجود نوعين منها مدعمة من الحكومة العامة في الجزائر قبل هذا التاريخ، وهي الجمعيات الخيرية التي تتولى الإشراف على توزيع المساعدات والصدقات على الفقراء في المدن[1] والثانية جمعيات التعاون والاحتياط التي تتألف عادة من المزارعين لحماية منتوجاتهم في سنوات القحط، لقد سمح القانون الصادر في 14 أفريل 1893م بإنشاء عدة جمعيات في كل بلدية يكون مركزها في العمالة أو في مراكزها الثانوية، وتكون لها فروع في مختلف المناطق تحت إشراف عامل العمالة داخل حدود عمالته، وأمين المال هو القابض البلدي وعندما تتأسس جمعية من هذا النوع يعرض قانونها على الوالي ليصادق عليه، ويمكن أن تقرض جمعية احتياطية أخرى بما لا يتجاوز عشر رأسمالها، ويمكنها كذلك أن تحمي المزروعات ضد الحريق وكوارث الشتاء.

أما مداخيل هذه الجمعيات فتكون من الاشتراكات السنوية للفلاحين والتي يدفعونها قمحا أو شعيرا بقدر معلوم تخصصه الإدارة الاستعمارية من خلال مجلسها المكلف بذلك، أو من الفوائد المالية للديون التي تقرضها للفلاحين هذا بالإضافة إلى المخصصات المالية التي تدفعها لهم العمالة مقابل شراء منتجاتهم الفلاحية بأسعار تحددها لهم مسبقا[2]، وبحلول الفاتح من شهر جويلية 1901م صدر قانون يجيز تأسيس الجمعيات والنوادي ذات الطابع الثقافي والديني والاجتماعي والرياضي وهذا ما دفع بالنخبة الجزائرية المثقفة إلى إنشاء العديدة منها ترأسها في البداية بعض الجزائريين المتجنسين بالجنسية الفرنسية والمتخرجين من مدارسها منهم بلقاسم بن التهامي ومحمد صوالح والطيب مرسلي وغيرهم، وقد ارتبطت بالأوساط المثقفة من الاندماجيين واندفع معهم عدد آخر من المثقفين باللغة العربية ومن رجال الدين فساندوهم بإلقاء محاضرات في موضوعات محددة.[3]

---

(1)– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، ج5، **المرجع السابق**، ص 313–314.

(2)– أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، **المصدر السابق**، ص ص 336–337.

(3)– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، ج5، **المرجع السابق**، ص 314.

لقد كانت النوادي من بين الوسائل التي استعملتها الحركة الإصلاحية لنشر الوعي الثقافي بين الشباب الجزائري بعدما كانوا يفتقرون إلى مقرات يجتمعون فيها، لان القوانين الاستثنائية المسلطة عليهم كانت تمنعهم من الاجتماعات خلال القرن التاسع عشر، لكن منذ بداية القرن العشرين أصبح الشعور قويا بضرورة تأسيس أندية وجمعيات عربية[1]، إذ جاء في مجلة الشهاب بالمجلد السادس الجزء العاشر نداء من شباب قسنطينة لتأسيس الجمعيات والنوادي مقال حث فيه الأغنياء على دعم هذه المرافق التي تعود بالخير على أبنائهم وأبناء وطنهم[2]، وبعد الحرب العالمية الأولى ظهرت عدة نوادي وجمعيات وتوسعت مع نشاط الحركة الإصلاحية وظهور الأحزاب السياسية وقد رافق ذلك مرونة من الإدارة الفرنسية في إنشاء مثل هذه الخلايا الاجتماعية تكون تحت رقابتها، حيث انتشرت انتشارا ملحوظا ولم تعد تقتصر على مبادرات الفرنسيين، فقد توسعت لتشمل النخبة الجزائرية المثقفة واقتصرت مقراتها على التجمعات السكانية في المدن الكبرى كقسنطينة التي شهدت إنشاء جمعية الشبيبة الإسلامية ونادي الترقي وجمعية التربية والتعليم هذا فيما بين 1924–1926م، أما في تلمسان فقد كانت بها عدة جمعيات ونوادي نذكر منها نادي السعادة، أما في مدينة قسنطينة لوحدها فقد فاق عددها 26 جمعية مدنية قبل الحرب العالمية الثانية.[3]

لقد تم استغلال القانون الخاص بالجمعيات والنوادي ومن خلاله عملت النخبة المثقفة خاصة الإصلاحية على تحقيق هدفين أساسيين:

- التكثيف من إنشاء الجمعيات لأجل تحقيق بعض الأهداف التي لم تكن متاحة إلا من خلالها وجل هذه الأهداف كانت ذات طابع ثقافي واجتماعي وسياسي.
- اكتساب الشرعية القانونية لعمل هذه الجمعيات والنوادي وتمكين أصحابها من تحقيق الأهداف المسطرة المعلنة والخفية.

---

(1)– عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها...، **المرجع السابق**، ص188.

(2)– محمد بن سليمان المرتضى، «**هل من مجيب**»، مجلة الشهاب، ج10، مج6، جمادى الثانية 1349الموافق لـ نوفمبر 1930، ص 683.

(3)– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، ج5، **المرجع السابق**، ص315.

بما أن الجمعيات قد تنوعت في بداية ظهورها بين ثقافية وخيرية ورياضية وفنية فإننا سنركز على الثقافية والتي كانت موضوع الصحف الإصلاحية والتي اتخذتها وسيلة تدعو من خلالها إلى المساواة في بداية الأمر وبالتالي كانت هذه المرافق منبعا روحيا وفكريا وأداة تصدي لسياسة التجهيل والفرنسة بتربية الشباب وتأطيره ومن أهم هذه الجمعيات:

4-1-الجمعيات الثقافية:

4-1-1- الجمعية الرشيدية:

تأسست في العاصمة من طرف شبان جزائريين متخرجين من المدرسة الفرنسية الجزائرية، وكانت لها فروع في أنحاء البلاد خاصة في إقليم وهران، لقد ضم فرع العاصمة منها 250 عضوا سنة 1910م، اهتمت بنشر التعليم وتقديم دروس للبالغين وإلقاء المحاضرات والتبشير بالأخوة، كما هدف برنامجها إلى مساعدة الشباب الجزائري على العمل والتفكير والعيش في ظروف ملائمة، وكان من بين أعضائها الدكتور بن التهامي وبن بريهمات[1]، كانت تركز على المادة العلمية والثقافية التي كانت تقدمها، لأن جل الكتابات التي تناولتها أهملت إنتاج هذه المرافق وركزت على التأسيس وغيرها، في حين من خلال المحاضرات التي قدمتها الجمعية الرشيدية باللغة العربية والفرنسية والتي ساعدت على فهم ملامح النهضة الجزائرية[2]، إذ تضمنت عناوين محاضراتها المتنوعة بين اللغة العربية والفرنسية سنة 1907م مقالات تدعو إلى تقبل الاستعمار الفرنسي في ظل المساواة وتقريب وجهات النظر بين المستوطنين والجزائريين، والتشجيع على التعليم الفرنسي إذ قدم ابن زكري محاضرة موسومة بعنوان «الإسلام واللغات الأجنبية» كما ألقى أبو القاسم الحفناوي محاضرة بعنوان «فرنسا الحرية وتفوق اللغة الفرنسية»، هذا بالإضافة إلى تقديم بعض المحاضرات التي تذكر فرنسا وتطلب منها حق المساواة كالتي ألقاها مصطفى ولد عيسى تحت عنوان «الوضع السياسي والمعنوي» ومحاضرة بلحاج «التنظيم السياسي لفرنسا»، كما كانت

---

[1]- بشير بلاح، تاريخ الجزائر في قرنين 1800-2000...، ج1، **المرجع السابق**، ص307.

[2]- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، ج2، **المصدر السابق**، ص380.

الجمعية تقدم محاضرات في التكافل الاجتماعي والتضامن مثل التي ألقاها مصطفى ولد عيسى «التضامن والأخوة بين المسلمين»، وأخرى تدعو إلى الاخوة كالتي ألقاها ابن رحال «التوفيق بين الإسلام والتقدم».[1]

4-1-2- الجمعية التوفيقية:

أنشئت سنة 1908م لكن أعيد تنظيمها من قبل النخبة سنة 1911م كان لها انتشار محدود وبلغ عدد أعضائها ما يربو عن 200 عضو، كان يرأسها الدكتور ابن التهامي أحد رواد النخبة الجزائرية ونائب رئيسها السيد محمد صوالح الذي كان هو الأخر عضوا نشيطا في النخبة، كان هدفها جمع الجزائريين الذين كانوا يرغبون في تثقيف أنفسهم وتطوير أفكارهم العلمية والاجتماعية[2]، انحصر اهتمامها على الاعتناء بالجانب التاريخي، الأدبي، العلوم، القضايا الاجتماعية، وكانت ذات ميول اندماجية كما كان لبعض أعضائها نشاط صحفي في مختلف الجرائد الفرنسية والعربية[3]، كانت تتلقى تشجيعات من طرف بعض الفرنسيين كما نشطت سلسلة من المحاضرات العلمية أهمها سنة 1911م، فقد ألقى في مقرها المستشرق بيلتي محاضرة طرح من خلالها فوائد التعارف بين الجزائريين والفرنسيين، كما تناولت محاضرة أخرى الحديث عن القانون الإسلامي العام في الجزائر، وتطرق أحد الجزائريين في حديثه عن الحضارة العربية، كما ألقى نائب رئيسها محاضرة بين فيها ملامح العالم الإنساني المعاصر، كما خصص الصحفي برانتكي حديثه عن الأدب المعادي للإسلام، وتطرق أحد أعضائها إلى احتلال مصر من طرف نابليون، ولعل هذه الجهود توضح موضوعين هامين أحدهما دور الجمعية التوفيقية كمنظمة ثقافية، والثاني الروح التي كانت سائدة في الجزائر في عهد النهضة بتلك الفترة.[4]

---

(1)- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية...، ج2، **المرجع السابق**، ص139-140.

(2)- محمد بلعباس، **الوجيز في تاريخ الجزائر المعاصر**، دار المعاصرة، الجزائر، 2009، ص12.

(3)- بشير بلاح، تاريخ الجزائر في قرنين 1800-2000...، ج1، **المرجع السابق**، ص308.

(4)- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية...، ج2، **المرجع السابق**، ص ص 137-138.

4-1-3-جمعيات وادي ميزاب:

ترتكز في القرارة، بني يزقن وغرداية التي أسس فيها بعض الوطنيين جمعية الإصلاح التي ترأسها صالح أبو بكر، والتي هدفت إلى بث فكرة الاتحاد ونشر العلم بين طبقات الأمة بتأسيس مدرسة[1]، عملت على إنشاء معاهد العلوم الشرعية الإسلامية ورعاية نشاطات علمية، أدبية واجتماعية، وتأسيس الصحف وإرسال بعثات علمية إلى بعض البلاد الإسلامية خاصة تونس[2]، فكانت أول بعثة علمية نحوها بقيادة الشيخ أبو اليقظان في سنة 1914م وشارك في الحياة السياسية والثقافية هناك فيما بين 1917-1925م كما أصدر بها أول صحيفة إصلاحية سنة 1926م[3]، اهتمت هذه الجمعيات بالحفاظ على التراث وتطوير التعليم العربي الحر كما ساهمت في محاربة الآفات الاجتماعية والحد من الظواهر الغريبة عن مجتمعنا.

4-1-4- جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين:

عمل أبناء المغرب العربي على إنشاء هيئات مختلفة لمجابهة الاستعمار الفرنسي والتي تميزت بالبعد النضالي المغاربي المشترك، فكان أن ظهرت عدة تنظيمات طلابية أهمها جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا، والتي جاءت نتيجة محاولات قام بها بعض الشبان الجزائريين والتونسيين من أجل إنشاء جبهة سياسية واحدة في المغرب العربي وقد جاءت تسميتها الأولى: الجمعية الودادية للتلاميذ المسلمين لشمال إفريقيا، كان من بين أعضائها عدد من الطلبة الذين أصبحوا زعماء المغرب العربي في مرحلة ما بعد الاستقلال[4]، يعود تاريخ تأسيسها إلى 18 مارس 1919م بالجزائر العاصمة وقد استبدلت

---

(1)- (صاحب المقال دون توقيع)، «**حول تأسيس جمعية الإصلاح في غرداية**»، جريدة الشهاب، ع 158، الخميس 15 صفر 1347 الموافق لـ 2 أوت 1928، ص ص 167-168.

(2)- بشير بلاح، تاريخ الجزائر في قرنين 1800-2000 ...، ج1، **المرجع السابق**، ص 308.

(3)- محمد صالح ناصر، أبو اليقظان وجهاد الكلمة...، ج1، **المرجع السابق**، ص 15.

(4)-عبد الله حمادي، **الحركة الطلابية الجزائرية 1871-1962م**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ط2، 1995، ص 45.

كلمة ودادية بكلمة جمعية، كان هدفها تقديم المساعدة المادية للطلبة المغاربة، كما كانت لها أهداف سياسية خالصة.

يذهب البعض إلى أنها نتاج نشاط حزب نجم شمال إفريقيا بفرنسا، حيث قام بإنشائها بغرض لم شمل الطلبة المغاربة الذين يزاولون دراستهم بفرنسا قصد تنمية الوعي بالقضية الوطنية المغاربية بين صفوفهم، جسدت وحدة العمل من أجل التحرر وبلورة فكرة وحدة المغرب العربي، لعبت دورا هاما في إقامة علاقات صداقة شخصية بين طلاب المغرب العربي الذين كانوا يدرسون في الجامعات الفرنسية.[1]

أصدرت جمعية الطلبة المسلمين أول نشرة سنوية سنة 1928م أعلنت من خلالها عن الأهداف والتوجهات الخاصة بها جاء فيها: «أسست هذه الجمعية في شهر ديسمبر 1927م لسد حاجة طلبة شمال إفريقيا المسلمين، فرغم تعدادهم الكبير يجهلون بعضهم البعض، ولا يجتمع الواحد منه بأخيه إلا بفضل الصدفة على أننا نرى الطلبة في كافة الأقطار لهم جمعيات يلتفون حولها فتلم شملهم وتؤازر الضعفاء منهم فكيف يتسنى لنا نحن أبناء بلاد واحدة أن نبقى متفرقين...».[2]

إن تأسيس جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين اقترن بظرفية بروز مؤشرات انتقال الوعي الوطني من طور المقاومة المسلحة إلى مستوى العمل السياسي الحزبي المنتظم، كما أن ظهورها لم يكن من السهل الوصول إليه لو لم تشهد دول المغرب العربي الموجات المكثفة الأولى من البعثات الطلابية نحو فرنسا والمشرق العربي[3]، لقد ساهمت مساهمة فعالة في التركيز على أهمية التعليم والثقافة العربية الإسلامية ولتأكيد دورها التوعوي عقدت

---

(1)– يحي بوعزيز، «**دور الطبلة الجزائريين في ثورة التحرير الوطني**»، مجلة الثقافة، ع 83، س14، ذو الحجة 1404 الموافق لـ سبتمبر 1984، الجزائر، ص274.

(2)– أمحمد مالكي، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1993، ص 298.

(3)– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية...، ج3، **المرجع السابق**، ص 108.

عدة مؤتمرات شعبية[1]، إن أهم ما ميزها عن حزب نجم شمال إفريقيا هو نشاطها التعليمي والثقافي وهذا ما يظهر جليا من خلال مؤتمراتها خاصة الأول والثاني، بعد أن عملت الإدارة الاستعمارية بمختلف أجهزتها المادية والمعنوية على محاربة التعليم باعتباره الخطر الذي يهدد كيانها لذا يجب عليها أن تتحكم في قطاع التعليم بما يخدم مصالحها المستقبلية ووجودها في المغرب العربي، وهو ما جاء على لسان الحاكم العام في المغرب الأقصى لوتي: «أما التعليم فبواسطته يمكن أن يتم العمل الأكثر عمقا والأشد تأثيرا في تطور الفكر المغربي الجديد، وأن في هذا الميدان لشغلا كبيرا يلزم الاعتناء به حينا لأنه أهمل غاية الإهمال، فبواسطة المدارس وحدها يمكن أن نهيئ النخب المتأهلة للمشاركة معنا ونكون العنصر الحي والأهم في موظفي الحماية».[2]

4-1-5- جمعية الشبيبة الإسلامية الجزائرية:

كان يديرها الشيخ عمر بن قدور تأسست سنة 1923م، وهدفت إلى بعث النهضة الجزائرية بالمحافظة على مقومات الهوية الوطنية، فقد دعت إلى تربية الأبناء على المبادئ الإسلامية الصحيحة، وإحياء مناقب الأمة ببعث تعاليم الدين في النشء لخدمة وطنه كما اهتمت بالتعليم والمحافظة على اللغة العربية ومحاربة الآفات الاجتماعية التي ضاعفت من متاعب الشعب الجزائري وهذا من خلال التركيز على دور الدين وأهميته في الحفاظ على تماسك الشعب الجزائري إذ جاء في جريدة واد ميزاب عن هذه الجمعية «خصوصا وأنها عينت منذ افتتاحها الشيخ عمر بن قدور الجزائري صاحب الفاروق سابقا الذي يعرف الجزائريون كلهم مقدار جهاده في سبيل رقي أمته...، مديرا لهذه المدرسة فكان عاملا مثابرا على تربية النشأة على الأسلوب الديني الخالص من الأوهام والخرافات مجدا في تهيئة جيل حر الفكر محب الوطن متمسك بالدين محيط بلغة القرآن».[3]

---

[1]- أمحمد مالكي، **المرجع السابق**، ص297.

[2]- أمحمد مالكي، **المرجع نفسه**، ص298.

[3]- (صاحب المقال دون توقيع)، «**جمعية الشبيبة الإسلامية الجزائرية**»، جريدة واد ميزاب، ع 30، س1، الجمعة 3 ذي القعدة 1345 الموافق لـ 6 أفريل 1927، ص2.

إن من بين الجمعيات التي كتبت عنها الصحف الإصلاحية جمعية الشبيبة الأدبية الوطنية بمعسكر وجاءت لتحقيق أهداف ثقافية حيث ركزت على الجانب الأدبي وإحياء اللغة العربية وتكوين الألفة والاتحاد بين الأدباء، كما أسست بسطيف الجمعية الدينية والتي ركزت في نشاطها على بناء مسجد المدينة والقيام بشؤونه والتواصل مع الإدارة الاستعمارية من أجل بنائه، وقد دعت جرائد أبو اليقظان إلى التكافل والتعاون من أجل تحقيق هذا المشروع الإسلامي الذي يعود بالخير على أهل سطيف، باعتباره مكانا للعبادة ومرفقاً أيضا للتعليم خاصة في مجال تحفيظ القرآن، كما أشادت تلك الصحف بالدور الذي يلعبه رئيس الجمعية السيد مصطفاوي الهادي وأمين مالها لبلوغ هذه الغاية المرجوة من هذا المشروع الخيري إذ جاء في جريدة واد ميزاب تصريح لأبو اليقظان « نحن نرحب بهذه الجمعية ونرجو لها دوام التوفيق والاستقامة حتى تحقق غرضها الأساسي النبيل ونشكر همة أعضائها المؤسسين على قيامهم بهذا المشروع الجليل الذي نحن في حاجة أكيدة إلى أمثاله في القطر الجزائري».[1]

4-1-6- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين[2]:

إن فكرة إنشاء جمعية دينية كانت منذ البداية مطروحة ضمن أهداف النخبة الإصلاحية، فقد جاء في جريدة الشهاب بالعدد الثالث دعوة إلى إنشائها وطرح الاقتراحات التي يراها العلماء مناسبة للمساهمة في إعداد قانونها الأساسي، فقد كتب المولود بن الصديق الحافظي الأزهري «لا نظن أن أحدا ممن تأخذه الغيرة الدينية بعد أن ظهر للعيان انحطاط

---

[1]- (صاحب المقال دون توقيع)، «**في سبيل الدين والدنيا**»، جريدة واد ميزاب، ع 93، س2، الجمعة 9 صفر 1347 الموافق لـ 27 جويلية 1927، ص3.

[2]- أن تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كانت محل خلاف بين المؤرخين المعاصرين وغير المعاصرين فيمن كان صاحب المشروع من رجال الإصلاح، لهذا فقد جاءت الكتابات التاريخية بعدة أراء في هذا الشأن، ينظر: (مازن صلاح حامد مطبقاني، **المرجع السابق**، ص ص 72-78).

الأمة الفظيع في أمر دينها أن يتخلف عن إجابة هذا النداء»[1]، وطرح صاحب المقال عدة اقتراحات لنجاح هذه الهيئة الإصلاحية منها:

- إشراك كافة العناصر الإصلاحية في هذه الهيئة وعلى رأسهم الإباضين وتأسيس قانون لها ينشر بشكل واسع ليطلع عليه كل المهتمين.
- تخصص ضمن هذا القانون بنودا لجمع الزكاة لتكون مصدر تمويل ومساعدة للفقراء مع تأسيس مدارس ابتدائية ومكاتب قرآنية لتعليم النشء أصول الدين الإسلامي.
- تأسيس فروع لهذه الجمعية في المدن والقرى مع تقديم الأعمال المهمة عن غيرها وأن يكون مركزها في قسنطينة أو العاصمة.
- تأليف كتب خاصة لنشر الدعوة الإصلاحية واعتمادها في البرامج والنظم الخاصة لهذه الهيئة الدينية.[2]

مما لا شك فيه أن جمعية العلماء المسلمين كان لها دور فعال في الحياة الاجتماعية والسياسية والدينية في مختلف مجالات الحياة بتلك الفترة، وما يهمنا في هذا الاطار هو دورها التعليمي والثقافي، إذ تأسست في 05 ماي 1931م وقبل هذا التأسيس سبقته عدة لقاءات لنخبة من العلماء بنادي الترقي الذي كان قبلة للمثقفين، وكانت دوافع تأسيسها متعددة منها ما تعلق بالجانب الشرعي في جهاد المشركين والكفار حيث صدرت في هذا الشأن عدة فتاوى زادت من عملية الهجرة إلى المشرق والبلاد الإسلامية، ومن الدوافع التي ساهمت في ظهورها أيضا الحركة الثقافية التي سادت العالم العربي والإسلامي واليقظة التي دبت في أرجاء الأمة بنشاط جرائدها ومجلاتها العربية خاصة المشرقية منها على رأس تلك الصحف والمجلات العروة الوثقى والمنار واللواء، إذ جاء في مجلة الشهاب بالجزء

---

[1]– المولود بن الصديق الحافظي الأزهري، «**تأسيس حزب ديني إصلاحي**»، جريدة الشهاب، ع 9، س1، الخميس 21 جمادى الثانية 1344 الموافق لـ 7 جانفي 1926، ص182.

[2]– المولود بن الصديق الحافظي الازهري، **المصدر نفسه**، ص 183.

الثالث من المجلد الرابع «أما ما ينتظر من الجمعية فهو كل خير يرجى من آداب الإسلام وهدايته...، ونفعا جزيلا يعود على الوطن بالسعادة والرفاه، نعم إن المسلمين هم السواد الأعظم في وطنهم فاذا تثقفوا بالعلم وتحلوا بالآداب وأشربوا حب العمل وانبعثت فيهم روح النشاط كان منهم كل خير». [1]

كذلك عودة بعض العلماء الجزائريين الذين درسوا بالمشرق من أمثال محمد البشير الإبراهيمي، الطيب العقبي، والعربي التبسي والتي كانت بعد الحرب العالمية الأولى والتي ساهمت في إثراء نشاط النخبة الوطنية، لقد أخذ ابن باديس بنصيحة الشيخ حسين الهندي العالم السلفي الذي التقى به في المدينة المنورة والذي نصحه بوجوب العودة إلى الجزائر لاحتياجها إلى علمه وفكره لإن صلاح الناس من صلاح العلماء وفي هذا يقول عبد الحميد بن باديس «لن يصلح المسلمين حتى يصلح علماؤهم فإن العلماء من الأمة بمثابة القلب إذا صلح صلح الجسد كله»[2].

كما جاء على لسانه أنه اجتمع للأمة الجزائرية في بداية القرن العشرين من العلماء مالم يجتمع للدول العربية والإسلامية حيث قال «من حظ الجزائر السعيد ومن مفاخرها التي تتيه بها على الأقطار أنه لم يجتمع في بلد من بلدان الإسلام فيما رأينا وسمعنا وقرأنا مجموعة من العلماء وافرة الحظ من العلم مؤتلفة القصد والاتجاه مخلصة النية متينة العزائم متحابة في الحق مجتمعة القلوب على الإسلام والعروبة وقد ألف بينها العلم والعمل مثل ما اجتمع للجزائر في علمائها الأبرار»[3].

لقد اقتصر دورها في التعليم العربي ومحاربة الخرافات وتصفية الإسلام مما علق به من الشوائب خلال الفترة الاستعمارية، فقد كان لها باع طويل ومسار هادف في مختلف

---

[1]– (صاحب المقال دون توقيع)، «**جمعية العلماء كيف يجب أن تكون وما ينتظر منها**»، مجلة الشهاب، ج 3، مج7، ذي القعدة 1349الموافق لـ مارس 1931، ص211.

[2]– تركي رابح عمامرة، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر...، **المرجع السابق**، ص410.

[3]– **المرجع نفسه**، ص 172.

المجالات فقد اتسمت بالشمولية في الإصلاح إذ جاء على لسان محمد مبارك الميلي «إن جمعية العلماء قد أحيت الجزائر، وبعثت فيها عربيتها التي كادت أن تغيب، وإسلامها الذي كاد أن يقضى عليه، ولو أن حركات التحرر السياسي في الجزائر سارت بطريق آخر وعلى منهج بعض الهيئات التي أنشئت في جو التأثر بالثقافة الفرنسية لكانت الجزائر اليوم قطرا فرنسيا، ولو أنه مستقل استقلالا ذاتيا، لكنه استقلال يمحو ذاتيتها ويزيل عنها إسلامها وعربيتها».[1]

لعل أهم عمل قامت به جمعية العلماء في الميدان الثقافي بعد نشر التعليم العربي الذي أراد الاستعمار القضاء عليه وتجهيل الشعب وتفقيره، هو إصلاح التعليم الديني في نظمه وبرامجه وطرق تدريسه، فقد كان التعليم العربي الحر أثناء تأسيسها يدور في دائرة ضيقة فهو لم يكن يتعدى إحداث بعض المكاتب الحرة للتعليم المكتبي في بعض الجمعيات والنوادي وتنظيم دروس الوعظ والإرشاد الديني في المساجد، وتنظيم المحاضرات في التهذيب وشؤون الحياة العامة.[2]

كما أنها عملت على عدة أصعدة نوجزها فيما يلي:

- عملت على ثلاث محاور أساسية الميدان العلمي والديني والثقافي في نشاطها العلني[3].
- اشتغلت في الجانب السياسي وكانت ذات تأثير إيجابي على القضية الوطنية.
- اهتمت بالجانب الاجتماعي وحاربت الآفات التي كان المجتمع يعاني منها واستطاعت تحقيق الكثير من الإصلاحات في هذا الجانب، إذ جاء في جريدة الأمة بعددها السابع الصادر في 30 أكتوبر 1934م «بالأخص شهادة صاحب الخمور

---

(1)– عبد الرحمن شيبان، مقدمة مجلة الشهاب، **المصدر السابق**، ص59.

(2)– رابح عمامرة، **المرجع السابق**، ص396.

(3)– (صاحب المقال دون توقيع)، «**كيف يجب أن نفهم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين**»، جريدة الأمة، ع 7، س1، الثلاثاء 21 رجب 1353 لـ الموافق 30 أكتوبر 1934، ص1؛ ينظر أيضا(*Jacques Carret, L'association des Oulémas d'Algérie, Edition Alem el afkar, Alger,2008, p43-44).*

بنقصان نحو 50 في المائة مما كان المسلمون يشربونه في الجزائر العاصمة ثم إنقاذ جم غفير من العملة المسلمين من مستنقعات الشيوعية».[1]

إن مكانتها في الحياة العامة بالجزائر اكتسبتها بتجنبها بعض النقائص والعيوب التي سقطت فيها بعض الجمعيات الأخرى نوجزها فيما يلي:

- استبداد الرئيس برأيه واستغلال منصبه لإرضاء أغراضه الخاصة حتى إذا نال مراده ارتد على أعقابه وترك أنصاره الذين أوصلوه إلى التكلم باسمهم.
- استعفاء عضو من الجمعية لكلمة جارحة بلغته عن عضو آخر فينزل الخلاف بين أعضائها وبهذا يكون مردودها منافياً لما كان وما يجب أن يكون في خدمة الأمة.
- المعاداة لأجل الاختلاف في الرأي فاذا اختلف عضوان في رأي من الآراء قامت العداوة بينهما حتى يؤدي ذلك إلى المقاطعة وتدبير المكائد وتلفيق العيوب لبعضهما، ورمي أحدهما الآخر بما لا يليق وهذا يضعف من قوة الجمعية وانتشارها.
- إساءة الظن بالمخالف في الفكرة كتأويل أقواله وأفعاله بسوء القصد وخبث النية مع وضوح إخلاصه.
- التأثر بالقرابة والصداقة في اختيار الأعضاء والعمل وعدم مراعاة الكفاءة. [2]

4-1-7- جمعية الطلبة الجزائريين الزيتونيين بتونس:

تأسست هذه الجمعية سنة 1934م في تونس أشرف على تكوين مجلسها الإداري الشيخ محمد البشير الإبراهيمي، جاءت لتنظم النشاط الطلابي هناك جمعت بين الجزائريين الذين يلتحقون بالتعليم في جامع الزيتونة[3]، ترأسها المكي الشاذلي وأحمد يحياوي نائبا له

---

[1]- (صاحب المقال دون توقيع)، كيف يجب أن نفهم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، **الصدر السابق**، ص1.

[2]- (صاحب المقال دون توقيع)، «**الجمعيات**»، جريدة المنار، ع 5، س1، الجمعة 11 رمضان 1370 الموافق لـ 15 جوان 1951، ص3.

[3]- مازن صلاح حامد مطبقاتي، **المرجع السابق**، ص167.

ومصطفى الجيجلي أمين المال[1]، ارتبطت بجمعية العلماء المسلمين الجزائريين ونظرا لاعتماد المعاهد الإصلاحية الباديسية على المناهج التربوية والتعليمية المنتهجة في جامع الزيتونة، كان الطلبة المتخرجون من المدارس الإصلاحية يواصلون تعليمهم في جامع الزيتونة، كما هدفت إلى تقوية الروابط بين الطلبة الجزائريين ، ومساعدة الفقراء والمحتاجين منهم والأشراف عليهم وتوجيههم من الناحية العلمية والأخلاقية، مما يؤكد وجود ارتباط كبير لجمعية الطلبة بالحركة الإصلاحية في الجزائر فقد ذكرت جريدة البصائر أن عدد الطلبة الجزائريين في تونس قد ارتفع من خمسين طالبا قبل تأسيسها إلى ثلاثمائة طالب بعد أن أصبحت تنشط في المجال التعليمي، مما يدل على أن أعمال هذه الأخيرة قد بدأت تؤتي ثمارها، والتمس الشيخ البشير الابراهيمي من جمعية العلماء المسلمين أن تضاعف من مجهوداتها لأجل تمكين الطلبة الجزائريين من إنشاء مدرسة لإسكان التلاميذ الجزائريين وتقديم المساعدة لهم.[2]

4-2- النوادي الثقافية:

من الأهمية بمكان أن ننوه بأهم النوادي التي تأسست بعد مطلع القرن العشرين وخاصة التي كان لها تأثير في الحياة الثقافية والسياسية حيث ساهمت بشكل أو بآخر في خدمة القضية الوطنية وسوف نأتي على ذكرها بإيجاز:

4-2-1- نادي صالح باي:

تم تأسيسه من طرف مجموعة من المثقفين الجزائريين في حدود سنة 1907م حسب بعض المصادر، إذ جاء في جريدة المنتقد حول التأسيس «أسس هذا النادي جماعة من الفضلاء والأعيان تحت رئاسة أحد الفضلاء الإفرنج الذين تحققوا أن العالم الإسلامي في نهوض وانتباه لا يمكن إيقافه بل تجب إعانته والسير به إلى عدم الخروج عن طاعة الدولة

---

[1]- (صاحب المقال دون توقيع)، «**جمعية الطلبة الجزائريين الزيتونيين**»، جريدة الأمة، ع 143، س3، الثلاثاء 5 رمضان 1356 الموافق لـ 9 نوفمبر 1937، ص2.

[2]- (صاحب المقال دون توقيع)، «**التلاميذ الجزائريون بتونس**»، جريدة البصائر، ع 137، س3، الجمعة 4 رمضان 1357 الموافق لـ 28 أكتوبر 1938، ص 385.

وكان مبدؤه تعليم الأمة وتهذيبها وجعل الرابطة بينها متصلة وتأليف شبه نقابات لجميع أهل الصنائع لتحسين حالهم، وتسهيل معاشهم، والتوصل لإعانة الفقير والمريض والمصاب بمصيبة بكل ما في وسع النقابة من المال وتحرير التقارير في كل المسائل النافعة للأمة وتقديمها لولاة الأمر، ولما تشكلت الجمعية تكون مجلسها من أربعين عضوا رئيسا وأربعة خلفاء وكاتبين وقابضين وانقسم إلى عدة لجان لجنة التعليم والمسامرات ولجنة النقابات ولجنة الإعانة ولجنة المراقبة وغيرها من اللجان»[1]، وبحلول سنة 1908م وصل عدد المشتركين فيه إلى ما يفوق ألفاً وسبعمائة عضو كانت له فروع كثيرة في مدينة الجزائر، فقد أخبر ابن موهوب أحد المثقفين الجزائريين في تلك الفترة مؤسس النادي السيد أريب بأن «مناقبكم العالية وإخلاصكم وحرمة إدارتكم للنادي، بالإضافة إلى حزمكم، تستحق الاحترام والإعجاب والاعتراف»[2]، ولم تخرج أهداف النادي عن نشر التعليم والمساعدة على تحرير الجماهير الجزائرية والتوفيق بين المستوطنين والجزائريين وإلقاء المحاضرات العلمية والأدبية، مع المساهمة في خلق جمعيات خيرية، والدعوة إلى العمل والأخوة والتعاون ومعالجة الأمراض الاجتماعية المتفشية في المجتمع، كما عمل على مساعدة الشباب الجزائري في إظهار مواهبهم الأدبية والفنية وتنظيم دروس في التكوين المهني.[3]

إن من بين مظاهر نشاطاته شروعه في تأسيس النقابات التجارية فقد تمكن من تأسيس نقابة الخرازين، التي كان القصد منها إعانتهم حتى لا يلجئهم الاحتياج إلى بيع مصنوعاتهم بأبخس الأثمان، كما أنشأ لهم مكتبا فيه كاتب وأمينان يقومان بتقليب السلع ورد المغشوش منها، ومجلسا يفصل فيما يكون النزاع فيه بين العمال وأصحاب المعامل وغيرهم بحسب العرف الجاري في مثل هذه الحرف، مقابل دفع فرنك واحد في المائة من أثمان المبيعات، يدفع منها أجر عمال المكتب والباقي يكون محفوظا ليأخذ منه ما يحتاجه كل من

---

(1)– (صاحب المقال دون توقيع)، «**نادي صالح باي**»، جريدة المنتقد، ع 14، الخميس 12 ربيع الأول 1344 الموافق لـ 01 أكتوبر 1925، ص 260.

(2)– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية...، ج2، **المرجع السابق**، ص 139.

(3)– محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر...، **المرجع السابق**، ص 12.

لم تبع سلعته التي بالمكتب، لأن السلع التي تمر به تختم بخاتم يستدل به على صفائها وخلوها من الغش بالإضافة إلى ترويجها في الأسواق، سارت هذه الأعمال في بداية الأمر على نمط جاد ثم وقع الانحراف ولم تؤسس بقية النقابات بطرق مضبوطة وهذا ما أدى بها إلى التفكك، أما لجنة التعليم فقد حاولت في أول أمرها بإصلاح التعليم بالكتاتيب القرآنية، إلا أن أهل الجمود والمحافظة على القديم وإن ثبت ضرره عارضوا ذلك فلم يؤثر الإصلاح إلا قليلا في مكتب أو اثنين، ثم فتحت الدروس الليلية باللغتين، استمرت ثلاث أو أربع سنوات أحرزت على نتائج حسنة وبلغ عدد الطلبة فيها ما يقارب مائتي طالب، كما شرع النادي في تهيئة مدرسة لتعليم اللغتين حسب نمط المدارس المصرية إلا أن المدرسة لم تظهر للوجود، وأما أسباب تراجعه فتعود إلى اختلاف أعضائه فيما بينهم وتدخل الاستعمار في شؤونه.[1]

4-2-2- نادي السعادة:

تأسس سنة 1925م بنهج الشهيد حملاوي بقسنطينة أسسه الطيب بن محمد زرقين وبن حبيلص نائبا للرئيس، وأمين المال الحاج السعيد وكاتبه العام باللغة الفرنسية بومالیط مسعود وكاتب باللغة العربية مامي إسماعيل، حاضر في هذا النادي الشيخ عبد الحميد بن باديس الذي حاول أن يبعث اللغة العربية في صفوف هذا النادي خاصة وأن أعضاءه كانوا مثقفين بالثقافة الفرنسية من أطباء ونواب[2]، إذ ورد في جريدة المنتقد مقالا لعبد الحميد بن باديس يقول «كانت أكثرية الحضور بالجلسة العامة الفارطة تفهم العربية الكتابية، وفيهم عدة قادرون على الخطابة بها وكثير منهم لا يعرفون الفرنسوية، وكانت الأقلية تفهم الفرنسوية وتخطب بها ولا تعرف العربية إلا الدارجة ولكنها لا تستطيع أن تعبر بها عن جميع أفكارها، ومن هؤلاء الذين تولوا تحرير قانون النادي لمعرفتهم وذكائهم فكتبوه بالفرنسوية التي يعرفونها دون العربية التي يجهلونها، فلما اجتمع القوم جاء المشكل المحزن وهو عسر التفاهم بين

---

[1]- (صاحب المقال دون توقيع)، نادي صالح باي، **المصدر السابق**، ص 261.

[2]- (صاحب المقال دون توقيع)، «**نادي السعادة**»، جريدة المنتقد، ع 8، الخميس 03 محرم 1344 الموافق لـ 20 أوت 1925، ص ص 145-146.

أخوة دينهم واحد ووطنهم ولغتهم واحدة،...نكتب هذا والأسف ملؤ قلوبنا على ضياع لغتنا حتى كاد ينسد طريق التفاهم بيننا».[1]

4-2-3- النادي الإسلامي:

تأسس سنة 1933م بميلة من طرف الشيخ مبارك الميلي بعد عودته من الأغواط، وهو امتداد لحركة الإصلاح التي كانت تقوم في إطار نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، أراد من خلاله توسيع أنشطته للالتقاء بالذين لا يدخلون المساجد ولا المدارس والذين لا يقرؤون الصحف، كان يلقي فيه المحاضرات والدروس العامة بهدف تعليم وتربية الشباب تربية إسلامية وإبعادهم عن الانحلال الخلقي وغيرها من الآفات الاجتماعية والقضاء على الجهل والأمية، هذا ما ذهب إليه البشير الإبراهيمي في قوله «ترى أن النوادي الإسلامية التي تؤسسها أو تشرف عليها هي وسط جامع بين المدرسة وبين الجامع، لأن هناك طائفة عظيمة من شباب الأمة لا تجد الجمعية وسيلة لتبليغه دعوة الدين والعلم، إلا في تلك النوادي». [2]

4-2-4- نادي الترقي:

شكل هذا النادي النواة الأساسية لعمل النخبة الإصلاحية في الفترة التي كانت من أصعب الفترات في تلك المرحلة، وبعد جهود عظيمة تمكنت من تأسيسه في العاصمة عام 1927م، فقد جاء في جريدة الشهاب بعددها 106 الصادر بتاريخ 21 جويلية 1927م أن هذا النادي سوف تكون له مكانة علمية وثقافية بين شباب الأمة كما سيساهم في بعث النهضة الجزائرية[3]، وقد ركز فيه على تعميم التعليم العربي، ومقاومة نزعات الاندماج والتجنيس

---

[1]- عبد الحميد بن باديس، «**حول النادي لا تفاهم بغير العربية**»، جريدة المنتقد، ع 9، الخميس 07 صفر 1344 الموافق لـ 27 أوت 1925، ص ص 164-165.

[2]- تركي رابح عمامرة، **جمعية العلماء الجزائريين التاريخية 1931-1956**، دار المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009، ص ص92-93.

[3]- (صاحب المقال دون توقيع)، «**نادي الترقي بالجزائر**»، جريدة الشهاب، ع 106، الخميس 21 محرم 1346 الموافق لـ 21 جويلية 1927، ص120.

للاستفادة من الحقوق السياسية ومن خلاله تمكنت مجموعة من العلماء من تأسيس هيئة إسلامية والتي كانت أكبر عمل قام به العلماء في هذا الجانب من تكوين الجمعيات والنوادي[1]، وحسبما جاء في الفصل الثاني من قانونه الأساسي فأنه سوف يعمل على تثقيف مسلمي الجزائر علميا واقتصاديا واجتماعيا، وأن الجانب الثقافي في هذا المرفق سيكون أكثر حضورا من غيره، حاضر فيه الشيخ عبد الحميد بن باديس وركز في حديثه على مكانة الاجتماع والنوادي عند العرب، كما أن مؤسسيه استدعوا الشيخ الطيب العقبي ليكون محاضرا دائما في النادي[2]، من خلال تتبع الكتابات التي تناولت نادي الترقي.

ما يمكن قوله أن ما حققه هذا المرفق يفوق بكثير ما حققته بقية النوادي في المجال الثقافي لأسباب عديدة هي:

- جاء تأسيسه في فترة مهمة هي فترة العشرينات من القرن العشرين التي تسارعت فيها الأحداث، ونجم عن ذلك نوع من التساهل من قبل الإدارة الاستعمارية مع النوادي والجمعيات والتي حاولت فقط توجيهها من خلال ضبط قانونها الأساسي الصادر في سنة 1901م.
- تواجده في العاصمة الشيء الذي أعطى له المصداقية التامة في تبني المشاريع الإصلاحية الكبيرة، وكذا الحضور الدائم للنخبة من العلماء به بالإضافة إلى المرافق التي يتوفر عليها والتي أقل ما يقال عنها أنها كانت جامعة للمواصفات التي تتوفر عليها النوادي الكبيرة.
- كان محط أنظار النخبة المثقفة في الجزائر بكل توجهاتها الأيديولوجية، كان ينظم الملتقيات والمحاضرات ويساهم فيها من كل البلدان العربية، هذا بالإضافة إلى مساهمة بعض الأوروبيين في تقريب وجهات النظر بين الجزائريين والمستوطنين.

---

[1]– أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، **المصدر السابق**، ص 135.

[2]– مازن صلاح حامد مطبقاني، **المرجع السابق**، ص 72.

إن النوادي الجزائرية بمختلف مشاربها وتوجهاتها كانت تهدف في مجملها إلى تحقيق بعض طموحات الطبقة المثقفة، والتي أخذت على عاتقها إصلاح ما يمكن إصلاحه داخل المجتمع الجزائري، كما كانت تتخذ من مقراتها دخلاً مالياً من المشروبات المباحة التي تباع فيها، وهذه النشاطات وغيرها هي التي أطالت في عمرها وهذا ما أدركته الإدارة الفرنسية لذا قررت منع تلك النشاطات داخلها مع إصدار قانون النوادي في 20 جانفي 1938م الذي جاء فيه منع المشروبات إلا برخصة، وهذا القانون يقع في خمسة فصول ترجمته جريدة البصائر ونشرته في عددها الصادر في 15 أفريل 1938م واعتبرته جمعية العلماء بمثابة أمر بأغلاق النوادي وبالتالي القضاء على نشاطها في ميدان رعاية الشباب.[1]

تمثلت أهداف الحكومة الفرنسية من وراء إصدار قانون النوادي كما شرحها أحد كتاب جريدة البصائر فيما يلي:

- إطلاع الحكومة على أنها ليست محلات اجتماع عادية فحسب، إنما هي ملجأ لكل القائمين والمحركين للنهضة، والذين طاردتهم قرارات الإدارة الاستعمارية التعسفية والتي منعتهم من العمل لصالح دينهم ولغتهم ووطنهم، فضيقت العمل التعليمي بالمساجد والمدارس الحرة ولم يبق لها إلا النوادي التي تلقى فيها المحاضرات والدروس وتؤسس فيها الجمعيات.
- إن دفع معلوم الاشتراك مهما بلغ لا يفي وحده بتسديد ما يلزم النادي من مصاريف، وتتوقف استمراريته على ثمن ما يباع فيه من المشروبات المباحة وبقية النشاطات الأخرى التي تعود بالفائدة على هذه المرافق.
- إذا كان الفصل الأول من هذا القرار يحتم على أصحاب النادي الذين يريدون بيع هذه المشروبات أن يطلبوا رخصة، فمعناه القضاء على هذه المرافق الثقافية سواء حصلوا عليها أو لم يحصلوا، فإن حصلوا على الرخصة طبقت على ناديهم القوانين

[1]– تركي رابح عمامرة، جمعية العلماء الجزائريين التاريخية 1931–1956...، **المرجع السابق**، ص93.

التي تجري على المقاهي والحانات من تدخل الشرطة في شؤونه ومراقبة إدارة الضرائب لأعماله ودخله السنوي وفي هذا إفلاس له وإنهاء لدوره الأدبي والثقافي.[1]

عملت النوادي الإصلاحية التي تأسست في الفترة الاستعمارية على جملة من أهداف هي:

- حماية الشباب من عوامل الانحراف والفساد الأخلاقي خاصة وأن السياسة الاستعمارية كانت تعمل كل ما بوسعها من أجل التأثير على هذه الفئة بمغريات الحضارة الاوروبية والمساهمة في إطلاق الحريات الفردية داخل المجتمع من خلال نشر الآفات الاجتماعية في أوساط الشباب.
- استغلال طاقات الشباب فيما يعود على الأمة والوطن بالنفع والفائدة وتربيتهم تربية دينية وقومية حتى لا يتأثروا بسياسة الفرنسة والتنصير.
- جلب فئة الشباب إلى التيار الإصلاحي لتعميم الدعوة واستغلال المواهب والطاقات الشبانية في تأسيس نوادي وجمعيات تساهم في نشر التعليم والثقافة العربية الإسلامية.[2]

4-3- الحركة الكشفية:

تعد الحركة الكشفية من المدارس الوطنية التربوية التي عملت على تكوين الشبيبة الجزائرية، فمنذ تأسيس الأفواج الأولى تزايد عدد روادها وأخذت تنظم صفوفها حسب ما تقتضيه خصوصيات الشعب الجزائري، فكانت الانطلاقة الأولى لهذا التنظيم من المظاهرات الشعبية التي جاءت على إثر منع دروس الوعظ في المساجد، وتردد الشهيد محمد بوراس على نادي الترقي وحضوره محاضرات الشيخ الطيب العقبي الذي كان خطيبا في هذا النادي بعد اختياره من طرف أعيان العاصمة الذين اعجبوا بفصاحته ومبادئه الإصلاحية[3]، كما

---

(1)- أبو بكر بن بلقاسم، «**آخر سهم مسدد للقضاء على النهضة الجزائرية**»، جريدة البصائر، ع 108، س3، الجمعة 14 صفر 1357 الموافق لـ 15 أفريل 1938، ص153.

(2)- تركي رابح عمامرة، جمعية العلماء الجزائريين التاريخية 1931-1956...، **المرجع السابق**، ص 108.

(3)- أحمد مريوش، **الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية**، دار هومة، الجزائر، 2006، ص 127.

التقى محمد بوراس بابن باديس في إحدى المناسبات ونصحه بتأسيس فوج كشفي وتنظيم نشاطات سلمية في مختلف مناطق الوطن وبذلك تأسس فوج الفلاح في العاصمة سنة 1935م فكان بمثابة انطلاق الحركة الكشفية في الجزائر.[1]

إن أهم وسيلة فعالة لدى العلماء في تغيير الذهنية الجزائرية، تمثلت في تكوين الشباب لذا دعت الحركة الإصلاحية إلى تكوين الكشافة الإسلامية لاستقطاب عدد كبير من الشباب بمنحهم الألبسة والأوسمة وشحنهم بالأفكار الوطنية والقيم الدينية[2]، فقد تضمنت أناشيد الكشافة الإسلامية كلمات ذات بعد استقلالي وكان بعضها ينتهي بعبارات «فإذا هلكت فصيحتي تحيا الجزائر والعرب»[3]، بعد تأسيس فوج الفلاح الكشفي في العاصمة بدأت بقية المناطق في تكثيف الجهود لخلق أفواج أخرى وهذا ما ساهم في تأسيس جمعيات أخرى في مليانة، وهران، قسنطينة، تلمسان، تيزي وزو وبقية المناطق كما جاءت فكرة توحيد تلك الأفواج ليسري عليها قانون الجمعيات الصادر عام 1901م وبعد أن نضجت الفكرة بعد عدة مشاورات ولقاءات لسنوات ليكون الاجتماع الذي عقد في جويلية 1939م بالحراش بدعوى من الرئيس محمد بوراس ليتم تأسيس اتحادية الكشافة الإسلامية الجزائرية والتي ساهمت في بعث القيم الوطنية لدى الشباب الجزائري من خلال إحياء المناسبات الدينية والوطنية وتلقين النشء الأناشيد الحماسية كما دعت إلى تقديس الوطن والدين، لكن الإدارة الاستعمارية قامت بمراقبة أعضائها واعتبارهم مشبوهين متهمة إياهم بأنهم يحملون مبادئ جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وغيرها من الأحزاب الوطنية.[4]

كان للكشافة الإسلامية انتشار واسع كما كانت تمثل توجها وطنيا تعبر عنه في بياناتها وآراء قادتها والأناشيد التي كانت تتداولها وتلقنها لأعضائها، لهذا كان الاهتمام بها

---

(1)– أبو عمران الشيخ وآخرون، **الكشافة الإسلامية الجزائرية 1935-1955**، دار الأمة، الجزائر، 2008، ص 14-15.

(2) - *Ali Merad, le Réformisme Musulmane en Algérie de 1925 à 1940, La Haye Mouton , Paris, 1967, p182.*

(3)– عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها ...، **المرجع السابق**، ص179.

(4)- أبو عمران الشيخ وآخرون، الكشافة الإسلامية الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص 16-17.

من طرف الصحافة الإصلاحية وغيرها وخاصة صحيفة المنار والبصائر وجرائد أبو اليقظان التي كانت تنقل أخبار الكشافة، بما في ذلك نشر البيانات وأسماء الأفواج والقادة كما أن الصحف الإصلاحية كانت تتبع نشاطات الفروع الكشفية في كامل أنحاء الوطن، إنه وابتداء من سنة 1948م أصبح للكشافة الإسلامية الجزائرية فرعان، الأول هو جناح الكشافة الإسلامية التي بقت وفية لمبادئ مؤسسها محمد بوراس[1]، والثاني هو شبيبة الكشافة الإسلامية الجزائرية التي انطلقت منذ السنة المذكورة والتي يبدو أنها ذات ميول سياسية معاصرة.[2]

يذكر بأن الحركة الكشفية في الجزائر لم تكن في معزل عن الأوضاع العامة التي مرت بها البلاد من زيادة الضغط الممارس عليها من طرف الإدارة الاستعمارية بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية، إلى أحداث 08 ماي 1945م ومشاركتها في تلك المظاهرات وانضوائها تحت لواء الحركات السياسية الوطنية، ما جعلها تتعرض إلى المضايقات ومحاولات احتوائها من طرف الإدارة الاستعمارية، وفي ظل هذه الظروف بدأت تظهر داخلها عدة خلافات خاصة مع عام 1947م حيث بدأت بوادر الانقسام تتضح من خلال تصرفات بعض الأفواج، إذ بدأت تبعث برسائل للقائد العام الطاهر التجيني الذي كان متواجدا في مخيمات سيدي فرج لعقد الجمعية العامة في مارس 1948م، إن هذه الرسائل تضمنت بعض الانتقادات وعلى رأسها سوء التنظيم الداخلي وخاصة فيما يتعلق باللجنة الداخلية المديرة للحركة الكشفية الجزائرية، كما عارضت بعض العناصر الاتصال الذي حدث بينها وبين ممثلي الوفود الفرنسية.[3]

---

[1]– ولد بمليانة سنة 1908 انتقل إلى العاصمة في منطقة (بولوغين) كان أول من أسس الكشافة الإسلامية الجزائرية حكم عليه بالإعدام سنة 1941 بسبب اتهامه بالتخطيط لاتخاذ الكشافة وسيلة للعمل العسكري ضد الاستعمار الفرنسي ينظر: (أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، ج9، **المرجع السابق**، ص 27).

[2]– **المرجع نفسه**، ص ص 27–28.

[3]– أبو عمران الشيخ وآخرون، الكشافة الإسلامية الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص ص70–74.

وبحلول سنة 1950م أصدرت الكشافة الإسلامية الجزائرية بلاغا وضحت فيه أنها عقدت اجتماعا في مدرسة الثبات بالحراش، وأنها درست عدة مسائل منها ربط علاقات بجمعيات الكشافة في الخارج وتعميم الإرشاد الديني، كما ناقشت الميزانية ووسائل النشر والتأمين ضد الحوادث وقررت إرسال وفود للدعاية داخل القطر، وقد وضعت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وحزب أحباب البيان، الحركة الكشفية ضمن اهتماماتهما بعد تنظيم حفلة للكشافة في نفس المدرسة، حيث ألقيت كلمة من طرف المشرف عليها الربيع بوشامة والتومي بوعلام رئيس جمعيتها وبعض أعضاء حزب البيان وغيرهم من الرياضيين، كما نوه القائد العام لجماعة الكشافة الإسلامية الطاهر التجيني بدور هذه المنظمة الثقافي والإصلاحي من خلال نشاطاتها[1]، وبالموازاة مع ذلك أصدر القائد العام للكشافة الإسلامية الجزائرية السيد محفوظ قداش بلاغا بين فيه النقاط التي انبثقت عن اجتماع العاصمة بتاريخ 28 أكتوبر 1950م والذي عين المسؤولين في اللجنة المسيرة للكشافة ومنهم:

محمود بوزوزو رئيسا، عمر الآغا نائبا، محفوظ قداش كاتبا عاما للحركة الكشفية في الجزائر، حمدان بن عبد الوهاب أمين المال، صالح الونشي قائدا للجوالة وقد حدد نشاطهم السنوي والذي يهدف إلى تكوين الشباب وتوعيتهم والنهوض بهم من التخلف الذي لحق بهم جراء السياسة الاستعمارية ويدخل هذا النشاط ضمن برنامج التكفل بفئة الشباب الجزائري والذي تابعته الصحف الإصلاحية وكتبت عنه الكثير[2]، إذ جاء في جريدة المنار بعددها الثالث المؤرخ في 4 ماي 1951م أن الكشافة الإسلامية الجزائرية قد قامت بعدة نشاطات استهدفت من خلالها التركيز على التربية الأخلاقية وتهذيب النشء إذ نظمت ثلاث مخيمات في كل من الجزائر العاصمة وقسنطينة ومغنية وكانت النشاطات مقسمة على عدة محاور منها:

---

[1]– محفوظ قداش،« **الكشافة الإسلامية الجزائرية**»، جريدة البصائر، ع 134، السنة الثالثة من السلسلة الثانية، الاثنين 1 ربيع الأول 1370 الموافق لـ 11 ديسمبر 1950، ص 363.

[2]– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، ج9، **المرجع السابق**، ص 28.

- المخيمات المدرسية التحضيرية: أقيمت في غابة سيدي فرج أين اجتمع خمسون مدربا قضوا فترة ما بين 23-27 مارس أين تلقوا تمارين على فن القيادة وكان يشرف على هذه العملية ستة من القادة المدربين المتخصصين في فن تسيير الفروع الكشفية.
- مباريات الطلائع: أقيمت في الحراش شاركت فيها العمالات الثلاثة الجزائر، قسنطينة ووهران، وضمت ما يزيد عن أربعين طليعة وهو العدد الذي سمحت به الحالة المادية للتنقل، وكان الهدف منها إبراز قوة وذكاء أفضل الطلائع من خلال التركيز على فاعلية وجاهزية كل فوج وهذا لتأكيد الدور المحوري الذي تلعبه الكشافة الإسلامية الجزائرية في ميدان التربية والتعليم من أجل تكوين شباب مخلص لدينه ووطنه.[1]

5- النهضة الإعلامية والأدبية من خلال الصحف الإصلاحية:

5-1- مناصرة الصحافة الوطنية وترقيتها:

من الواضح أن الاستعمار لم يكن يسمح بالحرية المطلقة للصحافة العربية الوطنية، إلا بالقدر الذي يعتقد فيه بأنه يخفف الضغط عليها ويكون للأهالي متنفسا لهم في التعبير عن بعض الاهتمامات الخاصة بهم، لكن بمجرد أن تتطرق تلك الصحف إلى مسألة القومية والوطنية يكون ذلك سببا كافيا في خلق الحجج التي يعطل بها تلك الصحف، لهذا كانت الصحف العربية الإصلاحية تقف دائما إلى جانب نظيرتها من الصحف الوطنية، إذ كشفت في العديد من المناسبات الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تعطيل الكثير من الصحف العربية، فقد كتب سعيد الزاهري مقالا يبين فيه الأسباب التي تذرعت بها السلطة الاستعمارية في تعطيل جريدة الجزائر دون سابق إنذار، إذ تذرعت بأن المترجم قد ترجم كلمة النهضة بمصطلح الثورة وعبارة فرنسا الظافرة المنتصرة بما معناه «فرنسا الظالمة الغاصبة»[2]، كما عطلت جريدة النور التي كان صاحب اعتمادها أبو اليقظان بسبب أنها عربت خطبة للكاتب

---

[1]- (صاحب المقال دون توقيع)، «**نشاط الكشافة الإسلامية الجزائرية**»، جريدة المنار، ع 3، س1، الجمعة 27 رجب 1370 الموافق لـ 4 ماي 1951، ص 2.

[2]- محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص 19.

العام بالولاية العامة فجعلت عنوانها على هذا النحو «خطاب خطير لرجل خطير»، والتي ترجمها بعبارات «خطاب مخطر لرجل مشوش» كما أضاف صاحب المقال بأن صحافتنا العربية كانت ضحية جهل بعض المترجمين عن غير قصد أو يتعمدون ذلك للتخلص من تلك الصحف[1].

لقد علق ابن باديس على هذا الموقف قائلا «لم نعجب من هذا كله لأن جريدتنا عربية، فهي معرضة للترجمة وكلمة واحدة من المترجم عن قصد حسن أو سيء تنقل الكلام من باب إلى باب، ولم نعجب من هذا لأن جريدتنا هي أهلية وسور الأهلي قصير»[2]، بالإضافة إلى المشاكل التي كانت تعاني منها هذه الجريدة، والتي لخصها أحد رواد الصحافة العربية في مقاله الموسوم بعنوان الصحافة الجزائرية في نظر أحد رجالها بجريدة واد ميزاب في عددها الثامن والستين، إذ كتب أن سبب ضعف الصحف العربية في الجزائر يكمن في تفرقها وابتعادها عن اللغة العربية الراقية التي أضرت بها السياسة الاستعمارية، وطرح لنا مقارنة بين الصحف الجزائرية والمصرية ومدى مساهمة هذه الأخيرة في الارتقاء بالنهضة الثقافية وزيادة الروح القومية وتقوية الوازع الديني في أوساط المجتمع المصري، لأن غاية الصحف تكوين الفكر العام ولن يتأتى ذلك إلا بضبط مناهجها وتحديد خططها، بالإضافة إلى تنوعها. [3]

إن من العوامل التي جعلت الحركة الإصلاحية بالجزائر مع مطلع القرن العشرين تناصر الصحف العربية وتعمل على ترقيتها، هو إدراكها لأهمية هذه الأداة في الحياة

---

[1]– محمد السعيد الزاهري، «**في الموقف الحاضر**»، مجلة الشهاب، ج9، مج9، ربيع الأول 1352 الموافق لـ أوت 1933، ص389.

[2]– عبد الحمد بن باديس، «**الشهاب والمنتقد**»، جريدة الشهاب، ع 1، س1، الخميس 25 ربيع الثاني 1344 الموافق لـ 12 نوفمبر 1925، ص3.

[3]– (صاحب المقال دون توقيع)، «**الصحافة الجزائرية في نظر أحد رجالها**»، جريدة الأمة، ع 68، س2، الجمعة 11 شعبان 1346 الموافق لـ 3 فيفري 1928، ص ص 1-2.

الاجتماعية وهذا التوجه الذي عم القطر العربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، إذ كانت الصحف آية من آيات تلك الفترة على حد تعبير أحمد شوقي:

لكـــل زمـــان مضى آيـــة وآيـــة هذا الزمـــان الصـــحف

فلم يكن من الصدفة أن تلتقي على الصحافة خطط المصلحين في الجزائر وقد لمسنا هذا التوجه عند رجال الحركة الإصلاحية، إذ كان الإصلاح عندهم مبني على وسيلتين أولاهما إعداد الجيل بواسطة التعليم الإسلامي، والثاني بث الوعي القومي بواسطة الصحافة.[1]

5-2- النهضة الأدبية:

إن الوقائع التاريخية تبين الانتكاسة الثقافية والأدبية التي عرفتها الجزائر منذ حلول الاستعمار الفرنسي بها، فقد شهدت فترة انكماش وتراجع ثقافي وتعليمي ويرتبط هذا الوضع بالدرجة الأولى بالسياسة الاستعمارية واستحواذها على الأوقاف الإسلامية ومصادرتها والتي كانت الحاضنة للعملية التعليمية والثقافية والأدبية في الجزائر، كما صاحب هذا التراجع انكسارات معنوية لطلائع النخبة من المثقفين الجزائريين، وأثناء ذلك برزت الحركة الإصلاحية التي نادت منذ البداية بإصلاح التعليم والمنظومة التعليمية مع الرفع من درجة الوعي الوطني في المجتمع الجزائري وبالأخص ضمن فئة الشباب، وقد تزامن هذا مع بروز النهضة الجزائرية التي ساهمت فيها عوامل داخلية وأخرى خارجية، خاصة بعد الحرب العالمية الأولى واحتكاك الجزائريين ببقية الشعوب الأخرى مع إدراكهم للواقع الاستعماري، كما شكلت تداعيات النهضة المشرقية حافزا قويا في بعث بوادر الوعي القومي والحركة الثقافية والأدبية في الجزائر، فقد لخص أبو اليقظان النهضة الأدبية في ثلاثة أدوار رئيسية، الأول يمتد إلى غاية بداية القرن العشرين، حيث كانت فيه الحركة الأدبية قليلة وتتسم بالعمل الفردي الذي لم يكن مسموعا في أغلب حالاته، حيث كتب الشيخ عبد القادر المجاوي في هذا الشأن رسالة من ثلاثين صفحة بعنوان «إرشاد المتعلمين» تضمنت دعوة صريحة

[1]- محمد بن أحمد جهلان، **كتاب مهرجان الصحافي الشيخ أبو اليقظان الحاج إبراهيم بن عيسى**، نشر جمعية التراث، غرداية الجزائر، 2011، ص ص 74-75.

للجزائريين والمسلمين عامة إلى نبذ الركود والأخذ بأسباب النهضة الثقافية والأدبية[1]، أما الثاني فهو الثقافي الذي إمتد من الحرب العالمية الأولى إلى ما قبل تأسيس جمعية العلماء المسلمين أي في حدود سنة 1930م، أين بدأت النهضة الأدبية في النشاط التدريجي في حين بدأ الثالث من بداية تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والتي مثلت مرحلة الازدهار الأدبي.[2]

كما أرجع أبو اليقظان النهضة الأدبية الجزائرية إلى عدة بواعث منها تأثرها بالنهضة السائدة في العالم بتلك الفترة، بالإضافة إلى الضغط الذي مارسه الاستعمار على التعليم العربي والذي شكل حافزا في زيادة تمسك الجزائريين بمقومات هويتهم الوطنية، بما في ذلك حرصهم على النهوض باللغة العربية والثقافة الإسلامية والتي كانت من أقوى محركات النهضة الأدبية في الجزائر، وقد زاد استفحال الجهل وانتشار الخرافات من تكثيف المصلحين لنشاطهم وهذا العامل كان كذلك من روافد النهضة الأدبية أيضا، كما ساهم ارتباط الأقطار العربية بشكل كبير في بروزها من خلال مجهودات المعاهد الدينية كجامع الزيتونة بتونس والقرويين بالمغرب الأقصى، لقد حصر أبو اليقظان عناصر النهضة الجزائرية بثلاث محاور كبرى الأول يتعلق بالتعليم والمجهودات المبذولة في هذا المجال والثاني يتمثل في تفعيل النشر والطباعة، أما الثالث فهو الاهتمام بالخطابة والجانب الأدبي من شعر ونثر.[3]

إن من بوادر النهضة وما أفرزته في تلك الفترة هو انتشار النوادي والجمعيات التي تهتم بالجانب الأدبي والدفاع عن اللغة العربية والعروبة والإسلام، إذ كان من بين القرارات التي أقرها المجلس الإداري لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين إحداث لجان تتألف من الشخصيات البارزة من الأعضاء العاملين بها تشرف الاولى على التأليف، والثانية على

---

(1)– تركي رابح عمامرة، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر...، **المرجع السابق**، ص132.

(2)– (صاحب المقال دون توقيع)، «**تونس تعانق شقيقتها الجزائر**»، جريدة الأمة، ع 14، س1، الثلاثاء 10 رمضان 1353 الموافق لـ 18 ديسمبر 1934، ص 1.

(3)– **المصدر نفسه**، ص1.

الفتوى والثالثة على الأدب[1]، ولهذا سعى السعيد الزاهري إلى تأسيس جمعية إخوان الأدب بوهران والتي كانت تهدف إلى توحيد جهود الأدباء، وقد أطلق صاحب الفكرة منشورات صحفية في كافة القطر الوطني وشكل لأجل ذلك لجنة تحضيرية لصياغة قانونها الأساسي، حيث وجد استجابة قوية من طرف نخبة من المفكرين والأدباء والشعراء إذ جاء في العدد 69 الصادر في 8 أفريل 1936م من الشاعر مفدي زكريا ردا على ما نشره السعيد الزاهري في الانضمام إلى هذه الجمعية بالقول «الجزائر في حاجة إلى جمعيات مادامت النكبات عليها عديدة وليست أبدا في حاجة إلى كثرة المقررات وعدم التنفيذ...، لئن نجحتم في تأسيس إخوان الأدب فأجعلوا غرضها فردا وأقيموا بينها وبين السياسة سدا واملؤوا ساحتها جدا وكدا فإن فعلتم فخذوا مني على العمل عهدا»[2]، وفي معسكر تأسست جمعية الشبيبة الأدبية الوطنية، برئاسة المدرس محمد بن الدايج والمفتي الحاج عبد القادر بن الصديق، وكان هدفها النهوض بالأدب في المنطقة والمساهمة في نشر التعليم العربي.[3]

لقد كانت هناك عدة دعوات على صفحات جريدة الأمة من أجل النهوض بالأدب الجزائري والتعريف به في بقية الأقطار العربية، وقد افتتح أحد كتاب هذه الجريدة في عددها الواحد والتسعين بمقولة علي الطنطاوي وهو أحد المفكرين المصريين «يجب أن يصف أدباء كل قطر من الأقطار الحياة الأدبية في قطرهم ومبلغ قوتها وضعفها، لنتعاون جميعا على علاجها ومداواتها»، كما حاول صاحب المقال أن يصف مواطن القوة والضعف للنهضة الأدبية في الجزائر[4]، كما أكد أحد رواد جريدة الأمة على أن الاعتناء بالنهضة الأدبية سيساهم في رقي الأمة الجزائرية، ووضع مقارنة بين الأمم التي تعتني بالأدب وغيرها من

---

(1)– مولود عويمر، تراث الحركة الإصلاحية الجزائرية، ج2، **المرجع السابق**، ص 360.

(2)– مفدي زكريا، «**حول جمعية إخوان الأدب**»، جريدة الأمة، ع 69، س2، الثلاثاء 15 محرم 1355 الموافق لـ 8 أفريل 1936، ص3.

(3)– (صاحب المقال دون توقيع)، «**جمعية الشبيبة الوطنية بمعسكر**»، جريدة واد ميزاب، ع 44، س1، الجمعة 13 صفر 1336 الموافق لـ 12 أوت 1927، ص2.

(4)– (صاحب المقال دون توقيع)، «**الحياة الأدبية في الجزائر**»، جريدة الأمة، ع 91، س2، الثلاثاء 5 رجب 1355 الموافق لـ 22 ديسمبر 1936، ص 1.

الشعوب التي تهمل هذا الجانب وتجعل الكسب المادي من أولوياتها، مضيفا إلى أن الكثير منا سمع عن إفلاس العديد من الأشخاص لكن لا أحد قد سمع عن إفلاس من نال المراتب العلمية لأن العلم مكسب لا يزول.[1]

لقد عمل الاستعمار الفرنسي كل ما بوسعه لتغليب الحضارة الاوروبية على نظيرتها الإسلامية، لهذا ركز جل جهده على تشويه الأدب العربي الجزائري وأضفى عليه الطابع الاستعماري، إذ جاء في جريدة البصائر بعددها السادس والتسعين أن من خصائص الأدب أنه يصور حياة الأمم في مختلف أطوارها، ويعبر عن حال تلك الشعوب ومن أجل هذا فقد عمل الاستعمار الحديث على تسخير الأدب والأدباء في نشر مشاريعه التوسعية، وبهذا الصدد جاء في هذا المقال «كأني بهم قد خدعهم الاستعمار عن أنفسهم، فاخضع أدبهم لشهواته الوضيعة ولسياسته الغاضبة، فلم يعد يقوى على تغذية الفكر وهداية العقل ...يرى الاستعمار أن الثقافة الأدبية ليس من شأنها أن تساعده على بسط نفوذه وحمل الناس على طاعته، وجعلهم خاضعين لمادته الطاغية على الدوام فعمل على صبغها بما يتفق وسياسته وسخر الأقلام والأفكار لتمجيده والتمكين له في الأرض»[2]، لذا أصدر الاستعمار الصحف الأدبية كالأخبار الأدبية، الآداب الفرنسية وغيرهما من المجلات لتمجيده وذكر محاسنه التي شملت مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والتي لا تخلو صفحاتها من النزعة التوسعية للاستعمار بكل أبعادها.[3]

---

[1]– (صاحب المقال دون توقيع)، «**جناية المادة على الحياة الأدبية في أوساطنا**»، جريدة الأمة، ع 206، س3، الثلاثاء 5 ذو القعدة 1356 الموافق لـ 19 جانفي 1937، ص1.

[2]– باعزيز بن عمر، «**الاستعمار والأدب**»، جريدة البصائر، ع 96، السنة الثالثة من السلسلة الثانية، الاثنين 7 صفر 1369 الموافق لـ 28 نوفمبر 1949، ص 55.

[3]– باعزيز بن عمر، «**الاستعمار والأدب**»، جريدة البصائر، ع 98، السنة الثالثة من السلسلة الثانية، الاثنين 22 صفر 1349 الموافق لـ 12 ديسمبر 1949، ص 72.

لقد تصدر الأدب الجزائري الكثير من الصحف الإصلاحية والتي أعطت اهتماماً بالغا لهذا الإرث الحضاري واللغوي، فقد جاء في جريدة البصائر مقالا يبين المجهودات التي بذلتها الحركة الإصلاحية في إحياء وترقية هذا الأخير نوجزها فيما يلي:

- تدريب الطلبة على فن الخطابة والكتابة في المدارس الإصلاحية والحرة.
- تنظيم دروس الأدب واللغة، حيث تراعى فيها التدريبات التطبيقية وتزويد المدارس الإصلاحية بالكتب ذات المستوى الرفيع لتحسين الاطلاع والإنتاج.
- العمل على إنشاء صحف تكون منبرا لنشر الأعمال الأدبية وتخصيص البعض منها للطلبة من أجل التمرن على حذق العمل الصحفي.
- توجيه أصحاب الميول من الطلبة لدراسة الأدب الجزائري وإحيائه من جديد. [1]

5-3- المطابع التأسيس والأهمية:

لقد عرفت الجزائر المطابع منذ دخول الاستعمار الفرنسي إليها كما عرفت الصحافة الأجنبية التي كانت لا عهد لها بها، وتوالى وجود المطابع الأجنبية في الجزائر فكان بعضها تابعاً للولاية العامة الفرنسية والبعض الآخر ملك للأفراد أو الهيئات الأجنبية، ولم تظهر الطباعة ودور النشر العربية إلا في عام 1896م عندما أنشأ الأخوان محمد وقدور أبناء السيد التركي المكتبة الثعالبية في عاصمة الجزائر كمكتبة تجلب الكتب من المشرق العربي إلى الجزائر ثم أضافا إليها مطبعة لطبع الكتب العربية وأصدرت مجموعة من العناوين من بينها الجواهر الحسان في تفسير القرآن للشيخ عبد الرحمان الثعالبي وكتاب الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية لأبي العباس الغبريني بالإضافة إلى مطبعة المستشرق فونتانة التي اهتمت بطبع الكتب العربية وأطلق عليها مطبعة فونتانة الشرقية وكانت تتولى طبع الكتب التي تحتاجها كلية الآداب لجامعة الجزائر، حيث طبعت ما يقارب

[1]-عبد الرحمان شيبان، «**مستقبل الأدب الجزائري**»، جريدة البصائر، ع 90، السنة الثانية من السلسلة الثانية، الاثنين 12 ذي القعدة 1368 الموافق لـ 5 سبتمبر 1949، ص 359.

الثلاثين كتابا في الفترة الممتدة بين (1895–1912م) وإلى ما قبل الحرب العالمية الثانية كانت توجد في الجزائر المطابع التالية:

- مطبعة جريدة النجاح بقسنطينة.
- المطبعة الإسلامية الجزائرية بقسنطينة وهي خاصة بجريدة الشهاب وقام بإنشائها ابن باديس لطبع الجرائد والمجلات التي كان تصدرها.
- مطبعة جريدة البلاغ الجزائري بالعاصمة.
- المطبعة العربية الحديثة ويملكها الشيخ أبو اليقظان.[1]

إن المطابع من مقومات النهضة الأدبية في الجزائر فهي تدعم الحركة الفكرية والعلمية وتساهم في عملية النشر، لذا جاء في العدد الواحد والسبعين من جريدة واد ميزاب مقالا يثمن دور المطابع ويدعو إلى تأسيسها ويوكد على ضرورة الاعتناء بها وتوسيعها قبل أن تؤسس الصحف.[2]

6- المؤتمرات الطلابية:

6-1- مؤتمرات جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين:

لقد تمسكت النخب الوطنية في الدول الثلاثة بهذه الأداة (التعليم) واعتبرتها الكفيلة بفتح حركية النضال السياسي الأكثر وعيا وإدراكا لظاهرة الاستعمار، وهو ما يفسر المكانة الهامة التي حظيت بها قضية التعليم لدى الجمعية نظرا لحيويتها والتي جسدت وحدة العمل من أجل تحرير كامل الأقطار المغاربية. [3]

ففي المؤتمر الأول الذي انعقد بتونس في 20 أوت 1931م حضر العديد من الطلبة الذين أصبحوا فيما بعد من أعلام الفكر المغاربي، وانضموا للحركات الوطنية في هذه البلدان

---

[1]– تركي رابح عمامرة، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر...، **المرجع السابق**، ص ص 146–147.

[2]– (صاحب المقال دون توقيع)، «**تأسيس المطابع**»، جريدة واد ميزاب، ع 71، الجمعة 2 رمضان 1346 الموافق لـ 25 فيفري 1928، ص ص 1–2.

[3]– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية...، ج3، **المرجع السابق**، ص108.

وساهموا في تحريرها، نذكر منهم: فرحات عباس (الجزائر)، صالح بن يوسف (تونس)، علال الفاسي (المغرب الأقصى).

أما المؤتمر الثاني فقد انعقد في الجزائر من 25 إلى 29 أوت 1932م بنادي الترقي، وكان رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر السيد قدور ساطور كاتبا عاما لجمعية طلبة شمال إفريقيا بالجزائر، وقد ترأسه السيد فرحات عباس الذي كان رئيسا شرفيا لجمعية طلبة الجزائر، وقد انعقد في جو من التفاؤل والثقة واحتضنه العلماء واعتبروه دعما لهم، أما عن توصياته وقراراته فقد انسجمت تماما مع روح جمعية العلماء المسلمين وأهدافها،[1]وقد ألقى فيه العديد من الطلبة الخطب منهم الطيب العقبي وأحمد توفيق المدني، كما استقبل أعضاء جمعية الطلبة المؤتمرون من قبل الشيخ عبد الحميد بن باديس في مدينة قسنطينة.[2]

من أهم ما اتفق عليه المؤتمرون هو قضية التعليم العربي وموضوع التعليم التقني والعلمي، وضرورة توحيد مراجع تاريخ إفريقيا الشمالية، وقد تفرق المجتمعون على صيحات: تحيا وحدة المغرب العربي[3]، وأهم قراراته هي وحدة شمال إفريقيا هذه الوحدة التي فرقتها السياسة وجمعها الدين، إن استعراض بعض أسماء المشاركين في المؤتمر من الأقطار الثلاثة يبرهن على أهميته، فمن المغرب الأقصى عبد الخالق الطريس والسيد بنونة والشرايبي، ومن تونس المنجي سليم وصالح المهيدي وعلى البهلوان والحبيب ثامر وآخرون، ومن الجزائر السيد مصطفاوي خريج المدرسة الثعالبية، وهذا ما يوضح لنا الأهداف المشتركة لدى النخب المغاربية خاصة طلبة شمال إفريقيا المسلمين الذين كانت لهم نفس المبادئ والأهداف، وهي تمسكهم بالعمل الوحدوي المشترك.[4]

أما فيما يتعلق بالمؤتمر الثالث فقد كان مقررا عقده في مدينة فاس بالمغرب الأقصى، لكن رئيس البلدية رفض الموافقة على طلب جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين، لهذا السبب

---

(1)– يحي بوعزيز، «**دور الطبلة الجزائريين في ثورة التحرير الوطني**»، مجلة الثقافة، **المرجع السابق**، ص275.

(2)– محمد قنانش، **المسيرة النضالية وأحداث 08 ماي 1945**، منشورات دحلب، الجزائر، 1991، ص51.

(3)– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية...، ج2، **المرجع السابق**، ص ص 109–110.

(4)– أمحمد مالكي، **المرجع السابق**، ص ص 309–310.

اقترح رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر محمد الفاسي عقده بباريس، وقد بدأ التحضير له في مقر الضمان الاجتماعي بتاريخ 26 ديسمبر 1933م، حيث أصر محمد الفاسي على متابعة الجمعية طرح قضايا التعليم والدعوة إلى إصلاحها[1]، كما ندد المتدخلون من ممثلي المغرب الأقصى بالمدارس البربرية التي استعملتها فرنسا كأداة سياسية، وطالب التونسي منجي سليم بإرسال البعثات الطلابية المغاربية إلى المشرق رافضا الهيمنة الفرنسية التي تتجاهل الثقافات الأخرى وصرح محمد الفاسي قائلا «نرفض الدخول إلى الثانويات الفرنسية حيث اللغة العربية تعتبر لغة أجنبية»، أما فرحات عباس فصرح بأنه هو وأصدقاؤه في جمعية الطلبة لهم الرغبة المطلقة والخالصة لخدمة مصالح شعبهم، وذلك بتعليمهم وتحضيرهم ليساهموا في بناء المستقبل، أما مصالي الحاج فقام بتوجيه نداء حار من أجل استقلال شمال إفريقيا قائلا: «...نريد الاستقلال وسنأخذه لدينا إيمانا ثوريا بهذا المسعى... أحداث جد خطيرة تحضر في أوروبا لا نريد أن نكون الكباش التي تساق إلى المذبحة».[2]

كما انعقد المؤتمر الرابع بالمدرسة الخلدونية بتونس بتاريخ 2 أكتوبر 1934م وترأسه السيد منجي سليم، ومثل الجزائر من جمعية العلماء المسلمين الشيخ سعيد الزاهري والشاعر مفدي زكريا، بينما كان حضور الطلبة التونسيين الزيتونيين معتبرا، مثل المغرب كل من محمد حسن الوزاني وبوهلال، قدم فيه الشيخ الزاهري تقريرا في الجلسة الأولى عن حالة التعليم الحر بالجزائر، كما سطر المؤتمر برنامجا للمؤتمرات القادمة ووافق المشاركون على مبدأ الاستقلال الكامل لبلدانهم واعتبار المغرب العربي أمة واحدة وكان جدول أعماله قد تضمن دراسة الحالة المادية لطلبة التعليم الإسلامي والثانوي الحديث.[3]

---

(1)– محمد قنانش، **الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919–1939م**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص61.

(2)– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية...، ج3، **المرجع السابق**، ص111.

(3)– أبو القاسم سعد الله، «**الشيخ البشير الإبراهيمي في تلمسان من خلال الوثائق الإدارية 1933–1940**»، مجلة الثقافة، ع 101، الجزائر، 1988، ص ص 98–99.

أما المؤتمر الخامس فانعقد بتلمسان من 06 إلى 15 سبتمبر 1935م تحت شعار وحدة المغرب العربي، افتتحه الشيخ محمد البشير الإبراهيمي نائب رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ولعب هذا الأخير دورا هاما في جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بمشاركته في نشاطاتها ومؤتمراتها، وقد تضمنت لائحة مطالبه عدة مسائل منها تعليم اللغة العربية وتوحيد نمط التربية والتعليم لإيقاظ الشعور بالوحدة في شمال إفريقيا[1]، كما أوصى بوضع برنامج تربية وطنية على مستوى بلدان المغرب العربي، وتحرير المرأة وتعليمها ومحو الأمية والعودة إلى التقاليد الإسلامية وتدريس تاريخ المغرب العربي في جميع المستويات، وتحسين أوضاع أساتذة اللغة العربية ومدارسها.[2]

- كما انعقد المؤتمر السادس بمدينة فاس المغربية يوم 07 سبتمبر 1936م برئاسة المنجى سليم من تونس، وبعد مراسلات بين اللجنة التحضيرية والسلطات الفرنسية في المغرب اقترح المقيم العام «بيرتون» انعقاده في الرباط في 12 أكتوبر 1936م، لكن اللجنة قبلت عقده في الرباط ورفضت رئاسة المقيم العام لأن ذلك يخرجه من كونه مؤتمرا طلابيا إلى مؤتمر سياسي[3]، وأعد عبد الخالق الطريس من المغرب الأقصى برنامجا تضمن عدة توصيات منها:
- رفع المستوى الثقافي في شمال إفريقيا.
- تدعيم الصلات بين الأقطار الثلاثة من جهة وبينها وبين البلاد العربية والإسلامية من جهة أخرى.
- توحيد مراحل التعليم بشمال إفريقيا وفصل الأوقاف الإسلامية عن الدولة.[4]

---

(1)– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية...، ج3، **المرجع السابق**، ص112.

(2)– **المرجع نفسه**، ص ص 112–113.

(3)– المنجي سليم، «**جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بيان من اللجنة التحضيرية لمؤتمر طلبة شمال إفريقيا السادس**»، جريدة الأمة، العدد 91، س2، الثلاثاء 5 رجب 1355 الموافق لـ 22 ديسمبر 1936، ص 3.

(4)– أبو بكر القادري، **مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من 1930 –1940**، ج1، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، 1992، ص ص 284–285.

- دراسة الأمراض الاجتماعية في الأقطار الثلاثة والبحث عن علاجها.

فيما يخص المؤتمر السابع فقد حاولت جمعية الطلبة استغلال رحيل المقيم العام «بيرتون» وقدمت طلبا إلى المقيم الجديد الجنرال «نوقيس» الذي وعد بتلبيته في شهر فيفري 1937م، وقد قررت الجمعية عقد المؤتمر بالرباط ابتداء من 06 سبتمبر وجعلت رئاسته تحت إشراف أحمد الشرقاوي، وقدمت المسائل التي ستطرح على بساط البحث في هذا المؤتمر:

- الإعانات الحكومية لطلبة الشمال الإفريقي.
- التعليم التقني بشمال إفريقيا.
- إصلاح التعليم بالمدارس الثانوية بالمغرب الأقصى والمدارس الجزائرية.
- مشروع التعليم البدوي الابتدائي بتونس وإصلاح التعليم بكلية الزيتونة.[1]

من خلال مؤتمرات طلبة شمال إفريقيا المسلمين نستنتج أنها مثلت فرصة لتجسد العمل المشترك من أجل تحرير المغرب العربي، كما مكنت من عقد صداقات بين مختلف شرائح الشباب والنخب الوطنية والمغاربية، وكانت محطة هامة في إحياء فكرة وحدة المغرب العربي والتنسيق بين الحركات الوطنية الثلاث وبين مختلف تياراتها.[2]

ثانيا- القضايا الدينية:

1- الصحف الإصلاحية والوقف الإسلامي وحرية المعتقد:

لقد لعب الوقف في الحياة العامة للجزائريين دورا كبيرا في مختلف مجالات حياتهم، إذ يعرفه أبو القاسم سعد الله على أنه نظام إسلامي له أهمية اجتماعية واقتصادية وعلمية في المجتمع، استحدثه المسلمون لتوفير المال، السكن والمساعدات للعلماء، الطلبة الفقراء والغرباء، الأسرى واللاجئين، وصيانة المؤسسات التي أنشئت لهذا الغرض، كالطرق والمساجد والزوايا والقباب، يرمز إلى التكافل الاجتماعي بين المسلمين، وهو من أهم المصادر في نشر التعليم والمحافظة على الدين، وكانت ميزانيته تشمل عدة وزارات بالمفهوم

---

(1)- أمحمد مالكي، **المرجع السابق**، ص 320.

(2)- عمار هلال، **نشاط الطلبة الجزائريين إبان ثورة نوفمبر 1954**، دار هومة، الجزائر، 2004، ص15.

الحاضر فهو يمثل التعليم والشؤون الدينية والثقافية والعدل[1]، فالوقف باعتباره عقداً لعمل خيري ذي صبغة دينية يقوم على توفر الواقف الذي له أهلية التبرع، بما يملك من ذات أو منفعة وعلى وجود الموقوف وهو المنفعة، التي تصرف على سبيل الحبس فضلا على توفر الموقوف عليه وهو المستحق لصرف تلك الذات أو المنفعة ولو كانت مصلحة عامة كالمسجد والمدرسة والزاوية وغيرها[2]مع اشتراط صيغة الوقف، غير أن هذه الأوقاف لم تكن دائما لأغراض خيرية، ففي أحيان كثيرة كان الناس يوقفون أملاكهم لحمايتها من الضياع، ومن حقهم أن ينصوا على أن يستفيد منها الأحفاد والفقراء، وكانت النساء تستفدن من هذه الأوقاف الخاصة ولاسيما عند الولادة أو الفقر وكثيرا ما كانت الأسر تلجأ إلى طريقة الوقف لعدم ثقتها في صلاح الورثة، ولكن كل هذه الأغراض كانت ثانوية إلى جانب الغرض الرئيسي من الأوقاف وهو خدمة العلم ومساعدة الفقراء والمحتاجين، فهو بذلك يمثل عملا إنسانيا وأخلاقيا في جميع جوانب الحياة.[3]

اتخذت تنظيمات الأوقاف شكل إدارة محلية مميزة وجهاز إداري مستقل محدود الصلاحيات يتميز بمهارة المشرفين عليه، إذ تعود الإجراءات العملية التي تتحكم في الأملاك الوقفية إلى المجلس العلمي الذي ينعقد كل أسبوع في الجامع بحضور المفتي وبعض الموظفين الآخرين والأعيان، ولهذا المجلس الصلاحية الكاملة في التصرف بهذه الأملاك وبإمكانه أيضا مراقبة ناظر الأوقاف وجماعة الوكلاء والكتاب والأعوان والشواش والحزابة، وهذا الجهاز الإداري يكون ناظره هو الموظف الرئيسي بمصلحة الأوقاف التابعة لهذا الجهاز، فهو المكلف بالإنفاق وحفظ مصادر الدخل ومراقبة دفاتر الحسابات الخاصة بالمصالح التي تقع تحت رعايته، ويأتي بعده وكلاء المدن الذين يكلفون بجمع المحاصيل وتحصيل المداخيل وصرف المرتبات وصيانة الوقف والتصريح بالحسابات النصف سنوية

---

(1)– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، ج5، **المرجع السابق**، ص 152.

(2)– ناصر الدين سعيدوني، **الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني من القرن 18 إلى القرن 19**، دار البصائر، الجزائر، 2012، ص ص 57-58.

(3)– أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، ط3، 1982، ص 161.

أمام الناظر، ويكون الوكلاء في هذا الجهاز ملزمون بضبط كل المداخيل السنوية وتقديم التقارير عليها.[1]

لقد أدرك الاستعمار الفرنسي منذ الوهلة الأولى أهميته في حياة الشعب الجزائري لذا سعى للاستحواذ على مؤسساته، إذ كانت أول خطوة خطاها بعد احتلال الجزائر هو إلحاق الأوقاف بمصلحة أملاك الدولة الفرنسية «الدومين»، فأصبحت صلاحية تسييرها تابعة للإدارة الاستيطانية مما سمح لها بتطبيق القوانين الاستثنائية عليها والتي أعدت خصيصا لهذا الغرض، وأصبح بالإمكان انتقال الأملاك الوقفية إلى المستوطنين، ما مثل انتهاكا صارخا لأحكام الشريعة الإسلامية التي لا تجيز هذا العمل، وكان الهدف من تلك الإجراءات زيادة الاستيطان وتشجيعه[2]، كما نظر إليها على أنها أحد المشاكل والقضايا الصعبة التي تحد من سياسته، وتعيق المبادئ الاقتصادية التي يقوم عليها، وذلك لأن الوقف في حد ذاته يمثل جهازا إداريا ووسيلة اقتصادية فعالة تحول دون المساس بالمقومات الحياتية والعلاقات الاجتماعية للمجتمع الجزائري، وهذا ما دفع بالسلطة الاستعمارية لمراقبة هذه المرافق والاستلاء عليها، يذكر أحد الكتاب الفرنسيين هذا فيقول «بأن الأوقاف تتعارض والسياسة الاستعمارية وتتنافى مع المبادئ الاقتصادية التي يقوم عليها الوجود الفرنسي في الجزائر».[3]

كان يذهب جزء كبير من مداخيل المؤسسات الوقفية أثناء دخول الاستعمار الفرنسي للجزائر، إلى العملية التعليمية من زوايا ومساجد وكتاتيب وغيرها، ولهذا سوف نوردها حسب أهميتها الاقتصادية وتغطيتها للخدمات الثقافية والاجتماعية:

---

(1)– ناصر الدين سعيدوني، **المرجع السابق**، ص 64.

(2)– محمد زاهي، **الأوقاف في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية 1830–1870**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف حنيفي هلايلي، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي ليابس، 2014–2015، ص 355.

(3)– ناصر الدين سعيدوني، **المرجع السابق**، ص 76.

- مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين: كانت من أهم مؤسسات الوقف من حيث عدد أوقافها والمداخيل التي توفرها، إذ كانت تستحوذ على أكثر من نصف جميع الأملاك الموقوفة، تتصرف في 1419 وقفا خيريا، كان مردودها المالي مع بداية دخول الاستعمار لا يقل عن 122.503 فرنك.[1]
- مؤسسة وقف الجامع الكبير: يعود إليها التصرف في المساجد وتأتي من حيث الأهمية والمكانة الاقتصادية في الدرجة الثانية، إذ قدرت أوقافها عشية الاحتلال الفرنسي بحوالي 1558 وقفا توفر منه دخلاً سنوياً يصل إلى 4.322.270 فرنك.
- مؤسسة سبل الخيرات: والتي كانت تتوفر على 331 وقفاً بدخل سنوي 13.639ف سنة 1837م، ثم تأتي مؤسسة أوقاف الأولياء والمرابطين، إضافة إلى مؤسسات وقف العائدين من الأندلس وهي خاصة بهم والتي تراجعت مداخيلها بشكل كبير قبل دخول الاستعمار، ثم في الأخير تأتي مؤسسة أوقاف الأشراف، وقد صنف بعض المؤرخين هذه المؤسسات إلى أوقاف عامة وأخرى خاصة.[2]

1-1- التنظيمات الإدارية الفرنسية للأوقاف الجزائرية:

إن الحديث عن الأوقاف في بداية القرن العشرين يقودنا إلى الحديث عن التجارب الأولى التي خاضها رواد الإصلاح، ولعل من بين الذين كان لهم شأن في هذا الاتجاه المصلح عمر بن قدور الجزائري، الذي كان أول من طرح هذه القضية في الجرائد التونسية، لأن الكتابة في مثل هذه القضايا في الصحف الجزائرية لها عواقب وخيمة على الجريدة وعلى صاحب المقال، لحساسية الموضوع من الجانب السياسي والاقتصادي في نظر الاستعمار الفرنسي، لهذا كتب عمر بن قدور في هذا الباب بالجرائد الأخرى خارج الجزائر، حاثا الجزائريين على تكوين جمعيات وهيئات اجتماعية ودينية للمطالبة بحماية أملاك الأوقاف الإسلامية، فقد عبر في مقال له بجريدة التقدم التونسية لسنة 1908م، وتحت عنوان

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، **المرجع السابق**، ص 36.

[2]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، ج5، **المرجع السابق**، ص170

فرعي «فصل الدين عن الحكومة» عن انشغال الرأي العام الجزائري بهذه المسألة منذ عدة شهور، كما تناول كذلك عن عزم شخصيات جزائرية تأسيس جمعية للأوقاف الإسلامية في الجزائر، وقد سبقت هذا المقال عدة مقالات تحت عنوان «اللذة في الإحسان والألم في الإساءة»، جاء في هذه السلسلة من الكتابات عن الأوقاف، (النظام الديني، الإسلام الجزائري على مسرح النظر ماذا ينتج عن تلاشيه) وغيرها من المقالات الصحفية في جريدة الحقيقة التونسية كذلك[1]، وقد ساند شباب قسنطينة هذا المسعى من خلال دعم المصلحين في الجزائر ونشر عدة مقالات في الجرائد التونسية تشيد بعمل النخبة الإصلاحية والمجهودات التي تبذلها في سبيل النهوض بالتعليم كما راسلوا عدة جرائد لنشر مقالاتهم منها جريدة الزهراء لصاحب اعتمادها محب الدين القليبي[2] والتي كانت تهتم بقضايا الوطن العربي خاصة الجزائر.[3]

لقد أصدرت الإدارة الاستعمارية مرسوم 27 ديسمبر1907م لأجل دعم تطبيق القوانين الفرنسية الصادرة في سنة 1905م ونظيرتها الصادرة في جانفي 1907م على كافة أنحاء الجزائر، وقد نص هذا المرسوم على تشكيل جمعيات دينية على أن يكون مديروها ومسيروها من الفرنسيين وبقية أعضائها من الجزائريين بحيث ألا يتجاوزا النصف، وهذا الإجراء صالح لمدة عشر سنوات من تاريخ بداية العمل بالمرسوم، مع التزام الإدارة الاستعمارية بدفع تعويض قدره 1800 فرنك للأعضاء المعينين في هذه الوظائف والذين يشرفون على تسيير الشؤون الدينية الخاصة بالمسلمين خلال تلك المدة، وبهذا الحال لم يتغير شيء في حقيقة الأمر ماعدا بناء بعض المساجد وتقليص أجور الموظفين الرسميين التابعين للشؤون الإسلامية، إذ كانت الميزانية الخاصة بكامل القطر الجزائري لا تتعدى 60.980 ف لسنة

---

(1) – ساحل عبد الحميد، **عمر بن قدور الجزائري رائد الصحافة الإصلاحية في الجزائر**، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2013، ص 395.

(2)– ينظر الملحق رقم 01.

(3)– مركز التوثيق التونسي، **رسالة من شاب جزائري عبد الحق بن صالح البدوي باسم شباب قسنطينة**، إلى صاحب اعتماد جريدة الزهراء التونسية، يطلب منها نشر مقال له يدعم فيه الحركة الإصلاحية في الجزائر، رقم العلبة 02، ص46.

1907م، وقد أثارت هذه الإجراءات ردود فعل المنتخبين المسلمين، فقد جاء على لسان محمد بن أحمد بن الضيف وهو أحد المنتخبين في عمالة قسنطينة «نظرا لكون القانون يحرم المسلمين من مساهمة الدولة ماليا فإن أغلبية المسلمين ترى من الضرورة أن تعيد الحكومة إلى المساجد أملاك الحبس التي كانت مصدرا من مصادر تمويلها».[1]

انتشرت في الفترة الممتدة من 1903م إلى غاية 1928م المكاتب الخيرية أو الجمعيات[2]عبر تواريخ مختلفة في الكثير من المدن وتم تعويض مؤسسات الأوقاف الإسلامية بهذه المرافق، ففي ولاية العاصمة شملت هذه المكاتب البليدة، شرشال، بوسعادة، الأغواط، المدية، الأصنام، وفي ولاية قسنطينة عرفت المدن الآتية كذلك مكاتب خيرية، بسكرة، جيجل، عنابة، بجاية، ميلة، أما في منطقة وهران منها معسكر، تلمسان، غليزان، سيدي بلعباس وغيرها، وقد تحدث عنها ميرانت وذكر أنها تتغذى من المستعمرة، لكن الحقيقة أنها كانت تتغذى من مداخيل الأوقاف الخاصة بالمسلمين، والتي تم الاستحواذ عليها بالقوة عند دخول الاستعمار الفرنسي إلى الجزائر[3]، كما تم تمديد العمل في فترة الحرب العالمية الأولى بالمرسوم السابق والإبقاء على نظام التعويضات لمدة خمس سنوات أخرى إذ صدر مرسوم 19 ديسمبر 1917م والجدول التالي يوضح ذلك.[4]

جدول يوضح الميزانية المخصصة للمكاتب الخيرية الإسلامية فيما بين 1901-1929م.

السنوات	1901	1910	1920	1929
الميزانية المخصصة للمكاتب الإسلامية الخيرية	140.000	310.000	600.000	1.500.000

المصدر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، ج5، المرجع السابق، ص ص 199-200.

(1)- شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا...، ج2، **المصدر السابق**، ص474.

(2)- في شأن تأسيس الجمعيات والمكاتب الخيرية في كامل القطر الجزائري ينظر:(شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا...، ج2، **المصدر السابق**، ص476).

(3)- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، ج5، **المرجع السابق**، ص 198.

(4)- شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا...، ج2، **المصدر السابق**، ص477.

هذه الإعانات كانت في الغالب من مداخيل الأوقاف الإسلامية ومما تجمعه تلك المكاتب الخيرية من تبرعات الأهالي والتي تذهب بدورها لتغطية المصاريف الخاصة بالمساجد والزوايا وغيرها، وبمرور الزمن تحولت تلك المكاتب إلى جمعيات خيرية[1]، إذ كتب عنها أحمد توفيق المدني وخص بالذكر الوقف في منطقة العاصمة لسنة 1931م وعن الجمعية الخيرية التي كان يرأسها رئيس بلدية الجزائر، إذ ذكر أن عدد أعضائها عشرة نصفهم من المسلمين ومثلهم من الفرنسيين، وأن مداخيلها كانت تتمثل في الإعانات والتبرعات التي تجمعها بالإضافة إلى الميزانية التي تخصصها لها الإدارة الاستعمارية.

لقد ظلت الأوقاف الإسلامية في يد الاستعمار الفرنسي إلى غاية صدور دستور 20 سبتمبر 1947م الذي نص على فصل الدين عن الدولة، ورغم هذا التحول في السياسة العامة للاستعمار الذي أراد إشراك الأهالي في تسيير الشؤون الإسلامية إلا أن الأمر ظل على ما كان عليه، بعد الضغط المتصاعد من طرف الشعب الجزائري والحركة الوطنية الجزائرية وعلى رأسها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي طالما قدمت بشأنها المطالب والمذكرات.[2]

1-2- حرية الدين الإسلامي ومطلب فصل الدين عن الدولة:

لقد حاربت الحركة الإصلاحية في الجزائر على عدة جبهات، بعد سلسلة المقالات التي تنشرها في جرائدها الإصلاحية، بمواجهتها للادعاءات الاستعمارية التي تقول بأن الأقطار الإسلامية الأخرى فيها حكومات تقوم على رعاية الشؤون الخاصة بالمسلمين بما في ذلك الأوقاف، كي تبرر لنفسها أنه من حقها التصرف في كل ما يتعلق بالدين الإسلامي، وفي الوقت نفسه تتجاهل عن قصد أن تلك الحكومات الإسلامية تمارس شؤون الدين، وترجع كل ما يتعلق بهذه المسألة إلى العلماء العاملين لديها أو الأحرار العاملين في سبيل تقوية الدعوى وتثبيتها من خطباء ومفتيين وغيرهم، لكن الأمر يتغير عندما تكون

---

[1]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري...، **المرجع السابق**، ص 87.

[2]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، ج5، **المرجع السابق**، ص207.

الحكومة تدين بدين غير الإسلام ففي هذه الحالة لابد أن توضع الأوقاف الإسلامية في يد القائمين عليها من المسلمين[1]، والأمر الثاني الذي وقفت عليه الصحف الإصلاحية هو محاربة الموظفين الرسميين الموالين للإدارة الاستعمارية، إذ كتب الشيخ عبد الحميد بن باديس في جريدة البصائر مقالاً موسوماً بـ «أيها الرسميون اتقوا الله في الإسلام والقرآن حيث يقول: « وهناك ممن ينتسبون إلى الإسلام والقرآن وهم أشد بلاء من أولئك وأعظم خطرا وأقبح عملا وأسوء أثرا أولئك هم الرسميون...، لكت رقابهم الوظائف فأنستهم أنفسهم فباعوا ضمائرهم في مرضاة من يبتغون عندهم العزة».[2]

إن الهدف الذي سعت إليه الصحف الإصلاحية في بداية تصديها للسياسة الفرنسية في الجزائر هو تحرير كل ما من شأنه أن يثري العمل الإصلاحي والثقافي لذا سعت لتحرير المساجد والأوقاف الإسلامية، فقد نقلت جريدة الصراط السوي بعض المقتطفات من جريدة فرنسية تصدر في باريس عن الخطب التي يقدمها الشيخ الطيب العقبي بنادي الترقي، والذي طالب الإدارة الاستعمارية بمنح الحقوق التي أعطيت لبقية الأديان وفق القرار الصادر بهذا الشأن[3]، وإبطال القرارين المتعلقين بمنع استعمال المساجد من طرف الإصلاحيين، والثاني هو ترأس اللجنة الاستشارية الدينية الخاصة بالمسلمين من طرف فرنسي غير مسلم، كما جاء في مقال لمحمد البشير الإبراهيمي بجريدة البصائر يؤكد فيه تمسك الحركة الإصلاحية بمطالبها المتمثلة في فصل الدين عن الحكومة، إذ يقول: «كانت لنا في هذه مواقف مشهودة...، فلا نريد أن تبقى للحكومة يد ولا أصبع في تعليمنا العربي الديني، ولا في

---

[1]– محمد البشير الإبراهيمي، «**فصل الدين عن الحكومة**»، جريدة البصائر، ع 75، السنة الثانية من السلسلة الثانية، الاثنين 13 جمادى الثانية 1368 الموافق لـ 11 أفريل 1949، ص 233.

[2]– عبد الحميد بن باديس، «**أيها الرسميون اتقوا الله في الإسلام والقرآن**»، جريدة البصائر، ع 146، س4، الجمعة 7 ذي القعدة 1358 الموافق لـ 30 ديسمبر 1937، ص 45.

[3]– لوي روبو، «**المسألة الدينية الإسلامية الجزائرية وأقوال الصحف فيها**»، جريدة الصراط السوي، ع 13، س1، الاثنين 23 شعبان 1352الموافق لـ 11 ديسمبر 1933، ص 2.

شعائرنا الدينية ولا في مساجدنا ولا نريد إلا أن تكون الأمة حرة في دينها مطلقة التصرف في مساجدها وأوقافها وشعائر دينها».[1]

كتب محمد البشير الإبراهيمي سلسلة من المقالات في جريدة البصائر تحت عنوان واحد هو فصل الدين عن الحكومة، مؤكدا بالحجة وبالقانون الذي صدر عن السلطة الاستعمارية، أن مسألة الأوقاف الإسلامية تدخل ضمن قانون فصل الديانات الثلاثة في الجزائر عن الحكومة، وكانت مساعيه تتمثل في إلحاحه على تحرير المساجد والأوقاف، مؤكدا على ترك مسألة التوظيف في هذه الأماكن المقدسة للمسلمين، لأنهم وحدهم القادرون على تعيين الكفاءات الدينية فيها، كما حدد في حديثه مواطن الخلل والخلاف بين المسلمين والحكومة الفرنسية في الجزائر، إذ أصر على إعلان السلطة الإدارية الحاكمة على أمرين متلازمين أولهما تنفيذ قانون الفصل الذي تضمنه قرار 1905م، وثانيهما حياد الحكومة التام في تأسيس الجمعيات الدينية التي تنتخب المجلس الإسلامي الأعلى[2]، كما تطرق لبعض القضايا التي تمس الأعراف والعادات والتقاليد الجزائرية مثل طرح الاستعمار فكرة حق المرأة في الانتخاب وغيرها من الأمور الثانوية في تلك الفترة، مؤكدا على أن المرأة الجزائرية ينقصها التعليم والرعاية الصحية، أما مسألة الانتخابات فان الرجل المسلم لم يحض بها وكل ما حصل عليه في هذا الباب هو أن يسجل اسمه في قوائم الانتخاب[3]، كما كتب في جريدة العلم المغربية عن سر نجاح العمل الإصلاحي وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعن هدفها في إصلاح المجتمع الجزائري للوصول إلى تحرير الدين الإسلامي وكل ما يتعلق به من مساجد ووظائف وعبادات وإعادة الأحباس الإسلامية.[4]

---

(1)– محمد البشير الإبراهيمي، «**فصل الدين عن الحكومة**»، جريدة البصائر، ع 75، **المصدر السابق**، ص 233.

(2)– محمد البشير الإبراهيمي، «**فصل الدين عن الحكومة**»، جريدة البصائر، ع 87، السنة الثانية من السلسلة الثانية، 22 رمضان 1368 الموافق لـ 18 جويلية 1949، ص 329.

(3)– محمد البشير الإبراهيمي، «**فصل الدين عن الحكومة**»، جريدة البصائر، ع 108، السنة الثالثة من السلسلة الثانية،3 جمادى الأولى 1369 الموافق لـ 20 فيفري 1950، ص 151.

(4)– محمد البشير الإبراهيمي، «**سر النجاح**»، جريدة العلم، ع 45، 29 ذي الحجة 1370 الموافق لـ 02 أكتوبر 1951، ص2.

2- الصحف الإصلاحية ومحاربة الطرقية:

2-1- منهج الطرقية الموالية للاستعمار في العمل وأثره على المجتمع الجزائري:

مثلت الطرق الصوفية في بداية أمرها رباطا للجهاد ثم تطورت إلى مراكز للتعليم والعبادة، وفي نهاية المطاف أصبحت مقاما ثم ضريحا ومزارا بعد أن تغير مفهومها حتى أصبح يدل على أنها مقر أحد الشيوخ من الذين يحملون البركة ومن المتصوفين الذين لا علاقة لهم بالجهاد ولا بالتعليم ولا بالعبادة، وإنما مهمتهم إعطاء الأوراد والإجازات واستقبال المريدين والمقدمين والإخوان وحاملي الزيارات أو التبرعات، كما تغيرت وجهتها من الاعتناء بالتعليم والدين إلى ممارسة الحضرة والدروشة واستغلال جهل العامة من الناس، ثم أصبحت رمزا للخرافة والاختلاط وممارسة الطقوس التي تدخل في دائرة الشرك بالله[1]، وقد مرت في الجزائر وفي سائر المغرب العربي بمرحلتين:

- الأولى: اتسمت بالمحافظة على الإسلام والتراث العربي ونشر الدعوة الإسلامية بين الناس، إذ كانت هذه الزوايا عبارة عن مؤسسات دينية ومراكز ثقافية ونوادي اجتماعية وخلايا سياسية تركز على تعليم الناس مبادئ الدين وتعاليم الشريعة، وفيها تقام العلاقات الاجتماعية والعسكرية والسياسية، وكانت مؤسساتها التعليمية مقسمة إلى قسمين الأول يقوم بدور التعليم الذي يعتمد الطرق التقليدية ويقتصر على تلقين القرآن وبعض مبادئ القراءة والكتابة والثاني كان أكثر حداثة إذ شمل تدريس العلوم الحديثة.
- الثانية: انقسمت هذه الزوايا إلى قسمين قسم مؤيد للاستعمار ومساير لمشاريعه وكانت أداة في تمكينه من رقاب الجزائريين مقابل بعض الامتيازات والمصالح الضيقة

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، ج3، **المرجع السابق**، ص170؛ ينظر أيضا
J. Desparmet, « Ethnographie Traditionnelle de la Metidja le Calendrier Folklorique », Revue Africaine, Série 65, 1925, P 295-300.

أما القسم الثاني فقد كان ثائرا على كل ما يأتي من الاستعمار والذي قاد الثورات الشعبية ضد التواجد الفرنسي في الجزائر.[1]

ساد الجزائر قبل الحرب العالمية الأولى الجهل والفوضى وشل حركتها اعتقاد باطل من الخرافات والشعوذة التي يمارسها أدعياء التصوف من الزوايا المنحرفة، وبات مصير الأمة بيد شيوخ هذه المراكز يستغلون العاطفة الدينية للشعب الجزائري وحتى أولئك العلماء القلائل ممن كانوا ينكرون هذا الانحراف لم يكونوا يستطيعون أداء مهمتهم الإصلاحية من وعظ وإرشاد، ما لم ينتسبوا إلى طريقة من الطرق ولم يكن كلامهم مسموعاً إن لم يسندوه برأي أحد المشايخ الطرقيين[2].

لما كان من أهداف الاستعمار القضاء على الدين والأخلاق الفاضلة وكل المقومات الحضارية للشعب الجزائري، فقد وجد في هذه الزوايا أداة يسخرها لتحقيق أغراضه وتنفيذ مشاريعه الاستعمارية المدروسة من طرف أساطين الفكر الصليبي، فشوه واقع الإسلام وأضعف الوازع الديني في نفوس الناس وبذلك عم الفساد وكثرت الآفات الاجتماعية، ولم تكن الزوايا المتعاونة مع الاستعمار أقل خطرا على الأمة الجزائرية من الاحتلال إذ كتبت جريدة الشهاب سنة 1927م عن أعداء الجزائر وصنفتهم إلى ثلاثة أعداء، الأول هم المعمرون الذين هيمنوا على ممتلكات الجزائريين باسم الاستعمار، والثاني هم رجال الزوايا الذين لعبوا بعقول المريدين التابعين لهم والجاهلين، والصنف الثالث هم القياد الذين لم يرحموا أبناء وطنهم.[3]

لقد تحدث محمد البشير الإبراهيمي عن الطرقية فقال إنها طائفة رباها الاستعمار على الطمع وما يولده هذا الأخير من خنوع واستكانة، وطبعها على الإخلاص له والتفاني في خدمته وأمات فيها الوازع الوطني والشعور الديني واتخذ منها وسائل لغاياته، فكانت تعمل

---

(1)– عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها...، **المرجع السابق**، ص ص 169–170.

(2)– محمد ناصر، المقالة الصحفية الجزائرية...، ج1، **المرجع السابق**، ص 107.

(3)– عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها...، **المرجع السابق**، ص 174.

على إفساد المجتمع والتصدي إلى العاملين في سلك الإصلاح وكل الموالين لهم من الجزائريين التابعين للإدارة الاستعمارية سواء كانوا في المجالس المنتخبة أو في الإدارات العمومية، فقد كانت هذه الفئة من الطرقيين تستغل الناس وتخرب الدين وتستخف بعقول الناس بأكل أموالهم بحجج واهية لم تكن أبدا من صلب الدين[1]، لقد انقلبت هذه المعاهد والمؤسسات من خدمة الأمة الجزائرية إلى الدجل والشعوذة وأصبحت تلك المرافق التي كانت ملاجئ للفقراء والبائسين تستثمر في الدين لخدمة مشاريعها الانتهازية وذلك بالتودد للاستعمار وكسب رضاه وعطفه من أجل الدخول تحت حمايته، واستغل هذا الأخير تلك الزوايا في أعمال الجوسسة من خلال وضع هذه المرافق تحت الرقابة الشديدة وأصبح معيار الرضى عنها بقدر ما تقدمه من خدمات وما تظهره من طاعة عمياء وبهذه الطريقة تحول الإطار الديني إلى جماعة من الموالين للإدارة الاستعمارية.[2]

2-2- دور الصحف الإصلاحية في محاربة الطرقية والموظفين الرسميين:

لم يبدأ اهتمام الصحف بهذه القضية إلا مع بداية الحركة الباديسية سنة 1925م، أما قبل هذا التاريخ فإن الصحافة لم تتعرض للموضوع سوى بشكل بسيط وفي حالات نادرة جدا، وحتى تلك الصحف الإصلاحية الصادرة قبل الحرب العالمية الأولى مثل الفاروق لعمر بن قدور 1913م وذو الفقار لعمر راسم 1913م والتي سبقتها أول جريدة له وهي جريدة الجزائر سنة 1908م، كانت هذه الصحف هي باكورة الكتابات الصحفية الإصلاحية، رغم ذلك لم تحارب الطرقية باسمها وإنما قاومت الخرافات والبدع بصفة عامة دون مهاجمة الزوايا المنحرفة التي يرجع إليها السبب الأكبر فيما حل بالدين الإسلامي من منكرات، ربما أن الرجلين لم يؤتا من الجرأة ما يستطيعا به أن يهاجما الطرقية بصراحة لما لها من نفوذ على العامة والخاصة، حتى عمر بن قدور الذي كان من أكبر الكتاب الذين عنوا بمعالجة الآفات التي تمس الدين في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، لم يذكر في مقالاته كلمة

---

[1]- أحمد طالب الإبراهيمي، ج3، **المصدر السابق**، ص392.

[2]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري...، **المرجع السابق**، ص 86.

الطرقية باسمها ولم يحملها ما لحق بالأمة من تفشي الجهل والخرافات والبدع، وقد يرجع السبب في ذلك إلى ميله للتصوف لأنه انضم إلى الطرقية في الأغواط عندما كان منفيا ما بين (1915–1919م).[1]

لكن الشيخ عبد الحميد بن باديس كانت له العزيمة والإرادة والجرأة في محاربة كل ما من شأنه أن يمس بالعقيدة والدين، والذي حرك زعيم الإصلاح ليكتب ضد الطرقية هو ما كان من فساد في عقيدتهم وما لمسه من آثارهم السيئة على العامة خاصة ما ظهر منهم من استغلال للناس في أموالهم وعقولهم[2]، فقد أصبح العامة يعتقدون أن الشيخ الطرقي هو بمثابة الوسيط بين العبد وربه، مع اتصافه بصفات اختص بها الله وحده وانفرد بها دون سائر خلقه، إذ جاء في جريدة المنتقد بعددها الثالث عشر «بدلا من أن يتنافسوا في تحقيق أتباعهم يتنافسون في تكثير أتباعهم، وبدلا من أن يتصرفوا من أهل آداب السلوك وسير الصالحين يصدقون عنهم بل منهم من ينفر أتباعه منهم ويتغالون في أولئك الأبرار بما يتبرأ منه الصالحون رضي الله عنهم فنسبوا إليهم التصرف في الكون وقد بين في غير ما آية من كتابه أن أشرف خلقه لا يملك لنفسه نفعا ولا ضررا، وزادوا فقالوا يعلمون الغيب والقرآن ينفي ذلك».[3]

لقد أدى هذا المقال إلى توتر العلاقة بين المصلحين ورجال الطرق وحصلت مجابهة استعملت فيها الطرقية العليوية كل وسائل العنف كمحاولة اغتيال الشيخ عبد الحميد بن باديس والاعتداء على الكثير من رجال الإصلاح مما أثار حفيظة الكتاب الإصلاحيين الذين هاجموا الطرقية بواسطة المقالات التي تفضح ممارساتهم ضد الدين والوطن ومن أبرز تلك

---

(1)– محمد ناصر، المقالة الصحفية الجزائرية...، ج1، **المرجع السابق**، ص 112.

(2)- *Mohamed Al'amin Alamoudi, «le maraboutisme aux abois » , La defense, N°04, 14 Février 1934. P2.*

(نقلا عن محمد بك، محمد الأمين العمودي ودوره في الإصلاح من خلال جريدة الدفاع، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، إشراف بوبكر حفظ الله، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ وعلم الاثار، السنة الجامعية 2008-2009.)

(3)–عبد الحميد بن باديس، «**بيان لا لبس فيه**»، جريدة المنتقد، ع 13، الخميس 5 ربيع الأول 1344 الموافق لـ 24 سبتمبر 1925، ص 233.

المقالات مقال لمبارك الميلي، وصف فيه محاولة حادثة الاغتيال ونفور الشعب من أعمال الطريقة العليوية، وذكر هذا الأخير أن السبب الذي جعلهم يقدمون على مثل هذا العمل هو مقالات ينشرها أحد الكتاب الإصلاحيين باسم مستعار «بيضاوي» في الشهاب فلما أعياهم التعرف على صاحب المقالات قرروا الانتقام من صاحب الشهاب.[1]

لم تدخر الطرقية جهداً في محاربة العلماء والاعتداء عليهم فقد كتب الطيب العقبي مقالا على إثر اعتداء أتباع الطرقية على محمد السعيد الزاهري، جاء فيه بأن الأمة قد انفضت عنهم وأقبلت على جمعية العلماء المسلمين فقد حاولوا جاهدين تغليط الناس والحكومة لكن دون جدوى حيث قال: «انتبهت الأمة لكيد هؤلاء المتمربطين فلم تعد تصدقهم في كذبهم وكل ما ينسبونه إلى المصلحين في جرائدهم ليحطوا من أقدارهم...، فنبذتهم واحتقرتهم وقبضت يدها فلم تمدها بالإعانة المالية إليهم ولم يبق لهم منها من يتبعهم»[2].

لقد أنكر رجال الإصلاح على المدعين المبتدعين وحاربوا البدع المتفشية في المجتمع وبينوا ضررها وقبحها بالبراهين عندما ادعت الصحافة التابعة للطرقية بالقول إنها على حق ولو كانت على غير ذلك لأنكرها عليهم العلماء الأولون، فكان رد ابن باديس عليهم في جريدة السنة النبوية أن الإمام القشري صاحب الرسالة القشرية قد أنكر تلك البدع والخرافات، كما أنكرها الإمام أبي بكر المالكي في كتابه «إنكار البدع»، وقد خص في مقاله مجموعة كبيرة من العلماء الذين انكروا البدع والخرافات التي تنشرها الطرقية وتنسبها للإسلام، مثل أبي حيان الأندلسي والشيخ عبد الرحمان الأخضري الجزائري وعبد الكريم الفكون القسنطيني وغيرهم من العلماء.[3]

---

[1]– محمد ناصر، المقالة الصحفية الجزائرية...، ج1، **المرجع السابق**، ص 116.

[2]– الطيب العقبي، «**نحن والطرقيون**»، جريدة الشريعة النبوية، ع 6، س1، الاثنين 29 ربيع الثاني 1352 الموافق لـ 21 أوت 1933، ص3.

[3]– عبد الحميد بن باديس، «**أنكار العلماء المتقدمين على المدعين المبتدعين**»، جريدة السنة النبوية، ع 4، س1، الاثنين 6 محرم 1352 الموافق لـ 1 ماي 1933، ص4.

كما انتقد ابن باديس الغاية التي سعت إليها الطرقية في الجزائر إذ ذكر أنه جاء في الفصل الثامن من قانونهم الداخلي الخاص بالجمعية الطرقية الإسلامية والتي تشمل جميع الطرق الدينية بالجزائر، أن غاية هذه الجمعية هي أولا المحافظة على نفوذ الزوايا والطرق وعلى شهرتها وسمعتها ومكانتها، هذا البند من قانونهم الأساسي جعل صاحب المقال يتساءل وهل ابقوا على مظاهر السلطان والسيادة والكبرياء والاستيلاء من شيء؟ فغايتهم أن يبقوا سادة على الناس وليس معلمين ودعاة للشرع المستقيم فأين هي التربية والتعليم ونشر الإسلام؟ وأين هي مقاومة المفاسد والبدع والمعتقدات البالية؟ إذن الغاية هي المكانة الاجتماعية لشيوخ الزوايا هذا هو الإصلاح في نظرهم.[1]

أما العربي بن بلقاسم التبسي فقد جاءت مقالاته عن الطرقية على شكل دراسات تاريخية عن تطور التصوف في الإسلام وبين أن الانحراف الذي وقعت فيه بعض الزوايا والتي لا تمت بصلة للإسلام، وفي مقال كرسه للبحث عن الخلوة العليوية وما يجري في ظلامها من خرافات وشعوذة، إذ إن هذه الخلوة تؤدي إلى كشف الحجب واختراق الغيب والتنقل في مدارج الفناء وغير ذلك من الألفاظ التي يطلقها شيوخ الطرقية لاتباعهم[2]، وغير بعيد عن هذا الأسلوب الذي اتبعه العربي بن بلقاسم في كتاباته جاءت مقالات أبي يعلى الزواوي إذ أظهرت كتاباته بأنه مهتم بإظهار أصول بعض الاعتقادات الخرافية التي ألصقها المتصوفة بالإسلام كالقول بالقطب والغوث ووحدة الوجود وتصرف الأولياء بالأموات وقضاء الحاجات على أيديهم والتوسل بهم وغير ذلك من منكرات الاعتقادات البالية[3].

---

(1)– عبد الحميد بن باديس، «**الزوايا وغاياتها**»، جريدة البصائر، ع 148، س 4، الجمعة 22 ذي الحجة 1357 الموافق لـ 13 جانفي 1939، ص61.

(2)– العربي بن بلقاسم، «**الخلوة العليوية هل هي من الإسلام**»، جريدة الشهاب، ع 118، س3، الخميس 23 ربيع الأول 1346 الموافق لـ 20 اكتوبر 1927، ص363.

(3)– أبو يعلى الزواوي، «**حول المباهلة**»، جريدة الشهاب، ع 116، س3، الخميس 23 ربيع الأول 1346 الموافق لـ 20 اكتوبر 1927، ص 328.

من أهم القضايا التي عالجها الكتاب الإصلاحيون في هذا الصدد وضعية التعليم في الزوايا وما ينجم عنها من آثار سيئة على الناشئة، فانتقدوا أساليبها والمعاملات التي يتعرض لها النشء بدعوى ترويضهم النفسي في خدمة الدين، كما أن من بين الكتابات التي تصادفنا في الصحف الإصلاحية هي المقالات السردية عمَّا يحدث في الزردة من إباحة للمحرمات، وما ينفقونه من أموال بدعوى التوسل للولي الصالح ورجاء بركات الضريح الذي يضم رفاته، إذ جاء مقال لصاحبه بلقاسم بن أرواق الموسوم بـ «الزردة رأس كل شر» أن هذه الأخيرة قد استغلها بعض المثقفين من المناهضين للصحف الإصلاحية من أمثال ابن جلول[1] الذي أقام زردته في قسنطينة، وهذا ما زاد من نشاط العلماء الإصلاحيين في إيضاح مضار هذه العادات البالية التي تعود إلى الوثنية وهذا ما دفع بالشيخ الطيب العقبي إلى كتابة رسالته« رسالة الشرك ومظاهره» والتي بها ستة وعشرون بابا تقع فيما يزيد عن مئتين وخمسين صفحة[2].

2-3- موقف الطرقية من السياسة الفرنسية والأحداث الكبرى في الجزائر:

إن التقارب الذي كان بين الطرقية والاستعمار الفرنسي لم يكن مصلحيا فحسب، بل وصل إلى حد تقليد بعض الأوروبيين في حياتهم والتزوج بأوروبيات وفق الأعراف والتقاليد الخاصة بالكنيسة، كما باركت البعثات التنصيرية هذا التقارب إذ يذكر صاحب المقال أن الكردينال لافيجري تدخل لزواج أحد شيوخ الطرقية بأوروبية عندما رفض ذلك الحاكم العام، وعقد شيخ الطريقة على هذه الفرنسية عقدة النكاح في الكنيسة كان هذا في سنة 1870م، يذكر بأن هذه المرأة كانت من الذين ساهموا في عملية التنصير في الصحراء[3].

---

(1)- مصطفى بن حلوش، «**زردة بن جلول**»، جريدة البصائر، ع 38، س3، الجمعة 23 رجب 1355 الموافق لـ 9 أكتوبر 1936، ص 311.

(2)- بلقاسم بن ارواق، «**الزردة رأس كل شر**»، جريدة البصائر، ع 61، س4، الجمعة 20 محرم 1356 الموافق لـ 2 أفريل 1937، ص 87.

(3)- سعيد الزاهري، «**زيارة سيدي عابد**»، جريدة الصراط السوي، ع 6، س1، الاثنين 4 رجب 1352 الموافق لـ 23 أكتوبر 1933، ص 6.

لقد ساهمت الطرقية عشية الحرب العالمية الأولى في تهدئة السكان ثم إن دورها لم ينته عند هذا الحد بل استمرت السلطة الاستعمارية في توظيفها لمعارضة التيارات السياسية والإصلاحية والتي ولدت في الجزائر منذ 1920 م[1]، إن من بين المواقف التي اتخذتها الطرقية ضد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بإيعاز من الإدارة الاستعمارية، هو تأسيس جمعية علماء السنة عام 1932م من أجل أضعافها، مسخرين في ذلك صحفهم البلاغ، الإخلاص والمعيار لضرب الإصلاحات التي قادتها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، بعد أن اعتبرت هذه الأخيرة أن محاربة الطرق المنحرفة من أولى واجباتها الإصلاحية[2]، وهكذا خرج الطرقيون من الجمعية يؤيدهم بعض علماء الدين من الموظفين لدى الإدارة الاستعمارية وقد اتسمت ادعاءاتهم بالمغالطات من خلال وصفهم الجزائر على أنها كانت هادئة والكل ينعم بالتآخي قبل تأسيس هذه الجمعية[3]، لكن هذا الانفصال وتكوين جمعية جديدة لم يدم طويلا لتوقف جمعيتهم عن النشاط مقابل قوة الإصلاحيين، رغم محاولتها تقليد أعمال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من فتح للنوادي وتأسيس للجرائد وإعلانها حمل الإصلاحات التي تزيد من تماسك الأمة الجزائرية.[4]

ودعما لجمعية علماء السنة التي ولدت ضعيفة أوعزت الإدارة الاستعمارية إليها بعقد مؤتمر يضم مختلف الطرق الصوفية والزوايا في الجزائر، حيث انعقد في الأسبوع الثاني من شهر نوفمبر 1933م بالعاصمة في نادي الإخلاص التابع لجمعية علماء السنة، ومن قراراته أن أعضاء المؤتمر يصبحون أعضاء في الجمعية، وأن جريدة الإخلاص تتحول إلى مجلة لنشر المقالات حول الأخلاق والدين والمجتمع، وترأس المؤتمر الشيخ مصطفى القاسمي الذي أوضح أن الزوايا متعلقة بفرنسا وعليها أن تحسن من الحالة الاجتماعية الخاصة بالرعية، وقد علق على هذا سعيد الزاهري بقوله أن جمعيتهم قد تحولت إلى نقابة وأن هدفها

---

(1)– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، ج4، **المرجع السابق**، ص329.

(2)– عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها...، **المرجع السابق**، ص 186.

(3)– مازن صلاح حامد مطبقاتي، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ...، **المرجع السابق**، ص 143.

(4)– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، ج4، **المرجع السابق**، ص 331.

هو تكوين مجمع طرقي وليس الدفاع عن الإسلام[1]، كما سبق فبعد تأسيس الجمعية الطرقية الدينية في قسنطينة سنة 1937م والتي تضم مجلسا إداريا من أربعين عضوا منتخبين من الجمعية العامة التي يرأسها شرفيا الحاكم العام للجزائر والولاة الثلاثة وماليتها تأتي من اشتراك أعضائها والإعانات الحكومية المقدمة إليها، أما هدفها فهو المحافظة على نفوذ الزوايا والطرق، وقد دعمت الإدارة الاستعمارية في كل مرة هذه التجمعات مقابل الولاء المطلق لها، فقد روجت وسائل الإعلام الفرنسية في الجزائر لمؤتمر الطرقية لسنة 1938م والذي كان بمثابة اتفاق بينها وبين شيوخ الزوايا الطرقية التابعة لها، وهذا من أجل تمرير بعض المشاريع الخاصة بمنع التدريس في المساجد وفتح المدارس الخاصة الحرة كما أيدت قانون 8 مارس 1937م الذي سبق ذكره.[2]

لقد طلبت فرنسا من هذه الطرق إعلان تأييدها لها في الحرب القادمة ضد ألمانيا كما طرحت فكرة عقد المؤتمر المغاربي في أفريل من سنة 1939م بالجزائر والذي حضره من المغرب الأقصى عبد الحي الكتاني ومن تونس الفاضل بن عاشور ومن ليبيا ممثل إحدى الطرق الصوفية وكان تحت رئاسة الشيخ مصطفى القاسمي وخرج المؤتمرون بعدة قرارات منها:

- قطع الطريق على المشوشين والمغرضين أعداء فرنسا في الجزائر، وهو ما كانت السلطة الاستعمارية في الماضي تنسبه إلى أصحاب الطرق والزوايا أنفسهم قبل أن تغير من استراتيجيتها اتجاههم وتستميلهم إلى صفها.
- على المسلمين الجزائريين إظهار إخلاصهم لفرنسا وتضحيتهم في سبيلها ومحبتهم لها، وهذا البند هو الهدف من تنظيمها لهذا المؤتمر.

---

[1]– محمد السعيد الزاهري، «**مؤتمر رؤساء الطرق الإسلامية الجزائرية**»، جريدة الصراط السوي، ع 11، س1، الاثنين 9 شعبان 1352 الموافق لـ 27 نوفمبر 1933، ص ص 2–3.

[2]– عبد الحميد بن باديس، «**رؤوس الطرقية يؤيدون قانون 8 مارس 1937**»، جريدة البصائر، ع 163، س6، الجمعة 8 ربيع الأول 1358 الموافق لـ 28 أفريل 1939، ص 181.

- التنبيه على أن قانون 8 مارس 1938م لا يمس بالدين الإسلامي بأي بحال، وفي ذلك رد على جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ومساعيها لتجنيد باقي القوى السياسية إلى جانبها ضد هذا القرار.[1]

لقد كتبت جل الصحف الإصلاحية على أن المؤتمر انعقد بوحي من الإدارة الفرنسية وانتقدت بشدة مواقف الفاضل بن عاشور شيخ جامع الزيتونة في تلك الفترة، لإعلانه الولاء لفرنسا وتأييده للطرقية محاولا التوفيق بين الإصلاحيين والطرقيين، لذلك كانت محاضرته تصب في الحديث عن الوحدة في الإسلام، كما كانت الصحف الاستعمارية التي أشادت بهذا المؤتمر محل انتقاد من طرف الإصلاحيين، وعلى العموم فإن الحديث كان مسلطا على الطريقة عموما باعتبارها أداة في يد الإدارة الاستعمارية وليس ضد التصوف من حيث هو، هذا بالإضافة إلى تنبيه العلماء لمؤامرات الاستعمار باستغلال الفتوى لدحض المشروع الإصلاحي بالجزائر.[2]

بالإضافة إلى النقد الذي وجهته الصحف الإصلاحية للطرق الموالية للاستعمار، انتقدت كذلك العادات التي نشرتها بين أوساط المجتمع من الطقوس الخاصة بالجنائز والخارجة عن الدين، والتعصب للطريقة والاعتقاد في انفراد شيخ كل واحدة منها بكرامات ربانية، والتوسل بالقبور في قضاء الحاجات كل هذه الاعتقادات الباطلة كتبت عنها الصحف الإصلاحية في العديد من مقالاتها، منها ما جاء في جريدة الشهاب والبصائر وجرائد أبو اليقظان وغيرها من الصحف، والجدير بالذكر أن المقالات الإصلاحية قد أقامت الحجة على بطلان الادعاءات الطرقية وواجهت بكل حزم الكتابات الصادرة عن الجرائد التابعة لها.

---

[1]- (صاحب المقال دون توقيع)، «**العريضة الطرقية**»، جريدة البصائر، ع 164، س4، الجمعة 15 ربيع الأول 1358 الموافق لـ 5 ماي 1939، ص190.

[2]- (صاحب المقال دون توقيع)، «**حول مؤتمر الطرقيين السنوي**»، جريدة البصائر، ع 164، س4، الجمعة 15 ربيع الأول 1358 الموافق لـ 5 ماي 1939، ص193.

3- ركب الحج الجزائرية من خلال الصحف الإصلاحية:

3-1- الظروف العامة للحجاج الجزائريين:

كانت هيئة شؤون الديانة تشمل الصلوات، الحج، الصوم والزكاة وما تفرع منها كالعمرة والمواسم الدينية والجنائز وما يتصل بالطرق الصوفية والزوايا، فالحج منذ البداية ارتبط بالسياسة في الفترة الاستعمارية فالجزائريون الذين يؤدون مناسك الحج يستفيدون خلال إقامتهم بالأماكن المقدسة من الفتاوي التي تدعو إلى نبذ الاستعمار، كما أن بعض الحجاج الأحرار لا يعودون من الحجاز ويفضلون البقاء هناك على العيش في ظل النظام الفرنسي ولهذا فإن الإدارة قد منعت الحج في غير مواسمه ورفضت إعطاء الحجاج الجزائريين الرخص الحرة في بداية الأمر وبعد الاحتجاجات صدرت مراسيم تنظم هذه العملية ومنحت الرخص الحرة بشروط منها، التحري الدقيق عن أصل الحاج وسلوكه وأملاكه وأخلاقه، لضمان رجوعه وعدم تأثره بالأفكار الموجودة في المشرق، وبهذا أصبحت الإدارة هي التي تختار الحجاج بنفسها.[1]

هذا الاهتمام من طرف السلطات الاستعمارية لا يفسر وجود عناية بالحجاج الجزائريين خاصة في عملية النقل لأن أوضاعهم كانت أقل ما يقال عنها أنها كارثية في كل مرة يتعرض الحجاج إلى معاملة وحشية من طرف شركة البواخر الخاصة بالنقل إذ طرحت الصحف الإصلاحية والأهلية المشاكل التي يتعرض لها المسلمون في هذه الرحلات فقد كتبت مجلة الشهاب أن الحجيج في عام 1929م تعرضوا لمعاملة قاسية من طرف صاحب السفينة إذ تم شحنهم كالبضائع، بعد أن ابتزت أموالهم مما أدى إلى حدوث وفيات بينهم، ما دفع بالنواب المسلمين إلى تقديم احتجاج للإدارة الفرنسية التي طلبت منهم تقريرا مفصلا عن الحادثة.

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، ج4، **المرجع السابق**، ص 400.

وهكذا أصبحت عملية نقل الحجيج إلى البقاع المقدسة في تناقص وتزايد حسب طبيعة ظروف النقل والشروط الإدارية المحيطة بذلك[1]، وبالمقابل تزايدت عملية الحج غير المنظم والحر مما أثر على مردود تلك الشركات الناقلة، الأمر الذي جعل جريدة المبشر تشجع الحج عن طريق الإدارة الاستعمارية، داعية إلى أن تمتع الحاج بتذكرة السفر الفرنسية هي في حد ذاتها حماية له، وأن فرنسا لها قناصل مهمتهم حماية الحجاج الجزائريين لأنهم رعايا فرنسيين، هذه الدعاية الفرنسية جاءت للتخفيف من حدة عمليات الهروب التي يقوم بها الجزائريون إلى الحجاز في السفن الأجنبية قصد أداء فريضة الحج.

لقد تحججت الإدارة الاستعمارية بأسباب عديدة لمنع فريضة الحج منها:

- توتر الوضع الدولي وعدم استعداد السفن الفرنسية لحمل الحجاج إلى الحجاز.[2]
- إلى جانب التعليلات السياسية والاقتصادية كانت الإدارة الاستعمارية تتحجج بانتشار الأمراض في الحجاز لتمنع الحج.
- فرض شروط قاسية على الجزائريين الراغبين في أداء هذه الشعيرة الدينية من أجل تقليص عددهم.
- منع الحج لدواعي أمنية والتي تتعلق بالحفاظ على المسلمين، لكن في حقيقة الأمر فإن هذه الدواعي تخص تخوف الإدارة الاستعمارية من الانعكاسات التي يخلفها اتصال الجزائريين بالمشارقة.

وبسبب ظروف الحرب العالمية الأولى حدث تطور هام في تنظيم شؤون الحج فقد أنشئت جمعية الأوقاف والأماكن المقدسة الإسلامية، وكان هدفها هو جلب المسلمين واسترضاؤهم خلال الحرب، حيث عينت على رأسها قدور بن غبريط، وكما جعلتها وسيلة فرنسية أيضا للتدخل في شؤون فلسطين والحجاز، بعد أن شعرت هذه الأخيرة بأن الإنجليز

---

[1]- (صاحب المقال دون توقيع)، «**بيان للحجيج وما لهم في الحج من منافع**»، مجلة الشهاب، ج3، مج6، ذي القعدة 1348النوافق لـ أفريل 1930، ص ص 192-194.

[2]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، ج4، **المرجع السابق**، ص ص 401-404.

خططوا لحصار الفرنسيين في لبنان وسوريا، فكانت هذه الهيئة وسيلة سياسية لنشر التأثير الفرنسي في مناطق التأثير الإنجليزي، وكان بن غبريط من رجال الإدارة الفرنسية المخلصين ووصفته الإدارة الاستعمارية بأنه رجل تقدمي، حتى أنه رشح لعمادة وإمامة جامع باريس عند افتتاحه سنة 1926م.

رغم ظروف الحرب العالمية الثانية فإن الإدارة الفرنسية وفرت باخرة لنقل الحجاج الرسميين إلى مكة وإعادتهم في ظرف شهر، كان على متنها 273 حاجا من الجزائريين من مجموع 619 حاجاً والبقية من تونس والمغرب الأقصى، كما أن قائمة الجزائريين في هذه الرحلة كانت حافلة بالأسماء من الذين كانت فرنسا راضية عنهم، أمثال شيخ العرب بوعزيز بن قانة، ابن علي الشريف، غلام الله محمد، قاضي تلمسان والباشاغا السماتي، فبمجرد رجوعهم قدم وفد منهم إلى الحاكم العام لوبو (*LeBeau*) ليقدم تشكراتهم لفرنسا وكان في استقبالهم قدور بن غبريط ومدير الشؤون الأهلية ميو، وقد ظلت الإدارة الاستعمارية حريصة على حج الأعيان من الجزائريين الموالين لها، لقد بلغ عدد الحجاج الجزائريين سنة 1951م ما يقارب 1620 حاجاً.[1]

3-2- التأطير الإداري والقانوني لفريضة الحج:

شكلت فترة مطلع القرن العشرين تسارعا في الأحداث بسبب التوترات السائدة في العالم والصراعات القائمة بين القوى الاستعمارية من أجل الاستحواذ على مناطق النفوذ خاصة في شمال إفريقيا والمشرق العربي، مما زاد من حدة التنافس بين هذه القوى على كافة الأصعدة، إذ أصدرت السلطات الاستعمارية منشورا منحت بموجبه الشركات الفرنسية احتكار تنظيم رحلات الحج ومنع الجزائريين من استغلال سفن أجنبية، وبالرجوع إلى القرار الصادر في 30 أفريل1889م والذي يفرض على الحجاج بعض التدابير الصحية وقطع تذاكر الذهاب والإياب من النقاط الخاصة بالشركات البحرية الفرنسية وفي حالة عدم الامتثال لهذه التدابير تفرض على كل مخالف عقوبات وغرامات مالية، وكان هذا من بين الأسباب التي تفسر كثرة المنع من أداء فريضة الحج في الكثير من الأحيان.

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، ج4، **المرجع السابق**، ص 411-414.

لم تكن القوانين المنظمة للحج واضحة المعالم لأن الإدارة الاستعمارية لم ترجع في الكثير من الأحيان إلى تلك القوانين في معاملاتها مع بعثات الحج، فكان القانون الصادر في 10 ديسمبر 1894م هو من أهم القوانين التي نظمت فريضة الحج وجاءت بنوده في جريدة البصائر كالتالي:

- قطع تذاكر الذهاب والإياب للحجاج الجزائريين بالمصالح المخصصة للنقل البحري التابعة للشركات الفرنسية.
- الحصول على جواز السفر الخاص بالحج مع التأشير عليه في الجزائر والقنصلية الفرنسية بجدة.
- وضع مبلغ مالي في المصارف الخاصة الفرنسية والمقدر بـ 1000 فرنك لكل حاج جزائري.
- شهادة من أعيان البلدة وعائلة الحاج بعدم ترتب أي ضرر عليهم أثناء غيابه لأداء فريضة الحج.
- شهادة طبية تسلم من الإدارة الصحية يكون تاريخها 10 أيام على الأقل قبل مغادرة الحاج وتتضمن معلومات عن صحته والتطعيمات المفروضة الخاصة بهذا الجانب.
- تصريح بالقبول من الحاكم العام بعد التحري عن سيرة العائلة والشخص المعني
- وضع مبلغ مالي في المصرف الخاص بالحج الفرنسي ليستفيد منه الحاج الجزائري في جدة بالسعودية.[1]

لقد كانت سنوات 1909–1912م من أشد الفترات التي فرضت فيها فرنسا العزلة على مستعمراتها، فمنعت فريضة الحج لدواعي أمنية وحاولت بكل الطرق تطويق كل عمل يمس بالسيادة الفرنسية، هذا الوضع فعَّل وسائل الإعلام والصحف الإصلاحية الرافضة لهذه الإجراءات، مما أشعرها بخطورة الوضع ما دفعها بالسماح للمسلمين بالحج

[1]– (صاحب المقال دون توقيع)، «**كيفية التحصل على رخصة السفر إلى الحج**»، جريدة البصائر، ع 51، س2، الجمعة 3 ذو القعدة 1355 الموافق لـ 15 جانفي 1937، ص11.

في سنة 1913م، كما ألغت الرخصة الخاصة بهذه الفريضة، وأبقت فقط على الشروط الصحية والإدارية المتعلقة بجواز السفر والمبالغ المالية، لكن هذا الإلغاء لم يدم طويلا وعاودت العمل بالرخصة من جديد، ولم تستقر الأمور حتى عام 1928م بحيث تم تنظيم الحج وفق قانون 1922م لكن هذه الفترة كذلك لم تعرف الاستقرار بسبب المنافسة الخارجية لشركات النقل البحري الأجنبية غير الفرنسية إذ عملت الإدارة الاستعمارية على سن قانون أساسي خاص بفريضة الحج في سنة 1929م وبذلك تكون قد بدأت مرحلة التنظيم الرسمي والتي امتدت إلى غاية الاستقلال.[1]

تواصلت الإجراءات المنظمة للحج وفق القوانين السابقة لكن فترة الثلاثينات كانت أقل الفترات تقيدا بالتنظيم الرسمي للحج، إذ زادت تكلفة السفر وهذا وفق قرار إلغاء العمل بدفتر الحاج 15 جويلية 1937م بالإضافة إلى زيادة المبلغ الواجب توفره عند الحاج إلى 5000 فرنك، هذه المعاملات التي كانت تصدر عن الإدارة الاستعمارية لتعديل القانون الأساسي الصادر في عام 1929م كان الهدف منها في الكثير من الأحيان تعطيل بعثات الحج، كما أن ظروف الحرب العالمية الثانية قد ساهمت في تعطيلها وظل يمثلها بعض الأعيان الذين يتم إرسالهم من طرف الإدارة الاستعمارية للحفاظ على الرمزية في التنظيم والتمثيل الجزائري فيها إذ جاء في جريدة النور في عددها السبعين أنه تم إلغاء التأمين الخاص بالحج والتخفيض في سعر التذاكر بالنسبة لهذه البعثات الخاصة[2]، وبحلول سنة 1947م صدرت الإصلاحات الخاصة بالأهالي وأعيد القانون الأساسي الخاص بالحج إذ وصل عدد الحجاج إلى 860 حاجا سنة 1950م ليرتفع العدد إلى 1650 حاجا سنة 1951م كما صدر قانون 17 جوان 1952م

---

[1]– قبايلي هواري، **مسألة الحج في السياسة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر 1894–1962**، رسالة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ، إشراف بوعلام بلقاسم، السنة الجامعية 2013–2014، ص168.

[2]– (صاحب المقال دون توقيع)، «**حجاج الجزائر**»، جريدة النور، ع 70، س2، الثلاثاء 1 ذو القعدة الموافق لـ 28 فيفري 1933، ص3.

القاضي بإلغاء جميع الالتزامات السابقة وضمان حرية السفر وإلغاء العمل بالتسريح وهذا ما ساهم في ظهور حالات السفر الفردية حيث وصل عدد الحجاج الجزائريين في نفس السنة إلى 3400 حاج ليصل إلى 3700 حاج بحلول سنة 1954م ثم يعاد العمل بالتراخيص من جديد أثناء الثورة التحريرية.[1]

3-3- ظروف ووسائل النقل خلال موسم الحج:

يكتسي موضوع النقل في رحلة الحج أهمية بالغة بما أن هذه الفريضة لها ارتباط مباشر بالتنقل عبر الحدود، كما أنها تستلزم تدابير عديدة لما لها من مشاق ومتاعب للوصول إلى البقاع المقدسة قصد تأدية مناسك الحج، وهذا يتطلب من الحاج اختيار وسيلة النقل حسب إمكانياته المادية والبدنية، إذ كان الطريق البري هو السبيل المفضل للحجاج الجزائريين قبل الاحتلال الفرنسي أين تتجمع القوافل العابرة للحدود لتلتحق بالوفود الأخرى من الحجاج التونسيين والمغاربة ليعبروا مصر إلى البقاع المقدسة.

وبمجيء الاستعمار الفرنسي انقطع تنظيم الحج بشكل رسمي لأن الطريق البري لم يعد باستطاعتهم قطعه وعبور الحدود، لطبيعة الاستعمار الذي كان يرصد كل صغيرة وكبيرة على كامل الحدود الجزائرية لقطع أي اتصال بين البلدان المغاربية الثلاثة، لكن هذا لم يمنع استمرار القوافل الخاصة بالحج انطلاقا من الطريق الصحراوي والذي لم ينقطع حتى مطلع القرن العشرين.[2]

لقد أدركت الإدارة الاستعمارية أهمية تنظيم رحلات الحج إلى الحجاز لأنها تكتسي بعدا تجاريا وآخر أمنيا فكانت في كل سنة تعلن عن تنظيمها بما يتوافق مع متطلبات المرحلة التي تراها في صالحها فمرة تعلن عن زيادة عدد الحجاج ومرة أخرى تلغيها لدواعي أمنية وصحية، وفي الكثير من المرات يكون تنظيمها عرضة لأهواء المسؤولين المسيرين في الإدارات المحلية الاستعمارية مثل ما حدث في سنة 1927م، إذ أقصى العاملون بالدوائر في

---

[1]- قبايلي هواري، **المرجع السابق**، ص ص 169-172.

[2]- قبايلي هواري، **المرجع نفسه**، ص 173.

المناطق الجنوبية الحجاج الجزائريين من التسجيل فيها رغم تنظيم الولاية العامة لهذه الفريضة، فقد ذكرت جريدة واد ميزاب أن الولاية العامة قد أعلنت عن تنظيم فريضة الحج لكن المسؤولين القائمين على دوائرها في الجنوب تعمدوا إقصاء الحجاج الجزائريين، إذ تأخر عامل عمالة الجلفة في تسليم جوازات السفر إلى غاية انقضاء الأيام المخصصة للحج، وفي الأغواط قامت الإدارة الاستعمارية بحصر أيام الإعلان عن التسجيل في ثلاثة أيام ولم يتيسر للحجاج إتمام الإجراءات الخاصة بهذه الفريضة وهذا التعامل لم يكن معمولا به إلا في أيام الحرب.[1]

لقد استغلت السفن الفرنسية احتكار الإدارة الاستعمارية لعملية نقل الحجاج الجزائريين من طرف شركاتها البحرية، رغم ذلك فإن هذا العرض لم يغرها وحاولت بكل الطرق أن تستغل هذا الوضع إذ حولت السفن المخصصة لنقل البضائع إلى سفن خاصة بنقل الحجاج، وكانت معظم السفن المخصصة لهذا الغرض عبارة عن سفن شحن قديمة فالسفينة لميرال جاكبسون مثلا كانت سفينة لنقل الفحم، ونظيرتها بروتاني (*Bretani*) كانت مصممة لنقل المعادن وغيرها من السفن التي كانت مخصصة لنقل المواشي والابقار من المغرب والجزائر إلى أوروبا[2]، وهذا ما جعلها عرضة لعدة حوادث، إذ جاء في جريدة المغرب بعددها الأول أن سفينة آسيا التي حملت الحجاج الجزائريين إلى الحجاز قد تعرضت للحريق وهي تحمل دفعة من الحجاج الصوماليين ولم يتم التحكم في الحريق إلا في ساعات متأخرة من الليل بعد إجلاء كل الركاب من على متنها.[3]

إن هذه البواخر رغم رداءة الخدمات التي تقدمها فإنها كانت عاجزة عن نقل كل الحجاج الجزائريين في موسم الحج، ومن بين الظروف التي كانت دائما محل احتجاج هي

---

(1)– (صاحب المقال دون توقيع)، «**الحج في هذا العام**»، جريدة واد ميزاب، ع 33، س1، الجمعة 25 ذي القعدة 1345 الموافق لـ 27 ماي 1927، ص 2.

(2)– قبايلي هواري، **المرجع السابق**، ص 179.

(3)– (صاحب المقال دون توقيع)، «**باخرة الحجاج**»، جريدة المغرب، ع 1، س1، الخميس 1 محرم 1349 الموافق لـ 26 ماي 1930، ص2.

مسألة الاكتظاظ، التي في الكثير من الأحيان تؤدي إلى الوفيات في صفوف الحجاج الجزائريين، وهذا ما أدى في العديد من المرات إلى تدخل النواب المسلمين بتحريرهم تقارير رفعت إلى الإدارة الاستعمارية لتفادي مثل هذه الحوادث خاصة فيما يتعلق بسوء المعاملة وعدم احترام شروط النظافة والأمان، إذ جاء في جريدة الأمة بعددها المائة وتسعة أن إحدى البواخر متوسطة الحجم تبلغ حمولتها بما يقارب 1300 راكب قد حشر فيها 2672 حاجاً جزائرياً وبذلك تكون قد زادت عن حمولتها الطبيعية بما يفوق الضعف وهذا الوضع جعل الحجاج يملؤون السطوح ومعابر المراحيض وغيرها من الأماكن داخل السفينة، هذا ما جعلهم عرضة للعوامل الطبيعية وسوء المعاملة، كما أن هناك حجاجاً لم يحالفهم الحظ في أداء هذه الفريضة رغم إتمام كامل الإجراءات الإدارية لعدم قدرة السفينة على حملهم.[1]

4-محاربة الصحف الإصلاحية للتبشير والتنصير والتجنيس والفرنسة:

لقد زعم ساسة الاستعمار الفرنسي أن هناك مناطق لم يبلغ الإسلام أهلها ولم يستقر بهم، خاصة في منطقة القبائل والتي ركز عليها هذا الأخير بحجة أنهم أميل إلى تحكيم الأعراف السائدة لديهم بدل الشريعة الإسلامية، خاصة في أمور الزواج والأحوال الشخصية، هذا الترويج الدعائي كان الهدف منه هو تسهيل عمل البعثات التنصيرية والتبشيرية ومحاولة لطمس معالم الهوية الوطنية.

4-1- محاربة التبشير والتنصير:

لقد نشط المبشرون في إقامة المدارس والمستشفيات ومراكز التبشير بقصد تنصير سكان المناطق المعزولة وفصلهم عن بقية السكان الجزائريين، هذا رغم وجود قرار فصل الدين عن الدولة الصادر عام 1905م والذي أعطى حرية كبيرة لبقية الأديان في ممارسة

[1]- (صاحب المقال دون توقيع)، «**حول قضية الحج**»، جريدة الأمة، ع 109، س3، الثلاثاء 27 ذو القعدة 1355 الموافق لـ 9 فيفري 1937، ص2.

شعائرهم الدينية إلا الدين الإسلامي الذي بقي أهله في حالة اضطهاد كبير مع نزع الأوقاف الإسلامية إلى غاية الاستقلال.[1]

إن من بين مظاهر سياسة فرنسا في هذا الجانب هو اعتداؤها على كل المقدسات الإسلامية من مساجد، معاهد دينية، أوقاف إسلامية، زوايا، مدارس عربية، رغم ما جاء في اتفاقية استسلام الداي حسين عام 1830م والتي أقرت بموجبها احترام الدين الإسلامي والأملاك الخاصة والعادات والتقاليد الجزائرية، لكن ما حدث العكس حيث استولت على كل أملاك الأوقاف الإسلامية، مغيرة من خصوصيتها الإسلامية إلى الخصوصية المسيحية[2]، خدمةٍ للمشروع التنصيري الذي كان من أولويات الاستعمار في الجزائر ورغم هذا فقد ظلت الكتابات الفرنسية ترتكز على فكرة أن هناك خلافا بين نوايا وأهداف رجال الدين ورجال الإدارة الاستعمارية من عسكريين وسياسيين، وأن الرسميين كانوا لا يريدون إطلاق العنان للمبشرين لينفذوا مخططتاهم بين المسلمين، كما بررت الحكومة من جهتها إنشاء الكنائس إنما هو خدمة للمستوطنين الأوروبيين وليس التبشير.[3]

عمل المبشرون على تقديم المساعدة للمحتاجين والفقراء ومداواة الناس وتعليمهم والهدف من وراء ذلك هو استعطاف الجزائريين والتقرب من المجتمع الجزائري ومعاملتهم والإحسان إليهم وتعليم الجاهلين منهم، بعدها يفتحون المدارس ويشيدون الكنائس ويعلمون أبناء الأهالي تعاليم الدين المسيحي بحجة التكفل بهم وتعليمهم، إذ جاء في جريدة النبراس بعددها الرابع الصادر في 11 أوت 1933م أن هذه المؤسسات التنصيرية قد أعلنت عن تنصير ألف وسبعمائة مسلم في الجزائر[4]، وقد تجلت معالم المشروع المسيحي بعد غزو

---

(1)– تركي رابح عمامرة، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر...، **المرجع السابق**، ص 70.

(2)– تركي رابح عمامرة، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية 1931–1956 ...، **المرجع السابق**، ص 62.

(3)– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، ج6، **المرجع السابق**، ص105.

(4)– عبد الهادي الشرايبي، «**حول تمسيح ألف وسبعمائة مسلم**»، جريدة النبراس، ع 4، س1، الجمعة 19 ربيع الثاني 1352 الموافق لـ 11 أوت 1933، ص 2.

الجزائر مباشرة وهذا ما أعلن عنه سكرتير الجنرال بيجو*(Bugeaud)* عندما حولت فرنسا جامع صالح باي بقسنطينة بعد احتلالها إلى معلم للديانة المسيحية «إن أيام الإسلام قد دنت وفي خلال عشرين عاما لن يكون للجزائر إله آخر غير المسيح ونحن إذا أمكننا أن نشك في هذه البلاد تملكها فرنسا، فلا يمكننا أن نشك على أي حال من الأحوال أنها قد ضاعت من الإسلام إلى الأبد، أما العرب فلن يكونوا رعايا لفرنسا إلا إذا أصبحوا جميعا مسيحيين».[1]

لم يكن العمل التنصيري محصورا في الجزائر دون بقية المستعمرات الفرنسية لذا كانت فرنسا من أكبر الداعين إلى عقد مؤتمر جامع للتبشير والذي عقد في القدس سنة 1924م إذ أشارت إليه الصحف الإصلاحية فقد جاء بهذا الخصوص في جريدة واد ميزاب أن هذا الأخير قد خرج بعدة توصيات نوجزها فيما يلي:

- دعم إنشاء المدارس والكليات التبشيرية في كامل المستعمرات وتكوين المبشرين لإعطاء إضافة لعمل هؤلاء خاصة في مجال التواصل عن طريق اختيار الأشخاص القادرين على التحدث بالعربية واللهجات الدارجة.
- استغلال التواصل بين المسلمين والمسحيين في عملية التبشير وتفعيل دور هؤلاء عن طريق تقديم ما يلزمهم من وسائل النشر والدعاية وغيرها.
- استغلال الجهل والظروف الاجتماعية المزرية للشعوب المستعمرة لضرب القيم الدينية للإسلام والمسلمين.
- التركيز على التعاليم المسيحية في البرامج الدراسية التي تخصص لشعوب المستعمرات واستغلال الأطفال لزرع المسيحية في صفوفهم.

[1]– تركي رابح عمامرة، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر...، **المرجع السابق**، ص238.

- نشر الكتب والمطبوعات الداعية للتبشير من خلال تسخير الوسائل المادية والمعنوية وتوزيعها بشكل مجاني وموسع.[1]

يمكن القول بأن الحملات التبشيرية كانت أكثر تركيزا في المناطق الجنوبية دون غيرها من بقية المناطق، لإدراك المبشرين مدى معاناتها من حرمان وفقر، وهذا ما كتبت عنه جريدة الأمة في عددها المائة وواحد وستين «بكل سهولة تفهم إذا لماذا يوجهون نشاطهم في الغالب إلى أراضي الجنوب، ولا سيما الأغواط غرداية القليعة وأرجلان وغيرها، حيث يدب الضعف والمرض والجهل»[2]، لقد وضع أساس التبشير الكردينال لا فيجري[3] وأسس مراكزه المهمة ثم أتمت الجمعيات التبشيرية ما بدأ به، وهي جمعيات قوية يمدها الأغنياء من المسيحيين بالملايين من المال، كما يمدها رجال الكنيسة بالمتطوعين من المبشرين وترعاها الحكومة بالتأييد، وقد راعت هذه الجمعيات في اختيار المراكز أن تدرس نفسية السكان ومستوى المعيشة، ومن أهمها مركز ورقلة في الجنوب[4].

لم يخف رجال الكنيسة المسيحية حقدهم على الإسلام والمسلمين ولم يستطيعوا التستر طويلا وراء الأعمال الإنسانية فطالما صرحوا بأن هدفهم من وراء هذه الأعمال هو إرجاع مجد المسيحية على أرض إفريقيا الشمالية كما كان قبل دخول الإسلام إذ

---

(1)- (صاحب المقال دون توقيع)، «**مؤتمرات المبشرين**»، جريدة واد ميزاب، ع 84، س1، الجمعة 4 ذي الحجة 1346 الموافق لـ 25 ماي 1928، ص 2.

(2)- (صاحب المقال دون توقيع)، «**ماذا يريد المبشرون بالمسلمين**»، جريدة الأمة، ع 161، س4، الثلاثاء 3 صفر 1357الموافق لـ 5 أفريل 1928، ص 1.

(3)- الكردينال شارل مارسال ألمان لافيجري (31 أكتوبر 1825، 18 نوفمبر 1899)، من أصول فرنسية ولد ببايون بالبيرني الاطلنطية، عمل أستاذ تاريخ بجامعة السربون بباريس فيما بين 1854-1856، ثم اتجه إلى سوريا لمساندة الحركة التبشيرية عن طريق التعليم، انتقل إلى الجزائر سنة 1867 الذي أصبح رئيس أسقفها، أسس فيها سنة 1868 جمعية المبشرين (الإباء البيض) وأسس في السنة الموالية جمعية مماثلة خاصة بالنساء ينظر: (خديجة بقطاش، **الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر**، دار دحلب للنشر، الجزائر، [د ت]، ص 105).

(4)- محمد الهادي الحسني، **المصدر السابق**، ص 77.

كانوا يصدرون مجلة تحت عنوان «في العالم الإسلامي» والتي كانت مليئة بهذه الآمال مع النيل من قيمة الإسلام وبث الشبهات حول تعاليمه.[1]

لقد سعت السياسة التعليمية الفرنسية إلى خلق جيل لا يؤمن بالقومية العربية الإسلامية من خلال تكثيف الجهود لنشر الديانة المسيحية بين الجزائريين بتفعيل التعليم الفرنسي إذ جاء في جريدة الصراط السوي بعددها الخامس في 16 أكتوبر 1933م نقلا عن شيوخ الأزهر أن كبار هيئة العلماء وقادة الرأي في الأمة يحذرون من التعليم الفرنسي الذي ظاهره خدمة العلم وباطنه فتنة المسلمين عن دينهم ولهذا فمن واجب الأولياء التحري عن طبيعة التعليم عند تقديم أبنائهم إلى تلك المدارس النظامية[2]، إن الهاجس الأقوى في حياة الجزائريين هو المحافظة على الدين الإسلامي وتمكين أبنائهم من التعليم إذ كانوا يتحرون المدارس التي تقدم التعليم الفرنسي دون المساس بالعقيدة الإسلامية لأبنائهم لأنه يوجد بالجزائر نوعان من المدارس التعليمية الفرنسية الأول علمانية لا تدرج الدين في مناهجها التعليمية والنوع الثاني هي النصرانية التي تركز على الدين المسيحي في كل أطوار برامجها التعليمية وهذا النوع الذي حذر منه رجال الإصلاح.[3]

لقد كانت الصحف الإصلاحية من أكبر الدعائم التي تصدت للتبشير الفرنسي في الجزائر، من ضمنها صحف أبو اليقظان التي كانت السباقة في فضح تلك الدسائس التي تحاك ضد الإسلام، وقد أحس المبشرون بتأثير هذا العمل على مخططاتهم فراحوا يسعون بشتى الوسائل لتعطيل هذه الصحف، ووضع المنقصات والعراقيل في رواج هذا التفاعل الإعلامي العربي الإسلامي بين الجزائريين، وفي الوقت نفسه هاجم أبو اليقظان الحركة التبشيرية بمقال في جريدته واد ميزاب جاء فيه «إن موضوع الفصل يا لصوص العقول في البحث على العمل ونبذ الكسل لا في شرح نزول المسيح عليه السلام، فإذا كان لكم شيء

---

[1]– محمد ناصر، المقالة الصحفية الجزائرية...، ج1، **المرجع السابق**، ص139.

[2]– (صاحب المقال دون توقيع)، «**معاهد المبشرين**»، جريدة الصراط السوي، ع 5، س1، الاثنين 26 جمادى الثانية 1352 الموافق 16 أكتوبر 1933، ص 2.

[3]– (صاحب المقال دون توقيع)، «**مدارس الحكومة العلمانية والمدارس النصرانية**»، جريدة الصراط السوي، ع 6، س1، الاثنين 4 رجب 1352 الموافق لـ 23 أكتوبر 1933، ص 1.

من تعليق فليكن على الموضوع لا خارجه إن كانت لكم نوايا حسنة، وقبل أن تخوضوا في مسألة نزوله وأن تدخلوا فيما استأثر الله به، يلزمكم أن تجردوه من الألوهية المزعومة وأن تؤمنوا به بشرا ورسولا...، يلزمكم أن تصدقوا أنتم وأممكم بكل ما جاء به تبشيركم برسول يأتي من بعده اسمه أحمد، أما أن تكفروا به وبما جاء به ثم تبشروا بألوهيته وتدعوا الناس أن يكونوا من تلاميذه، فهذا نهاية الجنون وأنتم أحوج الناس لأن ندعوكم إليه ونحملكم على الإيمان به»[1].

لقد حاربت الصحف الإصلاحية التنصير المسيحي الذي كان يعتبر من أشد العوامل التي كانت موجهة لضرب مقومات الهوية الوطنية، عن طريق المقالات الدينية والأخلاقية والوطنية التي كانت تنشرها والمؤسسات التي كانت تديرها من نوادي وجمعيات ثقافية وتعليمية، وقد تظافرت الجهود في إحباط نشاط رجال التنصير المسيحي الذين كان الاستعمار يدعمهم ماديا وإداريا وأمنيا، غير أنها منيت بالفشل، فقد كتب عنها أحد المثقفين الفرنسيين بأن الكردينال لافيجري، قد لاحظ أن أبناء الجزائريين الذين قام بتربيتهم تربية مسيحية منذ الصغر في مدارس مسيحية قد عاد جلهم إلى الإسلام، بعد أن بلغوا سن الرشد وتنبهوا إلى أن آباءهم وأجدادهم كانوا مسلمين وبذلك رجعوا إلى الفطرة التي ولدوا عليها.[2]

4-2- محاربة الفرنسة:

لقد تصدى كتاب الصحف الإصلاحية إلى كل ما يمس بمقومات الهوية الوطنية للمجتمع المسلم، وفضحوا بذلك مخططات الاستعمار الفرنسي في الجزائر لهدم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، موضحين بأن القوة التي تهابها فرنسا هي الوحدة المتمثلة في اللغة والدين والتاريخ المشترك، لهذا رفضت فكرة الاندماج والفرنسة فقد كتب أبو اليقظان مقالا يصور فيه الحالة المتردية التي يعيشها أبناء الأمة الجزائرية بالقول: «فعوض أن تتألف القلوب على درء هذه الأخطار وتتعانق النفوس على تخفيف هذه الويلات...، نرى ونحس

---

[1]- (صاحب المقال دون توقيع)، «**يتقمصون في تبشيرهم بوادي ميزاب**»، جريدة واد ميزاب، ع 76، الجمعة 8 شوال 1346 الموافق لـ 30 مارس 1928، ص 3.

[2]- تركي رابح عمامرة، الشيخ عبد الحميد بن باديس باعث النهضة الإسلامية في الجزائر المعاصرة...، **المرجع السابق**، ص 100.

وجوها كالحة وجباها مقطبة وألسنا معقدة، وهل نكون معشر المسلمين وحالنا كما وصفنا إلا كحال قطعان من الأغنام في ليلة مظلمة فاجأتها قطعان من الذئاب تعوي من كل جهة»[1].

لقد أبرزت هذه الدعوات وحدة الجزائريين وكل ما يدخلهم في دائرة النزاع والتنافر، والانصياع لدعوات الفرنسة والتجنيس التي دعت إليها في مشاريعها التي كانت تلوح بها بين الحين والآخر، والتركيز على النخبة المثقفة بالثقافة الغربية من الجزائريين واعتبارهم أنهم ثمرة التعليم الفرنسي، الذي كان الهدف من ورائه هو ضرب الوحدة الوطنية من خلال خلق تباعد بين طبقات المجتمع الجزائري لأنها أدركت أن الذي يوحد الشعب الجزائري موجود في كيانه الديني والوطني والقومي.[2]

لقد كان الاستعمار لا يسمح باي حال من الأحوال بتداول اللغة العربية في الإدارات الفرنسية بالجزائر معتبرا التحدث بها بمثابة إهانة لكرامة فرنسا، وأهون العقاب هو الطرد من الوظيفة وحرمان العامل لديها من مستحقاته الشهرية، وأن كل من يحمل جريدة عربية أو كتابا يكون مستهدفا من طرف الشرطة الاستعمارية، وقد كانت في الكثير من المرات سببا في اقتياد بعض الجزائريين إلى مراكز الشرطة وسجون الاحتلال الفرنسي كما فرضت عليهم التحدث بالفرنسية ومن لا يتقنها ضاعت كل مصالحه المرتبطة بالإدارة الاستعمارية.[3]

إن سياسة الفرنسة منذ احتلالها للجزائر قد تمثلت فيما يلي:

- أنها أقامت إدارة جديدة على أنقاض الإدارة الجزائرية التي كانت جميع شؤونها تتم باللغة العربية قبل الاحتلال.
- فرنسة المحيط الاجتماعي الجزائري بحيث تحولت أسماء الشوارع والقرى والساحات العامة والمعالم الأثرية إلى أسماء فرنسية فأصبحت بذلك تحمل أسماء قادة وزعماء

---

(1)– أبو اليقظان، «**ألم يان للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم**»، جريدة الأمة، ع 42، س1، الثلاثاء 18 جمادى الثانية 1354 الموافق لـ 17 سبتمبر 1935، ص 1.

(2)– محمد صالح ناصر، أبو اليقظان وجهاد الكلمة...، ج1، **المرجع السابق**، ص 70.

(3)– يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري ...، **المرجع السابق**، ص81.

وجنيرالات فرنسيين مثل باسكال ولافايات(*Lafayette*) ورفيقو(*Raficu*) وميشلي (*Michelle*)وغيرها من الأسماء.

- أقامت منظومة تربوية جديدة على أنقاض المنظومة التربوية العربية الإسلامية الجزائرية وفرنستها بالاستيلاء على أهم المدارس والمعاهد العلمية والزوايا والمساجد الكبرى التي كانت معاهدا للعلم والتعليم وحولت لغة التعليم من العربية إلى الفرنسية.
- طبقت النظام التعليمي الفرنسي الموجود في فرنسا على الذي أقامته في الجزائر واتخذت من برامجها قاعدة للتعليم في الجزائر والتي أقل ما يقال عنها أنها كانت تمجد فرنسا ومآثرها في المنطقة.[1]

4-3- محاربة التجنيس:

لقد استغل الاستعمار في طرح مشاريعه أسماء كبيرة من العلماء للوصول إلى ما أراد وهذا ما أظهره شيخ الإسلام الطاهر بن عاشور وهو من كبار رجال جامع الزيتونة، والذي تتلمذ على يده العلامة ابن باديس رفقة الشيخ محمد النخلي القيرواني، والذي خرج عن المألوف وأفتى بجواز التجنس وفق ما طرحته السلطات الاستعمارية، وهذا ما حرمه ابن باديس ورجال الإصلاح لأن فيه مفسدة للمجتمع كما يمس بالعقيدة، فأول شرط من شروط التجنس هو التخلي عن الأحوال الشخصية، لم تنجح هذه السياسة في تحقيق هدفها رغم الامتيازات التي وفرها الاستعمار لأجل إنجاحها[2].

أن هناك من الجزائريين من انبهر بمعالم الحضارة الاوروبية من الذين كان لهم احتكاك مباشر بها خاصة الطبقة المثقفة بثقافتهم والذين نادوا بالاندماج ضمن المجتمع الفرنسي، إن هذه الدعوى المناقضة لمقومات الشخصية الجزائرية ذات البعد العربي والإسلامي كانت سببا كفيلا في مناهضتها من طرف الصحف الإصلاحية في تلك الفترة،

---

[1]- تركي رابح عمامرة، الشيخ عبد الحميد بن باديس باعث النهضة الإسلامية العربية في الجزائر المعاصرة...، **المرجع السابق**، ص 239.

[2]- عبد الحميد بن باديس، «**شيخ الإسلام بتونس يقاوم السنة ويؤيد البدعة**»، جريدة البصائر، ع 16، مج 3، الجمعة 2 صفر 1355 الموافق لـ 24 أفريل 1936، ص 129.

لقد كتب ابن باديس مقالا في مجلة الشهاب الجزء الأول المجلد الثاني عشر بعددها المؤرخ في أفريل 1936م يرد فيه على فرحات عباس بالقول بأن الأمة الجزائرية موجودة ولها تاريخها الحافل بجلائل الأعمال، ولها وحدتها الدينية واللغوية والثقافية ولها عوائدها الخاصة من حسن وقبيح شأن كل أمة في الدنيا، وأن هذه الأمة الجزائرية ليست هي فرنسا ولا تستطيع أن تصير فرنسا.[1]

لقد اصطدم الاستعمار الفرنسي في الجزائر بأمة إسلامية صلبة العقيدة معتزة بمقوماتها الشخصية كل الاعتزاز، ولهذا راح يستعمل كل الوسائل بما في ذلك التجنيس والفرنسة للنيل منها وبإصداره مجموعة من القوانين الاستثنائية التي تجبر الجزائري الذي يريد أن يتمتع بحقوق المواطنة بالتنازل عن أحواله الشخصية، لكن تمسك المسلمين الجزائريين بدينهم أفسد تلك الخطط الاستعمارية[2]، ماعدا تلك الأقلية الضئيلة التي ارتضت بذلك وحصلت على هذا الامتياز السياسي مثل بعض المعلمين الرسميين والعسكريين الذين كانوا مجندين في الجيش الفرنسي، وبعض الجزائريين المتزوجين بفرنسيات، وقد ترجمت ذلك الإحصائيات إذ لم يتقدم لطلب الجنسية غير 320 جزائري فيما بين 1920-1930م[3]، وكانت هذه الفترة من أشد الفترات التي نشطت فيها عملية تجنيس الجزائريين لعدة أسباب هي:

- ظهور صحافة وطنية باللغة الفرنسية تبين وجهة نظر المتحمسين لفكرة التجنيس كوسيلة لنيل الحقوق السياسية وأشهرها الصوت الأهلي الصادرة في قسنطينة عام 1929م لمديرها ربيع الزناتي.

---

(1)- تركي رابح عمامرة، الشيخ عبد الحميد بن باديس باعث النهضة الإسلامية العربية في الجزائر المعاصرة...، **المرجع السابق**، ص101.

(2)- *(J) Celerier,« Pour Intégrer l'Afrique du nord dans la pensée française», Revue Africaine, Série 65, 1925, P 381-385.*

(3)- محمد ناصر، المقالة الصحفية الجزائرية...، ج1، **المرجع السابق**، ص362.

- إن السياسة الاستعمارية كانت تستعد في هذه السنوات للاحتفال المئوي متخذة منه منطلقا لغزو فكري ضد المسلمين الجزائريين ممهدة لذلك بدعاية قوية لرسالتها الحضارية في الجزائر مدعية العمل بمبادئ الثورة الفرنسية الأخوة الحرية والمساواة وبهذا أثرت على بعض أفراد النخبة المفرنسة من الجزائريين.
- قوة وسائل الدعاية الفرنسية خاصة لما كانت تستعمل اللغة العربية في تحرير مقالاتها الداعية لتشجيع النخبة الجزائرية على الانخراط في الحضارة الاوروبية من خلال التجنس والإسهام في محاربة الجهل والأمية التي تفتك بالجزائريين.[1]

لقد حدث انقسام في صفوف الشباب الجزائري بين مؤيد مثل ابن التهامي، ومعارض وعلى رأسهم الأمير خالد الجزائري الذي طالب بالحقوق السياسية والمدنية دون التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية وهكذا ففي السنوات الأولى من القرن العشرين برزت إلى الوجود تيارات إصلاحية تدعو إلى المساواة بين الجزائريين والأوروبيين، لكن هذه الاتجاهات رغم أنها لم تكن منظمة تحت أي شكل من الأشكال الحزبية إلا أنها كانت إرهاصات لما سيحدث بعد نهاية الحرب العالمية الأولى.[2]

وكرد فعل على ذلك صدرت عدة فتاوى تحرم التجنس على الجزائريين، فالمتجنس الميت لا يقرأ عليه القرآن ولا يصلى عليه، وكان يعتبر بمثابة المرتد عن دينه حتى أن بعض العائلات كانت ترفض تزويج بناتها من أبناء الذين تجنسوا ولو كانت مرتبطة به برباط القرابة والدم، أما السلطات الحاكمة في الجزائر فكانت تعامل الأهلي المتجنس مثل الأهلي غير المتجنس فهو لا يتمتع من الحقوق الفرنسية إلا بأقلها، لقد نشر داعية التجنيس ربيع الزناتي رئيس تحرير جريدة الصوت الأهلي الصادرة بالفرنسية مقالا «المتجنسون المساكين»

---

[1]– محمد ناصر، المقالة الصحفية الجزائرية...، ج1، **المرجع السابق**، ص365

[2]–عبد الكريم بو صفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص 67.

والذي عربته جل الصحف الإصلاحية وجل ما خلص إليه في مقاله أن التجنيس من أجل الحقوق السياسية هو بمثابة الوهم والسراب.[1]

4-3-1- رأي بعض أعلام الحركة الإصلاحية في التجنيس:

لعل من بين المصلحين الذين تناولوا هذه القضية ضمن اهتماماتهم الصحفية هو الصحفي عمر بن قدور الجزائري، فهو أول من تناول بالنقد هذه المسألة بعد الحرب العالمية الأولى، وقد يعود إغفال هذا الجانب من طرف بقية الرواد الإصلاحيين إلى طبيعة القوانين المنظمة للحصول على الجنسية الفرنسية، والتي لم تكن بصفة إجبارية بل كانت اختيارية، لكن هذه القضية لم تلبث أن تطورت وأخذت تتزايد بشكل لافت للنظر بين الجزائريين لتكاثر المثقفين باللغة الفرنسية والمعجبين بالحضارة الأوروبية، يرى عمر بن قدور أن الرقي لا يأتي بالحصول على الحقوق السياسية كما يدعي شباب النخبة ولكنه يأتي عن طريق التعليم، كما طرح مسألة تجنيس اليهود بشكل جماعي وبيَّن أن المسلم غير اليهودي وإذا أرادت فرنسا أن يرتقي الجزائريون فما عليها إلا أن ترفع عنهم القوانين الاستثنائية وتمنح لهم تعليما راقيا مبنيا على تعاليم الدين الإسلامي.[2]

لقد انحصرت نظرة عمر بن قدور إلى قضية التجنيس في كونها أنها خطر يحدق بالشخصية العربية الإسلامية في الجزائر كما تناولها ابن باديس سنة 1926م بصفة غير مباشرة أثناء التعليق على كلمة وجهها وزير الداخلية للوفد الجزائري حين استضافه في إحدى المناسبات الفرنسية ملمحا بأن الجزائريين يعتبرون من الفرنسيين، حيث بدا أكثر وضوحا في مسألة التجنيس عندما تناولت الصحف الإصلاحية المقال الذي نشره ربيع الزناتي، فقد أعلن في جريدة الشهاب الجزء التاسع المجلد السادس في مقال أقر الخصم وارتفع النزاع داعية التجنيس يعترف بالخيبة، إذ جاء على لسان ابن باديس «لقد كان معلوما ضروريا عند عامة المسلمين فضلا عن خاصتهم إن الرفض لأحكام الإسلام هو ارتداد عنه وما كان أكثر الذين

---

[1]- محمد ناصر، المقالة الصحفية الجزائرية...، ج1، **المرجع السابق**، ص 363.

[2]- محمد ناصر، المقالة الصحفية الجزائرية...، ج1، **المرجع نفسه**، ص 367.

فعلوا هذه الفعلة على قلتهم...، وما اقدموا عليه من رفض الإسلام إلا ببواعث الرغبة في عرض الدنيا ودواعي الطمع في نيل الحقوق الفرنسوية كالفرنسيين الحقيقيين».[1]

إن المقال الذي نشره رئيس تحرير جريدة صوت الأهالي لسان حال المتجنسين قد حمل اعترافا مريرا من أصحاب الدعوة أنفسهم، بخيبة آمالهم في وعود السلطات الفرنسية الحاكمة إذ شجعت هذه الأخيرة الجزائريين على الاندماج في المجتمع الغربي، من خلال حمل الجنسية الفرنسية والتخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية وبالمقابل نشرت الإدارة الفرنسية في جريدة صدى قسنطينة في عددها السادس والعشرين من عام 1930م، أنها قسمت الجزائريين إلى ثلاثة أقسام الأول هم الأوروبيون، والثاني الأهالي، ثم الأخير هم المتجنسون، بالتالي فالمسألة واضحة فهم ليسوا فرنسيين ولا أهالي فهم أشخاص لا قيمة لهم، وبعبارة أخرى أقارب فقراء يمكثون بالموضع الأخير من الطاولة حسب جريدة الشهاب[2].

إن ابن باديس كان أكثر دقة في طرحه حين لم يتبرأ من هؤلاء لأن جزائر الغد هي بحاجة إلى كل أبنائها خاصة المثقفين منهم وأن التماسك الاجتماعي لا يكون إلا بوحدة الصف وتلاقي الأفكار لأن هؤلاء في النهاية هم جزائريون حسبه[3]، وقد عبر عن ارتباط الشعب الجزائري بالوطن العربي ضمن تمسكه بمقومات الهوية الوطنية وكان ذلك واضحا في شعاره الذي حملته جريدته الأولى المنتقد 1925م «الحق فوق كل أحد والوطن قبل كل شيء»، ومن العنوان تتبين أيضا مجالات العمل الإصلاحي في ظرف اتسم بالصراع السياسي والتحامل الإعلامي بين الشبان الجزائريين والكولون حول الإصلاحات التي لم ترض الجانبين هذا بالإضافة إلى السجال الصحفي بين الإصلاحيين والطرقيين حول مسألة التجنيس الذي فتح بابه موريس فيوليت وغذته بعض الأطراف الاستعمارية ما جعل ابن

---

(1)– عبد الحميد بن باديس، «**أقر الخصم وارتفع النزاع داعية التجنس يعترف بالخيبة**»، مجلة الشهاب، الجزء التاسع من المجلد السادس، جمادى الأولى 1349 الموافق لـ أكتوبر 1930، ص 633.

(2)– ربيع الزناتي، «**المتجنسون المساكين**»، مجلة الشهاب، الجزء التاسع من المجلد السادس، جمادى الأولى 1349 الموافق لـ أكتوبر 1930، ص 634.

(3)– محمد ناصر، المقالة الصحفية الجزائرية...، ج1، **المرجع السابق**، ص 378.

باديس يعمل على عدة جبهات فينتقد تارة موقف الكولون على موقفهم المتشدد إزاء تطلع الأهالي لنيل حقوقهم، كما ينتقد تارة أخرى الراغبين من الشباب في التجنس وخروجهم عن دينهم وابتعادهم عن مجتمعهم الإسلامي كما كان يوجه انتقاده إلى رجال الطرق الصوفية ويحملهم ما آل إليه المجتمع الجزائري من انحلال بما نشروه من خرافات وشعوذة.[1]

إنه من الأهمية بمكان أن نطرح رأي أبو اليقظان في التجنيس لأن موقفه من البداية كان واضحا ولا لبس فيه، فهو يصف المتجنسين بالمرتدين عن الدين وهذا يدخلهم في باب الكفر مؤيدا حكمه بنصوص من الشريعة الإسلامية، وما دفعه بأن يواجه هذا الخطر الذي يهدد المجتمع الجزائري هو سكوت الكثير من العلماء عن إبداء رأيهم الشرعي فيها، يضاف إليه التطور الخطير الذي عرفته الظاهرة والانعكاسات التي تبعتها وتغيير وجهة المدافعين عن القومية العربية والهوية الوطنية بمسائل جانبية وتمرير المشاريع الاستعمارية الهدامة.

لقد جاء في جريدة واد ميزاب بعددها السبعين الصادر في تاريخ 17 فيفري 1928م «يبذر الغربيون البذور ويبثون هذه الشبه في الأوساط الإسلامية، والقرآن المجيد بين أيديهم يتلى والسنة القويمة لديهم مدونة، وهما قد فصلا في أمر هذه الشبه لأجل ماذا؟ لأجل أن يفتنوا ضعفاء الدين من المسلمين عن دينهم، وليشغلوا علماءهم بالمناقشة فيها حتى لا يتفرغ الكل لأعداد وسائل الدفاع واسترداد حقوقهم المغصوبة، وحتى يبقى الجميع تحت أسر استعبادهم إلى الأبد إن تم لهم الأمر»[2]، كما ورد مقال آخر في جريدة الأمة موسوم بـ «زأرة من عرين» عرض فيه صاحبه مخاطر التجنيس إذ ورد فيه أن على الأمة الجزائرية وعلمائها أن يسعوا في إحداث شيء يحفظ الدين والقومية وأن يقطعوا الطريق أمام المفسدين من الذين تسلطوا على الجزائريين ونابوا عنهم في المجالس فيقول «قام هؤلاء ينادون في جميع البلاد ويدعون المسلمين إلى الانسلاخ حتى عن الأحوال الشخصية التي لازالت تربطنا بالشريعة

---

[1]– عبد الحميد زوزو، **المرجع السابق**، ص 74.

[2]– أبو اليقظان، «**رأينا في التجنيس**»، جريدة واد ميزاب، ع 70، س2، الجمعة 25 شعبان 1346 الموافق لـ 17 فيفري 1928، ص 1.

المحمدية...ولقطع دابر المفسدين أرى أول واجب محاربة التجنيس والمتجنسين لأنهما رأس الفساد».[1]

لقد حلل الكاتب في فقرات أهم المطالب التي كان يراها ضرورية لدرء هذا الخطر عن الأمة الجزائرية نوجزها فيما يلي:

- منع الدعوة المسيحية والتبشير في الجزائر من خلال تكثيف دور العلماء والجمعيات الثقافية والنوادي.
- منع الخمر والآفات الاجتماعية المتعلقة بالدعارة وتفعيل الوازع الديني من خلال دعم المجهودات التي تقوم بها المساجد.
- احترام العلماء ومعاملتهم بمرتبة متساوية مع أرباب الديانة المسيحية في التقدير والتعظيم والحرية.
- أن يكون لجمعية العلماء المسلمين قولٌ فاصلٌ وحازمٌ في المسألة[2].

كما فتحت جريدة الإصلاح للطيب العقبي صفحاتها واتخذت من مقالاتها منبرا تستحث فيه المفكرين لمناقشة هذه المشكلة الخطيرة على المجتمع الجزائري[3] وكان صاحب الدعوة هو محمد الأمين العمودي الذي كان يتمتع بازدواجية اللغة العربية والفرنسية فقد كان قريبا مما ينشره المتجنسون الذين كانوا يكتبون بالفرنسية في الأغلب، كما كان مطلعا على الواقع الذي يحاك ضد الدين الإسلامي من طرف المبشرين المسيحيين لأنه من المتتبعين للجرائد الاستعمارية التي كانت تبث مثل هذه السموم في أوساط المجتمع الجزائري، بحكم أنه من الصحفيين ومهنته تفرض عليه الإلمام بهذه الكتابات الفرنسية، ولهذا وإدراكا منه بخطورة الوضع على الإسلام والمسلمين نشر مقالا صريحا يهيب فيه برجال الإصلاح لمعالجة هذه

---

[1]– (صاحب المقال دون توقيع)، «**زأرة من عرين**»، جريدة الأمة، ع 78، س2، الثلاثاء 19 ربيع الأول 1355 الموافق لـ 9 جوان 1936، ص3.

[2]– محمد بن أحمد جهلان، **قضايا الإصلاح الاجتماعي في مقالات جريدة الأمة لأبي اليقظان**، نشر جمعية التراث لقرارة، غرداية الجزائر، 2013، ص 117.

[3]– أحمد مريوش، **المرجع السابق**، ص ص 365–367.

القضية بصفة جماعية لا فردية ونوه في معرض حديثه عن هذا الواقع بالتسرع الذي انتاب هذه القضية من خلال عدم إدراك العامة معناها الحقيقي وعدم اعتناء الخاصة بتدقيق البحث فيها.

فالرجل كان يرى أن على العلماء التحري في الأسباب التي أدت إلى ظهور المتجنسين وإزالتها وإن كان هذا الأمر لا تحرمه الشريعة الإسلامية فيجب الاستفادة منه في خدمة الأمة الجزائرية فالعلة ليست في المعارضة بل في إزالة ما يتعارض مع الدين وهذا هو ما يجب على العلماء الاعتناء به حسبه.[1]

كما أيد مبارك الميلي موقف الطيب العقبي فكان ينظر للمسألة أكثر من أن يبت فيها أحد الأفراد موقفه، فالأمر يحتاج إلى تقريب شقة الخلاف بين وجهة نظر المصلحين والمتجنسين، غير أن مبارك الميلي لم يقف موقف الطيب العقبي دون أن يبدي رأيه في الموضوع وهو ممن يعرف بالمنهجية في التفكير والاستقصاء في البحث والتعمق الذي لا يقف عند السطحية، فهو يرى أن يبحث المتتبع لقضية التجنيس ثلاثة جوانب ولكل واحد منها اقترح الذين يضطلعون ببحثها:

- من الجهة القانونية يتم شرح هذه الظاهرة وميزتها القانونية وما غرض الاستعمار الفرنسي من سن مثل هذه القوانين حيث اقترح أن يتكفل بهذا العمل الأمين العمودي.
- من الوجهة الدينية يتم تعميم الأحكام الشرعية على الظاهرة وتبين حكم الشريعة الإسلامية في المتجنسين من الجزائريين وخص هذا العمل لابن باديس.
- من الجهة القومية يماط اللثام عن مدى الأضرار التي قد تنجم عن العمل بمثل هذه التشريعات الفرنسية وانعكاساتها على المجتمع الجزائري.[2]

يعتبر أحمد توفيق المدني من السباقين لطرح هذه المواضيع لأنه تناولها في الجرائد التونسية عندما كان متواجد هناك، إذ يذكر أنه طرح أول مقال له بهذا الخصوص في سنة

---

[1]– محمد ناصر، المقالة الصحفية الجزائرية...، ج1، **المرجع السابق**، ص 373.

[2]– محمد ناصر، المقالة الصحفية الجزائرية...، ج1، **المرجع نفسه**، ص 375.

1920م فيقول إن فتح باب التجنيس أو حسب التعبير الرسمي التمتع بالحقوق الفرنسية خاصة منذ الإصلاحات الفرنسية لسنة 1919م، والتي سهلت للمسلم الإحراز على الحقوق الفرنسية بسهولة عندما يلتزم بالخروج عن أحكام الشرع الإسلامي، لكن الحقيقة أن المتجنس لا ينال تلك الحقوق بل يفقد الامتيازات التي كان يتمتع بها بين أبناء وطنه، فمن بين ما كانت فرنسا لا تمنحه للجزائري الحامل لجنسيتها أنه لا يحق له المشاركة في شراء الأراضي التابعة لها فهي محصورة على الفرنسيين فقط، هذا بالإضافة إلى أن الاستعمار ظل ينظر اليهم على أنهم ليسوا أوربيين وقد حرموا من أبسط الأمور التي تمنح للفرنسيين وهي المشاركة في الانتخابات مثل ما حدث في أحد المجالس البلدية التي ألغاها الاستعمار بسبب وجود أغلبية من المتجنسين بها.[1]

وهذا ما أوردته جريدة الإصلاح في مقال لأحمد توفيق المدني أو «المنصور» كما كان يوقع مقالاته آنذاك، وهو من بين أهم الذين كتبوا عن التجنيس في الجزائر لأنه قد أحدث رجة عنيفة في الولاية العامة لما تناوله في كتاباته من أفكار جريئة وصريحة ضد هذه الظاهرة، واصفا الأمة الجزائرية بأنها واقفة في حيرة ومنعطف خطير يتجاذبها المصلحون الذين يريدون لها المحافظة على مقومات هويتها الإسلامية، والمتجنسون الذين يريدون لها الانحلال في المجتمع الفرنسي، إذ يقول « هل يمكن لشعب الجزائر العربي المسلم أن يصبح شعبا فرنسيا خالصا في آدابه ولغته وتقاليده وعوائده...إن ذلك هو عين المستحيل، ولا ريب أن أنصار التجنس والاندماج يدركون جد الإدراك بأن الجزائر ليست بأول أمة احتلتها أمة أخرى، وأن الاحتلال الفرنسي ليس بأول احتلال وقع على أرض الجزائر».[2]

ما نخلص إليه هو أن عمل النخبة الإصلاحية وجرائدها العربية التي شجعت على التعليم العربي الحر وإنشاء المدارس والكتاتيب القرآنية، كان فعالا وترتبت عنه عدة إنجازات ساهمت بدورها في الرفع من مستوى التعليم في الجزائر المستعمرة، وكانت سنة 1901م نقطة

---

[1]– أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، **المصدر السابق**، ص ص 440–441.

[2]– محمد ناصر، المقالة الصحفية الجزائرية...، ج1، **المرجع السابق**، ص 376.

انعطاف في مسيرة هذه المشاريع الإصلاحية بصدور قانون الجمعيات والنوادي في الجزائر، إذ كانت أول تجربة لإنشاء مدرسة إصلاحية في سنة 1913م من طرف عبد الحليم بن سماية في منطقة تبسة، وكان الحدث الأكثر أهمية في بعث هذه المدارس هو تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ومساعي ابن باديس الحثيثة في هذا الميدان، وما نخلص إليه من خلال تتبعنا للقضايا الثقافية بصفة عامة في الصحف الإصلاحية ما يلي:

- أن مجهودات الحركة الإصلاحية كانت عظيمة في ميدان التعليم العربي الحر، كما كانت الصحف العربية والوطنية منبر دعائي للعملية التعليمية وهذا لخلق جيل يؤمن بالقومية العربية ومقومات الهوية الإسلامية، كما كانت سنة1901م بمثابة نقطة انعطاف في مسيرة التعليم العربي بالجزائر.
- تأثير النهضة في المشرق على النهوض بالعملية التعليمية في المغرب من خلال مجهودات النخبة الوطنية خاصة من الذين كان لهم تكوين عروبي إسلامي في المعاهد الثلاثة بمصر وتونس والمغرب الأقصى.
- تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والمساعي الحثيثة التي حملتها على عاتقها في تبني التعليم العربي الحر في الجزائر وإنشاء الصحف الإصلاحية التي كثفت من الدعاية الإعلامية له وحث الأهالي على دعمه والالتفاف حوله ومساندته بكل الوسائل التي من شانها أن ترفع من قيمته.
- أما الجمعيات والنوادي والفروع الكشفية فقد ركزت عليها الصحف الإصلاحية والعربية بشكل كبير لأنها شكلت المتنفس الوحيد للطبقة المثقفة لممارسة النشاطات العلمية والتجمعات الثقافية، باعتبارها مراكز وهيئات تأطير وتعليم وتربية وملتقى للتجمعات الرياضية والفكرية، ومكانا لممارسة بعض النشاطات السياسية، فوجودها يتجاوز التراب الوطني ممتدا إلى المهجر خاصة فرنسا معبرة عن مظهر من مظاهر الوعي السياسي والثقافي للجزائريين.

- كما رأت الإدارة الاستعمارية منذ البداية أن المؤسسات الوقفية في الجزائر تتعارض مع مخططاتها الاستيطانية والاقتصادية، من أجل ذلك بادرت إلى تفعيل مخطط عام للاستيلاء عليها منذ سنة 1832م أطلق عليه مخطط «جيرار دان»، والذي حمل اسم المدير العام لأملاك الدولة والذي وضع سياسة طويلة المدى تهدف إلى الاستيلاء التدريجي على الأملاك الوقفية في الجزائر ووضعها تحت إشراف الإدارة الفرنسية وتقويض دعائمها وتحويل وجهتها.

إنه بحلول مطلع القرن العشرين أصدرت السلطات الاستعمارية عدة قوانين لأجل الحد من نشاط هذه المرافق الدينية فقد جاء قانون 1907م الذي يحدد الشروط الخاصة بإنشاء الجمعيات، إذ كانت الفترة الممتدة من 1903–1928م من أصعب الأوقات على المؤسسات الوقفية فقد تم تعويض الجمعيات الدينية الإسلامية بمكاتب خيرية يشرف عليها فرنسيون، هذا حسب قانون 1853م وذلك للحد من دورها التعليمي والديني داخل المجتمع الجزائري.

كما كتبت الصحف الإصلاحية عدة مقالات تحت عنوان واحد هو فصل الدين عن الحكومة، مؤكدة بالحجة والقانون أن مسألة الأوقاف الإسلامية تدخل ضمن قانون فصل الديانات الثلاثة في الجزائر عن الحكومة، كما حددت في مقالاتها مواطن الخلل والخلاف بين المسلمين والحكومة الفرنسية، إذ أصرت على مطالبة الإدارة الفرنسية بتطبيق أمرين متلازمين أولهما تنفيذ قانون الفصل الذي تضمنه قرار 1905م، والثاني حياد الحكومة التام في تأسيس الجمعيات الدينية التي تنتخب المجلس الإسلامي الأعلى، وكتبت أيضا على الطرقية وانحرافها وموقفها من السياسة الفرنسية والأحداث الكبرى في الجزائر، وانتقدت كذلك الموظفين الرسميين واستغلالهم السلطة لإفقار الشعب وتجهيله، كما عالجت كذلك قضية الحج وتأطيره الإداري والقانوني والظروف العامة للحجاج الجزائريين وهاجس الاستعمار الأمني والصحي خلال هذا الموسم، مع عدم إهمالها مسألة التبشير والتنصير والفرنسة.

الفصل الرابع

القضايا السياسية من خلال الصحافة الإصلاحية فيما بين (1919-1954م)

أولا- الصحافة الإصلاحية وقضايا الحركة الوطنية 1919-1954.

1-البوادر السياسية للحركة الإصلاحية من خلال الكتابات الصحفية.

2-موقف الصحف الإصلاحية من السياسة.

3-مكانة الوحدة الوطنية في كتابات الصحف الإصلاحية.

4-علاقة الصحف الإصلاحية بالحركة الوطنية.

6-المؤتمر الإسلامي وتداعياته على القضية الوطنية.

ثانياً- موقف الصحف الإصلاحية من السياسية الاستعمارية الفرنسية في الجزائر.

1-مسألة القوانين الاستثنائية وانعكاساتها على الحياة العامة للجزائريين.

2-مسألة التجنيد الإجباري.

3-قضايا التجنيس والاندماج بين الفرنسيين والجزائريين.

4-موقف الصحف الإصلاحية من النزعة البربرية في الجزائر.

5-موقف الصحف الإصلاحية من قضية الانتخابات والتمثيل النيابي للجزائريين.

أولاً-الصحافة الإصلاحية وقضايا الحركة الوطنية 1919-1954م:

1-1- البوادر السياسية الأولى للحركة الإصلاحية من خلال الكتابات الصحفية:

لقد سبق الحركة الإصلاحية في الجزائر انبعاث نهضة فكرية بالمشرق، وانعكس ذلك على المغرب العربي بما في ذلك الجزائر مع مطلع القرن العشرين، وهذا ما نتجت عنه بعض الكتابات السياسية الفردية للحركة الإصلاحية والتي حملت مواقف متباينة لمجموعة من القضايا الوطنية في تلك الفترة[1]، ولعل زيارة المفكر والداعية الإسلامي محمد عبده للجزائر عام 1903م كان لها الأثر الكبير على العمل الإصلاحي، حيث تزامن ذلك مع رجوع الكثير من المهاجرين الجزائريين الذين كانوا في المشرق بعد أن تلقوا تكوينا سمح لهم باعتناق أفكار المصلحين، ومن هذا المنطلق جاءت الدعوة للعمل باسم القومية العربية وتوحيد الصفوف، ونبذ الأفكار الداعية لصالح شخصيات معينة أو قبائل أو جماعات وازداد هذا الشعور الجديد بفضل الصحافة الإصلاحية باللغتين العربية والفرنسية والتي انطلقت بعد الحرب العالمية الأولى.[2]

لقد تأثر رجال الفكر الإصلاحي في الجزائر بالمواقف التي تبناها بعض الوطنيين من النخبة المثقفة ولعل إصلاحات 1919م وتداعياتها كانت نقطة انعطاف للعمل السياسي في الجزائر، حيث أرَّخت لظهور الأحزاب الوطنية والتي تمثلت إرهاصاتها الأولى في انقسام النخبة إلى اندماجيين ومعادين له[3]، وتحت تأثير روح الإصلاح في الجزائر وحركة الجامعة الإسلامية في الشرق الأدنى ودعوة العلماء المتشبعين بالنزعة القومية للحفاظ على الوحدة الوطنية كل تلك العوامل ساهمت في تبلور الفكر السياسي والحزبي بالجزائر.

إذ ربط الشيخ الإبراهيمي العمل الإصلاحي في بداياته الأولى ببناء المساجد وتمتين التماسك الاجتماعي بين الجزائريين لمواجهة السياسة الاستعمارية، ولم تكن المواقف السياسية لرواد الإصلاح متجانسة فالطيب العقبي كان مع فكرة نبذ كل عمل من هذا القبيل

---

(1)- عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ...، **المرجع السابق**، ص ص 51-52.

(2)- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، **المصدر السابق**، ص ص 291-292.

(3)- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية...، ج2، **المرجع السابق**، ص 352.

متأثرا بمبادئ الشيخ محمد عبده، وظهر ذلك جليا في مقالته التي بعث بها إلى الشهاب في سنة 1925م إذ كتب يقول «دعوا السياسة جانبا تجنبوا الخوض في الأمور المتعلقة بها...، حتى يكون ذلك موعداً لظروف أقل سوءاً»، رغم هذا فقد عالج قضايا سياسية في غاية من الأهمية فحلل وعلل وناقش واقترح الحلول لبعض القضايا الوطنية وهذا ما تجلى في كتاباته الصحفية، كما أن جل رجال الإصلاح كانت أولى كتاباتهم توحي باهتماماتهم السياسية، رغم تصريحاتهم الداعية لتجنبها ولكل ما يتعلق بها، لما ينعكس عليهم منها من متاعب في حياتهم اليومية، وموقفهم هذا ربما يكون لصرف أنظار الإدارة الفرنسية عنهم.[1]

لقد تجلت بوادر النشاط الصحفي الإصلاحي في نشاط بعض المصلحين وعلى راسهم ابن باديس منذ أن أسس جريدته المنتقد 1925م، والتي لم تضرب صفحا عن معالجة القضايا السياسية الداخلية، وإن كان هدفها هو الإصلاح الديني والاجتماعي قبل كل شيء، وصادف بداية هذا النشاط تعيين موريس فيوليت والياً عاماً على الجزائر والذي كان معروفا بنزعته الاشتراكية، ومن هنا فإن الكثير من كُتاب المقالات الصحفية اعتبروا فترة ولايته فترة مواتية للمطالبة بالحقوق بأكثر جرأة وصراحة، ولعل أهمها في السنوات الثلاث الأولى وهي المقالات التي كتبها ابن باديس والتي تصدرت افتتاحيات جرائده، وكانت أفكاره تصب في ثلاث محاور:

- طلب التسوية في الحقوق بين الأهالي والفرنسيين ولا سيما في التعليم.
- تمكين الجزائريين من حقوقهم مع المحافظة على مقوماتهم الأساسية دينا وجنسية.
- التأكيد على أن ما يطلبه الجزائريون ليس من باب الرحمة والشفقة عليهم إنما هو حق واجب أداؤه على فرنسا.[2]

كما بقيت اللهجة السياسية مهيمنة على رواد جريدة المنتقد والشهاب رغم غموض مواقف بعض كتابها الذين أثرت فيهم القضايا السياسية للنهضة في المشرق العربي، وتعاليم

---

[1]- محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية...، ج1، **المصدر السابق**، 288.

[2]- محمد ناصر، المقالة الصحفية الجزائرية...، ج1، **المرجع السابق**، ص 311.

الدين الإسلامي في وجوب محاربة الهيمنة الأجنبية، والرغبة في المحافظة على التقاليد الإسلامية وإحياء الروح الوطنية هذا من جهة، ومن جهة أخرى الواقع الاستعماري وهاجس مهادنة الإدارة الاستيطانية في الجزائر، هذه المهادنة تجلت معالمها في مقالات ابن باديس بجريدة المنتقد فهو يريد العمل من أجل سعادة الشعب الجزائري بمساعدة فرنسا الديمقراطية.[1]

إنه من الأهمية بما كان أن نشير إلى أن هذه الإرهاصات وغيرها قد شكلت البداية الأولى لبروز الأحزاب الوطنية خاصة في منتصف القرن العشرين يضاف إليها عدة عوامل أخرى نوردها فيما يلي:

- تزايد عدد المثقفين باللغة الفرنسية والعربية من أبناء الجزائر وأصبحت هذه النخبة تشكل تياراً سياسياً قويا يطالب بالاندماج والمساواة والتخلص من التفرقة العنصرية.
- مشاركة الجزائريين في الدفاع عن فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى وتحريرها من النفوذ الألماني قد دفع بهم إلى أن يشعروا بأنه من حقهم الحصول على المساواة خاصة في المجال الانتخابي وتشكيل الأحزاب.
- كما شكل تحالف المستوطنين الأوروبيين بالجزائر وأوروبا ضد الخلافة العثمانية المنهارة بعد مؤتمر التسوية سنة 1920م، وتصاعد الروح القومية العربية والصحوة الإسلامية الإصلاحية في الجزائر على تغيير مجرى الأمور نحو تكوين الأحزاب السياسية الوطنية.
- لقد كان لتزوير الانتخابات الخاصة بالبلديات والمجالس العامة وطرد الأمير خالد الجزائري صدى كبيرا في الصحافة العربية وخاصة الإصلاحية، وهذا ما أدى إلى

---

[1]– عبد الحميد بن باديس، «**نعمل لسعادة الأمة الجزائرية بمساعدة فرنسا الديمقراطية**»، جريدة المنتقد، ع 14، الخميس 12 ربيع الأول 1344 هـ الموافق لـ 1اكتوبر 1925، ص 251؛ ينظر أيضا: محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ...، ج1، **المصدر السابق**، 289.

تعطيل التعاون بين المسلمين والأوروبيين في الجزائر ودفع الجزائريين لتكوين أحزاب للدفاع عنهم وعن مصالحهم الوطنية.[1]

يعد تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عام 1931م من أكبر الدوافع التي وحدت الكتابات الصحفية الإصلاحية، إذ قام قادتها بحركة سياسية نشيطة تدعو إلى مقاطعة البضائع الأجنبية وعلى رأسها اليهودية، ومحاربة الأفكار الفرنسية الهادفة إلى تحطيم الوحدة الوطنية، وهذا ما انعكس على موقف الإدارة الاستعمارية من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، فبعد سنة من إنشائها ونجاحها في استقطاب نسبة كبيرة من الشباب والمفكرين من النخبة الجزائرية، غيرت موقفها واعتبرتها جمعية معادية لفرنسا، إذ أكد الأمين العام لولاية الجزائر سنة 1932م أنها تأسست في البداية لتقوية العلاقات بين المسلمين في الجزائر، لكنها تحولت فيما بعد إلى قوة سياسية تقوم بالدعاية ضد فرنسا في صفوف الشباب وتحريضهم على معاداتها.[2]

1-2-موقف الصحف الإصلاحية من السياسة.

يبدو أن المعاملة الاستعمارية للصحافة العربية والإصلاحية بصفة خاصة، وتضييق الخناق على مجالها الإعلامي خاصة على أصحاب الأقلام من ذوي النزعة الوطنية التي عانت من الرقابة المستمرة للإدارة الفرنسية في الجزائر، هذا ما انعكس على إضفاء توجه معين للمقال السياسي وطبعه بطابع خاص، والذي يدل على ذلك هو تحاشي بعض الصحف الوطنية الخوض في الحديث عن السياسة واستعمال أسلوب التلميح في طرح بعض القضايا، وهذا ما سجل في البدايات الأولى للصحف الإصلاحية مثل صحيفة الفاروق 1913م لعمر بن قدور الجزائري، إذ جاء فيها بعددها الافتتاحي «أعذنا اللهم من السياسة ومآزقها وامنعنا أضرارها وبوائقها، إنها لهول شديد وشر مبيد فالويل للضعفاء منها ومن

---

[1]- عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، دار البصائر، الجزائر، ط3، 2008، ص 229.

[2]- **المرجع نفسه**، ص ص 252-253.

تلوناتها وتقلباتها...»[1]، كما حدد المبادئ الأساسية التي رآها محوراً للتوجه الإصلاحي لصحيفته بالتركيز على التغيير الاجتماعي والسياسي، فالصحف الإصلاحية في نظره لا يقصد بها الصحف الدينية، بل هي كل الصحف الداعية إلى التقدم والرقى الحضاري، فبالرغم من محاولة تأكيده الابتعاد عن السياسة إلا أننا وجدنا كتاباته تلامس عوالمها، وتجلى ذلك من خلال ما نشره في جريدة الفاروق التي طرحت بعض المقالات السياسية ينتقد فيها البيئة الاستعمارية في الجزائر، ويطالب من خلالها ببعض الحقوق للجزائريين لأجل تحسين ظروفهم المعيشية، والتي كانت تعبر عن الانحطاط الاجتماعي والاقتصادي لهم في تلك الفترة[2].

إن ما يمكن تسجيله على كتاباته الصحفية أنها أصبحت أقل حدة مما كانت عليه في بداياتها الأولى فبعد عودته من المنفى والإقامة الجبرية في الصحراء، واصل نشر بعض مقالاته في صحيفة الإقدام (1921–1923م) والتي أكد فيها على أهمية الكتابة في المجال السياسي لأنه يمثل القوة الفاعلة للنهوض بالمجتمع، إذ جاء في إحدى مقالاته «لست أعني بالإصلاحية الصحف الدينية، بل كافة الصحف التي تدعي الزعامة على مبدأ من المبادئ العمرانية سواء كان ذلك المبدأ دينيا أو سياسيا أو أخلاقيا أو اقتصاديا، وعلى هذا التأثير تتكون لتلك الصحف صورة الحياة وتنمو بها...، فمنها ما تؤلف حزبا، ومنها من تبيد رذيلة، ومنها من يسقط دولة، ومنها من تنهض بأمة والمطلعون على سير الشعوب والأمم الحية يدركون هذا».[3]

كما كتب عمر راسم في جريدة ذو الفقار عن متاعب الخوض في السياسة إذ يقول «ذو الفقار جريدة عبدوية إصلاحية...، وما اتخذته مبدأ لها بُعدها عن السياسة لأنها ما دخلت في شيء إلا أفسدته »، كما أن ابن باديس الذي كان يصدر جرائده الإصلاحية

---

[1]– محمد ناصر، المقالة الصحفية الجزائرية...، ج1، **المرجع السابق**، ص 285 ينظر أيضا: ساحل عبد الحميد، عمر بن قدور الجزائري...، **المرجع السابق**، ص 90.

[2]– ساحل عبد الحميد، عمر بن قدور الجزائري ...، **المرجع نفسه**، ص 387.

[3]– ساحل عبد الحميد، **المرجع نفسه**، ص 392.

بمقالات عن السياسة الداخلية، فإنه ما لبث تحت ضغط الظروف السياسية أن صرف وجهته عنها معبراً عن هذا التحول بقوله: «ولندع هذه الناحية وما يضارعها من كل ما له مساس بالسياسة، لأن ذلك خير من تحطيم أقلامنا»[1]، كما كتب احد النواب في المجالس المحلية عن هذا الطرح عندما تم تعطيل جريدة المنتقد من طرف الإدارة الاستعمارية بالقول: «ومشربكم الديني الذي برزتم فيه على غيركم وكان لكم بمقتضاه السبق والتقدم في نظري ونظر المنصفين من العالمين، ذلك لأنكم كنتم خير أمة أخرجت للناس...، لذلك قرضت جريدتكم تلك قبل أن أرى لكم كلمة واحدة فيما يسمونه بالسياسة، أو مزاحمة الحكومة في مصالحها الخاصة، ذلك النوع الذي تكرهه الحكومة وتوقف الجرائد لأجله ولو أخذتم فكري لقلت لكم اعتزلوا الكتابة في كل ما هو من هذا القبيل»[2].

وهكذا بمرور الزمن برزت في العقد الأولى من القرن العشرين تيارات إصلاحية تدعو إلى المساواة في الحقوق بين الجزائريين والأوروبيين، ولكن هذه الاتجاهات رغم أنها لم تكن منظمة تحت أي شكل من الأشكال الحزبية أو المنظمات القانونية، إلا أنها كانت إرهاصات لما سيحدث بعد نهاية الحرب العالمية الأولى عندما حملت عبء أول حركة سياسية منظمة بزعامة الأمير خالد[3]، الجدير بالذكر أن معظم الكتابات الصحفية للجرائد الوطنية في تلك الفترة لم تختلف في هدفها الإصلاحي وإن شذت بعض منها عن الطريق إلى هذا الهدف، فجريدة الإقدام للأمير خالد كانت تغلب عليها المقالات ذات النزعة السياسية مصورة بذلك الفترة التي أعقبت قوانين 4 فيفري 1919م، التي تجبر فيها المعمرون وأرادوا أن يبسطوا سلطانهم على الحكم في الجزائر.[4]

---

[1]– محمد ناصر، المقالة الصحفية الجزائرية...، ج1، **المرجع السابق**، ص 286.

[2]– السنوسي محمد الهادي، «**لبيك يا حزب الإصلاح الديني لبيك يا رجال المنتقد والشهاب**»، جريدة الشهاب، ع 6، س1، الخميس 30 جمادى الأولى 1344 الموافق لـ 17 ديسمبر 1925، ص 115.

[3]– عبد الكريم بو صفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية...، **المرجع السابق**، 67.

[4]– محمد ناصر، المقالة الصحفية الجزائرية...، ج2، **المرجع السابق**، ص143.

لقد تطورت الصحافة العربية الإصلاحية في الجزائر خلال العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، وازدهرت بتطور وتنوع المقالات العلمية والأدبية والاجتماعية والسياسية، وركزت الحركة الإصلاحية وصحفها على مفهوم السياسة الوطنية، إذ كتب ابن باديس في صحيفة الشهاب سنة 1928م مقالاً أوضح مفهومها على أنها مهنة شريفة في ذاتها، وذكر ما لها وما عليها بنزاهة وإخلاص وأنه ليس في الإسلام أدنى إشارة إلى تحريمها وأن تشريعات الدول وقوانينها لا تمنع الأقلام والمفكرين من الخوض في مجالاتها[1]، كما أوضح أيضا أن الأخلاق السياسية مبنية على القوة والرحمة ومحاربة الاستبداد ودفع الأفراد للعمل الجماعي المبني على التكافل الاجتماعي وتقدير العلم، العمل، القوة والعدل، كما جاء في هذا الصدد بمجلة الشهاب لشهر فيفري 1934م، أن الذليل لا ينهض بالحكم ولا يقيم ميزان العدل والقاسي لا يكون منه الإحسان.[2]

كما ربط ابن باديس السياسة بالعلم وتجلت هذه الفكرة في محاضرته التي ألقاها في تونس سنة 1937م ونقلتها جريدة البصائر في عددها الواحد والسبعين ومما جاء فيها «وكلامنا اليوم عن العلم والسياسة معا، وقد يرى بعضهم أن هذا الباب صعب الدخول لأنهم تعودوا من العلماء الاقتصار على العلم والابتعاد عن مسالك السياسة، مع أنه لا بد لنا من الجمع بين السياسة والعلم ولا ينهض العلم والدين حق النهوض إلا إذا نهضت السياسة بجد»[3]، ولذلك كان دائم الحضور برأيه السياسي في كل موقف تتعرض له الجزائر يعلنه في جريدة المنتقد أو جريدة الشهاب أو مجلة البصائر، وكان يرى أن السياسة تسخر في خدمة الشخصية القومية للجزائر والتي لا تخرج عن دائرة الإسلام والعروبة[4]، كما ربط هذا

---

(1)– عبد الكريم بوصفصاف، **تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، ج1، دار الهدى، الجزائر، 2013، ص ص 364–365

(2)– عبد الحميد بن باديس، «**الإسلام دين العزة والرحمة**»، مجلة الشهاب، ج3، مج 10، ذي القعدة 1352 الموافق لـ 15 فيفري 1934، ص 106.

(3)– عبد الحميد بن باديس، «**الحركة العلمية والسياسية**»، جريدة البصائر، ع 71، س2، الجمعة 9 ربيع الثاني 1356 الموافق لـ 18 جوان 1937، ص 168.

(4)– تركي رابح عمامرة، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر...، **المرجع السابق**، ص 323.

الأخير فكرة المواطنة بخدمة الوطن وكان ذلك شعار أول جريدة أصدرها في سنة 1925م وهي المنتقد «الحق فوق كل أحد والوطن قبل كل شيء»[1].

كان ابن باديس في كل مرة يكتب عنها لكن بمعاني متعددة فتارة يخوض فيها بدافع الوطنية، إذ جاء في مجلة الشهاب «كانت كلمة الوطن والوطنية كلمة إجرامية لا يستطيع أحد أن ينطق بها وقليل جدا من يشعر بمعناها وإن كان ذلك المعنى دفينا في كوامن النفوس...، لا سيما أمة تنتسب إلى العروبة وتدين بالإسلام مثل الأمة الجزائرية ذات التاريخ المجيد»[2]، كما كان دائما يشيد بدور الصحافة في تنوير العقول ودفع الإصلاح فقد جاء في جريدة الشهاب مقالا بعنوان «الجرائد والإصلاح» والذي ذكر فيه أن الجرائد باللغة الوطنية بمثابة مدرسة تجول فيها أفكار الكتاب وأقلام السياسيين المدافعين عن العروبة والإسلام، مؤكدا على أنها هي التي تحرك الهمم إلى ميادين العمل وتوحد الغاية وتدافع عن حقوق الأمة، فالجرائد الكبرى بالشرق وأوروبا لها المكانة والمنزلة السامية في تنوير الأمم بكل ما يصدر من السياسي والإدارة وما تضطلع به المصلحة العامة لخدمة لتلك الشعوب[3].

لم ينفرد ابن باديس بالكتابات الصحفية للقضايا الوطنية في الجانب السياسي بل أن أبو اليقظان كان أيضا من السباقين الذين خاضوا في هذا الميدان رغم تصريحه بنبذه للسياسة[4]، فقد عالج بعض القضايا الوطنية بنوع من الاحترافية وبأسلوب صحفي لا يخلو من الشدة مبرزاً موقفه من السياسة الاستعمارية اتجاه الجزائريين، وهذا ما جعل صحفه في الكثير من المرات عرضة للتوقيف والمصادرة.

---

(1)– (صاحب المقال دون توقيع)، خطتنا مبادينا وغايتنا وشعارنا، **المصدر السابق**، ص9.

(2)– عبد الحميد بن باديس، «**الوطن والوطنية**»، مجلة الشهاب، ج7، مج 13، رجب 1356 الموافق لـ سبتمبر 1937، ص 341.

(3)– المولود بن الصديق الحافظي الأزهري، «**الجريدة والإصلاح**»، جريدة الشهاب، ع 4، س1، الخميس 16 جمادى الأولى 1344 الموافق لـ 3 ديسمبر 1925، ص ص 75-76.

(4)– (صاحب المقال دون توقيع)، «**أعوذ بالله من السياسة**»، جريدة البستان، ع 6، س1، الثلاثاء 12 صفر 1352 الموافق لـ 6 جوان 1933، ص 2.

1-3- مكانة الوحدة الوطنية في كتابات الصحف الإصلاحية:

لقد وقفت الصحف الإصلاحية من سياسة التفرقة العرقية التي انتهجها الاستعمار الفرنسي في الجزائر موقفا ثابتا لم تؤثر فيها الظروف ولا القوانين الاستثنائية الفرنسية، والتي أكدت في الكثير من مقالاتها على أن الشعب الجزائري كتلة واحدة تربطه مقومات هويته الوطنية، وفي هذا يقول ابن باديس بمجلة الشهاب «ما من نكير أن الأمة الجزائرية كانت أمازيغية من قديم عهدها، وأن أي أمة من الأمم التي اتصلت بها ما استطاعت أن تقلبها عن كيانها ولا أن تخرج بها عن أمازيغيتها أو تدمجها في عنصرها بل هي كانت تبتلع الفاتحين فينقلبون إليها ويصبحون كسائر أبنائها، فلما جاء العرب وفتحوا الجزائر فتحاً إسلامياً لنشر الهداية...، وإقامة العدل الحقيقي بين جميع الناس لا فرق بين العرب الفاتحين والأمازيغ أبناء الوطن الأصليين، دخل الأمازيغ في الإسلام وتعلموا لغة الإسلام العربية طائعين، ووجدوا أبواب التقدم في الحياة كلها مفتوحة في وجوههم فامتزجوا بالعرب بالمصاهرة ونافسوهم في مجالس العلم والأدب وشاطروهم سياسة الملك وقيادة الجيوش»[1].

وفي مقال آخر يؤكد على وحدة الشعب الجزائري ونبذ التفرقة بين العرب والبربر إذ يقول «عن أبناء يعرب وأبناء مازيغ قد جمع بينهم الإسلام منذ بضعة عشر قرنا، ثم دأبت تلك القرون تمزج ما بينهم في الشدة والرخاء وتؤلف بينهم في العسر واليسر وتوحدهم في السراء والضراء حتى كونت منهم منذ أحقاب بعيدة عنصراً مسلماً جزائرياً أمه الجزائر وأبوه الإسلام»[2].

من خلال هذه المقالات التي كتبها ابن باديس في جرائده الإصلاحية نستطيع القول أنه قد حكم على فشل السياسة الاستعمارية التي كانت تدعو للتفرقة، مؤكدا تلاحم الشعب الجزائري وتمسكه بوحدته القومية، ولكي يغلق الباب أمام الاستعمار والمعجبين بحضارته

---

(1)- عبد الحميد بن باديس، «**كيف صارت الجزائر عربية؟**»، مجلة الشهاب، الجزء الثاني عشر من المجلد الثالث عشر، ذي الحجة 1356 الموافق لـ شهر فيفري 1938، ص 565.

(2)- عبد الحميد بن باديس، «**ما جمعته يد الله لا تفرقه يد الشيطان**»، مجلة الشهاب، الجزء الحادي عشر من المجلد الحادي عشر، ذي القعدة 1354 الموافق لـ شهر فيفري 1936، ص 678.

طرح في خضم حديثه عن وحدة الأمة الجزائرية، أنها قد جمعتها مقومات راسخة وعلى رأسها الدين الإسلامي، ولا يمكن لليد الأجنبية أن تمزق هذه الوحدة إذ وصفها بيد الشيطان، هذا الطرح لم يكن ليقتصر على مواقفه لوحدها فقد رافقه في ذلك كل المصلحين من أبناء الأمة، وفي ذات السياق اكد أحد رواد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين حمزة بوكوشة أن رسالة العلماء هي نشر الوعي الديني والوطني وهم في سباق مع الإرساليات التبشيرية.[1]

كما كتب ابن باديس في سنة 1937م مقالاً طويلاً في مجلة الشهاب موسوم تحت عنوان «الجنسية القومية والجنسية السياسية»، طرح فيه الفرق بينهما واكد على أنه لا بقاء للشعب إلا بمقوماته، وطرح مفهوما للجنسية القومية وقال إنها تلك المميزات التي ينفرد بها كل فرد وجماعة عن غيرهم، وخص هذه الأخيرة بأنها تمثل اللغة التي يعرب بها ويتأدب بآدابها الفرد، والعقيدة التي يبني حياته على أساسها والمفاخر التاريخية التي يعيش عليها وينظر لمستقبله من خلالها، والشعور المشترك بينه وبين من يشاركه في هذه المقومات، وعلى أن الجنسية السياسية أن يكون لشعب ما لشعب آخر من حقوق مدنية واجتماعية وسياسية[2].

لقد ركز على الوطنية في كتاباته الصحفية في الكثير من المقالات، والهدف من وراء ذلك هو محاربته للمشاريع الفرنسية الهادفة لتنصير وفرنسة الجزائريين، وإعادة إحياء مقومات الهوية الوطنية في أوساط الأمة الجزائرية[3]، كما طرح عدة أصناف للوطنية فقد بين موقف الاستعمار منها، وعلى أنه يعمل على تقوية وطنه على حساب بقية الأوطان الأخرى، بتسخير ثروات وشعوب مستعمراته لترقية وخدمة مصالحه التوسعية، وأنه يضحي بكل القيم والمبادئ الإنسانية من أجل أن يسدي لوطنه أقصى ما يمكن من الخدمات

---

[1]– عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى، **المرجع السابق**، ص 174.

[2]– عبد الحميد بن باديس، «**الجنسية القومية والجنسية السياسية**»، مجلة الشهاب، الجزء الثاني عشر من المجلد الثاني عشر، ذو الحجة 1355 الموافق لشهر فيفري 1937، ص 571.

[3]– محمد خير الدين، مذكرات الشيخ محمد خير الدين...، ج2، **المصدر السابق**، ص ص 66–67.

والخيرات، كما ذكر موقف آخر للوطنية وهو الشيوعية التي لا تقر بالقومية وتسعى إلى التوسع في العالم على حساب القوميات والوطنيات والأديان وغيرها، وهكذا فإنه كان لا يرى في الوطنية إلا عدالة القومية الإسلامية العربية، باعتبار أن العرب هم ناشروا رسالة الإسلام في المعمورة وهذه الوطنية الإسلامية العادلة حسب ابن باديس تخاطب البشرية على اختلاف ألوانها وأجناسها.[1]

إن حركته الإصلاحية قد ركزت في منهجها على البعد السياسي والخط الذي يفصل بين فئة المظلومين والسياسة الاستعمارية، وبذلك تكون قد حثت على توحيد الوجهة التي تقوم على استبعاد عوامل الاختلاف الثانوية والبحث على نقاط الالتقاء التي تجمع الأمة ضد الاستعمار، كما حدد في مقال نشرته الصحف الإصلاحية في جانفي 1937م والموسوم تحت عنوان «لمن أعيش» طبيعة الواجب الوطني فيقول[2]: «أما الجزائر فهي وطني الخاص الذي تربطني بأهله روابط من الماضي والحاضر والمستقبل بوجه خاص، وتفرض عليا تلك الروابط لأجله-كجزء منه-فروضا خاصة، وأنا أشعر بأن كل مقوماتي الشخصية مستمدة منه مباشرة، فأرى من الواجب أن تكون خدماتي أول ما تتصل بشيء تتصل به مباشرة، وكما أنني كلما أردت أن أعمل عملا وجدتني في حاجة إليه إلى رجاله وإلى ماله وإلى الأمة...، هكذا هذا الاتصال المباشر أجده بيني وبين وطني الخاص في كل حال وفي جميع الأعمال، وأحسب أن كل ابن وطن يعمل لوطنه لابد أن يجد نفسه مع وطنه الخاص في مثل هذه المباشرة وهذا الاتصال»[3].

ليس من المبالغة أن نقول أن للعلماء دور بارز في الحفاظ على العروبة والإسلام وإبراز الطريق إلى الوطنية حتى وأن لم يكونوا في تلك الفترة يجاهرون بها لكنهم دفعوا بالأمة الجزائرية نحو اكتشاف الحضارة العربية والمغاربية المنسيتين وبهذا العمل ساهموا في إحياء

---

(1)- عبد الكريم بوصفصاف، تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر...، ج1، **المرجع السابق**، ص 369.

(2)- محمد الميلي، **ابن باديس وعروبة الجزائر**، دار الطباعة الوطنية للجيش، الجزائر، 2007، ص ص 65-66.

(3)- عبد الحميد بن باديس، «**لمن أعيش**»، مجلة الشهاب، ج10، مج12، شوال 1355 الموافق لـ جانفي 1937، ص 486.

حب الوطن بين الجزائريين، وهذا ما عملت عليه جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأخذت النزعة العروبية شكل الإيديولوجية السياسية، وكثيرة هي النصوص التي تلح على ضرورة النهوض بالدراسات العربية، وتوضح الروابط بين الدين واللغة العربية وبقيت تلك النصوص من مظاهر مناهضة الاستعمار، كما كانت الصحافة الإصلاحية تؤكد على ضرورة الارتباط بالثقافة الشرقية والاتحاد تحت راية الإسلام ورفع ابن باديس شعار اتحدوا إلى جانب شعار تعلموا.[1]

لقد كتب أحمد توفيق المدني أيضا عن خطر الدعاية الاستعمارية في منطقة القبائل وقال إن منطقة الزواوة قد أصبحت اليوم في خطر، وأن الدعاية الفرنسية ركزت على اللغة والدين في محاربتها للوحدة القومية للامة الجزائرية، وهذا من خلال ادعائها أن أبناء القبائل هم الأقرب للتمدن واعتناق الحضارة الاوروبية بكل مقوماتها[2]، لقد استنكر العلماء بشدة فكرة الاستعمار وأدانوا محاولاته الرامية إلى إضعاف اللغة العربية بواسطة استعمال اللهجة البربرية على أمواج الأثير كإنشاء قناة إذاعية خاصة باللهجة القبائلية، وفي هذا الصدد كتب عمار أوزقان وهو من القبائل ولم يكن من جمعية العلماء قائلا: «إن البربرية هي أداة للسيطرة الاستعمارية»، كما حارب العلماء الدعاية الاستعمارية الرامية لتحريف الحقائق مؤكدين على وحدة الجزائر في نطاق الأمة الإسلامية، لذا كتب في هذا الشأن أحمد توفيق المدني في مؤلفه كتاب الجزائر على أن أصول البربر والعرب هي واحدة على عكس ما روج له المؤرخون الأوروبيون.[3]

إن الاهتمام بالوحدة الوطنية في الكتابات الصحفية لم تكن نابعة من محاربة السياسة الاستعمارية بقدر ما كانت تهيئ النشء للمحافظة على الدين واللغة والتاريخ المشترك، ولأهمية هذه الأخيرة كانت أولى القضايا التي تطرق إليها أبو اليقظان في العدد الأول من

---

(1)– محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية...، **المصدر السابق**، ص 444.

(2)– شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، **المصدر السابق**، ص 551.

(3)– عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى...، **المرجع السابق**، ص174.

جريدته وادي ميزاب بمقال اختار له عنواناً «أيها الجزائري» إذ حاول من خلال كتاباته أن يبرز مقومات الوطنية وحصرها في عوامل موحدة تمثلت في الدين واللغة والحيز الجغرافي، ثم باقي العادات والتقاليد الخاصة بالجزائريين دون غيرهم، واعتبر أن ركيزة هذه الوحدة هي الأخوة التي تربط الأمة إذ قال: «أيها الجزائري المسلم إنك أخو الجزائري المسلم دينا ولغة وجنسا ووطنا وسرورا وألما، فلا تظنن وقد ربطت بينكما تلك الصلات المتينة أن دينك غير دينه ولغتك غير لغته وجنسك غير جنسه ووطنك غير وطنه»[1].

لقد أبرز خطورة وسلبيات الانحراف عن هذه المواقف، ونادى بوجوب التمسك بالوحدة الوطنية والتآزر في المحن من خلال درء الأفكار الاستعمارية التي تنادي بالتفرقة والشتات باللعب على وتر إضفاء الطائفية على المجتمع الجزائري إذ يقول: « ألم تر أن التداعي بالقبائل والطوائف، هذا عربي وهذا مزابي وهذا فبائلي، لم يجر للبلاد والعباد غير الهلاك والخراب والدمار» وأكد ان القوة في الوحدة والضعف في التشتت، وقوة الفرد في جماعته إذ يقول: «أيها الجزائري إنك مع إخوانك المسلمين الجزائريين غيرك وأنت منفرد، ففي قوتك منفردا قوة فرد واحد وفي قوتك وأنت مجتمع معهم قوة خمسة ملايين جزائري».[2]

كما وجه دعوة غير مباشرة من خلال جريدة الفرقان إلى الزعماء والأغنياء بهدف إنشاء المدارس الوطنية، التي تساهم في رفع الجهل على أبناء الوطن وتزيد في قوميتهم، كما تخفف من تأثير المدارس الأجنبية عليهم، ومن خلال هذه الجريدة وجه دعوة إلى الناشئة من الجزائريين يحثهم فيها على العمل والتكافل الاجتماعي ونبذ الأحقاد وعدم ترك الفرصة لكل من يتربص بالوطن، وطرح مفهوما للوطنية إذ يقول: « وأعظم الوسائل الناجعة لنمو الأخلاق الحسنة في نفوس وعقول الأفراد، إنما هي بث تلك الروح المقدسة (روح الوطنية) فإنها أكبر عامل على تربية الأخلاق وتهذيبها، إذ بمقدار حب الرجال لوطنهم وإخلاصهم في خدمته تعرف أخلاقهم ويظهر شرف نفوسهم، قال بعضهم الوطنية حليفة

---

[1]– (صاحب المقال دون توقيع) ، «**أيها الجزائري**»، جريدة وادي ميزاب، ع 1، الجمعة 23 ربيع الأول 1345 الموافق لـ 1 أكتوبر 1926، ص 1.

[2]– **المصدر نفسه**، ص 1.

الفضائل، ولا دليل على وطنية الرجل إلا أعماله وأمياله نحو هذا الواجب المقدس (واجب الوطن المحبوب)، لا برهان على إخلاصه لبلاده إلا إذا كان عمله مفيدا لأبناء وطنه»[1].

كما تطرق في مقال أخر لمعنى الوحدة الوطنية فأكد على أنها الإلمام بالتاريخ ومعرفة محطاته والتمكن من الدين والالتزام بتعاليمه، والمحافظة على العادات والتقاليد النافعة والالتزام بالمحافظة على اللغة وآدابها، فالوطنية عنده هي شرارة نارية تنير سبيل العمل الصالح، وهي السعي لجلب الخير العام النافع للوطن وهذا بتغليب المصلحة العامة على كل أفعال وأقوال الملتزمين بها، وتغليب الحكمة والعقل والإلزام بالشرع وهذا ما يجعل الإنسان يشقى ليسعد وطنه.[2]

لقد كان للصحافة الوطنية دور بارز في تغذية الروح الوطنية في نفوس الجزائريين وتنشيط دور الوحدة بمختلف أنواعها الاجتماعية والدينية والسياسية، فمن بين هذه الكتابات الصحفية جاء مقال لأبي اليقظان يحث فيه الوجهاء والعلماء والمثقفين للأخذ بزمام الأمور، وأن تبذل الأمة كل ما بوسعها في تحسين حال المجتمع من خلال تعميم التعليم ورفع مستوى التربية بما يتوافق مع تعاليم الدين الإسلامي، وبهذا يمكن أن يكون للجزائر علماء ورجال إصلاح قادرين على النهوض بالإرث الحضاري للأمة الجزائرية[3]، كما تحدث عن بعض الآفات الاجتماعية التي تهدد الوطنية، وذكر مسألة الوشاية وأكد أنها معول هدم للوطنية والعمل الإصلاحي في الجزائر، وأن أغراض الوشاة تختلف فمنهم من يمتطيها من أجل الكيد والتنكيل ومنهم من يبتغي راتب من ورائها، واكد أنها متفشية في ذوي النفوس الضعيفة من الموالين للاستعمار بهدف التقرب منه ومن إدارته، ويقدم لنا في مقال وصف لحال الواشي إذ يقول: «يتظاهر بالوطنية ويذرف الدموع على الإصلاح ولا غرض له من

---

(1)– أبو اليقظان، «**عناصر الرقي الأخلاق، العلم، الوطنية**»، جريدة وادي ميزاب، ع 14، س1، الجمعة 25 جمادى الثانية 1345 الموافق لـ 1 جانفي 1927، ص ص 1–2.

(2)– (صاحب المقال دون توقيع) ، «**الوطنية الحقة**»، جريدة وادي ميزاب، ع 52، س1، الجمعة ربيع الثاني 1346 الموافق لـ 7 جانفي 1927، ص ص 1–2.

(3)– (صاحب المقال دون توقيع)، «**الأمة والزعماء**»، جريدة وادي ميزاب، ع 39، س1، الجمعة 8 محرم 1346 الموافق لـ 8 جويلية 1927، ص 1.

ذلك سوى استمالة الأحرار إليه ليلتقط منهم حبات قلوبهم...، إن هناك خططا منظمة ومحركات خفية للوشاية والسعاية ضد كل من تبدر منه بادرة إصلاح ديني أو وطني».[1]

تحدث أيضا الشيخ البشير الإبراهيمي عن قيمة الوطن وأن الذين يروجون لفكرة الجزائر على أنها في طور التكوين، هم من أذناب الاستعمار مؤكدا على أن الجزائر هي وطن بربري قبل الإسلام يضم جماهير القبائل البربرية وأصولها الأولى، ووطن عربي إسلامي منذ دخله الإسلام وانبعاث اللغة العربية فيه وهذه النقطة تعرب عن نفسها ويؤكدها التاريخ، ومن السفه ادعاء مجانين السياسة من الفرنسيين أن الجزائر قطعة من فرنسا[2]، كما جاءت مقالاته في كل الجرائد الوطنية والتونسية تدافع على الوحدة الوطنية[3]، وهذا ما نستشفه في حديثه عن وحدة الشعب ووحدة قوميته النابعة من تمسكه بمقومات هويته العربية والإسلامية، وأن التسلح بالعلم هو من أجدر السبل في محاربة المشاريع الفرنسية الهدامة التي تركز على نشر التفرقة وإعادة بعث العصبية القبلية بين أفراد الشعب الواحد.[4]

كان الإصلاحيون في مواجهتهم أشكال تقدم الأفكار الاوروبية في أوساط الأجيال الصاعدة والمطالب الاندماجية يردون بضرورة التمسك الصارم بالشخصية العربية الإسلامية للجزائر، وكانوا يؤكدون في كل مرة على خصوصية الشعب الجزائري، وعند حديثهم عن الجنسية الجزائرية فإنهم يربطونها قبل كل شيء بالإسلام الذي يمثل الرابط الأساسي للامة، وكان معنى القومية لديهم هو حب الوطن الإسلامي والذي كان يطلق عليه ابن باديس وشكيب أرسلان الأمة الإسلامية، لقد كانت جل الكتابات الصادرة عن الإصلاحيين تجمع على التذكير بمآثر التاريخ العربي الإسلامي ومأثر الماضي التليد المغاربي والجزائري.[5]

---

(1)– (صاحب المقال دون توقيع)، «**الوشاية**»، جريدة وادي ميزاب، ع 59، س2، الجمعة 7 جمادى الثانية 1346 الموافق لـ 2 ديسمبر 1927، ص 1.

(2)– أحمد طالب الإبراهيمي، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي...، ج4، **المصدر السابق**، ص ص 378–379.

(3)– محمد البشير الإبراهيمي، «**عروبة الشمال الإفريقي**»، جريدة العلم، ع 1452، س5، 28 رجب 1370 الموافق لـ 5 ماي 1951، ص2.

(4)– ينظر الملحق رقم 02.

(5)– شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، ج2، **المصدر السابق**، ص 542.

1-4- علاقة الصحف الإصلاحية بالحركة الوطنية ومساندة زعمائها:

لعل فترة نهاية الحرب العالمية الأولى هي من أكبر الفترات التي تجلت فيها بوضوح معالم التيارات الوطنية هذا رغم المواجهات العنيفة التي سلكتها الإدارة الفرنسية في الجزائر ضد هذه الأخيرة، وهي الفترة نفسها التي يمكن فيها تحديد هوية تلك التيارات وضبط اتجاهاتها ويمكن إجمالها فيما يلي:

- تيار يتنوع بين اقصى اليمين واليمين المعتدل ومثل هذا الاتجاه كل من الطرق الصوفية وجماعة المنتخبين.
- الاتجاه المعتدل ومثلته جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.
- تيار يتنوع بين اليسار الوطني وأقصى اليسار الشيوعي وقد عبر عن هذين الاتجاهين نجم شمال إفريقيا والحزب الشيوعي الجزائري.

الجدير بالذكر هو اندثار نفوذ أقصى اليمين واليمين المعتدل على الجماهير الشعبية، مع تطور الحركة الوطنية وميل قوى اليمين المعتدل وقوى الوسط (المنتخبين والإصلاحيين) نحو اليسار الوطني الثوري خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.[1]

إن الحديث عن موقف الصحف الإصلاحية من الحركة الوطنية السياسية المتباينة يقودنا حتما إلى الحديث عن طبيعة تلك الصحف، فالجرائد والمجلات التي كانت تابعة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين كان موقفها نابع من قناعة مسيريها، وبذلك كانت تهدف إلى رفض الاندماج الذي يؤدي إلى التخلي عن مقومات الشخصية القومية للجزائر (اللغة، الإسلام، العروبة)، لكنها كانت بالمقابل تنادى بالحقوق الفرنسية للجزائريين مع الاحتفاظ بالأحوال الشخصية وعلى رأسها الدين الإسلامي[2]، وكانت ترى بأن الإصلاح فوق الأحزاب

---

[1]- عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية...، **المرجع السابق**، ص 203.

[2]- تركي رابح عمامرة، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر...، **المرجع السابق**، ص 335.

إذ كتب سليمان بن يحي بوجناح[1] في هذا الشأن يقول: «الإصلاح فوق الأحزاب فإذا قدمنا مصلحة الأحزاب على مصلحة الأمة فإن قوى الأحزاب تتوجه حينئذ نحو وجهة واحدة وهي المقاومة فتقضي أوقاتها وتضحي بقواها بين الجدال والخصام فتحصد بعدئذ الأمة ثمار الشقاق والنزاع والفتن»[2].

لقد دعمت الصحافة الإصلاحية كل من كان يدافع عن الحقوق المادية والمعنوية للجزائريين، وأيدت في الكثير من المرات عمل اتحاد المنتخبين المسلمين الجزائريين الذي تأسس في خريف 1927م، وقد كانوا يتابعون عن كثب وباهتمام النشاط السياسي لهم، بل انتهى بهم الأمر إلى اعتبار هؤلاء حلفاء لهم ولم يبخلوا عليهم بالمشورة والتشجيع، كما كان هذا التحالف من بين الثمرات التي عززت المعارضة الإسلامية للسياسة الأهلية المعتمدة في الجزائر[3]، كما تطورت هذه الاتحادية وأصبحت بعد1931م تضم الأطباء، المحامين، الأساتذة، الصحافيين، القضاة، الصيادلة الجزائريين، والذين كانوا ينادون بالاندماج مع فرنسا بدعوى أنها مرحلة أولى من مراحل تحرير الجزائر، وكانت أهداف هذه المنظمة حسب ما وصفها أحد زعمائها وهو فرحات عباس:

- احترام الحضارة الإسلامية واللغة العربية.
- التخلي عن نظرية الامتياز العنصري.
- المساواة في الحقوق المدنية والسياسية بين الجزائريين والمستوطنين.
- النهوض بالمجتمع الجزائري وتحويله من مجتمع متخلف إلى مجتمع حديث.

بمعنى أن مطالب هذه المنظمة كانت تتمثل في المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في الحقوق السياسية والاجتماعية، كما رحبت بمشروع بلوم فيوليت الذي يستهدف الدمج

---

(1)– سليمان بن يحي بوجناح هو أحد رواد الصحافة الإصلاحية كتب بعدة جرائد البعض منها كان تابع لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، كما كتب في جرائد أبو اليقظان ينظر: محمد ناصر، المقالة الصحفية الجزائرية...، ج2، **المرجع السابق**، ص 238.

(2)– سليمان بن يحي بوجناح، «**في سبيل الإصلاح**»، مجلة الشهاب، ع 57، س2، الاثنين 13 ربيع الأول 1345 الموافق لـ 20 سبتمبر 1926، ص 357.

(3) - *Ali Merad, **op .cit,** p182.*

التدريجي للجزائريين، وقد أصبح الدكتور ابن جلول منذ سنة 1933م رئيسا لاتحاد النواب الجزائريين الذي أحرز على أغلبية المقاعد في الانتخابات البلدية لعام 1934م[1]، كما شكل هذا الاتحاد كتلة الليبراليين التي حاولت التأثير على السياسة الاستعمارية بهدف تحقيق مطالبها، وساعدهم في ذلك قربهم من الدوائر الاستعمارية بحكم ثقافتهم الفرنسية ومزاولتهم في الغالب للوظائف الإدارية المحلية في المدن الكبرى، كما ركزوا على الدعاية لأفكارهم الرامية للاندماج والتجنيس باعتبار ذلك هو السبيل الوحيد لتحقيق تقدم الجزائريين وتطورهم.[2]

لقد رفعت الصحافة الإصلاحية مطالب النخبة والنواب في أواخر العقد الرابع من القرن العشرين و تمثلت أهم بنودها في إلغاء قرار رينيه (*René*) الذي خنق الحريات سنة 1935م، وإصدار العفو العام على المحكومين بمقتضى ذلك القرار، وإلغاء قراري 13 جانفي من سنة 1938م الذي يفرض الرقابة على النوادي الثقافية ومرسوم 8 مارس الذي يحد من حرية التعليم العربي الحر، كما طالبوا برفع عدد النواب المسلمين في المجالس المحلية من 2 إلى 5، وتطبيق مشروع فيوليت بقرار حكومي بدل مناقشته في البرلمان ما دامت الحكومة متمتعة بالسلطة المطلقة[3].

كما كتبت جريدة الشعلة بخصوص سياسة النخبة والنواب وذكرت أن تفكير هؤلاء لا يخرج عن دائرة أن الجزائر لا تستطيع الاستغناء عن فرنسا، وأن العمل على تحسين ظروف العيش للجزائريين لا يكون إلا في ظل السلطة الفرنسية، وهذا ما يفسر مشاركة بعض رجال النخبة في الحرب العالمية الثانية إلى جانب فرنسا معتقدين أن هذا العمل هو انتصار للسلام

---

(1)– عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية...، **المرجع السابق**، ص214.

(2)–خثير عبد النور، **منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830–1954**، المركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوطني وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر،2013، ص241.

(3)– (صاحب المقال دون توقيع)، «**وفد جديد**»، مجلة الشهاب، ج4، مج15، ربيع الثاني 1358 الموافق لـ ماي 1939، ص ص 205–026.

والحرية والديمقراطية وخدمة للإنسانية[1]، لكن رغم ذلك فقد ظل الجزائريون يعانون من التمييز العنصري والحرمان السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وبحلول سنة 1941م وجه فرحات عباس وزملاؤه الذين انسحبوا من اتحاد المنتخبين الذي أصبح بعد هذه السنة غير معترف به من طرف الإدارة الفرنسية، رسالة في شكل مطالب إلى المارشال بيتان (*Le Maréchal Pétain*) وجعلوا تحقيقها شرطا لمشاركتهم في الحرب إلى جانب فرنسا، وبعد نزول الحلفاء في الجزائر 1942م أخذت المنظمات السياسية في توحيد صفوفها ودونت برنامجاً مشتركاً ووجهته إلى السلطة الفرنسية، إذ حضر من العلماء الشيخ العربي التبسي وخير الدين وأحمد توفيق المدني.[2]

كما تدرجت الجمعية في عملها الإصلاحي من خلال المقالات التي نشرتها تحت شعار «الجزائر وطننا والإسلام ديننا والعربية لغتنا» وكانت ترد على أنصار الاندماج بألسنة قادتها، بأن الشعب الجزائري مسلم ويأبى أن يكون فرنسيا[3]، لكن هذه المواقف قد تطورت بما تقتضيه ظروف كل مرحلة، وسبق وأن حدث تقارب بين الحركة الإصلاحية والتي تعتبر الوعاء الذي يشمل الصحف الإصلاحية، وحزب نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري وخاصة في فترة الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين، لأن العلماء ورواد صحافتها كانوا لا يساندون حزبا دون آخر إلا من زاوية المصلحة الوطنية.

إن من بين المساعي الحميدة بين جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والتيار الاستقلالي تلك المقابلة التي سعى في تدبيرها الشيخ محمد خير الدين بين عبد الحميد بن باديس ومصالي الحاج، عندما سمحت له فرنسا بدخول الجزائر سنة 1936م، حيث نزل بفندق ابن الحفاف بالعاصمة بالقرب من نادي الترقي، إذ التقى الرجلان في هذا الفندق وجملة ما قاله ابن باديس لمصالي إن فرنسا تتربص بمجهودات الحركة الوطنية كلها وتود

---

(1)– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية...، ج3، **المرجع السابق**، ص ص 79–80.

(2)– عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية ...، **المرجع السابق**، ص 216.

(3)– **المرجع نفسه**، ص 218.

القضاء عليها بأيدي أهلها فتزرع فيهم الخلاف حتى يتسنى لها القضاء علينا الواحد تلو الآخر، وأكد له أنه يشجعه على الحرية والاستقلال، ولا يتعارض مبدأ الجمعية مع ذلك كما حذره من الاختلاف والمواجهة مع الأحزاب السياسية الوطنية[1].

لقد أشارت الوثائق الفرنسية إلى حدوث تقارب بين التيار الاستقلالي والعلماء منذ بداية نشاط حزب نجم شمال أفريقيا عام 1926م في المهجر، كما التقى زعماء هذا الحزب بالوفد الذي سافر إلى فرنسا من العلماء لرفع مطالب المؤتمر الإسلامي إلى الحكومة الفرنسية، وحاولوا إقناعهم بالتخلي عن مشروع فيوليت الداعي إلى إدماج النخبة، وحسب رواية أحد أعضاء النجم فقد اقتنع العلماء بذلك[2]، وهذا قد يكون من بين الأسباب التي دعت الجمعية عند رجوع مبعوثيها إلى أرض الوطن إلى تغيير شعار جريدتها الشهاب من شعار الثورة الفرنسية إلى «لنعول على أنفسنا ولنتكل على الله»[3]، كما أن هذا التقارب الذي حدث قد يكون الهدف منه هو نشر أفكارهم السياسية دون الدخول في صراع ظاهر مع الإدارة الاستعمارية في الجزائر التي كانت تراقب كل حركاتهم بدقة.[4]

الملاحظ أنه لم يكن هناك خلاف جوهري في المبادئ بين الجمعية وحزب الشعب فكلاهما كان يتطلع للاستقلال، إذ جاء في جريدة الشهاب خطاب لابن باديس يدعم خط السير نحو المعركة الفاصلة بين الحرية والعبودية ويؤكد للشعب الجزائري أن الاستعداد المعنوي يكون قبل المادي في نيل الاستقلال وفي هذا يقول: «أيها الجزائري التاريخي القديم المسلم الصميم، إنك برهنت على أنك شعب يعشق الحرية هائم بها، تلك الحرية التي ما فارقت قلوبنا منذ أن كنا نحن حاملين للوائها، وسنعرف في المستقبل كيف نحيا ونموت لأجلها...، أيها الشعب لقد عملت وأنت في أول عملك فاعمل ودم على العمل، وحافظ على

---

(1)– الشيخ محمد خير الدين، مذكرات محمد خير الدين...، ج1، **المصدر السابق**، ص 251.

(2)– مازن صلاح حامد مطبقاتي، **المرجع السابق**، ص 151.

(3)– تركي رابح عمامرة، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي...، **المرجع السابق**، ص 263.

(4)– مازن صلاح حامد مطبقاتي، **المرجع السابق**، ص ص 151–152.

النظام، واعلم أن عملك هذا على جلالته، ما هو إلا خطوة ووثبة وراءها خطوات ووثبات وبعدها إما الحياة أو الممات»[1].

إن الاختلاف الحقيقي كان في الوسائل فالجمعية وجدت شعبا منحرفا في العقيدة مفكك الوحدة تتنازعه الأهواء والاختلافات، ويسيطر عليه الجهل فكان برنامجها بالدرجة الأولى يميل إلى تغيير الواقع المعاش بواسطة التعليم والمحافظة على وحدة الشعب وجمع كلمته بعد إصلاح عقيدته، بينما سعى النجم وبعده حزب الشعب لتحقيق أهدافه عن طريق التجمعات والأعمال الحزبية قصد تكوين أعضائه اجتماعيا وسياسيا، كما أن الصحف الإصلاحية لم تهمل الاستفادة من جميع الطاقات والخبرات الموجودة وحاولت الاستفادة من العناصر التي كانت تنتمي للحزب الشيوعي الجزائري الذي كان امتدادا للحزب الشيوعي الفرنسي وعملت معهم لإنجاح أول مؤتمر إسلامي يعقد في الجزائر يضم جميع فئات الشعب[2]، لكن من الواضح أنها قد تعاملت مع الحزب الشيوعي الجزائري بكل حذر، وهذا ما يؤكد التوجه العام للمطالب التي رفعها هذا المؤتمر والتي طغت عليه النزعة الإصلاحية.

وهكذا فقد عمل العلماء بإخلاص كبير على توحيد كل القوى الوطنية في جبهة واحدة تمثلت إرهاصاتها في عقد المؤتمر الإسلامي الجزائري عام 1936م، كما أيدوا الجبهة الشعبية وساروا مع الشيوعيين وأصبحوا منذ سنة 1933م مصدر قلق للإدارة الفرنسية، كما تحالفوا مع الدكتور ابن جلول زعيم المنتخبين في قسنطينة أحيانا وهاجموه أحيانا أخرى، وحاربوا الزوايا وحاولوا التحالف مع شيوخها ضد الاستعمار الفرنسي[3].

إن التقارب الذي كان بين الجمعية والنجم ثم حزب الشعب الجزائري يكمن في المواقف التي اتخذتها الصحف الإصلاحية من اعتقال مصالي الحاج وبعض رفقائه والأحكام الصادرة في حقهم في أوت 1937م، والاستياء والاستنكار الذي كان في أوساط العلماء، وهذا

---

(1)– عبد الكريم بوصفصاف، تاريخ الجزائر المعاصر...، ج1، **المرجع السابق**، ص360.

(2)– مازن صلاح حامد مطبقاتي، **المرجع السابق**، ص 155.

(3)– عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية ...، **المرجع السابق**، ص ص 207-208.

ما أحدث ردود فعل معاكسة من طرف الصحافة الموالية للاستعمار الفرنسي، إذ كتبت احدى الجرائد تعليقا تحت عنوان «السياسة الوطنية في الجزائر في بداية سنة 1938م»، أشارت فيه إلى فشل الحركة الوطنية الجزائرية بضعف حزب الشعب وخيبة المؤتمر الإسلامي، ثم انتقلت هذه الجريدة إلى مدح مشايخ الطرق الذين وصفتهم بأنهم كانوا ولا يزالون أمناء مخلصين للسلطة الفرنسية. [1]

1-4-1- مساندة الصحف الإصلاحية لزعماء الحركة الوطنية:

إن المتتبع لشأن الصحف الإصلاحية بعد أن تجلت تيارات الحركة الوطنية يجد أن لها مواقف كثيرة مساندة لزعماء الحركة الوطنية سواء الإصلاحية منها أو غيرها، ولعل قضية الاعتداء على الشيخ عبد الحميد بن باديس في يوم الأربعاء 09 ديسمبر 1926م من المواضيع التي أسالت الكثير من الحبر في تلك الجرائد، إذ كتبت مجلة الشهاب في عددها الواحد والثمانون عن ردود الفعل التي نتجت عن الصحافة العربية على إثر هذا الاعتداء، وفي هذا الصدد كتب إمام جامع سيدي رمضان بالجزائر يقول: «وكان من قضاء الله وقدره أن اعتدى عليه بعض الأوباش الحمقى الذين لا يتركون أديما صحيحا، وكان هذا المعتدي على ما قالوا من المنتسبين إلى الطريقة العليوية، وكان قد جرى ما جرى من الأخذ والرد في الكتابة»[2].

لقد كتبت جريدة وادي ميزاب عن الحادثة واستعرضت تفاصيل إلقاء القبض على المعتدي والتحقيق معه والتطرق للنجدة التي كانت من قبل سكان قسنطينة للشيخ عبد الحميد بن باديس، وفي هذا الصدد استنكر أبو اليقظان هذا الفعل الشنيع وراح يبدي مساندته التامة لرفيق دربه في الإصلاح، وكان احتجاجه يحمل الكثير من الاستياء والتذمر على ما وصلت إليه قناعات الأطراف المعادية للإصلاح في الجزائر، كما استغرب صاحب الجريدة وقوع

---

[1]- عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية...، **المرجع السابق**، ص 210.

[2]- (صاحب المقال دون توقيع) ، «**الاعتداء على صاحب الشهاب**»، مجلة الشهاب، ع 81، س2، الخميس 23 رجب 1345 الموافق لـ 27 جانفي 1927، ص ص 768-769.

هذه الأفعال بين أمة تجمعها رابطة الدين والوطن الواحد[1]، إذ تتبعت جريدة وادي ميزاب قضية الاعتداء ونشرت تفاصيل المحاكمة التي جرت في 27 فيفري1927م وانتظرت سماع منطوق الحكم الذي تأخر إلى غاية الثانية بعد الزوال، وفي هذا الصدد كتبت تهنئ الشيخ عبد الحميد بن باديس لانتصاره على الهمجية وعلى أن الجاني قد صدر في حقه خمس سنوات حبس نافذة، كما أشادت بان هذا ليس انتصارا للحق فقط بل هو انتصار أيضا للإصلاح والمصلحين في الجزائر.[2]

كانت للصحف الإصلاحية وروادها مواقف معادية لبعض الطرق الصوفية، جراء انحرافها عن الدين الإسلامي الحنيف، ونشرها لبعض البدع والخرافات التي اشرب مريدي تلك الزوايا على التمسك بها وجعلها من صلب الدين، هذا ما أدى بالعلماء لمحاربة تلك الأعمال وأصحابها ولعل هذه المواجهة قد تكون من أبرز الأسباب التي تؤدي إلى الاعتداء عليهم في الكثير من الأحيان، وفي هذا سجلت جريدة النبراس التي أنشأها أبو اليقظان حادثة الاعتداء على الشيخ السعيد الزاهري في منطقة وهران حيث سجلت ما نصه «كنا نظن أن عصر الهمجية والتوحش عصر تحكيم الهراوة والموس قد مضى وانقضى، وأصبحنا في عصر تحكيم العقل والعلم والقلم والنظام...، ومن ذلك ما وقع لحضرة الكاتب القدير الشيخ السعيد الزاهري في البطحاء الكبرى بوهران ليلا، وهو أنه بينما كان يمشي برفقة صديقين له إذ خرج عليه ثلاث أشقياء فضربه احدهم بهراوة على مقدمة رأسه».[3]

كما كتبت النبراس في مقال آخر عن واجب الأمة تجاه علمائها أين تطرق صاحبه إلى ضرورة الوقوف وراء زعماء الحركة الإصلاحية ورجال السياسة خاصة المخلصين منهم، بالإصغاء لدعوتهم والثقة التامة فيما يبذلونه من جهد لإيصال تطلعات الجزائريين للإدارة

---

[1]– (صاحب المقال دون توقيع) ، «**الفتك بالأستاذ عبد الحميد بن باديس**»، جريدة وادي ميزاب، ع 14، الجمعة 25 جمادى الثانية 1345 الموافق لـ 1 جانفي 1927، ص 2.

[2]– (صاحب المقال دون توقيع) ، «**لتعش العدالة**»، جريدة وادي ميزاب، ع 74، الجمعة 23 رمضان 1346 الموافق لـ 16 ماي 1928، ص ص 1-2.

[3]– (صاحب المقال دون توقيع)، «**اعتداء فظيع**»، جريدة النبراس، ع 3، الجمعة 12 ربيع الثاني الموافق لـ 4 أوت 1933، ص 2.

الاستعمارية، وإعانتهم على أداء مهامهم التي تتطلب التكافل والوحدة فهي كفيلة بان تحقق الكثير لهذا الشعب، بالإضافة إلى ضرورة حماية العلماء والمفكرين من الأمة إذ جاء في هذا الصدد «أن نسهر على حياتهم وسلامتهم وتقدمهم بالنفس والنفيس لأن الذين يتصدون لأمثال هذه المأموريات يكونون هدفًا تصوب إليه سهام الإذايات من كل جانب...، هذا أقل ما يجب على الأمة أن تفي به لعظمائها ولكن هل قمنا نحن بشيء من ذلك لعظمائنا؟»[1].

كما سجلت جريدة الأمة مواقف أخرى مساندة لزعماء الوطنية والإصلاح في قضية إتهام الإدارة الاستعمارية الشيخ السعيد الزاهري والشيخ علي سعد الهاشمي، بفتح مدرسة حرة دون رخصة ومحاكمتهما بمحكمة الجنح بوهران بتاريخ 11 أكتوبر 1935م وتأسس في حقهما المحامي أحمد العيمش، الذي أكد أن عمل الشيخ السعيد الزاهري هو عمل قانوني يدخل في سياق المرسوم الصادر في جويلية 1901م الخاص بإنشاء النوادي والجمعيات، وأن هذا الأخير قد أسس جمعية ولم يؤسس مدرسة ويبدو أن هذا الاتهام الموجه لرواد الصحف الإصلاحية كانت تحركه جهات خفية تابعة للإدارة الاستعمارية، وعموما فإن هذه التهمة قد اخذ فيها الزاهري والشيخ علي سعد الهاشمي حق البراءة، وقد نشرت الأمة تفاصيل المحاكمة التي جرت بتاريخ 12 أكتوبر 1935م[2].

لقد كتبت جريدة البصائر في عددها الخامس عشر عن حادثة اعتداء تعرض لها أحد رجال الإصلاح وهو الحاج الطيب العضو المؤيد لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين في منطقة سيق التابعة لمقاطعة وهران، من طرف شخص مجهول أطلق عليه عيار ناري ثم فر إلى مقر الشرطة الاستعمارية اعتقاداً منه أنه قد قضى عليه لكن الحاج الطيب نجا بفضل الله سبحانه وتعالى، وبعد تحريات الشرطة مع الجاني تبين أن السبب في الاعتداء

---

[1]– بكلي عبد الرحمن بن عمر، «**العظماء وواجب الأمة إزائهم**»، جريدة النبراس، ع 4، س1، الجمعة 19 ربيع الثاني 1352 الموافق لـ 11 اوت 1933، ص 2.

[2]– (صاحب المقال دون توقيع)، «**براءة الزاهري وسعد الهاشمي**»، جريدة الأمة، ع 48، س1، الثلاثاء 3 رجب 1354 الموافق لـ 29 أكتوبر 1935، ص 2.

هو نشاط هذا العضو في منطقة سيق الوهرانية وفي مدرستها الإصلاحية، كما كان هذا الأخير له نشاط سياسي في رفع المظالم عن الأمة الجزائرية في الجرائد الإصلاحية.[1]

كما ناصرت الصحف الإصلاحية العلماء ورجال السياسة وتحدثت كذلك عن دور الأمير خالد الجزائري في تأسيس دعائم الحركة الوطنية ونشرت جل الصحف العربية ذكرى تأبين وفاته في 09 جانفي 1936م بدمشق[2]، إذ أقامت الجمعية الدينية بعنابة تجمعا بزاوية بن عبد الرحمن التي يترأسها الحاج خوجة الملاك وحضر هذه التأبينية بعض النواب وجمع من الأهالي والطلبة، وألقى بعض الخطباء محاضرات تهدف إلى إبراز مناقب الرجل منها ما كان للشيخ محمد النمر الميلي وزهير الزاهري وحامد الأرقس، كما قامت الجمعية قبل الاجتماع بأداء صلاة الغائب على الأمير خالد الجزائري [3]، كما كتبت جريدة البصائر في عددها الحادي عشر عن الرجل ومناقبه وعلى الاعمال الجليلة التي قدمها للوطن في مواجهة الاستعمار الفرنسي، وتحدث صاحب المقال عن الرجل من زاوية أنه قد عاشره في منفاه بسوريا، وخص في حديثه بعض الحوادث التي تدخل فيها الأمير لنصرة الحق خاصة التي تتعلق بالدفاع عن الإسلام والعروبة.[4]

لم يقتصر عمل الصحف الإصلاحية على مساندة رجال العلم والسياسة من الوطنيين، بل تعدى عملها إلى مجابهة كل الكتابات الصحفية الرامية لضرب استقرار الوحدة الوطنية، وتغليب مصلحة المستوطنين على غيرها من القضايا الخاصة بالأهالي والمتعاطفين معهم من بقية الشعوب الأخرى، وفي هذا الصدد جاء رد فعل الصحف

---

(1)– فرحات بن الدراجي، «**اعتداء على مصلح في سيق وهران**»، جريدة البصائر، ع 15، س1، الجمعة 25 محرم 1355 الموافق لـ 17 أفريل 1936، ص 125.

(2)-*Mahfoud Kadache, I Émir Khaled documente et témoignages pour servir à I étude de nationalisme algérien office des publications universitaires, entreprise algérienne de presse, 1987, p 27.*

(3)– زهير الزاهري، «**يوم خالد لإحياء ذكرى الأمير خالد**»، جريدة الأمة، ع 63، س2، الثلاثاء 24 ذي القعدة 1354 الموافق لـ 18 فيفري 1936، ص3.

(4)– أحمد مظهر العظمة، «**الأمير خالد الجزائري**»، جريدة البصائر، ع 11، س1، الجمعة 26 ذي الحجة 1354 الموافق لـ 20 مارس 1936، ص 95.

الإصلاحية على ما نشرته جريدة الطان بتاريخ 21 فيفري 1936م تحت عنوان «قبل اجتماع اللجنة العليا للبحر الأبيض» والذي أذاعته عنها جرائد الشمال الإفريقي الفرنسية، وكانت هذه الجريدة تهدف من نشر هذه الأكاذيب إلى تهييج الراي العام وإثارة الشعب الجزائري، إذ ادعت بان هناك مؤامرة من الخارج ضد مصالح فرنسا في الجزائر، وأن هناك تحضير للقيام بثورة شعبية واتهمت في تدبير هذه المكائد كل من ابن جلول رئيس جمعية النواب المسلمين، وذكرت أنه يتهم الإدارة الاستعمارية علنا في الجرائد العربية الصادرة باللغتين، وابن باديس والطيب العقبي على أنهم يقومون بإقامة تجمعات بنادي الترقي لنشر المذهب الوهابي في الجزائر، بالتنسيق مع بعض الأطراف الخارجية من المشرق وقد لخصت مطالبهم في عدة نقاط نأتي على ذكرها بإيجاز:

- حرية الوعظ والتعليم دون مراقبة.
- حث الجزائريين والعاملين في الميدان الفلاحي على عدم دفع الضرائب.
- جمع التبرعات لبناء المدارس والمعاهد لنشر الفكر التحرري.
- الدعوة للثورة في أوساط الطبقة العاملة في السكك الحديدية والموانئ.[1]

لقد كان الرد على هذه الجريدة في كل الصحف الإصلاحية حيث أن عبد الحميد بن باديس راسل الوالي العام بباريس في برقية احتجاج على هذا الادعاء، كما كتب إلى رئيس تحريرها يطلب منه تفسيرا لما نشرته مجلته من أباطيل، كما قام بمراسلة النواب والأعيان بالجزائر لاتخاذ موقف منها، كما أبرق الدكتور ابن جلول ببرقية احتجاج إلى محررها في اليوم الموالي من نشر ذلك المقال.[2]

إن من القضايا المهمة التي وقفت عليها الصحف الإصلاحية كذلك قضية إتهام الشيخ الطيب العقبي وعباس التركي بمقتل المفتي ابن كحول للضغط عليه وعلى جمعية

---

[1]- عبد الحميد بن باديس، «**حول مقال جريدة الطان بعنوان قبل اجتماع اللجنة العليا للبحر الأبيض**»، جريدة البصائر، ع 9، س1، الجمعة 5 ذي الحجة 1354 الموافق لـ 28 فيفري 1936، ص 73.

[2]- **المصدر نفسه**، ص 74.

العلماء المسلمين لمساندة فرنسا في الحرب العالمية الثانية[1]، إذ حظيت هذه القضية بالكتابة في كل الجرائد سواء الناطقة بالعربية أو الناطقة بالفرنسية وتناولت البصائر والشهاب هذه القضية بأدق تفاصيلها من الاتهام إلى المحاكمة وإلى غاية الحكم على المتهمين بالبراءة، لأنها كانت ترى فيها واجب الدفاع عن الحق وإبطال الباطل، في هذا الصدد نوهت تلك الصحف بان هذا الحادث كان سببا في انسحاب الطيب العقبي من جمعية العلماء المسلمين، رغم تضامن مجلس إدارتها والعلماء معه معتبرين أن قضيته هي من القضايا الوطنية ولا تخص الطيب العقبي لوحده، إذ كتبت جرائد أبو اليقظان تفاصيل الادعاء وتابعت باهتمام حيثيات القضية وهذا ما أثار ردود فعل من كل الشرائح الشعبية في الداخل والخارج لمساندة الطيب العقبي في محنته فقد احتجت الجمعية الفرنسية بباريس وساند مجلسها الإداري هذا الأخير واعتبرت أن التهمة الموجهة إليه كانت بغرض الكيد له.[2]

1-5- المؤتمر الإسلامي وتداعياته على القضية الوطنية من خلال الصحف الإصلاحية:

من الجدير بالذكر أن نتحدث عن المحيط العام الذي كان سائدا إبان انعقاد المؤتمر الإسلامي 1936م، ففترة الثلاثينيات من القرن العشرين كانت بحق مميزة بنشاطها الحثيث في الجانب السياسي، ويعود هذا النشاط إلى طبيعة العوامل الداخلية التي سادت الجزائر لأنها قد مرت بأحداث كبيرة منذ صدور منشور ميشال عام 1933م، ثم أحداث قسنطينة عام 1934م التي لم تنل من الحركة الإصلاحية، بل ساهمت في الإبانة عن صلابتها وحسن تنظيمها، بالإضافة لذلك فقد أدت الضرورات الظرفية بهذه الحركة إلى الاعتماد أكثر على التشكيلات السياسية، من أجل إسماع صوتها والدفاع عن نفسها والتأكيد على مطالبها

---

[1]- محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر المعاصر، **المرجع السابق**، ص 49.

[2]- (صاحب المقال دون توقيع) ، «**براءة الشيخ العقبي ورفيقه الفاضل عباس التركي**»، جريدة الأمة، ع 157، س4، الثلاثاء 5 محرم 1357 الموافق لـ 8 مارس 1938، ص1؛ أيضا: (**احتجاج الجمعية الفرنسوية الإسلامية**، جريدة الفرقان، ع 4، الثلاثاء 29 جمادى الأولى 1357، ص2).

الاجتماعية والسياسية [1]، كما كانت زيارة وزير الداخلية الفرنسي رينيه في شهر مارس 1935م لمعاينة الأوضاع في الجزائر عن قرب، وبعد استماعه إلى آراء المستوطنين اصدر قراره الذي رفض من خلاله إجراء أي إصلاحات عميقة في الجزائر [2].

لقد كتبت جريدة الأمة عن الرحلة والشخصيات التي حظيت باستقبال الوزير الفرنسي من الأهالي وطبيعة الحوار [3] الذي جرى بين فرحات عباس وهذا الأخير في منطقة سطيف، وكذلك المطالب التي قدمها ابن جلول باسم وحدة النواب المسلمين، ما يلاحظ على ما كتبته جريدة الأمة عن هذه الزيارة أن الحديث كان يتعلق بمسألة الاندماج والتخلي عن الأحوال الشخصية للمسلمين، والأوضاع العامة التي كان يعيشها الجزائريون، ونشرت هذه الجريدة تصريحا لفرحات عباس هذا نصها «قد ذكرت لمسيو ريني بسطة تاريخية لحالة المسلمين الجزائريين، لأبرهن له على أنه لم يبق الآن إلا طريق الاندماج وذوبان العنصر الأهلي في المجتمع الفرنسي، وقد اعترض الوزير بمسألة الحالة الشخصية فأجبته بأنه إذا أمكن إدماجنا مع بقائها فإننا سنعترف بجميل فرنسا علينا، وإن لم يمكن ذلك فالمتنورون يقبلون الاندماج الجبري في الوطنية الفرنسية مع فقدان الأحوال الشخصية»[4].

كما كانت الأوضاع الداخلية في الجزائر معقدة والوحدة الوطنية أيضا مهددة جراء تلك المشاريع الاستعمارية الفرنسية[5]، وهذا ما ادركه الشيخ ابن باديس الذي كان يعرف عواقب التخلي عن الأحوال الشخصية للمسلمين، كما أن الناس كانوا مستعجلين ليصبحوا فرنسيين، هذا ما حمله على الدعوة لمؤتمر إسلامي لقطع الطريق أمام الزعماء الذين أرادوا أن يقرروا مصير الشعب الجزائري في الاندماج، كما أن الظروف كانت لا تسمح له

---

(1) - *Ali Merad, **op .cit**, p189.*

(2)– (صاحب المقال دون توقيع)، «**الرحلة الوزيرية بالبلاد الجزائرية قدوم مسيو ريني لعاصمة الجزائر**»، جريدة الأمة، ع 24، س1، الثلاثاء 6 ذي الحجة 1353 الموافق لـ 12 مارس 1935، ص 1.

(3)– (صاحب المقال دون توقيع)، «**حول رحلة وزير الداخلية بعمالة قسنطينة**»، جريدة الأمة، ع 25، س1، الثلاثاء 13 ذي الحجة 1353 الموافق لـ 19 مارس 1935، ص 1.

(4)– **المصدر نفسه**، ص1.

(5)- *Malek Bennabi, La Lutte idéologique Dane Les pays colonises, Edition Samar, Alger, 2008, p 85-88.*

بالمعارضة وكان دائما يتحجج ببقاء الجزائريين على أحوالهم الشخصية مقابل الاندماج في فرنسا، وقد تكون هذه الظروف وغيرها هي التي دعت إلى عقد هذا المؤتمر.[1]

كانت فكرة توحيد الجهود بين كافة القوى الوطنية من طرف الشيخ عبد الحميد بن باديس، الذي كان يؤمن بأن المرجع في شؤون الأمة هو الأمة نفسها والواسطة لذلك هي المؤتمرات[2]، وإزاء هذه الحالة قام هذا الأخير وهو الذي كان يتمتع باحترام كافة الاتجاهات السياسية في البلاد بالدعوة لعقد مؤتمر إسلامي جزائري جامع، ووجهت الدعوة لأول مرة على صفحات جريدة لاديفونس «*La defense*» التي كانت تصدر باللغة الفرنسية لصاحبها محمد الأمين العمودي، أمين عام جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، في عددها الصادر بتاريخ 03 جانفي 1936م، وقبل أن يعقد هذا المؤتمر تم تشكيل لجنة تحضيرية في مدينة قسنطينة والتي وجهت نداء إلى عامة المسلمين الجزائريين باللسان العربي والفرنسي معاً، حاثة إياهم على الاتحاد من أجل استرداد الحقوق الضائعة وتهيئة برنامج للإصلاحات التي من الممكن القيام بها لتعرض على المؤتمر الذي سيعقد في العاصمة.

كما وجهت هذه اللجنة نداء إلى عمالتي الجزائر ووهران تدعوهم فيه لتأسيس لجنة مماثلة كالتي أسسها إخوانهم في قسنطينة[3]، وهذا ما شكل حافزاً في تأسيس لجنة الجزائر ووهران، والملاحظ على قائمة قسنطينة أنها كانت تضم ممثلين على كل الشرائح المكونة للمجتمع من أجل استخلاص مطالب تتوافق وخصوصيات كل فئة، بغرض الوصول إلى مطالب عامة ترضي المجتمع الجزائري وتلبي طموحاته الآنية وعلى المدى البعيد، كما أطلقت الدعوة في الصحافة الوطنية ودامت مدة التحضير ثلاثة أسابيع.

---

(1)– محمد بن أحمد جهلان، مهرجان الصحافي الشيخ أبو اليقظان...، **المرجع السابق**، ص211.

(2)– إن فكرة إنشاء حزب سياسي إسلامي جزائري التي دعا إليها الأمير خالد منذ 1924 قد اختمرت في ذهن ابن باديس وما يؤكد هذا الطرح هو دعوة جل الصحف الإصلاحية إلى تأسيس حزب إسلامي جزائري وعلى رأس تلك الصحف جريدة الشهاب للمزيد ينظر: (محمد الميلي، **المؤتمر الإسلامي الجزائري**، دار هومة، الجزائر، 2006، ص 436).

(3)– (صاحب المقال دون توقيع) ، «**اللجنة التحضيرية القسنطينية للمؤتمر الإسلامي الجزائري العام**»، مجلة الشهاب، ج3، مج 12، ربيع الأول 1355 الموافق لـ جوان 1936، ص 195.

وبتاريخ 06 جوان 1936م اجتمعت بنادي الترقي كل القوى الجزائرية على اختلاف اتجاهاتها[1]، واتفق الجميع على أن يضم المؤتمر الإسلامي النواب والعلماء والشباب، وأسندت رئاسته للدكتور بن جلول[2] باقتراح من ابن باديس، وخرج المؤتمرون بجملة من المطالب لا تخرج في مجملها على المساواة بين الجزائريين والفرنسيين، وفكرة إدماج الجزائر في فرنسا مع المحافظة على الشخصية الجزائرية العربية الإسلامية[3]، وهذه المطالب نوجزها فيما يلي:

- إلغاء سائر القوانين الاستثنائية خاصة قانون الأهالي والتجنيد الإجباري.
- إلغاء الولاية العامة وإلحاق الجزائر رأساً إلى فرنسا وإلغاء مجالس النيابات المالية ونظام البلديات المختلطة.
- المحافظة على الحالة الشخصية الإسلامية مع الاحتكام إلى المحاكم الشرعية التي تتطابق مع روح الإسلام ومبادئه وفصل الدين الإسلامي عن الدولة الفرنسية.
- إرجاع الأوقاف وأموالها إلى أهلها مع إنشاء جمعيات دينية وتأسيسها تأسيساً صحيحاً.
- إلغاء كل ما أتخذ من إجراءات ضد اللغة العربية خاصة ما تعلق باعتبارها لغة أجنبية وحرية تعليمها وتشجيع الصحافة الناطقة بها.

---

(1)– (صاحب المقال دون توقيع) ، «**يوم الجزائر**»، مجلة الشهاب، ج4، مج 12، ربيع الثاني 1355 الموافق لـ جويلية 1936، ص 239.

(2)– يعود اختيار الدكتور ابن جلول لأنه منتخب ويمثل الشعب الجزائري بصفته رئيس وحدة النواب المسلمين في المجالس المحلية لعمالة قسنطينة، بالإضافة إلى أن هذا الأخير قد اعد برنامج مطالب سلمه لوزير الخارجية ريني في زيارته للجزائر قبل انعقاد المؤتمر وهو الأكثر دراية من غيره على موقف فرنسا من القضايا المتعلقة بعمالة قسنطينة، كما أن ابن باديس قد اختار هذا الأخير ليكون رئيس هذا المؤتمر لخبرته في الميدان السياسي؛ ينظر مقال موسوم بعنوان: «**حول رحلة وزير الداخلية بعمالة قسنطينة**»، جريدة الأمة، ع 25، س1، الثلاثاء 13 ذي الحجة 1353هـ الموافق لـ 19 مارس 1935م، **المصدر السابق**، ص1.

(3)– تركي رابح عمامرة، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر ...، **المرجع السابق**، ص 100.

- التعليم الإجباري للبنين والبنات وجعله مشتركا بين الجزائريين والأوروبيين.
- الزيادة في المرافق الصحية وإمكانية الإغاثة للأهالي مع تساوي الأجور إذا تساوى العمل والترقية في الرتب تكون عن طريق الكفاءة.
- توزيع إعانات الميزانية الجزائرية على صغار الفلاحين والصناع والتجار دون تمييز بين الأجناس والإقلاع عن سياسة نزع الأراضي ورفض كل القوانين التي تشجع على ذلك وتوزيع الأراضي البور على المستصلحين الجزائريين وإلغاء قانون الغابات.
- إعلان العفو السياسي العام على المحبوسين السياسيين وتوحيد هيئة الناخبين في سائر الانتخابات وإعطاء الحق لكل ناخب في الترشح للمنصب.(1)

1-5-1- دوافع مشاركة القوى السياسية في المؤتمر:

إن الفكرة التي طرحها ابن باديس كان يسعى من خلالها إلى حوصلة الاتجاهات التي كانت مطروحة على الساحة السياسية، فالحزب الشيوعي الذي كان ينشط على الساحة السياسية قد بادر إلى استقبال هذا النداء بالتأييد والترحيب، لأنه كان يرى فيه تجسيداً لأفكاره المتمثلة في الكفاح الاجتماعي، حيث سبق وأن طرح فكرة مماثلة في نوفمبر 1935م، عبرت عنها صحيفته لوت سوسيال (*Lutte Sociale*)، جاء فيها التأكيد على إنشاء جبهة شعبية أهلية إلى جانب الجبهة الأوروبية الموجودة، هذا بالإضافة إلى الجو السياسي الذي كان سائدا في تلك الفترة بالجزائر والاتصالات التي كانت بين الحزب الشيوعي والعلماء، فالشيخ ابن باديس كان على اتصال مع عناصر شيوعية في قسنطينة مثل الجزائري علي دبابش والفرنسي بول ايستورج *(Paul Estorges)*، وكذلك الاتصال الذي كان قائما في تلمسان بين

(1)- عمر بن عيسى بن إبراهيم، «**المؤتمر الإسلامي الجزائري العام**»، جريدة الأمة، ع 79، س2، الثلاثاء 26 ربيع الأول 1355، الموافق لـ 16 جوان 1936، ص 2؛ أيضا : (تركي رابح عمامرة، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر...، **المرجع السابق**، ص 101).

الشيخ البشير الإبراهيمي والشيوعي بوشامة، مهندس معماري كان قد صمم عددا من المساجد والمعاهد الحرة[1].

في الواقع فإن هذا الموقف للحزب الشيوعي الجزائري كان قد عبر عنه قبل ذلك موريس طوريز (*Maurice Thorez*)، زعيم الحزب الشيوعي الفرنسي عام 1933م في مجلس النواب عندما قال: «إن الأمر لا يتعلق بصدقة تمنح للعمال الجزائريين...، يجب أن نسمح لهم بحرية الحركة والتنظيم مما يستلزم إلغاء قانون الأندجينا، كما نطالب بحقهم في تسيير شؤونهم حتى يمكنهم تحقيق مطالبهم، نطالب أيضا بحقهم في الإضراب وحرية الاجتماعات وحرية الصحافة باللسان الفرنسي أو العربي، كما نطالب بوقف عمليات الاستحواذ على الأراضي الجزائرية، وتعويض الذين طردوا من أراضيهم وتسليم الأراضي للقبائل التي انتزعت منها الأرض، كل هذا لا يمكن تحقيقه دون تحالف عمال فرنسا مع عمال الجزائر»[2].

رغم أن دور الحزب الشيوعي الجزائري لم يكن واضحا خلال مرحلة التحضير لهذا المؤتمر، لكن مجهوداته كانت جلية في المحافظة على استمراره، وقد أشارت الكثير من التقارير الفرنسية أن الشيوعيين في مختلف المدن الجزائرية قد بذلوا مجهودات مكثفة من أجل الحفاظ على وحدة المؤتمر، هذا ما جعل الشرطة الفرنسية تذكر في أحد تقاريرها المقدمة إلى عامل عمالة قسنطينة، بان مساعي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والحزب الشيوعي تلتقي في الدعوة للالتفاف حول المؤتمر الإسلامي[3].

كما كانت حركة النواب تدعو أيضا منذ سنة 1935م إلى تكوين حزب إسلامي كبير ومنظم، غير أن ابن باديس أكد أنه لا ينبغي لتجمع واحد فقط أن يحدد الصيغة التي تكون عليها الأوضاع السياسية للمسلمين، وعلى أنه لا يمكن لهذا التجمع أن يناقش كل المسائل الأساسية التي تخص الجزائريين ويجد لها حلاً، وأكد على أن الحل يكمن في مؤتمر جامع

---

(1)– محمد الميلي، **المرجع السابق**، ص ص 430–432.

(2)– محمد الميلي، **المرجع نفسه**، ص 453.

(3)– عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية ...، **المرجع السابق**، ص 231.

يشمل كل السياسيين والعلماء والمنتخبين والقضاة المسلمين والأساتذة والمعلمين، لأن هذه الحركة لم تكن حزبا بل كانت عبارة عن تجمع أفراد لديهم اتجاهات سياسية مختلفة، بعضهم كان متعاطفا مع الاتجاه الراديكالي والبعض الآخر كان منخرطاً في الحزب الشيوعي، وهناك من كان مستقلاً وبعضهم كان متأثرا بأفكار الأمير خالد الجزائري[1]، كما يرجع بعض المؤرخين أن دوافع جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من هذا المؤتمر ترجع في الأساس إلى مواجهة المشاريع الفرنسية وعلى رأسها مشروع بلوم فيوليت وقرار ميشال 1933م وطرح مشاريع بديلة.

وهذا ما نلمسه في تدخل الشيخ الطيب العقبي أثناء جلسات المؤتمر إذ ندد بهذه القرارات والمناشير كما انتقد موقف الإدارة الفرنسية من جمعية العلماء المسلمين ومؤسساتها التربوية[2]، لقد كان هذا الأخير هو ممثل المؤتمر في العاصمة التي شهدت هي الأخرى نشاطا ملحوظا خاصة في نادي الترقي الذي كان يشرف عليه فقد احتضن هذا الأخير يوما تمهيديا لأنصار المؤتمر قصد الحوار والتشاور حيث اتفق الحاضرون على نقطتين مهمتين أولاهما مطالب دينية واجتماعية وثانيهما مطالب سياسية[3].

لقد انتقد العلماء وأعلام الحركة الإصلاحية في جل صحفهم تلك المشاريع وقدموا البديل عنها في المؤتمر الإسلامي إذ يؤكد أحد المعاصرين للحركة الوطنية أن جمعية العلماء كانت على طرف نقيض لمشروع فيوليت منذ ظهوره إلى يوم فشله على يد البرلمان الفرنسي 1938م[4]، ولم يخف أن ابن باديس قد قاوم مع أنصاره العلماء مشروع فيوليت رغم ما وصف به صاحب المشروع أنه «الرجل العظيم الذي لا ننسى فضله»، وربما يعود السبب في مقاومة العلماء لهذه المشاريع أنها تفتقر للمساواة في الحقوق بين الجزائريين والفرنسيين

---

(1)– شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة ...، **المصدر السابق**، ص 562.

(2)– (صاحب المقال دون توقيع)، «**المناورات العقيمة حول الإصلاحات الجزائرية**»، مجلة الشهاب، مج 11، الجزء 4، ربيع الثاني 1354 الموافق لـ 3 جويلية 1935، ص ص 277–283.

(3)– أحمد مريوش، **المرجع السابق**، ص ص 174–175.

(4)– عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية ...، **المرجع السابق**، ص 241.

وبين طبقات الجزائريين أنفسهم، كذلك كان الرفض بسبب تهيئة الطبقة المثقفة للاندماج مع السكوت التام على الدين واللغة.[1]

1-5-2- صدى المؤتمر في الصحف الوطنية والفرنسية:

لقد أجمعت الصحافة الفرنسية في العمالات الثلاثة على الاعتراف بمدى نجاعة المؤتمر الإسلامي وذلك لما فيه من حسن التنظيم، كما نشرت صحيفة الأهرام المصرية في برقياتها الخاصة وتحدثت عن شمولية التمثيل وتنوع المطالب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وحتى السياسية منها، ولم يقتصر الحديث عن المؤتمر الإسلامي في صفحات الجرائد المصرية بل كتبت عنه كذلك جريدة الزهرة التونسية والجزيرة الدمشقية، وكل هذه الصحف سواء كانت فرنسية أو عربية اللسان خاصة الموالية منها للإدارة الاستعمارية، قد أضفت في كتاباتها طابع التقليل من شأن هذا المؤتمر لكنها في الجانب الآخر ساهمت في نشر صدى هذا الأخير.[2]

من المواقف التي عبرت عنها بقية الصحف الوطنية بصفة عامة والإصلاحية بصفة خاصة، أن خصصت مجلة الشهاب عددا خاصا بهذا اليوم وتتبعت كل صغيرة وكبيرة فيه من ميلاد الفكرة إلى غاية عقده وتشكيل اللجنة التنفيذية التي راعت تمثيل كل الشرائح الاجتماعية من الجزائريين، فافتتحت العدد بمقال موسوم بعنوان: «يوم الجزائر» جاء فيه توضيح من صاحب المقال لدور العلماء في تحقيق هذا الإنجاز، كما اعتبر أن مشاركة اتحاد النواب إلى جانب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، قد أضفى طابع الأغلبية داخل القوة الفاعلة من الحركة السياسية على الساحة الوطنية، وفي خضم حديثه عن المؤتمر الإسلامي طرق حالة الجزائر بين الأمس واليوم، وأكد على الإنجازات التي وصلت إليها الحركة الإصلاحية في ظل فترة حكم الجبهة الشعبية، وأرجع هذا الأخير أن فكرة عقد مؤتمر جامع تعود إلى رواد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، كما طرح كذلك أهم النقاط التي

---

(1)- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية...، ج3، **المرجع السابق**، ص 163.

(2)- (صاحب المقال دون توقيع)، «يوم الجزائر»، مجلة الشهاب، ج4، مج 12، **المصدر السابق**، ص ص 254-255.

سوف تكون محل نقاش وخصص في عرضه هذا أهم المحطات التي كانت قبيل انعقاد المؤتمر الإسلامي، وتناول أيضا ما حدث في جلساته وأكد على أن المجتمعين قد اتفقوا على تشكيل لجنة تنفيذية تقوم على تطبيق قرارات هذا الأخير، وكتب أيضا عن ما حدث ولم تتناوله الصحف في عنوان جانبي وركز في حديثه على مطالب الجمعية والحقوق التي طلبتها من الإدارة الاستعمارية وأثرها في هذا المؤتمر.[1]

من الأصداء كذلك التي تركها هذا المؤتمر الإسلامي في جريدة الأمة أن اعتبرته هبة تاريخية وأوردت في عددها الخامس والتسعون الصادر في 20 أكتوبر 1936م «هبت الجزائر من أقصاها إلى أقصاها هبة واحدة، وتنادت إلى ضم جهودها وتوحيد خطتها والمطالبة بتحقيق رغباتها...، فأنتج اللجنة التنفيذية بإيفاد الوفد إلى باريس حيث أسمعت الأمة الحكومة الشعبية على لسان علمائها ونوابها، مطالبها فرجع الوفد وقلوبهم مفعمة رجاء من مستقبل يبتسم في وجه هذه الأمة التي طالما أحزنها عبوس الماضي»[2]، كما ركزت جريدة الأمة على الوفد الذي رفع مطالب الجزائريين إلى الحكومة الفرنسية دون الرجوع إلى وساطة الوالي العام لوبو (*Lebeau*) آنذاك، وهذا قصد إبراز درجة الوعي في الاعتماد على النفس والتعامل بشكل مباشر مع الهيئات الاستعمارية العليا لأجل بلوغ الغاية المنشودة دون عراقيل من طرف الإدارة الاستيطانية في الجزائر، وقد يكون هذا الانتقال سببه عدم الثقة في الإدارة المحلية التي تعاملت بسلبية مع المطالب السياسية السابقة التي تقدمت بها الأمة وزعمائها الوطنيين بمختلف توجهاتهم الحزبية.[3]

---

[1]– (صاحب المقال دون توقيع)، «**يوم الجزائر**»، مجلة الشهاب، ج4، مج 12، **المصدر السابق**، ص ص 231–254.

[2]– (صاحب المقال دون توقيع)، «**تصريحات جناب الوالي العام**»، جريدة الأمة، ع 95، الثلاثاء 3 شعبان 1355 الموافق لـ 20 أكتوبر 1936، ص ص 1–2.

[3]– خيري الرزقي، **القضايا الوطنية في صحافة الشيخ إبراهيم أبو اليقظان 1926–1938م**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف أحمد صاري، كلية الآداب والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر، السنة الجامعية 2017–2018، ص135.

لقد تحدثت أيضا جريدة البصائر عن تداعيات عقد المؤتمر والمجهودات المبذولة من طرف الحركة الإصلاحية وعلمائها في توحيد كلمة الجزائريين وخصت في مقال لها بعنوان «وفد المؤتمر الإسلامي الجزائري يؤم أم العواصم باريس»، الحديث عن شمولية التمثيل في هذا المؤتمر للعمالات الثلاثة وعن المطالب التوافقية التي رفعتها اللجنة التنفيذية إلى حكومة باريس[1]، كما كتب الطيب العقبي في نفس العدد عن أبعاد المطالب الإصلاحية التي رفعها المؤتمر الإسلامي وحددها في سبع مطالب، وكان غرض هذا الأخير من وراء نشر هذه التفاصيل هو اطلاع العامة على ما تقوم به الحركة الإصلاحية لمساندتها والوقوف إلى جانبها في مجابهة التعنت الاستعماري.[2]

كما سجلت بعض التحفظات على سير هذا المؤتمر فقد دعت جريدة الأمة في عددها الثامن والسبعون إلى الحذر من انزلاق هذا الأخير في هوة الاندماج معربة عن طموحها في أن تكون قراراته تصب في صالح النهوض بالقضية الجزائرية ومقوماتها الوطنية، إذ جاء على لسان صاحب المقال: «نسأل الله الكريم أن يقرن أعماله بالتوفيق وأن يعصمه من مزالق الخطأ والزلل وأن يسدد خطاه في سبيل النهوض بالجزائر في دائرة دينها الإسلامي ولغتها العربية وقوميتها الجزائرية، ولا نكتم في النهاية مخاوفنا الشديدة من انتحار بعض الشباب المغرورين بارتمائهم في هوة الاندماج لأجل نوال بعض الحقوق بعد أن يصبحوا جثثا هامدة»[3].

من خلال التصريح يتضح جلياً من أن أبو اليقظان كان يدرك جيدا خطر الاندماج على الوحدة الوطنية والتي كانت من ضمن الأهداف التي سطرها المؤتمر الإسلامي منذ انعقاد أولى جلساته، ويبدو أن مشاركة بعض الشخصيات في هذا المؤتمر قد أقلقت أبو

---

(1)– ابن الحاج محمد، « **وفد المؤتمر الإسلامي الجزائري يؤم أم العواصم باريس**»، جريدة البصائر، ع 30، س1، الجمعة 12 جمادى الأولى 1355 الموافق لـ 31 جويلية 1936، ص ص 241–242.

(2)– الطيب العقبي، «**مطالب الأمة الجزائرية**»، جريدة البصائر، ع 30، س1، الجمعة 12 جمادى الأولى 1355 الموافق لـ 31 جويلية 1936، ص 243.

(3)– (صاحب المقال دون توقيع)، «**يوم إفريقيا الشمالية**» جريدة الأمة، ع 78، س2، الثلاثاء 19 ربيع الأول 1355 الموافق لـ 9 جوان 1936، ص 1.

اليقظان ويعود هذا الحذر الشديد من هذه المشاركات إلى طبيعة المطالب التي عرفوا بها، وخاصة أن لجنة قسنطينة التحضيرية قد ربطت المراسلات بالسيد طاهرات الاندماجي، بالإضافة إلى تحمس الشباب المشارك في هذا المؤتمر إلى الشعارات التي رفعتها الجبهة الشعبية، وهذا ما يتضح في المطالب التي نظمها اتحاد النواب المسلمين الجزائريين المشاركين إلى جانب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، والذين دعوا إلى تحقيق الاندماج مع الحفاظ على الأحوال الشخصية وتمكين الجزائريين من بعض الحقوق التي يتمتع به الأوروبيون.

1-5-3- المؤتمر الإسلامي الثاني 1937م وتداعياته في الصحف الإصلاحية:

لقد تتبعت الصحف الإصلاحية المؤتمر الإسلامي الثاني في دورته الثانية من 3 إلى 11 جويلية 1937م، والذي جمع حوالي 154 مشاركاً منهم 52 من وهران، 28 من الجزائر العاصمة، 74 من منطقة قسنطينة بنادي الترقي، إذ لم يرق هذا الاجتماع إلى ما كان عليه في المؤتمر الأول من حسن تنظيم وعدد المشاركين ورغم ذلك فقد نشطته نخبة كبيرة من العلماء والقى به في باليوم الأول الشيخ عبد الحميد بن باديس خطابا يصب في الحفاظ على الوحدة والتمسك بالقيم الإسلامية ونبذ كل المشاريع التي لا تخدم الأمة في دينها ولغتها، كما كان الاجتماع في اليوم الأول والثاني مشكلا من وفود ولجان محلية تحت إشراف مكتب خاص يتابع أعمال المؤتمر منذ انعقاده في السنة الأولى وعرض ما يجب أن يسير علية هذا الأخير في السنة الثانية.

بدأت جلسة صباح اليوم الأول تحت إشراف رئيس المؤتمر الدكتور البشير عبد الوهاب النائب العمالي بقسم البليدة والكاتب العام له ابن الحاج، كما طرح ممثلو اتحاد النواب فكرة تحويل المؤتمر إلى حزب سياسي عام، وهذا ما رفضه بقية المشاركين وأكدوا على ضرورة محافظة المؤتمرين على الطابع العام لهذا الاجتماع، وما يميز ظروف انعقاده أنها لم تكن منظمة حيث سادتها التجاوزات من طرف بعض القوى السياسية الرافضة لقرارات المؤتمر الأول وفي اليوم الثالث تغيب السيد البشير عبد الوهاب وخلفه النائب جيلالي

الطالب، إذ تباينت التدخلات في مطالبها ولغة خطابها فكان خطاب السيد طاهرات وابن الحاج بالفرنسية شرح من خلال حديثهما، ما تعرض له المؤتمر من عراقيل وما حققه من نصر على جميع الأصعدة.[1]

بالإضافة إلى أن المؤتمر الإسلامي الثاني قد لاحظ أن الإجراءات التي اتخذتها الجبهة الشعبية لم تكن كافية، هذا ما عبرت عنه الجرائد الإصلاحية وكتبت عن خيبة أمل مشروع فيوليت وأنه قد تم إنهائه من طرف الغرفة التشريعية للبرلمان الفرنسي، وتحدثت تلك الصحف كذلك عن تشكيل اللجنة التنفيذية والتي تكونت من ثلاثة اشتراكيين وشيوعيين ومدير جريدة الدفاع (*La défense*) وبعض المنتخبين، وما يلاحظ على هذه التشكيلة أن العلماء قد انسحبوا بحذر من هذا المؤتمر، ومن جهة أخرى لم يجرؤ المكتب الجديد على مواجهة الجماهير الشعبية المتعاطفة مع الحركة الوطنية.

كما استخلصت تلك الجرائد أن هدف هذا الأخير هو الإبقاء على تماسك وحدة المؤتمرين بدعم من الجبهة الشعبية، وأن يعمل على تحقيق المطالب التي طرحها في مناقشاته، وفي ذات الصياغ أعلنت جريدة الدفاع عن إنشاء شبيبة المؤتمر الإسلامي الجزائري (*JCMA*)، والتي كان الهدف من إنشائها هو العمل في ظل الشرعية من أجل الحصول على المساواة التامة والكاملة في إطار احترام قانون الأحوال الشخصية، وتوحيد حركة الشباب الجزائري تحت راية المؤتمر وتحقيق الاتحاد مع الشعب الفرنسي، كما تم إنشاء فروع لهذا التنظيم الجديد في تبسة مع بن نابيس صديق وفي برج منايل والأغواط مع الشيخ أبو بكر وميمون هدروق، كما قررت هذه الحركة مواصلة عمل المؤتمر من أجل تحقيق الميثاق المنبثق عنه.[2]

بحلول 29 أوت 1937م عقدت اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي الجزائري بالجزائر العاصمة اجتماعا بعد أن تبين لها نية السلطات الفرنسية في إفشال المطالب الجزائرية

---

[1]– (صاحب المقال دون توقيع)، «**المؤتمر الإسلامي الجزائري العام في دورته الثانية**»، جريدة البصائر، ع 75، س2، الجمعة 7 جمادى الأولى 1356 الموافق لـ 16 جويلية 1937، ص ص 197–198.

[2]– محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية...، ج1، **المصدر السابق**، ص ص657–658.

وإرسال بعثة برلمانية إلى الجزائر، كما أفصحت اللجنة التنفيذية عن سوء الأحوال العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بكامل القطر الجزائري، وطرحت انزعاج شُعب المؤتمر والنواب الممثلين له من تعامل الإدارة الاستعمارية مع المطالب التي رفعوها للحكومة[1]، وهذا ما دفع بالكثير منهم إلى الإجماع حول فكرة عدم التعامل مع كافة المجالس التمثيلية إلى غاية تلبية المطالب الخاصة بالجزائريين، وفي هذا الصدد نوجز احتجاجات اللجنة كالتالي:

- وجوب استقالة سائر النواب المسلمين من المجالس التمثيلية.
- عدم مشاركة النواب المسلمين في الجالس المنتخبة ابتداء من 29 أوت 1937م.
- جمع الاستقالات ودفعها دفعة واحدة وقد حدد يوم 30 سبتمبر 1937م كأخر أجل لتقديمها.
- إقصاء كل النواب من المؤتمر من المتخلفين عن مساندة رفقائهم في الاحتجاج السلمي بدفع الاستقالات الجماعية.
- يتعهد المؤتمر الإسلامي الجزائري ببذل كل ما بوسعه لإعادة النواب المستقلين إلى مناصبهم من خلال إعادة انتخابهم.[2]

بعد قرار اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي اتخاذ هذه التدابير رفعت مجموعة من المطالب والتي وصفتها بالاستعجالية وهي مطالب متنوعة إذا قورنت بنظيرتها في المؤتمر الأول وهي كالاتي:

- تطبيق سائر القوانين الاجتماعية التي صدرت أو التي سوف تصدر بدون أدني قيد.
- تعيين الأجر الأدنى لليد العاملة الفلاحية بعشرين فرنكا يوميا.

---

[1]- عبد الحميد بن باديس، «**نداء إلى رئيس المؤتمر الإسلامي الجزائري وإلى اللجنة التنفيذية**»، جريدة البصائر، ع 78، س2، الجمعة 5 جمادى الثانية 1356 الموافق لـ 13 اوت 1937، ص 226.

[2]- (صاحب المقال دون توقيع)، «**اجتماع اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي الجزائري بنادي الترقي**»، جريدة الأمة، ع 136، س3، الثلاثاء 1 رجب 1356 الموافق لـ 7 سبتمبر 1937، ص ص 1-2.

- إعانة الفلاحين وصغار التجار والحرفيين.
- حرية تعليم اللغة العربية وإيجاد المدارس الكافية للتعليم العام.
- الحرية التامة للوعظ والإرشاد في كافة المساجد وحرية الحج لبيت الله الحرام.
- حرية السفر والصحافة مع إلغاء كافة القوانين الاستثنائية.
- إدخال أراضي الجنوب تحت سلطة الإدارة المدنية.[1]

لقد كتبت الجرائد الإصلاحية عن علاقة المؤتمر ببقية الأحزاب بعد إشاعة بعض الأفكار التي تحاول إبراز فكرة أن هذا الأخير هو حكر على العلماء دون غيرهم بعد انسحاب فرحات عباس ومقاطعة مصالي الحاج له، مما دفع بتلك الجرائد إلى التأكيد على أنه من حق أي جزائري الانخراط في المؤتمر الإسلامي دون إجباره على التخلي عن عضويته في أي حزب كان، كما عقد اتحاد النواب المسلمين لعمالة قسنطينة اجتماعا حضره ما يفوق خمسة عشر ألف شخص، وترأس هذا الاجتماع محمد الصالح بن جلول وفرحات عباس وابن خلاف والدكتور الأخضري، وقد قسم القائمون على الأشغال الاجتماع إلى فترتين كانت الصباحية منها ذات حضور واسع وتأتي هذه النشاطات السياسية لدعم التوجه العام الذي نادى به المؤتمر الإسلامي الثاني، وتأكيده على استقالة النواب بسبب عدم استجابة الحكومة الفرنسية للمطالب المرفوعة من قبل الشعب الجزائري.[2]

كما عبر ابن باديس عن خيبة أمله ويأسه من وعود حكومات للإدارة الفرنسية المتعاقبة في الجزائر، وخاصة الجبهة الشعبية التي علق عليها طموحات كبيرة في الاهتمام بالقضية الجزائرية، نلمس هذا السخط على هذا الوضع في خطابه بالجمعية العامة لجمعية العلماء لمسلمين الجزائريين في شهر سبتمبر1937م، والذي أظهر فيه خيبة الأمل التي علقها على الإدارة الاستعمارية بحلول عام 1936م حيث قال: «لقد كنت في خطاب السنة الماضية

---

[1]– (صاحب المقال دون توقيع)، اجتماع اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي الجزائري ...، جريدة البصائر، **المصدر السابق**، 240.

[2]– (صاحب المقال دون توقيع)، اجتماع اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي الجزائري بنادي الترقي، جريدة الأمة، العدد 136، **المصدر السابق**، ص 2.

علقت رجاء الجمعية على الحكومة الشعبية وحسنت الظن بها، وأنا اليوم أعلن مع الأسف المر خيبة ذلك الظن ووهن ذلك الرجاء فحسبنا إيماننا بالله وثقتنا بأنفسنا والله أجدى لنا وأعود بالخير علينا»، كما كان موقفه من المؤتمر أنه أوكله إلى رجال من النخبة ليحافظوا فيه عن اللغة والقومية والمطالب الدينية والعلمية ويعملون فيه على مسؤوليتهم لا على مسؤولية الجمعية، في هذ الصدد يقول: «وأما موقفها من المؤتمر فقد أوكلته لمن شاء من رجالها ليحافظ فيه على اللغة والقومية والمطالب الدينية والعلمية يعمل فيه على مسؤوليته لا على مسؤوليتها».[1]

ثانياً-موقف الصحف الإصلاحية من السياسية الاستعمارية الفرنسية في الجزائر:

2-1- مسألة قانون الأهالي وانعكاساته على الحياة العامة للجزائريين:

لقد ساد في الجزائر بعد الحرب العالمية الأولى نظام لم يختلف بشكل كبير عن ما كان عليه قبلها رغم الإصلاحات التي لوحت بها إجراءات 1919م، إذ جاءت مطالب الشعب الجزائري في صيغتها العامة والتي تستند على أصول ما ينبغي أن يعامل به الشعب الجزائري من عدالة ومساواة،[2] ومنها فكل المطالب تدخل ضمن المجال السياسي العام الذي يهدف إلى إزالة كل أشكال التفرقة والحالات الاستثنائية، إذ تضمنت جل اللوائح المطلبية لكل النخب والحركة الإصلاحية بند إلغاء القوانين الاستثنائية وإلحاق الجزائر مباشرة بفرنسا، وهذا المطلب سعت إليه كذلك فيدرالية المنتخبين لأنها كانت ترى أن أصل المحنة الجزائرية هو الأثر السلبي للأحكام الاستثنائية الواردة في مدونة الأهالي «قانون الأهالي» التي صادق عليها البرلمان الفرنسي بمجلسيه سنة 1881م، وهذا القانون ظل يتجدد في كل مرة.[3]

كان هذا القانون بمثابة أحكام جزرية يعاقب فيها الأهالي على أفعال لا يعاقب عليها القانون العادي إذا ارتبطت بغيرهم من السكان، وكان يتجدد في كل مرة، إذ عاودا الاستعمار

---

[1]- عبد الحميد بن باديس، «**خطاب الرئيس**»، مجلة الشهاب، ج8، مج 13، شهر شعبان 1356 الموافق لـ أكتوبر 1937، ص 399-400.

[2] - *Remond. (M), « l'élargissement des Droits Politiques des Indigènes ses conséquences en Kabylie », Revue Africaine, Série 68, 1927, P214.*

[3]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية...، ج1، **المرجع السابق**، ص 452.

الفرنسي العمل به سنة 1922م رغم مطالبة الجزائريين بإلغائه، وكانت مدة تجديده كل خمس سنوات منذ بداية القرن العشرين بسبب ظروف الحرب وتداعياتها، وهذا ما كتبت عنه جريدة وادي ميزاب على لسان صاحب اعتمادها الشيخ أبو اليقظان إذ تطرق لحادثة إحياء هذا الإجراء أين عُرض على والي الجزائر بورد «*Bordes*» من قبل وزير الداخلية الفرنسي، حيث أجابه الوالي العام أنه لا يرى وجوبا لذلك في الوقت الحاضر، وقد أثنى أبو اليقظان على هذا الموقف، كما تعجب من موقف جريدة لالجيري «*L'Algérie*» وصاحب اعتمادها المستوطن دروكس وهو من المستثمرين الأوروبيين في الجزائر صاحب مجموعة كبيرة من المطاحن تنشط على مستوى القطر الوطني، على أن جريدته لا تفوت مناسبة إلا هاجمت فيها الجزائريين وكان رفض الوالي العام بورد لتجديد هذا القانون فرصة لانتقاده وقد نقلت جريدة الأمة مقطعا مما جاء فيها: «هذا أول عمل قام به خلف م. فيوليت الراحل وهو إن تجديد قانون الأهالي ستقع فيه المناقشة في القريب العاجل بالبرلمان ولما طلبت الحكومة من م. بورد أن يعطي رأيه في هذا الشأن أجاب بصراحة انه لا يرغب في بقاء القانون الحالي» وهذا ما أثار حفيظة تلك الجريدة وعلقت عليه[1]، لقد أعاب أبو اليقظان هذا الموقف عليها وتعجب من جرأتها وإطلاقها الأكاذيب، ودعاها إلى الاعتراف بصدق نية الوفد الجزائري من الأعيان المتوجه إلى الوالي العام لشكره على موقفه هذا ولو كان ظاهريا يريد به ربح ود الجزائريين للوقوف إلى جانبه.

كما أن قرار الوالي العام بيار بورد «*Pierre Bourdieu*» لم يكن في معزل من الانتقاد إذ ترك هذا الأخير ردود أفعال متباينة فالعامة رحبت بهذا الموقف والإلغاء، أما النخب المثقفة والسياسية فقد أعطت مواقف شبه مغايرة لما كان يصدر من تأييد، مما أدى بجريدة وادي ميزاب لأن تتعامل مع هذا الموقف بكل حذر، تجلى ذلك فيما كتبته بعددها الواحد والسبعين إذ جاء فيها: «نشرنا فيما سبق تصريحات جناب الوالي العام المتعلقة بإلغاء

---

[1]– (صاحب المقال دون توقيع)، «**مرآة الصحافة**»، جريدة وادي ميزاب، ع 64، س2، الجمعة 13 رجب 1346 الموافق لـ 6 جانفي 1927، ص2.

قانون الأندجينا...، لكن سلكنا في ذلك مسلك الإجاز والاحتراز من الرصفاء حتى لا نعطي الشيء الكثير مما يستحقه وقد أرجينا أبداء ملاحظتنا فيه إلى فرصة أخرى كما أيدنا ملاحظتنا البريئة في مسألة النيابة الأهلية بالبرلمان».[1]

إنه ومن خلال هذا الموقف الحذر يتضح عدم تجلي الحقيقة لجريدة وادي ميزاب لانتهاج الإدارة الاستعمارية أسلوب تضليلها وينعكس ذلك على العامة، وأن القانون محل النقاش لم يتم إلغائه نهائيا وإنما عطل في بعض بنوده، هذا ما دفع بنجم شمال إفريقيا بإن يبعث ببرقية إلى هذه الجريدة ويبرز من خلالها أسلوب المراوغة الذي انتهجه الحاكم العام بورد، بإطلاق صفة العام على الجزء ونظرا لأهمية التوضيح الذي قدمه نجم شمال إفريقيا فيما يتعلق بهذه المسألة فقد عمد أبو اليقظان إلى نشر تلك البرقية مبرزا فيها ما نصه «اتصلت الصحافة ببلاغ جاء فيه أن المسيو بورد الوالي العام على مقاطعة الجزائر طلب من الحكومة الفرنسوية أن تأجل العمل بقانون 30 ديسمبر 1922م، وأن الحكومة الفرنسوية قد أجابت اقتراحه بالقبول وبذلك الغي نظام الأندجينا في الجزائر...، الذي طلب مسيو بورد بطلانه لا يشمل إلا سلطة حكام الدوائر المختلطة التأديبية».[2]

هذا ما يفسر انتقال الإجراءات العقابية من سلطة حكام الدوائر إلى سلطة قاضي الصلح الفرنسي، كما أبقت الإدارة الاستعمارية على مجموع الإجراءات التي لم يشملها هذا القانون، رغم ذلك بقي حكام الدوائر يتمتعون بكامل سلطتهم في تسليط العقاب على الأهالي، في حالة ارتكابهم مخالفات وتحال فقط المنازعات على قاضي الصلح، وحسب قرار التعطيل الذي تحدثت عنه جريدة وادي ميزاب من خلال بيان نجم شمال إفريقيا الذي أوضح الصيغ التي ظلت سارية المفعول إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية منها:

- مراقبة الخصوصية والتي تسمح للحاكم العام بنفي كل أهلي يرتكب مخالفة إلغاء الخطب السياسية أو يقوم بأعمال تمس بسلطة فرنسا في الجزائر.

---

[1]- (صاحب المقال دون توقيع)، «**حول إلغاء الأندجينا**»، جريدة وادي ميزاب، ع 71، الجمعة 2 رمضان 1346 الموافق لـ 25 فيفري 1927، ص 1.

[2]- (صاحب المقال دون توقيع)، «**حول إلغاء الأندجينا**»، **المصدر نفسه**، ص1.

- حجز كل الأملاك والأراضي التابعة للأفراد والجماعات من الأهالي في حالة إظهارهم عداوة للسلطة الاستعمارية بالجزائر.
- العقاب الجماعي على الخطأ الفردي إذا تعلق الأمر بقانون الغابات.
- إقامة المحاكم العسكرية في الجنوب والتي تقوم مقام نظيرتها المدنية إذا تعلق الأمر بمحاكمة الأهالي. [1]

من خلال الآراء التي طرحها بيان نجم شمال إفريقيا والتي رفعها أبو اليقظان للسلطات الاستعمارية، وسعى لدى وزارة الداخلية لمعالجتها بهدف إلغائها، لتتوافق مع التعديلات المطروحة المنصوص عليها في هذا الشأن، ومهما يكن من أمر هذا القرار فان الصحافة الإصلاحية كشفت عن جانب كبير من مراوغات الإدارة الاستعمارية وتلاعبها بمصير الجزائريين، بسن بعض القوانين الاستثنائية بين الحين والأخر حسبما تقتضيه مصلحتها الظرفية، هذا ما ذهبت إليه جريدة وادي ميزاب على أن قانون الأهالي لم يُلغَ بل جمدت بعض بنوده فقط.

2-2- مسألة التجنيد الإجباري:

لم يهز مشاعر المسلمين الجزائريين قانون مثلما هزهم قانون التجنيد العسكري الإجباري، ولم يتدفق حماسهم ضده كما كان في حق هذا الإجراء الذي أخل بكل القيم الإنسانية، ففي سبيل حماية فرنسا لمصالحها والدفاع عن بلادها راحت تجبر المسلمين الجزائريين على حمل السلاح لتدفع بهم إلى أتون الحرب، وفي كثير من الأحيان ضد إخوانهم في الدين بمراكش والريف المغربيتين وبلاد الشام وتقحمهم في قضية غير قضيتهم، هذا ما أجج الجزائريين للوقوف في وجهه عن طريق العرائض والوفود وحتى الاحتجاجات والمظاهرات، كما كانت الهجرات الجماعية مظهرا من مظاهر رفض هذا الأخير، فمنذ أن بدأ التحضير لهذا القانون سنة 1908م خاصة أن هذه الفترة تخللتها عدة مراسيم أهمها إحصاء الشبان الجزائريين البالغين 18 سنة قصد تجنيدهم في الجيش الفرنسي، وأعقب هذا

[1]- (صاحب المقال دون توقيع)، حول إلغاء الأندجينا، جريدة وادي ميزاب، **المصدر السابق**، ص 1.

الإحصاء صدور قانون 03 فيفري 1912م الخاص بالتجنيد الإجباري، الذي ترتبت عنه ردود أفعال قوية من طرف الشعب الجزائري للتنديد بهذا القانون، كما حرر الشبان الجزائريون عدة عرائض تم رفعها إلى الحكومة الفرنسية والتي عرفت ببيان الشبان الجزائريين.[1]

غير أن جماعة النخبة أرادت استغلال هذا القانون بعد المصادقة عليه من طرف المجلس الوطني الفرنسي وأصبح أمرا واقعا في حق الأهالي، واحتياج فرنسا للمسلمين الجزائريين باتخاذه ذريعة للمطالبة بالحقوق السياسية وغيرها مما يتمتع به الأوروبيون في الجزائر، لكن جماعة المحافظين الذين يمثلون أغلبية الشعب الجزائري رفضت التجنيد الإجباري رفضا كليا، سواء كان ذلك مع الحقوق السياسية أو بدونها، وهذا ما نستشفه من المحضر الذي كتبه عمر بن قدور صاحب مجلة الفاروق في اجتماع عمومي جرى في العاصمة سنة 1911م تحت رئاسة الشيخ عبد الحليم بن سماية.

وباندلاع الحرب العالمية الأولى سارعت فرنسا لتفعيل هذا الإجراء ملوحة بالوعود الكاذبة والتملق والاستعطاف في بعض الأحيان والإجبار والملاحقة أحيانا أخرى[2]، إذ حملت إلى ساحات المعارك ما يربو عن أربعمائة ألف مقاتل منهم مائتين وخمسين ألف من المسلمين قتل منهم حوالي ثمانين ألف[3]، والغريب في الأمر أنها قد مارست على المسلمين سياسة التمييز العنصري حتى في اشد الحاجة إليهم، كما فرقت بين المعاملات الخاصة بالأوروبيين والجزائريين داخل صفوف القوات المحاربة إلى جانبها، فقد كانت تفرض على الأهالي أن يبقىَ في الجندية ثلاث سنوات كما يبقى بعد انتهاء خدمته تابعا لفرق الاحتياط مدة سبعة أعوام ويحرم بالمقابل من كل الامتيازات التي يتمتع بها الأوربي من رتب وألقاب،

---

(1)– مقلاتي عبد الله، **المشروع الصليبي الفرنسي في الجزائر وردود الفعل الوطنية 1830–1962**، دار سيدي نايل، الجزائر، 2013، ص 172.

(2)– محمد ناصر، المقالة الصحفية الجزائرية...، ج1، **المرجع السابق**، ص 328.

(3)– أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر...، **المصدر السابق**، ص 98.

ولا يتقاضى ما يتقاضاه من أجور، بينما كان الفرنسي لا يقضي في الجندية سوى عاما واحد مع احتفاظه بكل الامتيازات المذكورة.[1]

لعل أول جريدة تصدت لهذا القانون هي جريدة الحق الوهراني، من خلال كتابات الصحفي الإصلاحي عمر راسم الجريئة والتي كانت تستنكر في مجملها إجبار الجزائريين على المشاركة في الحرب إلى جانب فرنسا واستغلالهم، إذ انتقد هذا الأخير راي النخبة من الجزائريين الذين حاولوا استغلال هذا الظرف لتمرير مشاريعهم المطلبية ومطالبهم السياسية على حساب تضحيات الشعب الجزائري[2]، كما كتبت جريدة الشهاب عن التجنيد الإجباري وعن المساواة في الحقوق بين المسلمين والفرنسيين داخل الجيش الفرنسي، جاء فيها ما نصه «أظن أن رجال الحكومة يقتنعون تماماً بإخلاص الجزائر كما يقتنعون في الوقت نفسه بأحقية مطالبها الضرورية التي هي إلغاء الأندجينا عن الوطن الجزائري والمساواة في الحقوق المدنية والعسكرية والإدارية بالشعب الفرنسوي»، لكن السبب في عدم المساواة حسب نفس الجريدة يرجع إلى ثلاثة أسباب:

- سياسة فرنسا الاستعمارية التي تنظر للجزائريين على أنهم عبيدا وهم مواطنون من الدرجة الثانية لهم واجبات وليست لهم حقوق.
- تخاذل الأهالي في المطالبة بحقوقهم وعدم اعتمادهم على الأساليب الشرعية في الدفاع عن أنفسهم وإنشاء حزب وطني يمثل الأمة تمثيلا صحيحاً لأسماع صوتها على كافة الأصعدة داخل وخارج الوطن.
- الانصياع وراء الإصلاحات الفرنسية الهزيلة والتي في الكثير من الأحيان تُحدث التفرقة بين الجزائريين بين معارض ومؤيد لها.[3]

---

[1]– محمد ناصر، المقالة الصحفية الجزائرية...، ج1، **المرجع السابق**، ص329.

[2]– **المرجع نفسه**، ص334.

[3]– المولود بن الصديق الحافظي الأزهري، «**حقوق الأمة والاندماج العسكري**»، جريدة الشهاب، ع 7، س1، الخميس 7 جمادى الثانية 1344 الموافق لـ 24 ديسمبر 1925، ص 134-136.

لقد تحدثت جريدة الشهاب عن قضية تعميم هذا القانون على كافة الجزائريين رغم تعهد فرنسا بإعفاء منطقة ميزاب، ونكث المعاهدتين المبرمتين عام 1853م ونظيرتها التي كانت في سنة 1882م والتي أقرت من خلالهما أن منطقة ميزاب حامية لا مستعمرة[1]، هذا ما كتب عنه المولود بن الصديق الحافظي الأزهري في مقال موسوم تحت عنوان «حقوق الأمة والإدماج العسكري» ما نصه «لما رأت الحكومة إقدام هذا الجند وخبرته بالأساليب الحربية بالرغم من أنه ممنوع من الترقي إلى مراتب القيادة العالية جعلت العسكرية إجبارية على الجزائريين وعممتها على سائر العناصر حتى على إخواننا الميزابين الذين أخذوا عنها عهودا ومواثيق بمعافاة أبنائهم من الجندية»[2].

كما أصدرت فرنسا قرارها بتطبيق قانون التجنيد الإجباري على ميزاب في 15 ماي 1925م، من خلال تعميم هذا الإجراء على الجنوب بعدما كان يقتصر على الشمال فقط[3]، كما أن المتتبع لمقالات أبو اليقظان وآرائه النضالية من خلال صحافته يجد أن هذا الأخير قد كتب عن هذا الموضوع، ففي مقال نشره بالعدد الثاني من جريدة وادي ميزاب اكد فيه أهمية الصحافة في الدفاع عن الشعوب المستضعفة وإيقاد جذوة الشعور بالذاتية، إذا انتقل من التلميح إلى المواجهة العلنية فجاء بالعدد السابع عشر من الجريدة المذكورة مقالاً عنوانه «الاعتماد على النفس» والذي دعا من خلاله إلى التمرد على هذا القانون وأراد بذلك استنهاض كامل القوى الوطنية في مواجهة السياسة الاستعمارية حتى تنصرف عن وعود فرنسا الكاذبة وتعتمد على نفسها لتأسيس عمل وطني جماعي موحد، حيث يقول: «يحيا المعتمد على نفسه حياة عز واستقلال سالما من كل إهانة واحتقار، كنخلة باعتمادها على نفسها واستقامتها على جذعها تعيش في مأمن من دوس الأقدام ونيل الحيوانات منها،

---

(1)– محمد صالح ناصر، أبو اليقظان وجها الكلمة...، ج1، **المرجع السابق**، ص 98.

(2)– المولود بن الصديق الحافظي الأزهري، «حقوق الأمة والاندماج العسكري»، جريدة الشهاب، ع 7، **المصدر السابق**، ص 134.

(3)– محمد ناصر، المقالة الصحفية الجزائرية ...، ج1، **المرجع السابق**، ص 329؛ للمزيد ينظر أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية...، ج1، **المرجع السابق**، ص ص 461-465

ويعيش المتكل على غيره معيشة ذل وصغار، حياته معلقة بخيط من رضا سيده المعتمد على ظله كشجرة العنب لا تنمو وتمد أغصانها إلا باعتمادها على غيرها».[1]

من خلال الصحف الإصلاحية يتضح لنا أن كتاباتها حول الموضوع كانت أكثر عناية بهذه القضية وتداعياتها على الجزائريين قبل الحرب العالمية الأولى أي منذ المصادقة على المشروع سنة 1912م، أما قبل هذا التاريخ فإنه لم يظهر على أعمدة الصحافة الوطنية رغم بعض التلميحات التي كانت تصدر عن الإجراءات المتخذة في هذا الشأن، وقد يرجع السبب في عدم تناول مسألة التجنيد الإجباري إلى عدم وجود صحافة وطنية لها الجرأة والقدرة على نشر مثل تلك المقالات[2]، وهذا خلافا لما كانت عليه بعدها ولعل السبب في هذا يعود إلى الظروف السياسية والدعاية الإعلامية التي كانت في تلك الفترة أو بالأحرى إلى طبيعة المشكلة نفسها، بحكم صدور هذا القرار أول مرة والذي فجر الحماس في قلوب الكتاب من النخبة الجزائرية فراحوا يندون به ويطالبون بإلغائه.

لكن بعد الحرب الكبرى الأولى فالقضية منتهية لا مجال لمناقشتها وهي واقع معاش لا مجال لرده، كما عاودت جرائد أبو اليقظان الحديث عن هذا الإجراء بعد أن تم تعميمه على الجنوب سنة 1925م لكن بشكل أقل مما كان عليه في بداية الأمر بالنسبة للجرائد الإصلاحية، وبعد هذه السنة جاءت كل الكتابات التي تناولت موضوع التجنيد الإجباري عبارة عن مطالب تمس جانب التعديل في بعض بنوده، خاصة مدة الخدمة وقضية الراتب الذي يضع الجزائريين في مصاف المدفوعين للحرب مقابل مبالغ مالية. [3]

لم تعد تطالعنا الصحف الإصلاحية عن قانون التجنيد العسكري إلا في بعض الحالات كاحتفال الفرنسيين بذكرى الهدنة لتوقيف القتال في 11 نوفمبر 1918م، من خلال جريدة المغرب والتي كتب فيها سليمان بن يحي بوجناح باسم مستعار «الفرقد»، عن آثار

---

[1]– (صاحب المقال دون توقيع)، «**الاعتماد على النفس**»، جريدة وادي ميزاب، ع 17، س1، الجمعة 18 رجب 1345 الموافق لـ 21 جانفي 1925، ص 3.

[2]– محمد ناصر، المقالة الصحفية الجزائرية...، ج1، **المرجع السابق**، ص 330

[3]– محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية...، ج1، **المصدر السابق**، ص 35.

الحرب العالمية الأولى وتأثيرها على الجزائريين بعد مرور مدة من الزمن إذ جاء فيها ما نصه «مساكين أولئك الذين يجربون الأسواق والساحات العمومية وعلى صدورهم نياشين نيطت عليهم جزاء امتيازهم في ميادين القتال عن غيرهم من رفقائهم...، مساكين أولئك الغريرون الذين قامروا بحياتهم في ميادين القتال وفازوا بعد ذلك بقطع كتان معلقة في صدورهم، مقابل جارحة من جوارحهم التي لا تعوض بألف ألف قطعة من تلك الكتاتين، وان شئت فقل تلك الوسامات أيضا...، إنني والله لأرثي لحظ عائلاتكم التي سلمتكم للحكومة أبطالاً عظماء وأرجعتكم بعد مدة لا تتجاوز أربع سنين أعضاء شلاء، أي عاطفة لا تحن إليكم [لا تحنو عليكم]، بل أي قلب لا يعطف عليكم، بل أي عين لا تذرف الدموع عليكم وأنا مع احترامي أعظمكم أكثر من رفقائكم الشهداء أنفسهم وما كابدتم وما زلتم تكابدونه من الشقاء والعناء، وتعانون من آلام المحنة والحزن والكدر، ولما يراه البشر في أشخاصكم من آيات العبر والتذكير»[1]، كما نشرت المجلة الفرنسية المحافظة لافريك فرانسيز « *Afrique Française*» إحصاءات عن الجزائريين الذين شاركوا في الحرب العالمية الأولى في مقال تحت عنوان الأفريقيون في ميدان الشرف فكانت الأرقام كالآتي:

جدول يوضح بالأرقام عدد الجزائريين الذين شاركوا في الحرب العالمية الأولى إلى جانب فرنسا.

الجند من الجزائريين	العمال من الجزائريين	القتلى من الجزائريين	الجرحى من الجزائريين
177.000	75.000	56.000	82.000

المصدر: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص 199.

2-3- قضية التجنيس والاندماج:

يرجع أول قانون يخص تجنيس الجزائريين المسلمين إلى السيناتوس كونسيلت، الصادر بتاريخ 14جويلية 1865م الذي ينص في مادته الأولى «بأن الأهلي المسلم فرنسي، غير أنه يبق يخضع للقانون الإسلامي ويمكنه إذا طلب ذلك أن يتمتع بحقوق المواطنة، في

[1]- (صاحب المقال دون توقيع)، «**يوم الهدنة**»، جريدة المغرب، ع 26، س1، الثلاثاء 4 رجب 1349 الموافق لـ 25 نوفمبر 1930، ص ص 1-2.

هذه الحالة فإنه يخضع للقوانين الفرنسية المدنية والسياسية»، وهذا القانون لم يكن يعني الأهالي المسلمين فقط، إنما خص في مادته الثانية أيضا وبنفس الصيغة اليهود، وخص في مادته الثالثة الأجانب في الجزائر لكن بشروط مغايرة، لقد سمح هذا الإجراء للمسلمين بأن يصبحوا فرنسيين ولكن دون التمتع بكامل الحقوق التي يتمتع بها الأوروبيين، إلا في حالة خضوعهم التام للقانون الفرنسي، مما يعني تخليهم عن أحوالهم الشخصية من زواج وطلاق وميراث أي التخلي على الدين الإسلامي، كما وضعت الإدارة الاستعمارية إجراءات أخرى للراغبين في طلب التجنس منها، حسن السيرة وأوسمة الاستحقاق الفرنسية الممنوحة للذين خدموا فرنسا وغيرها من الشروط الأخرى التي جاءت في هذا القانون.[1]

لقد أخذت قضية الاندماج الكلي عن طريق التجنس بعدا صحفيا في الصحافة الإصلاحية والتي اعتبرتها من أولى البوادر التي تنذر بضياع الهوية الوطنية ونددت بها في الكثير من المناسبات، إذ قامت هذه الأخيرة بشن حرب على كل ما له صلة بهذه السياسة، خاصة القوانين التي جاءت لأجل تنظيمها وعلى رأسها إصلاحات 1919م، التي نصت على أن أهالي الجزائر بإمكانهم الحصول على صفة المواطنة الفرنسية بموجب الإجراءات التي جاءت بها تلك الإصلاحات بعد فشل كل القوانين التي سبقتها، والفرق الواضح هو أنها تدخل ضمن صلاحيات السلطات القضائية، عكس ما كان معمولا به في القوانين الأخرى والتي تشرف عليها السلطات الإدارية[2]، ومهما يكن من أمر تلك المراسيم والقوانين فإنه قد أصبحت أمام الجزائريين الراغبين في التجنس والاندماج ضمن المجتمع الفرنسي طريقتين، إما طلب التجنس حسب قانون 1865م أو طلب ذلك حسب قانون 1919م[3]، وتزامن الشروع في تطبيق هذه الإجراءات مع ظهور الحركة الإصلاحية وصحافتها المعارضة لهذا التوجه،

---

(1)– عبد العزيز فيلالي وآخرون، **المواقف السياسية للعلامة عبد الحميد بن باديس**، دار الهدى، الجزائر، 2015، ص 164.

(2)-*Sylvie Thenault, Histoire de La Guerre D'indépendance Algérienne, Editions El maarifa, Alger, 2010, p 24.*

(3)– عبد العزيز فيلالي وآخرون، **المرجع السابق**، ص 165.

لهذا كتبت الصحف الإصلاحية عن الأشخاص المجنسين واعتبرتهم بمثابة مرتدين عن الملة[1].

كما استغل الاستعمار أسماء كبيرة من العلماء في طرح مشاريعه للوصول إلى ما أراد وهذا ما أظهره شيخ الإسلام الطاهر بن عاشور وهو من كبار رجال جامع الزيتونة، والذي تتلمذ على يده العلامة ابن باديس رفقة الشيخ محمد النخلي القيرواني، إذ خرج عن المألوف وأفتى بجواز التجنس وفق ما طرحته السلطات الاستعمارية، وهذا ما حرمه ابن باديس ورجال الإصلاح لأن فيه مفسدة للمجتمع لمساسه بالعقيدة الإسلامية، لأن أول شرط من شروط التجنس هو التخلي عن الأحوال الشخصية، لهذا لم تنجح هذه السياسة رغم الامتيازات التي وفرها الاستعمار لأجل إنجاحها[2]، كما أن هناك من انبهر بمعالم الحضارة الاوروبية من الجزائريين الذين كان لهم احتكاك مباشر بها، خاصة الطبقة المثقفة بالثقافة الاوروبية، والتي نادت بالاندماج ضمن المجتمع الفرنسي وكانت هذه الدعوة المناقضة لمقومات الشخصية الجزائرية ذات البعد العربي والإسلامي، سببا كفيلا في مناهضتها من طرف الصحف الإصلاحية بتلك الفترة.

إن فكرة التجنيس وسياسة الاندماج ما هما إلا تطور لمبدأ المساواة الذي ظهر خلال الحرب العالمية الأولى بزعامة الأمير خالد الجزائري، إذ كان يرى فرحات عباس وابن جلول أن الطريق إليهما لا يكون إلا عبر الاندماج وهذا لن يتحقق إلا بتفعيل التجنيس، ورغم ذلك فقد برهنت الأحداث عن فشل هذا الاتجاه بسبب رفض كل من الأوروبيين والجزائريين لهذه السياسة، فالأوروبيون لم يرضوا به لأنه سوف يجعلهم يذوبون في المجتمع الجزائري، والأهالي كان رفضهم نابع من خشيتهم على التفريط في الدين والوحدة الوطنية.[3]

---

[1]– تركي رابح عمامرة، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي...، **المرجع السابق**، ص 245

[2]– عبد الحميد بن باديس، «**شيخ الإسلام بتونس يقاوم السنة ويؤيد البدعة**»، جريدة البصائر، ع 16، مج 3، الجمعة 2 صفر 1355 الموافق لـ 24 أفريل 1936، ص 129.

[3]– محمد الدراجي، **عبد الحميد بن باديس**، تنسيق وتقديم عبد العزيز فيلالي، ج3، دار الهدى، الجزائر، 2015، ص213.

كما اصطدم الاستعمار الفرنسي في الجزائر بأمة إسلامية صلبة العقيدة معتزة بمقوماتها الشخصية كل الاعتزاز، ولهذا راح يستعمل كل الوسائل بما في ذلك التجنيس والفرنسة للنيل منها وبإصداره مجموعة من القوانين الاستثنائية التي تجبر الجزائري الذي يريد أن يتمتع بحقوق المواطنة بالتنازل عن أحواله الشخصية، لكن تمسك المسلمين الجزائريين بدينهم قد افسد تلك الخطط الاستعمارية، ماعدا تلك الأقلية التي ارتضت ذلك وحصلت على هذا الامتياز السياسي مثل بعض المعلمين الرسميين والعسكريين الذين كانوا مجندين في الجيش الفرنسي، وبعض الجزائريين المتزوجين بفرنسيات، وقد ترجمت تلك الإحصائيات إذ لم يتقدم لطلب الجنسية سوى 320 جزائريا فيما بين 1920–1930م[1]، حيث كانت هذه الفترة من أشد الفترات التي نشطت فيها عملية تجنيس الجزائريين لعدة أسباب هي:

- ظهور صحافة وطنية باللغة الفرنسية تبين وجهة نظر المتحمسين لفكرة التجنيس كوسيلة لنيل الحقوق السياسية أشهرها الصوت الأهلي الصادرة في قسنطينة 1929م لمديرها ربيع الزناتي.
- إن السياسة الاستعمارية كانت تستعد في هذه السنوات للاحتفال المئوي متخذة منه منطلقا لغزوها الفكري ضد المسلمين الجزائريين، ممهدة بذلك لدعاية قوية في رسالتها الحضارية بالجزائر مدعية العمل بمبادئ الثورة الفرنسية «الأخوة الحرية والمساواة» وبهذا أثرت على بعض أفراد النخبة المفرنسة من الجزائريين.
- قوة وسائل الدعاية الفرنسية خاصة لما كانت تستعمل اللغة العربية في تحرير مقالاتها الداعية لتشجيع النخبة الجزائرية على الانخراط في الحضارة الاوروبية من خلال التجنس والإسهام في محاربة الجهل والأمية التي تفتك بالجزائريين.[2]

لقد حدث انقسام في صفوف الشباب الجزائري بين مؤيد مثل ابن التهامي، ومعارض وعلى رأسهم الأمير خالد الجزائري الذي طالب بالحقوق السياسية والمدنية دون التخلي عن

---

[1]– محمد ناصر، المقالة الصحفية الجزائرية...، ج1، **المرجع السابق**، ص362.

[2]– محمد ناصر، المقالة الصحفية الجزائرية...، ج1، **المرجع نفسه**، ص365

الأحوال الشخصية الإسلامية، لذا برزت في السنوات الأولى من القرن العشرين إلى الوجود تيارات إصلاحية تدعو إلى المساواة بين الجزائريين والأوروبيين، لكن هذه الاتجاهات رغم أنها لم تكن منظمة تحت أي شكل من الأشكال الحزبية إلا أنها كانت إرهاصات لما سيحدث بعد نهاية الحرب العالمية الأولى[1].

وكرد فعل على ذلك صدرت عدة فتاوي تحرم التجنس على الجزائريين، فالميت من المتجنسين لا يقرأ عليه القرآن ولا يصلى عليه، حتى أن بعض العائلات كانت ترفض تزويج بناتها من أبناء الذين تجنسوا ولو كانت مرتبطة به برباط القرابة والدم، أما السلطات الحاكمة في الجزائر فكانت تعامل الأهلي المتجنس مثل الأهلي غير المتجنس، لقد نشر داعية التجنيس ربيع الزناتي رئيس تحرير جريدة الصوت الأهلي الصادرة بالفرنسية مقالا تحت عنوان «المتجنسون المساكين» والذي عربته جل الصحف الإصلاحية وجل ما خلص إليه هذا الكاتب في مقاله أن التجنس من أجل الحقوق السياسية هو بمثابة الوهم والسراب.[2]

إن هذه المسألة كانت من أكبر القضايا التي شهدتها الجزائر في فترة ما بين الحربين، لخصوصية المرحلة لأن الأقلية المتجنسة كانت من المنتمين للقوات العسكرية والموظفين الرسميين الراغبين في الترقية وتحسين أحوالهم المعيشية والمادية، كما لعبت وسائل الدعاية الإعلامية التي اتخذوها منبرا لهم دورا فعالا في إقناع المثقفين من النخبة الجزائرية بضرورة التجنس للمساهمة في رفع الغبن على الجزائريين، من خلال المشاركة في الحياة العامة وتمثيلهم في كل الهيئات الرسمية، وهؤلاء بدورهم قد انقسموا إلى قسمين فمنهم من كان يؤيد التجنيس الكلي لكي يكون خاضعا للقانون الفرنسي في جميع تعليماته المطبقة على غيره من الأوروبيين، ومنهم من كانوا يدعون للتجنيس مع المحافظة على الأحوال الشخصية الإسلامية[3]، ونظرا لخطورة هذه المسألة على الدين والوطن، فقد أعابت الصحف

---

[1]–عبد الكريم بو صفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص 67.

[2]– محمد ناصر، المقالة الصحفية الجزائرية...، ج1، **المرجع السابق**، ص 363.

[3]– عبد العزيز فيلالي وآخرون، المواقف السياسية للعلامة عبد الحميد بن باديس، **المرجع السابق**، ص 161.

الإصلاحية على العلماء والوطنيين المتقاعسين لمحاربة هذه الآفة أو تجاهلها، وفي هذا الصدد كتب أبو اليقظان ما نصه «من العار القبيح أن نقف إزاء هذا المشكل موقف المتفرج...، بل رأينا من الواجب والحالة هذه أن نبدي رأينا فيه بكل صراحة».[1]

ما تجدر إليه الإشارة أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أصدرت فتوى بهذا الصدد جاء فيها: «إن التجنس بجنسية غير إسلامية يقضي رفض أحكام الشريعة، ومن رفض حكما واحدا من أحكام الإسلام عد مرتدا عن الإسلام بالإجماع، والمتجنس بحكم القانون الفرنسي يجري تجنسه على نسله، فيكون قد جنى عليهم بإخراجهم من حظيرة الإسلام»[2]، وقد هدفت هذه الفتوى إلى إبراز خطورة المشروع على الدين والمجتمع، كما أفتى ابن باديس في قضية زواج المسلم الجزائري بالفرنسية بالرغم من أن الإسلام يبيحه لانهم من أهل الكتاب ومع ذلك فقد أفتى بحرمته، وعلل هذا الأمر بكون النتيجة التي يؤول إليها هذا المشروع هي الخروج عن حظيرة الإسلام، لأن القانون الفرنسي يقضي بأن أبناءه منها يتبعون جنسية الأم، وهذا فيه خروج لنسله عن حظيرة الإسلام، فإن كان راضيا بذلك فهو كذلك مرتد عن الدين وجانً على أبنائه، وإن كان غير راض على ذلك فهو آثم بجنايته عليهم وظلمه لهم، حتى أن الولد إذا كان مكلفا ولم يعلم منه إنكار ما صنع أبوه والبراءة منه فهو مثل أبيه لا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين، وإن كان صغيرا فهو على فطرة الإسلام يصلى عليه ويدفن معهم.[3]

2-3-1- رأي بعض أعلام الحركة الإصلاحية في التجنيس:

لعل من بين المصلحين الذين تناولوا هذه القضية ضمن اهتماماتهم الصحفية هو الصحفي عمر بن قدور الجزائري، فهو أول من تناول بالنقد هذه المسألة بعد الحرب العالمية الأولى، وقد يعود إغفال هذا الجانب من طرف بقية الرواد الإصلاحيين إلى طبيعة القوانين

---

(1)- أبو اليقظان، «رأينا في التجنيس»، جريدة وادي ميزاب، ع 70، **المصدر السابق**، ص 1.

(2)- عمار طالبي، **آثار عبد الحميد بن باديس**، ج3، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، ط3، 1997، ص 308.

(3)- عبد الحميد بن باديس، «**قسم الفتوى**»، جريدة البصائر، ع 79، س2، الجمعة 12 جمادى الثانية 1356 الموافق لـ 30 أوت 1937، ص 234.

المنظمة للحصول على الجنسية الفرنسية، والتي لم تكن بصفة إجبارية بل كانت اختيارية، لكن هذه القضية لم تلبث أن تطورت وأخذت تتزايد بشكل لافت للنظر بين الجزائريين، لتكاثر المثقفين باللغة الفرنسية والمعجبين بالحضارة الأوروبية، يرى عمر بن قدور أن الرقي لا يأتي بالحصول على الحقوق السياسية كما يدعي شباب النخبة ولكنه يأتي عن طريق التعليم، كما طرح مسألة تجنيس اليهود بشكل جماعي وبيَّن أن المسلم غير اليهودي، وإذا أرادت فرنسا أن يرتقي الجزائريون فما عليها إلا أن ترفع عنهم القوانين الاستثنائية وتمنح لهم تعليما راقيا مبنيا على تعاليم الدين الإسلامي.[1]

لقد كانت نظرته إلى قضية التجنيس على أنها خطر يهدد مقومات الشخصية العربية والإسلامية في الجزائر، وأن هدف الاستعمار ليس ترقية الأمة والنهوض بها لمسايرة بقية الأمم الأخرى المتقدمة، كما تناول ابن باديس هذه القضية سنة 1926م بصفة غير مباشرة أثناء التعليق على كلمة وجهها وزير الداخلية للوفد الجزائري حين استضافه في إحدى المناسبات الفرنسية ملمحا بأن الجزائريين يعتبرون من الفرنسيين، حيث بدا أكثر وضوحا في قضية التجنيس عندما تناولت الصحف الإصلاحية المقال الذي نشره ربيع الزناتي، فقد أعلن في جريدة الشهاب الجزء التاسع المجلد السادس في مقال «أقر الخصم وارتفع النزاع داعية التجنيس يعترف بالخيبة»، إذ جاء على لسانه:« لقد كان معلوما ضروريا عند عامة المسلمين فضلا عن خاصتهم إن الرفض لأحكام الإسلام هو ارتداد عنه، وما كان أكثر الذين فعلوا هذه الفعلة على قلتهم...، وما أقدموا عليه من رفض الإسلام، إلا ببواعث الرغبة في عرض الدنيا ودواعي الطمع في نيل الحقوق الفرنسوية كالفرنسيين الحقيقيين».[2]

إن المقال الذي نشره رئيس تحرير جريدة صوت الأهالي لسان حال المتجنسين قد حمل اعترافا مريرا من أصحاب الدعوة أنفسهم، بخيبة آمالهم في وعود السلطات الفرنسية الحاكمة إذ شجعت هذه الأخيرة الجزائريين على الاندماج في المجتمع الاوروبي، من خلال

---

(1)– محمد ناصر، المقالة الصحفية الجزائرية...، ج1، **المرجع السابق** ص 367.

(2)– عبد الحميد بن باديس، «**أقر الخصم وارتفع النزاع داعية التجنس يعترف بالخيبة**»، مجلة الشهاب، الجزء التاسع من المجلد السادس، جمادى الأولى 1349 الموافق لـ أكتوبر 1930، ص 633.

حمل الجنسية الفرنسية والتخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية، إن ابن باديس كان اكثر دقة في طرحه حين لم يتبرأ من هؤلاء، لأن جزائر الغد هي بحاجة إلى كل أبنائها خاصة المثقفين منهم وأن التماسك الاجتماعي لا يكون إلا بوحدة الصف وتلاقي الأفكار، فهؤلاء في النهاية هم جزائريون حسبه[1]، كما عبر عن ارتباط الشعب الجزائري بالوطن العربي ضمن تمسكه بمقومات الهوية الوطنية وكان ذلك واضحا في شعاره الذي حملته جريدته الأولى المنتقد 1925م: «الحق فوق كل أحد والوطن قبل كل شيء» ومن العنوان تتبين أيضا مجالات العمل الإصلاحي في ظرف اتسم بالصراع السياسي والتحامل الإعلامي بين الشبان الجزائريين والكولون حول الإصلاحات التي لم ترض الجانبين، هذا بالإضافة إلى السجال الصحفي بين الإصلاحيين والطرقيين حول مسألة التجنيس الذي فتح بابه موريس فيوليت وغذته بعض الأطراف الاستعمارية، ما جعل ابن باديس يعمل على عدة جبهات فينتقد تارة موقف الكولون على موقفهم المتشدد إزاء تطلع الأهالي لنيل حقوقهم، كما ينتقد الراغبين من الشباب في التجنس وخروجهم عن دينهم وابتعادهم عن مجتمعهم الإسلامي، كما كان يوجه انتقاده إلى رجال الطرق الصوفية ويحملهم ما آل إليه المجتمع الجزائري من انحلال بما نشروه من خرافات وشعوذة.[2]

كما أن موقف أبو اليقظان من التجنيس كان واضحا من البداية ولا لبس فيه، فهو يصف المتجنسين بالمرتدين عن الدين وهذا يدخلهم في باب الكفر مؤيدا حكمه بنصوص من الشريعة الإسلامية، وما دفعه بأن يواجه هذا الخطر الذي يهدد المجتمع الجزائري هو سكوت الكثير من العلماء عن إبداء رأيهم الشرعي فيه، يضاف إليه التطور الخطير الذي عرفته الظاهرة والانعكاسات التي تبعتها وتغيير وجهة المدافعين عن القومية العربية والهوية الوطنية بمسائل جانبية وتمرير المشاريع الاستعمارية الهدامة.

---

[1]– محمد ناصر، المقالة الصحفية الجزائرية...، ج1، **المرجع السابق**، ص 378.

[2]– عبد الحميد زوزو، **المرجع السابق**، ص 74.

لقد جاء في جريدة وادي ميزاب بعددها السبعين الصادر في تاريخ 17 فيفري 1928م «يبذر الغربيون البذور ويبثون هذه الشبه في الأوساط الإسلامية، والقرآن المجيد بين أيديهم يتلى والسنة القويمة لديهم مدونة، وهما قد فصلا في أمر هذه الشبه لأجل ماذا؟ لأجل أن يفتنوا ضعفاء الدين من المسلمين عن دينهم، وليشغلوا علماءهم بالمناقشة فيها حتى لا يتفرغ الكل لأعداد وسائل الدفاع واسترداد حقوقهم المغصوبة، وحتى يبقى الجميع تحت أسر استعبادهم إلى الأبد إن تم لهم الأمر»[1]، وفي هذا الصدد جاء مقال آخر في جريدة الأمة موسوم تحت عنوان «زأرة من عرين» عرض فيه صاحبه مخاطر التجنيس إذ ورد فيه أن على الأمة الجزائرية وعلمائها أن يسعوا في إحداث شيء يحفظ الدين والقومية، وأن يقطعوا الطريق أمام المفسدين من الذين تسلطوا على الجزائريين ونابوا عنهم في المجالس فيقول: «قام هؤلاء ينادون في جميع البلاد ويدعون المسلمين إلى الانسلاخ حتى عن الأحوال الشخصية التي لازالت تربطنا بالشريعة المحمدية...، ولقطع دابر المفسدين أرى أول واجب محاربة التجنيس والمتجنسين لأنهما رأس الفساد».[2]

لقد حلل الكاتب في فقرات أهم المطالب التي كان يراها ضرورية لدرء هذا الخطر عن الأمة الجزائرية نوجزها فيما يلي:

- منع الدعوة المسيحية والتبشير في الجزائر من خلال تكثيف دور العلماء والجمعيات الثقافية والنوادي.
- منع الخمر والآفات الاجتماعية المتعلقة بالدعارة وتفعيل الوازع الديني من خلال دعم المجهودات التي تقوم بها المساجد.
- احترام العلماء ومعاملتهم بمرتبة متساوية مع أرباب الديانة المسيحية في التقدير والتعظيم والحرية.

---

[1]- أبو اليقظان، رأينا في التجنيس، جريدة وادي ميزاب، ع 70، **المصدر السابق**، ص 1.

[2]- (صاحب المقال دون توقيع)، «**زأرة من عرين**»، جريدة الأمة، ع 78، س2، الثلاثاء 19 ربيع الأول 1355 الموافق لـ 9 جوان 1936، ص3.

- أن يكون لجمعية العلماء المسلمين قولا فاصلا وحازما في المسألة.[1]

كما فتحت جريدة الإصلاح للطيب العقبي صفحاتها واتخذت من مقالاتها منبرا تحث فيه المفكرين لمناقشة هذه المشكلة الخطيرة على المجتمع الجزائري وكان صاحب الدعوة هو محمد الأمين العمودي الذي كان يتمتع بازدواجية اللغة العربية والفرنسية فقد كان قريبا مما ينشره المتجنسون الذين كانوا يكتبون بالفرنسية في الأغلب، كما كان مطلعا على الواقع الذي يحاك ضد الدين الإسلامي من طرف المبشرين المسيحيين لأنه من المتتبعين للجرائد الاستعمارية التي كانت تبث مثل هذه السموم في أوساط المجتمع الجزائري، بحكم أنه من الصحفيين ومهنته تفرض عليه الإلمام بهذه الكتابات الفرنسية، ولهذا وإدراكا منه بخطورة الوضع على الإسلام والمسلمين نشر مقالا صريحا يهيب فيه برجال الإصلاح لمعالجة هذه القضية بصفة جماعية لا فردية ونوه في معرض حديثه عن هذا الواقع بالتسرع الذي انتاب هذه القضية من خلال عدم إدراك العامة معناها الحقيقي وعدم اعتناء الخاصة بتدقيق البحث فيها فالرجل كان يرى أن على العلماء التحري في الأسباب التي أدت إلى ظهور المتجنسين وإزالته وإن كان هذا الأمر لا تحرمه الشريعة الإسلامية فيجب الاستفادة منه في خدمة الأمة الجزائرية.[2]

كما أيد مبارك الميلي موقف الطيب العقبي فكان ينظر للمسالة أكثر من أنها تتعلق بالدين، واعتبر أن الأمر يحتاج إلى الإصلاح وتقريب شقة الخلاف بين وجهة نظر المصلحين والمتجنسين، غير أن مبارك الميلي لم يقف موقف الطيب العقبي دون أن يبدي رأيه في الموضوع وهو ممن يعرف بالمنهجية في التفكير والاستقصاء في البحث والتعمق الذي لا يقف عند السطحية، فهو يرى أن يبحث المتتبع لقضية التجنيس ثلاث جوانب منها ما تعلق بالشق القانوني والثاني من الناحية الدينية والأخير من الوجهة القومية.[3]

---

[1]– محمد بن أحمد جهلان، **قضايا الإصلاح الاجتماعي في مقالات جريدة الأمة لأبي اليقظان**، نشر جمعية التراث لقرارة، غرداية الجزائر، 2013، ص 117.

[2]– محمد ناصر، المقالة الصحفية الجزائرية...، ج1، **المرجع السابق**، ص 373.

[3]– محمد ناصر، المقالة الصحفية الجزائرية...، ج1، **المرجع نفسه**، ص 375.

يعتبر أحمد توفيق المدني من السباقين أيضا لطرح هذه المواضيع لأنه تناولها في الجرائد التونسية عندما كان بتونس، إذ يذكر أنه طرح أول مقال له بهذا الخصوص في سنة 1920م فيقول إن فتح باب التجنيس أو حسب التعبير الرسمي التمتع بالحقوق الفرنسية خاصة منذ الإصلاحات الفرنسية لسنة 1919م، والتي سهلت للمسلم الإحراز على الحقوق الفرنسية بسهولة عندما يلتزم بالخروج عن أحكام الشرع الإسلامي، لكن الحقيقة أن المتجنس لا ينال تلك الحقوق بل يفقد الامتيازات التي كان يتمتع بها بين أبناء وطنه، فمن بين ما كانت فرنسا لا تمنحه للجزائري الحامل لجنسيتها أنه لا يحق له المشاركة في شراء الأراضي التابعة لها فهي محصورة على الفرنسيين فقط، بالإضافة إلى أن الاستعمار ظل ينظر إليهم على أنهم ليسوا أوربيين لذا حرموا من أبسط الأمور التي تمنح للفرنسيين وهي المشاركة في الانتخابات مثل ما حدث في أحد المجالس البلدية التي ألغاها الاستعمار بسبب أن بها أغلبية من المتجنسين.[1]

هذا ما أوردته جريدة الإصلاح في مقال لأحمد توفيق المدني أو «المنصور» كما كان يوقع مقالاته آنذاك، وهو من بين أهم الذين كتبوا عن التجنيس لأنه أحدث هزة عنيفة في الولاية العامة لما تناوله في كتاباته من أفكار جريئة وصريحة ضد هذه الظاهرة، واصفا الأمة الجزائرية بأنها واقفة في حيرة ومنعطف خطير يتجاذبها المصلحون الذين يريدون لها المحافظة على مقومات هويتها الإسلامية، والمتجنسون الذين يريدون لها الانحلال في المجتمع الفرنسي إذ يقول «هل يمكن لشعب الجزائر العربي المسلم أن يصبح شعبا فرنسيا خالصا في آدابه ولغته وتقاليده وعوائده...، إن ذلك هو عين المستحيل، ولا ريب أن أنصار التجنس والاندماج يدركون جد الإدراك بأن الجزائر ليست بأول أمة احتلتها أمة أخرى، وأن الاحتلال الفرنسي ليس بأول احتلال وقع على أرض الجزائر».[2]

---

[1]– أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، **المصدر السابق**، ص ص 440–441.

[2]– محمد ناصر، المقالة الصحفية الجزائرية...، ج1، **المرجع السابق**، ص 376.

2-4-موقف الصحف الإصلاحية من النزعة البربرية في الجزائر:

شرع الفرنسيون منذ أن بسطوا سيطرتهم على الجزائر في انتهاج أساليب عدة، لأجل بث روح التفرقة فعملوا على نشر العصبية القبلية والصراعات المذهبية واعتبروا سكان منطقة القبائل من أصول أوروبية، تعود إلى الغاليين والرومان والبربر المسيحيين، لهذا علقوا آمالاً كبيرة على أن يعيدوا لسكانها إيمانهم المسيحي، وهذا ما كان يعمل من أجله الكاردينال لافيجري (1863-1870م)، وبذلك انتشرت هذه الفكرة التي قام الفرنسيون بالترويج لها، وقد أثرت هذه الدعاية على بعض المثقفين من المنطقة، حيث كتب سعيد بوليفة كتاب عنونه «جرجرة على مر التاريخ» والذي صدر سنة 1925م، تناول فيه المنطقة من أقدم العصور إلى الاحتلال الفرنسي، وظهر هذا الكتاب بالتزامن مع عدة اعتبارات أو أحداث هامة في الجزائر، منها أنه كان مع بداية النشاط السياسي للحركة الوطنية الجزائرية بأسلوبها الجديد الذي يعتمد على تأسيس الأحزاب بعدما كانت تعتمد على العرائض والاحتجاجات، كما تزامن مع نفي الأمير خالد ومع عشية ميلاد حزب نجم شمال إفريقيا، وكذلك عشية الاستعداد للاحتفال المئوي للاحتلال بعد الانعكاسات التي خلفتها الحرب العالمية الأولى على الجزائريين، وقد ظهرت في هذا الكتاب الروح الإقليمية بشكل قوي خلافا لمن كتبوا من قبله في تاريخ المدن، وكان عمل هذا الكاتب موجه من المستشرقين والإداريين الفرنسيين حتى أن بعض أعماله نشرت في فرنسا «نصوص بربرية من الأطلس المراكشي» وطبعت على عاتق الحكومة الفرنسية سنة 1908م[1].

لقد شكلت الصحف الصادرة بالفرنسية منبرا للدعاية في هذا السبيل حيث كتبت جريدة صوت البسطاء، وصوت الأهالي عن محاسن التجنيس، وجل الذين كانوا يكتبون في هذه الجرائد من الأهالي الذين تم تنصيرهم[2]، إذ كتب احد المستشرقين من الذين اختصوا في الكتابة عن البربر وهو مسيو دوتي «*Doti*» ونوه بالخصال الاوروبية لهذا العنصر

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، ج8، **المرجع السابق**، ص ص 60-62.

[2]- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، ج2، **المصدر السابق**، 550.

البربري يقول: «إن به مناط الآمال في إفريقيا، إنه شعب يظهر عليه الميل من نفسه إلى المدنية الفرنسية، وهم يتكلمون بالفرنسية قبل وصول الثقافة العربية واللسان العربي إليهم، وعلى هذا النحو يتحقق بلا ريب أكثر مما هو مضنون خيالنا العظيم بمراكش فرنسية...، وفي النية تأسيس مكاتب فرنسية بربرية في الجهات التي لم تستعرب من بلاد البربر، وهذا تصور حسن جدا...، فإذا كانت بلاد القبائل من الجزائر ليس فيها إلا بعض أقوام من البربر، فإن قسما عظيما من أهل المغرب الأقصى لا يعرفون العربية، أو يتكلمون اللغتين البربرية والعربية، وليس لنا أدنى مصلحة أن ننشر بينهم اللغة العربية، لغة الجماعة الإسلامية»[1].

إن هذه المحاولة الرامية إلى تشتيت الشعب الجزائري لم تقتصر عليه فقط بل تعدت ذلك إلى كامل أقطار المغرب العربي، إذ تم تأليف عدة كتب بالأمازيغية على اختلاف لهجاتها وأنشئت معاهد وجمعيات وصحف لهذا الغرض، وفي ذات السياق ألقى المستشرق الفرنسي ماسينيون (*Louis Mossignon*) محاضرة بمعهد دي فرانس (*Collège De France*) معنونة بالوحدة البربرية، نوه فيها بقرب هذا العنصر من الحضارة الاوروبية أنه قابل للتمدن أكثر من بقية العناصر الأهلية الأخرى.[2]

كما كتبت جريدة المغرب عن كتاب فكتور فيكي «*Victor Vicky*» الذي صدر سنة 1925م والذي طبع هو الآخر بإعانة من الحكومة الفرنسية، حيث أرادت من خلاله تقوية الدعاية الرامية لفصل العنصر الأمازيغي عن العربي في كامل شمال إفريقيا، لهذا حذرت هذه الجريدة من خطر تلك الدعاية وقامت بترجمة خاتمة ذلك الكتاب، لتبرز نية الاستعمار ومجهوداته في تحويل وجهة المسلمين عن دينهم وبث روح التفرقة بينهم، كما أبرز صاحب الكتاب من خلال طرحه إمكانية فرنسة الجزائر بتقوية النزعة البربرية، إذ كتب يقول: «لأن

---

[1]– لوثروب ستودارد، تر، الأمير شكيب أرسلان، **حاضر العالم الإسلامي**، ج2، دار الفكر، بيروت، ط4، 1973، ص ص 180–187.

[2]– عبد الكريم بوصفصاف، تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر...، ج1، **المرجع السابق**، ص 162.

القبائل بالجزائر يتربون على اللغة الفرنسية ويبرهنون لنا عن ودهم الحقيقي نحونا وتعلقهم بنا، لابد أن العنصر البربري سيتبع هذه الخطة ومن الواجب علينا تشجيعه على ذلك»[1].

لقد فرضت الإدارة الاستعمارية على منطقة القبائل التخلي عن القضاة المسلمين، وعن العمل بالشريعة الإسلامية وأن تعمل بالقوانين الفرنسية أو الأعراف المحلية، كما فرضت عليهم تحرير كافة العقود بالفرنسية ومنع تداول اللغة العربية في المدارس النظامية، في هذا الصدد جاء في جريدة المغرب ما نصه: «إذا لابد لنا من أناس غير عارفين باللغة العربية بتاتا، كما لا بد لنا من عزل الفقهاء الذين كانت الجماعات تستعملهم كتابا وهم لا يكتبون إلا بالعربية، أما الكُتاب والمدرسون فلا بد لنا من أن نعينهم من البربر لا غير، فإن الجزائريين الذين استعملناهم في نواحي مختلفة نشروا العربية ومعها القرآن»[2].

إن الإدارة الفرنسية في الجزائر قد ركزت على استغلال الخلافات التي كانت سائدة بين مختلف الشرائح في المجتمع الجزائري، بحيث عملت على كشفها واستغلالها وبذلك تم إنشاء مندوبيات مالية قبائلية وأخرى عربية[3]، وعشية الحرب العالمية الأولى دعا أحد الكتاب الفرنسيين إلى تشجيع النزعة البربرية لمنع الجزائريين من التأثر بفكرة الجامعة الإسلامية، وفي ذات الصدد ضاعفت الإدارة الاستعمارية من نشاطها التنصيري في المنطقة من خلال إدخال بعض التحريفات والمغالطات على تاريخ البربر والتشكيك في انتمائهم للامة الجزائرية، وهذا بهدف خلق أقليات قومية وطوائف دينية حتى يسهل عليهم دمجها في الكيان الفرنسي.[4]

---

[1]– (صاحب المقال دون توقيع)، «**خاتمة كتاب**»، جريدة المغرب، ع 28، س1، الثلاثاء 18 رجب 1349 الموافق لـ 9 ديسمبر 1930، ص3.

[2]– (صاحب المقال دون توقيع)، «**خاتمة كتاب**»، جريدة المغرب، ع 29، س1، الثلاثاء 25 رجب 1349 الموافق لـ 16 ديسمبر 1930، ص3.

[3]– شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، ج2، **المصدر السابق**، ص ص 235، 240.

[4]– عبد الكريم بوصفصاف، تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر...، ج1، **المرجع السابق**، ص 165.

2-5- قضية الانتخابات والتمثيل النيابي للجزائريين وموقف والصحف الإصلاحية منها:

بحلول الحرب العالمية الأولى أقدمت فرنسا على وضع آليات جديدة في مستعمراتها لتجنب الإفلات الأمني داخلها، خاصة بعد أن ألزمت الشباب الجزائري بالانخراط في صفوف قواتها بعد صدور قانون التجنيد الإجباري 1912م، وهذا ما دفع بالجزائريين المجندين لمطالبتها ببعض الحقوق نظير المجهودات المبذولة للدفاع عنها، حيث أصدرت يوم 19 سبتمبر 1912م مرسوما يسمح للشبان الجزائريين الذين يقومون بأداء الخدمة العسكرية بأن يشاركوا في الانتخابات المحلية والحصول على مناصب عمل بعد الانتهاء من الالتزام العسكري في صفوف القوات الفرنسية، كما صدر مرسوم 13 جانفي1914م الذي نص على رفع عدد المستشارين العامين من المسلمين في البلديات من 1/4 إلى 1/3 وأكدت نصوصه من جديد على السماح للشبان الذين خدموا في الجيش الفرنسي أن يصوتوا في الانتخابات المحلية.[1]

كانت هذه المرحلة توحي ببروز ثلاثة اتجاهات متباينة الأول يميني بدأ بالمطالبة بتحقيق المساواة بين الأغلبية المسلمة والأقلية الأوروبية المسيحية المستعمرة، وهي تجربة الفئة المثقفة بالثقافة الغربية ومن ضمنها الأمير خالد الجزائري، والتي تطورت إلى المطالبة بالتجنس والإدماج للجزائر وشعبها المسلم في فرنسا وهي تجربة ابن جلول والصيدلي فرحات عباس، ومنيت بالفشل بسبب رفض كلا الطرفين لها مع الاختلاف في الأسباب والدوافع، الثاني فهو التيار الاستقلالي الذي بدأ في المهجر من خلال تجربة حزب نجم شمال إفريقيا، وانتقل إلى الجزائر بعد مطلع الثلاثينيات، الثالث فيمثله التيار الإصلاحي الذي رفع شعار الإصلاحات الدينية والاجتماعية والثقافية وبدأ بنشاط جماعة نادي الترقي 1924م، وتطور إلى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كما تواصلت هذه التيارات الرئيسة الثلاثة حتى

[1]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، **المرجع السابق**، ص 212.

اندلاع ثورة التحرير 1954م، وكان كل تيار من هذه التيارات ينادي بأحقية التمثيل النيابي والانتخاب للجزائريين وقد حملت برامجهم هذه المطالب.[1]

إن مأساة التمثيل النيابي في الجزائر تعد دليلا آخر على سياسة الحيف والجور التي كانت تنتهجها السلطات الاستعمارية في الجزائر مع الأهالي، وشاهداً قوياً على أساليب الحصار والعزلة التي كانت تفرضها عليهم الإدارة الفرنسية لتبعدهم من مناصب الحكم وتوجه الأمور داخل مستعمراتها حسبما تقتضيه مصالحها الاستعمارية، وقد اتخذت هذه المأساة صورا متعددة تمثلت في حرمان المسلمين الكامل من انتخاب ممثليهم في مجلس النواب الفرنسي، كما تمثلت في المقاييس التي تختار بها الإدارة الاستعمارية المرشحين من المسلمين غير المتجنسين في المجالس الأخرى، مثل المجالس البلدية والمالية والمجلس العام[2]، فيشترط فيهم أن يكونوا قد سكنــوا في المنطقة (البلدية)، منذ عامين على الأقل وأن يتوفروا على إحدى هذه الصفات، العمل في الجندية البرية أو البحرية، وأن تكون لهم ملكية وقد سبق توظيفهم في مناصب رسمية في العمالة أو البلدية، ويتمتعون بالعضوية في غرفة التجارة أو الفلاحة، كما يشترط فيهم أن يكونوا متحصلين على شهادة مدرسية ابتدائية أو وسام فرنسي.

إن هذه الإجراءات أجازت أن ينتخب الأهالي فرنسياً أو متجنساً ينوب عنهم ضمن هذه المجالس النيابية، كما حدد هذا الإجراء أن الفرنسيين والمتجنسين لا يمكنهم انتخاب إلا النواب الفرنسيين وأن رؤساء المجالس المنتخبة ونوابهم يقتصر فقط على الأوروبيين[3]، هذا ما كتبت عنه جريدة البصائر في عددها 187 ما نصه: «لو كانت الانتخابات التي هي في

---

(1)– يحي بوعزيز، **الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال نصوصه 1912–1948**، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص ص 17–18.

(2)– محمد ناصر المقالة الصحفية الجزائرية ...، ج1، **المرجع السابق**، ص 346.

(3)– أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر...، **المصدر السابق**، ص ص 353–354.

حقيقتها استفتاء الشعب تجري على منهاج قويم من العدل والإنصاف، لما استطاع أن يجلس على كرسي النيابة مغضوب عليه من الأمة محظوظ من الاستعمار».[1]

كانت هذه الشروط التي وضعها قانون 1919م عبارة عن حواجز القصد منها منع الجزائريين من المشاركة في التصويت على المرشحين الذين يعتبرون من الدرجة الثانية الخاصة بالمسلمين، والفئة القليلة من الجزائريين الذين تتوفر فيهم هذه المواصفات هم في الأغلب من الموالين للاستعمار الفرنسي، ولا يشكلون باي حال من الأحوال مشاكل للأوروبيين في الجزائر[2]، بالرغم من المناداة بوجوب الرفع من عدد الممثلين الخاصين بالأهالي في المجالس النيابية، إلا أن ذلك لم يتحقق بسبب معارضة المعمرين لهذا التوجه، خاصة مسألة نيابة الجزائريين في البرلمان الفرنسي، والتي كانت دائما محل نقاش بين الأطراف السياسية الفرنسية والذين كانوا ينظرون إليها من زاوية الأقلية وسط الأغلبية، ووجوب الإبقاء على دور الجزائريين في هذا المجلس ضمن اطار الاستشارة فقط، وأن الجزائر الفرنسية من حق المعمرين.

لقد جاء في جريدة البصائر بالعدد 61 ما نصه «لنا السيادة بالجزائر فلا نريد أن يقاسمنا إياها احد بل نريد أن نبقيها مقصورة علينا وحدنا»[3] هذه النقطة هي التي وحدت الجزائريين ضد الأوروبيين في المجال السياسي، وعالجتها الصحف الإصلاحية فقد أوردت جريدة وادي ميزاب ما نصه: «هناك خطتان متناقضتان لأجل شقاء الرعية كلها والأهالي بالخصوص، نرى من جهة مواعيد الذين يحاولون تمهيد طرق المفاهمة بين الأوروبيين والأهالي، ومن جهة أخرى نرى ذوي الأفكار القديمة المتعطشين لحب الحياة والمال معتمدين

---

(1)– النعيمي، «**نصيبنا من الوعي القومي**»، جريدة البصائر، ع 187، س5 من السلسلة الثانية، الاثنين 26 رجب 1371 الموافق لـ 21 أفريل 1952، ص 55.

(2)– عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962...، **المرجع السابق**، ص ص 217–218.

(3)– (صاحب المقال دون توقيع)، «**يجب على فرنسا أن تعترف بحق الانتخاب للأهالي الجزائريين**»، جريدة البصائر، ع 61، س2، الجمعة 20 محرم 1356 الموافق لـ 2 أفريل 1937، ص 85.

على القوة والسلطة وعلى تغليب العنصر الأوربي ولو كان ذلك منافياً للعدالة تمام المنافاة فهم لا يفكرون إلا في مصالحهم المعنوية».[1]

كما اعتقدت الحكومة الفرنسية أن بوسعها احتواء المطالب الأهلية بمجرد الإقدام على بعض الإصلاحات خاصة ما تعلق بقضية التمثيل النيابي والانتخابات وقد ركزت على مسألة التجنيس في الاستفادة من تلك الحقوق، رغم أن هذه الصيغة خاطئة من الناحية القانونية حسب ما جاءت به اللوائح والمراسيم الفرنسية والتي أقرت أن الجزائريين يعتبرون مواطنين فرنسيين، وبهذا يستفيدون بصفة آلية من كل صلاحيات المواطن الفرنسي ويكون لهم الحق في الانتخابات والترشح بالشروط نفسها التي يخضع لها المواطن الأوروبي، كما يصبح لهم الحق في تقلد كل المناصب المدنية والعسكرية، لكن ما حصل انهم كانوا يتمتعون بصفة المواطنة من الدرجة الثانية وهي بين صفة الرعية والمواطنة، وطبق عليهم نظام خاص في كل مجالات الحياة[2].

هذا لم يمنع بعض النخبة من المطالبة بالمساواة القانونية وكان الاندماج يبدو في نظر البعض الطريق الأقرب لبلوغ ذلك لكنهم سرعان ما تراجعوا أمام التجنيس الجماعي، ولم يبق منهم إلا الدكتور ابن التهامي الذي كان مدعما من طرف الإدارة الفرنسية وكان يدافع عن التجنيس الشامل والآلي، وهو أول من اقترحه في جريدة التقدم حيث قال: «يعتبر كل شخص من الأهالي عند بلوغه سن الرشد مواطنا فرنسيا ما لم تسقط عنه هذه الصفة».[3]

إن ما كان يطالب به الجزائريون من باب الأولوية في العشرينيات التي تلت الحرب العالمية الأولى هو التمثيل البرلماني والذي كان يبدو الأقرب إلى المنطق في نظر الساسة الفرنسيين إذ دارت هذه المسألة في غرفة النواب الفرنسية سنة 1924م حيث دُرست قضية رفع عدد النواب الجزائريين فقد صرح ألبير سارو (*Albert Sarraut*) وزير المستعمرات في

---

[1]– (صاحب المقال دون توقيع)، «**السياسة الأهلية**»، جريدة وادي ميزاب، ع 66، س2، الجمعة 27 رجب 1346 الموافق لـ 30 جانفي 1928، ص 1.

[2]– محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ...، ج1، **المصدر السابق**، ص42.

[3]– شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، ج2، **المصدر السابق**، ص 634.

19 مارس من نفس السنة بما يلي: «أعتقد أن مسألة تمثيل المستعمرات قد طرحت فعلا، وليس من المعقول أن نفرض عليها بذل تضحيات تساوي التضحيات التي يبذلها الفرنسيون، دون أن نمنح الأهالي في مقابل ذلك عدداً معيناً من الحقوق والإعفاءات والحريات»[1].

إن هذا الطرح الفرنسي الذي كان يريد التلاعب بالمطالب الجزائرية من خلال تحديد عدد الناخبين والمقاعد المخصصة لهم في كل الهيئات والمجالس المنتخبة، وتغليب العنصر الأوروبي وبالتالي يكون تمثيل الأهالي غير مجدي وفعال، وهذا ما طرحه أبو اليقظان في جريدته المغرب موضحا أن الواجب يقتضي على هؤلاء طرح المزايا والعيوب التي تصاحب الإقبال على تحديد النيابة الأهلية، كي يستطيع الأهلي أن يختار الأفضل في هذا المجال حيث يقول: «ليس من الإنصاف أن تحلل المسألة بهذه الكيفية، وإنما الصواب أن يأتي الباحث فيها على ما يترتب عليها من المنافع والأضرار بالنسبة إلى الأهالي، ثم بالنسبة إلى الدولة، ويقارن بين المنافع والمضار ويبني حينئذ حكمه نهائيا».[2]

لقد كانت النخبة الجزائرية تدرك تماما أهمية مسألة تمثيل الأهالي المسلمين في المجالس المنتخبة والهيئات التنفيذية والقضائية، واعتبرت أن هذا الإجراء يدخل بشكل مباشر في تسيير شؤون العامة وأنه لا بديل عليه في تحسين ظروف العيش للجزائريين، لكن ما حدث أن الإدارة الفرنسية في الجزائر تمادت في تغييب حقهم السياسي واعتبرت أن الأهلي غير مؤهل للتعاطي مع المؤسسات العامة وتسييرها بسبب الجهل، خاصة ما تعلق منها باللغة الفرنسية والقانون العام، كما اعتبرت أن الدين الإسلامي المستحكم على ذهنية الجزائريين لا يؤهلهم لتمثيل المواطنين بتلك الهيئات[3]، وبالموازاة مع هذا الواقع المفروض على الأهالي فقد أعطى قانون 1919م للجزائريين الحق في ربع المقاعد الخاصة بالمجالس

---

[1]– شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، ج2، **المصدر السابق**، ص ص 634–635.

[2]– (صاحب المقال دون توقيع)، «**أحوال داخلية**»، جريدة المغرب، ع 8، س1، الثلاثاء 18 صفر 1349هـ الموافق لـ 15 جويلية 1930، ص 2.

[3]– نور الدين ثنيو، **إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، بيروت، ط1، 2015، ص ص 71–74.

البلدية كاملة الصلاحيات على أن لا يتجاوز عدد ممثليهم ستة، وفيما يخص المجالس العامة فان عدد ممثلي الأهالي حدد بستة دون استثناء بصفة مستشارين معينين من الإدارة الاستعمارية، بالإضافة إلى المجالس المالية التي يصل عدد أعضائها إلى 69 عضوا فعدد الأهالي الممثلين فيها لا يتجاوز 21 عضو فقط، وهذا ما يؤكد على أنهم لا يتمتعون بتمثيل نيابي فعال ولا يستطيعون أن يشكلوا أي تأثير في عملية التصويت.[1]

لهذه الأسباب فقد اجتمعت مطالبهم فيما يخص التمثيل النيابي للجزائريين حول توسيع قانون الانتخاب الخاص بهم لكي يضمن فعالية وصلاحية التصويت، وزيادة عددهم في المجالس المنتخبة بنسبة خمسي عضويتهم، كما يجب توحيد قانون الانتخابات لكل المجالس الجزائرية، وفي حالة ضرورة إيجاد انتخاب من الدرجة الثانية لانتخاب المستشارين العامين وأعضاء المجلس المالي، يجب إعطاء حق التصويت إلى المستشارين المنتخبين في المجالس البلدية واستثناء المساعدين الأهليين، يجب أن يكون للمستشارين الأهليين في البلديات حق انتخاب رؤساء المجالس البلدية ومساعديهم، كما يجب أن تكون النيابة غير متناسبة مع وظيفة القياد والمساعدين الأهليين، بالإضافة إلى تمثيل الأهالي في المجلس الوطني الفرنسي أو في مجلس (خاص) يستحدث في باريس حيث يمثل الأهالي نوابا ينتخبوهم بأنفسهم.[2]

لقد كان المعمرين منذ البداية يعملون بكل إرادة وحزم لمنع الجزائريين المسلمين من الحصول على أي تمثيل سياسي، ولهذا حاولوا على الدوام إضعاف كل الحكام العامون في الجزائر حتى لا يتدخل أين منهم في شؤونهم الداخلية، وبذلك تمكنوا من خلق قوة ضاغطة من ممثليهم في البرلمان الفرنسي بحيث لا تستطيع أي حكومة أن تقترح قوانين على البرلمان تكون منصفة للجزائريين، كما عملوا على إبقاء الإدارة الاستعمارية في الجزائر خاضعة لهم ومستقلة عن فرنسا، وهذا ما عبر عنه جول فيري في قوله: «إنه من الصعب أن نجعل

---

[1]– يحي بوعزيز، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال نصوصه 1912–1948...، **المرجع السابق**، ص26.

[2]– **المرجع نفسه**، ص27.

الأوروبي يسمع بأن هناك مصالح غير مصالحه في بلد عربي وبأن ابن البلد الأصلي قابل للتأقلم والعيش معه»[1].

عندما انتهت الحرب العالمية الثانية والتي صاحبتها ضجة إعلامية حول عدم وجود تمثيل سياسي حقيقي للجزائريين في فرنسا أو في الجزائر[2]، قررت اللجنة الخاصة بالشؤون الجزائرية في البرلمان الفرنسي عدم السماح للجزائريين بأن يحصلوا على أي تمثيل نيابي في البرلمان الفرنسي بدعوى انهم لا يتمتعون بالجنسية الفرنسية واكتفت بتقديم اقتراحات كانت عبارة عن تغيير شكلي في المؤسسات السياسية الموجودة في الجزائر خلاصتها تتوافق مع ما جاء به المرسوم الصادر في 21 ديسمبر1923م أن المجلس الأعلى للجزائر يتكون من:

- 36 ممثل للأوروبيين في الوعاء الانتخابي مقابل 16 ممثل للجزائريين المسلمين في المجالس المحلية.
- 54 ممثل أوروبي منتخب مقابل 21 ممثل للجزائريين في المندوبيات المالية.
- يخول لهذا المجلس فرض الضرائب ومناقشة ميزانية الجزائر وإبداء الراي في المراسيم التي تخصها.

ما يلاحظ على هذا المرسوم وغيره أنه كان يدعم سلطة المستوطنين الأوروبيين بإعطائهم حق اتخاذ القرارات بأغلبية الثلثين في كل المجالس المنتخبة وتمرير كل ما يخدم مصالحهم الاستيطانية في الجزائر، بالإضافة لعدم السماح للأهالي بحق تمثيلهم في البرلمان الفرنسي ومجلس الشيوخ وهذا ما كرس السيطرة المطلقة للمستوطنين على كل الهيئات والمجالس المنتخبة.[3]

ما نخلص إليه هو أن البوادر السياسية قد تجلت مع مطلع القرن العشرين من خلال نشاط النخبة الجزائرية بمختلف المجالات وعلى راسها النشاط الصحفي، هذا ما نجم عنه

---

[1]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962...، **المرجع السابق**، ص ص 180-181.

[2] -*Ben Youssef Ben khadda, les origines du 01 Novembre 1954, Edition. Dahleb, Alger, 1989, p84.*

[3]- عمار بوحوش، **المرجع السابق**، ص 184.

زيادة في عدد الجرائد والمجلات التي تناولت القضايا السياسية الخاصة بالجزائريين، وحملت مواقف متباينة.

من هذا المنطلق جاءت الدعوة للعمل باسم القومية العربية وتوحيد الصفوف ونبذ التفرقة، كما تأثر رجال الفكر الإصلاحي في الجزائر بالمواقف التي تبناها بعض الوطنيين، ولعل إصلاحات 1919م وتداعياتها على الساحة الوطنية كانت نقطة انعطاف للعمل السياسي الإصلاحي، وجاءت هذه النشاطات تحت تأثير روح الإصلاح وحركة الجامعة الإسلامية في المشرق ونشاط العلماء المتشبعين بالنزعة القومية.

كما تجلت بوادر النشاط الصحفي الإصلاحي في نشاط بعض المصلحين وعلى راسهم ابن باديس منذ أن أسس جريدته المنتقد 1925م، وصادف بداية هذا النشاط تعيين موريس فيوليت والياً عاماً على الجزائر والذي كان معروفا بنزعته الاشتراكية، ومن هنا فإن الكثير من كُتاب المقالات الصحفية اعتبروا فترة ولايته فترة مواتية للمطالبة بالحقوق بأكثر جرأة وصراحة، إذ ربط الشيخ البشير الإبراهيمي العمل الإصلاحي في بداياته الأولى ببناء المساجد وتمتين الروابط الاجتماعية بين الجزائريين، لأجل التخفيف من وطأة السياسية الاستعمارية، وهذا النشاط لم يقتصر على ابن باديس وغيره من العلماء بل تعدت إرهاصاته إلى المطالبة بتشكيل الأحزاب السياسية وتكوين قاعدة شعبية تكون كأداة ضغط لتمرير المطالب الخاصة بالجزائريين في الإدارة الاستعمارية.

كما كان لتأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين دور بارز في بعث القضايا السياسية من خلال جرائدها التي كانت بمثابة منبر للدعاية السياسية، وهذا التوجه كون فيما بعد التيار السياسي الإصلاحي الذي خاض عدة مواجهات مع الاستعمار الفرنسي، أهمها عقد المؤتمر الإسلامي الجزائري 1936م وتوحيد المطالب لكل القوى الفاعلة على الساحة الوطنية في سابقة لم تعرفها الجزائر منذ دخول الاستعمار الفرنسي للجزائر.

لقد كان للصحافة الإصلاحية عدة مواقف من السياسة الاستعمارية إذ تجلت مواقف رجال الإصلاح بين الرافض للخوض فيها بدعوى أنه لا تأتي منها إلا المتاعب، وهذا ما

انعكس على إضفاء توجه معين للمقال السياسي وطبعه بطابع خاص، لعل ما يدل على ذلك هو تحاشي بعض الصحف الوطنية الخوض في الحديث عنها واستعمال أسلوب التلميح في طرح بعض القضايا، وهذا ما نسجله في البدايات الأولى للصحف الإصلاحية مثل صحيفة الفاروق 1913م لعمر بن قدور الجزائري، كما تطرق عمر راسم في جريدة ذو الفقار إلى متاعب الخوض فيها بالقول: «ذو الفقار جريدة عبدوية إصلاحية...، وما اتخذته مبدأ لها بُعدها عن السياسة لأنها ما دخلت في شيء إلا أفسدته ».

لقد ربط ابن باديس السياسة بالعلم وتجلت هذه الفكرة في محاضرته التي ألقاها في تونس سنة 1937م ونقلتها جريدة البصائر في عددها الواحد والسبعين، حيث كان في كل مرة يكتب عنها لكن بمعاني متعددة فتارة يخوض فيها بدافع الوطنية، وتارة أخرى يكتب عنها من خلال مطالبته بالحقوق، كما كان أبو اليقظان أيضا من السباقين الذين خاضوا في هذا الميدان رغم تصريحه بنبذه للسياسة فقد عالج بعض القضايا الوطنية بنوع من الاحترافية وبأسلوب صحفي لا يخلو من الشدة مبرزاً موقفه من السياسة الاستعمارية اتجاه الجزائريين، وهذا ما جعل صحفه في الكثير من المرات عرضة للتوقيف والمصادرة.

لعل مسألة القوانين الاستثنائية وانعكاساتها عل الحياة العامة للجزائريين كانت من أهم القضايا السياسية التي تناولتها الصحافة الإصلاحية في الجزائر، فقد تناولت قانون التجنيد الإجباري وتداعياته على حياة الأهالي وما انعكس من سن هذا الأخير على الوضع في الجزائر، كما لم تغفل الصحف الإصلاحية مسألة محاربة التجنيس والفرنسة والبعثات التبشيرية، وهذا من خلال نشاطاتها في مختلف الميادين من جمعيات ونوادي ومحاضرات، بالإضافة للعمل الصحفي كما اهتمت بالأحداث الوطنية وكان لها موقف من النزعة البربرية في الجزائر ومن التمثيل النيابي وقضية الانتخابات.

الفصل الخامس

القضايا الاقتصادية من خلال الصحافة الإصلاحية فيما بين (1919-1954م)

أولا- القضايا الزراعية.

1- حالة الزراعة في القطر الجزائري كما تناولته الصحف الإصلاحية.

2- أنواع الإنتاج الزراعي بالجزائر.

3- المزروعات التحويلية النقدية.

4- دعوة الصحف الإصلاحية الجزائرية للاهتمام بخدمة الأرض.

5- الجفاف والجوائح الطبيعة وركود النشاط الفلاحي.

ثانياً- القضايا التجارية.

1- النظم التجارية كما تناولتها الصحف الإصلاحية.

2- الدعوة إلى تأسيس نقابات تجارية.

3- التجارة الخارجية.

4- دور الموانئ في تنشيط التجارة.

5- الصادرات من المنتجات الفلاحية (الكروم والحمضيات).

ثالثاً- القضايا الصناعية.

1- الصناعة الأهلية كما تناولتها الصحف الإصلاحية.

2- مشاكل العمال الأهليين.

3- أهم الأنشطة الصناعية.

4-المشاريع الصناعية الكبرى.

5- استخراج المواد الأولية.

رابعاً- القضايا المالية.

1- الدعوة لإنشاء مصرف أهلي.

2- الدعوة إلى إيجاد عملة وطنية محلية ثابتة.

3- الميزانية المالية للقطر الجزائري.

4- المجلس المالي وسياسته تجاه الجزائر.

أ- نظام الضرائب.

ب- **الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها على الجزائر .1929**

1- تداعيات الأزمة الاقتصادية على الجزائر.

أولا-القضايا الزراعية:

إن عملية نزع الأراضي جاءت بمقتضى القوانين الفرنسية التي أعدت خصيصاً لهذا الغرض، فقد جاء قانون 1926م مكملاً لتلك القوانين وركز على إجراء التحقيقات الشاملة حول الملكية العقارية، وهذا من أجل الاستحواذ على أراضي العرش وإدخالها إلى سوق العقار، وهو مكمل للقوانين والإجراءات التي اتخذت ضد الأراضي التابعة للأهالي[1]، ويمكن إبراز الأهداف المنشودة من هذا الإجراء في عدة نقاط:

- متابعة التحقيق في الملكية الخاصة للأراضي التابعة للعرش وفرض إجراءات إدارية عليها وعلى الملكية الفردية.
- إعادة النظر في منح صفة الملكية وفرض إجراءات إدارية للحصول عليها.
- مواصلة العمل بإجراء التحقيقات المعمقة عندما يتعلق الأمر بالمصلحة الاستعمارية.
- فرنسة ما يتعلق بالملكية وضرب رقابة على أراضي الريف.

لقد ضيقت هذه الإجراءات على الأهالي وحدت من استغلالهم للأراضي الفلاحية التابعة لهم، فقد منحت الإدارة الاستعمارية صفة الملكية للمستوطنين لما يقارب 1.439.139 هكتار من المساحة الإجمالية 10.000.000هكتار بمعدل سنوي 19.000 هكتار في السنة.[(2)]

إن هذه الإجراءات قد أدت إلى انتقال الملكية من أصحابها الأصليين إلى المستوطنين، وبالرجوع للمذكرة الإدارية الصادرة عن مصلحة الملكية ومصلحة شؤون الأهالي لسنة 1917م يتبين لنا أن ممتلكات الجزائريين ظلت في تراجع دائم، إذ كان بحوزتهم من مجموع الأراضي المقدرة بـ 9.226.470 هكتار موزعة إلى 1.813.329 هكتار كأراضي تابعة للإدارة الفرنسية و4.646.705 هكتار كأراضي ملك للمستوطنين و2.766.934 هكتار كأراضي العروش، وحسب نفس المصدر فإن ملكية الأراضي الخاصة بالأهالي قد قدرت سنة 1900م بحوالي 52.86% من مجموع الأراضي الواقعة في الشمال، وقد تراجعت هذه

(1)- Djilali Sari, La dépossession des fellahs (1830-1962), Edition E.N.A.G, Alger, 2012, p54.
*(2)-Mohamed elyes mesli, **o p. cit**, p76.*

النسبة إلى 44.33% في سنة 1917م هذا مع زيادة عدد السكان خلال 1900–1917م إلى ما يقارب 800.000 نسمة.[1]

لقد شكل هذا الاستنزاف للأراضي التابعة للجزائريين تراجع المحاصيل الزراعية خاصة في فترات الجفاف التي عرفتها الجزائر ابتداء من 1920–1923م، وهذا ما أثر سلباً على المستوى المعيشي لهم لأن المحاصيل الزراعية من الحبوب الصلبة تعد أهم مصدر غذائي يعتمدون عليه في حياتهم اليومية، لهذا كتبت جريدة الإقدام عن سنوات الجفاف والقحط والمجاعات، وخصت هذه الفترات بالعديد من المقالات الصحفية خاصة بعد الحرب العالمية الأولى، وقد تحدثت عن الأضرار التي لحقت بالأهالي من أمراض معدية وأوبئة وهذا ما كان محل اهتمام من طرف الصحافة العربية في تونس، إذ أكدت هذه الأخيرة على أن الجزائريين قد هلكوا وأن مكتب الدفاع عنهم قد تأسس في جنيف للتنديد بتلك المجاعات والأمراض.[2]

1-1-حالة الزراعة في القطر الجزائري كما تناولته الصحف الإصلاحية:

لقد اعتمد الاستعمار الفرنسي بشكل كبير على الزراعة في الجزائر لأن النشاط الاقتصادي يعتمد على المواد الأولية الفلاحية، وهنا نسجل نوعين من النشاط الفلاحي في الجزائر بتلك الفترة، الأول يضم نشاط المستوطنين الذين يسعون إلى بلوغ السوق الأوروبية من خلال تصدير منتجاتهم مما أدى إلى ظهور قطاع زراعي كبير متطور، وتزامن ذلك مع وجود نشاط فلاحي آخر عند المزارعين الجزائريين وهو قطاع الاكتفاء الذاتي، الذي يعتمد بشكل كبير على الوسائل الزراعية التقليدية وعلى الأمطار الموسمية[3]، وهذا النوع من الإنتاج في الغالب يكون متذبذبا ولا يلبي متطلبات الجزائريين من المنتوجات الفلاحية، هذا

---

(1)– شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا...، ج2، **المصدر السابق**، ص ص 258–259.

(2)– شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، ج2، **المصدر السابق**، ص 481.

(3)- Ananou (p),« Les populations Rurales Musulmanes Du Sahel D'Alger», Revue Africaine, Série 97, 1953, P 413-415.

التباين في الإنتاج راجع إلى أن الحكومة الفرنسية وضعت كل الأجهزة والمؤسسات التشريعية والمالية والسياسية في خدمة الأوروبيين.[1]

لقد تحدثت جريدة وادي ميزاب عن الصعوبات التي يعاني منها قطاع الزراعة الخاص بالأهالي في مقال لها مؤرخ في 13 جانفي 1928م، فمن ضمن النقاط التي أشارت إليها في الغرب الجزائري نوجزها فيما يلي:

- حالة السدود التي تحتاج إلى إعادة البناء من جديد فهي في الكثير من الأحيان تتسبب في كوارث على حياة السكان ورؤوس الماشية والأراضي الفلاحية، إذ كتبت عن انهيار سد فرقوق الواقع في الغرب الجزائري، حيث جاء فيها ما نصه «فألحقت أضرار عظيمة بتلك الناحية وزادت في ويلاتها التي انتابها عندما انكسر سد فرقوق وانسابت سيوله المتدفقة... فزاد فيض الأنهار الموجودة بدوائر معسكر، مستغانم، ووهران وقد كان من شدة هذا الفيض قد استوى على مساحات شاسعة...فاقلق بذلك بال السكان، أما ناحية السيق، التي يرويها سد الشرفة وكذلك سد الميناء حتى أن السكان قد اخلوا ضيعهم وبارحوا حقولهم مخافة أن ينكسر السد ويعم الطوفان».[2]
- ارتفاع نسبة الملوحة في بعض المناطق وهذا ما جعل الأراضي الصالحة للزراعة تتقلص بشكل كبير، إذ جاء بنفس الجريدة ما نصه «هناك خطر آخر لا يقل عن سالفه وهو خطر الملوحة المفرطة تبث سمومها في بعض النواحي الوهرانية».[3]
- ارتفاع مستوى المياه خاصة في الجنوب والذي يشكل عائقا في الزراعة والمنتوجات الفلاحية ويقضي على الأشجار المثمرة، إذ تحدثت جريدة وادي ميزاب عن هذه

---

[1]– مساعد أسامة، «**الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830–1962**»، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، ع 3، المجلد 4، جامعة بابل، العراق، [د ت]، ص 224.

[2]– (صاحب المقال دون توقيع)، «**نتائج الطوفان**»، جريدة وادي ميزاب، ع 65، س2، الجمعة 20 رجب 1346 الموافق لـ 13 جانفي 1928، ص 2.

[3]– **المصدر نفسه**، ص2.

الظاهرة وقد جاء فيها: «وإذا غمرت تلك النواحي الأمطار والمياه الغزيرة فإن مستوى ذلك النبع قد يرتفع إلى وجه الأرض».[1]

- اعتماد وسائل تقليدية في الحرث والري وهذا ما يقلص من المساحات المحروثة، فالأراضي التابعة للأهالي لا تستثمر كلها بل لا يكاد يستثمر منها إلا نحو أربعة ملايين هكتار في أحسن أحوالها[2]، كما جاء في مجلة الشهاب بالعدد الأربعة والستون الصادر بتاريخ 27 أكتوبر 1926م ما نصه «فقد تجده يستعمل الآلات التي كان يستعملها أجدادنا منذ قرون، أي لا مواد عضوية ولا آلات ميكانيكية ولا. ولا!، بينما غيرنا أمامنا كيف يتقدم في أرضنا بخيراتنا وكيف يطاوعه العمل»[3].
- تقلص الأراضي الزراعية الخصبة بسبب السياسة الاستعمارية وانتقال ملكيتها من الجزائريين إلى المستوطنين بحيث أصبحت الأراضي التابعة للأهالي عبارة عن قطع صغيرة ذات تربة غير خصبة وتشكل أربعة أخماس من مجموع الأراضي التابعة لهم.
- عدم استعمال الأسمدة واحترام الدورات الزراعية والاعتماد فقط على الأمطار الموسمية وهذا ما جعل مردودها في تناقص بسبب الجفاف.[4]

لقد أدركت الإدارة الاستعمارية خطورة تراجع الإنتاج الزراعي عند الجزائريين منذ أزمة 1933-1935م لهذا قامت بإحداث تعديلات على القروض الفلاحية وأنشئت صندوق القرض الرعوي، وجاء قانون 19 جويلية 1933م الذي نص على إمكانية استفادة الأهالي من هذه القروض، كما تكفل هذا الصندوق في أكتوبر 1935م بعملية مسح ديون الفلاحين الجزائريين، هذا النشاط كان الهدف منه محاربة الجمود الفلاحي الذي كانت تعاني منه

---

[1]- (صاحب المقال دون توقيع)، نتائج الطوفان، **المصدر السابق**، ص ص 2-3.

[2]- أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر...، **المصدر السابق**، ص 474.

[3]- مصطفى بن شعبان، «**الحياة الجديدة**»، مجلة الشهاب، ع 64، س2، الخميس 20 ربيع الثاني 1345 الموافق لـ 27 أكتوبر 1926، ص 450.

[4]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري...، **المرجع السابق**، ص71.

الجزائر[1]، لأن الزراعة تمثل الجانب الأكثر أهمية في الاقتصاد الفرنسي فقد وصلت نسبتها إلى 40% من مجموع الإنتاج العام، وتُشغل ما يقل عن 80% من الفئات النشيطة التي تعمل في هذا المجال.

1-2- أنواع الإنتاج الزراعي بالجزائر:

1-2-1- القمح:

منذ نهاية الحرب العالمية الأولى أخذت ديمغرافية الأهالي في تزايد مستمر، هذا ما جعل الطلب على الحبوب الصلبة في تزايد أيضا، إذ كان أكثر من ثلثي الجزائريين يعيشون حياة بسيطة يسودها التقشف، ولم يتجاوز الإنتاج الإجمالي للقمح فيما بين 1920-1927م ستة عشر مليون قنطار، هذا التراجع في المحصول يعود لسنوات الجفاف، كما انخفض خلال الحرب العالمية الثانية إلى غاية أربعة عشر مليون قنطار، بسبب ظروف الحرب وإجبار الشباب الجزائري على المشاركة فيها، مما ولد ردود أفعال قوية تمثلت في الهجرة إلى مختلف الدول العربية والمغاربية والأوروبية، ومنهم من التحق بجبهات القتال مجبرين وهم بالآلاف وهذا ما اثر على اليد العاملة في المجال الفلاحي، لكن بعد سنة 1948م عرف إنتاج القمح تحسنا ملحوظا إذ بلغ في سنة 1954م تسعة عشر مليون قنطار.[2]

لقد كان محصول الأوروبيين يفوق بكثير ما ينتجه الجزائريين من القمح ويعود السبب في ذلك إلى وسائل الزراعة واستعمال الطرق الحديثة في عملية الإنتاج بالإضافة إلى نوعية الأراضي والسياسة الإدارية التي سخرت كل السبل لتمكينهم من الاستحواذ على كل ما يتعلق بهذا النشاط، وهذا ما جعل بعض المنتوجات حكراً عليهم مثل الكروم والحمضيات والمزروعات الصناعية[3]، لذلك كان ما ينتجه الجزائريون من القمح في أحسن أحواله لا

---

(1)- شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، ج2، **المصدر السابق**، ص 809.

(2)- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري...، **المرجع السابق**، ص 70.

(3)- محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية...، ج1، **المصدر السابق**، ص 23.

يتعدى ثمانية ملايين قنطار في السنة، ولا يتعدى استغلالهم للأراضي مساحة 1.300.000 هكتار والقسط الأكبر يعود للأوروبيين.[1]

على العموم فإن زراعة القمح في الجزائر قد مرت بثلاثة مراحل يمكن الإشارة إليها كما يلي:

- مرحلة النمو 1853–1875م كانت هذه المرحلة بمثابة تطور ونمو زراعة القمح في الجزائر لأنه بعد عام 1853 تم التركيز على زراعة الحبوب وتصديرها لفرنسا وادخلت على هذا النشاط بعض الآلات الحديثة، بالإضافة إلى استغلال الأراضي الشاسعة لهذه المنتوجات، لهذا بلغت المساحات المزروعة لسنة 1853م ما يفوق 500.000 هكتار لتصل سنة 1875م إلى ما يربو عن 1.325.000 هكتار.
- مرحلة الركود في المساحات المزروعة 1875–1925م في هذه الفترة تحولت وجهة المنتوجات الزراعية نحو المزروعات الصناعية وبالتالي تقلصت المساحات الخاصة بزراعة الحبوب بشكل كبير.
- مرحلة التراجع الطفيف 1930م إذ عرفت هذه السنة نموا ملحوظا في المساحات المخصصة لزراعة القمح بسبب ارتفاعه في السوق الدولية، وزيادة الطلب عليه مما ساهم في زيادة الاهتمام بزراعة الحبوب. [2]

لقد بلغت الزيادات في الإنتاج حسب الفترات المتقاربة والتي بدأت منذ الحرب العالمية الأولى إلى ما يقارب 6.700.000 قنطار خلال الفترة الممتدة من 1915–1935م وتجاوزت 7.129.439 قنطاراً بحلول سنة 1944م، أما الفترة الممتدة من 1945–1954م فقد بلغ الإنتاج بها ما يقارب 6.909.477 قنطاراً.[3]

لقد تم التركيز على القمح دون بقية الحبوب الأخرى لأنه يمثل الغذاء الأساسي للجزائريين وبدرجة أقل بالنسبة للأوروبيين، كما أنه عرف كذلك عملية التصدير لجودته،

---

[1]– أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر...، **المصدر السابق**، ص 97، 100.

[2] – *Mohamed Elyes Mesli, **po. cit,** p182.*

[3]– شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، ج2، **المصدر السابق**، ص 788.

فكان المنتوج الجزائري يصدر إلى فرنسا ومقابل ذلك تستورد الحبوب ذات النوعية الرديئة، وسوف نكتفي بإبراز عملية التصدير والاستيراد بين سنوات 1950-1954م، والفارق بين هذه المبادلات بين الجزائر وفرنسا والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول يبين كميات الصادرات والواردات من القمح لسنوات 1950-1954م.

السنة	1950	1951	1952	1953	1954	الوحدة: ألف قنطار
التصدير	593	1.206	1.532	518	719	/
الاستيراد	1.574	1.542	1.519	1.297	999	/

المصدر:

Mohamed Elyes Mesli, les origines de la crise agricole en Algérie, éditions dahlab, Algérie, p191.

نلاحظ من خلال الجدول أن كميات القمح الواردة نحو الجزائر تفوق بكثير الكميات الصادرة وهذا الفارق راجع إلى السياسة الفرنسية الزراعية رغم تزايد عدد السكان بشكل مستمر فإنها قد استغلت الأراضي المخصصة لزراعة القمح في إنتاج المزروعات الصناعية، وهذه الوضعية سوف نبرزها بالأرقام في الجدول الاتي:

الجدول يوضح الإنتاج السنوي حسب عدد السكان ومعدل كل فرد من القمح.

السنة	عدد السكان	الإنتاج حسب السكان	نصيب كل فرد في الشهر
1921	5.700.000	17.100.000	3 قنطار
1931	6.500.000	14.000.000	2.15 قنطار
1936	7.100.000	16.300.000	2.29 قنطار
1948	8.600.000	17.600.000	2.04 قنطار
1954	9.400.000	24.400.000	2.59 قنطار

المصدر: *Mohamed elyes mesli, **op. cit**, p183*

كما أن الاعمدة البيانية التالية توضح ذلك:

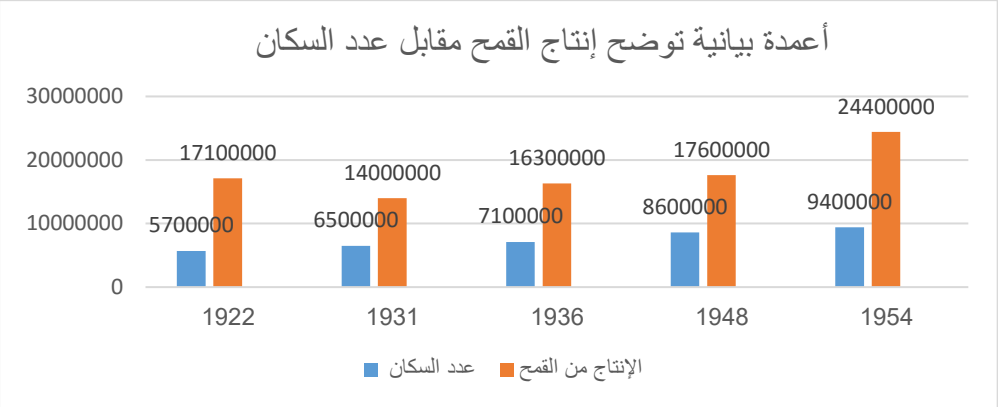

المصدر: *Mohamed elyes mesli, op. Cit, p183*

ما نلاحظه من خلال الجدول أن إنتاج القمح قد عرف استقرار خلال سنوات 1922-1948 لكن سنة 1931م كان إنتاجها ضعيفاً مقارنة بسنة 1954م، وأن عدد السكان في تزايد مستمر وأن نسبة كل فرد من القمح تتراوح ما بين 4 كغ إلى 12 كغ في الشهر.

1-2-2- زراعة البقول والخضروات:

لقد أخذت هذه المنتوجات أهمية معتبرة منذ الحرب العالمية الثانية التي أعطتها دفعاً قوياً وأصبحت هذه المساحات خلال سنة 1945م تغطي ما يزيد عن سبع مرات من المساحة التي كانت تحتلها في سنة 1937م، ولكن إنتاج البواكير أصبح على درجة من الأهمية بحيث تصدر المرتبة الثالثة في جدول الصادرات الجزائرية[1]، هذه المنتوجات كانت ترتكز في الشمال بصفة كبيرة لطبيعة المناخ بالشريط الساحلي والمناطق الداخلية، إذ شكلت نسبة الصادرات من هذه المنتوجات ما يقارب 75% من مجموع الصادرات الفلاحية، وكانت مساحة الأراضي المخصصة لهذا الإنتاج تبلغ حوالي 460.000 هكتار بعد الحرب العالمية الثانية، يعني 6% من مساحة الأراضي المستغلة، والجدول الاتي يبين قيمة الصادرات من الخضر الطازجة خلال سنوات 1950-1954م.

[1]- شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، ج2، **المصدر السابق**، 791.

جدول يبين قيمة الصادرات من الخضر الطازجة خلال سنوات 1950-1954م.

السنة	قيمة الصادرات (مليار فرنك)	قيمة الصادرات بالنسبة المئوية
1950	6.113	%7
1951	6.279	%7
1952	6.495	%7
1954	8.881	%8

المصدر: *Mohamed elyes mesli, **op. Cit,** p 178.*

ما نلاحظه من خلال الجدول أن قيمة الصادرات من الخضر الطازجة قد حافظت على قيمتها، كما سجلت ارتفاعاً ملحوظا في سنة 1954م بسبب زيادة الإنتاج وسعرها في السوق العالمية.

1-3- المزروعات التحويلية النقدية[1]:

1-3-1- القطن:

لقد عرفت الزراعات التحويلية اهتماماً واسعاً من طرف الإدارة الاستعمارية لأنها تعد من المواد الأولية لعملية التصنيع خاصة في ظل الثورة الصناعية التي عرفتها أوروبا، لهذا كانت بعض المناطق من الجزائر محط اهتمام لإنتاج القطن، وكانت منطقة الغرب الجزائري وعنابة وسكيكدة مناطق استثمار لهذه المزروعات، إذ كانت المساحات القطنية في الجزائر مع مطلع سنة 1922م لا تتجاوز 500 هكتارا، حيث ارتفعت هذه المساحات المستغلة خلال سنة 1924م إلى ما يفوق 2000 هكتارا ثم إلى 6107 هكتاراً خلال سنة 1925م، وظلت عملية التوسع في زراعة القطن مستمرة إلى غاية سنة 1928، بعدها عرفت تراجع ملحوظا بسبب زيادة الضرائب، إذ لم تتجاوز مساحة الأراضي المزروعة منها 4000 هكتاراً، وكانت صادراتها سنة 1926م ما يقارب 27.307.000 فرنك.[2]

---

[1]- ينظر الملحق رقم 20.

[2]- (صاحب المقال دون توقيع)، «**صدى الصحافة**»، جريدة وادي ميزاب، ع88، الجمعة 3 محرم 1346 الموافق لـ 22 جوان 1928، ص2.

لقد ذكرت جريدة وادي ميزاب في عددها الثامن والثمانين الصادر بتاريخ 22 جوان 1928م أسباب تراجع زراعة القطن في الجزائر نوردها فيما يلي:

- الظروف الجوية التي سادت سنة 1928م في وقت نمو البذور والتي أدت إلى تراجع المحصول الزراعي.
- قلة مياه السقي في الكثير من المناطق وهذا ما أدى إلى ضعف المردود الفلاحي.
- غزارة الأمطار التي تساقطت في الغرب الجزائري، مما أدى إلى تعطيل المحصول وإتلافه.
- الأمراض التي تصيب القطن مثل دودة الفراشة وهذا ما يؤدي إلى إتلاف مساحات كبيرة جدا منه، إذ أتلفت هذه الأخيرة في عمالة وهران اكثر من 17.000هكتاراً سنة 1927م، فتراجع محصولها من 8 إلى 7 قنطار من القطن الخالص في الهكتار الواحد، كما أحصت الإدارة الاستعمارية معدل المنتوج عبر الوطن فكان بمقدار ثلاثة عشر قنطاراً للهكتار الواحد في المساحات المسقية، كما قامت بعدة تجارب لتطوير زراعته، إذ توصلت إلى إنتاج بذور ذات جودة يصل إنتاجها إلى 22 قنطاراً في الهكتار الواحد، وكانت أول تجربة سنة 1918م، لهذا توسعت زراعته لتشمل منطقة الغرب وحوض الشلف وعنابة وسكيكدة وصولاً إلى أحواز قسنطينة والمنحنى البياني التالي يوضح ذلك.[1]

منحنى بياني يبين زراعة القطن في الجزائر فيما بين 1922-1928م.

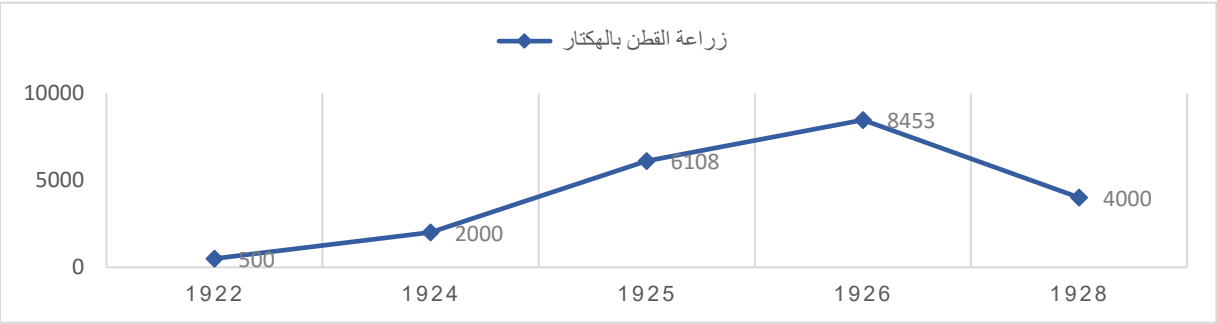

المصدر: جريدة وادي ميزاب العدد 88 ص02.

[1] – (صاحب المقال دون توقيع) ، صدى الصحافة، **المصدر السابق**، ص 2.

1-3-2- التبغ:

سجلت زراعة التبغ بالجزائر تزايداً ملحوظاً بسبب اهتمام المعمرين بهذه الزراعة، لأن لها عائدات مالية كبيرة، إذ كانت زراعتها نشطة سائرة في الزيادة والانتظام فقد وصل محصولها سنة 1926 إلى ما يقارب 300.000 قنطار موزعة على مساحة تقدر بحوالي 32.600 هكتاراً[1]، بعدما كان إنتاجها لا يتجاوز 114.000 قنطاراً سنة 1916م، كما كانت عمالة الجزائر تنتج 16875 قنطاراً وتشغل ما لا يقل عن 4000 فلاحاً على مساحة تقارب 16500 هكتاراً، أما عمالة قسنطينة فكان يعمل بهذا المجال ما يقارب 6000 فلاحاً على مساحة تفوق 16.000هكتاراً، وتنتج ما يفوق 117.500 قنطاراً من التبغ وتشغل ما لا يقل عن 4400 فلاحاً.[2]

كما استثمر الاستعمار الفرنسي في هذه المنطقة حيث قام بزراعة أنواع راقية من التبغ يطلق عليها «النشوق»، إذ أنتجت في أول تجربة لها ما يقارب 6700 قنطاراً، أما عمالة وهران فكانت تنتج 770 قنطاراً من تبغ النشوق، ويعمل بها مالا يقل عن 70 فلاحاً على مساحة تقدر بحوالي 43 هكتاراً، بالنسبة لمنطقة القبائل وسهول يسر التابع لولاية بومرداس حالياً هذه المناطق الغنية بملوحتها تنتج نوعا آخر من التبغ يستعمل في صناعة «السيقار»، كما تنتج سهول متيجة أيضا هذه المزروعات وتتميز بنوع يطلق عليه «الشبلي»، الذي يميل إلى الاصفرار وكانوا يحضرونه على النمط الشرقي كما يوجد في عمالة قسنطينة أيضا، منطقة عنابة، القالة، بوشقوف، لقد تراوحت أسعاره في الفترة الممتدة من 1926-1930م ما بين 350 إلى 500 فرنك للقنطار الواحد، وكان محصول عزابة وعنابة وقالمة يصل إلى 130.000 قنطاراً يدفع منها 110.000 إلى جمعية الدخان العنابية[3].

---

[1]- (صاحب المقال دون توقيع)، «**التبغ وفوائده ومضاره**»، جريدة وادي ميزاب، ع 68، الجمعة 12 شعبان 1346 الموافق لت 03 فيفري 1928، ص 3.

[2]- (صاحب المقال دون توقيع)، صدى الصحافة، جريدة وادي ميزاب، **المصدر السابق**، ص2.

[3]- **المصدر نفسه**، ص 2.

1-3-3- الحلفاء:

لقد تزايد الاهتمام بالحلفاء بعد نهاية الحرب العالمية الأولى لأنها تشكل المصدر الأساسي لصناعة الورق بكل أنواعه، تتواجد في الأراضي البور على مساحة أربعة ملايين هكتار، وتشكل مصدراً لامتصاص اليد العاملة والبطالة، إذ فاق إنتاجها 150 الف طن سنوياً، كما شهد إنتاجها تزايداً مستمراً حتى وصل إلى 200 ألف طن في السنوات التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث كانت تحتكره شركة استعمارية واحدة وتصدره إلى فرنسا ومنها إلى بقية الدول الأوروبية كإنجلترا وإسبانيا وإيطاليا.[1]

لقد تطورت صادرات الجزائر من الحلفاء حسب الإحصائيات التي أوردتها جريدة وادي ميزاب بعددها الثاني والتسعون الصادر بتاريخ 21 جويلية 1928م والتي نوجزها في هذا الجدول:

جدول يبين قيمة الصادرات من الحلفاء فيما بين سنوات 1870-1927م

السنة	قيمة الصادرات بالقنطار
1870	430.000
1880-1910	800.000
1910-1913	1.060.000
1919	59000
1926	1.400.000
1927	1.900.000

المصدر: الكاملي، الحلفاء، جريدة وادي ميزاب، ع92، الجمعة 1صفر 1347 الموافق لـ 21 جويلية 1928، ص 3.

ما نلاحظه من خلال هذا الجدول أن الصادرات من الحلفاء ظلت في تزايد مستمر من سنة 1880م إلى غاية سنة 1913م إذ عرفت تراجعا طفيفا بسبب ظروف الحرب العالمية الأولى ونقص اليد العاملة التي سخرت في الدفاع عن فرنسا بمقتضى قانون التجنيد الإجباري لعام 1912م، كما عرفت تزايد كبير ابتداء من سنة 1922م لتصل إلى

[1]- أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر...، **المصدر السابق**، ص 101.

1.900.000 بحلول سنة 1927م، إذ صرحت الإدارة الاستعمارية أن قيمة صادراتها من الحلفاء قد قدرت بمبلغ 7 ملايين فرنك، وكانت المبادلات التجارية تتم بين فرنسا وإسبانيا وبلجيكا وإيطاليا، كما عرفت زراعتها في الجنوب الجزائري انعدام الوسائل الحديثة ونقص في اليد العاملة، وأثناء جنيها كانت تعاني من نقص في الشحن والمواصلات.

1-3-4- النخيل:

تعد المنطقة الجنوبية من المناطق التي تشتهر بغرس أشجار النخيل، فبعد الحرب العالمية الأولى كانت المساحات المغروسة تقدر بـ 65 ألف هكتار تنتج أنواعا عديدة من التمور، إذ يقدر إنتاجها في السنة 1.800.000 قنطار، تستعمل بعض أنواعها للاستهلاك المحلي وتوزع الكميات الأخرى على الأسواق العالمية بواسطة شركات الاحتكار الاستعمارية، لهذا زاحم المستوطنون الجزائريين في امتلاك الواحات الشاسعة.[1]

لقد كتبت الصحف الإصلاحية عن زراعة النخيل في الجنوب وما تدره من أموال لرفع الاقتصاد القابع تحت سلطة الاحتلال، حيث أجرت مقارنة بين الدول المنتجة لها وقدمت إحصائيات لهذه الثروة في كل دولة، وكمية الإنتاج والتصدير، إذ تحدثت عن العراق الذي يمتلك ما يقارب 30 مليون نخلة بطاقة تصدير تقارب 1.100.000 قنطار، أما مصر والسودان فبها ما يقارب 11.000.000 نخلة، كما تحدثت في ذات السياق عن تجربة أمريكا التي درست الظروف الملائمة في بلادها لزراعة النخيل، وعن الشروط التي تساعد على نمو النخيل والتي تتطلب صيفا حارا وطويل كي تنضج ثمارها.

1-4- دعوة الصحف الإصلاحية الجزائرية للاهتمام بخدمة الأرض:

لقد تحدثت الصحف الإصلاحية عن البطالة في الكثير من المقالات وربطتها بتدني مستوى المعيشة، مرجعة بعض أسبابها إلى انعدام اليد العاملة المهنية، وهذا راجع إلى عدم وجود مدارس ومعاهد متخصصة، خاصة في منطقة الجنوب رغم المجهودات المبذولة في هذا الشأن، بالإضافة إلى انعدام فرص الشغل لطبيعة السياسة الاستعمارية، وهذا ما أثار

[1]- أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر...، **المصدر السابق**، ص 102.

قضية المشاكل التي يعاني منها الأهالي في الصحافة العربية والإصلاحية، والتي أدرجت بعض الحلول لامتصاص البطالة وركزت على خدمة الأرض، لأنها أكبر مجال يحتاج لليد العاملة، وحثت الشباب على العمل بها، لأنها كفيلة بأن ترفع من مستوى معيشتهم ، كما تحدث أحد المسؤولين في الإدارة الاستعمارية عن قضية الأهالي والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية، إذ ذكر ما نصه «إن الازدهار السياسي سيكون مضمونا أحسن ضمان في أوساط الأهالي، وسيمتاز بالخصوبة طالما كان سببا على أساس الازدهار الاقتصادي والاجتماعي، وسوف تقومون بالمساعدة في ترقية الإدارة الفلاحية للأهالي، وفي تدعيم مردود أراضيهم».[1]

لقد أكدت الإدارة الاستيطانية والمعمرين على نجاعة الحلول السياسية في حل مشاكل الأهالي والتي سوف تنعكس على الوضع الاقتصادي، لكن الجرائد الإصلاحية أكدت على خدمة الأرض والنهوض بالتجارة والصناعة، فكتبت جريدة الشهاب عن الأسباب التي جعلت غيرنا يتفوق علينا في مختلف المجالات، حاثة الجزائريين على الأخذ بأسباب التطور وتحديث الطرق البدائية من خلال استعمال الآلات الحديثة في مختلف المجالات الإنتاجية، وفي هذ الصدد دعت الشباب للاهتمام بالمجال الفلاحي، إذ جاء فيها ما نصه «فانهضوا بالزراعة يا عباد الله وأشبعوا الأرض عملا تشبعكم خبزا، لأن نيل المنى لا يكون إلا ببذل الجهد وتضحية العزيز والنفيس، ولا طريق للاستفادة من الأرض وخيراتها إلا بالعمل، ولا ينتج النتاج المطلوب إلا متى استكملت اللوازم».[2]

1-5- الجفاف والجوائح الطبيعة وركود النشاط الفلاحي:

لقد كانت سنة 1919م ذات مردود سيء للغاية، فلم يتعد إنتاجها 8.337.000 قنطار من الحبوب، فأغلب السنوات العادية كان إنتاجها ما بين 13 إلى 14 مليون قنطار، يضاف إليها الجفاف الذي اجتاح المنطقة في السنوات الموالية، بحيث لم يجن الفلاحون إلا

---

[1]- محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية...، ج1، **المصدر السابق**، ص 65.

[2]- مصطفى بن شعبان، «**الحياة الجديدة**»، مجلة الشهاب، ع 64، س 2، الخميس 20 ربيع الثاني 1345هـ الموافق لـ 28 أكتوبر 1926، ص 450.

5.184.000 قنطار، حيث لم يسبق أن بلغ هذا التدني أدنى مستوى منذ سنة 1867م، كما قضى هذا الجفاف على الماشية حيث نفق منها أكثر من 50%، كما ظهرت بعض الأمراض التي لا تأخذ طابع الوباء إلا في حالات حدوث المجاعة، ففي عام 1921م قضى هذا المرض على أغلب المعدمين من الأهالي، وقد تحدثت الصحافة العربية على هذا الوضع في عدة مقالات منها صحيفة الإقدام، كما ضربت موجة جديدة من الجفاف في سنوات 1922–1923م، مما فاقم حدة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية.[1]

لقد ساد قطاع الزراعة بالجزائر سنة 1926م ركود كبير، إذ كانت هذه السنة غير ملائمة للفلاحة، كما تحدثت عنها جريدة وادي ميزاب، وذلك لما شهدته من سوء الظروف المناخية والتقلبات الجوية، التي أدت إلى نقص في المحصول الزراعي، خاصة في الجنوب الذي تراجع إنتاجه من 22 مليون قنطار سنة 1925م إلى 12 مليون قنطار سنة 1926م، كما تراجع عدد رؤوس الأغنام وإنتاج التبغ وبقية المنتوجات الأخرى بشكل كبير، بحيث انخفض إنتاج الزيتون بسبب الظروف الجوية وتراجعت صادراته خلال سنتي 1925–1926م على التوالي من 6.913.745 إلى 7.456.068 قنطار، لكن بحلول سنة 1927م انخفض إلى 1.024.884 قنطار.[2]

لقد تكررت حالة الركود هذه في سنة 1935م، لكن في هذه المرة لم تكن بسبب الأحوال الجوية بل بسبب ركود حالة السوق وهبوط أسعار القمح في السوق الدولية وتكدس المحاصيل، وهو ما ترتب عنه عدم تسديد الديون والضرائب، مما دفع بالفلاح الجزائري إلى بيع محصوله بأبخس الأثمان لشركات الاحتكار التي تعمل بهذا المجال[3]،وهذا ما عالجته جريدة الأمة بعددها الثامن والثلاثين الصادر بتاريخ 20 أوت 1935م، إذ جاء فيها ما نصه: «لقد اشتدت حالة الفلاحة بالقطر الجزائري في هذه السنوات الأخيرة، بكيفية تفوق حد

---

[1]– شارل روبيرت أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، ج2، **المصدر السابق**، ص ص 477، 480.

[2]– (صاحب المقال دون توقيع)، «**الفلاحة الجزائرية**»، وادي ميزاب، ع 61، الجمعة 21 جمادى الثانية 1346هـ الموافق لـ 16 ديسمبر 1927م، ص 02.

[3] - *Ali Merad, **op .cit,** p181.*

التصور تكدست غلل سنوات وركدت سوقها وهبط سعر القمح التي عليها المدار والمعول...لا أفاضت عليه يسرا يمكنه من مواصلة استغلال أراضيه، إلى مضايقة إدارة المغرم بكيفية أصبحت تواصل غلاتهم المرهونة بالأدواك مصادرة من طرفها حتى يسددوا ما عليهم نحوها تماما».[1]

ثانياً-القضايا التجارية:

لقد عالجت الصحف الإصلاحية موضوع التجارة وخصتها بالكثير من الاهتمام، إذ تحدثت عن مواصفات التاجر البسيط المبتدأ الذي أسدت له عدة نصائح، منها ضرورة تنظيم عمله سواء في عملية البيع أو العلاقات مع الزبائن أو حتى في مواقيت العمل، كما تحدث أبو اليقظان عن المعاملات التجارية بين التجار، فهي أحيانا تتسم بالشدة فيما بينهم خاصة في تضييق آجال التسديد وعدم الليونة في المعاملة، كما تحدث أيضا على التعامل بالدين الذي يحدث الكثير من الخلافات وفي هذا يقول: «فما حيلة المسكين وما تدبيره، أمواله مبددة بين أفراد القبائل والعروش مفرقة ومطاردة...فإذا ساعفه حظه أمكنه أن يجمع من هنا وهناك ما يخلص به نفسه».[2]

كما ذكر أيضا الصعوبات التجارية، فإذا لم يستطع التاجر تسديد ديونه كانت المقاطعة من أصحاب المستودعات الذين يمتنعون عن تزويده بالسلع وما يحتاج إليه من تلك المواد، وبالتالي يكون مآله الإفلاس، وتطرق ضمن حديثه عن مشاكل التجارة المحلية، التي وصفها بعدم التنظيم والاحتكار والمضاربة، مما أدى بالكثير من التجار المبتدئين إلى الإفلاس في بداية مشوارهم، حيث أراد من وراء ذلك التنبيه إلى تدارك النقائص والاقتداء بالتجار اليهود الذين تحكموا بهذا القطاع في الجزائر، ومارسوا الاحتكار الذي حاربته الصحف الإصلاحية في جرائدها أكثر من مرة، كما تحدث عن الفرق بين التجار الجزائريين

---

[1]- (صاحب المقال دون توقيع)، «**فلاحة القطر الجزائري تحتضر**»، جريدة الأمة، ع 38، الثلاثاء 20 جمادى الأول 1354هـ الموافق لـ 20 أوت 1935م، ص 01.

[2]- أبو اليقظان، «**تجارتنا وتجارتهم**»، جريدة وادي ميزاب، ع 2، س1، الجمعة 23 ربيع الأول 1345هـ الموافق لـ 01 أكتوبر 1926م، ص 02.

والأوروبيين، وأكد أن غيرنا قد تسلح بسلاح العلم والتجربة، ولهذا أصبحوا متحكمين في السوق بالجزائر وامتلاكهم المصانع واتصالهم بالأسواق الخارجية، بالإضافة إلى تكفل البنوك باحتياجاتهم المالية، وهذا ما جعلهم يمتلكون المستودعات الكبيرة ويتحكمون في التجارة.[1]

لقد أبرزت جريدة وادي ميزاب في عددها الثاني الصادر بتاريخ 01 أكتوبر 1926م عوامل النهوض بالقطاع نوجزها في عدة نقاط:

- التجارة تحتاج للعلم لهذا وجب تعليم الأبناء المسائل المالية والحساب مع تشبعهم بأحكام البيع ومعرفتهم للربا وأنواعه من أجل عدم الوقوع فيما حرم الله في باب المعاملات.
- لقد اهتم أبو اليقظان بتعليم الأبناء التجارة الصحيحة الخالية من الاحتكار والغش والربا الذي خصه بمقال أبان فيه أضراره وعواقب التعامل به.
- تعلم الأبناء أمور الحساب والنظم المالية والمقاييس وطريقة مسك الدفاتر، إلى جانب تعليمهم اللغات الأجنبية لتسهيل عملية التواصل مع بقية الأجناس، لأن التجارة تتطلب التواصل مع الأوروبيين، إذ جاء في هذه الجريدة ما نصه: «لقد رأينا الذين يدخلون ميادين التجارة من أبواب المدارس كيف يتحدون ويتعاونون وكيف يؤسسون وينضمون ويديرون، وكيف يديرون المصالح ويفضون المشاكل ويحسمون مواد النزاع بأسهل الطرق، وكيف يعقدون الجمعيات ويشكلون الشركات والنقابات».
- تدريب الأبناء على حسن المعاملة وكسب الزبائن من خلال تمكينهم من العمل تحت المراقبة في المحلات التجارية، وهذا ما يحدث في منطقة ميزاب.
- نوه أبو اليقظان بأهمية معرفة المعاملات المالية، والتعامل مع المستودعات الكبرى الخاصة باليهود والأوروبيين الذين يتحكمون في الأسواق والأسعار، لذا

[1]– أبو اليقظان، « تجارتنا وتجارتهم»، جريدة وادي ميزاب، ع 2، **المصدر السابق**، ص 02.

على التاجر الأهلي أن يتحرى أسعار السوق لأنه في الكثير من الأحيان يقع ضحية المضاربة.

- أكد على أهمية الاتحاد بين التجار المسلمين وأنه يتوجب على كل واحد منهم أن يتفادى كل ما من شأنه أن يفسد علاقة الاتحاد في التجارة كالغش والربا وغيرها.

نشير إلى أن أبو اليقظان قد تحدث أيضا عن المزاحمة والمنافسة التجارية في جريدة وادي ميزاب بالعدد الثاني الصادر بتاريخ 07 أكتوبر 1926م، طرق من خلالها أهمية الاتحاد فجاء فيها ما نصه: «إن القيام بالأعمال التجارية الكبيرة المتشعبة الفروع الوعرة المسالك، في أسواق مشتبكة وميادين مكتظة يستلزم تضامنا وتعاونا لأن الأفراد إذا كانوا يعملون وهم أفذاذ فرادى بين تلك الجموع المتزاحمة لا يلبثون أن يزعزعوا من أمكنتهم فيداسوا...التعاون في هذا المضمار المحفوف بالمشاحنات يتطلب شيئا من متانة الأخلاق كالصبر وضبط النفس والثبات وحسن الضن والإيثار والمودة».[1]

لم يغفل أبو اليقظان عن المال الذي اعتبره من أركان التجارة، لأن وفرته تعمل على توسيع نطاقها وتزيد من قيمة وسمعة ومكانة التاجر في السوق، إذ جاء في العدد الثامن الصادر بتاريخ 19 نوفمبر 1926م ما نصه: «وبه ينتهز الفرص في اقتناء أثمن البضائع بأرخس الأثمان، وبه تتوفر ثقته وتعبق سمعته، ويعيش عظيما مهابا محترما من جميع الطبقات...رؤوس الأموال الكبيرة لا تتجمع إلا بالتعاون والتعاضد وجمع شتات القوى، لأن القوة الفردية محدودة، وبذلك يكون عقد الشركات التجارية الكبرى وبتأسيس المصارف على القواعد الإسلامية».[2]

2-1- النظم التجارية كما تناولتها الصحف الإصلاحية:

لقد عالجت الصحف الإصلاحية بعض القضايا التي كانت محل خلاف بين التجار، كمسألة البيع على البيع مبدية آثارها على المبادلات التجارية والسوق وانعكاساتها على

---

(1) - أبو اليقظان، « تجارتنا وتجارتهم»، جريدة وادي ميزاب، ع 2، **المصدر السابق**، ص ص 02-03.

(2)- أبو اليقظان، «**تجارتنا وتجارتهم**»، جريدة وادي ميزاب، ع8، س1، الجمعة 03 جمادي الأول 1345هـ الموافق لـ 19 نوفمبر 1926م، ص 02.

المجتمع، فقد تناولت موضوع الكساد جراء توقف عملية البيع والشراء، وهذا من شأنه أن يحدث الخلل في قوانين التجارة التي تعتمد على مبدأ العرض والطلب، ويقلل من الفائدة بسبب المضاربة في الأسعار، مما يتسبب في الخسارة للتجار وينشر بينهم العداوة والبغضاء، وتفقد بذلك تجارة الأهالي سمة الاتحاد والتعاون الذي تكلمت عنه الجرائد الإصلاحية. [1]

لقد تحدثت عن البيوع المحرمة من منطق شمولية الإصلاح في جانبه الاقتصادي والتجاري، بهدف تنظيم السوق وتعميم الفائدة للحفاظ على المستوى المعيشي بالدرجة الأولى، وتعميم الوحدة الاجتماعية والمحافظة عليها، كما أنها هدفت من حديثها حول هذا الموضوع على تحقيق الاستقرار والحفاظ على تقاليد البيع والشراء بين التجار، بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية، إذ جاء في إحدى مقالاتها ما نصه: «التجارة كسب مباح ما دامت بوجوهها الشرعية، فإذا نوى التاجر تحصيل قوت العيال والقيام بتربية أولاده، وأداء الحقوق والواجبات نحو الفقراء والمساكين، وإحياء المشاريع الخيرية، وإعزاز الملة والدين كانت كالجهاد».[2]

لقد أكدت على أن التاجر لا بد له أن يكون مطلعا على الأعراف العامة التي تسير عليها التجارة، هذا إذا كانت مبنية على أسس دينية ومستمدة من الشريعة الإسلامية، كما حذرت من الإهمال الذي يحدث الصراع بين التجار وبالتالي لا يخدم التجارة بل يزيد في تدهور أوضاع المجتمع، لأنه ينعكس على السوق وعلاقة التاجر بالزبائن، وقد يحدث الإهمال اختلال موازين التجارة والصناعة والزراعة وما ينجر عن ذلك من فوضى داخل هذه القطاعات وينعكس على الوضع وعلى رؤساء العمل بعدم اكتمال مشاريعهم، وبالتالي تكون

---

[1]– (صاحب المقال دون توقيع)، «**لا يبيع بعضكم على بيع بعض**»، جريدة وادي ميزاب، ع 42، س1، الجمعة 29 محرم 1346هـ الموافق لـ 29 جويلية 1927م، ص 02.

[2]– (صاحب المقال دون توقيع)، «**النية**»، جريدة وادي ميزاب، ع 44، س 1، الجمعة 13 صفر 1346هـ الموافق لـ 12 أوت 1927، ص 01.

النتيجة تسريح العمال واختلال سوق العمل وما ينجر عن هذا الوضع من مظاهر اجتماعية، أبرزها عملية الهجرة والبحث عن العمل.[1]

لقد اهتمت بأمر المنافسة في مجال التجارة التي تؤدي إلى عدم استقرار السلع في السوق والخسارة نتيجة المضاربة، إذ ذكرت هذا بالقول: «لا ندري أيجهلون مصير من يبيع بضائعه بعدم الربح على كثرة المصاريف، وفداحة الغرامات، أم ماذا ينوون؟ أينوون أكل أموال الناس بالباطل وإسقاط سمعتهم التي هي أنفس ما يملكون فيصبحون بلا اسم موثوق به في المعاملات، أم يضنون أنهم يربحون رغم كونهم يبيعون بأقل مما يشترون به». [2]

لقد أوردت جريدة الأمة في عددها الثامن والأربعين الصادر بتاريخ 29 أكتوبر 1935م أسعار المواد الغذائية، وربطت مقارنة بين سعر الشراء والبيع كما هو موضح في الجدول:

جدول يوضح أسعار المواد الغذائية

السلعة	الشراء	البيع
الزيت	3.60 فرنك	3.40 فرنك
القهوة	8.25 فرنك	8.40 فرنك
السكر	2.80 فرنك	2.80 فرنك
60 غرام صابون	0.97 فرنك	0.95 فرنك
مكا روني	2.10 فرنك	2.20 فرنك
	1.35 فرنك	1.40 فرنك

المصدر: أبو اليقظان، الانتحار التجاري وأخطاره، جريدة الأمة، ع 48، س 1، الثلاثاء 03 رجب 1354هـ الموافق لـ 29 أكتوبر 1935م، ص 01.

[1]– (صاحب المقال دون توقيع)، «**الإهمال**»، جريدة وادي ميزاب، ع 54، س1، الجمعة 01 جمادي الأول 1346هـ الموافق لـ 28 أكتوبر 1927، ص 01.

[2]– عبد الرحمن، «**التنافس الممقوت**»، جريدة وادي ميزاب، ع 96، س1، الجمعة 29 صفر 1347هـ الموافق لـ 17 أوت 1928م، ص 01.

ما نلاحظه من خلال هذا الجدول أن هناك نقصا في رأس المال مسَّ بعض السلع مع دفع التأثير في البعض الآخر لتعويض الخسارة التي نتجت عن المضاربة بين التجار، وهذه الأخيرة لم تقتصر على المواد الاستهلاكية، بل شملت مجال التجارة بأكمله.

وفي هذا الصدد فقد عهدت شركة (شيل) إلى بعض أعيان التجارة بالعاصمة أن تعهد إليهم ببيع منتجاتها وحددت الأسعار وهامش الربح وأجرت لهم تخفيضات، على أن يسددوا ما عليهم بفترات متباعدة للشركة، فأصبحوا يبيعون بنفس سعر الشراء، ولما بلغ هذا الأمر للشركة ألغت معهم الصفقة ورفعت عليهم الاسعار كغيرهم وألزمتهم بدفع المبلغ نقدا وبصفة عاجلة.[1]

كما أوردت جريدة البصائر أسباب نجاح التجارة نوجزها في نقاط:

- على المنتج الأول الاهتمام بثلاث أصناف من المروجين لما ينتج وهم الباعة بالجملة ثم تجار التجزئة ثم المستهلكين، وهذا الصنف الأخير يتوقف على نجاح الأصناف الأخرى، فكلما ارتفع مستواهم الاجتماعي ارتفع مستواهم الاقتصادي والشعبي أيضا.
- القدرة الشرائية، كلما تراجعت تأثرت التجارة، وهذا العنصر تدخل فيه عدة عوامل منها البطالة، والقوانين الإدارية التي تنظم العمل ومسألة الأجور وغيرها، فمتى كانت القدرة الشرائية مرتفعة انتعشت التجارة أيضا.
- ترويج الإنتاج، فعلى رب العمل الإنتاجي أن يقوم بعملية الترويج التي تزيد من عملية البيع، وهذا العنصر تتكفل به وسائل خاصة مثل الصحافة.

[1]– محمد بلقاسم ناصر بوحجام، مختارات من مقالات الشيخ أبي اليقظان في جريدة الأمة...، **المرجع السابق**، ص 111.

- الجودة من أهم العوامل في زيادة الإنتاج والبيع ورواج السلع، لهذا ركز عليها صاحب المقال وجعلها من أهم الأسباب في نجاح التجارة والإنتاج لأنها تحتفظ بعدد كبير من الزبائن، إذ اقترنت بالعرض الجيد للسلع والسعر المناسب.[1]
- أن يكون التاجر متمرسا من خلال ممارستها في الميدان، وأن يكون على إطلاع على المعاملات التجارية من الجانب الديني حتى لا يقع في الحرام.
- توفر رأس المال الذي ينمي التجارة، إذ جاء في جريدة المغرب بعددها الثالث الصادر بتاريخ 10 جوان 1930م ما نصه: «أن رأس المال للتجارة هو النواة الوحيدة والبزرة الفريدة التي عليها تنبت وتنمو وتزدهر وتثمر شجرة التجارة...إن الداخل لمعمعة التجارة بدون رأس المال، إنما هو كساع إلى الهيجاء بغير سلاح، فهو والحالة هذه لا يخلوا ما أن يواتيه الحظ فيهب له ريح الرواج التجاري».[2]
- ألا يأخذ من البضائع أكثر مما يحتاجه، ولا يحمل نفسه أثقالا لا يطيق على حملها، فإن حمل التجارة في حد ذاته ثقيل.
- ضبط حسابات التجارة دخلا وخرجا منذ فتح الدكان وتدوين ذلك في دفاتر خاصة، وعدم إهمال أي شيء حتى لا يضيع حقه أو حق الناس.
- أن يقتصد في مصاريفه قدر الإمكان ولا يبذر فيها لأن ذلك يعود على هامش الربح ورأس المال خصوصا إذا كانت عليه ديون.

تبدو هذه الشروط التي وجهها أبو اليقظان لممتهني التجارة من أجل رواجها وتحقيق الأرباح بمثابة نصائح ينتفع بها كل تاجر خاصة في ظل السياسة الاستعمارية والأزمة الاقتصادية لسنة 1929م التي ضربت العالم وكانت لها تداعيات على المجتمع الجزائري[3]،

---

[1]– باعزيز بن عمر، «**في مجتمعنا الجديد**»، جريدة البصائر، ع 295، السنة السابعة من السلسلة الثانية، الجمعة 07 ربيع الثاني 1374هـ الموافق لـ 03 ديسمبر 1954م، ص 199.

[2]– (صاحب المقال دون توقيع)، «**نظرة في التجارة**»، جريدة المغرب، ع 3، س 1، الثلاثاء 12 محرم 1349هـ الموافق لـ 10 جوان 1930م، ص 01.

[3]– **المصدر نفسه**، ص 01.

لهذا كتبت جريدة المغرب مقالا تحت عنوان «كيف يجب أن تسير التجارة؟» ضبطت فيه واجبات التاجر في دكانه ونحو عماله، نوردها في النقاط الآتية:

- أن يباشر إدارته بنفسه أو من ينوب عنه مع الالتزام بالصرامة في العمل خاصة في مراقبة عماله في معاملاتهم وفي تسيير شؤون الدكان.
- أن يدقق التاجر في تنظيم دكانه وتنسيقه على أجمل ما يقتضيه الذوق العصري من ترتيب وتحسين.
- تخصيص وقت في كل مساء لمراجعة الحسابات وضبط ما يحتاجه صاحب الدكان من السلع لتزويده بها ويرتب ما تبقى منها في مكانه.
- إن سر نجاح التجارة حسب جريدة المغرب هو الاعتناء بالنظافة وحسن الهيئة لعمال الدكان بما يقتضيه الذوق السليم، وهذا ما يزيد من إقبال الناس عليه.[1]

2-2- الدعوة إلى تأسيس نقابات تجارية:

لقد كتبت الصحف الإصلاحية منذ مطلع القرن العشرين حول أهمية تأسيس النقابات العمالية التي تدافع عن حقوق العمال، إذ تأسست عدة نقابات منذ دخول الاستعمار الفرنسي للجزائر، وبحلول سنة 1868م أصدرت السلطة الاستعمارية قرار بحل كل النقابات الحرفية التي كانت تمثل حوالي 20 حرفة في كل مدينة[2]، وانطلاقا من قناعة الجزائريين بأهمية تأسيس النقابات التجارية، فقد تأسست عدة نقابات في النصف الأول من القرن العشرين، منها النقابة التجارية الدفاعية عن الميزابيين لعمالة قسنطينة، والتي تشكلت في أواخر شهر أوت 1932م تحت رئاسة السيد زكري الصالح بن محمد، وكان مقرها في عنابة، وكانت تهدف إلى تحقيق الغايات الملخصة في مادتها الثانية من قانونها الأساسي، والتي تصب مجملها في الدفاع عن حقوق التاجر، نوجزها فيما يلي:

- الدفاع عن حقوق التاجر وتقوية الصلة بين التجار.

---

[1]- (صاحب المقال دون توقيع)، «**كيف يجب أن تسير التجارة**» ؟، جريدة المغرب، ع 05، س1، الثلاثاء 26 محرم 1349هـ الموافق لـ 23 جوان 1930م، ص 01.

[2]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية...، ج2، **المرجع السابق**، ص ص 898-899.

- الاعتماد على الوسائل الدعائية والقنوات الرسمية لإيصال الانشغالات والمطالب إلى الإدارة الاستعمارية.
- تخصيص محامين للدفاع عن التجار في كل القضايا التي ترفع إلى العدالة الاستعمارية، وجلها يتعلق بالضرائب.
- إنشاء مكتب خاص لتوعية ومساعدة التجار في كل مقاطعة.[1]

لقد وجهت جريدة النور في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها السلبية على تجارة القطر الجزائري، والتي أدت إلى كساد السوق وركود حركة البيع والشراء وزيادة النفقات والمطالب بتسديد السندات التجارية المترتبة على التجار في مستودعات اليهود والأوروبيين، إذ جاء فيها ما يلي: «ليس كالاتحاد أيها الكرام سبيلا لبلوغ الآمال، ليس كالتضامن من سبيل للنجاح، ليس كالمؤسسات العمومية أنجع دواء لحالتكم...الاتحاد هو حياتكم وهو سعادتكم، إنكم في موقف بين الحياة والموت، إما أن تتحدوا وتؤسسوا نقابة تجارية فتعيشوا سعداء».[2]

2-3- التجارة الخارجية:

لقد اعتمدت التجارة الخارجية على تصدير المنتوجات الفلاحية والمواد الأولية كالصوف، الجلود والشمع، بالإضافة إلى تصدير المنتوجات الصناعية كالحديد والخشب والمرجان وغيرها، كما يتم استيراد المواد الكمالية والغذائية وبعض المواد المصنعة في أوروبا كالألبسة والعتاد الفلاحي والسيارات.[3]

في ظل عجز الجزائريين على اقتحام السوق العالمية جراء السياسة الاستعمارية وسيطرة الرأسمالية على السوق الجزائرية، وبهذا تكون قد فتحت المجال للبضائع الفرنسية

---

[1]- (صاحب المقال دون توقيع)، «**النقابة التجارية الدفاعية عن ميزابيي عمالة قسنطينة**»، جريدة النور، ع51، س 1، الثلاثاء جمادي الثانية 1351هـ الموافق لـ 04 أكتوبر 1932م، ص 02.

[2]- بديع الزمان، «**نداء إلى التجار الميزابيين بالقطر الجزائري**»، جريدة النور، ع 54، الثلاثاء 24 جمادي الثانية 1351هـ الموافق لـ 25 أكتوبر 1932م، ص 02.

[3]- بشير بلاح، تاريخ الجزائر في قرنين...، **المرجع السابق**، ص 102.

لتقضي على الصناعات الأهلية، وكانت أولى خطوة في هذا المجال هي إقامة الوحدة الجمركية من خلال القرار الصادر عام 1851م، ثم احتكار النقل البري والبحري، ونتيجة لذلك أخذت البضائع الفرنسية في إغراق السوق الجزائرية، وتراجعت الصناعات الأهلية التقليدية، فانهارت بذلك الصناعات الحرفية، وبهذا فتحت المجال للصادرات والواردات تحت سلطة الإدارة الفرنسية.

2-3-1- الصادرات والواردات التجارية:

لقد تحدثت جريدة وادي ميزاب عن الصادرات والواردات الجزائرية نحو فرنسا خلال سنوات 1925-1927م إذ بلغت ما يقارب 2.9 مليار فرنك خلال سنة 1925م لتصل سنة 1926م إلى ما يقارب 2.56 مليار فرنك، ومجمل ما نشرته في هذا المقال نوجزه في الجدول الآتي:

جدول يبين قيمة الصادرات والواردات فيما بين سنوات 1925-1927م.

السنوات	1925	1926	1927
الواردات	3.9 مليار فرنك	2.06 مليار فرنك	3.5 مليار فرنك
الصادرات	2.9 مليار فرنك	/	2.4 مليار فرنك

المصدر: جريدة وادي ميزاب، ع 90، ص 02 (بتصرف).

ما نلاحظه من خلال الجدول الارتفاع في قيمة الواردات فيما بين 1925-1927م حتى وصل الفرق إلى 1 مليار فرنك، مقابل زيادة حجم الصادرات الجزائرية من 2.9 مليار فرنك في سنة 1925م إلى 3.5 مليار فرنك في بداية سنة 1926م، ومن خلال الإحصائيات التي قدمتها جريدة وادي ميزاب حول التجارة العالمية سنة 1927م والتي قدرتها بحوالي 14.500 مليار فرنك فيصبح للقطر الجزائري نسبة 0.6% من هذا المجموع، وفرنسا 7%.[1]

لقد احتكرت فرنسا وسائل النقل البحري التي كانت تسيطر عليها عشر شركات فرنسية، إذ بلغت صادرات الجزائر فيها ما يقارب 70%، وقد احتلت فرنسا المرتبة الثالثة في

[1]- (صاحب المقال دون توقيع)، «**صدى الصحافة**»، جريدة وادي ميزاب، ع 90، الجمعة 17 محرم 1347هـ الموافق لـ 06 جويلية 1928م، ص 02.

سنة 1954 بعد ألمانيا، كما ارتفعت واردات الجزائر من فرنسا سنة 1955م إلى ما يقارب 76% من المواد الغذائية والأدوات الصناعية ومواد البناء والوقود، وتسبب هذا الوضع في عجز ميزانية المدفوعات التجارية خلال سنة 1955م، كما استوردت الجزائر ما قيمته 218.4 مليار فرنك، وصدرت 140.2 مليار فرنك، حيث بلغ العجز مليار فرنك.

ترتبط المبادلات التجارية التي تجري بين الجزائر وفرنسا بالتجهيز الصناعي والمواد الغذائية والمزروعات التجارية التي يسيطر عليها المعمرون، والصناعات المنجمية وتم استعمال رؤوس الأموال الاستعمارية وتوظيفها في مختلف المشاريع، مما كان سبب في تدهور وضعية الملاك الجزائريين الصغار، إذا انخفض عددهم من 25.000 عام 1920م إلى 21.000 عام 1951م.[1]

لقد بينت إحصائيات سنة 1950–1954م أن مؤشر الصادرات في تزايد منذ 1950م إلى 1954م، لكن مؤشر الواردات قد تجاوز ما يقارب أربعة أضعاف ما كان عليه في سنة 1950م، أي خلال أربع سنوات فقط، وبهذا تكون الواردات تعدت قيمة 33 ألف مليار فرنك إلى 1.260.000 فرنك، وقيمة الصادرات من 90.000 فرنك سنة 1950م إلى 1.350.000 فرنك سنة 1959م، والجدول الآتي يبين ميزان التجارة الخارجية من المنتوجات الغذائية:

جدول يوضح ميزان التجارة الخارجية من المنتوجات الغذائية.

السنة	1950	1951	1952	1954
الوحدة (مليار فرنك فرنسي)	33.206	45.598	50.485	51.014
النسبة المئوية	%100	%137	%152	%153

المصدر: *Mohamed Elyes Mesli, **op. cit,** p174*

نلاحظ أن قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات حيث حقق الميزان التجاري عجزا خلال السنوات المذكورة، وهذا ما شكل تراجعا في الميزانية السنوية، بسب استيراد المنتوجات الفرنسية، لأن الجزائر كانت تشكل سوقا بالنسبة لفائض المنتوجات الصناعية، إذ عرفت الصادرات في هذه السنوات ارتفاعا محسوسا حيث مثلت مرحلة النمو وتوقفت في سنة

[1]– يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري...، **المرجع السابق**، ص 64.

1955م، وبداية من هذه السنة حصل انهيار واضح في قيمة الصادرات مقابل ارتفاع الواردات.[1]

2-4- دور الموانئ في تنشيط التجارة:

يعد النقل البحري من أنشط خطوط الإمداد منذ العهد العثماني، وهو من الوسائل الحيوية في نقل البضائع والأشخاص بين الجزائر وبقية الدول الأوروبية، لهذا احتلت الموانئ أهمية قصوى في تزويد أوروبا بما تحتاجه من السلع والمعدات والمواد الأولية، حيث شكلت الجزائر إحدى الخزانات الاستراتيجية للمواد الأولية والصناعية بالنسبة لفرنسا، وشهدت موانئ الجزائر، سكيكدة، وهران وجيجل حركة غير معهودة فيما بينها وبين فرنسا في فترة ما بين الحربين، ومن أجل تنشيط حركة الموانئ في الغرب الجزائري أجرت الإدارة الاستعمارية توسيعات على مستوى هذه الأخيرة، إذ كانت المساحة العامة تقدر بحوالي 265.200 متر مربع، يضاف إليها 1170 متر طولا بمساحة 26 هكتار في عملية التوسيع، كما شهدت الموانئ الأخرى عدة ترتيبات ومشاريع توسيع لأجل استيعاب حركة السفن المستمرة، إذ كانت هذه المحطات نقاط إمداد لفرنسا بمختلف المنتوجات الجزائرية من الحبوب بالدرجة الأولى، ثم الخمور، الماشية، الحلفاء والقطن وغيرها.[2]

لقد أوردت جريدة وادي ميزاب إحصائيات حول حركة السفن في ميناء وهران الذي يعتبر من بين الموانئ التي لها أهمية في حركة التصدير والاستيراد، وهذه الإحصائيات التي شملت عدة فترات سوف نوجزها فيما يلي:

جدول يبين حركة السفن في ميناء وهران وحمولتها فيما بين سنوات 1880-1929م

السنوات	عدد السفن	الحمولة (طن)	الملاحظة
1880	3096	327.263	
1916	8432	2.314.860	
1919	4408	1.115.026	

(1) - *Mohamed Elyes Mesli, **po. Cit,** p174.*

(2)- (صاحب المقال دون إمضاء)، «**نمو مرسى وهران**»، جريدة وادي ميزاب، ع 62، س2، الجمعة 28 جمادي الثانية 1346هـ الموافق لـ 23 ديسمبر 1927م، ص 03.

1920	4557	1.045.800	
1921	5682	1.117.228	
1922	619	1.654.116	
1923	7008	1.628.324	
1924	7037	9.802.436	حمولة أدنى سفينة
1925	7997	905.591.513	حمولة أدنى سفينة
1926	8432	2.314.860	

المصدر: (صاحب المقال دون إمضاء)، «نمو مرسى وهران»، جريدة وادي ميزاب، المصدر السابق، ص03.

ما نخلص إليه من خلال هذا الجدول هو أن حركة السفن كانت قوية في ميناء وهران الذي كان همزة وصل بين الجزائر وفرنسا وخط إمداد بالسلع ونقل الأشخاص بين البلدين، وتزويد فرنسا بما تحتاجه من السلع واليد العاملة الجزائرية.

تجدر الإشارة إلى أن ميناء وهران قد تعرض في شهر فيفري 1928م إلى أضرار كبيرة نتيجة الفيضانات التي اجتاحت المنطقة، حيث تعرضت معدات تابعة لإحدى الشركات العالمية للتلف، منها التابعة للشركة الأمريكية والإنجليزية، وشركة الملاحة المختلفة، وعلى إثر هذه الخسائر التي لحقت بميناء وهران شكلت إدارة الاحتلال الفرنسي لجنة ترأسها الحاكم العام بورد (*Bourdieu*) أطلق عليها لجنة إصلاح مضار الطوفان، حيث عقدت عدة لقاءات لدراسة سبل التعامل مع الأزمة، إذ جاءت المساعدات من بقية العمالات مثل قسنطينة والجزائر وحتى من الجنوب الجزائري، بدورها قدمت تونس المساعدات المالية للتكفل بالمنكوبين جراء هذه الفيضانات، كما اقترح الحاكم العام إدخال أموال المساعدات في حسابات إحدى البنوك لتسريع عملية التكفل بعد الخلاف الذي نشب بين أعضاء تلك الجمعية، فمنهم من اقترح ضم الأموال للميزانية العامة، ومنهم من كان يرى أن يتم صبها في ميزانية خصوصية، وفي الأخير استقر الرأي على ما اقترحه الحاكم العام.[1]

[1]– الكاملي، «**جمعية إصلاح مضار الطوفان**»، جريدة وادي ميزاب، ع91، الجمعة 24 محرم 1347هـ الموافق لـ 13 جويلية 1928، ص 03.

إن الموانئ كانت نقاط استراتيجية في تزويد الجزائر بالواردات الأوروبية، وتصدير خيراتها إلى أوروبا، إذ كانت منطقة شمال إفريقيا بالنسبة لفرنسا سوقا تصب فيه فائض الإنتاج مقابل استغلال المواد الأولية لتلك الدول[1].

2-5- الصادرات من المنتجات الفلاحية (الكروم والحمضيات):

2-5-1- الحمضيات:

لقد عرفت زراعة الحمضيات تطورا غير منتظم بالرغم من التكلفة المرتفعة والمتمثلة في عملية غرس الأشجار وإحداث البساتين، إذ انتقل متوسط الإنتاج السنوي من 700.000 قنطار خلال سنة 1931-1935م إلى 1.173.000 قنطار للفترة الممتدة من 1941-1945م ووصل إلى 2.716.000 قنطار في سنوات 1950-1954م، والسبب الأساسي في التركيز على إنتاج الحمضيات يعود لغلائها لأن هامش الربح الخام للقنطار الواحد في السوق العالمية بلغ 15.000 فرنك في سنة 1951م، أما البرتقال فبلغ 320.000 فرنك، وكان مقدار إنتاج الحمضيات وحدها قد بلغ 6 مليارات في سنة 1950م، وبذلك احتلت صادراتها المرتبة الثانية في الأهمية بالنسبة لصادرات الجزائر بعد الخمور.[2]

لقد كانت الحمضيات من المحاصيل الأساسية التي تدخل في عملية التصدير، لكن لم يكن للجزائريين نصيب من إنتاج هذه المحاصيل بالقدر الذي كان للمعمرين، إذ كان لا يتعدى 09% مما ينتجه المستوطنين، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول يبين قيمة الصادرات من الحمضيات بين سنوات 1950-1955م

السنة	1950	1951	1952	1953	1954	1955
الوحدة (مليار فرنك)	6360	6829	6431	5250	7693	10645
نسبة التصدير	%7	%7	%7	%6	%8	%10

المصدر: *Mohamed Elyes Mesli, **op cit**, p177*

(1)- *Larnaude (M),« La colonisation Urbaine en Algérie», Revue Africaine, Série 72, 1931, p 78-84.*

(2)- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، ج2، **المصدر السابق**، ص 791.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن إنتاج الحمضيات عرف تزايدا خلال سنوات 1950-1951م ثم بدأ في الانخفاض ابتداء من سنة 1952م، بحيث عرفت سنة 1953م انخفاضا كبيرا بسبب التركيز على إنتاج الكروم وتراجع سعر الحمضيات في السوق العالمية، وفي السنة الموالية ارتفعت قيمة الصادرات من هذا المنتوج، إذ بلغت صادراتها في سنة 1954م ما يقارب 10.645 مليار فرنك فرنسي.

2-5-2- **الكروم:**

بعد فترة جمود امتدت من سنة 1919م إلى سنة 1923م توسعت مساحات الكروم بلا توقف، فقد بلغت خلال سنوات 1924-1935م ما يقارب 399.512 هكتار بعدما كانت سنة 1924م أقل من 180.144 هكتار، وقد وصلت إلى ما يفوق 411.131 هكتار سنة 1939م، كما شكل متوسط إنتاجها سنويا من 6.853.000 هكتو ليتر في الفترة من 1916م إلى 1920م إلى 18.371.000 هكتو ليتر في سنوات 1931-1935م، كما بلغت نسبة التوسع في مساحات مزروعاتها بالجزائر إلى غاية 1935م ما يقارب 76%، وكانت نسبة المزروعات الخاصة بالجزائريين لا تتعدى 4.6% ولم يزد امتدادها على أكثر من 20.000 هكتار، حيث يستغل هذه المساحة قرابة 8000 فلاح، هذا التطور السريع لزراعة الكروم جعل نسبة تصديره ترتفع من سنة إلى أخرى إذ احتل المرتبة الأولى من الصادرات الجزائرية للخارج.[1]

لقد تجاوز تصدير الكروم ما يقارب 68% من قيمة الصادرات إذ بلغ نسبة 50% سنة 1951م، كما زادت النسبة في سنة 1958م، والجدول الآتي يبين ذلك:

جدول يبين حصة تصدير الكروم.

السنة	1951	1952	1953	1954	1955
الوحدة (مليار فرنك فرنسي)	52.7888	45.612	53.727	54.445	61.054
النسبة المئوية	%58	%50	%55	%58	%57

المصدر: *Mohamed elyes mesli, **op. cit,** p178*

[1]- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، ج2، **المصدر السابق**، ص 792.

نلاحظ من خلال الجدول أن سنتي 1950م و1954م كانت نسبة تصدير الكروم فيهما عالية مقارنة بسنة 1951م التي كانت نسبة التصدير فيها منخفضة لكنها عرفت تحسنا في بقية سنوات 1952-1954م.

ثالثاً-القضايا الصناعية:

3-1- الصناعة الأهلية كما تناولتها الصحف الإصلاحية:

كانت للجزائر صناعات أهلية اشتهرت بها كل منطقة مثل نسج الزرابي والثياب الصوفية وتطريز الملابس، غير أن هذه الصناعات لم تصمد طويلا أمام كثرة الإنتاج الذي تدفق من الأسواق الفرنسية على الجزائر، لذلك لم تستطع منافسة الآلة والمعامل الكبرى، فأصبحت في عشرينيات القرن العشرين مهددة بالانقراض، إذ لفتت هذه الظاهرة نظر الكتاب الصحفيين بسبب التقدم الصناعي في أوروبا، فراح بعضهم يطالب الحكومة بالتوجه للصناعة التقليدية، والآخر راح يحث الأهالي على شراء المنتوجات الوطنية الأهلية، إذ كتب المولود بن محمد الأزهري مقالا في جريدة الصديق لسنة 1921م يعرض فيه سياسة الحكومة الفرنسية التي أهملت الصناعة الجزائرية إهمالا كليا.[1]

كما كتب ابن باديس عما آلت إليه الصناعات الأهلية من إخفاق وتراجع بعد أن تسبب أصحابها في كل ما أصابها لأن أصحاب الحرف قد أهملوها وتقاعسوا عن العمل متخلفين عن التطور مستسلمين للتيارات الأجنبية وهي تبتلع تراثهم فحرمت البلاد من الصناعة الحديثة، وفقدت القديم منها، والمؤسف في نظر ابن باديس أن الذي خلفهم بعدما زهدوا في تقاليدهم وصناعاتهم هم الأوروبيات اللائي عمدن إلى الاستثمار في الأعمال التقليدية وعملن على تطويرها، إذ قمن بتعليم وتشغيل البنات الجزائريات بأبخس الأثمان.

[1]- محمد ناصر، المقالة الصحفية...، ج2، **المرجع السابق**، ص 91.

لقد اقترح ابن باديس طريقة قادرة على الوقوف أمام الصناعات الحديثة وهي المحافظة على المهن الحرفية وترقيتها، واقتناء الآلات الحديثة وإقامة أمين فني على رأس كل صناعة، وتحسين منتجاتها لمواكبة الصناعات الأوروبية في السوق الوطنية والعالمية.[1]

كما ركز أبو اليقظان على الصناعة المحلية فنجده يحث الشباب الجزائري دائما على النهوض بها وتطويرها، مركزا على موادها الأولية وسبل الحصول عليها، كما تحدث عن التعليم المهني وضرورة الانخراط في هذه المدارس على قلتها، إذ جاء ضمن حديثه ما نصه: «لكن ويالالأسف رغم قلة هذه المدارس فالأهالي إلى الآن لم يتفطنوا لميزتها، ولم يدركوا فائدتها...أفلا تستفيقي أيتها الأمة الجزائرية وقد مضى على هذا النوم مائة عام، أولا يكفيك قرن في الجهل، أتبتغين أكثر من ذلك؟ إن هذا لما ينفطر به قلب تاريخ الجزائر المجاهدة».[2]

3-2- مشاكل العمال الأهليين:

كان لا بد للمقالة الصحفية أن تهتم بمشاكل العمال الأهلية، بعد أن أصبحوا مع بداية القرن العشرين السواد الأعظم في الأمة الجزائرية، خاصة بعد تناقص ملاك الأراضي الذين أصبح عددهم لا يتجاوز من 1-6 % وأمام الأزمات الاقتصادية التي كانت تجتاح الجزائر من حين لآخر اضطر عدد كبير منهم إلى الهجرة سعيا وراء لقمة العيش، لكن الدوائر الاستعمارية رأت في استمرار هذه الهجرة خطرا على تضاءل إنتاجها ونقصا في ميزان ثرواتها، لأن هذا من شأنه أن يجعل اليد العاملة في الجزائر مرتفعة الثمن، وهو ما لا يقبله المعمرون، لهذا أصدرت الإدارة الاستعمارية عدة قوانين أهمها قانون شوطان وزير

---

(1)- عبد الحميد بن باديس، «**الصناعات ومالها من الأثر الفعال وحرمان الجزائر منها**»، مجلة الشهاب، ع09، مج6، قسنطينة، جمادي الأول 1949هـ الموافق لـ أكتوبر 1930م، ص 627.

(2)- (صاحب المقال دون توقيع)، «**الحياة الصناعية والزراعية في القطر الجزائري**»، جريدة وادي ميزاب، ع 64، الجمعة 13 رجب 1346هـ الموافق لـ 06 جانفي 1928، ص 01.

المستعمرات الفرنسية الذي حجر على العمال الأهالي ومنعهم من السفر إلى الخارج إلا برخصة كان ذلك سنة 1916م.[1]

لقد وضعت هذه الحالة العامل الجزائري تحت تأثير أطماع المعمرين فهم يشغلونه بأثمان زهيدة لا تتجاوز 4 فرنكات لليوم هذا خلال سنة 1920م، لذا فإن هذه الوضعية والمأساة الإنسانية كانت سببا في تحرك وجدان الكتاب الصحفيين، فراحوا ينددون باضطهاد السلطات الاستعمارية للعامل الجزائري، فقد كتب عن هذا الوضع ابن باديس باسم مستعار (القسنطيني) يوضح فيه قضايا العمال ويكشف عن دور المعمرين في التحكم بدواليب الإدارة وعدم السماح لها بالتساهل في قضية اليد العاملة الأهلية ومنعهم من السفر، إذ بين المقاصد السيئة للمعمرين التي كانت تدفعهم لمثل هذا العمل، فقد جاء في هذا المقال ما نصه: «راعت هذه الحركة مستعمري الجزائر لأنها رفعت عليهم أجرة اليد العاملة وفتحت عيون العملة للفرق بين العاملتين، معاملة الفرنسي الباقي في بلده، ومعاملة المستغل المطبوع بصفة المستعمرين».[2]

لقد سادت البطالة في أوساط الجزائريين وأصبحت تمثل ثلثي العدد الإجمالي لليد العاملة، بحيث بلغ عدد البطالين من الفلاحين 573.000 سنة 1954م بعدما كان 210.000 في سنة 1914م كانت هذه النسبة تتمركز في الأرياف وتتضاعف كل سنة بسبب سياسة نزع الأراضي التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية ولم تقتصر على الأرياف فقط، فالظاهرة كانت عامة، إذ بلغ عدد العاطلين عن العمل في المناطق الحضرية 218.000[3]، هذا الوضع الذي كان يعيشه الجزائريون اضطرهم إلى الهجرة خاصة أثناء الحرب العالمية الأولى بعد أن تخلت الإدارة عن رخصة السفر بسبب الاحتياجات المتزايدة لليد العاملة، كما تم إنشاء مصلحة عمال المستعمرات، وكانت مؤسسات صنع الآليات والذخيرة ومصانع الغاز والمناجم وأعمال الحفر في أمس الحاجة لليد العاملة، كما مثلت فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى

---

[1]– محمد ناصر، المقالة الصحفية...، ج2، **المرجع السابق**، ص 95.

[2]– **نفسه**، ص 96.

[3]– شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، ج2، **المصدر السابق**، ص 833.

مرحلة تهجير اليد العاملة من المستعمرات إلى فرنسا لإعادة الإعمار وسوف نكتفي بذكر عدد المهاجرين الجزائريين سنوات 1919–1924م لإعطاء صورة واضحة عن عملية الهجرة.[1]

جدول يبين عدد المهاجرين من الجزائريين إلى فرنسا بين سنوات 1919–1924م

السنة	الذهاب	العودة	الهجرة الفعلية
1919	5658	17.497	11.929–
1920	21.684	17.380	3404+
1921	17.259	17.538	279–
1922	44.466	26.289	18.197+
1923	58.586	36.990	2851+
1924	71.021	71.021	57.467+

المصدر: محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية...، ج1، المرجع السابق، ص 225.

وإزاء هذا الوضع وجه أبو اليقظان رسالة عبر الصحافة إلى الحكومة الاستعمارية وانتقد من خلالها بشدة سياستها الجائرة خاصة وأنها تزامنت مع وقوع حادثة السفينة الشراعية أفريك (*Afrique*)، والتي كاد أن يذهب ضحيتها حوالي 48 جزائريا فروا بحثا عن العمل، والرأي عند الكاتب أن القضية ليست قضية هؤلاء أو أولئك من ضحايا التهجير، ولكن القضية قضية شعب كامل محروم من حقوقه مضيق عليه في حياته اليومية، وأن حل المشكل لو أنصفت الحكومة الفرنسية يجده العمال فوق أرضهم، حيث جاء في هذا المقال ما نصه: «إذا كانت فرنسا أما حنون حقا، وأرادت حقيقة إيقاف ذلك التيار الجارف، فلا توقفه بسن قوانين التضييق عليهم، ولا بمطاردتهم من مكان إلى مكان، ولا بتركهم مشردين مهملين تتقاذفهم الشوارع والطرقات، ولكن بإغلاق الحانات والمواخير والمقامر، وفتح المدارس وتهذيب أساليب التعليم، وتدريبهم على أساليب الفلاحة العصرية وحماية الصناعة الأهلية وفتح أبواب الشغل لهم».[2]

---

[1]– محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية...، ج1، **المصدر السابق**، ص ص 224–225.

[2]– أبو اليقظان، «**أين المفر؟**»، جريدة وادي ميزاب، ع 25، س1، الجمعة 21 رمضان 1345هـ الموافق لـ 25 مارس 1927م، ص 01.

3-3- أهم الأنشطة الصناعية:

في أعقاب الحرب العالمية الأولى اخذ الاهتمام بالصناعة في الجزائر يتزايد بسبب التركيز الاستعماري عليها، وهذا ما جعل الصحافة الفرنسية تشيد بالإنجازات الصناعية والميزانية المخصصة لها، وقدمت إحصائيات الصناعة المعدنية والتحويلية ما نقلتها عنها جريدة وادي ميزاب، ومن هذه الأرقام ما قدم سنة 1926م، حيث قدر إنتاج الجزائر من المعادن ما يقارب 2.449.261 طن، إذ علقت الجريدة على هذه الأرقام وأبدت تحفظها على هذه التصريحات الرسمية، وأكدت على أن الإنتاج يفوق بكثير هذا الرقم، بالإضافة إلى ذلك فهي لم تأت على ذكر بقية المعادن، مع ذلك فقد أعطت بعض الإشارات عن عدد المصانع والهياكل الصناعية التي كانت تنشط في تلك السنة، والتي قدرت في حدود 2000 معمل للصناعة التحويلية تنتج المواد المعاشية والكيميائية والصناعات النسيجية والجلود بسعة تخزين في حدود 13.000 مستودع ويعمل بها أكثر من 30.000 مستخدم في النقل والتخزين، هذا بالإضافة إلى الصناعة الاستخراجية التي كانت تشغل حوالي 20.000 عامل إذ ذكر نفس المصدر أن نسبة العمال في هذا القطاع يتراوح في حدود 100.000 عامل والجدول التالي يوضح ذلك.[1]

جدول يبين كمية إنتاج المعادن لسنة 1926م.

نوع المادة	الكمية (طن)
الحديد	1654.585
الزنك	58.194
الفوسفات	714.226
الرصاص	17.876

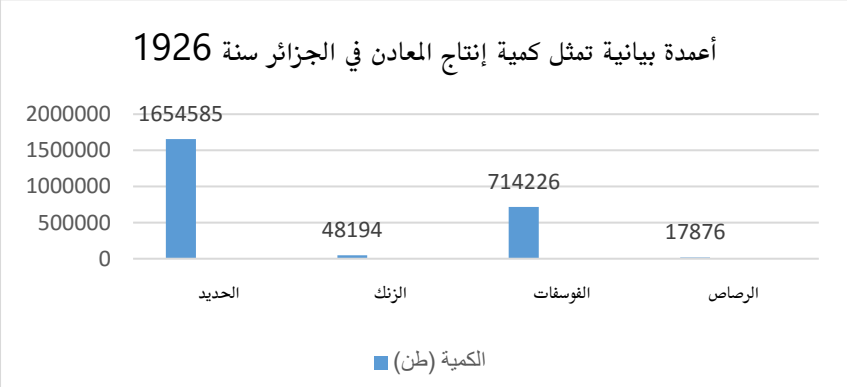

المصدر: جريدة وادي ميزاب العدد 76 ص02.

[1]- (صاحب المقال دون توقيع)، «**الرقي الصناعي في القطر الجزائري**»، جريدة وادي ميزاب، ع 76، الجمعة 08 شوال 1346هـ الموافق لـ 30 مارس 1928، ص 01.

من خلال المعطيات التي قدمتها جريدة وادي ميزاب سنة 1926م نسجل ملاحظات هامة حول النشاط الصناعي الذي كان ضمن الخطة الاستعمارية، والتي كانت تهدف إلى استنزاف هذه الثروات على أوسع النقاط، لأن مناجم الحديد والفوسفات كانت قاعدة خلفية لتطور الاقتصاد الفرنسي، إذ هيأت الإدارة الاستعمارية شبكة الطرقات وسكك الحديد لنقل تلك المواد وتوفير السبل في تسريع عملية التحويل وتزويد المصانع بالمواد الأولية سواء داخل الجزائر أو في فرنسا.

لقد ارتكزت الصناعة في المناطق التي كان عدد الأوروبيين فيها يفوق عدد الجزائريين، والتي انحصرت في الجهة الشمالية، حيث سيطروا على الصناعة امتلاكا وتشغيلا، وسخرت كل الوسائل الخاصة بالنقل لتموين المصانع الفرنسية التي يشرف عليها المستوطنون، وكذا المعامل الخاصة، وكان استغلال المواد الأولية يتم بشكل كبير جدا.[1]

مثلت فترة ما بين الحربين فترة نهوض بالصناعة، إذ حاولت فرنسا أن تجعل من الجزائر منطقة تموين مجهودها الحربي، لكن هذا النشاط لم يأت بنتائج رغم ذلك فقد وصل عدد العمال إلى 23.000 عامل، كما وصل عدد العمال في هذا القطاع إلى 40.000 عامل قبيل الحرب العالمية الثانية، إذ تقرر في سنة 1944م بناء صناعة خفيفة تسمح بتوفير أمن إنتاجي وتشغيل أكبر عدد ممكن من اليد العاملة، وبمساعدة الشركات الكبرى الفرنسية انطلقت ورشات تضم أكثر من 93 ورشة صناعية، هذا خلال سنتي 1946-1948م، إذ نجحت منها 82 ورشة والتي أوجدت ما يقارب 9500 منصب عمل من مجموع 80.000 منصب، كما وصل هذا العدد إلى 15.000 في سنة 1954م، كما شهد الإنتاج الصناعي تطورا سريعا في العشرية الممتدة فيما بين 1950-1959م، إذ كانت الجزائر تؤمن حوالي 43.5% من احتياجات تلك الفترة من مادة الحديد والصلب، ومن الصناعات الميكانيكية تغطي ثلاثة أخماس الاستهلاك، وتغطي المنشآت الكهربائية جزءا مهما من احتياجاتها، غير أن الصناعات المعقدة التي تستلزم تكنولوجيا متقدمة كانت منعدمة تماما.[2]

---

[1]- مازن صلاح حامد المطبقاتي، **المرجع السابق**، ص 41.

[2]- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، ج2، **المصدر السابق**، ص ص 818-819.

3-4- المشاريع الصناعية الكبرى:

تهدف هذه المشاريع إلى إحداث تحول ونهضة في القطاع الصناعي، خاصة في عهد الحاكم نايجلان (*Naegelen*) 1948-1951م، حيث تم اقتراح تموين العديد من المشاريع في الصناعة التعدينية والميكانيكية والاستخراجية بقيمة تكلفة قدرت بـ 1100 مليون فرنك، كما تم تخصيص مبالغ مالية متفاوتة القيمة بهدف استثمارها لتطوير صناعات أخرى نوجزها في النقاط التالية:

- 200 مليون فرنك للصناعة الغذائية والمواد الدسمة كمعاصر الزيتون، إضافة إلى صناعة الصابون وبعض المواد الأخرى.
- 1600 مليون فرنك للصناعة الكيميائية وصناعات أخرى متنوعة، كما تم التخطيط لإنجاز مشاريع صناعية مثل الإسمنت والأسمدة الأزوتية.

لذا تم إنشاء عدة مركبات صناعية كبرى مثل مصنع الحديد والصلب بوهران، مصنع الزنك والرصاص بالجزائر العاصمة، وأخرى لصناعة المواد البلاستيكية.[1]

لم تهمل الإدارة الاستعمارية ضمن أجندتها لسنة 1949-1952م الاهتمام بالصناعة التحويلية، فقد تم إنجاز العديد من المصانع التي تختص بالصناعة الغذائية والزراعية والمواد الدسمة، منها مصنع تعليب الأسماك، ومؤسسات حفظ الخضر والفواكه وأخرى لإنتاج الكحول ومعاصر الزيتون، ومعامل النسيج والقطن، إذ بلغت قدرة إنتاجها 1.200.000م^2، ومصنع بوهران للقطن والصوف بقدرة إنتاج 2.000.000 م^2 سنويا، بالإضافة إلى مصنع للحلفاء في الجزائر العاصمة والذي ينتج 10.000 طن سنويا.

3-5- استخراج المواد الأولية:

لقد أولت الإدارة الاستعمارية اهتماما واسعا باستغلال المناجم، نذكر منها:

---

[1]- حورية مايا بن فضة، **الجزائر في عهد الحاكم العام نايجلان (19848-1951م)**، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، 2013، ص 113.

- مناجم الحديد: عملت على ربط مناجم الونزة وبني صاف وزكار وتيميزريت وبعمران بالمصانع، ووفرت لها خطوط السكك الحديدية من أجل زيادة الإنتاج واستغلال أكبر قدر ممكن من الحديد لأنه مصدر أساسي في عملية التصنيع بأوروبا.[1]
- مناجم الفوسفات: يتم استغلال هذه المادة في مناجم الكويف وبعض المناطق المتفرقة من الوطن، حيث عرف إنتاجه تذبذبا خاصة في سنة 1949م، إذ بلغ 579.379 طن مقارنة بسنة 1949م التي وصل إنتاجها إلى 614.212 طن، ليرتفع الإنتاج من جديد في سنة 1950م متجاوزا 66.000 طن.
- مناجم الفحم: كانت تتواجد بمناطق بعيدة عن الساحل بحوالي 600 كلم، هذا ما جعل إنتاجها يكون مرتفع التكاليف، حيث كانت تنقل إلى السواحل الشمالية ليتم تصديرها إلى إسبانيا والمغرب.
- مناجم الزنك والرصاص: عرف هذا الإنتاج ارتفاعا محسوسا، بحيث تم استغلال كافة المناجم المتواجدة بالوطن، منها منجم جبل إيبتمول بالأوراس، وقرقور بالشرق، والونشريس الذي بدأ استغلاله سنة 1949م، هذا بالإضافة إلى المواصلات التي كانت ضمن اهتمامات الإدارة الفرنسية، وهذا لتسهيل النشاط الاقتصادي والمبادلات التجارية ونقل البضائع والسلع والأشخاص، ولم تهمل كذلك خطوط سكك الحديد التي بلغ طولها 4396 كلم.[2]

رابعاً-القضايا المالية:

4-1- الدعوة لإنشاء مصرف أهلي:

لقد اهتمت الصحف الإصلاحية بعد الحرب العالمية الأولى اهتماما كبيرا بالمسائل المالية، والتي تدخل ضمن مختلف النشاطات الاقتصادية لتسهيل عملية المبادلات التجارية

---

[1]- حورية مايا، **المرجع السابق**، ص ص 114- 115.

[2]- **نفسه**، ص ص 115-116.

بين الجزائر وبقية دول العالم بما في ذلك فرنسا، إذ تساهم هذه الأخيرة في تطور أساليب الحياة ونمط المعيشة، وانتعاش الاقتصاد خاصة وأن حياة الجزائريين مرتبطة بالقوانين الاستعمارية، وأن التجار وغيرهم يتعاملون مع البنوك الفرنسية التي تأخذ نسبة من الفوائد على المبالغ المودعة في بنوكها، وهذا ما تحدث عليه أبو اليقظان في مقالة بجريدة وادي ميزاب بالعدد التاسع والثمانون حيث يقول: «لن يمكن لأحد أن يوسع من نطاق دكانه أو مستودعه أو مصنعه أو مزرعته أو مشروعه الاقتصادي...إلا إذا ارتطم في حماة الربا، الربا حريق إذا شبّ في ثروة تركها رمادا، ولن يقدر أن يدير دفة مشروعه كما يريد الوقت والعصر الحاضر، إلا إذا ارتمى في أحضان المصارف الأجنبية فمكنها من رقبته بخنقه ومن دمه لامتصاصه فضحى لتلك الضرورة بدينه وشرفه وباع سعادته في دنياه بأخراه».[1]

لقد أراد من بعض متنوري الأمة أن يفتحوا مصرفا أهليا يؤسس على القواعد الإسلامية ويسير بأساليب البنوك العصرية من أجل الابتعاد عن الربا الذي اعتبره نارا إذا شبت في ثروة تركتها رمادا، كما أن كلمة مصرف أهلي لها جانب سياسي، فهو يدعو المجتمع الجزائري إلى الاعتماد على النفس، وبهذا يحدث الاستقلال المالي عن البنوك الأوروبية، كما أنه قدَّر هذا الأمر وأولاه عزيمة وإرادة قوية، فحث أرباب المال على التخطيط بشكل جيد لإنشاء هذا المشروع، إذ جاء في مقاله ما نصه: «وهذا الأمر وإن كان يتراءى بادئ الأمر شاقا فهو يسير على من يسره الله تعالى من أهل العزم والصدق والإخلاص وقوة الإرادة»[2]، لأن إنشاء مصرف أهلي هو مقدمة لتأسيس الشركات وإنشاء المعامل وإقامة المشاريع الكبرى التي تحتاج إلى تموين من هذه المؤسسات المصرفية.

4-2- الدعوة إلى إيجاد عملة وطنية محلية ثابتة:

إن من أهم القضايا المالية التي عالجتها الصحف الاصلاحية قضية النقد وبنوك الإصدار بغية معرفة آلية عملها، وانعكاس ذلك على الاقتصاد الجزائري، فكتبت عن تقلبات

---

[1]- أبو اليقظان، «**حاجة الجزائر إلى مصرف أهلي**»، جريدة وادي ميزاب، ع89، الجمعة 10 محرم 1347هـ الموافق لـ 29 جوان 1928م، ص 02.

[2]- **نفسه**، ص 02.

العملة من حين إلى آخر والانعكاسات التي تحدثها هذه التحولات في انخفاض وارتفاع العملات على الفرد والمجتمع، إذ استعرضت الصحف الإصلاحية تاريخ التعاملات التجارية وتحدثت عن أسلوب المقايضة وكيف تطور هذا الأخير إلى استعمال بعض المعادن كنقود إلى أن وصلت إلى إنشاء عملات نقدية ورقية مقابل احتياطي الذهب، لأنها كما ذكرت فالمعدن الذهبي هو الوحيد الذي حافظ على قيمته النقدية في السوق العالمية مع بعض التغيرات الطفيفة، لكن بقية المعادن عرفت انهيارا بشكل كلي.

ونظرا لارتفاع تكاليف تداول العملات المعدنية الذهبية، فقد تم إنشاء بعض الآليات من خلال الاتفاقيات المبرمة بين الدول باتخاذ العملة الورقية مقابل قيمتها من الذهب، وهذا ما تداولته صحف أبو اليقظان، إذا ركزت على الأزمات التي مرت بها فرنسا وانخفاض قيمة الفرنك الفرنسي وما خلفه من أضرار اقتصادية على الجزائر، وفي هذا الشأن أوردت مثالا عن احتياطي الذهب في فرنسا قصد إثبات التضخم وتراجع قيمة الفرنك، والذي نوجزه في الجدول الآتي:

جدول يبين التقلبات التي حدثت للفرنك الفرنسي أثناء التعاملات العالمية النقدية

التاريخ	احتياطي الذهب في فرنسا		الفضة	سندات تجارية	الأوراق النقدية
	في الداخل (فرنك)	في الخارج (فرنك)			
08 جويلية 1926	3.684.411.000	1.864.421.000	5.886.205.000	4.869.868.000	54.861.927.000
09 جويلية 1926	3.682.451.000	1.804.321.000	5.858.188.000	3.252.038.000	44.493.751.000

المصدر: أبو اليقظان، «حاجة الجزائر إلى مصرف أهلي»، جريدة وادي ميزاب، المصدر السابق، ص 02.

من خلال مقارنة أرقام الجدول ندرك أن الورقة النقدية للفرنك أصبحت كالسلعة التجارية عرضة لعوامل العرض والطلب، وإذا كانت هذه الحالة في المعاملات التجارية فإن

الفرنك القابل للتحويل ذهبا لم يحافظ على قيمته الحقيقية، وبهذا يكون قد فقد كل مميزات النقد الحقيقية، إذ جاء في هذا المقال ما نصه: «فبعد أن كان الفرنك الورقي القابل للتحويل ذهبا يمثل فرنكا صحيحا أصبح اليوم يمثل جزء من قيمته الأصلية تتقلب تبعا لنسبة الذهب إلى مجموع الأوراق المتداولة، وبالأخص إلى الثقة العامة من الشعب، وهذا السبب فيما نراه من التقلبات السريعة في قيمة الفرنك بعد أن فقد كل مميزات النقد الحقيقية أصبح من الضروري استبداله بأداة أخرى».[1]

لقد أعطى أبو اليقظان حلولا من أجل استقرار المبادلات النقدية، حيث جاء في هذا المقال ما يلي: «هناك فكرتان لكل منهما على أميال الشعب وتعضيده للحكومة في إصلاحها المالي وستظهرها الأيام، الأولى استمرار عملية التضخم إلى أن تتلاشى قيمة الفرنك وتتخلص الحكومة من أثقال الدين الأهلي، وهو يبلغ حسب تقدير المسيو كايو 300 مليار فرنك، وعندها تعمد من جديد إلى إيجاد نظام نقدي جديد، وبذلك تكون قد تخلصت من جميع الديون المترتبة على الحكومة الفرنسية، الثانية المبادرة إلى إيجاد نظام ثابت للنقد من الآن يوفر على الخزينة متاعبها في تهيئة ميزانية الدولة».[2]

4-3- الميزانية المالية للقطر الجزائري:

لقد كانت الميزانية المالية من أهم القضايا التي عالجتها الصحف الإصلاحية في محطات مختلفة، فتحدثت عن الاستقلال المالي للجزائر عن فرنسا عام 1900م وتداعياتها على الحياة المعيشية للجزائريين، وعن ضغوطات المعمرين من أجل الهيمنة على الموارد الأولية للجزائر، والتي تصب في خدمة أهدافهم التوسعية، وتدعيم مشاريعهم الاقتصادية، فقد جاء على لسان أحد النواب الماليين في الجزائر الذي تحدث عن تقرير رئيس اللجنة المالية لسنة 1928م، الذي أكد فيه على أن المجهودات العظيمة التي تقوم بها الإدارة الاستعمارية بالجزائر من أجل رفع الميزانية العامة، إذ ذكرت جريدة وادي ميزاب في عددها الأربعة

---

[1]- أبو اليقظان، «**نظام النقد وبنوك الإصدار**»، جريدة وادي ميزاب، ع 1، الجمعة 23 ربيع الأول 1354هـ الموافق لـ 01 أكتوبر 1926م، ص 04.

[2]- **نفسه**، ص 04.

والستون الصادر بتاريخ 06 جانفي 1928م ما نصه: «قال م. بورد إن النظر في ميزانية 1928م ينبؤنا عن المجهود العظيم الذي تم للجزائر من استقلالها بميزانيتها».[1]

لقد أوردت الصحف العربية عدة مقالات منذ مطلع القرن العشرين ووضعت بذلك مقارنة إحصائية لأجل استخلاص النتائج خاصة وأن الميزانيات منذ الاستقلال المالي عن فرنسا وهي في تصاعد مستمر، لكن الوضع المعيشي للجزائريين ظل في تدهور دائم، وهذا ما أدى بهم إلى الهجرة الجماعية والفردية بحثا عن العمل لتحسين وضعيتهم الاجتماعية، فقد أجرت جريدة وادي ميزاب مقارنة بين عدة ميزانيات منذ 1902م إلى غاية 1928م، ومثال على ذلك ما أوردته في عددها الأربعة والستون عن تصريحات الحاكم العام، إذ جاء فيها ما يلي:

جدول يبين الفارق بين ميزانية 1902م ونظيرتها لسنة 1928م.

نوع الميزانية	السنة	قيمة الميزانية بالفرنك	الملاحظة
الميزانية العادية	1902	54.384.662	/
	1928	821.678.377	تدخل ضمنها ميزانية البريد الفرنسي الذي استقل سنة 1925
الميزانية العادية والميزانية التكميلية	1902	5.000.000	/
	1928	277.700.000	/
الميزانية العامة	1928	59.384.662	/

المصدر: (صاحب المقال دون توقيع)، «صدى الصحافة»، وادي ميزاب، **المصدر السابق**، ص 02.

من خلال أرقام الجدول نلاحظ تطورا في الميزانية العامة، مما يبين النمو المتسارع للاقتصاد الجزائري في ظل الاحتلال الفرنسي، لكن إذا نظرنا من زاوية الحياة اليومية للأهالي نجد أن هذا الاقتصاد لا يخدم مستواهم المعيشي، إذ ظل في تراجع دائم، وأن الاستقلال المالي كان موجه لخدمة المستوطنين.

[1]- (صاحب المقال دون توقيع)، «**صدى الصحافة**»، جريدة وادي ميزاب، ع 64، الجمعة 13 رجب 1346هـ الموافق لـ 06 جانفي 1928م، ص 02.

لقد جاء في خطاب الحاكم العام بورد أن أموال الميزانية الجزائرية قد صرفت على الأهالي بالدرجة الأولى وشملت مشاريع وقطاعات عمومية ومدارس، لكن في الواقع قد ظهرت في عهده عدة مجاعات وأمراض وبائية، كما تفشى الجهل بين الأهالي، مما يبين أن وجهة أموال الميزانية كانت دوما نحو المستوطنين وخدمة للاقتصاد الفرنسي[1]، كما أن بعض الميزانيات لا تصرف كما كان مخططا لها بسبب الظروف التي طرأت عليها ولم تكن في الحسبان كميزانية 1928م، التي حدثت فيها كوارث طبيعية مثل الفيضانات التي ضربت منطقة الغرب الجزائري، وكلفت الحكومة الاستعمارية ميزانية إضافية، إذ وصلت المصاريف في تلك السنة إلى 307.718.000 فرنك وتدخل ضمن هذه الأخيرة ميزانية الأشغال والإصلاحات، والميزانية الموجهة للخزينة الاستعمارية، لذلك ترتبت في هذه السنة ديون استمرت إلى السنة الموالية من فترة حكم الوالي العام بورد، إذا جاء في جريدة وادي ميزاب ما نصه: «قد استلم هذه الخلافة ثقيلة الحمل التي دعا إلى تصفيتها وإقرار حالتها والتي تتجلى صعوبتها وثقل مسؤوليتها في ميزانيتها»[2].

لقد أدخل الحاكم العام بورد عدة تعديلات على الميزانية العامة من أجل تدارك الوضع، فكان شعاره في هذه التعديلات الاستقرار، التنظيم والكفالة، الأول هو ثبات العملة في السوق العالمية، الثاني هو إدخال مصاريف إضافية تحت بند سلفيات خارجية بمثابة الميزانية التكميلية لكل سداسي، والثالث هو القيام بأعمال إصلاح في كافة الميادين ومتابعة الأضرار الناجمة عن الفيضانات والأوبئة والجوائح الطبيعية في الجزائر.[3]

كما أوردت نفس الجريدة تفاصيل عن مصاريف الحكومة والديون المترتبة عليها جراء الظروف الطبيعية والكوارث الوبائية والجفاف، بالإضافة إلى الإفراط في قيمة المصاريف على المستوطنين لإرضائهم، ولهذا اختلت الميزانية العامة وهذا ما سنبينه في الجدول التالي:

---

(1)– خيري الرزقي، **المرجع السابق**، ص 267.

(2)– (صاحب المقال دون توقيع)، «**صدى الصحافة**»، جريدة وادي ميزاب، ع 64، **المصدر السابق**، ص 02.

(3)– (صاحب المقال دون توقيع)، «**صدى الصحافة**»، جريدة وادي ميزاب، ع 84، الجمعة 04 ذي الحجة 1346هـ الموافق لـ 25 ماي 1928م، ص 03.

جدول يبين قائمة الديون الخاصة بسنة 1929م.

ميدان النفقة	القيمة (مليون فرنك)	ميدان النفقة	القيمة (مليون فرنك)
رفع المرتبات الشخصية	81.500.000	بناء وإصلاح المستشفيات	1.300.000
تسوية مرتبات أم الوطن	4.000.000	التلقيح والوقاية من الأمراض	2.000.000
تسوية تضخم الديون العامة	10.396.000	إصلاح الطرقات	6.635.000
رفع النفقات	1.030.000	ميزانية احتفالية مائة سنة على احتلال الجزائر	5.000.000
خزينة متقاعدي القطر	3.500.000	مصاريف فلاحية	500.000
النفقات العسكرية	9.622.000	مد شبكة المياه العذبة	1.000.000
نقل المحبوسين	480.000	مساعدة خزينة فرنسا	5.000.000
دفع ميزانية البريد	12.615.000	مصاريف عمومية	2.200.000
سكك الحديد	1.500.000		

المصدر: جريدة وادي ميزاب، ع 84، ص 03.

من خلال أرقام الجدول نخلص إلى أن تلك الديون قد ترتبت عن ميزانية 1928م، وأهم مصاريف الإنفاق على مختلف القطاعات التي لا يستفيد منها الجزائريون إلا عرضاً، كما أن الميزانية كانت دائما الشغل الدائم للساسة الاستعماريين في الجزائر، حيث كانت اللقاءات الدورية تعقد كل ستة أشهر لتقييم الأعمال ومتابعتها.

4-4- المجلس المالي وسياسته تجاه الجزائر:

بعد الاستقلال المالي للجزائر عن فرنسا في 19 ديسمبر 1900م تألف المجلس المالي المتكون من ثلثي النواب الماليين من الأوروبيين، والثلث الباقي من المسلمين المعينين، الذين أصبحوا فيما بعد منتخبين، جاءت هذه الهيئة لتدعم الشرعية السياسية للمستوطنين في الجزائر وقراراتها تخدم مصالحهم، وإن المسلمين لا يمكنهم الاعتراض على أي قرار تتخذه، كما كان منح ستة مقاعد لمنطقة القبائل لأجل فصلهم عن العرب مجرد خدعة لخلق الشقاق والصراع بين أبناء الوطن الواحد، لأن منح ستة مقاعد لحوالي

700.000 قبائلي و15 مقعد لتمثيل ما يزيد عن 3.300.000 جزائري يتكلم باللغة العربية ليست فيها مساواة سياسية[1].

إن هذا الاستقلال الذاتي يعني أن يداً حرة قد أعطيت للمستوطنين لكي يديروا كل الشؤون المالية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالجزائر، إذ خولهم قانون 19 ديسمبر 1900م قوة مراقبة الميزانية الجزائرية وشبكة المواصلات والغاز والكهرباء، كما أذن لهم بأن يشرفوا على الأشغال العامة ويطوروا موارد البلاد، وبذلك يكون المستوطنون قد حصلوا على القوة الاقتصادية التي شنوا من أجلها الكثير من حملات الضغط السياسي منذ السبعينيات من القرن التاسع عشر.[2]

إن هذه الامتيازات الاقتصادية والسياسية التي بيد الأوروبيين كانت محل اهتمام الصحف الإصلاحية، وقد كتبت منذ مطلع القرن العشرين على الدورات الخاصة بالمجالس المالية وخطاب الولاة العامين، إذ جاء في جريدة وادي ميزاب بعدديها التاسع والستون، خطاب الوالي العام بورد في المجالس المالية لسنة 1928م، إذ نوهت بهذا المجلس وإنجازاته في مختلف الميادين، والذي قدم أرقاما إحصائية في هذا الخطاب، لكن إذا أمعنا النظر فيما جاء به نجد أن هناك تضاربا كبيرا ومغالطات خاصة فيما تعلق بالإصلاحات الخاصة بالجزائريين، إذ أورد عدة أرقام تشير إلى تطور الميزانية بعد قانون الاستقلال المالي، فقد بلغت سنة 1901م ما يقارب 57.885.000 فرنك، لتصل في سنة 1913م إلى ما يقارب 160.000.000 فرنك.

كما كانت سنة 1928م ضمن اهتمامات هذا الحاكم العام، لأنها كانت تمهد للاحتفالات بالذكرى المئوية للاحتلال الجزائر، كما شهدت اضطرابات جوية أدت إلى خسائر معتبرة، مما أرهق الميزانية العامة في تلك السنة، كما تحدث عن تطور التجارة سنة 1901م، إذ بلغت قيمتها 580.000.000 فرنكا، كما تجاوزت سنة 1913م ما قيمته

---

[1]– عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر...، **المرجع السابق**، ص 182.

[2]– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج2، **المرجع السابق**، ص 83.

1.186.000.000 فرنكا، لكن هذه التطورات في الميزانية العامة والتجارة لم تكن في مصلحة الجزائريين بالقدر الذي كانت في صالح الأوروبيين، مع ذلك فانه قد امتدح هذا التطور وتحدث عن الإدماج من منظور استعماري وخصه بالكثير من الاهتمام، إذ عده هو الحل المناسب لمشكلة التباعد بين المستوطنين والجزائريين، وأنه سوف يخلق انسجاما في الحياة العامة، وبه يكون المواطن في الجزائر المستعمرة قادر على إعطاء الإضافة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.[1]

5-نظام الضرائب:

لم يخضع أحد على الإطلاق لواجبات دفع الضريبة من بقية السكان في الجزائر كما خضع الجزائريون الملزمون بدفع الضرائب حسب الشريعة الإسلامية ودفعها حسب القانون الفرنسي، كما جاء في المرسوم الخاص بالضريبة العربية لسنة 1869م، حيث كانوا يدفعون زيادة على الأوروبيين ضريبة العشور والحكر والزكاة وغيرها، وكان عليهم أن يستوفوا زيادة على ذلك ما عليهم من الضرائب الفرنسية المباشرة (ضرائب المهنة، الأملاك المبنية، رسوم البلدية...)، إضافة إلى بعض الالتزامات التي تدخل في هذا الجانب مثل رسوم دخول البحر وحقوق الجمارك والتأمين.[2]

لقد نددت الصحف الإصلاحية بالضرائب المفروضة على الجزائريين، والتي زادت قيمتها في الارتفاع بعد الحرب العالمية الأولى تعويضا لخسائر الحرب، وأوضحت أن في مسألة فرض الضرائب يستوجب مراعاة جانبين فيها:

- ضرورة وضع الضرائب من قبل نواب الشعب الذين يعرفون ظروف عيش الجزائريين وعدم ترك المسألة للحكومة في فرضها.
- معرفة طبيعة المنطقة ومعرفة مقوماتها الطبيعية ومدى قدرتها على الإنتاج.[3]

---

[1]- (صاحب المقال دون توقيع)، «**المجلس المالية وخطاب م. بورد**»، جريدة وادي ميزاب، ع 69، الجمعة 18 شعبان 1346هـ الموافق لـ 10 فيفري 1928م، ص 02؛ ينظر أيضا: العدد 70 من نفس الجريدة.

[2]- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، ج2، **المصدر السابق**، ص 313.

[3]- خيري الرزقي، **المرجع السابق**، ص 272.

لقد كانت الضرائب المباشرة الخاصة بالجزائريين تنهك كاهلهم، كما كان التفاوت الضريبي كبيرا بينهم وبين الأوروبيين، حتى أن الإدارة الاستعمارية قد قررت من تلقاء نفسها وضع حد لهذه الضرائب العربية الإضافية، لذا صادقت المفوضيات المالية في 21 جوان 1918م على إلغاء الضرائب العربية في إقليم الشمال وبقيت اللامساواة في الوقت ذاته بإقليم الجنوب إلى غاية 1919م، لكن هذه الإجراءات ظلت مجرد حبر على ورق، وقد أشار النائب المالي كولو إلى ثلاث أنماط من اللامساواة بين الأوروبيين والجزائريين:

- امتيازات الفلاحين الأوروبيين مقارنة بباقي دافعي الضرائب، حيث كانوا يدفعون أقل من الموظفين والأجراء.
- عدم تساوي التخفيضات الخاصة بالكفالة العائلية بين المسلمين والأوروبيين.
- اللامساواة في الضغط الضريبي بين الجزائر وفرنسا من جهة، وبين الطبقات الميسورة والمحرومة من جهة أخرى، كما يجب أن نشير إلى أن الجزائريين كان عليهم أن يدفعوا ليس فقط ضرائبهم الشخصية، بل كذلك الضرائب التي لم يدفعها أهلهم القريبون والبعيدون.[1]

5-1- أنواع الضرائب المفروضة على الجزائريين:

5-1-1- الضرائب الفرنسية المباشرة:

- ضريبة المهنة: هي الضريبة على الدخل الخاص بالحرف والتجارة وغيرها أو المناصب الإدارية، وكانت تشهد كل سنة زيادات، إذ صنفت في الجدول الخاص بالضرائب صنف (أ) وضرب عليها مبالغ وفق المستحقات المفروضة على الأغنياء.[2]
- الضريبة على الأملاك المبنية: مخصصة على الأملاك المبنية، وكان المسلمون يدفعون أربع سنتيمات استثنائية لتأسيس الملكية الأهلية في جميع البلديات منذ

---

[1]- محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية...، ج1، **المصدر السابق**، ص ص 35-36.

[2]- شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمين وفرنسا...، ج2، **المصدر السابق**، ص 185.

1892م، بما فيها ديار القبائل والأكواخ المغطاة بنبات الديس، وكانت بمعدل 3.2% من مجموع الدخل الصافي الخاضع للضريبة.

- ضريبة الرسم البلدي: تكون في البلديات كاملة الصلاحيات، وتتمثل في ضريبة الإيجار وحيازة الحيوانات الأليفة، بالإضافة إلى الاستفادة من الخدمات المقدمة.
- ضريبة الحقوق الجمركية وعائدات البحر: تفرض على التجار الذين يعملون في البحر مثل الصيادين وغيرهم.[1]
- ضريبة المكس: فرضت على الأسواق التجارية منذ بداية القرن العشرين، فقد كانت البلدية تقوم بكراء الأسواق للمعمرين، ويقوم صاحب الاعتماد بأخذ ضريبة على كل تاجر، إذ كان هناك تمييز بين التجار الأوروبيين والمستوطنين في دفع ضريبة دخول السوق.
- ضريبة البزرة: فرضت على الجنوب الجزائري ومنطقة ميزاب منذ تاريخ إمضاء معاهدة الحماية الفرنسية سنة 1853م وهي قيمة الخراج المفروض على كل بلدة من بلدات ميزاب السبع، وكانت قيمتها إلى غاية 1882م تقدر بـ 45.000 فرنك، ثم رفعت تدريجيا إلى 300.000 فرنك، وكانت توزع على بلاد ميزاب حسب إمكانيات كل بلدة.[2]

5-1-2- الضرائب العربية:

- العشور: وهي الضريبة على المحاصيل والمساحات المزروعة سنويا والمقدرة بالأرض المحروثة التي مساحتها 10 هكتارات، وكذا نوعية المحاصيل وهي أنواع منها الحكر الذي يفرض على أراضي العرش، واللازمة في منطقة القبائل والجنوب.

---

[1]- شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمين وفرنسا...، ج2، **المصدر السابق**، ص 178.

[2]- خيري الرزقي، **المرجع السابق**، ص 273.

- الزكاة: تفرض على الجزائريين تخص الحيوانات، الذهب والأموال، وهي ضريبة إسلامية كانت مطبقة في العهد العثماني حيث أبقى عليها الاستعمار الفرنسي.[1]
- ضريبة الدم: تخص الخدمة العسكرية أو التعويض عن أدائها، وهي مخصصة للشباب الذين هم في سن التجنيد حسب قانون التجنيد الإجباري عام 1912م.
- ضريبة السخرة: تفرض على الأشخاص، وهي موجهة إلى إصلاح الطرقات وتدفع سنويا تدخل ضمنها الحراسة الليلية للغابات من الحرائق دون مقابل، أو دفع مبلغ مالي نظير الإعفاء من هذه المهام، كما كانت تأخذ 4.88 فرنك سنويا عن كل الحيوانات التي يمتلكها الأهالي، إذ يأخذ عن كل جمل ما قيمته من 100 إلى 120 فرنك بنسبة 10%، وهكذا استمر العمل بها إلى غاية 1919م، وفعليا حتى عام 1921م.
- ضريبة اللازمة: ضريبة عثمانية محلية الأصل تعسفية لا توجد لها أسس ثابتة، أبقى عليها المحتلون، استندت في الأساس إلى مبدأ الحفاظ على قوة الجماعة المسلمة لتموين الجند في الأرياف حسب الدكتور ناصر الدين سعيدوني، وكانت ضريبة الرأس الخاصة بالقبائل والجنوب تعرف بضريبة اللزمة أيضا.[2]

5-1-3- السياسة الاستعمارية تجاه الضرائب العربية:

كانت الظروف الاقتصادية غير ملائمة مما ضاعف من متاعب الفلاحين، فبالإضافة إلى انخفاض اسعار المواد الفلاحية وتقلص الموارد المالية للبائعين، زاد ثقل الأعباء المالية على جميع المنتجين، وهكذا ظلت ضريبة العشور ثابتة منذ عام 1874م على أساس 22 فرنكا لقنطار القمح، و11 فرنكا لقنطار الشعير، ولثقل الضرائب العربية على الجزائريين خاصة في سنوات الجفاف والجوائح الطبيعية لم يستطع هؤلاء تسديد ما عليهم من النفقات الضريبية، هذا ما تسبب في حرمانهم من غلاتهم التي كانت تحجر على مستوى

---

[1]- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، ج2، **المصدر السابق**، ص 314.

[2]- بشير بلاح، تاريخ الجزائر في قرنين...، ج1، **المرجع السابق**، ص 230.

مخازن الحبوب الاستعمارية لتباع بأبخس الأثمان، هذه الوضعية كانت محل اهتمام الصحافة الدولية والعربية، إذ ورد في مقال صحفي لإحدى الصحف الفرنسية أن المقرر المالي للجنة المالية ديسوليار بأن الأهالي جردوا من حوالي نصف مواردهم بسبب الجباية.[1]

لقد فكرت الإدارة الاستعمارية في إمكانية إصلاح ومراجعة قانون الضرائب بعد أن تحرك بعض المنتخبين الماليين وكتبوا عدة تقارير عن وضعية الضرائب بالنسبة للمستوطنين والجزائريين، فقد صرّح أوجيان إيتيان (*Eugène Etienne*) رئيس اللجنة المالية بأن الضريبة العربية أصبحت عبئا ثقيلا على الأهالي، مقرا بذلك أمام البرلمان الفرنسي يوم 09 نوفمبر 1896م، حيث قال: «الحقيقة هي أن الأهالي يعانون، وأنهم يتحملون ضرائب ثقيلة جداً فوق اللزوم وهذا مصدر كل الشرور».[2]

لقد برزت للوجود منظومة ضريبية جديدة تماما، إذ تم تقييم الوضع في سنة 1921م ولم يعد للجزائريين تسديد سوى نسبة 16% من مبلغ الضرائب المباشرة التابعة للميزانية الاستثنائية، و28% من مبلغ الضرائب غير المباشرة و27% من المبالغ الإجمالية للضرائب، إذ بلغت هذه النسبة في سنة 1913م ما يقارب 66% مباشرة و26% غير مباشرة من مجموع 41% للضرائب العامة وهذا حسب تقرير المندوب المالي جول *Joule*.[3]

6- الأزمة الاقتصادية العالمية 1929م وتأثيرها على الجزائر:

كانت الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها البلاد من حين لآخر من بين القضايا التي عالجتها أقلام الكتاب، والذي يبدو لنا من خلال هذه المقالات أن سنة 1920-1926م كانت على الجزائريين سنوات شدادا وكان أشدها عليهم سنة 1920م التي بلغت فيها المجاعة حدا كبيرا، وما أن تحسنت ظروف العيش جراء تحسن المحاصيل سنة 1927م حتى بدأ شبح الأزمة العالمية يلوح في الأفق، وأمام هذه الأزمات العويصة التي تسببت في ارتفاع أسعار

---

(1)- شارل روبير أجيرن، الجزائريون المسلمون وفرنسا...، ج2، **المصدر السابق**، ص 190.

(2)- **المصدر نفسه**، ص ص 190-191.

(3)- **المصدر نفسه**، ص 200.

المعيشة في سائر أنحاء القطر راح كتاب المقالات الصحفية يبحثون عن سبل العون لتخفيف الأزمة على المواطنين، وقد انقسموا في ذلك إلى ثلاث اتجاهات، بعضهم راح يخاطب الأغنياء مستعينا أو لائما، وبعضهم الآخر راح يطلب المعونة من السلطات المسؤولة، كما أسدى أخرون النصح للأهالي ليعتمدوا على أنفسهم بالعمل المثمر والإنتاج الجيد والاقتصاد في النفقة.[1]

كان الفريق الأول يستنهض همم أصحاب رؤوس الأموال من الأهالي ليعينوا إخوانهم الفقراء، مثيرين فيهم ميزة الإحسان والإنسانية ومستعينين عليهم بطوائف العلماء والنواب والمفكرين وشيوخ الزوايا، بينما تحامل آخرون على الطبقة الميسورة التي أثرت ثراء فاحشا في حين إخوانهم البؤساء لا يجدون ما يأكلون، وهذا ما جاء في جريدة البصائر بعددها المائتان والعشرون الصادرة بتاريخ 06 مارس 1953م ما نصه: «إن المال مال الله وهم خلفاؤه عليه ومن هنا تبدأ العقيدة فهم إذ حسبوا أن المال مالهم ضربوا دونه الأسداد وشحوا به على المحتاجين والفقراء من إخوانهم، ثم أطلقوا فيه أيديهم يبعثرونه في شهواتهم وملذاتهم، فجمعوا بين رذيلتين الشح والإسراف، وتسابقوا إلى أسحاق الله وأسخاط إخوانهم الفقراء الذين فرض الله حقهم في هذه الأموال وأصبحت هذه الأموال تصرف في كل شيء إلا فيما ينفع هذه الأمة ويصلح شأنها ويحفظ كيانها».[2]

كما التمس بعض الكتاب الآخرين النجدة من الحكومة لتنقذ الأمة من أزمة غلاء المعيشة وتضرب على أيدي المعمرين الاحتكاريين الذين أغلقوا مطامير الحبوب ليرتفع سعرها مستغلين في ذلك سلطتهم الإدارية، إذ تحدثت جريدة النور بعددها الثالث والخمسون الصادر بتاريخ 18 أكتوبر 1922م ما يلي: «بما أن هذه الزيادة يسري مفعولها في الحياة الاقتصادية العامة سريان النار في الهشيم، ويحملها أثقالا مع أثقالها فإننا نحتج بكل قوانا

---

(1)– محمد ناصر، المقالة الصحفية الجزائرية...، ج2، **المرجع السابق**، ص 102.

(2)– أحمد سحنون، «**إصلاح المال**»، جريدة البصائر، ع 220، س5، 20 جمادى الثانية 1372هـ الموافق لـ 06 مارس 1953م، ص 318.

ضدها ونطلب من المراجع العليا ليس إلغاؤها فقط، بل التخفيف من الضرائب السابقة نظرا للازمة الحاضرة»[1].

أما الفريق الثالث من الكتاب فسخروا كل إمكانياتهم لحث الناس على الاقتصاد في معيشتهم، وأنه لا حل لهذه الأزمات سوى أن يعتمدوا على أنفسهم، فقد جاء في هذا الصدد مقالا مطولا لصاحبه عبد الرحمن بن عمر والذي كان يدعو فيه المثقفين الجزائريين لدراسة علم الاقتصاد والتوسع فيه، إذ يقول: «لأن حياة كل أمة منوطة بحياة حركتها الاقتصادية ومماتها بمماتها»، كما يشير إلى أن النهضة القومية يجب أن تكون إحدى ركائزها الأساسية نهضة اقتصادية مبنية على العلم وعلى الأمة الجزائرية أن تستفيد من الأمم المتقدمة، كما يبدو حرصه على الجانب الاقتصادي في القطر الجزائري والذي هو نابع من قناعته على أنه القاعدة الأساسية لحياة الشعوب، ولذلك نجده يلح على الجزائريين بأن يلحقوا أبناءهم بالمدارس الصناعية الزراعية، إذ جاء في مقاله ما نصه: «فإنها مفتحة أبوابها لا تطلب منهم إلا الإقبال الصادق لبوا نداءها واستدركوا ما فاتكم امحوا عن تاريخكم المجيد تلك الصفحة السوداء...اعتنوا أيها الجزائريون بعمل الأرض فهي الكنز الذي يريش الأفراد والأمم».[2]

لقد كانت القضايا الاقتصادية في الصحف العربية الإصلاحية تتميز بندرة الكتابات المتخصصة في هذا الجانب، لهذا كانت المقالات التي تعالج هذا الموضوع قليلة، إذ نسجل بعد الحرب العالمية الأولى ثلاث مقالات في هذا الجانب، أولها احتجاج على الحكومة لموقفها الجائر من التجار الأهالي فيما فرضته عليهم من ضرائب ثقيلة، وثانيها مقال يحث الفلاحين ليطوروا مزروعاتهم وينبذوا عنهم عقيدة التواكل والاستسلام، وثالثها التماس أو رجاء من الأغنياء الجزائريين ليمدوا يد المساعدة للفقراء والمحتاجين الذين سحقتهم الأزمات الاقتصادية.

---

[1]– (صاحب المقال دون توقيع)، «**أين نحن من زيادة الضرائب؟**»، جريدة النور، ع 53، الثلاثاء 17 جمادي الثانية 1351هـ الموافق لـ 18 أكتوبر 1922م، ص 01.

[2]– عبد الرحمن بن عمر، «**الحياة الصناعية والزراعية**»، جريدة وادي ميزاب، ع 64، س 2، الجمعة 13 رجب 1346هـ الموافق لـ 06 جانفي 1928م، ص 01.

يمكن القول أن الصحف الإصلاحية اهتمت في أوائل القرن العشرين في مقالاتها بموضوع آفة المجاعة التي كانت تفتك بالأهالي، لكن ومع مطلع سنة 1925م اتضح التطور الفكري في المقالات الإصلاحية وذلك بصفة ملموسة، إذ أصبحت النظرة أكثر نفاذا وأوسع شمولا، فلم تعد معالجة المشاكل الاقتصادية مقتصرة على الحوادث الآنية، بل أصبحت تتناول أفكارا وطنية إيجابية، تهدف من خلالها إلى أن يكون الاقتصاد الجزائري مستقلا عن السياسة الاستعمارية، وأن يتمكن الأهالي من السوق العالمية، مع القضاء على الاحتكار، كما حملت هذه المقالات عدة نداءات لتأسيس الشركات الوطنية وتحسين الصناعة بإدخال الآلات الحديثة عليها، كما وجهت نداءا إلى الجزائريين لتأسيس مصارف أهلية لينافسوا بها المصاريف الأجنبية.[1]

6-1- تداعيات الأزمة الاقتصادية على الجزائر:

كثيرا ما كانت الصحف الإصلاحية تتحدث عن ارتباط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد العالمي، حتى أنه في الكثير من الأحيان كانت هناك خلافات بين فرنسا وأمريكا وإسبانيا وإيطاليا حول احتكار فرنسا للسوق في شمال إفريقيا، وفي هذا الصدد تحدثت جريدة البصائر عن الخلاف الذي وقع بين أمريكا وفرنسا حول إصدارها قانون 30 ديسمبر 1948م القاضي بمراقبة الاستيراد والتصدير في مستعمراتها، وفرضت على بقية الدول الحصول على رخصة، وهذا ما اعتبرته الدول الأخرى احتكار فرنسا للسوق في شمال إفريقيا، لذا تم رفع هذه القضية لهيئة محكمة العدل الدولية التي أصدرت حكمها ببطلان تقنين الأسواق في شمال إفريقيا، وأن لبقية الدول الحق في ذلك حسب الاتفاقيات الدولية التي تنص على ذلك.[2]

نظرا لارتباط الاقتصادي الجزائري بفرنسا، فإنه أدى به في الكثير من الأحيان إلى حدوث ركود وأزمات اقتصادية، والتي انعكس تأثيرها على الحياة العامة في الجزائر، وبحلول سنة 1929م وعلى إثر الأزمة العالمية المالية التي خلفت تداعيات عميقة على الاقتصاد في الجزائر، تواصل

---

[1]- محمد ناصر، المقالة الصحفية...، ج2، **المرجع السابق**، ص ص 104-105.

[2]- (صاحب المقال دون توقيع)، «**الانفصال الاقتصادي يعقبه الانفصال السياسي**»، جريدة البصائر، ع201، السنة الخامسة من السلسلة الثانية، الإثنين 25 ذي الحجة 1371هـ الموافق لـ 15 سبتمبر 1952م، ص 170.

تأثيرها إلى غاية 1930م، ورغم كون هذه السنة ذات محصول وفير وإنتاج جيد إلا أنها لم تلق رواجا كبيرا بسبب الكساد الذي ضرب الأسواق، وعلى غرار المهن الأخرى كالصناعة والحرف والتجارة، فان مظهر التذمر والحصرة أصبح باديا على أصحابها بسبب تراجع منتوجاتهم لانخفاض نسبة التصدير وتراجع السوق الداخلية، إذ وصف أبو اليقظان الوضع بقوله: «تكدست للعربان محصولاتهم لعدم رواجها فعجزوا عن دفع ما تخلد في ذممهم من الديون، فذهبت أموال التجار وبقيت الديون التي هي عليهم للمصارف وأرباب المستودعات الكبرى متضخمة على غير ما حسبوه، فضاعت بذلك النفوس وبلغت القلوب الحناجر».[1]

عرفت الصناعة تراجعا كبيرا، إذ انخفض مستوى إنتاج الحديد من 2.550.656 طن في سنة 1927م إلى 900.000 سنة 1931م لينخفض إلى 763.000 طن سنة 1933م، أما الفوسفات فقد عرف بدوره انخفاضا، بحيث كان إنتاجه يتراوح ما بين 876.800 إلى 900.000 طن، منخفضا في سنة 1929م إلى 800.000 طن، ليصل في سنة 1931 إلى ما يقارب 564.898 طن، كما هو مبين في المنحنى البياني التالي:

منحنى بياني يبين تطور إنتاج الفوسفات من 1927-1938م.

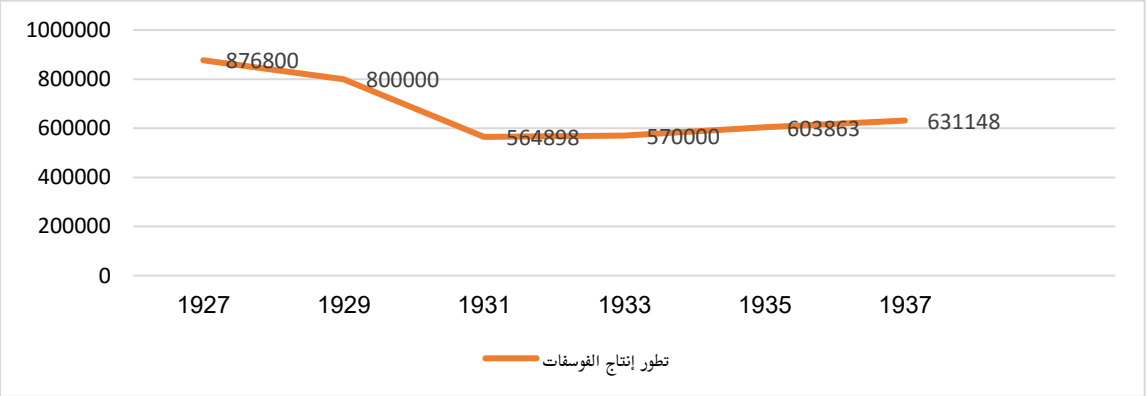

المصدر: (صاحب المقال دون توقيع)، «الأحوال الداخلية»، جريدة ميزاب، ع 1، الجمعة 23 شعبان 1347هـ الموافق لـ 25 جوان 1930م، ص 01.

ما نلاحظه من خلال المنحنى البياني بأن إنتاج الفوسفات كان مرتفعا سنة 1927م ليعرف تراجعا ملحوظا في الإنتاج سنة 1929م، بحيث انخفض إلى 564.898 طن سنة 1931م ليرتفع بالتدريج إلى غاية 1937م.

[1]- (صاحب المقال دون توقيع)، «**الأحوال الداخلية**»، جريدة ميزاب، المصدر السابق، ص 01.

يمكن القول بأن الصحافة الإصلاحية غطت فترة هامة وصعبة جدا مرت بها الجزائر، وهي فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى إلى غاية 1954م، أين تعرضت إلى أحداث عنيفة بفعل السياسة الاستعمارية الفرنسية، والتي مست كافة القطاعات ففي المجال الزراعي تحولت سياستها من التركيز على المنتوجات الغذائية إلى الزراعة التحويلية النقدية، التي تكتسي أهمية كبيرة في التنمية سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو غيرها، لكن مساهمتها الفعلية تبقى متواضعة نظرا لعدة اعتبارات بعضها موضوعية، وبعضها الآخر غير ذلك، ولعل النسبة المنخفضة لهذه المساهمة مقارنة بالقطاعات الأخرى كالصناعة والتجارة مثلا، فإن مبرراتها بالدرجة الأولى تكمن في الخصائص التي يتميز بها القطاع الزراعي عموما، والتي تدخل ضمن طبيعة العمل الزراعي والموارد المتاحة، وهذا ما شهدته الزراعة بالجزائر في تلك الفترة، أما بالنسبة للدول الاستعمارية فإن اعتبارات أخرى إضافية تعود للمستوى الاقتصادي الذي تعرفه، من جهة ولطبيعة العلاقات الاقتصادية التي تفرضها المرحلة الظرفية، مما زاد من تكريس مظاهر التبعية والهيمنة وإعادة إنتاج ما هو قائم، بحيث تصبح هذه الدول تتسم بخصائص أخرى إضافية، قد تظهر في دولة أو إقليم دون آخر.

إن حالة الزراعة في الجزائر انتقلت من الاعتماد على المنتوجات الغذائية من الحبوب الصلبة وغيرها، إلى الزراعة التحويلية النقدية، وهذا ما ركزت عليه الصحف الإصلاحية لما له من تداعيات على حياة الأهالي، إذ حثت تلك الصحف الجزائريين على خدمة الأرض والاعتناء بها واستعمال الوسائل الحديثة في استغلالها والاستفادة من المدارس المهنية التي فتحها الاستعمار، من أجل الارتقاء بالزراعة لتحسين المستوى المعيشي لهم خاصة في ظل الجوائح والكوارث الطبيعية والأمراض والأوبئة التي عرفتها الجزائر، كما تناولت هذه الصحف القضايا التجارية وركزت على إبداء النصائح للتجار الجزائريين لأجل تأسيس نقابات تجارية، كما تعرضت أيضا لأهم الأنشطة التي عرفتها الجزائر في هذا المجال، وكذا أهم المشاريع الاقتصادية الكبرى والتي خصتها بالعديد من المقالات لتنوير الرأي العام بأهمية هذه المشاريع، مؤكدة على النهوض بقطاع البنوك للابتعاد عن المعاملات الربوية،

كما تطرقت إلى مشاكل العمال الجزائريين في مجال التجارة وربطت هذه الأخيرة بالمنظومة المالية داعية إلى إنشاء مصرف أهلي، وإيجاد عملة وطنية ثابتة تحمي التجار الجزائريين من تقلبات العملة الفرنسية في السوق العالمية، والتي قد تنعكس عليهم من خلال فقدانهم لأموالهم نظرا لهبوط الفرنك عن قيمته الحقيقية المقدرة بالذهب، كما عالجت هذه الصحف الإصلاحية الميزانية العامة للجزائر وسياسة المجلس المالي تجاه متطلبات الجزائريين، وكذا نظام الضرائب وتداعياته على الحياة العامة للأهالي، ولم تهمل هذه الصحف كل القضايا الاقتصادية المحلية وحتى الدولية مثل الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الجزائر.

خاتمة

خاتمة:

تتويجا لدراستنا حول قضايا المجتمع الجزائري من خلال الصحافة الإصلاحية فيما بين 1919-1954م، يمكننا أن نثبت استخلاصا واستنتاجا التالي:

بعد تتبعنا لجل الصحف الإصلاحية الصادرة في فترة الدراسة والتي كانت تتناول ضمن اهتماماتها قضايا المجتمع الجزائري، يمكن القول بأنها كانت رائدة ومتميزة مقارنة بظروف صدورها في تلك الفترة والتي أقل ما يقال عنها أنها كانت جد صعبة، فقد تزامنت مع نهاية الحرب العالمية الأولى والتي كانت نقطة بداية لتطلعات السياسة الفرنسية في الجزائر، لأجل الحفاظ على الوضع العام وكسب ود الجزائريين من خلال بعث الإصلاحات الشكلية والتي جاءت لتهدئة الوضع الناجم عن الظروف المعيشية الصعبة والمزرية للجزائريين، فاسحة المجال نسبيا أمام النخبة الوطنية للتعبير عن مواقفها إزاء الوضع العام بالجزائر الذي كان يميزه الواقع الاستعماري الشاذ، الذي فرضته الظروف العامة من ضغط المستوطنين وتكالب القوانين الزجرية وسلطة الإدارة المستبدة في تسيير البلاد، مما جعل الصحافة العربية تعيش في صراع ضد كل الظروف التي تواجهها، من اعتبار اللغة العربية لغة أجنبية مع خضوع الصحافة الصادرة بها لأهواء الحاكم العام الذي يهددها دوما بالتعطيل والمصادرة، كلما أراد ذلك دون الرجوع إلى القضاء على اعتبارها أنها صحافة أجنبية.

إن ندرة وسائل الطباعة في الجزائر اضطر الكثيرين من رواد الصحافة العربية والاصلاحية إلى طباعة صحفهم في تونس، نتيجة القوانين التي فرضت على إنشاء المطابع الخاصة في تلك الفترة، كما مثلت الصعوبات المادية أكبر العوائق في العمل الصحفي بالجزائر المستعمرة، وما ترتب عنها من قلة توزيع الجرائد العربية، وبالتالي انعكس الوضع على مصاريف الطبع وملحقات النشر والتوزيع، هذا بالإضافة إلى إخضاع الصحافة العربية للمراقبة من طرف السلطات الاستعمارية وتثبيت العيون حولها لتترصد خطواتها وتحاصرها، يضاف إليها تماطل قرائها في دفع ما عليهم من مستحقات الاشتراكات، وكثيرا ما كانت تتوقف بسبب العجز المالي مثل ما حدث لجريدة المصباح 1904م، الجزائر 1908م لعمر راسم، وذي الفقار

التي احتجبت في العدد الثالث لمدة ثمانية أشهر دون استجابة، ورغم ذلك فقد كانت تلك الصحف العربية والاصلاحية تعالج جميع القضايا الوطنية والدولية، إذ كانت تطلع جمهورها على كل ما هو جديد حيث مثلت متنفسا حقيقيا لهم بل وصل صداها حتى إلى دول الجوار كتونس والمغرب الأقصى.

لقد مثلت مجهودات الأمير خالد الجزائري بوادر العمل الصحفي الإصلاحي في بداية الأمر، والذي أدمج جريدة الراشدي والإسلام القديمتين ليشكل بذلك جريدة الإقدام، وقد عدَّ هذا العمل من بواكر النزعة الإصلاحية في الجزائر، وبعد نفيه سنة 1923م وإلغاء الانتخابات التي فاز فيها، احتضنت مجموعة من الشباب الجزائري المعروفين بميولهم إلى الثقافة العربية الإسلامية، ونزعتهم الإصلاحية وهم الصادق دندان وبهلول وقايد حمود وابن باديس مبادئ جريدة الإقدام وأحيوا مفاخرها، كما تبنى حزب نجم شمال إفريقيا شعارها في المهجر، وهنا انفرد العلماء بالسياسة الداعية لإصلاح المجتمع وتعليمه أكثر من غيرهم بحيث نسجل في هذا الصدد نوعين من المجهودات الصحفية فردية وجماعية، ومن بين الجرائد التي دعمتها الحركة الاصلاحية قبل ظهور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين نذكر جريدة المنتقد عام 1926م.

أما القضايا التي نوقشت طيلة فترة صدور الصحف الإصلاحية فكانت شاملة انطلاقا من القضايا الاجتماعية التي تناولت موضوع المرأة الجزائرية في الفترة الاستعمارية وما كانت تعانيه من تخلف جراء السياسة الكولونيالية الهادفة إلى العمل على انحلال المجتمع الجزائري وانحطاطه وضرب الروابط الاجتماعية بتوجيهها نحو نمط التمدن الاوروبي المنشود، الذي نادت به فرنسا في مستعمراتها وتضمنته خططها التعليمية في الجزائر لطمس معالم الهوية الوطنية بكل أبعادها الحضارية والتاريخية، بدءًا بتقبل المرأة القيم الاوروبية وأنماط وسياق تفكير دخيلة عنها وعلى معتقداتها الدينية بغية تمييعها وتبرجها وسفورها، بدعوى التحضر ومواكبة الأمم المتقدمة وترك المعتقدات البالية والعادات السيئة التي كانت من الموانع والمعيقات المساهمة في تخلفها، لكن المرأة الجزائرية لم تستسلم بل واجهت كل ذلك بصبر وعزيمة

وكانت بحق منبرا للصمود والتحدي، كما اهتمت الجرائد الإصلاحية بفئة الشباب وناصرتهم في الكثير من القضايا حاثة إياهم على المساهمة في بعث القيم الإسلامية داخل المجتمع الجزائري، والنهوض بالإرث الحضاري والعمل على نبذ التقليد ورفض كل ماهو دخيل على معتقداتنا وقيمنا، هذا بالإضافة إلى حثهم على تفعيل العمل السياسي من خلال دعوتهم للانخراط في الحركة الوطنية الجزائرية، مركزةً في ذلك على التحلي بالأخلاق الفاضلة، والعمل للصالح العام والخروج من العمل الفردي للجماعي، والتخلص من النظرة الاحادية الضيقة، إذ اهتمت كذلك بالمناسبات الدينية والاجتماعية واعطت للأعياد والشعائر الدينية الإسلامية طابعها الشمولي وبعدها المغاربي، لدحض الدعاية الفرنسية التي كانت تسعى لإطلاق الحريات الفردية داخل المجتمع الجزائري بدعوى نشر الحضارة الاوروبية ومحاربة التعصب الديني.

كما كانت هذه المناسبات فرصة لإقامة وتكثيف التظاهرات الثقافية والعلمية من خلال تفعيل عمل النوادي والجمعيات والمدارس الإصلاحية، في ظل القوانين الاستثنائية التي هيمنت على أملاك الأوقاف وسعت إلى تفتيت الروابط الاجتماعية وتماسك المجتمع الجزائري، كما كان الطابع الاجتماعي الذي طبع المناسبات الأخرى مثل الاحتفال بالزواج والذي حافظ على العادات والتقاليد الخاصة بالمجتمع والذي كان يمثل الوحدة الوطنية بكل ابعادها الحضارية والتاريخية، مما أسهم في إعادة بعث مقومات الهوية العربية الإسلامية للمجتمع الجزائري.

كما تطرقت الصحف الإصلاحية لأهم القضايا التي عانى منها المجتمع الجزائري، والتي مثلت الشق السلبي في حياتهم اليومية من خلال معالجتها لبعض الامراض الاجتماعية من منكرات الأفراح والاعراس وزيارة القبور وظاهرة البغاء السري والمنظم وآفة انتشار ظاهرة تناول المسكرات وإنتاج الخمور، كما أنها لم تهمل معالجة الأحوال المعيشية للجزائريين ومشكلة البطالة والوضع الصحي الذي فرضته السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر.

أما القضايا الثقافية والدينية فكانت من أهم ما عالجته حيث ركزت على التعليم إذ شجعت على إنشاء المدارس الحرة والكتاتيب القرآنية، والتي كان لها دور بارز في الرفع من

مستوى التعليم العربي في الجزائر، حيث مرت العملية التعليمية الحرة بعدة مراحل فبعد الاستلاء على الأوقاف الإسلامية في الجزائر، وهيمنة فرنسا على مصادر دخلها الأساسية، وانحصار التعليم بذلك على بعض الزوايا البعيدة عن التواجد الاستعماري في الارياف والمناطق الجنوبية، والتي كانت تنشط بشكل متواضع مما نتج عنه انتشار الجهل والشعوذة بين الجزائريين، رغم ذلك فقد نشطت حركة التعليم الحر فقد كانت سنة 1901م نقطة انعطاف في مسيرة هذه المشاريع الإصلاحية من خلال صدور قانون الجمعيات والنوادي في الجزائر، إذ كانت أول تجربة لإنشاء مدرسة إصلاحية سنة 1913م من طرف عبد الحليم بن سماية في منطقة تبسة، كما اتسمت مجهودات الحركة الإصلاحية بالشمولية والديمومة وكان الحدث الأكثر أهمية في بعث هذه المدارس هو تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ومساعي ابن باديس الحثيثة في هذا الميدان، لهذا فقد رافقت الصحف العربية والاصلاحية كل التطورات التي طرأت في هذا المجال وكانت منبراً دعائياً للعملية التعليمية من أجل خلق جيل يؤمن بالقومية العربية ومقومات الهوية الإسلامية.

لقد سايرت الصحف الإصلاحية جميع التغيرات التي طرأت على الاوضاع العامة في الجزائر جراء السياسة الاستعمارية في مختلف المجالات، وهذا ما جعلها تولي اهتماماً واسعاً للقضايا الثقافية والدينية بغية التمكين لإصلاح حال الامة الجزائرية، من خلال التركيز في حملتها الدعائية على حث الأهالي للنهوض بمشروع إنشاء المدارس التعليمية الحرة ومساندتها بكل الوسائل التي من شانها أن ترفع من قيمة هذا العمل، كما دعت إلى إنشاء الجمعيات والنوادي والفروع الكشفية لما تكتسيه هذه المرافق من أهمية في الحياة العامة إذ شكلت المتنفس الوحيد للطبقة المثقفة لممارسة نشاطاتها العلمية وتجمعاتها الثقافية، لأن هذه المنشآت والهيئات كانت تمثل مراكز تأطير وتعليم وتربية وملتقى للتجمعات الرياضية والفكرية، ومكانا لممارسة بعض النشاطات السياسية، فوجودها يتجاوز التراب الوطني ممتدا إلى المهجر خاصة فرنسا معبرة عن مظهر من مظاهر الوعي السياسي والثقافي للجزائريين مختلفة في نشاطها من نادي إلى آخر، كما تحولت هذه المرافق إلى منبر من منابر الحراك الثقافي والسياسي، فتدافع عليها

الخطباء من السياسيين، رجال الدين، الأدباء والشعراء، وشدت إليها مختلف أطياف المجتمع مثقفين وغير مثقفين، كما اختلف تأثيرها على الساحة الثقافية والسياسية وتعود درجة تأثيرها إلى مدى قوة المحاضر وثقافته وأفكاره والأطياف السياسية والثقافية التي ينتمي إليها، فتأثير نوادي العاصمة كان أكثر حِدة من تأثير نوادي المدن الأخرى.

لقد رأت الإدارة الاستعمارية منذ البداية أن المؤسسات الوقفية في الجزائر تتعارض مع مخططاتها الاستيطانية والاقتصادية، من أجل ذلك بادرت إلى تفعيل مخطط عام للاستيلاء عليها منذ سنة 1832م والذي أطلق عليه مخطط «جيرار دان»، وحمل هذا الأخير اسم المدير العام لأملاك الدولة، والذي وضع سياسة طويلة المدى تهدف إلى الاستيلاء التدريجي على الأملاك الوقفية في الجزائر ووضعها تحت إشراف الإدارة الفرنسية وتقويض دعائمها وتحويل وجهتها.

ومع حلول مطلع القرن العشرين اصدرت السلطات الاستعمارية عدة قوانين لأجل الحد من نشاط هذه المرافق الدينية فقد جاء قانون 1907م الذي يحدد الشروط الخاصة بإنشاء الجمعيات، إذ كانت الفترة الممتدة من 1903–1928م من اصعب الأوقات على المؤسسات الوقفية فقد تم تعويض الجمعيات الدينية الإسلامية بمكاتب خيرية يشرف عليها فرنسيون، هذا حسب قانون 1853 للحد من دورها التعليمي والديني داخل المجتمع الجزائري، كما كتبت الصحف الإصلاحية عدة مقالات تحت عنوان واحد هو فصل الدين عن الحكومة، مؤكدة بالحجة والقانون أن مسألة الأوقاف الإسلامية تدخل ضمن قانون فصل الديانات الثلاث في الجزائر عن الحكومة، وكانت مساعي تلك الصحف تتمثل في الإلحاح على تحرير المساجد والاوقاف، وترك مسألة التوظيف في هذه الأماكن المقدسة للمسلمين، لأنهم وحدهم القادرون على تعيين الكفاءات الدينية فيها.

كما حددت في مقالاتها مواطن الخلل والخلاف بين المسلمين والحكومة الفرنسية في الجزائر، إذ أصرت على مطالبة الإدارة الفرنسية بتطبيق أمرين متلازمين أولهما تنفيذ قانون الفصل الذي تضمنه قرار 1905م، والثاني حياد الحكومة التام في تأسيس الجمعيات الدينية

التي تنتخب المجلس الإسلامي الأعلى، كما تحدثت أيضا على الممارسات العنصرية التي تقوم بها الإدارة الاستعمارية في الجزائر والتفريق بين مختلف الديانات في كل المجالات وعلى راسها الميزانية السنوية المخصصة لكل ديانة، وكتبت أيضا على الطرقية وانحرافها وموقفها من السياسة الفرنسية والاحداث الكبرى في الجزائر، وانتقدت كذلك الموظفين الرسميين واستغلالهم السلطة لتفقير الشعب وتجهيله، كما عالجت كذلك قضية الحج والتأطير الإداري والقانوني له والظروف العامة للحجاج الجزائريين وهاجس الاستعمار الأمني والصحي خلال هذه المواسم، ولم تهمل هذه الصحف مسألة التبشير والتنصير والفرنسة.

إن البوادر السياسية قد تجلت مع مطلع القرن العشرين من خلال نشاط النخبة الجزائرية بمختلف المجالات وعلى راسها النشاط الصحفي، الذي كان رائدا بسبب تداعيات النهضة الفكرية التي انبعثت من المشرق وعودة العلماء إلى الجزائر بعد ان أكملوا تكوينهم في المعاهد العربية والإسلامية بمصر والمغرب الأقصى وتونس، وهذا ما نجمت عنه زيادة في عدد الجرائد والمجلات التي تناولت القضايا السياسية الخاصة بالجزائريين، والتي حملت مواقف متباينة، ومن هذا المنطلق جاءت الدعوة للعمل باسم القومية العربية وتوحيد الصفوف ونبذ التفرقة، كما تأثر رجال الفكر الإصلاحي في الجزائر بالمواقف التي تبناها بعض الوطنيين، ولعل إصلاحات 1919م وتداعياتها على الساحة الوطنية كانت نقطة انعطاف للعمل السياسي الإصلاحي، وجاءت هذه النشاطات تحت تأثير روح الإصلاح وحركة الجامعة الإسلامية في المشرق ونشاط العلماء المتشبعين بالنزعة القومية.

لقد تجلت بوادر النشاط الصحفي الإصلاحي في نشاط بعض المصلحين وعلى راسهم ابن باديس منذ أن أسس جريدته المنتقد 1925م، والتي لم تضرب صفحا عن معالجة القضايا السياسية الداخلية، وإن كان هدفها هو الإصلاح الديني والاجتماعي قبل كل شيء، وقد صادف بداية هذا النشاط تعيين موريس فيوليت والياً عاماً على الجزائر والذي كان معروفا بنزعته الاشتراكية، ومن هذا المنطلق فإن الكثير من كُتاب المقالات الصحفية اعتبروا فترة ولايته فترة مواتية للمطالبة بالحقوق بأكثر جرأة وصراحة، إذ ربط الشيخ البشير الابراهيمي العمل

الإصلاحي في بداياته الأولى ببناء المساجد وتمتين الروابط الاجتماعية بين الجزائريين، لأجل التخفيف من وطأة السياسية الاستعمارية، وهذا النشاط لم يقتصر على ابن باديس وغيره من العلماء بل تعدى ذلك إلى المطالبة بتشكيل الأحزاب السياسية وتكوين قاعدة شعبية تكون كأداة ضغط لتمرير المطالب الخاصة بالجزائريين في الإدارة الاستعمارية.

كما كان لتأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1931م دور بارز في بعث القضايا السياسية من خلال جرائدها التي كانت بمثابة منبر للدعاية الاعلامية، هذا التوجه كون فيما بعد التيار السياسي الإصلاحي الذي خاض عدة مواجهات مع الاستعمار الفرنسي، أهمها انعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري 1936م وتوحيد المطالب لكل القوى الفاعلة على الساحة الوطنية في سابقة لم تعرفها الجزائر منذ دخول الاستعمار الفرنسي للجزائر، لقد كانت للصحافة الإصلاحية عدة مواقف من السياسة الاستعمارية إذ تجلت مواقف رجال الإصلاح بين الرافضين للخوض فيها بدعوى أنه لا تأتي منها إلا المتاعب، وهذا ما انعكس على إضفاء توجه معين للمقال السياسي وطبعه بطابع خاص، يدل على ذلك تحاشي بعض الصحف الوطنية والاصلاحية الخوض في الحديث عنه واستعمال أسلوبا للتلميح في طرح بعض القضايا، وهذا ما نسجله في البدايات الأولى لها، مثل صحيفة الفاروق 1913م لعمر بن قدور الجزائري، كما كتب عمر راسم في جريدة ذو الفقار عن متاعب الخوض في السياسة يقول «ذو الفقار جريدة عبدوية إصلاحية ...، وما اتخذته مبدأ لها بُعدها عن السياسة لأنها ما دخلت في شيء إلا أفسدته ».

لقد تطورت الصحافة العربية والإصلاحية في الجزائر خلال العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، وازدهرت بتطور وتنوع المقالات العلمية والأدبية والاجتماعية والسياسية، وركزت الحركة الإصلاحية وصحفها على مفهوم السياسة الوطنية، إذ كتب ابن باديس في صحيفة الشهاب سنة 1928 مقالاً أوضح فيه مفهومها على أنها مهنة شريفة في ذاتها، وذكر ما لها وما عليها بنزاهة وإخلاص وأنه ليس في الإسلام أدنى إشارة إلى تحريمها وأن تشريعات الدول وقوانينها لا تمنع الأقلام والمفكرين من الخوض في مجالاتها، كما أوضح أيضا أن

الاخلاق السياسية مبنية على القوة والرحمة ومحاربة الاستبداد ودفع الافراد للعمل الجماعي المبني على التكافل الاجتماعي وتقدير العلم والعمل والقوة والعدل.

لقد ربط ابن باديس السياسة بالعلم وتجلت هذه الفكرة في محاضرته التي ألقاها في تونس سنة 1937م ونقلتها جريدة البصائر في عددها الواحد والسبعين، لذلك كان دائم الحضور برأيه السياسي في كل موقف تتعرض له الجزائر يعلنه في جريدة المنتقد أو جريدة الشهاب أو مجلة البصائر، وكان يرى أن السياسة تسخر في خدمة الشخصية القومية للجزائر والتي لا تخرج عن دائرة الإسلام والعروبة، كما ربط فكرة المواطنة بخدمة الوطن وكان ذلك شعار أول جريدة أصدرها في سنة 1925م وهي المنتقد وكان في كل مرة يكتب عنها لكن بمعاني متعددة فتارة يخوض فيها بدافع الوطنية وتارة آخر يخوض فيها بدافع المطالبة بالحقوق، لم ينفرد ابن باديس بالكتابات الصحفية للقضايا الوطنية في الجانب السياسي بل أن أبو اليقظان كان أيضا من السباقين الذين خاضوا في هذا الميدان رغم تصريحه بنبذه للسياسة فقد عالج بعض القضايا الوطنية بنوع من الاحترافية وبأسلوب صحفي لا يخلو من الشدة مبرزاً موقفه من السياسة الاستعمارية تجاه الجزائريين، وهذا ما جعل صحفه في الكثير من المرات عرضة للتوقيف والمصادرة.

لعل مسألة القوانين الاستثنائية وانعكاساتها عل الحياة العامة للجزائريين كانت من أهم القضايا السياسية التي تناولتها الصحافة الإصلاحية في الجزائر، فقد تناولت قانون التجنيد الاجباري وتداعياته على حياة الأهالي وما انعكس من سن هذا الأخير على الوضع فيها ، إذ كان السبب الرئيسي لبعض الهجرات الجماعية للجزائريين وقيام بعض الثورات الشعبية تعبيرا على رفض هذا الاجراء الذي يمس بكرامتهم، وكان هذا القانون محل اهتمام النخبة المثقفة من الجزائريين وعلى راسهم الأمير خالد الذي رفع عدة عرائض احتجاج على هذا التعسف في حق الأهالي، كما لم تغفل الصحف الإصلاحية مسألة محاربة التجنيس والفرنسة والبعثات التبشيرية، وهذا من خلال نشاطاتها في مختلف الميادين من جمعيات ونوادي ومحاضرات، بالإضافة

إلى العمل الصحفي، كما اهتمت بالأحداث الوطنية وكان لها موقف من النزعة البربرية في الجزائر ومن التمثيل النيابي وقضية الانتخابات.

لقد غطت الصحافة الإصلاحية فترة هامة وصعبة جدا مرت بها الجزائر، وهي فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى إلى غاية 1954م، أين تعرضت الجزائر إلى أحداث عنيفة بفعل السياسة الاستعمارية الفرنسية، والتي مست كافة القطاعات، إذ تحولت سياستها في مجال الزراعة من التركيز على المنتوجات الغذائية إلى الزراعة التحويلية النقدية، التي تكتسي أهمية كبيرة في التنمية سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو غيرها، لكن مساهمتها الفعلية تبقى متواضعة نظرا لعدة اعتبارات بعضها موضوعية، وبعضها الآخر غير ذلك، ولعل النسبة المنخفضة لهذه المساهمة مقارنة بالقطاعات الأخرى كالصناعة والتجارة مثلا، تجد مبرراتها بالدرجة الأولى في الخصائص التي يتميز بها هذا القطاع، وتدخل ضمن طبيعة العمل الزراعي والموارد المتاحة، وهذا ما عبرت عنه الصحف الاصلاحية في تلك الفترة، فحالة الزراعة انتقلت من الاعتماد على المنتوجات الغذائية من الحبوب الصلبة وغيرها، إلى الزراعة التحويلية النقدية مثل القطن والحلفاء والتبغ والحمضيات والكروم والتي عرفت رواجاً في السوق العالمية، وهذا ما ركزت عليه الصحف الإصلاحية لما له من تداعيات على حياة الأهالي، ومن أجل الارتقاء بالزراعة وتحسين المستوى المعيشي للجزائريين حثت هذه الصحف على تحسين الأداء في الزراعة والاستفادة من التعليم المهني المتاح لهم خاصة في ظل الجوائح والكوارث الطبيعية والامراض والاوبئة التي عرفتها الجزائر.

كما تناولت هذه الصحف القضايا التجارية وركزت على ابداء النصائح للتجار الجزائريين لتأسيس نقابات تجارية، وكتبت أيضا على أهم الأنشطة التي عرفتها الجزائر في هذا المجال، وكذا أهم المشاريع الكبرى والتي خصتها بعدة مقالات من أجل تنوير الرأي العام بأهمية هذه المشاريع، وأكدت على النهوض بقطاع البنوك للابتعاد عن المعاملات الربوية، كما طرقت مشاكل العمال الجزائريين في مجال التجارة وربطت هذه الأخيرة بالمنظومة المالية ودعت إلى انشاء مصرف أهلي، وإيجاد عملة وطنية ثابتة تحمي التجار الجزائريون من تقلبات العملة

الفرنسية في السوق العالمية، والتي انعكست عليهم بضياع أموالهم نظرا لهبوط الفرنك عن قيمته الحقيقية المقدرة بالذهب، كما تكلمت هذه الصحف الإصلاحية عن الميزانية العامة للجزائر وسياسة المجلس المالي تجاه متطلبات الجزائريين، وتحدثت كذلك على نظام الضرائب وتداعياته على الحياة العامة للأهالي، ولم تهمل هذه الصحف كل القضايا الاقتصادية المحلية وحتى الدولية مثل الازمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الجزائر.

الملاحق

الملحق رقم 01 واجهة جريدة المنتقد.

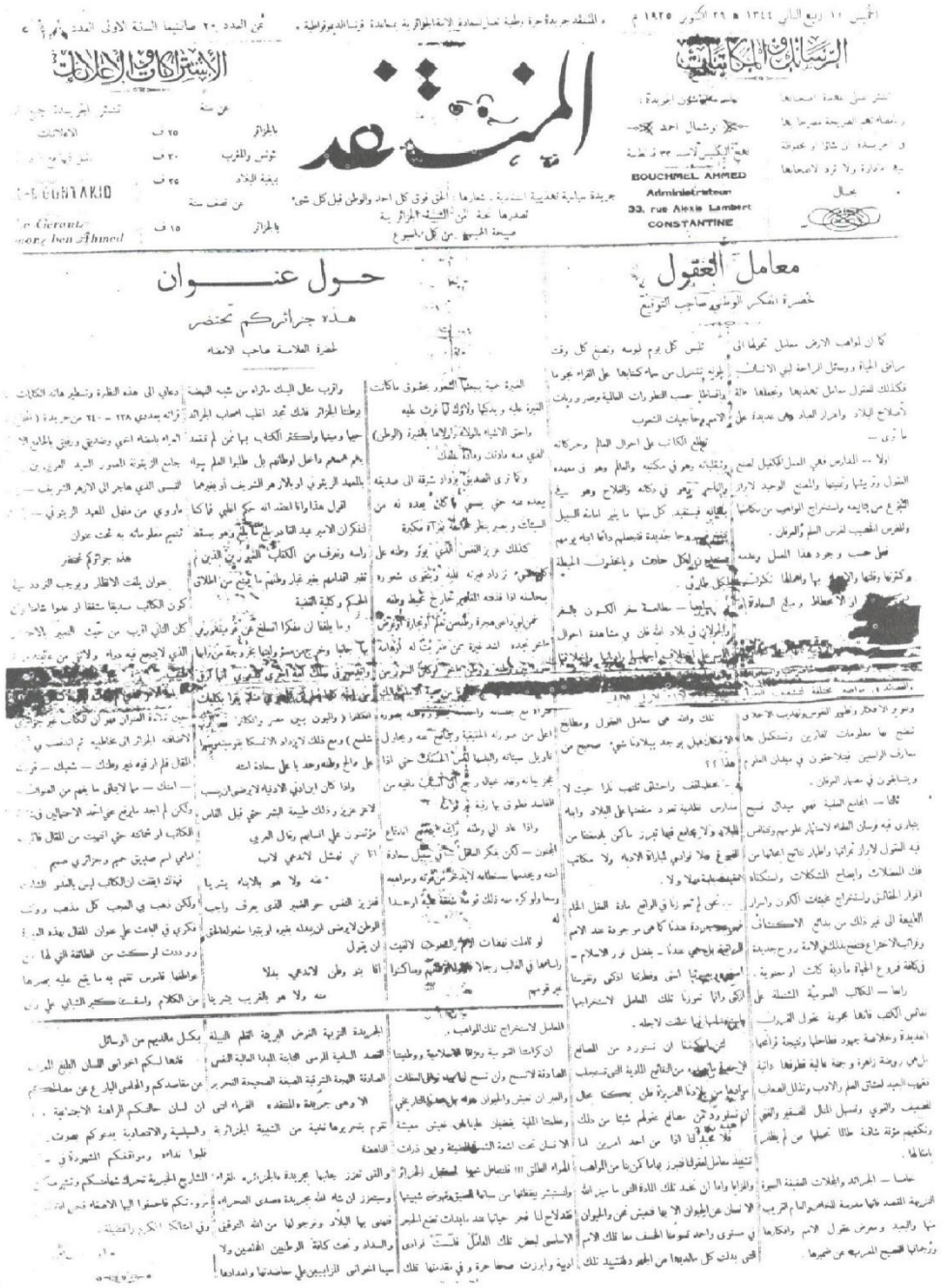

المنتقد

معامل العقول

حول عنوان

المصدر: جريدة المنتقد لابن باديس الصادرة بتاريخ 02/ جويلية/ 1925.

الملحق رقم 02 واجهة جريدة الإصلاح.

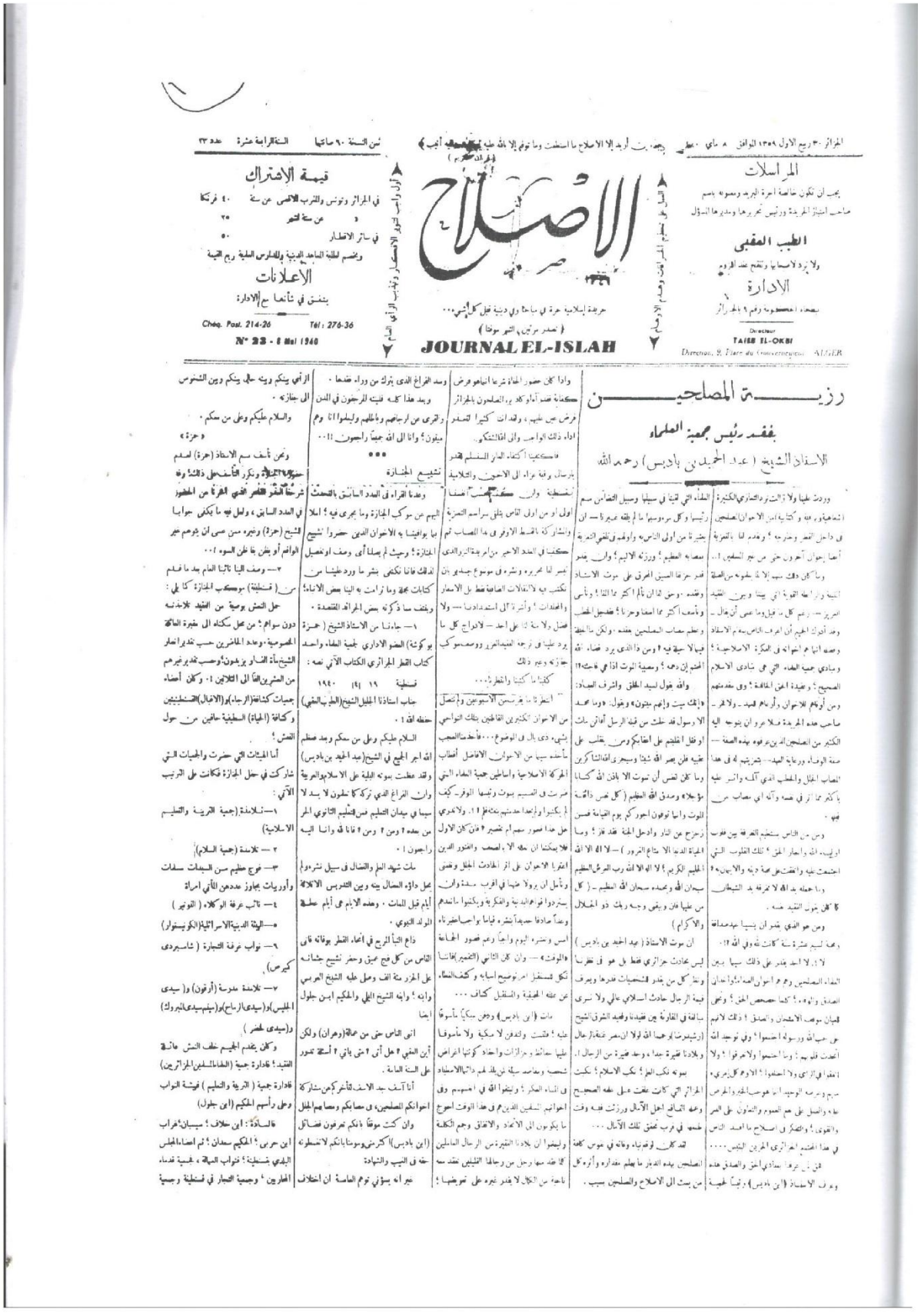

الإصلاح
JOURNAL EL-ISLAH
الطيب العقبي
الإدارة
TAIEB EL-OKBI
قيمة الاشتراك
الاعلانات
رزية المصلحين
بفقد رئيس جمعية العلماء
الاستاذ الشيخ (عبد الحميد بن باديس) رحمه الله
نشييع الجنازة

المصدر: جريدة الإصلاح لطيب العقبي الصادرة بتاريخ 08/ سبتمبر/ 1927.

الملحق رقم 03 واجهة جريدة الشهاب.

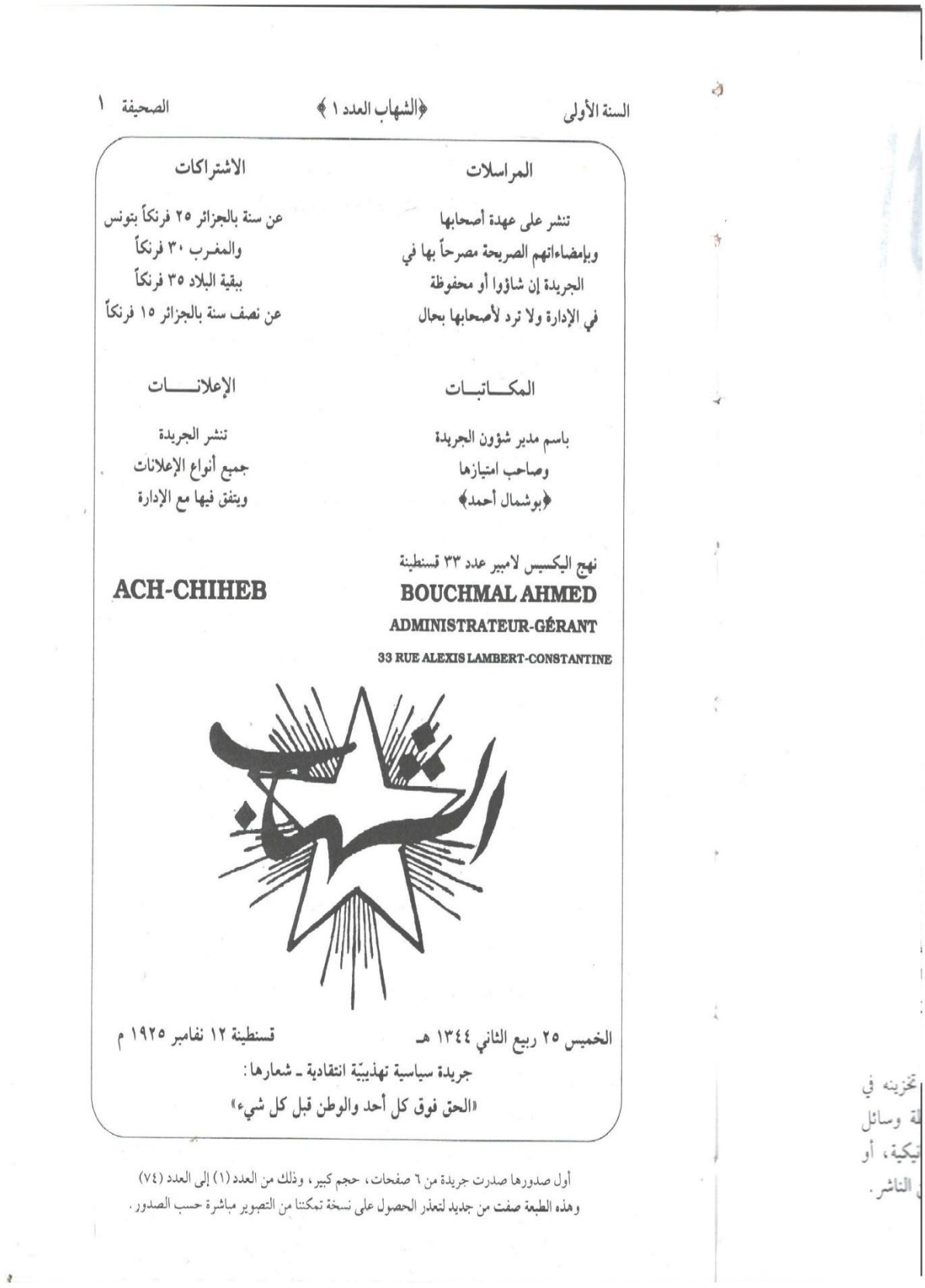

السنة الأولى ﴿الشهاب العدد ١﴾ الصحيفة ١

المراسلات	الاشتراكات
تنشر على عهدة أصحابها وبإمضاءاتهم الصريحة مصرحاً بها في الجريدة إن شاؤوا أو محفوظة في الإدارة ولا ترد لأصحابها بحال	عن سنة بالجزائر ٢٥ فرنكاً بتونس والمغرب ٣٠ فرنكاً ببقية البلاد ٣٥ فرنكاً عن نصف سنة بالجزائر ١٥ فرنكاً
المكـــاتبـــات	**الإعلانـــــات**
باسم مدير شؤون الجريدة وصاحب امتيازها ﴿بوشمال أحمد﴾	تنشر الجريدة جميع أنواع الإعلانات ويتفق فيها مع الإدارة

نهج اليكسيس لامبير عدد ٣٣ قسنطينة
BOUCHMAL AHMED
ADMINISTRATEUR-GÉRANT
33 RUE ALEXIS LAMBERT-CONSTANTINE

ACH-CHIHEB

الخميس ٢٥ ربيع الثاني ١٣٤٤ هـ — قسنطينة ١٢ نفامبر ١٩٢٥ م

جريدة سياسية تهذيبيّة انتقادية ـ شعارها :

«الحق فوق كل أحد والوطن قبل كل شيء»

أول صدورها صدرت جريدة من ٦ صفحات، حجم كبير، وذلك من العدد (١) إلى العدد (٧٤)
وهذه الطبعة صفت من جديد لتعذر الحصول على نسخة تمكننا من التصوير مباشرة حسب الصدور.

المصدر: جريدة الشهاب العدد الأول الصادر بتاريخ 12/ نوفمبر/ 1925.

الملحق رقم 04 واجهة جريدة السنة النبوية.

السنة الاولى — ثمن النسخة ٥٠ ص — العدد ١

تصدرها الجمعية تحت اشراف رئيسها الاستاذ عبد الحميد بن باديس
يرأس تحريرها الاستاذان العقبي والزاهري

السنة النبوية المحمدية

لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

المراسلات كلها بهذا العنوان
AS-SOUNNAH
13, rue A. Lambert, 13
CONSTANTINE
تيليفون الادارة ١٥-٥

الاشتراكات
عن سنة ٣٥ ف
عن نصف سنة ٢٠ ف

ولكم في رسول الله اسوة حسنة

من رغب عن سنتي فليس مني

قسنطينة يوم الاثنين ٨ ذي الحجة ١٣٥١ — تصدر يوم الاثنين من كل اسبوع

بسم الله الرحمن الرحيم — من مؤسسة « السنة » الى قرائها — اللهم صل على محمد وآله وسلم

بواعثنا — عملنا — خطتنا — غايتنا

رأينا كما يرى كل مبصر ما نحن عليه معشر المسلمين من انحطاط في الخلق وفساد في العقيدة وجمود في الفكر وتقهقر عن العمل وانحلال في الوحدة وتعاكس في الوجهة وافتراق في السير . حتى خارت النفوس القوية وفترت العزائم المتقدة وماتت الهمم الوثابة ودفنت الآمال في صدور الرجال واستولى القنوط اتقاتل واليأس المميت فاحاطت بنا الويلات من كل جهة وانصبت علينا المصائب من كل جانب

رأينا هذا كله كما رآه المسلمون كلهم وذقنا منه الامرين مثلهم ففزعنا الى الله الذي لم تستطع هذه الاهوال والمصائب كلها ان تمس ايماننا به وتزعزع ثقتنا فيه فاستغثنا واستجرنا واستخرنا ، وتوسلنا اليه جل جلاله بالايمان وبسابق الآئه ، وجأرنا اليه باسمائه ، فهدانا — وله المنة — الى النور الوضاء الوهاج الاتم ، والمنهاج الواضح الاقوم . هدانا الى سنة سيدنا الاكرم وقدوتنا الاعظم سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم .

عرفنا — مما هدانا اليه ربنا — الحق الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه والهدى الذي ما بعده الا الضلال وسبيل النجاة التي ما في مخالفتها الا الهلاك والدواء الذي بدونه لا تبرأ النفوس من ادوائها ولا تظفر بالقليل من شفائها ، فحمدنا الله على ما هدانا وعقدنا العزم على المحافظة على هذه النعمة وشكرها . وما شكرها الا في العمل بها ونشرها واشفقنا على انفسنا من تبعة الكتمان وما جاء فيمن لا يحب لاخيه ما يحب لنفسه من ضعف الايمان فاخذنا على انفسنا دعوة الناس الى السنة النبوية المحمدية وتخصيصها بالتقديم والارجحية فكانت دعوتنا — علم الله — من اول يوم اليها والحث على التمسك والرجوع اليها ونحن اليوم على ما كنا سائرون والى الغاية التي سعينا اليها قاصدون وقد زدنا من فضل الله — ان اسسنا هذه الصحيفة الزكية ، واسميناها « السنة النبوية المحمدية » لتنشر على الناس ما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سيرته العظمى وسلوكه القويم وهديه العظيم الذي كان مثالا ناطقا لهدي القرءان وتطبيقا لكل ما دعا القرءان اليه بالاقوال والافعال والاحوال مما هو المثل الاعلى في الكمال والحجة الكبرى عند جميع اهل الاسلام فالائمة كلهم يرجعون اليها والمذاهب كلها تنطوي تحت لوائها وتستنير بضوئها وفيها وحدها ما يرفع اخلاقنا من وهدة الانحطاط ويظهر عقيدتنا من الزيغ والفساد ويبعث عقولنا على النظر والتفكير ويدفعنا الى كل عمل صالح ويربط وحدتنا برباط الاخوة واليقين ويسير بنا في طريق واحد مستقيم ويوجهنا وجهة واحدة في الحق والخير ويحي منا النفوس والهمم والعزائم ويشير كوامن الامال ويرفع عنا الاصر والاغلال ويصيرنا — حقا — خير امة

[البقية على الصفحة ٨]

المصدر: جريدة السنة النبوية المحمدية العدد الأول الصادر بتاريخ 04/ أفريل/ 1933.

الملحق رقم 05 واجهة جريدة الشريعة النبوية المحمدية.

السنة الاولى — ثمن النسخة ٥٠ ص — العدد ١

تصدرها الجمعية تحت اشراف رئيسها الاستاذ عبد الحميد بن باديس

يرأس تحريرها الأستاذان العقبي والزهري

صاحب الامتياز : احمد بوشمال

تيليفون الادارة ١٥-٥

الشريعة

النبوية المحمدية

المراسلات كلها بهذا العنوان

ACH-CHARIA
Journal Religieux
13, rue A. Lambert, 13
CONSTANTINE

الاشتراكات

عن سنة ٣٥ ف
وللتلامذة ٢٥ ف
عن نصف سنة ٢٠ ف

ثم جعلناك على شريعة من الامر فاتبعها

لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

من رغب عن سنتي فليس مني

قسنطينة يوم الاثنين ٢٤ ربيع الاول ١٣٥٢ — تصدر يوم الاثنين من كل اسبوع — Constantine le 17 Juillet 1933

تعطيل «السنة» واصدار «الشريعة»

للاستاذ عبد الحميد بن باديس رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

روعت الامة بنبإ تعطيل جريدة «السنة» بقرار من وزارة الداخلية وتقاطرت على الادارة رسائل الاستياء والتعجب ولم يكن تعجب الناس من تعطيل جريدة دينية بعيدة كل البعد عن السياسة دون استيائهم من عرقلة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عن عملها الديني التهذيبي الذي ذاقت الامة حلاوته وشاهدت جميل اثره .

اما نحن فقد شاركنا الامة في الاستياء ولم نشاركها في التعجب فقد كنا توعدنا باشياء هذا التعطيل احدها بجاه ونحن له متوقعون . غير ان الذي نعجب منه نحن المباشرين لتسيير الجمعية هو التبدل العظيم والانقلاب السريع الذي شاهدناه من بعض الادارات نحو الجمعية .

لقد تجولت وفود الجمعية السنة الماضية في جميع جهات الوطن والقى وعاظها خطبهم ودروسهم في المحافل العامة وكثيرا ما كان يحضرها رجال من الحكام وكانوا يلقون من شبوخ البلدان الاعيار وحكام الدوائر كل تعضيد وتقدير وقابلنا بعد تمام الرحل ادارة الشؤون الوطنية بالعاصمة فلم نسمع على خطتنا ادنى انكار ولم نتلمح اقل اشارة الى ارتياب في الجمعية او استثقال لاعمالها فما الذي بدل العقول وحول النيات ، وحمل بربري العاصمة على ابداء منازلة الجمعية بقراره المشهور وحمل تلك الادارات على مناوءة الجمعية ومضايقة رجالها وعرقلة اعمالها حتى عطلوا جريدة السنة لغير ما سبب الا انها جريدة الجمعية ولسان حالها ؟! هذا محل سؤالنا ومناط تعجبنا .

وبعد فما ينقم علينا الناقمون ؟ اينقمون علينا تأسيس جمعية دينية اسلامية تهذيبية تعين فرنسا على تهذيب الشعب وترقيته ورفع مستواه الى الدرجة اللائقة بسمعة فرنسا ومدنيتها وتربيتها للشعوب وتنقيفها فاذا كان هذا ما ينقمون علينا فقد اساءوا الى فرنسا قبل ان يسيئوا الينا وقد دلوا على رجعية فيهم وجمود لا يتناسبان مع المبادي الجمهورية ولا مع حالة هذا العصر . افتكون في الهند جمعيات للعلماء تقوم باعمالها بغاية الحرية والهناء عشرات من السنين تحت السلطة الانجليزية الفاشمة القاسية وتضيق صدوركم انتم عن تكون جمعية واحدة للعلماء المسلمين بالجزائر تحت المبادي الجمهورية العادلة المشعة بعلومها على الامم فتناهضوها وهي ما تزال في المهد

انظنتم ان الامة الجزائرية ذات التاريخ العظيم تقضي قرنا كاملا في حجر فرنسا المتمدنة ثم لا تنهض بجنب فرنسا تحت كنفها يدها في يدها فتاة لها من الجمال والحيوية ما لكل بناة انجبتها اوربتها مثل تلك الام اخطأتم ياهؤلاء التقدير واسأتم الظن بالمربي والمربى وبعدتم عن العلم بسنن الكون في نهضات الامم بعضها ببعض عند الاختلاط او التجاور او الترابط بشيء من روابط الاجتماع .

انظروا شيئا الى ما حواليكم من الامم وتأملوا فيما تنادي به الشعوب وما تعلنه من مطالب فالكم اذا نظرتم وتأملتم حمدتم لهذه الجزائر الفتية نهضتها الهادئة وتمسكها المتين بقرانسا وارتباطها القوي بيديها وعدها نفسها جزءا منها وقصرها لطلبها منها على ان تعطى جميع حقوقها كما قامت بجميع واجباتها وان لا يتقدمها في ايام السلم من قد لا يساويها في ايام الحرب

لا ، لا اخالكم تنظرون ولا تتاملون فان الاثرة المستولية على النفوس حجاب كثيف يحول دون رؤية الحقائق كما هي و يحول حتى دون رؤية مصلحة فرنسا الحقيقية نفسها . واني لا افهم من مناهضتكم العجيبة للجمعية وهي جمعية دينية تهذيبية بعيدة عن كل سياسة — انكم لا تريدون من الجزائر الا ان تبقى جامدة وان لا تتمتع بشيء من الحق الا ما لا غناء فيه ولا بقي معه . ولعمر الحق

المصدر: جريدة الشريعة العدد الأول الصادر بتاريخ 17/ جويلية/ 1933.

الملحق رقم 06 واجهة جريدة الصراط السوي.

السنة الاولى — ثمن النسخة ٥٠ ص — العدد ١

تصدرها الجمعية تحت اشراف رئيسها الاستاذ عبد الحميد بن باديس

يرأس تحريرها الأستاذان العقبي والزهري

صاحب الامتياز: احمد بوشمال

تليفون الادارة ١٥-٥

قل كل متربص فتربصوا فستعلمون من اصحاب

الصـــــراط

السوي

ومن اهـتـدى

المراسلات كلها بهذا العنوان

ES-SIRATE
13, rue A. Lambert, 13
CONSTANTINE

الاشتراكات

عن سنة ٣٥ ف

وللتلامذة ٢٥ ف

عن نصف سنة ٢٠ ف

ثم جعلناك على شريعة من الامر فاتبعها

لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

من رغب عن سنتي فليس مني

Constantine le 11 Septembre 1933 — تصدر يوم الاثنين من كل اسبوع — قسنطينة يوم الاثنين ٢١ جمادى الاولى ١٣٥٢

تصريحات سمو الوالي العام م. كارد للنـائب الحر الصادق

السيد حمـــــــودو شكيكن

في شـان

جمعية العلماء المسلمين الجزائريـين

ذكرت وصيتنا مجلة (الشهاب) في عددها الاخير ان نائب الجزائر العالي السيد حمودو شكيكن قابل سمو الوالي العام في الايام الاخيرة في شان الموقف السياسي الحاضر ووقعت المفاوضة بينهما بغاية الصراحة والاخلاص ، فاحببنا ان ننقل من تلك المفاوضة ما يتعلق بالجمعية ليطلع عليه قراء (الصراط) ولنعلق عليه بكلمة من عندنا وهذا نصه نقلا عن الرصيفة المذكورة :

« وتكلم السيد شكيكن في المسالة الدينية عامة ، ومسالة جمعية العلماء خاصة ، وقضية الاستاذ الجليل الشيخ الطيب العقبي بصفة اخص ، فكانت تصريحات سمو الوالي جوابا عن ذلك تشعر بان المسالة الدينية سيقع فضها سريعا . اما من جهة جمعية العلماء فسمو الوالي يؤكد انه ليس ضدها ولا يقاومها باي نوع من انواع المقاومة واما فيما يتعلق بالاستاذ الجليل العقبي فسمو الوالي يؤكد بانه لا يرى اي حرج في الدعوة الدينية التي يقوم بها الاستاذ والتعاليم التي يلقيها وانه لا يخطر لسموه اصلا ان يتعرض للاستاذ في هذا الميدان

فكان سمو الوالي المحترم يشير من طرف خفي وبدون ادنى تصريح بان كل الاعمال التي وقعت في المسألة الدينية وضد علماء الجمعية وغير ذلك انما هو صادر عن ادارة العمالة ، وهذه تابعة رأسا لفرنسا »

« الصراط » كنا وما زلنا على ثقة تامة من نبل غايتنا واستقامة طريقتنا فما اسست له جمعيتنا من نشر العلم والفضيلة ومحاربة الجهل والرذيلة كما كنا على ثقة تامة بان في ممثلي فرنسا من لا تخفى عليهم هذه الحقيقة الناصعة التي برهنا عليها = معشر رجال الجمعية = باقوالنا واعمالنا في جميع مواقفنا وثبوتنا على سلوكنا العلمي الهادىء الرصين رغم ما لقينا في السر والعلن من معاكسات لنا في القيام بواجبنا ومحاولات لصرفنا عن مشروعنا الجليل ، فما كان اعظم سرورنا اليوم لما تحققت ثقتنا وصدق ظننا في رجال فرنسا العظام بما سمعنا من تصريحات سمو الوالي العام وقوله انه ليس ضدا للجمعية ولا يقاومها باي نوع من انواع المقاومة وانه لا يرى اي حرج في الدعوة الدينية التي يقوم بها الاستاذ العقبي التي هي دعوة الجمعية كلها .

يسرنا هذا لاننا نحب للجمعية ان تعمل في جو هدو وثقة مناسبة لصبغتها العلمية الدينية الاصلاحية البحتة لتجني الامة والحكومة وسكان الجزائر كلهم ثمراتها

المصدر: جريدة الصراط العدد الأول الصادر بتاريخ 11/ سبتمبر/ 1933.

الملحق رقم 07 واجهة جريدة البصائر.

الاولى عدد ١ — ثمن النسخة ٥٠ صانتيما — N° 1

المراسلات

ير الجريدة و رئيس تحريرها

الطيب العقبى

بـ(نادى الترقي)

بطحاء الحكومة (الجزائر)

صاحب الامتياز

شيخ محمد خير الدين

DIRECTEUR-RÉDACTEUR EN

Tayeb El-O

البصائر

« قد جاءكم بصائر من ربكم فمن ابصر فلنفسه ومن عمي فعليها و ما انا عليكم بحفيظ » (قرءان كريم)

١ لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين)

الاشتراكات

عن سنة ٣٥ ف

عن نصف سنة ٢٥ ف

للتلامذة ٢٥ ف

«El-Bassaïr»

Journal Religieux

9, Place. du Gouvernement

ALGER

GÉRANT

KHEIRADDINE Mohamed

ائر يوم الجمعة ١ شوال المبارك ١٣٥٤ — تصدر يوم الجمعة من كل اسبوع — الموافق ليوم ٢٧ ديسمبر ١٩٣٥

بسم الله الرحمن الرحيم

ـد لله ولي المؤمنين ،وناصر المحقين ، والسلام على سيدنا « محمد » امام المتقين لمصلحين الصالحين ، صلى الله عليه وعلى ه والتابعين وتابع التابعين لهم باحسان م الى يوم الدين .

. فعلى اسم الله ربنا وبمعونته وحده نستأنف خطتنا ، ونعيد الكرة في اصدار جريدتنا جمعية العلماء المسلمين الجزائريين) ولسان ند صدرت ادارة الحكومة العليا لنا ا وتحصلنا منها على الاذن بذلك ؛ حيث نع وحطمت تلك القيود والاغلالا التى ها دعاة الفتنة وحاكت حبائل دسائسها ين (وما النصر الا من عند الله العزيز ليقطع طرفا من الذين كفروا او يكبتهم ائبين)

خطتنا التى سنسير عليها فهي تلك الخطة المبينة في جرائد جمعية العلماء السابقة . نذهب بالقاري بعيدا او نحمله على ير معلوم نثقل اه هنا الكلمة القيمة التى حررها قلم رئيس الجمعية نفسه في ول من جريدة « الشريعة » المعطلة فان في العلل ويرى الغلل حيث تقول .

اللائقة بسمعة فرنسا ومدنيتها وتربيتها للشعوب وتثقيفها فاذا كان هذا ما ينقمون علينا فقد اساءوا الى فرنسا قبل ان يسيئوا الينا وقد دلوا على رجعية فيهم وجمود لا يتناسبان مع المبادى الجمهورية ولا مع حالة هذا العصر . افتكون في الهند جمعيات للعلماء تقوم باعمالها بغاية الحرية والهناء عشرات من السنين تحت السلطة الانجليزية الغاشمة القاسية وتضيق صدوركم انتم عن تكون جمعية واحدة للعلماء المسلمين بالجزائر تحت المبادي الجمهورية العادلة المشعة بعلومها على الامم فتناهضوها وهي ما تزال في المهد افظننتم ان الامة الجزائرية ذات التاريخ العظيم تقضي قرنا كاملا في حجر فرنسا المتمدنة ثم لا تنهض بجنب فرنسا تحت كنفها يدها في يدها فتاة لها من الجمال والحيوية ما لكل فتاة انجبتها اوربتها مثل تلك الام اخطأتم يا هؤلاء التقدير واسأتم الظن بالمربي والمربى وبعد تم عن العلم بسنن الكون في نهضات الامم بعضها ببعض عند الاختلاط او التجاور او الترابط بشيء من روابط الاجتماع .

انظروا شيئا الى ما حواليكم من الامم وتأملوا فيما تنادى به الشعوب وما تعلنه من مطالب فانكم

منها على ان تعطى جميع حقوقها كما قامت بجميع واجباتها وان لا يتقدمها في ايام السلم من قد لا يساويها في ايام الحرب

لا . لاخاكم تنظرون ولا تتأملون فان الاثرة المستولية على النفوس حجاب كثيف يحول دون رؤية الحقائق كما هي ويحول حتى دون رؤية مصلحة فرنسا الحقيقية نفسها . واني لاتهم من مناهضتهم العجيبة للجمعية وهي جمعية دينية تهذيبية بعيدة عن كل سياسة — انكم لا تريدون من الجزائر الا ان تبقى جامدة وان لا تتمتع بشيء من الحق الا ما لا غناء فيه ولا بقي معه . ولعمر الحق ان من يريد هذا بالجزائر اليوم لمخالف للشريعة والطبيعة اذ من الطبعي ان تتحرك الجزائر ضمن الجمهورية الفرنسية في زمان تحرك ما فيه حتى الحجر ؛ ومن الشرعي ان تنال منها من الحقوق كفاء ما قامت به من الواجبات .

أستكثرتم على الجزائر ان تكون لها جمعية لها منزلتها العظيمة في قلبها وجريدة لها قيمتها الكبيرة في نظرها ؟ فنبشركم انه سيكون للجزائر الفرنسية جمعيات وصحف وسيكون لها وسيكون . .

حتى يقف المسلم الجزائري مع اخيه من بقية ابناء فرنسا على قدم المساواة الحقة التى يكون من اول

المصدر: جريدة البصائر العدد الأول الصادر بتاريخ 28/ ديسمبر/ 1935.

الملحق رقم 08 واجهة جريدة البصائر السلسلة الثانية.

١ من السلسلة الثانية — ثمن النسخة ١٠ فرنكات

البصائر

لسان جمعية العلماء ولسان حالها

شعارها: العروبة والاسلام

صاحب الامتياز ورئيس التحرير المسؤول | محمد البشير الابراهيمي

عنوان الجريدة: شارع بوميسي عدد ١٢ رقم الهاتف ٢٧٨٠١٧ | الجزائر

« EL-BASSAIR »
Journal hebdomadaire
Directeur-Gérant :
TALEB BACHIR
12, rue Pompée, ALGER

رمضان عام ١٣٦٦ هـ | تصدر يوم الجمعة من كل اسبوع | الموافق ليوم ٢٥ جويلية سنة ١٩٤٧ م

حرية القول

فى زمن معاوية

جهر رجل بالقدح فى معاوية وسياسته ، وبلغ معاوية ذلك فعفا وغفر ، فلامه بعض خواصه فى ذلك وعدوه من وضع الحلم فى غير موضعه فقال لهم معاوية : « لا اريد ان احول بين الناس وبين السنتهم »
فهذه حرية القول عند معاوية مع انه لم يحضر فى ميثاق الاطلنطى...

★ استهلال ★

بقلم محمد البشير الابراهيمى

نبتدى ، وبهديك نهتدى ، وسترشد ونستعين ، ونسالك الحق بصائرنا ، وان تجعل ... نا ، نحمدك على ان سددت خطواتنا ، وثبت على صراط ...

م على نبيك الذى دعا اليك ... لاك فكنت وليه ونصيره ، ... ن لسنته ، واصحابه المبينين ...

سر المستضعفين انصرنا وخذ ... سق ، واجعل لنا فى كل ... ردءا من السكينة ، وفى كل ... درعا من الصبر ، وفى كل ... ك علما من اليقين وفى كل ... واقية من الثبات ، وفى كل ... ل نورا من الهداية ، ومع ... الهوى رادعا من العقل وفى ... الشبهة لائحا من البرهان ... ن العجز باعثا من النشاط ، ... من الباطل معالم من الحق ... فرعون من الطغاة المستبدين ... ة المقاومين ».

الهمناها عند كتابة التقرير ... لماضية فجعلناها صدرا لذلك ... جاء على فترة من التقارير ... ، ثم ذكرناها اليوم فجعلناها ... لأول من البصائر لتكون ... فى طورها الجديد كما كانت ... طورها الجديد ، وللتشابه ... ة الى التئامها بعد حوائل ... دة الجريدة الى نظامها بعد ...

* * *

... البصائر تعود الى الظهور ... ولا يكون صبر الشتاء وان اعرى الاشجار باشتداده الا خزنا لقوة الحياة فى الاشجار والشمس موجودة وان غابت عن نصف الكون ، والشجره حيه وان افقدها الصر جمال اللون - كذلك صحيفة البصائر احتجبت صورتها عن العيان ، وان كانت حية فى النفوس ممثلة فى الافكار وان فى احتجابها لصنعا الهيا يدركه ايقاظ الشواعر واحياء الضمائر وهو اذكاء الشوق اليها ، فقد كان الشوق اليها يتجدد فى اخريات كل اسبوع فتطفئه قمقمة البريد ، واتصال المراد بالمريد ، فاصبح الشوق اليها بعد احتجابها يتجدد فى كل يوم.

ولقد اشتد شوق العالم الاصلاحى الى جريدته واتصل حنينه وطال انتظاره واصبح لتعلقه بها يوجه العتاب القاسى الى المسؤلين عنها لانه كان يرى فيها مددا من النصرة وفيضا من القوة وكانت اعدادها تحمل اليه حقائق الدين الاسلامى ونفحات البيان القرءان ، ثم فاضت على أسلات الالسنة فكانت كلاما مشرق الجواب بنور الحكمة ثم جاشت على اسنة الاقلام فكانت كتابة فى صحيفة ، والذى تعطل من البصائر انما هو المظهر الاخير من مظاهرها ، وما كان للظلم وان مدمده ، وجهد جهده ، ولا للحوادث وان بلغت الغاية من الشدة - ان تنال من العقائد نيلا ، وانما تصيب الالسنة بالسكات الى حين ، وتبتلى الاقلام بالتحطيم الى اوان ، وان الصحف فى لسان العرف كالصحائف فى لسان الدين منها صحائف الابرار وصحائف الفجار ، لذلك كان من حقه الاولى الابتلاء بالتعطيل والتعويق.

البصائر تتكلم :

طال صمتى تحت أعباء ثقال ... وعواد أخرست كل مقال
طال صمتى تحت احداث جسام ... عبر الكون بها طور انتقال
ظن عجزى فى سكوتى وفشا ... كل قيل - سيء القصد - وقال
وغدا الناس فريقين فذو ... مقة يمحضنى الود وقال
سوف يدرون بأنى صارم ... لم يزده غمده غير صقال
فانشطوا للعمل المجدى فها ... قد نشطت اليوم من أسر عقالى
لم أحد عن سيرتى الأولى وان ... « طال صمتى تحت أعباء ثقال »

أحمد بن سحنون

* * *

جريدة البصائر هى احد الالسنة الاربعة الصامتة لجمعية العلماء ، تلك الالسنة التى كانت تفيض بالحكمة الالهية المستمدة من كلام الله وكلام رسوله ، والتى كانت ترمى بالشرر على المبطلين والمعطلين ، وكانت كلما وما زالت جمعية العلماء تتلمح العوامل الالهية فى كل ما تاتى وما تذر وتستند على الالهامات الربانية حتى فى اسماء صحفها ، ولا مكذبة فما اخطأها التوفيق ولا مرة.

واذا كتب للصحف الثلاث الاولى ان تستشهد فى المعترك وهى فى ميعة الصبا مقبلة غير مدبره لم تخس بامانة ولم تزن بخيانه فقد قدر للبصائر ان تعمر وان تحتك بالزمن واحداثه سنين فكملت الخبره واستحكمت التجربة وكان تعطيلها لاوائل هذه الحرب مثلا شرودا فى الحفاظ والاباء ومنقبة بكرا فى الكبرياء والعزة ، ذلك انه لما تجهمت الايام وتنكرت الاحداث واستبهمت المسالك ولوح لها ان تجرى على ما يراد منها لا على ما تريد قالت ما قالته الزباء قبلها بيدى لا بيد عمرو ، وخار الله للقائمين عليها فى ذلك التعطيل كما خار لهم من قبل فى تقرير السكوت ، ولعمرى ان التعطيل لخير من نشر الاباطيل.

ان تقرير السكوت من غرر اعمال جمعية العلماء ومن ءاراثها التى تشظت عنها صدفة الحكمة ، ومن شواردها التى لا تصاد الا ببعد النظر ، فقد وقاها ذلك التقرير مزالق لا يتلافى فيها رضا الله برضا المخلوق ، ولقد كانت الجمعية تعلم ان القوة التى تستطيع الاسكات لا تستطيع الانطاق ، ولان يسكت العاقل مختارا فى وقت يحسن السكوت فيه خير من ان ينطق مختارا فى وقت لا يحسن الكلام فيه ، وكل نطقة تمليها الظروف لا الضمائر تشمر سكتة عن الحق ما من ذلك بد.

ألا ان فرسان الكلام والاقلام كفرسان النزال والعراك فى كثير من الخصائص ، وكما ان الكمى المعلم يضيق بالفاقة ذرعه ، فتهون عليه بيضته ودرعه ، وهيهات ان يهون عليه سيفه ورمحه لان وظيفة البيضة والدرع ان يحفظا على الكمى فى ساعة الروع مهجته وهى اهون مفقود فى تلك الساعة اما وظيفة السيف والرمح فهى الانكاء فى العدو ، والانكاء فى العدو هو الغاية التى

المصدر: جريدة البصائر العدد الأول من السلسلة الثانية الصادر بتاريخ 25/ جويلية/ 1948.

الملحق رقم 09 واجهة جريدة الشاب المسلم.

Directeur-Gérant : Atallah SOUFARI
Administration-Rédaction
12, rue Pompée :-: ALGER
Téléphone : 278-17

— 1re ANNEE —
— N° 1 —
PRIX : 20 francs

Le Jeune Musulman

Vendredi 6 Juin 1952
13 Ramadhan 1371
Provisoirement bimensuel

Organe des jeunes de l'Association des Oulamas musulmans d'Algérie

EDITORIAL

par Taoufik El Madani

Jeunes Musulans Algériens ! Force ardente et active de notre Pays ! Votre journal est né.

Il est votre œuvre et votre émanation. Il doit être, entre les jeunes musulmans de culture arabe, et ceux formés à la culture française, beaucoup plus qu'un trait d'union : l'organe supérieur de notre fusion dans un même corps national et islamique.

Jusqu'à présent, formés à deux écoles diverses, les jeunes Musulmans algériens ont vécu dans deux mondes différents — malgré les liens indissolubles de la Patrie commune, de la Religion et de l'Idéal — au risque de suivre des chemins dissemblables et d'en arriver à constituer deux sociétés séparées par des cloisons étanches.

Laisser par une négligence coupable, approcher les conséquences irrémédiables de ce risque serait la grande victoire du système colonial, qui voudrait par une ségrégation fatale et soigneusement préparée, diviser notre jeunesse intellectuelle en deux, en « dénaturant » certains de ses meilleurs éléments.

Eh bien non ! Nous pouvons affirmer avec fierté et certitude que le colonialisme échouera dans ses tentatives criminelles ! La Patrie de nos glorieux ancêtres gardera à tout jamais son unité sous l'égide spirituelle de l'Islam et dans le cadre de la culture arabe universelle.

Mais, il y a néanmoins une cruelle réalité. Ceux de nos jeunes compatriotes qui n'ont reçu qu'une instruction occidentale ignorent tout, ou presque, de l'Islam. Un certain nombre d'entre eux a tendance à croire — à la suite de maints auteurs ignorants ou intéressés pour qui le dénigrement de l'Islam est un métier et un leitmotiv politique — que la religion islamique est la religion de la régression, du conformisme obstiné, voire de l'ignorance et de... l'obscurantisme !

(Suite à la page 2)

JEUNE MUSULMAN

CE JOURNAL EST VOTRE JOURNAL. ECRIVEZ-NOUS. NOUS ATTENDONS VOS SUGGESTIONS, VOS CRITIQUES ET VOS ARTICLES.

A la lumière du Coran

INTRODUCTION

Jeunesse Algérienne,

Quatorze siècles te séparent du génie derrière lequel tu as fait ton entrée dans l'Histoire. Comme tu le sais, cette entrée n'a pas été d'une inspiration terrestre comme celle des Romains, des Grecs ou des Perses. C'est une voix du Ciel qui t'a tracé le chemin à suivre pour accomplir ta destinée sur cette terre et faire ton salut en ce monde. Il va de soi que cette voix en tant qu'émanant du Ciel ne fait pas plus de distinction entre Arabes et Kabyles qu'entre Français, Juifs ou autres. L'appel est universel « Dieu convie tous les hommes à la Maison de la Paix » (Coran, chap. X, verset 25).

Jeunesse algérienne, sais-tu dans quelles circonstances de temps et de lieu tes glorieux ancêtres ont été touchés par le souffle du Tout-Puissant pour devenir les dépositaires de Ses volontés et de Sa loi.

A l'époque où ils ont été promus à cette distinction glorieuse, le monde offrait le spectacle dont voici en bref la description :

« Le monde était plein de trouble au VIme siècle de l'ère chrétienne, vers le temps de la naissance du fondateur de ce qu'on peut appeler la nationalité musulmane.

« En Europe, dans l'Espagne et dans la France méridionale, les Visigoths Ariens, luttaient contre Clovis et ses fils catholiques ; ils demandaient secours à l'empereur d'Orient, Justinien et étaient obligés de soutenir une nouvelle guerre pour se débarrasser des généraux qui avaient amené ce secours et prétendaient avoir conquis et non pas seulement protégé. Dans la France proprement dite, ces mêmes fils de Clovis s'entre-haïssaient, s'entre-assassinaient et la longue querelle de deux reines, la Visigothe Brunchant et la Franke Frédégonde fournissait à l'histoire ses pages les plus lugubres. En Angleterre, des Anglais accouraient disputer aux Saxons les terres où ceux-ci étaient venus réduire en servitude les descendants des Kimris, les plus anciens envahisseurs de cette île qui aspire aujourd'hui au premier rang en science, industrie et puissance, et

Suite à la page 5

« Les croyants sont frères ; conciliez donc vos frères et astreignez-vous à la loi de Dieu. Vous obtiendrez ainsi sa miséricorde. »

(LE KORAN)

L'ALGERIE dans le monde musulman

Réintégrer l'Algérie au sein du monde musulman dont elle a été exclue par le colonialisme il y a plus d'un siècle, tel est l'un des objectifs que s'est tracée l'association des Ulemas dès sa création en 1931.

Je ne parlerai point ici de tout ce qu'a fait l'administration en vue d'entraver l'action de l'association, ni de tout ce qu'a fait celle-ci pour combattre le vice et l'ignorance en prêchant le véritable Islam et en diffusant la langue du Koran : j'y reviendrai en d'autres occasions.

Un point essentiel nous retiendra aujourd'hui : le rôle capital joué par l'association dans l'établissement de liens solides entre l'Algérie et la grande famille de l'Islam dont elle fait partie envers et malgré tout.

Quoi de plus naturel que de vouloir connaître ses frères et n'est-il pas écrit dans le Livre Sacré : « Nous vous avons partagé en peuples et en tribus afin que vous vous reconnaissiez entre vous ».

Jusqu'à la veille de la deuxième guerre mondiale, le seul instrument de liaison fut la presse. Depuis « ElMontakid » jusqu'à « El-Bassair » en passant par « Echcharia », «-Essouna ». « Essirath » (qui ont eu une existence

(Suite à la page 3)

المصدر: جريدة الشاب المسلم العدد الأول الصادر بتاريخ 06/ جوان/ 1952.

الملحق رقم 10 واجهة جريدة وادي ميزاب.

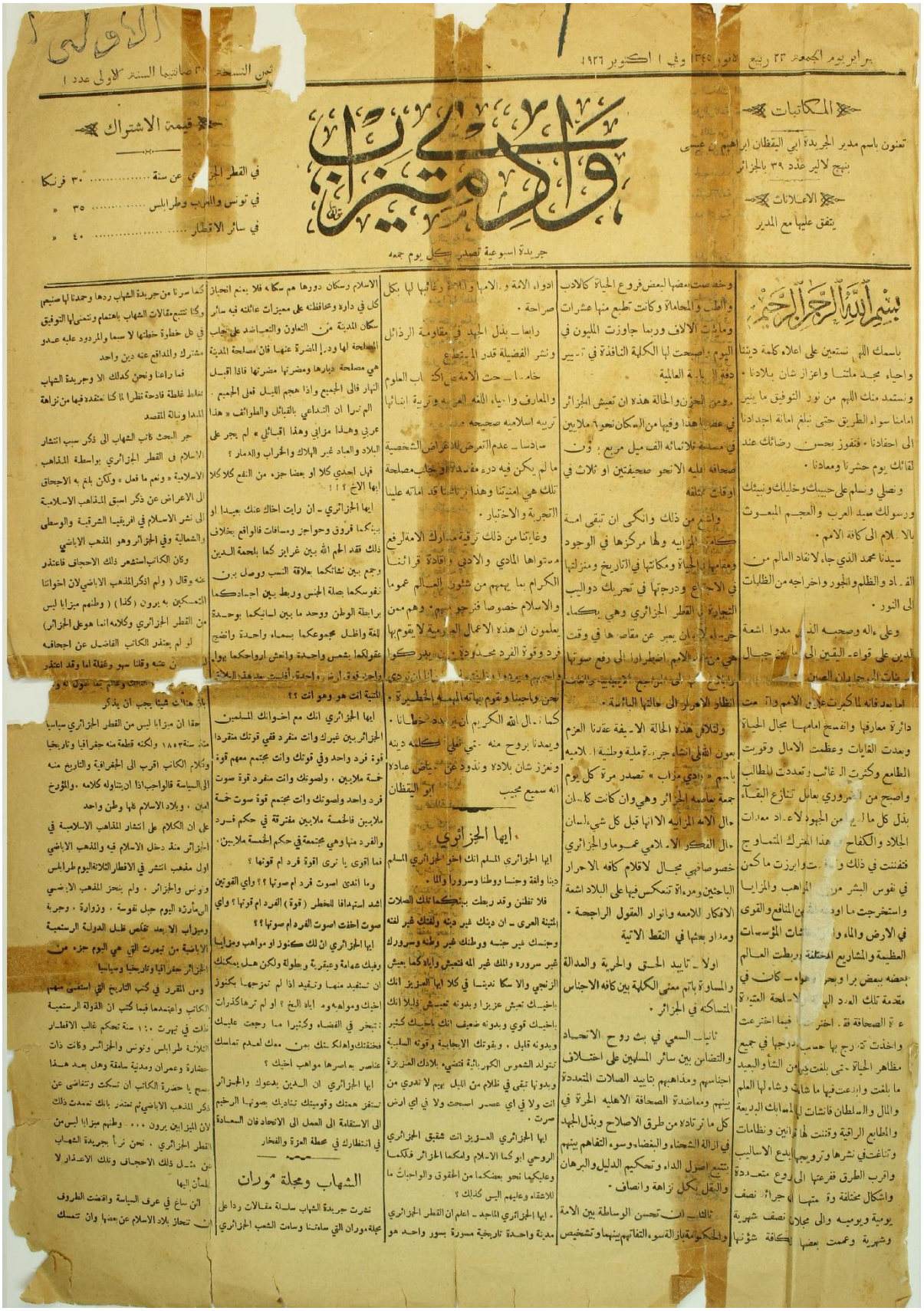

وادي ميزاب

جريدة اسبوعية تصدر كل يوم جمعه

المكاتبات

تعنون باسم مدير الجريدة ابي اليقظان ابراهيم بن عيسى بنهج لالير عدد ٣٩ بالجزائر

الاعلانات

يتفق عليها مع المدير

قيمة الاشتراك

في القطر الجزائري عن سنة ..... ٣٠ فرنكا

في تونس والمغرب وطرابلس ..... ٣٥ »

في سائر الاقطار ..... ٤٠ »

بسم الله الرحمن الرحيم

باسمك اللهم نستعين على اعلاء كلمة ديننا واحياء مجد ملتنا واعزاز شان بلادنا . ونستمد منك اللهم من نور التوفيق ما ينير امامنا سواء الطريق حتى نبلغ امانة اجدادنا الى احفادنا . فنفوز بحسن رضائك عند لقائك يوم حشرنا ومعادنا .

ونصلي ونسلم على حبيبك وخليلك ونبيئك ورسولك سيد العرب والعجم المبعوث بالاسلام الى كافة الامم .

سيدنا محمد الذي جاء لانقاذ العالم من الفساد والظلم والجور واخراجه من الظلمات الى النور .

وعلى اله وصحبه الذين مدوا اشعة الدين على قواعد اليقين الى اماتة جبال الضلالات الجاهلية العمياء .

اما بعد فانه لما كبرت علينا الامم وتاهت دائرة معارفها وانفسح امامها مجال الحياة وبعدت الغايات وعظمت الامال وقويت المطامع وكثرت الرغائب وتعددت المطالب واصبح من الضروري بعامل تنازع البقاء بذل كل ما لدينا من الجهود لاعداد معدات الجلاد والكفاح في هذا المعترك المتلاطم فتفننت في ذلك وابرزت ما كمن في نفوس البشر من المواهب والمزايا واستخرجت ما اودع من المنافع والقوى في الارض والماء والهواء وانشات المؤسسات العظيمة والمشاريع المختلفة وربطت العالم بعضه ببعض براً وبحراً وهواء . كان في مقدمة تلك العدد الهامة الصحافة التي اصبحت قوة عظيمة فيما اخترعت واخذت تتدرج بها حسب ما درجها في جميع مظاهر الحياة حتى بلغت بين الشأو البعيد ما بلغت وابدعت فيها ما شاءت وشاء لها العلم والمال والسلطان فانشات للمعارك البديعة والمطابع الراقية وقننت لها قوانين ونظامات وتناغت في نشرها وترويجها بالبدع الاساليب واقرب الطرق فبرعتها الى ربوع متعددة واشكال مختلفة وتوجت اجزاءها نصف يومية ويوميه والى مجلات نصف شهرية وشهرية وعممت بعضها لكافة شؤونها وخصصت بعضها لبعض فروع الحياة كالادب والطب والمحاماة وكانت تطبع منها عشرات وماءات الالاف وربما جاوزت المليون في اليوم واصبحت لها الكلمة النافذة في تسيير دفة الرياسة العالمية

ومن الحزن والحالة هذه ان تعيش الجزائر في عصر كهذا وفيها من السكان نحو ملايين في مساحة ثلاثمائة الف ميل مربع ، وقف صحيفة اليه الا نحو صحيفتين او ثلاث في اوقات مختلفة

وانتج من ذلك وانكى ان تبقى امة كالامة الجزايرية ولها مركزها في الوجود ومقامها في الحياة ومكانتها في التاريخ ومنزلتها في الاجتماع ودرجتها في تحريك دواليب التجارة في القطر الجزائري وهي بكماء خرساء لا يمكن ان يعبر عن مقاصدها في وقت هي من احوج الامم اضطراراً الى رفع صوتها ونشر دعوتها الى المراجع الجيبية بالنظر الى النظام الاضراري الى حالتها البائسة .

ولتلافي هذه الحالة الاسيفة عقدنا العزم بعون الله على انشاء جريدة ملية وطنية اسلامية باسم « وادي مزاب » تصدر مرة كل يوم جمعة عاصمة الجزائر وهي وان كانت كما هو حال الامة المزابية الا انها قبل كل شيء لسان حال الفكر الاسلامي عموماً والجزائري خصوصاً فهي مجال لاقلام كافة الاحرار الباحثين ومرماة تنعكس فيها على البلاد اشعة الافكار اللامعة وانوار العقول الراجحة .

ومدار بحثها في النقط الآتية

اولا - تاييد الحق والحرية والعدالة والمساواة باتم معنى الكلمة بين كافة الاجناس المتساكنة في الجزائر .

ثانيا - السعي في بث روح الاتحاد والتضامن بين سائر المسلمين على اختلاف اجناسهم ومذاهبهم بتاييد الصلات المتعددة بينهم ومعاضدة الصحافة الاسلامية الحرة في كل ما ترتادا من طرق الاصلاح وبذل الجهد في ازالة الشحناء والبغضاء وسوء التفاهم بينهم بتتبع اصول الداء وتحكيم الدليل والبرهان والميل بكل نزاهة وانصاف .

ثالثا - ان تحسن الوساطة بين الامة والحكومة بازالة سوء التفاهم بينهما وتشخيص ادواء الامة والامها وادائها وغائبها لها بكل صراحة .

رابعا - بذل الجهد في مقاومة الرذائل ونشر الفضيلة قدر المستطاع

خامسا - حث الامة على اكتساب العلوم والمعارف واحياء اللغة العربية وتربية ابنائها تربية اسلامية صحيحة .

سادسا - عدم التعرض للاغراض الشخصية ما لم يكن فيه درء مفسدة او جلب مصلحة تلك هي امنيتنا وهذا برنامجنا قد املته علينا التجربة والاختبار .

وغايتنا من ذلك ترقية مشاربك الامة لترفع مستواها المادي والادبي وقيادة قرائنا الكرام بما يهمهم من شؤون العالم عموما والاسلام خصوصا فرجوهم . وهم ممن يعلمون ان هذه الاعمال القومية لا يقوم بها فرد وقوة الفرد محدودة ، بل يدركوا ... وانا ان نحن واجبنا ونقوم بهاته المهمة الخطيرة ، كما نسال الله الكريم ان يسدد خطانا . ويمدنا بروح منه حتى نملي كلمته دينه ونعزز شان بلادنا ونذود عن حياض عبادنا انه سميع مجيب

ابو اليقظان

ايها الجزائري

ايها الجزائري المسلم انك اخو الجزائري المسلم دينا ولغة وجنسا ووطنا وسرورا والما .

فلا تظنن وقد ربطت بينكما تلك الصلات المتينة العرى - ان دينك غير دينه ولغتك غير لغته وجنسك غير جنسه ووطنك غير وطنه وسرورك غير سروره والمك غير المه فتعيش واياه كما يعيش الزنجي والا سكا ندينا في كلا ايها العزيز انك باخيك تعيش عزيزا وبدونه تعيش ذليلا انك باخيك قوي وبدونه ضعيف انك باخيك كثير وبدونه قليل . وبقوتك الايجابية وقوته السلبية تتولد الشموس الكهربائية فتضيء بلادك العزيزة وبدونها تبقى في ظلام من الليل بهيم لا تدري من انت ولا في اي عصر اصبحت ولا في اي ارض صرت .

ايها الجزائري العزيز انت شقيق الجزائري الروحي ابو كما الاسلام ولكما الجزائر فلكما وعليكما نحو بعضكما من الحقوق والواجبات ما للاشقاء وعليهم اليس كذلك ؟

ايها الجزائري الماجد - اعلم ان القطر الجزائري مدينة واحدة تاريخية مسورة بسور واحد هو الاسلام وسكان دورها هم سكانه فلا يمنع انجاز كل في داره ومحافظته على مميزات عائلته فيه سائر سكان المدينة من التعاون والتعاضد على جلب المصالحة لها ودرء المضرة عنها فان مصلحة المدينة هي مصلحة ديارها ومضرتها مضرتها فاذا اقبل النهار فالى الجميع واذا هجم الليل فعلى الجميع .

الم نرا ان التداعي بالقبائل والطوائف « هذا عربي وهذا مزابي وهذا اقبائلي » لم يجر على البلاد والعباد غير الهلاك والخراب والدمار ؟

فهل اجدي كلا او بعضا جزء من النفع كلا كلا ايها الاخ ؟ !!

ايها الجزائري - ان رايت اخاك عنك بعيدا او بينكما فروق وحواجز ومسافات فالواقع بخلاف ذلك فقد الحم الله بين غرايز كما بالجمعة الدين وجمع بين نشاتكما بعلاقة النسب ووصل بين نفوسكما بصلة الجنس وربط بين اجسادكما برابطة الوطن ووحد ما بين انسانيكما بوحدة اللغة واظل مجموعكما بسماء واحدة وانضج عقولكما بشمس واحدة وانعش ارواحكما بهواء واحد فوق ارض واحدة . افليست هذه البلاغة النتيجة انت هو وهو انت ؟؟

ايها الجزائري انك مع اخوانك المسلمين الجزائريين غيرك وانت منفرد فقي قوتك منفردا قوة فرد واحد وفي قوتك وانت مجتمع معهم قوة خمسة ملايين . ولصوتك وانت منفرد قوة صوت فرد واحد ولصوتك وانت مجتمع قوة صوت خمسة ملايين فالخمسة ملايين مفترقة في حكم فرد والفرد منها وهي مجتمعة في حكم الخمسة ملايين.

فما اقوى يا ترى اقوة فرد ام قوتها ؟

وما اندى اصوت فرد ام صوتها ؟ ؟ واي القوتين اشد استمدادا للخطر (قوة) الفرد ام قوتها ؟ واي صوت اخفت اصوت الفرد ام صوتها ؟ ؟

ايها الجزائري ان لك كنوزا او مواهب ومزايا وفيك شهامة وعبقرية وبطولة ولكن هل يمكنك ان تستفيد منها وتفيد اذا لم تزحزحها بكنوز اخيك ومواهبه ومزاياه الخ ؟ او لم ترها كذرات تبخر في الفضاء وكثيرا ما رجعت عليك فخنقتك واهلكتك بمن معك لعدم تماسك عناصر بعناصرها مواهب اخيك ؟

ايها الجزائري ان الدين يدعوك والجزائر تستفز همتك وقومتك تناديك بصوتها الرخيم الى الاستقامة الى العمل الى الاتحاد فان السعادة في انتظارك في محطة العزة والفخار

الشهاب ومجلة مورات

نشرت جريدة الشهاب سلسلة مقالات ردا على مجلة مورات التي ساءتنا وساءت الشعب الجزائري كما سرتنا من جريدة الشهاب ردها وحمدنا لها صنيعها وكنا نتتبع مقالات الشهاب باهتمام ونتمنى لها التوفيق في كل خطوة خطتها لا سيما والمردود عليه عدو مشترك والمدافع عنه دين واحد

فما راعنا ونحن كذلك الا وجريدة الشهاب تغلط غلطة فادحة نظرا لما كنا نعتقده فيها من نزاهة المبدا ونبالة المقصد

جر البحث كاتب الشهاب الى ذكر سبب انتشار الاسلام في القطر الجزائري بواسطة المذاهب الاسلامية « ونعم ما فعل » ولكن بلغ به الاجحاق الى الاعراض عن ذكر اسبق المذاهب الاسلامية الى نشر الاسلام في افريقيا الشرقية والوسطى والشمالية وفي الجزائر وهو المذهب الاباضي

وكان الكاتب استشعر ذلك الاجحاق فاعتذر عنه وقال (ولم اذكر المذهب الاباضي لان اخواننا التمسكين به يرون (كذا) (وظنهم ميزابا ليس من القطر الجزائري وكلامه انما هو على الجزائر) لو لم يعتذر الكاتب الفاضل عن اجحافه ن عنه وقلنا سهو وغفلة اما وقد اعتذر

بانا هنالك شيئا يجب ان يذكر

حقا ان ميزابا ليس من القطر الجزائري سياسيا منذ سنة ١٨٥٣ ولكنه قطعة منه جغرافيا وتاريخيا وكلام الكاتب اقرب الى الجغرافية والتاريخ منه الى السياسة فالواجب اذا ان يتناوله كلامه . والمؤرخ امين . وبلاد الاسلام كلها وطن واحد

على ان الكلام على انتشار المذاهب الاسلامية في الجزائر منذ دخل الاسلام فيه والمذهب الاباضي اول مذهب انتشر في الاقطار الثلاثة اليوم طرابلس وتونس والجزائر . ولم ينجز المذهب الاباضي الى مأوزه اليوم جبل نفوسة . وزوارة . وجربة وميزاب الا بعد تقلص ظل الدولة الرستمية الاباضية من تيهرت التي هي اليوم جزء من الجزائر جغرافيا وتاريخيا وسياسيا

ومن المقرر في كتب التاريخ التي استقى منها الكاتب واعتمدها فيما كتب ان الدولة الرستمية ذات في تيهرت ١٢٠ سنة تحكم غالب الاقطار الثلاثة طرابلس وتونس والجزائر وكانت ذات حضارة وعمران ومدنية سامقة وهل بعد هذا يسمح يا حضرة الكاتب ان تسكت وتتغاضى عن ذكر المذهب الاباضي ثم تعتذر بانك تعمدت ذلك لان الميزابين يرون ... وظنهم ميزابا ليس من القطر الجزائري . نحن نرأ بجريدة الشهاب عن مثل ذلك الاجحاف وذلك الاعتذار لا للمأن اليها

ان ساغ في عرف السياسة واقتضت الظروف ان تتحاز بلاد الاسلام عن بعضها وان تتمسك

المصدر: جريدة وادي ميزاب العدد الأول الصادر بتاريخ 01/ أكتوبر/ 1926.

الملحق رقم 11 واجهة جريدة ميزاب.

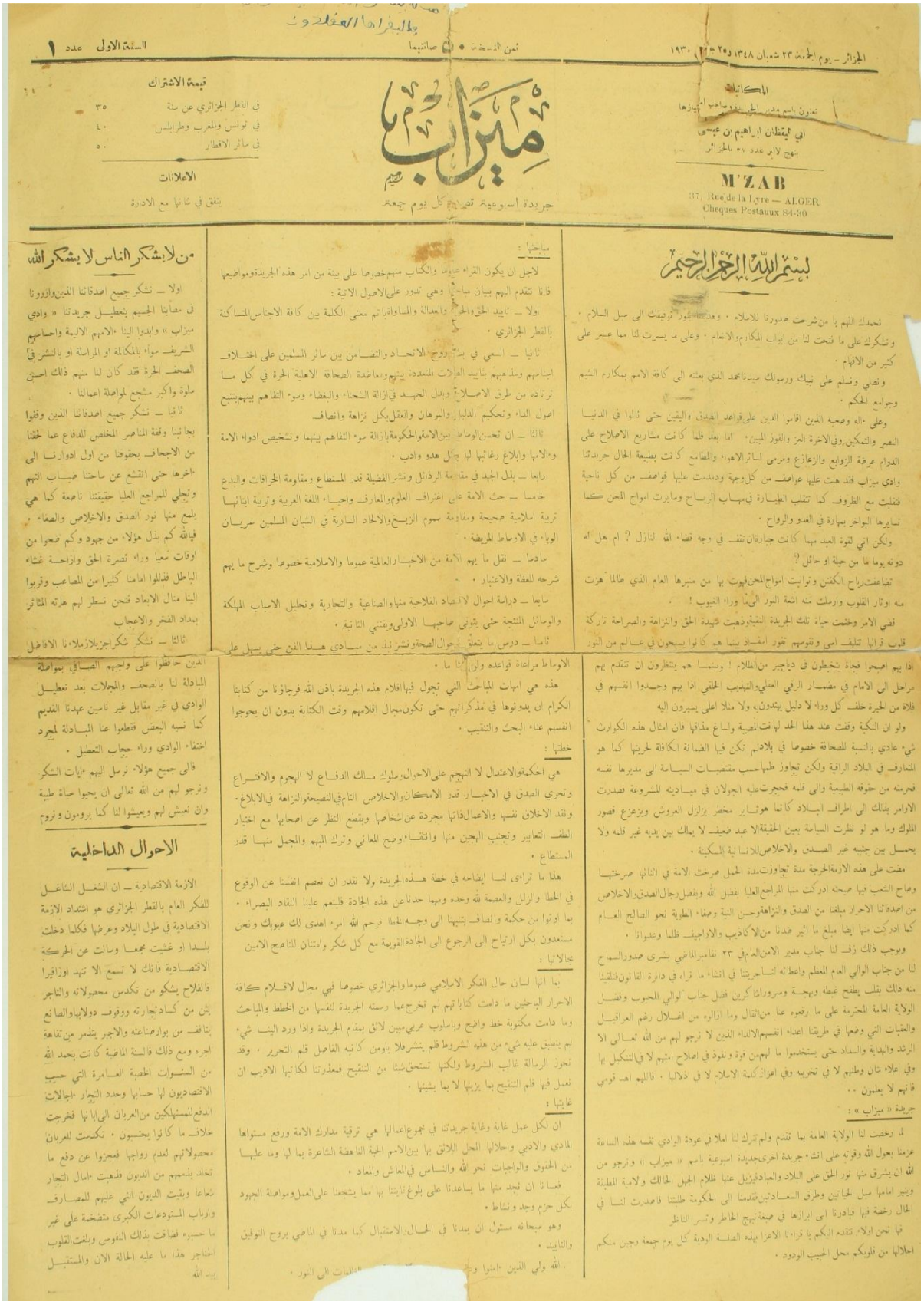

الجزائر – يوم الجمعة ٢٣ شعبان ١٣٤٨ و٢٥ جانفي ١٩٣٠ — نمن النسخة ٥ صانتيما — السنة الاولى عدد ١

ميزاب

جريدة اسبوعية تصدر كل يوم جمعة

الاكتابات تعنون باسم مدير الجريدة صاحب الامتياز

ابي اليقظان ابراهيم بن عيسى

بسهج لابن عدد ٣٧ بالجزائر

M'ZAB

37, Rue de la Lyre — ALGER

Cheques Postaux 84-30

قيمة الاشتراك

في القطر الجزائري عن سنة ٣٥

في تونس والمغرب وطرابلس ٤٠

في سائر الاقطار ٥٠

الاعلانات

يتفق في شانها مع الادارة

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك اللهم يا من شرحت صدورنا للاسلام ، وهديتنا بنور توفيقك الى سبل السلام ، ونشكرك على ما فتحت لنا من ابواب المكارم والانعام ، وعلى ما يسرت لنا مما عسر على كثير من الانام .

ونصلي ونسلم على نبيك ورسولك سيدنا محمد الذي بعثته الى كافة الامم بمكارم الشيم وجوامع الحكم .

وعلى اله وصحبه الذين اقاموا الدين على قواعد الصدق واليقين حتى نالوا في الدنيا النصر والتمكين، وفي الاخرة الفوز المبين . اما بعد فلما كانت مشاريع الاصلاح على الدوام عرضة للزوابع والنزاعات ومرمى لسائر الاهواء والمطامع كانت بطبيعة الحال جريدتنا وادي ميزاب قد هبت عليها عواصف من كل وجهة ودهمتها قواصف من كل ناحية فتقلبت مع الظروف كما تتقلب الطيارة في مهاب الرياح ومايرت امواج المحن كما تسايرها البواخر بمهارة في الغدو والرواح .

ولكن اني لقوة العبد مهما كانت جبارة ان تقف في وجه قضاء الله النازل ؟ ام هل له دونه يوما ما من حيلة او حائل ؟

تقاعست رياح الكذب وتوانيت امواج المحن فهبت بها من منبرها العام الذي طالما هزت منه اوتار القلوب وارسلت منه انغام النور الى ما وراء الغيوب ! .

ففي الامر وضحت حياة تلك الجريدة الفتية ودهمت شيدة الحق والنزاهة والصراحة تاركة قلوب ذوالها تتلهف اسى وتتلهم تفور احماء يندلع بينها هم كانوا يسبحون في عالم من النور اذا بهم اصبحوا فجاة يتخبطون في دياجير من اظلام ! وبينما هم ينتظرون ان تتقدم بهم مراحل الى الامام في مضمار الرقي العقلي والتهذيب الحقيقي اذا بهم وجدوا انفسهم في فلاة من الحيرة خلف كل وراء لا دليل يهتدون به، ولا مثلا اعلى يسيرون اليه

ولو ان النكبة وقفت عند هذا الحد لهانت المصيبة ولساغ مذاقها فان امثال هذه الكوارث شيء عادي بالنسبة للصحافة خصوصا في بلادنم تكن فيها الصانة الكافلة لحريتها كما هو المتعارف في البلاد الراقية ولكن تجاوز طمامحسب منتقصات السياسة الى مديرها نفسه فحرمته من حقوقه الطبيعية والى قلمه فحجرت عليه الجولان في ميادينه المشروعة فصدرت الاوامر بذلك الى اطراف البلاد كانما هو شاير مخطر يزلزل العروش ويزعزع قصور الملوك وما هو لو نظرت السياسة بعين الحقيقة الا عبد ضعيف لا يملك بين يديه غير قلمه ولا يحمل بين جنبيه غير الصدق والاخلاص للانسانية المكبة .

مضت على هذه الازمة الحرجة مدة تجاوزت مدة الحمل صرخت الامة في اثنائها صرختها وصاح الشعب فيها صيحته ادركت منها المراجع العليا بفضل الله وبفضل رجال الصدق والاخلاص من احمدة ائنا الاحرار مبلغها من الصدق والنزاهة وحسن النية وصفاء الطوية نحو الصالح العام كما ادركت منها ايضا مبلغ ما اليد عدتنا من الاكاذيب والاراجيف ظلما وعدوانا .

وبوجب ذلك زف لنا جناب مدير الامن العام في ٢٣ تفامبر الماضي يشرى صدور السماح لنا من جناب الوالي العام المعظم واعطائه لنشاء جريدتنا في انشاء ما نراه في دائرة القانون فتلقينا منه ذلك بقلب يطفح غبطة وبهجة وسرورا شاكرين فضل جناب الوالي المحبوب وفضل الولاية العامة المحترمة على ما رفعوه عنا من اثقال وما ازالوه من اغلال رغم العراقيل والعثبات التي وضعها في طريقنا اعداء انفسهم الانانية الذين لا نرجو لهم من الله تعالى الا الرشد والهداية والسداد حتى يستخدموا ما لديهم من قوة ونفوذ في اصلاح انفسهم لا في التكيل بها وفي اعلاء شان وطنهم لا في تخريبه وفي اعزاز كلمة الاسلام لا في اذلالها . فالهم اهد قومي فانهم لا يعلمون ..

حريتنا « ميزاب » :

لما رحبت لنا الولاية العامة بما تقدم ولم تترك لنا املا في عودة الوادي نفسه هذه الساعة عزمنا بحول الله وقوته على انشاء جريدة اخرى جديدة اسبوعية باسم « ميزاب » ونرجو من الله ان يشرق منها نور الحق على البلاد والعباد فيزيل عنها ظلام الجهل الحالك والامية المطبقة ويسير امامها سبل الحياتين وطرق السعادتين فتقدمنا الى الحكومة طلبتنا فاصدرت لنا في الحال رخصة فيها فاديرنا الى ابرازها في صيغة تبريح الخاطر وتسر الناظر

فها نحن اولاء نتقدم اليكم يا فرادنا الاعزاء بهذه الصفحة الودية كل يوم جمعة وحين منكم اعمالها من قلوبكم محل الحبيب الوديد .

مباحثنا :

لاجل ان يكون القراء على بينة من امر هذه الجريدة ومواضيعها فانا نتقدم اليهم ببيان مباحثنا وهي تدور على الاصول الاتية :

اولا – تاييد الحق والحرية والعدالة والمساواة امام معنى الكلمة بين كافة الاجناس المتساكنة بالقطر الجزائري .

ثانيا – السعي في بث روح الاتحاد والتضامن بين سائر المسلمين على اختلاف اجناسهم ومذاهبهم بتاييد الفرات المتعددة بينهم ومعاضدة الصحافة الاهلية الحرة في كل ما تريده من طرق الاصلاح وبذل الجهد في ازالة الشحناء والبغضاء وسوء التفاهم بينهم بتتبع اصول الداء وتحكيم الدليل والبرهان والعقل بكل نزاهة وانصاف

ثالثا – ان تحسن الوساطة بين الامة والحكومة بازالة سوء التفاهم بينهما وتشخيص ادواء الامة وعللها وابلاغ رغائبها لها بكل هدوء وادب .

رابعا – بذل الجهد في مقاومة الرذائل ونشر الفضيلة قدر المستطاع ومقاومة الخرافات والبدع

خامسا – حث الامة على اغتراف العلوم والمعارف واحياء اللغة العربية وتربية ابنائها تربية اسلامية صحيحة ومقاومة سموم التبشير والالحاد السارية في الشبان المسلمين سريان الوباء في الاوساط المريضة .

سادسا – نقل ما يهم الامة من الاخبار العالمية عموما والاسلامية خصوصا وشرح ما يهم شرحه للعظة والاعتبار .

سابعا – دراسة احوال الاقطار الفلاحية منها والصناعية والتجارية وتحليل الاسباب المهلكة والوسائل المنتجة حتى يتوفى صاحبها الاولى ويقتني الثانية .

ثامنا – درس ما يتعلق باحوال الصحافة ونشر ذلك من ميادين هذا الفن حتى يسهل على الاوساط مراعاة قواعده والوقوف على اسراره ما .

هذه هي امهات المباحث التي تجول فيها اقلام هذه الجريدة باذن الله فرجاؤنا من كتابنا الكرام ان يدونوها في مذكراتهم حتى تكون مجال اقلامهم وقت الكتابة بدون ان يحوجوا انفسهم عناء البحث والتنقيب .

خطتنا :

هي الحكمة والاعتدال لا التهجم على الاحوال وسلوك مسلك الدفاع لا الهجوم والافتراع وتحري الصدق في الاخبار قدر الامكان والاخلاص التام في النصيحة والنزاهة في الابلاغ . ونقد الاخلاق نفسها والاعمال ذاتها مجردة عن اشخاصها وبقطع النظر عن اصحابها مع اختيار اللطف التعابير وتجنب الهجين منها والتقاط وضوح المعاني وترك المبهم والمجمل منها قدر المستطاع .

هذا ما تراءى لنا ايضاحه في خطة هذه الجريدة ولا نقدر ان نعصم انفسنا عن الوقوع في الخطا والزلل والعصمة لله وحده ومهما حدثانا عن هذه الجادة قليلنعم علينا النقاد البصراء . بها اوتوا من حكمة وانصاف يتنبهنا الى وجه الخطا فرحم الله امرء اهدى لنا عيوبنا ونحن مستعدون بكل ارتياح الى الرجوع الى الجادة القويمة مع كل شكر وامتنان للناصح الامين

مجالاتها :

بما انها لسان حال الفكر الاسلامي عموما والجزائري خصوصا فهي مجال لاقلام كافة الاحرار الباحثين ما دامت كتاباتهم لم تخرج عما رسمته الجريدة لنفسها من الخطط والمباحث وما دامت مكتوبة خط واضح وباسلوب عربي مبين لا تق بمقام الجريدة واذا ورد الينا شيء لم ينطبق عليه شيء من هذه الشروط قلم ينشر فلا يلومن كاتبه الفاضل قلم التحرير . وقد تجوز الرسالة غالب الشروط ولكنها تستحق شيئا من التنقيح فمقدرتنا لكاتبها الاديب ان نعمل فيها قلم التنقيح بما يزينها لا بما يشينها .

غايتها :

ان لكل عمل غاية وغاية جريدتنا في مجموع اعمالها هي ترقية مدارك الامة ورفع مستواها المادي والادبي واحلالها المحل اللائق بها بين الامم الحية الناهضة الشاعرة بما لها وما عليها من الحقوق والواجبات نحو الله والناس في المعاش والمعاد .

فعسانا ان نجد منها ما يساعدنا على بلوغ غايتنا بها مما يشجعنا على العمل ومواصلة الجهود بكل حزم وجد ونشاط .

وهو مبحاثه مسئول ان يبدلنا في الحال الاستقبال كما مدنا في الماضي بروح التوفيق والتاييد .

والله ولي الذين امنوا ويخ[illegible] الى النور .

من لا يشكر الناس لا يشكر الله

اولا – نشكر جميع اصدقائنا الذين وافرونا في مصابنا الجسيم بتعطيل جريدتنا « وادي ميزاب » وابدوا الينا الامهم الالية واحاسيسهم الشريفة سواء بالمكالمة او المراسلة او بالنشر في الصحف الحرة فقد كان لنا منهم ذلك احسن سلوة واكبر مشجع لمواصلة اعمالنا .

ثانيا – نشكر جميع اصدقائنا الذين وقفوا بجانبنا وقفة المناصر المخلص للدفاع عما لحقنا من الاجحاف بحقوقنا من اول ادوارنا الى اخرها حتى انقشع عن ساحتنا ضباب التهم وتجلى للمراجع العليا حقيقتنا ناصعة كما هي يلمع منها نور الصدق والاخلاص والصفاء . فيالله كم بذل هؤلاء من جهود وكم ضحوا من اوقات ثمينة وراء قضية الحق وازاحة غشاء الباطل فذللوا امامنا كثيرا من المصاعب وقربوا الينا منال الامداد فنحن نسطر لهم هذه المكارم بمداد الفخر والاعجاب

ثالثا – نشكر شكرا جزيلا ملاءنا الافاضل الذين حافظوا على واجبهم الصافي نحو المبادلة لنا بالصحف والمجلات بعد تعطيل الوادي في غير مقابل غير ثامين عهدنا القديم كما نسبه البعض فقطعوا عنا المبادلة لمجرد اختفاء الوادي وراء حجاب التعطل .

فالى جميع هؤلاء نرسل اليهم الايات الشكر ونرجو لهم من الله تعالى ان يحيوا حياة طيبة وان نعيش لهم ويعيشوا لنا كما يرومون ونرومون

الاحوال الداخلية

الازمة الاقتصادية – ان الشغل الشاغل للفكر العام بالقطر الجزائري هو اشتداد الازمة الاقتصادية في طول البلاد وعرضها فكلما دخلت بلدا او غشيت محمدا وسالت عن الحركة الاقتصادية فانك لا تسمع الا انهد اوزافيرا فالفلاح يشكو من تكدس محصولاته والتاجر يئن من كساد تجارته ووقوف دولابها والصانع يتاسف من بوار صناعته والاجير يتضجر من تفاهة اجره ومع ذلك فالسنة الماضية كانت بحمد الله من السنوات الخصبة العامرة التي حسب الاقتصاديون لها حسابها وحددوا التجار اجالات الدفع للمستهلكين من العربان الى اباننا فخرجت خلائف ما كانوا يحسنون . تكدست للعربان محصولاتهم لعدم رواجها فعجزوا عن دفع ما تخلد بذممهم من الديون فذهبت اموال التجار ضياعا وبقيت الديون التي عليهم للمصارف وارباب المستودعات الكبرى متضخمة على غير ما حسبوه فضاقت بذلك النفوس وبلغت القلوب الحناجر هذا ما عليه الحالة الان والمستقبل بيد الله

الملحق رقم 12 واجهة جريدة المغرب.

الجزائر يوم الخميس ١ محرم ١٣٤٩ هـ — ٢٦ ماي ١٩٣٠ م (ثمن النسخة ٣٠ سانتيما) السنة الاولى N 1 عدد

المغرب

جريدة عربية اسبوعية

EL-MAGHRIB

المكاتبات

تعنون باسم مدير الجريدة وصاحب امتيازها

تاعموت عيسى بن يحي

بنوج ليزار عدد ٧ بالجزائر

TAAMOUT AiSSa

ben Yahia

7bis, Rue de l'ézard - ALGER

قيمة الاشتراك

في القطر الجزائري عن سنة ..... ٣٥ ف

عن نصف السنة ٢٠

في تونس والمغرب وطرابلس ٤٠

في سائر الاقطار ٥٠

الاعلانات

يتفق في شانها مع الادارة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه وسلم .

السلام عليكم ايها القراء الكرام ورحمة الله .

اما بعد فانا نقدم اليكم كل اسبوع صحيفة « المغرب » يا تنتهبه انفسكم وتبتلد به اعينكم بحول الله وقوته راجين منكم تلقى هذه الصلة الادبية بيد القبول وسائلين من الله الكريم حسن المعونة لنا ولكم فهو خير كل مسئول .

تاعموت عيسى

(الازمة الاقتصادية)

ان العالم اليوم يرزح تحت اثقال عظيمة من الازمة الاقتصادية فما من امة وما من شعب الا وتسمع منه الانين ومن الشكوى من البوار والكساد الذي حل بمحصولاته وبضائعه حتى توقفت دواليب الحركة الاقتصادية واخذ يتفشى وباء البطالة في اعظم الامم حركة ونشاطا .

وقد ادهشت هذه الحالة المزعجة علماء الاقتصاد فاخذوا يبحثون عن السبب الرئيسي لها علهم يجدون لها دواء ناجعا فيخلدوا البشرية من هذا البؤس والشقاء .

فمنهم من ذهب الى ان السبب في ذلك هو التنافس الصناعي بين الامم فان ضرورة تنازع البقاء تحمل كل امة الى اعمال الفكر لاختراع احسن الاساليب واتقنها واسرعها في الانتاج للتحصيل على كميات وافرة من المصنوعات اتقن صنعا وارخص ثمنا لمنافسة زميلتها فنجم عن هذا الانتظار من الانتاج فعقب ذلك البطالة بطبيعة الحال ثم الاضطهاد .

فاذا كان المعمل قبل مزاحمته ينتج في السنة مليون قطعة مثلا ويشغل ١٠ آلاف عامل فانه بعد مزاحمته يعود ينتج خمسمائة الف قطعة وفي هاته الحال يستغني طبعا عن خمسة آلاف عامل فهاك البطالة واثر هؤلاء البطالين في وقوف الدواليب الاقتصادية عظيم لارتباط بعضها ببعض .

ومنهم من ذهب الى ان السبب الرئيسي لذلك هو كثرة الانتاج والمحصول الزراعي والصناعي اي رجحان كفة العرض وخفة كفة الطلب واختلال التوازن بينهما اختلالا فاحشا فان كثرة الغابة في السنة الماضية فوق حاجة المستهلكين اضافا مضاعفة وانتشار المصانع والآلات الميكانيكية في العالم انتشارا مدهشا بفضل الاختراعات والاكتشافات العلمية قد جعل المحصولات اكثر مما هي متراكمة فوق اللازم لخصل الزهد فيها والكساد فاذا كان العالم يستهلك في السنة مائة مليون طن مثلا من المحصولات فكان لمحصول هذه السنة مائة وخمسين مليونا طنا فلا محالة يستغني العالم عن تلك الخمسين مليونا طنا فتبقى بائرة كاسدة وتاثير كسادها في الجميع مما لا شك فيه .

ولهذا فقد اقترح بعض الاقتصاديين للافاقة الخطر اعدام ذلك الزايد من المحصول كما هو الواقع فيما يخص محصول قرنفل حتى تتوازن كفتا العرض والطلب !

ونحن نقول هنا انه لو عمل بمبدا الاسلام وهو الزكاة بان ، زع ذلك الزايد على فقراء العالم ومعدميه لرفعت طبقة كبيرة من البشر من وهدة الشقاء فكانت عاملا كبير الصلاح الانسانية عوض شقايها وتوازنت كفتا العرض والطلب حينئذ من غير ان نعرض جانبا عظيما من المحصول لخطر التلف والاعدام . لا يقال : ان الدول المستقلة لا تاثير لبعضها على بعض في حالتها الاقتصادية ما دام ذلك البعض مستقلا عن الآخر فانا نقول انه لا يرجد اليوم على وجه الارض دولة مستقلة عن غيرها استقلالا اقتصاديا فان ارتباط العالم بعضه ببعض بالمواصلات المختلفة التي لا يمكن انفكاكها قد جعل العالم كله مستعمرة واحدة اقتصادية

فانت ترى ان اقل حادث اقتصادي في اميريكا مثلا يوثر في اوربا وافريقيا وآسيا والعكس .

خذ لك مثلا مسالة تحريم الحرور في اميريكا فانه بجرة قلم من الوزير الاميريكي اصبحت فرانسا مثلا تخرم من ١٨ مليار فرانك في السنة ثمن الحرور التي تصدرها الى اميريكا وهل اثر هذه الهدمة الهائلة صغير على الحالة الاقتصادية في فرانسا ومستعمراتها وجميع حرفائها ؟ = كلا ثم كلا = .

ولقد ظهر اثر ذلك للعيان وما بعد العيان بيان يتجلى لنا اثر ذلك في الجزائر بصورة واضحة .

ان الجزائر بلاد غنية بمحصولاتها ونشاط تجارتها ورغما عن ذلك فانها تعاني هذه السنة اكثر ما يعانيه العالم من البوار وكساد التجارة فهل تنقصنا الصابة ام حلتنا مجاعة ؟ كلا : لم يكن شيء من ذلك فان صابتها في العام الماضي فوق الحسبان وهي في هذه السنة باذن الله كذلك ولكن لارتباطها بالمشكل الاقتصادي العالمي ولاسباب اخرى فانها اصبحت صابتها وكثرة محصولاتها آفة من آفات تجارتها .

وها نحن ربنا ان نقول انه لو عمل العالم بمبدا الاسلام من اول مرة من تحريم الحرور والتمدد في محصوله على الحبوب فهل يتاتى لامة كاميريكا ان ترفد دفة واحدة بجراها يلامن الرزق يتفذى منه الملايين من الخلق ؟ ام هل تستغني دفة واحدة عن مثل هذا المقدار من الحبوب التي هي ضرورية للحياة ؟ كلا !

ويهمنا يتضح لنا ان الاقطر المنتج والعنصر المتعش للحياة الاقتصادية هو الفلاح فبفضله تتحرك دواليب الصناعة فاذا بارت فلاحته بسبب من الاسباب وتكدست محصولاته يرجه من اوجه توقفت دواليب الصناعة والتجارة فعمت البلوى وحاقت المصيبة .

ويعلم الله كم يعاني العالم من الاخطار والاهوال ما دام السبب الرئيسي للمشكل قائما هو هو او آخذا في القوة والتضاعف بما يخرج به حمله من طوق البشر وتلك في خلقه شئون .

احوال داخلية

(الجهاز الاقتصادي في القطر الجزائري)

بعض احصائيات .

يقال ان درجي الرقي المادي والادبي في البلاد يظهر مقدارهما في تخطيط الطرق في تلك البلاد وتحسين المواصلات بينها وبين بقية البلاد . وكلما نمت الحركة الاقتصادية عظمت الحركة الادبية التي هي عين الرقي واننا نعطي هنا بعض احصائيات عن القطر الجزائري حتى نعلم درجة رقيه المادي ثم نقارنه بالرقي الادبي واليك البيان معربا عن بعض الجرايد الفرنسية حرفيا وهو :

ان حركة الصادرات والواردات في المراسي الجزائرية تقدر بعشرة ملايين طنا ومرسا الجزائر ووهران هما من مراسي فرانسا العظيمة .

والسكة الحديدية تعرمسافة ٥٠٠٠ كيلومتر في كامل القطر ومع ذلك فان اسعار النقل فيها هي اخفض الاسعار في العالم اجمع وقد بلغ الذي يجمع من اسعار الركوب والعمل الى ٤٠٠ مليون فرنكا سنويا . وتشغل ١٥٠٠٠ عامل

الطرق المدنية يبلغ طولها ٦٥٠٠ كيلومتر وعدد المارين بها يواري عدد المارين في الطرق المدنية في بلاد فرانسا كلها .

ويوجد اكثر من ١٥٠٠٠ كيلومتر طرق المهالات او المدشرة كومينال

ويوجد ٥٤٠٠٠ عربة في القطر الجزائري ولقد صار اليوم سبل متبعة من السهول التي يغرب ما المثل في الخصب وقد سمي لاجل ذلك « ثوثوة القطر الجزائري » ولقد خصص لصفية مياهها قناة يبلغ طولها ١٥٠ كيلمتر وفي هذا السهل يسادي المكتار من الارض من ٥٠ الى ٦٠ الف فرنك

ويوجد ١٥٠ مشروعا وكل معمل يدفع اكثر من ١٠٠ ليترة في الثانية وهذا بقطع النظر عن كثير من المشاريع الموجودة من هذا النوع والتي لا اهمية في ذكرها .

وتوجد قوة كهربائية تمتد فراعها في كامل القطر ومقدارها ٩٠٠٠٠ كيلووات ويستهلك منها في البلاد وبعض القرى مقدار ١٠٠ مليون كيلووات في السنة .

وكما تستخرج المعادين الكثيرة اهمها معادن الحديد والفسفاط يستخرج ما يناهز مليونين طنا من الحديد سنويا وملايين من الفسفاط .

ان الرقي المادي في القطر الجزائري دائما في نمو والحركة الاقتصادية فيه تضاعف في كل سنة

ولقد خصصت الحكومة الجزائرية من ميزانية ١٩٣٠ للاشغال العمومية ٧٠٠ مليون فرنك وهي

النكبتوا والامة

العربية الفلسطينية

ابرق نائب رئيس اللجنة التنفيذية العربية الى الوفد الفلسطيني العربي يهنئه بقطع المفاوضات بينه وبين الحكومة الانكليزية .

كما ان الامة العربية كلها ابرقت الى رئيس الوفد نحوه على رفض كل اتفاق لم يضمن للامة العربية جميع مطالبها بدون استثناء ولا مماردة .

في الفرس

انبات الجرائد ان زلزالا في بلاد الفرس هدم مدينة سلماس تماما وجر هذا الحادث المزعج سحق اكثر من الفي روح اساله في فداءه اللطف .

عيد سعيد

بمناسبة حلول العام الجديد الهجري ١٣٤٩ نرفع على صفحات « المغرب » مراسم التهنئة والتبريك الى كافة المسلمين في المشارق والمغارب راجين من الله الكريم ان يجعله لهم وللاسلام عام عز وسعادة وهناء . وان ينفح صاحب الهجرة اركى الصلاة واعطر السلام .

المصدر: جريدة المغرب العدد الأول الصادر بتاريخ 26/ ماي 1930.

الملحق رقم 13 واجهة جريدة النور.

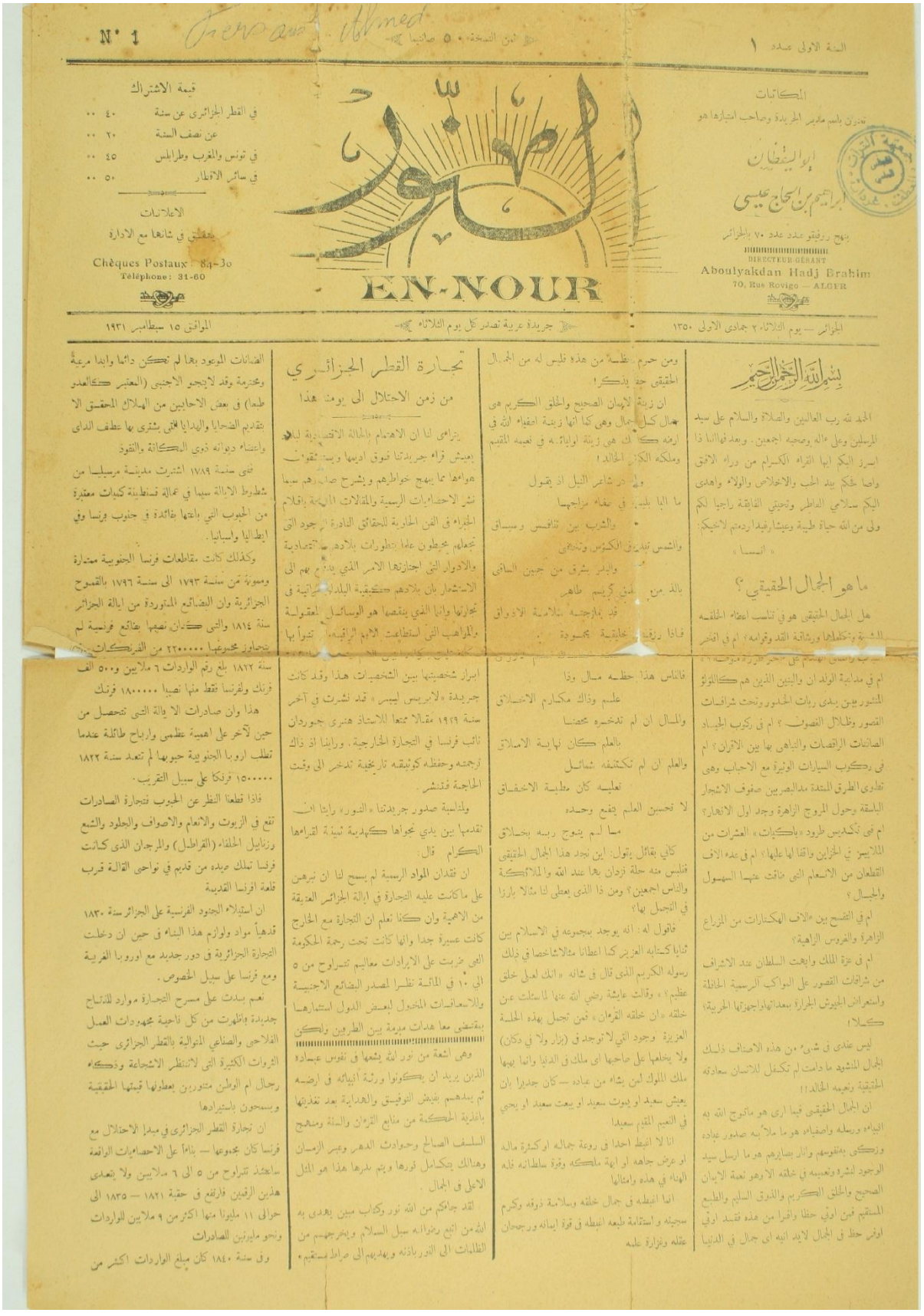

N° 1

السنة الاولى عدد ١

ثمن النسخة ٥٠ صانتيما

النور

EN-NOUR

قيمة الاشتراك

في القطر الجزائري عن سنة ٤٠ ..

عن نصف السنة ٢٠ ..

في تونس والمغرب وطرابلس ٤٥ ..

في سائر الاقطار ٥٠ ..

الاعلانات

يتفق في شانها مع الادارة

Chèques Postaux : 84-30

Téléphone: 31-60

الكتابات

تعنون باسم مدير الجريدة وصاحب امتيازها هو

ابو اليقظان

ابراهيم بن الحاج عيسى

بنهج روفيقو عدد عدد ٧٠ بالجزائر

DIRECTEUR-GERANT

Aboulyakdan Hadj Brahim

70, Rue Rovigo — ALGER

الجزائر — يوم الثلاثاء ٢ جمادى الاولى ١٣٥٠ — جريدة عربية تصدر كل يوم الثلاثاء — الموافق ١٥ سبتمبر ١٩٣١

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه اجمعين . وبعد فاننا ذا اسرر اليكم ايها القراء الكرام من وراء الافق واصا حكم بيد الحب والاخلاص والولاء واهدى اليكم سلامي الداطر وتحيتي الفائقة راجيا لكم ولي من الله حياة طيبة وعيشا رغيدا ردمتم لاخيكم:

« النسا »

ما هو الجمال الحقيقي؟

هل الجمال الحقيقي هو في تناسب اعضاء الخلقه الشوة وتكطيها ورشاقة القد وقوامه؟ ام في افتخر ام في مدانية الولد ان والبنين الذين هم كاللؤلؤ المنثور بين بدى ربات الحضور وتحت شرفات القصور وظلال الغصوف ؟ ام في ركوب الجياد الصانتات الراقصات والتباهي بها بين الاقران ؟ ام في ركوب السيارات الوثيرة مع الاحباب وهي تقطوى الطرق الممتدة مد البصر بين صفوف الاشجار الباسقة وحول المروج الزاهرة وجدد اول الانهار؟ ام في تكديس طرود «باكيات» العشرات من الملايين في الخزائن واقفا لها عليها؟ ام في عده الاف القطعان من الانعام التي ناهت عنها السهول والجبال ؟

ام في التضح بين «الاف الهكتارات من المزراع الزاهرة والغروس الزاهية؟

ام في عزة الملك وابهت السلطان عند الاشراف من شرافات القصور على المواكب الرسمية الحافلة واستعراض الجيوش الجرارة بعدتها واجهزتها الحربية؟ كلا!

ليس عندي في شيء من هذه الاصناف ذلك الجمال المشهود ما دامت لم تكفل للانسان سعادته الحقيقية وتعيمه الخالد!!

ان الجمال الحقيقي فيما ارى هو ماتوج الله به انبياءه ورسله واصفياءه هو ما ملأ به صدور عباده وزكى بهنفوسهم وانار بصايرهم هو ما ارسل سيد الوجود لنشره وتعميمه في خلقه الا وهو نعمة الايمان الصحيح والخلق الكريم والذوق السليم والطبع المستقيم فمن اوتي حظا وافرا من هذه فقد اوتي اوفر حظ في الجمال لايد انيه اي جمال في الدنيا ومن حرم نظمة من هذه فليس له من الجمال الحقيقي حق يذكر!

ان زينة الايمان الصحيح والخلق الكريم هي جمال كل جمال وهي كما انها زينة اصفياء الله في ارضه كذلك هي زينة اولياءه في نعيمه المقيم وملكه الكبير الخالد!

ولله در شاعر النيل اذ يقول

ما الما بلذيذ في صفاء مزاجها

والشرب بين تنافس وسباق

والشمس تغرق الكؤس وتنحني

والبدر يشرق من خبين الساقي

بالله من لدني كريم طاهر

قد بارجته بلاغة الاذواق

فاذا رزقت خليقة محمودة

فالناس هذا حظه مال وذا

علم وذاك مكارم الاخلاق

والمال ان لم تدخره محصنا

بالعلم كان نهاية الاملاق

والعلم ان لم تكتنفه شمائل

تعليه كان مطية الاخفاق

لا تحسبن العلم ينفع وحده

ما لم يتوج ربه بخلاق

كاني بقائل يقول: اين نجد هذا الجمال الحقيقي فنلتمس منه حلة نزدان بها عند الله والملائكة والناس اجمعين؟ ومن ذا الذي يعطي لنا مثالا بارزا في التجمل بها؟

فاقول له: انه يوجد بمجموعه في الاسلام بين ثنايا كتابه العزيز كما اعطانا مثالا شاخصا في ذلك رسوله الكريم الذي قال في شانه «انك لعلى خلق عظيم» ، وقالت عايشة رضي الله عنها لما سئلت عن خلقه «ان خلقه القرءان» فمن تحبل بهذه الحلة العزيزة وجود التي لا توجد في (بزار ولا في دكان) ولا يخلعها على صاحبها اي ملك في الدنيا وانما يهبها ملك الملوك لمن يشاء من عباده — كان جديرا بان يعيش سعيد او يموت سعيد او يبعث سعيد او يحي في النعيم المقيم سعيدا

انا لا اغبط احدا في روعة جماله او كثرة ماله او عرض جاهه او ابهة ملكه وقوة سلطانه فله الهناء في هذه وامثالها

انما اغبطه في جمال خلقه وسلامة ذوقه وكرم سجيته واستقامة طبعه اغبطه في قوة ايمانه ورجحان عقله وغزارة علمه

تجارة القطر الجزائري

من زمن الاحتلال الى يومنا هذا

يتزامى لنا ان الاهتمام بالحالة الاقتصادية لبلادنا يعيش قراء جريدتنا فوق اديمها ويستقون هواءها مما يبهج خواطرهم ويشرح صدورهم سيما نشر الاحصاءات الرسمية والمقالات المبنية باقلام الخبراء في الفن الحاوية للحقائق النادرة الوجود التي تجعلهم يحيطون علما بتطورات بلادهم الاقتصادية والادوار التي اجتازتها الامر الذي يدفع بهم الى الاستشعار بان بلادهم كشقيقة البلدان الراقية في تجارتها وانها التي ينقصها هو الوسائل المعقولة والمواهب التي استطاعت الامم الراقية ان تتبوأ بها

ابرار شخصيتها بين الشخصيات. هذا وقد كانت جريدة «لابريس ليبير» قد نشرت في آخر سنة ١٩٢٩ مقالا ممتعا للاستاذ هنري جوردان نائب فرنسا في التجارة الخارجية. ورايدا اذ ذاك ترجمته وحفظه كوثيقة تاريخية تدخر الى وقت الحاجة فتنشر.

ولمناسبة صدور جريدتنا «النور» رايدا ان نقدمها بين يدي نجواها كهدية ثمينة لقراءها الكرام قال:

ان فقدان المواد الرسمية لم يسمح لنا ان نبرهن على ما كانت عليه التجارة في ايالة الجزائر العتيقة من الاهمية وان كنا نعلم ان التجارة مع الخارج كانت عسيرة جدا وانها كانت تحت رحمة الحكومة التي ضربت على الايرادات معاليم تتراوح من ٥ الى ١٠ في المائة نظرا لمصدر البضائع الاجنبية وللاسعافات المخول لبعض الدول استثمارها بمقتضى معاهدات مبرمة بين الطرفين ولكن

وهي اشعة من نور الله يشعها في نفوس عباده الذين يريد ان يكونوا ورثة انبيائه في ارضه ثم يمدهم بفيض التوفيق والهداية بعد تغذيتها باغذية الحكمة من منابع القرءان والسنة ومناهج السلف الصالح وحوادث الدهر وعبر الزمان وهنالك يتكامل فورها ويتم بدرها هذا هو المثل الاعلى في الجمال.

لقد جاءكم من الله نور وكتاب مبين يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل السلام ويخرجهم من الظلمات الى النور باذنه ويهديهم الى صراط مستقيم»

الضمانات الموعود بها لم تكن دائما وابدا مرعية ومحترمة وقد لا يبجو الاجنبي (المعتبر كالعدو طبعا) في بعض الاحايين من الهلاك المحقق الا بتقديم الضحايا والهدايا التي يشترى بها عطف الدائ واعضاء ديوانه ذوي البكاءة والنفوذ

ففي سنة ١٧٨٩ اشترت مدينة مرسيليا من شطوط الاباحة سيما في عمالة قسنطينة كميات معتبرة من الحبوب التي باعتها بفائدة في جنوب فرنسا وفي ايطاليا واسبانيا.

وكذلك كانت مقاطعات فرنسا الجنوبية معتادة ومعونة من سنة ١٧٩٣ الى سنة ١٧٩٦ بالقمح الجزائرية وان البضائع المتوردة من ايالة الجزائر سنة ١٨١٤ والتي كان نصيبها بضائع فرنسية لم يتجاوز مجموعها ٢٢٠٠٠٠٠ من الفرنكات

سنة ١٨٢٢ بلغ رقم الواردات ٦ ملايين و٥٠٠ الف فرنك ولفرنسا فقط منها نصيبا ١٨٠٠٠٠٠ فرنك

هذا وان صادرات الايالة التي تتحصل من حين لآخر على اهمية عظمى وارباح طائلة عندما تطلب اوروبا الجنوبية حبوبها لم تتعد سنة ١٨٢٢ ١٥٠٠٠٠٠ فرنكا على سبيل التقريب.

فاذا قطعنا النظر عن الحبوب فتجارة الصادرات تقع في الزيوت والانعام والاصواف والجلود والشمع وزنابيل الحلفاء (القراطيل) والمرجان الذي كانت فرنسا تملك عيده من قديم في نواحي القالة قرب قلعة اقرنسا القديمة

ان استيلاء الجنود الفرنسية على الجزائر سنة ١٨٣٠ قد هيأ مواد ولوازم هذا البناء في حين ان دخلت التجارة الجزائرية في دور جديد مع اوروبا الغربية ومع فرنسا على سبيل الخصوص.

نعم بدئت على مسرح التجارة موارد للانتاج جديدة واظهرت من كل ناحية مجهودات العمل الفلاحي والصناعي المتوالية بالقطر الجزائري حيث الثروات الكثيرة التي لا تنتظر الاشجاعة وذكاء رجال لم الوطن متنورين يعطونها قيمتها الحقيقية ويسمحون باستيرادها

ان تجارة القطر الجزائري في مبدإ الاحتلال مع فرنسا كان مجموعها — بناءا على الاحصاءات الواقعة سالفا تتراوح من ٥ الى ٦ ملايين ولا يتعدى هذين الرقمين فارتفع في حقبة ١٨٢١ — ١٨٣٥ الى حوالي ١١ مليونا منها اكثر من ٩ ملايين للواردات ونحو مليونين للصادرات

وفي سنة ١٨٤٠ كان مبلغ الواردات اكثر من

المصدر: جريدة النور العدد الأول الصادر بتاريخ 15/ سبتمبر 1931.

الملحق رقم 14 واجهة جريدة البستان.

د/ محمد ناصر

N° 1 — ثمن النسخة ٣٥ صانتيما — السنة الاولى عدد ١

البستان

EL-BOUSTAN (Jardin)

المكاتبات
تعنون باسم مدير الجريدة وصاحب امتيازها
تعمورت عيسى بن يحيى
نهج روفيقو عدد ٧٠ ، الجزائر
Taâmout Aïssa
70, Rue Rovigo - ALGER

قيمة الاشتراك
في القطر الجزائري عن سنة ٢٠ ف
« « نصف سنة ١٥ ف
في تونس والمغرب وطرابلس ٢٥ ف
« الاعلانات » يتفق في شانها مع الادارة
Chèques Postaux: 146-18
Téléphone: 31-60

الجزائر يوم الخميس غرة محرم ١٣٥٢ — جريدة فكاهية انتقادية تصدر مرتين في الشهر موقتا — الموافق ٢٧ ابريل ١٩٣٣

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ايها القراء ورحمة الله .

وبعد . فها اذا اعود الى الميدان حاملا اليكم — اخواني — من بستاني هذا باقات من زهور الانس والحبور ، واطباقا من درر المنظوم والمنثور راجيا منكم ان تقابلوها ببشاشة الوجوه ، وابتسام الثغور وارتياح النفوس واتساع الصدور ، وبسط الاكف وربط الدور ، وسعن الله لكم جزيل الاجور .

ولما ذا هذا ؟ .

بناء على تعطش شطر كبير من الامة الى جريدة فكاهية لذيذة خفيفة الروح زيبقية الاسلوب نبيلة المقصد ، وحيث ان طبقة كبيرة من العامة لم تستفد قليلا ولا كثيرا من جرائدنا العربية الجدية لعلوها عن مستواها الفكري ؛ فحرصنا على نيلها — حقها — وهي عطشى — من هذا الحوض المورود واخذها حظها — وهي جيعى — من هذا الطبخ المنضود ، ما يسيغه حلقها ؛ وتهضمه معدتها .

وحيث ان فريقا من ظرفائنا بقيا محرومين من مجال تجول فيه اقلامهم الظريفة . وحيث ان حريق الازمة وحماها اسال من النفوس واذاب من الاضلاع وصدع من الرؤوس ما ترك الناس هم الى انواع المسليات احوج من ضروري الاقوات في سائر الازمان والاوقات ، حتى اذا المراهم يقبلون على دور السينما والكاريتوات والمراسح وانواع الملاهي اكثر من اقبالهم على لذيذ الطعام ، وعذب الشراب بناء على ما تقدم رأينا من الواجب ان ننشئ جريدة عربية نصف شهرية تفي بهذا الغرض الشريف فامسنا هذه الجريدة تحت اسم « البستان » اشعارا بما ستحمله الى قرائها الكرام من كل ما يحمله البستان من انواع الثمار والفواكه والبقول والزهور والرياحين باذن الله .

مسلكها .

اما مسلكها فهو توخي لباب الحكمة وقلب الفائدة في شفوف اللفظ وعذوبة الاسلوب ورقة التعبير مع نبل المقصد ونزاهة الضمير وحسن النية ولا تتعرض للشخصيات ولا تتداخل في الحزبيات ولا تناصر الا ما يراه حق حقا ، وهي منتحة الاعتماد [illegible] والظرفاء ما داموا على نهجهما وما لا فلا .

غايتها :

اما غايتها العليا فهي انعاش روح الفضيلة واخماد روح الرذيلة بقدر ما تسمح لها به الظروف فاذا نوهت بمعروف فلذاته لا لذات صاحبه ، واذا انعت على منكر فلاجله ولاجله فقط ولا عناية لها بصاحبه وما ذلك الا للتنشيط نحو الاولى وصرف النفوس عن الثانية . حتى تعم الراحة والطمانينة والهناء وتخف انواع المفزعات والمزعجات التي كثيرا ما تروع الافراد والجماعات ، فان النفوس اذا لم تجد وازعا يزعها لاحد لاندفاعها وراء الجرائم والموبقات ، سيما وقد اصبحت في بحر متلاطم الامواج من انواع المغريات .

وقد تلتجيء في معالجتها للمرض النفسي الى ما يلتجيء اليه الطبيب الحكيم من استعمال مسرغات العلاج من « بنج » وغيره حتى يسهل على المريض تحمله قليلا فينعم بعد حين بالشفاء التام ومن الله الكريم نسأل بلوغ المرام .

تعمورت

كتاب مفتوح

الى سيدي محرم

جناب المحترم سيدي محرم ادام الله عزك .

سلاما زكيا وتحية مباركة واهلا آلافا ومرحبا اضعافا .

سيدي محرم — انك على ذكر من انك انت نفسك عينك كنت في مثل هذا الاسبوع قبل ١٣٥١ طالع عز للبشرية ؛ وهلال سعد وافبال للانسانية ، ومشرق انوار لابناء آدم في هذه الكرة الارضية .

كنت اذ ذاك — حدا فاصلا بين ثمالتها وسعادتها ، بين خزيها ونعيمها ، بين ذلها وعزها بين ظلام الوثنية والجاهلية وبين نور الاسلام .

كنت اليوم التاريخي العظيم والاثر الخالد في الدنيا واليوم الحاسم بين حزب الله وحزب الشيطان .

ذلك يوم هجرة « رسول الله » صلى عليه وسلم واصحابه الكرام من مكة الى المدينة .

فهل سيدي — تتذكر انك الآن بعد ١٣٥١ عاما انت نفسك عينك في ذلك اليوم العظيم ؟

لا شك انك تتذكر ذلك وتشمخ بانفك بين الامم بهذا التاج المعقود على راسك وباسك المبدأ التاريخي الاسلامي العربي لاسواك ! !

حقا — لك ان تتباهى بذلك وتفخر به ويتباهى بك اتباعك لذلك .

ولكني اسمح لي سيدي — ان اسألك في تواضع وتادب :

المصدر: جريدة البستان العدد الأول الصادر بتاريخ 28 افريل 1933.

الملحق رقم 15 واجهة جريدة النبراس.

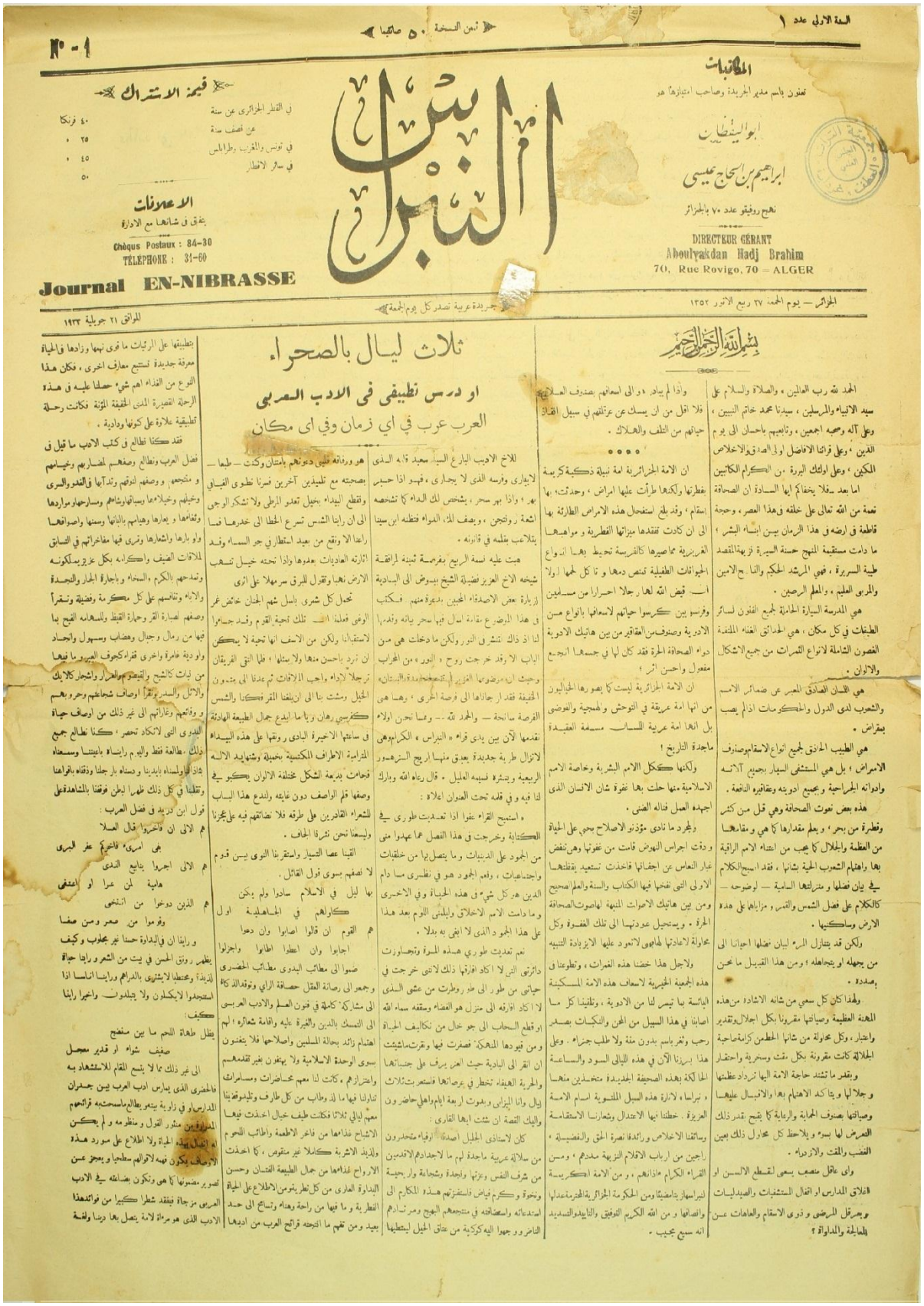

السنة الاولى عدد ١

ثمن النسخة ٥٠ سانتيما

N° 1

النبراس

المكاتبات

تعنون باسم مدير الجريدة وصاحب امتيازها هو

ابو اليقظان

ابراهيم بن الحاج عيسى

نهج روفيقو عدد ٧٠ بالجزائر

DIRECTEUR GÉRANT
Aboulyakdan Hadj Brahim
70, Rue Rovigo, 70 — ALGER

فيمة الاشتراك

في القطر الجزائري عن سنة ٤٠ فرنكا
عن نصف سنة ٢٥ »
في تونس والمغرب وطرابلس ٤٥ »
في سائر الاقطار ٥٠ »

الاعلانات
يتفق في شانها مع الادارة

Chèques Postaux : 84-30
TÉLÉPHONE : 31-60

Journal EN-NIBRASSE

جريدة عربية تصدر كل يوم الجمعة

الجزائر — يوم الجمعة ٢٧ ربيع الاثور ١٣٥٢

الموافق ٢١ جويلية ١٩٣٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد الانبياء والمرسلين ، سيدنا محمد خاتم النبيين ، وعلى آله وصحبه اجمعين ، وتابعيهم باحسان الى يوم الدين ، وعلى قرائنا الافاضل اولي الصدق والاخلاص المكين ، وعلى اوليائك البررة من الكرام الكاتبين اما بعد فقد يخفاك ايها السادة ان الصحافة نعمة من الله تعالى على خلقه في هذا العصر ، وحجة قاطعة في ارضه في هذا الزمان بين ابناء البشر ، ما دامت مستقيمة المنهج حسنة السيرة نزيهة المقصد طيبة السريرة ، فهي المرشد الحكيم والناصح الامين والمربي العليم ، والمعلم الرحيم .

هي المدرسة السيارة الحاملة لجميع الفنون لسائر الطبقات في كل مكان ، هي الحدائق الغناء المفتنة الغصون الشاملة لانواع الثمرات من جميع الاشكال والالوان .

هي اللسان الصادق المعبر عن ضمائر الامم والشعوب لدى الدول والحكومات اذا لم يصب بمقراض .

هي الطبيب الحاذق لجميع انواع الامراض مهما اختلف الامراض ، بل هي المستشفى السيار بجميع آلاته وادواته الجراحية وبجميع ادويته وعقاقيره النافعة .

هذه بعض نعوت الصحافة وهي قليل من كثير ونقطرة من بحر ، وبعلم مقدارها كما هي ومقاديرها من العظمة والجلال كما يجب من اعتناء الامم الراقية بها واهتمام الشعوب الحية بشانها ، فقد اسهب الكلام في بيان فضلها ومنزلتها السامية — لوضوحه — كالكلام على فضل الشمس والقمر ، ومزاياها على هذه الارض وساكنيها .

ولكن قد يتنازل المرء ليبان فضلها احيانا الى من يجهله او يتجاهله ، ومن هذا القبيل ما نحن بصدده .

ولهذا كان كل سعي من شانه الاشادة من هذه المهنة العظيمة وصيانتها مقرونا بكل اجلال وتقدير واعتبار ، وكل محاولة من شانها الحط من كرامة ناحية الجلالة كانت مقرونة بكل مقت وسخرية واحتقار

وبقدر ما تشتد حاجة الامة اليها ترداد عظمتها وجلالها ويتاكد الاهتمام بها والاقبال عليها وصيانتها بصنوف الحماية والرعاية كما يقتضي تقدير ذلك بعين الفحص لها بسوء ويلاحظ كل محاول ذلك بعين الغضب والمقت والازدراء .

ولي عاقل منصف يسعى لقسطع الالسن لو اغلاق المدارس او اقفال المستشفيات والعيادليات ويحرمان المرضى وذوي الاسقام والعاهات عن المعالجة والمداواة ؟

وأذا لم يبادر « والى اسعافهم بصنوف العلاج فلا اقل من ان يمسك عن عرقلتهم في سبيل انقاذ حياتهم من التلف والهلاك .

• • • •

ان الامة الجزائرية امة نبيلة ذكية كريمة بفطرتها ولكنها طرأت عليها امراض ، وحدثت بها اسقام ، وقد بلغ استفحال هذه الامراض الطارئة بها الى ان كادت تفقدها ميزاتها الفطرية ومواهبها الغريزية محاصيرها كالفريسة تحيط بها انواع الحيوانات الطفيلية تمتص دمها و تاكل لحمها اولا اما قيض الله لها رجالا احرارا من مسلمين وفرنسيين كرسوا حياتهم لاسعافها بانواع من الادوية وصنوف من العقاقير من بين هاتيك الادوية دواء الصحافة الحرة فقد كان لها في جسمها انجع مفعول واحسن اثر ؛

ان الامة الجزائرية ليست كما يصورها الخياليون من انها امة عريقة في التوحش والهمجية والعوضي بل انها امة عربية اللسان مسلمة العقيدة ماجدة التاريخ !

ولكنها ككل الامم البشرية وخاصة الامم الاسلامية منها حلت بها غفوة من الانسان الذي اجهده العمل فناله الضنى .

ولمجرد ما نادى مؤذنو الاصلاح بحي على الحياة ودقت اجراس النهوض قامت من غفوتها وهي تنفض غبار النعاس عن اجفانها فاخذت تستعيد بقظتها الاولى التي نفخها فيها الكتاب والسنة والعلم الصحيح ومن بين هاتيك الاصوات المنبهة لهاصوت الصحافة الحرة ، ويستحيل عودتها الى تلك الغفوة وكل محاولة لاعادتها لماهي لا تعود عليها الا بزيادة التنبيه

ولاجل هذا خصنا هذه الغرات ، وتطوعنا في هذه الجمعية الخيرية لاسعاف هذه الامة المسكينة البائسة بما تيسر لنا من الادوية ، وتلقينا كل ما اصابنا في هذا السبيل من المحن والنكبات بصدر رحب وثغر باسم بدون منة ولا طلب جزاء . وعلى هذا برزنا الآن في هذه الليالي السود والساعة الحالكة بهذه الصحيفة الجديدة متخذين منها « نبراسا » لانارة هذه السبل المفتوحة امام الامة العزيزة . خطتنا بها الاعتدال وشعارنا الاستقامة وسياقتنا الاخلاص ورائدنا نصرة الحق والفضيلة ، راجين من ارباب الاقلام النزيهة مدهم ، ومن القراء الكرام ازدارهم ، ومن الامة اكرمهم لدى امهار بناصيتها ومن الحكومة الجزائرية المحترمة عدلها وانصافها و من الله الكريم التوفيق والتاييد والتسديد انه سميع مجيب .

ثلاث ليال بالصحراء

او درس تطبيقي في الادب العربي

العرب عرب في اي زمان وفي اي مكان

للاخ الاديب البارع السيد سعيد قاله الذي لايجارى وفرسه الذي لا يجارى ، فهو اذا حبر بحر ، واذا بهر سحر ، يشخص لك الداء كما تشخصه اشعة رونتجن ، ويصف لك الدواء فتظنه ابن سينا يتلاعب بقلمه في قانونه .

هبت عليه نسمة الربيع بفرصة ثمينة لمرافقة شيخه الاخ العزيز فضيلة الشيخ بيوض الى البادية لزيارة بعض الاصدقاء المحبين ، دعوة منهم . فكتب في هذا المشروع مقالة اسال فيها سحر بيانه وفدرها لنا اذ ذاك تنشر في النور ولكن ما دخلت هي من الباب الا وقد خرجت روح « النور » من المحراب وحيث ان مرضوعها الغزير لم تتضح معالمه كل البيان ، الحقيقة فقد ارجانا ها الى فرصة اخرى ، وهاها هي الفرصة سانحة — والحمد لله — وها نحن اولاء نقدمها الآن بين يدي قراء « النبراس » الكريم وهي لاتزال طرية جديدة يعبق منها ريح النرجس الربيعية ويبشره نسيمه الجليل . قال رعاه الله وبارك لنا فيه وفي قلمه تحت العنوان اعلاه :

« استميح القراء عفوا اذا تعذبت طوري في الكتابة وخرجت في هذا الفصل عما عهدوا مني من الجمود على الديباجيات وما يتصل بها من خلقيات واجتماعيات ، وقلم الجمود هو في نظري ما دام الدين هو كل شيء في هذه الحياة وفي الاخرى وما دامت الامم الاخلاق وليلتي اللوم بعد هذا على هذا الجمود الذي لا ابغي به بدلا .

نعم تعذبت طوري هذه المرة وتجاوزت دائرتي التي لا اكاد اقوتها ذلك لانني خرجت في حياتي من طور الى طور وطرت من عشي الذي لا اكاد اوائره الى منزل هو الفضاء وسقفه سماء الله اوقطع السحاب الى جو خال من تكاليف الحياة ومن قيودها المنهكة فصفرت فيها ونقرت ماشيئت ان اقر الى البادية حيث العز يرفف على جنباتها والحرية الغيهاء تخطر في عرصاتها فسنعرت ثلاث ليال وانا الميزابي وبموت اربعة ايام واهلي حاضرون واليك القصة ان شئت ايها القارئ :

كان لاستاذي الجليل احمد بوضياف متحدرون من سلالة عربية ماجدة لهم ما لاحد اهل الاقدمين من شرف النفس وعزتها ونجدة وشجاعة وار يحية ونخوة وكرم فياض فاستفزتهم هذه المكارم الى استدعائه واستضافته في منتجعهم البهيج ومرتادهم الناضر ووجهوا اليه كوكبة من نجاق الجمل ليتطيها هو ورفاقه فليبي دعوتهم بامتنان وكنت — طبعا — بصحبته مع تلميذين آخرين فمرنا نطوي الفيافي ونقطع البيداء بجميل تعذو الرطى ولا تشكو الوجى الى ان رايتنا الشمس تسرع الخطا الى خدرها فما راعها الا ونحن من بعيد استطار في جو السماء وقد اثارته العاديات بعدوها واذا تحته خيل تنهب الارض نهبا وتقول للبرق سر مهلا على اثري

تحمل كل شبري بالسل شهم الجنان خاتض غمر الوغى فعملنا الـ — تلك تحية القوم وقد جاءوا لاستقبالنا ولكن من الاسف انها تحية لا يمكن ان نرد باحسن منها ولا بمثلها ، فلما التقى الفريقان ترجلا لاداء واجب الالتفات ثم عدنا الى متون الخيل ومشت بنا الى ازيلفا المقر كنا والشمس كرسي رهان وبا ما ابدع جمال الطبيعة الهادئة في ساعتها الاخيرة البادي وروتها على هذه البيداء المترامية الاطراف المكتسية بخميلة وشتها يد الاله فجاءت بديعة الشكل مختلفة الالوان يكبو في وصفها قلم الواصف دون غايته ولندع هذا الباب للشعراء القادرين على طرقه فلا تفاتهم فيه على يجزنا وليسعنا نحن نشرنا الجاف .

اقبنا عصا التسيار واستقرينا النوى بين قوم لا نفهم بسوى قول القائل .

بها ليل في الاسلام سادوا ولم يكن
كاولهم في الجاهلية اول

هم القوم ان قالوا اصابوا وان دعوا
اجابوا وان اعطوا اطابوا واجزلوا

ضيوا الى مطالب البدوي مطالب الحضري وجمعوا الى رصانة العقل حصافة الراي وتوقد الذكاء الى مشاركة كاملة في فنون العلم والادب العربي الى التمسك بالدين والغيرة عليه واقامة شعائره ، لهم اهتمام زائد بحالة المسلمين واصلاحها فلا يتغنون سوى الوحدة الاسلامية ولا يهتفون بغير تقدمهم واعتزازهم ، كانت لنا معهم محاضرات ومسامرات تناولنا فيها ما لذ وطاب من كل طارف وتليد وقد بنا معهم ليالي ثلاثا فكانت طيف خيال اخذت فيها الاشباح غذاءها من فاخر الاطعمة واطاب اللحوم ولذيذ الاشربة كاملا غير منقوص ، كما اخذت الارواح غذاءها من جمال الطبيعة الفتان وحسن البداوة الغارى من كل تطريز ومن الاطلاع على الحياة القطرية وما فيها من راحة وهناء وتسامح الى حد بعيد ومن تفهم ما اتجهه قرائح العرب من ادبها بتطبيقها على الرئيات ما نوى نهبا وزادها في الحياة معرفة جديدة تستتبع معارف اخرى ، فكان هذا النوع من الغذاء اهم شيء حصلنا عليه في هذه الرحلة القصيرة المدى الحقيقة المؤتة فكانت رحلة تطبيقية علاوة على كونها وادية .

فقد كنا نطالع في كتب الادب ما قيل في فضل العرب ونطالع وصفهم لمضاربهم وخيامهم و منتجعهم ، ووصفهم لنوقهم وندآمها في القفر والسرى وخيلهم وخيلاءها وسباقها وشاهها ومسارحها ومواردها وقفارها و يعارها وهيامها بالبانها وسمنها واصوافها ولو بارها واشعارها وقرى فيها مفاخراتهم في السابق للملاقات الضيف واكرامه بكل عزيز يملكونه وتمدحهم بالكرم ، السخاء وباجارة الجار والنجدة والاباء وتفاضلهم على كل مكرمة وفضيلة ونتقرأ وصفهم لصحارة القر وحجارة القيظ وللسماعه الفيح بما فيها من رمال وجبال وهضاب وسهول واتجاد ولو دية عامرة واخرى قفراء كجوف العير وما فيها من نبات كاشيح واقيصوم والعرار واشجار كالاراك والاثل والسمر وتقرأ اوصاف شجاعتهم وحروبهم و وقائعهم وغاراتهم الى غير ذلك من اوصاف حياة البدوي التي لاتكاد تحصر ، كنا نطالع جميع ذلك مطالعة فقط واليوم رايناه باعيننا وسمعناه بآذاننا ولمسناه بايدينا و دسناه بارجلنا وذقناه بافواهنا وتقلبنا في كل ذلك ظهرا لبطن فوقفنا بالمشاهدة على قول ابن دريد في فضل العرب :

هم الاولى ان فاخروا قال العلا
بنى اسرى فاخرن غر البرى
هم الاولى اجروا ينابيع الندى
هامية لمن عرا او اعتفى
هم الذين دوخوا من انتحى
وثوموا من صعر ومن صفا

و رايتا ان في البداوة حسنا غير محجوب و كيف يظهر رونق الحسن في بيت من الشعر و رايتا حياة البدوة ومحتطبا لايشترى بالدراهم ورايتا اناسا اذا استجدوا لايكدون ولا يتبلدون واخيرا رايتا كيف :

يظل طلاقة اللحم ما بين منضج
صفيف شواء او قدير معجل

الى غير ذلك مما لا يتسع المقام للاستشهاد به فالحضري الذي يدارس ادب العرب بين جدران المدارس او في زاوية بيته يطالع ماسمحت به قرائحهم المعروفة بين منثور اقوال و منظومه و لم يكن له اتصال بهذه الحياة ولا اطلاع على مورد هذه الاوصاف يكون فهمه لاقوالهم سطحيا و يعجز عن تصوير مضمونها كما هي وتكون بضاعته في الادب العربي مزجاة فيفقد شطرا كبيرا من فوائد هذا الادب الذي هو مرآة لامة يتصل بها درسنا ولغة

الملحق رقم 16 واجهة جريدة الامة.

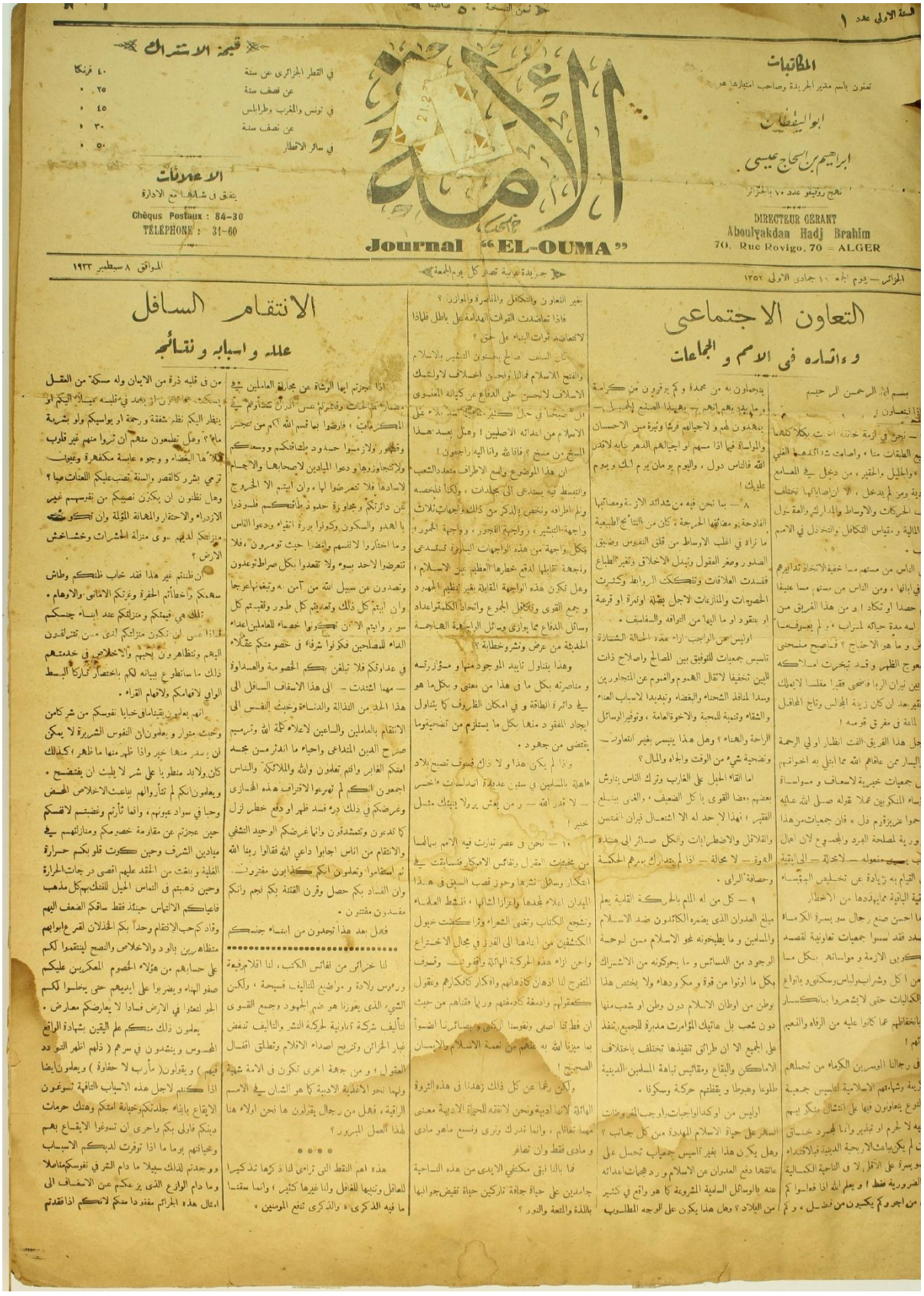

الأمة

Journal "EL-OUMA"

السنة الاولى عدد ١

المكاتبات
تعنون باسم مدير الجريدة وصاحب امتيازها هو
ابو اليقظان
ابراهيم بن الحاج عيسى
نهج روفيغو عدد ٧٠ بالجزائر

DIRECTEUR GERANT
Aboulyakdan Hadj Brahim
70, Rue Rovigo, 70 = ALGER

قيمة الاشتراك

في القطر الجزائري عن سنة	٤٠ فرنكا
عن نصف سنة	٢٥ »
في تونس والمغرب وطرابلس	٤٥ »
عن نصف سنة	٣٠ »
في سائر الاقطار	٥٠ »

الاعلانات
يتفق في شأنها مع الادارة
Chèques Postaux : 84-30
TÉLÉPHONE : 31-60

جريدة عربية تصدر كل يوم الجمعة

الجزائر — يوم الجمعة ١٠ جمادى الاولى ١٣٥٢ الموافق ٨ سبتمبر ١٩٣٣

التعاون الاجتماعي

وءاثاره في الامم و الجماعات

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible] التعاون [illegible]

— نحن في ازمة خانقة اصابت بكلاكلها جميع الطبقات منا ، واصابت شاذها وفاذها الغني والجليل والحقير ، من دخول في المصانع والمعامل ومن لم يدخل ، الا ان اصابتها تختلف قوة وعمرا لم يدخل ، الا ان اصابتها تختلف باختلاف الحركات والاوساط والمدارك والعقول المالية و تقياس التكافل والتضامن في الامم [illegible] .

ان الناس من مستهم مسا خفية الاتحاد تدانيهم في اباءها ، ومن الناس من مستهم مسا عنيفة حسدا او تكاثرا ، و من هذا الفريق من [illegible] مدة حياته للمرافب ، و لم يعرف معنى و ما هو الاحتياج ؟ فناصحج مصلحتي [illegible] الظهير و قيد تبخرت املاكه [illegible] بين نيران الربا وتحتى فقيرا مقلسا لايملك [illegible] بعد ان كان زينة المجالس وتاج المحافل [illegible] قامة في مفرق قومه !

[illegible] هذا الفريق الفت انظار اولي الرحمة [illegible] اليسار من عافاهم الله مما ابتلي به اخوانهم [illegible] جمعيات خيرية لاسعاف و مواساة [illegible] النكبين بمثل قوله صلى الله عليه [illegible] عزيز وهم ذل ، فان جمعيات مرهذا [illegible] مصلحة البرد والجموع لان اهل [illegible] القيام به زيادة عن تخليص البؤساء [illegible] الباقية ما يهددها من الانهيار

[illegible] احسن صنع رجال وهم بسرة الكرماء [illegible] فقد اسسوا جمعيات تعاونية لقصد [illegible] ربي الازمة و مواساتهم بكل ما [illegible] من اكل وشراب ولباس وسكنى و بانواع [illegible] الكماليات حتى لايشعروا بالكسار [illegible] بانحطاطهم عما كانوا عليه من الرفاه والتنعيم [illegible] !

[illegible] رجالنا الموسرين الكرماء من تحملهم [illegible] وشهامتهم الاسلامية لتاسيس جمعية [illegible] يتعاونون فيها على انتشال منكبي ايهم [illegible] لا يحرم او تبذير والما لمجرد خشاق [illegible] لم يكن باعث الاريحية الدينية فالاقتداء [illegible] يسيرة على الاقل لا في الناحية الكمالية [illegible] الضرورية فقط ! و يعلم الله اذا فعلوا كم [illegible] من اجر وكم يكسبون من ثناء ، و كم يدخرون

يدعون به من محمدة و كم يوقرون من كرامة و مايريد بعضهم ان يعبر — بعيدا الصنع الجميل — يمدحون لهم و لاجيالهم فرحا ونيرة بين الاحسان والمواساة فيما اذا منهم او اجيالهم الدهر بنابه لايقدن الله فالناس دول ، واليوم يومان يوم لك ويوم عليك !

٨ — بما نحن فيه من شدائد الازمة ومصائبها الفاوحة و مضاقها الحرجة ، كان من البتائع الطبيعية ما نراه في اغلب الاوساط من قلق النفوس وضيق الصدور وصغر العقول وتبدل الاخلاق وتغير الطباع فتفسدت العلاقات وتفككت الروابط وكثرت الخصومات والمنازعات لاجل بطالة اوتمرة او قرعة او عقود او ما اليها من التوافه والسفاسف .

اولىس من الواجب ازاء هذه الحالة الشاذة تاسيس جمعيات للتوفيق بين المصالح واصلاح ذات البين تخفيفا لانتقال الهموم والغموم عن المتجاورين وسدا لمنافذ الشحناء والبغضاء وتبديدا لاسباب العداء والشقاء وتنمية للمحبة والاخوة العامة ، وتوفيرا لوسائل الراحة والهناء ؟ وهل هذا يتيسر بغير التعاون — ونصحية شيء من الوقت والجاه والمال ؟

اما القاء الحبل على الغارب وترك الناس يتوثوش بعضهم بعضا القوى يا كل الضعيف ، والغني يتسلط الفقير ، فهذا لا حد له الا اشتعال قيران المفتنين والقلاقل والاضطرابات والكل صائر الى هاوية الهوة — لا محالة — اذا لم يتدارك بحزم الحكمة وحصافة الراي .

٩ — كل من له الم بالحركة القلبية يعلم مبلغ العدوان الذي يضمره الكائدون ضد الاسلام والمسلمين و ما يطبخونه لهم الاسلام من لوحة الوجود من الدسائس و ما يحوكونه من الاشراك بكل ما اوتوا من قوة و مكر ودهاء ولا يختص هذا بوطن من اوطان الاسلام دون وطن او شعب منها دون شعب بل عاتيك المؤامرات مقدرة للجميع تنفذ على الجميع الا ان طرائق تنفيذها تختلف باختلاف الاماكن والبقاع ومقاييس نباهة المسلمين الدينية طلوعا وهبوطا و يقظتهم حركة وسكونا .

اوليس من اوكد الواجبات واوجب المحتومات السهر على حياة الاسلام المهددة من كل جانب ؟ وهل يكون هذا بغير تاسيس جمعيات تحمل على عاتقها دفع العدوان عن الاسلام و رد هجمات اعدائه عنه بالوسائل السلمية المشروعة كما هو واقع في كثير من البلاد ؟ وهل هذا يكون على الوجه المطلوب بغير التعاون والتكافل والمناصرة والمؤازرة ؟

فاذا تعاضدت القوات الهدامة على باطل فلماذا لاتتعاضد قوات البناء على حق ؟

كان السلف الصالح يعتبرون التشيع والاسلام والفتح الاسلامي فالمالنا وتحسن اختلاف لاولئك الاسلاف لايحسن حتى الدفاع عن كيانه المعنوي الا صبحنا في حال كثير من ضعف وبلاء على الاسلام من اعدائه الاصليين ! وهل بعد هذا الشح من مسخ ؟ فانا لله وانا اليه راجعون !

ان هذا الموضوع واسع الاطراف متعدد الشعب والتبسط فيه يستدعي الى مجلدات ، ولكنا نلخصه ونلم اطرافه ونخص بالذكر من ذلك واجبات ثلاث واجبة التبشير ، وواجبة الفجور ، وواجبة الجمهور ، بكل واجبة من هذه الواجبات الثلاث نتصدى وناجهة تقابلها لندفع خطرها العظيم عن الاسلام ، وهل تكون هذه المواجهة المقابلة بغير تنظيم الجهود و جمع القوى وتكافل الجموع واتحاد الكلمة واعداد وسائل الدفاع مما يوازي وسائل الواجهة الهاجمة الحديثة من عرض ونشر وخطابة ؟

وهذا يتناول تاييد الموجود منها و مؤازرته و مناصرته بكل ما في هذا من معنى و بكل ما هو في دائرة الطاقة و في امكان الظروف كما يتناول ايجاد المفقود منها بكل ما يستلزم من تضحيات وما يقتضي من جهود .

واذا لم يكن هذا و لا ذاك فصوت تصيح بلاد ماهية بالمسلمين في سنين عديدة اصابات اخرس — لا قدر الله — و من يعش يرولا يبتهك مثل خبير !

١٠ — نحن في عصر تبارت فيه الامم بما لها من مخبئات العقول ونفائس الامكنة فتسابقت في اختبار وسائل نشرها وحوز قصب السبق في هذا الميدان اعلاء لمجدها واعزازا لشانها ، فنشطت العلماء وشجع الكتاب وتغنى الشعراء وراكضت خيول الكشفين من اباءها الى الفور في مجال الاختراع واحن ازاء هذه الحركة الهائلة واقفون — وتصرف المتفرج لنا اذهان كاذهانهم واوكار كافكارهم وعقول كعقولهم وادمغة كادمغتهم وربما فقناهم من حيث ان فطرتنا اصفى ونفوسنا ازكى وبصائرنا اضوأ بما ميزنا الله به عنهم من نعمة الاسلام والايمان الصحيح !

ولكن رغما عن كل ذلك زهدنا في هذه الثروة الهائلة لانا ادبية ونحن لانفقه للحياة الادبية معنى مهما تعالم ، وانما ندرك ونرى ونسمع ماهو مادي و مادي فقط وان تعاغر

فما بالنا نبقى مكتفين الايدي من هذه الساحية جامدين على حياة جافة تاركين حياة فياض جوانبها باللذة والمتعة والنور ؟

الانتقام السافل

علله واسبابه ونتائجه

اذا عجزتم ايها الرشاة عن مجازاة العاملين في مصالحكم بما خدمتموها وقدمتم عنها ادراك مطالبكم في المكرمات ، فارضوا بما قسم الله لكم من عجز وتقصير ولازموا حمد ربكم على ما قسم لكم من دائرتكم ومجاورة حدود بلدانكم ووسعكم ولاتجاوزوها ودعوا الميادين لاصحابها والاجسام لاسادها فلا تتعرضوا لها ، وان ايتم الا الخروج عن دائرتكم ومجاورة حدود بلدانكم فلسوذرا با لهدو والسكون وكونوا برزة اتقياء ودعوا الناس وما اختاروا لانفسهم وارضوا حيث تومرون ، فلا تتعرضوا لاحد بسوء ولا تقعدوا بكل صراط توعدون وتصدون عن سبيل الله من آمن به وتبغونها عوجا وان ابيتم كل ذلك وتعديتم كل طور وقبعتم كل سور وابيتم الا ان تكونوا خصماء للعاملين اعداء الدماء للصالحين فكونوا شرفا في خصومكم عقلاء في عداوتكم فلا تبلغن بكم الخصومة والعصاوة — مهما اشتدت — الى هذا الانسفاف السافل الى هذا الحد من الدناءة والدناسة وحيث النفس الى الانتقام بالعاملين والساعين لاعلاء كلمة الله ونرميهم صرح الدين المتداعي واحياء ما اندثر من مجده امتحكم الغادر واقم تعلمون والله والملائكة والناس اجمعون انكم لم تهرعوا لاقتراف هذه الجرائر وغرضكم في ذلك درء فساد ظهر او دفع خطر نزل كا تدعون وتتشدقون وانما غرضكم الوحيد التشفي والانتقام من اناس اجابوا داعي الله فقالوا ربنا الله ثم استقاموا وتعلمون انكم كاذبون مفترون — وان الفساد بكم حصل وقرن الفتنة بكم نجم وانكم مفسدون مفترون .

فحل بعد هذا تجلون من ابنتاء جنسكم من في قلبه ذرة من الايمان وله مسكة من العقل يمسك عن مجاراتكم او بعد في قلبه عيلاء اليكم او ينظر اليكم نظر شفقة ورحمة او يواسيكم ولو بشربة ماء ؟ وهل تطمعون منهم ان تروا منهم غير قلوب ملأها البغضاء و وجوه عابسة مكفهرة وعيونا ترمي بشرر كالقصر والسنة تصب عليكم اللعنات صبا ؟ وهل تظنون ان يكونن نصيبكم من نفوسهم غير الازدراء والاحتقار والمهانة المثلة وان تكون منازلكم لديهم سوى منزلة الحشرات وخشاش الارض ؟

ان ظننتم غير هذا فقد خاب ظنكم وطاش سعيكم واخطأتم الحفرة وغرتكم الاماني والاوهام .

تلك هي قيمتكم ومنزلتكم عند ابناء جنسكم فاذا عسى ان تكون منزلتكم لدى من تتملقون اليهم وتتظاهرون بحبهم والاخلاص في خدمتهم ذلك ما ستطلع عليه لكم باختصار تاركا البسط الوافي لافهامكم والامهام القراء .

انهم يعلمون يقينا في خبايا نفوسكم من شر كامن وخبث متوار و يعلمون ان النفوس الشريرة لا يمكن ان يصدر منها خير واذا ظهر منها ما ظهر ، كذلك كان ولابد منطويا على شر لا يلبث ان يفتضح .

ويعلمون انكم لم تأرواهم بباعث الاخلاص المحض وحبا في سواد عيونهم ، وانما ثأرتم وغضبتم لانفسكم حين عجزتم عن مقاومة خصومكم ومنازلتهم في ميادين الشرف وحين كدرت قلوبكم حرارة الغلبة وبلغت من الحقد عليهم اقصى درجات الحرارة وحين ذهبتم في التماس الحيل للفتك بهم كل مذهب فاعياكم الالتماس حينئذ فقط ساقكم الضعف اليهم وقادكم حب الانتقام وحدا بكم الحذلان لقرع ابوابهم متظاهرين بالود والاخلاص والنصح ليتقصوا لكم على حسابهم من هؤلاء الخصوم المعكرين عليكم صفو الهناء ويضربوا على ايديهم حتى يخلصوا لكم الجو لتعيثوا في الارض فسادا لا يعارضكم معارض .

يعلمون ذلك منكم على اليقين بشهادة الواقع المحسوس وينشدون في سرهم (ذلهم اظهر التودد فيهم) ويقولون (مأرب لا حفاوة) ويعلمون ايضا اذا كنتم لاجل هذه الاسباب التافهة تسوغون الايقاع بابناء جلدتكم وبحياة امتكم وهتك حرمات دينكم فاولى بكم واحرى ان تسوغوا الايقاع بهم وبحياتهم يوما ما اذا توفرت لديكم الاسباب ووجدتم لذلك سبيلا ما دام الشر في نفوسكم متاصلا وما دام الواقع الذي يزعكم عن الاسفاف الى امثال هذه الجرائم مفقودا منكم لانكم اذا فقدتم بغير التعاون والتكافل والمناصرة والمؤازرة ؟

فاذا تعاضدت القوات الهدامة على باطل فلماذا لاتتعاضد قوات البناء على حق ؟

كان السلف الصالح يعتبرون التشيع والاسلام والفتح الاسلامي فالمالنا وتحسن اختلاف لاولئك الاسلاف لايحسن حتى الدفاع عن كيانه المعنوي الا صبحنا في حال كثير من ضعف وبلاء على الاسلام من اعدائه الاصليين ! وهل بعد هذا الشح من مسخ ؟ فانا لله وانا اليه راجعون !

ان هذا الموضوع واسع الاطراف متعدد الشعب والتبسط فيه يستدعي الى مجلدات ، ولكنا نلخصه ونلم اطرافه ونخص بالذكر من ذلك واجبات ثلاث واجبة التبشير ، وواجبة الفجور ، وواجبة الجمهور ، بكل واجبة من هذه الواجبات الثلاث نتصدى وناجهة تقابلها لندفع خطرها العظيم عن الاسلام ، وهل تكون هذه المواجهة المقابلة بغير تنظيم الجهود و جمع القوى وتكافل الجموع واتحاد الكلمة واعداد وسائل الدفاع مما يوازي وسائل الواجهة الهاجمة الحديثة من عرض ونشر وخطابة ؟

وهذا يتناول تاييد الموجود منها و مؤازرته و مناصرته بكل ما في هذا من معنى و بكل ما هو في دائرة الطاقة و في امكان الظروف كما يتناول ايجاد المفقود منها بكل ما يستلزم من تضحيات وما يقتضي من جهود .

واذا لم يكن هذا و لا ذاك فصوت تصيح بلاد ماهية بالمسلمين في سنين عديدة اصابات اخرس — لا قدر الله — و من يعش يرولا يبتهك مثل خبير !

١٠ — نحن في عصر تبارت فيه الامم بما لها من مخبئات العقول ونفائس الامكنة فتسابقت في اختبار وسائل نشرها وحوز قصب السبق في هذا الميدان اعلاء لمجدها واعزازا لشانها ، فنشطت العلماء وشجع الكتاب وتغنى الشعراء وراكضت خيول الكشفين من اباءها الى الفور في مجال الاختراع واحن ازاء هذه الحركة الهائلة واقفون — وتصرف المتفرج لنا اذهان كاذهانهم واوكار كافكارهم وعقول كعقولهم وادمغة كادمغتهم وربما فقناهم من حيث ان فطرتنا اصفى ونفوسنا ازكى وبصائرنا اضوأ بما ميزنا الله به عنهم من نعمة الاسلام والايمان الصحيح !

ولكن رغما عن كل ذلك زهدنا في هذه الثروة الهائلة لانا ادبية ونحن لانفقه للحياة الادبية معنى مهما تعالم ، وانما ندرك ونرى ونسمع ماهو مادي و مادي فقط وان تعاغر

فما بالنا نبقى مكتفين الايدي من هذه الساحية جامدين على حياة جافة تاركين حياة فياض جوانبها باللذة والمتعة والنور ؟

الانتقام السافل

علله واسبابه ونتائجه

اذا عجزتم ايها الرشاة عن مجازاة العاملين في مصالحكم بما خدمتموها وقدمتم عنها ادراك مطالبكم في المكرمات ، فارضوا بما قسم الله لكم من عجز وتقصير ولازموا حمد ربكم على ما قسم لكم من دائرتكم ومجاورة حدود بلدانكم ووسعكم ولاتجاوزوها ودعوا الميادين لاصحابها والاجسام لاسادها فلا تتعرضوا لها ، وان ايتم الا الخروج عن دائرتكم ومجاورة حدود بلدانكم فلسوذرا با لهدو والسكون وكونوا برزة اتقياء ودعوا الناس وما اختاروا لانفسهم وارضوا حيث تومرون ، فلا تتعرضوا لاحد بسوء ولا تقعدوا بكل صراط توعدون وتصدون عن سبيل الله من آمن به وتبغونها عوجا وان ابيتم كل ذلك وتعديتم كل طور وقبعتم كل سور وابيتم الا ان تكونوا خصماء للعاملين اعداء الدماء للصالحين فكونوا شرفا في خصومكم عقلاء في عداوتكم فلا تبلغن بكم الخصومة والعصاوة — مهما اشتدت — الى هذا الانسفاف السافل الى هذا الحد من الدناءة والدناسة وحيث النفس الى الانتقام بالعاملين والساعين لاعلاء كلمة الله ونرميهم صرح الدين المتداعي واحياء ما اندثر من مجده امتحكم الغادر واقم تعلمون والله والملائكة والناس اجمعون انكم لم تهرعوا لاقتراف هذه الجرائر وغرضكم في ذلك درء فساد ظهر او دفع خطر نزل كا تدعون وتتشدقون وانما غرضكم الوحيد التشفي والانتقام من اناس اجابوا داعي الله فقالوا ربنا الله ثم استقاموا وتعلمون انكم كاذبون مفترون — وان الفساد بكم حصل وقرن الفتنة بكم نجم وانكم مفسدون مفترون .

فحل بعد هذا تجلون من ابنتاء جنسكم من في قلبه ذرة من الايمان وله مسكة من العقل يمسك عن مجاراتكم او بعد في قلبه عيلاء اليكم او ينظر اليكم نظر شفقة ورحمة او يواسيكم ولو بشربة ماء ؟ وهل تطمعون منهم ان تروا منهم غير قلوب ملأها البغضاء و وجوه عابسة مكفهرة وعيونا ترمي بشرر كالقصر والسنة تصب عليكم اللعنات صبا ؟ وهل تظنون ان يكونن نصيبكم من نفوسهم غير الازدراء والاحتقار والمهانة المثلة وان تكون منازلكم لديهم سوى منزلة الحشرات وخشاش الارض ؟

ان ظننتم غير هذا فقد خاب ظنكم وطاش سعيكم واخطأتم الحفرة وغرتكم الاماني والاوهام .

تلك هي قيمتكم ومنزلتكم عند ابناء جنسكم فاذا عسى ان تكون منزلتكم لدى من تتملقون اليهم وتتظاهرون بحبهم والاخلاص في خدمتهم ذلك ما ستطلع عليه لكم باختصار تاركا البسط الوافي لافهامكم والامهام القراء .

انهم يعلمون يقينا في خبايا نفوسكم من شر كامن وخبث متوار و يعلمون ان النفوس الشريرة لا يمكن ان يصدر منها خير واذا ظهر منها ما ظهر ، كذلك كان ولابد منطويا على شر لا يلبث ان يفتضح .

ويعلمون انكم لم تأرواهم بباعث الاخلاص المحض وحبا في سواد عيونهم ، وانما ثأرتم وغضبتم لانفسكم حين عجزتم عن مقاومة خصومكم ومنازلتهم في ميادين الشرف وحين كدرت قلوبكم حرارة الغلبة وبلغت من الحقد عليهم اقصى درجات الحرارة وحين ذهبتم في التماس الحيل للفتك بهم كل مذهب فاعياكم الالتماس حينئذ فقط ساقكم الضعف اليهم وقادكم حب الانتقام وحدا بكم الحذلان لقرع ابوابهم متظاهرين بالود والاخلاص والنصح ليتقصوا لكم على حسابهم من هؤلاء الخصوم المعكرين عليكم صفو الهناء ويضربوا على ايديهم حتى يخلصوا لكم الجو لتعيثوا في الارض فسادا لا يعارضكم معارض .

يعلمون ذلك منكم على اليقين بشهادة الواقع المحسوس وينشدون في سرهم (ذلهم اظهر التودد فيهم) ويقولون (مأرب لا حفاوة) ويعلمون ايضا اذا كنتم لاجل هذه الاسباب التافهة تسوغون الايقاع بابناء جلدتكم وبحياة امتكم وهتك حرمات دينكم فاولى بكم واحرى ان تسوغوا الايقاع بهم وبحياتهم يوما ما اذا توفرت لديكم الاسباب ووجدتم لذلك سبيلا ما دام الشر في نفوسكم متاصلا وما دام الواقع الذي يزعكم عن الاسفاف الى امثال هذه الجرائم مفقودا منكم لانكم اذا فقدتم

لنا خزائن من نفائس الكتب ، لنا اقلام رقيقة ورؤوس بلاغة و مواضيع للتاليف فسيحة ، ولكن الشيء الذي يعوزنا هو ضم الجهود وجمع القوى لتاليف شركة تمانوية لحركة النشر والتاليف تنفض غبار الخمول وتريح اصداء الاقلام وتطلق اقفال العقول ، و من جهة اخرى تكون في الامة شهية ولها نحو الاعمدة الادبية كما هو الشان في الامم الراقية ، فهل من رجال يقولون ها نحن اولاء هنا لهذا العمل المبرور ؟

* * * *

هذه اهم النقط التي نراعي لنا ذكرها تذكيرا للعاقل وتنبيها للغافل ولنا غيرها كثير ، وانما سقنا ما فيه الذكرى ، والذكرى تنفع المومنين .

المصدر: جريدة الأمة العدد الأول الصادر بتاريخ 08/ سبتمبر/ 1933.

الملحق رقم 17 واجهة جريدة الفرقان.

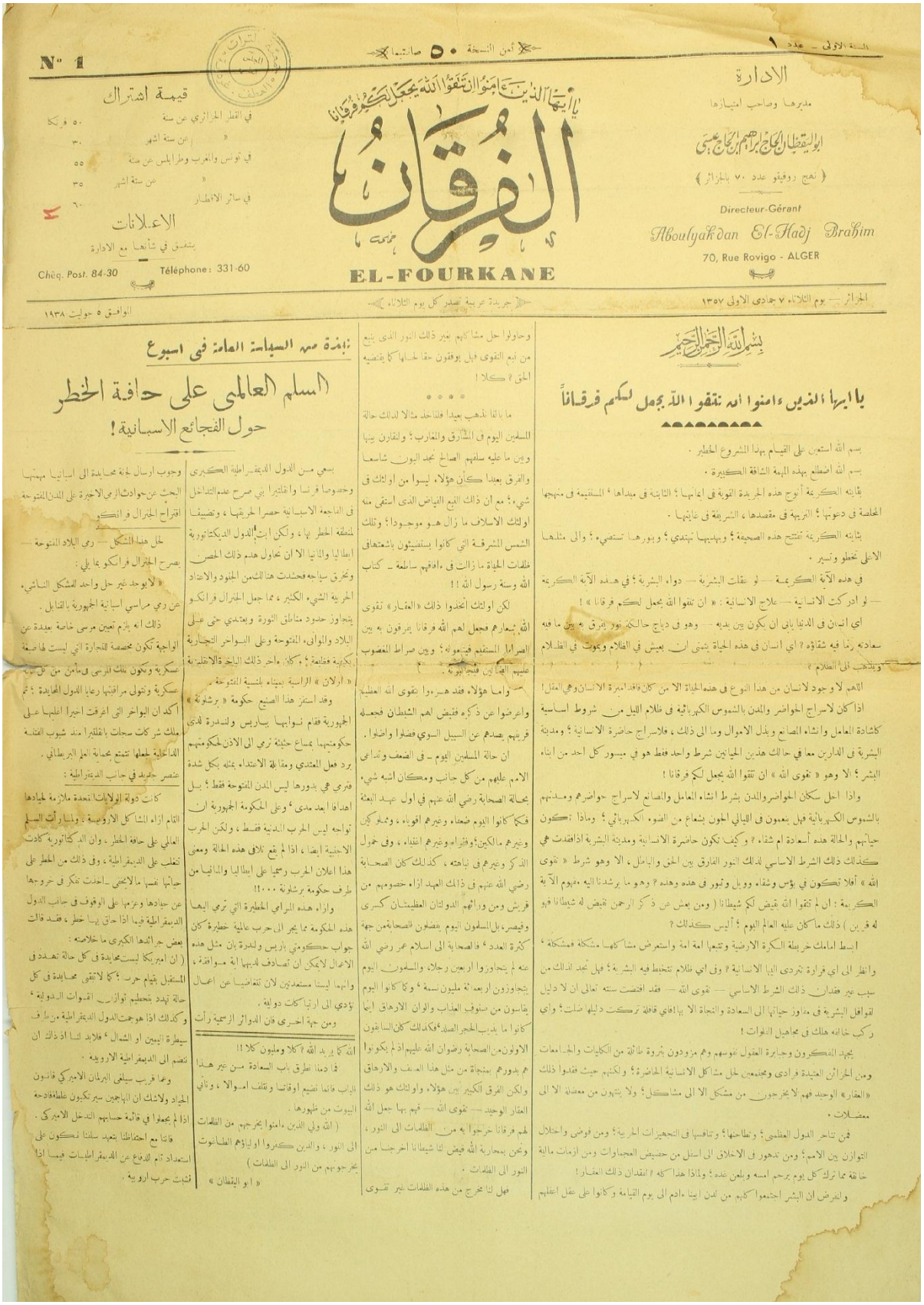

السنة الاولى — عدد ١

ثمن النسخة ٥٠ صانتيما

N° 1

الادارة

مديرها وصاحب امتيازها

ابو اليقظان الحاج ابراهيم الحاج عيسى

(نهج روفيغو عدد ٧٠ بالجزائر)

Directeur-Gérant

Aboulyakdan El-Hadj Brahim

70, Rue Rovigo - ALGER

قيمة اشتراك

في القطر الجزائري عن سنة ٥٠ فرنكا

« « عن ستة اشهر ٣٠

في تونس والمغرب وطرابلس عن سنة ٥٥

« « عن ستة اشهر ٣٥

في سائر الاقطار ٦٠

الاعلانات

يتفق في شأنها مع الادارة

Chèq. Post. 84-30 Téléphone: 331-60

يا أيها الذين آمنوا ان تتقوا الله يجعل لكم فرقانا

الفرقان

جريدة

EL-FOURKANE

الجزائر — يوم الثلاثاء ٧ جمادى الاولى ١٣٥٧

جريدة عربية تصدر كل يوم الثلاثاء

الموافق ٥ جويلية ١٩٣٨

بسم الله الرحمن الرحيم

يا ايها الذين آمنوا ان تتقوا الله يجعل لكم فرقاناً

بسم الله استعين على القيام بهذا المشروع الخطير .

بسم الله اضطلع بهذه المهمة الشاقة الكبيرة .

بقابته الكريمة أبوح هذه الجريدة القوية في ايامها ؛ الثابتة في مبدائها ؛ المستقيمة في منهجها المخلصة في دعوتها ؛ التربية في مقصدها ، الشريفة في غايتها .

بثابته الكريمة تفتتح هذه الصحيفة ؛ وبهديها تهتدي ؛ وبنورها تستضيء ؛ والى مثلها الاعلى تخطو وتسير .

في هذه الآية الكريمة — لو تفقات البشرية — دواء البشرية ؛ في هذه الآية الكريمة — لو ادركت الانسانية — علاج الانسانية : « ان تتقوا الله يجعل لكم فرقانا » !

اي انسان في الدنيا يابى ان يكون بين يديه — وهو في دياج حالكة — نور يفرق به بين ما فيه سعادته رغما فيه شقاؤه ؟ اي انسان في هذه الحياة يتمنى ان يعيش في الظلام ويتخبط في الظلام ؟

اللهم لا وجود لانسان من هذا النوع في هذه الحياة الا من كان فاقدا لميزة الانسان وهي العقل !

اذا كان لاسراج الحواضر والمدن بالشموس الكهربائية في ظلام الليل من شروط انسانية كاشادة المعامل وانشاء المصانع وبذل الاموال وما الى ذلك ، فلاسراج حاضرة الانسانية ؛ ومدينة البشرية في الدارين معا في حالك هذين الحيانين شرط واحد فقط هو في ميسور كل احد من ابناء البشر ؛ الا وهو « تقوى الله » ان تتقوا الله يجعل لكم فرقانا !

واذا احل سكان الحواضر والمدن بشرط انشاء المعامل والمصانع لاسراج حواضرهم ومدنهم بالشموس الكهربائية قبل يتعبون في الليالي الحون بشعاع من الضوء الكهربائي ؛ وماذا تكون حياتهم والحالة هذه أسعادة ام شقاء ؟ وكيف تكون حاضرة الانسانية ومدينة البشرية اذا فقدت هي كذلك ذلك الشرط الاساسي لذلك النور الفارق بين الحق والباطل ، الا وهو شرط « تقوى الله » أفلا تكون في بؤس وشقاء وويل وثبور في هذه وهذه ؟ وهو ما يرشدنا اليه مفهوم الآية الكريمة : ان لم تتقوا الله يقيض لكم شيطانا (ومن يعش عن ذكر الرحمن نقيض له شيطانا فهو له قرين) ذلك ما كان عليه العالم اليوم ؛ أليس كذلك ؟

ابسط امامك خريطة الكرة الارضية وتتبعها امة امة واستعرض مشاكلها مشكلة فمشكلة ، وانظر الى اي قرارة تتردى اليها الانسانية ؟ وفي اي ظلام تتخبط فيه البشرية ؟ فهل تجد لذلك من سبب غير فقدان ذلك الشرط الاساسي — تقوى الله — فقد اقتضت سنته تعالى ان لا دليل لقوافل البشرية في مفاوز حياتها الى السعادة والنجاة الا بهاديء قافلة تركت دليلها ضلت ؟ واي ركب خانه هلك في مجاهيل الفلوات !

يجهد المفكرون وجبابرة العقول نفوسهم وهم مزودون بثروة طائلة من الكليات والجامعات ومن الخزائن العتيدة فرادى ومجتمعين لحل مشاكل الانسانية الحاضرة ؛ ولكنهم حيث فقدوا ذلك «العقار» الوحيد فهم لا يخرجون من مشكل الا الى مشاكل ؛ ولا يتبون من معضلة الا الى معضلات .

فمن تناحر الدول العظمى ؛ وتطاحنها ؛ وتنافسها في التجهيزات الحربية ؟ ومن فوضى واختلال التوازن بين الامم ؛ ومن تدهور في الاخلاق الى اسفل من حضيض العجماوات ومن ازمات مالية خانقة مما تترك كل يوم يرجم امسه ويلعن غده ؛ ولماذا هذا كله ؟ لفقدان ذلك العقار !

ولفرض ان البشر اجتمعوا كلهم من لدن ابينا ءادم الى يوم القيامة وكانوا على عقل اعظمهم وحاولوا حل مشاكلهم بغير ذلك النور الذي ينبع من نبع التقوى فهل يوفقون حقا لحلها كما يقتضيه الحق ؟ كلا !

* * * *

ما بالنا نذهب بعيدا فلنأخذ مثالا لذلك حالة المسلمين اليوم في المشارق والمغارب ؛ ولنقارن بينها وبين ما عليه سلفهم الصالح نجد اليوم شاسعا والفرق بعيدا كأن هؤلاء ليسوا من اولئك في شيء ؛ مع ان ذلك الفيح الفياض الذي استقى منه اولئك الاسلاف ما زال هو موجودا ؛ وتلك الشمس المشرقة التي كانوا يستضيئون باشعتها ظلمات الحياة ما زالت في ءافقها ساطعة ـ كتاب الله وسنة رسول الله ! !

لكن اولئك اخذوا ذلك «العقار» تقوى الله شعارهم فجعل لهم الله فرقانا يفرقون به بين الصراط المستقيم فيسلكونه ؛ وبين صراط المغضوب عليهم الضالين فيجتنبونه .

— واما هؤلاء فقد هجروا تقوى الله العظيم واعرضوا عن ذكره فقيض لهم الشيطان فجعله قرينهم يصدهم عن السبيل السوي فضلوا واضلوا .

ان حالة المسلمين اليوم ـ في الضعف وتسامي الامم عليهم من كل جانب ومكان اشبه شيء بحالة الصحابة رضي الله عنهم في اول عهد البعثة فكما كانوا اليوم ضعفاء وغيرهم اقوياء ، ومثلهم وغيرهم ماكلين ؛ وفقراء وغيرهم اغنياء ، وفي هموم الذكر وغيرهم في تباهته ، كذلك كان الصحابة رضي الله عنهم في ذلك العهد ازاء خصومهم من قريش ومن والاهم الدولتان العظيمتان كسرى وقيصر ، بل السلمون اليوم يفضلون الصحابة من جهة كثرة العدد ؛ فالصحابة لما اسلم عمر رضي الله عنه لم يتجاوزوا اربعين رجلا ، والمسلمون اليوم يتجاوزون اربعمائة مليون نسمة ؛ وكانا كانوا اليوم يقاسون من سوف العذاب والوان الارهاق ايما كانوا ما يدب الحجر الصلد ؛ فكذلك كان السابقون الاولون من الصحابة رضوان الله عليهم اذ لم يكونوا هم يدورهم بمنجاة من مثل هذا العسف والارهاق ولكن الفرق الكبير بين هؤلاء واولئك هو ذلك العقار الوحيد — تقوى الله — فهم بها جعل الله لهم فرقانا خرجوا به من الظلمات الى النور ، ونحن بمحاربة الله قيض لنا شيطانا اخرجنا من النور الى الظلمات .

فهل لنا مخرج من هذه الظلمات غير تقوى الله ؟ كلا ويد الله ؟ كلا وملايين كلا !!

فما دمنا نطرق باب السعادة من غير هذا الباب فاننا نضيع اوقاتنا ونتلف اموالنا ، وتأتي البيوت من ظهورها .

(الله ولي الذين ءامنوا يخرجهم من الظلمات الى النور ، والذين كفروا اولياؤهم الطاغوت يخرجونهم من النور الى الظلمات)

« ابو اليقظان »

نبذة عن السياسة العامة في اسبوع

السلم العالمي على حافة الخطر

حول الفجائع الاسبانية !

بسعي من الدول الديمقراطية الكبرى وخصوصا فرنسا وانكلترا بني صرح عدم التداخل في المأساة الاسبانية حصرا حريقها ، وتضييقا لمنطقة الخطر بها ، ولكن ابت الدول الديكتاتورية ايطاليا والمانيا الا ان تحاول هدم ذلك الحصن وتحرق سياجه فحشدت هنا لك من الجنود والاعتاد الحربية الشيء الكثير ، مما جعل الجنرال فرانكو يتجاوز حدود مناطق الثورة ويعتدي حتى على البلاد والموانيء المفتوحة وعلى البواخر التجارية بكيفية فظيعة ؛ وكان اخر ذلك الباخرة الانكليزية « ارلان » الراسية بميناء بلنسية المفتوحة .

وقد استفز هذا الصنيع حكومة « برشلونة » الجمهورية فقام نوابها بباريس ولندرة لدى حكومتيهما بمساع حثيثة ترمي الى الاذن لحكومتهم برد فعل المعتدي ومقابلة الاعتداء بمثله بكل شدة فبرى هي بدورها ليس المدن المفتوحة فقط ؛ بل اهدافا بعد مدى ، وعلى الحكومة الجمهورية ان تواجه ليس الحرب المدنية فقط ، ولكن الحرب الاجنبية ايضا ، اذا لم يقع بلاق هذه الحالة ومعنى هذا اعلان الحرب رسميا على ايطاليا والمانيا من طرف حكومة برشلونة ...!!

وازاء هذه المراحل الخطيرة التي ترمي اليها هذه الحكومة مما يجر الى حرب عالمية خطيرة كان جواب حكومتي باريس ولندرة بان مثل هذه الاعمال لا يمكن ان تصادف لديها اية موافقة ، وانهما ليستا مستعدتين لان تتغاضيا عن اعمال تؤدي الى ارتباكات دولية .

ومن جهة اخرى فان الدوائر الرسمية رأت وجوب ارسال لجنة محايدة الى اسبانيا مهمتها البحث عن حوادث الرمي لاجوة على المدن المفتوحة اقتراح الجنرال فرانكو

لحل هذا المشكل — رمي البلاد المفتوحة — يصرح الجنرال فرانكو بما يلي :

« لا يوجد غير حل واحد للمشكل الناشيء عن رمي مراسي اسبانية الجمهورية بالقنابل .

ذلك انه يلزم تعيين مرسى خاصة بعيدة عن الواجهة تكون مخصصة للتجارة التي ليست لها صبغة عسكرية وتكون تلك المرسى في مأمن من كل نية عسكرية وتتولى مراقبتها رعايا الدول المحايدة ؛ ثم اكد ان البواخر التي اغرقت اخيرا انطلقت على ملك شركات سجلت بالقليرا منذ شبوب الفتنة الداخلية لجعلها تتمتع بحماية العلم البريطاني .

عنصر جديد في جانب الديمقراطية :

كانت دولة الولايات المتحدة ملازمة لحيادها القائم ازاء المشاكل الاوروبية ؛ ولما رأت السلم العالمي على حافة الخطر ، وان الديكتاتورية كادت تغلب على الديمقراطية ، وفي ذلك من الخطر على حياتها نفسها ما لا يخفى ـ اخذت تفكر في خروجها عن حيادها وعزمها على الوقوف في جانب الدول الديمقراطية فيما اذا حاق بها خطر ، فقد قالت بعض جرائدها الكبرى ما خلاصته :

(ان امريكا ليست محايدة في كل حالة تهدد في المستقبل بقيام حرب ؛ كما لا تبقى محايدة في كل حالة تهدد بتحطيم توازن القوات الدولية ؛ وكذلك اذا هوجمت الدول الديمقراطية من طرف سيطرة اليمين او الشمال ، فلا بد لنا اذ ذاك ان ننضم الى الديمقراطية الاوروبية .

ومما قرب سيلفى البرلمان الاميركي قانون الحياد ولا شك ان البرلمانيين سيركبون غلطة فادحة اذا لم يجعلوا في قائمة حسابهم التدخل الاميركي .

فاننا مع احتفاظنا بتعهد سلمنا نكون على استعداد تام للدفاع عن الديمقراطيات فيما اذا نشبت حرب اوروبية .

المصدر: جريدة الفرقان العدد الأول الصادر بتاريخ 05/ جويلية/ 1938.

الملحق رقم 18 رسالة من شاب جزائري إلى محي الدين القليبي صاحب اعتماد جريدة الزهرة التونسية

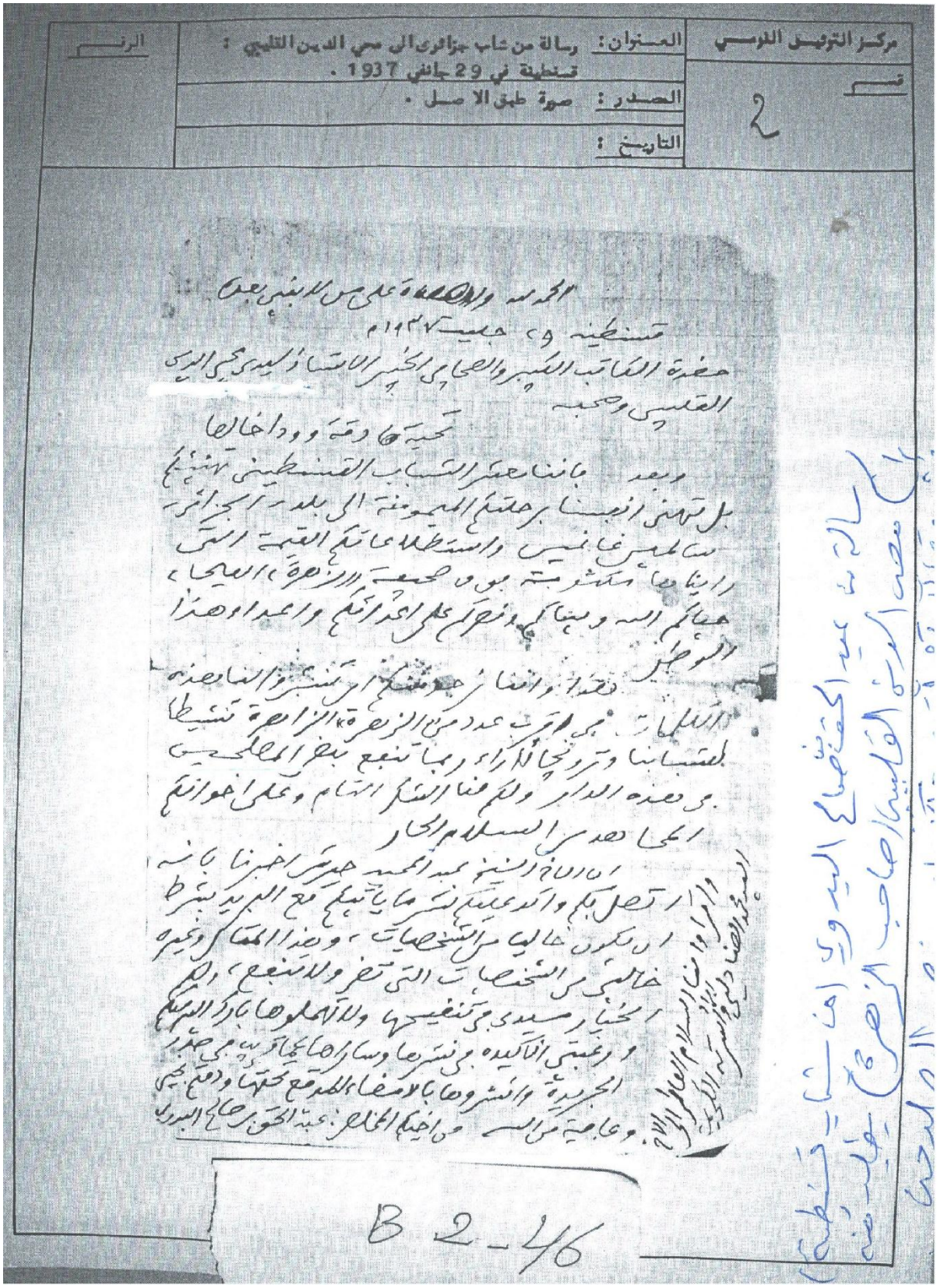
مركز التوثيق القومي
قسم
2
العنوان: رسالة من شاب جزائري الى محي الدين القليبي : قسنطينة في 29 جانفي 1937 .
الصدر : صورة طبق الاصل .
التاريخ :
الرقم

الحمد لله والصلاة على من لا نبي بعده
قسنطينة 29 جانفي 1937م
حضرة الكاتب الكبير والصحافي الخطير الاستاذ السيد محي الدين القليبي وصحبه
تحية طيبة وودا خالصا
وبعد فانا عبد الشاب القسنطيني تهنئكم بل تهنئ انفسنا برحلتكم الميمونة الى بلاد الجزائر سالمين غانمين واستطلاعاتكم القيمة التي رأيناها منشورة بوفرة في صحف الزهرة الصحاح، حياكم الله وبياكم ونظر على احد انتم واحمد اوهذا الموضوع
فقد اوفاز حضرتكم ان تنشروا المناقضة التي جرت بين عدد من الزهرة الزاهرة نشيطا لشبابنا وتروبجا للاراء وربما تنفع بنظر المصلحين في هذه الديار ولكم فنا الشكر التام وعلى اخوانكم الحاضرين السلام الحار
اما الاخ الشيخ عبد الحميد حيرش اخبرنا بانه ارتحل بكم واكد عليكم نشر ما يأتيكم مع البريد بشرط ان يكون خاليا من الشخصيات، وهذا المقال وغيره خالية من الشخصيات التي تضر ولا تنفع، ولكم الخيار مسيدي في تنفيذها ولا اعلموها بأوامر البريد وعبثي الاكيده في نشرها وسارعا بها ما تأتيني من جديد الجريدة وانشروها بالاسفا الموقع تحتها وقع بحبي وعاجة من السيد من اخيكم الخالص عبد الحق حاج البدوي

B 2-46

المصدر: مركز التوثيق القومي التونسي، رسالة من شاب جزائري إلى محي الدين القليبي مؤرخة في 29 /جانفي/ 1937.

الملحق رقم 19 مقال محمد البشير الابراهيمي، «عروبة الشمال الافريقي»، جريدة العلم التونسية .

عروبة الشمال الافريقي

بقلم الاستاذ محمد البشير الابراهيمي

رجا منا الكثير من القراء ان ننشر مقال شيخ الاسلام المصلح الكبير الاستاذ محمد البشير الابراهيمي رئيس جمعية علماء المسلمين الجزائريين ونبعونا الى ما في نشر هذا المقال القيم من تعميم الفائدة وتركيز فكرة عروبة الشمال الافريقي في الاذهان بعد ان اصبحت هدف لسهام الخصوم. فلبينا رغبة قرائنا الافاضل شاكرين اهتمامهم

عروبة الشمال الافريقي بجميع اجزائه طبيعية ، كيفما كانت الاصول التي انحدرت منها الدماء ، والينابيع التي انفجرت منها الاخلاق والخصائص ، والنواحي التي جاءت منها العادات والتقاليد ، وهي ثبت اساسا واقدم عهدا واصفى عنصرا من الكلتية الاكلتية والتانية الالمان.

قضت العروبة بتعاورها وحاتيتها وادبها وسمو خصائصها وامتداد عروقها في الاكرمين الاول من نبات الصحارى وبناة الحضارات فيها على ـ بربرة كانت منتشرة بهذا الشمال وقبائل آرية كانت منتشرة فيه ، وفعل الزمن الطويل فعله حتى نسي الناس ونسي التاريخ الحديث أن هنا جنسا غير عربي ؛ وضرب الاسلام بيسره ولطف مدخله ، وملاءمة عقائده للفطر ، وعباداته للارواح وآدابه للنفوس ، وأحكامه للمصالح ـ على كل عرق ينبض بحنين الى أصل ، وعلى كل صوت يهتف بذكرى الى ماض بعيد ، وراء العروبة ثبتا وتمكينا في هذا الشمال هذه الابجدية العربية الشائعة التي حفظت اصول الدين ، وحافظت على متون اللغة ، ودونت

الآداب والشرائع ، وكتبت التاريخ ، وسجلت الاحكام والحقوق ، وفتحت الباب الى العلم ، وكانت السبيل الى الحضارة .

كل هذه العوامل صيرت هذا الشمال عربيا قار العروبة على الاسس الثابتة من دين عربي ولغة عربية وكتابة عربية وآداب عربية ومنازع عربية وتشريع عربي ؛ وجاء التاريخ - وهو الحكم في مثل هذا - فشهد وأدى ؛ وجاءت الجغرافيا الطبيعية فوصلت هذا الشمال بمنابت العروبة من جزيرة العرب ، وجاء الزمن بثلاثة عشر قرنا ، تشهد سنوها وايامها بأنها فرغت من عملها ، وتم التمام ، ووقع الحتم ، وان عروبة هذا الوطن جرت في مجاريها طبيعية مناسبة ، لم يشبها اكراه ، ولم يشنها عنف ، ولم يؤثر فيها عامل دخيل ، ولم تقم على تحيل او استغفال ، وانما هي الروح والفطرة سايرت الفطرة ، والعقل اعدى العقل ، وكأن الامم التي كانت تتصل هذه الارض قبل الاتصال بالعرب كانت مهيأة للاتصال بالعرب ؛ او كأن وشائج من القربى كانت مخبوءة سيفي الزمن ، فظهرت لوقتها وكانت ناشئة في التاريخ فتشعبت فيها : وان الامم لتتقارب بعد ان كانت متباعدة ، مثل ما تتباعد بعد ان كانت متقاربة ولا يتوقف التقارب الا على دعوة مصحوبة بحجة ، او حدث مقرون برجة ، وكلاهما وجد في الاسلام .

ان كل ما يحتج به القادحون في عروبة هذا الشمال هو حجة عليهم ، فالدول التي قامت فيه - كالمتونية والرستمية والموحدية والصنهاجية والمرينية والزيانية - ليس لها من البربرية الا النسبة العرفية ، وهي فيما عدا ذلك عربية صميمة : عربية في الضروريات المقومة للدولة ، كوظائف القلم من ادارية ومالية ، ووظائف القضاء من عقود وتسجيلات ؛ وعربية في الكماليات التي تقتضيها الحضارة والترف ، كالغناء والموسيقى والشعر ، فما علمنا ان شعراء البلاطات في تلك الدول تقربوا الى الملوك بالشعر البربري الا ان يكون في النادر القليل وفي حال الاسطباع بالبداوة الاولى .

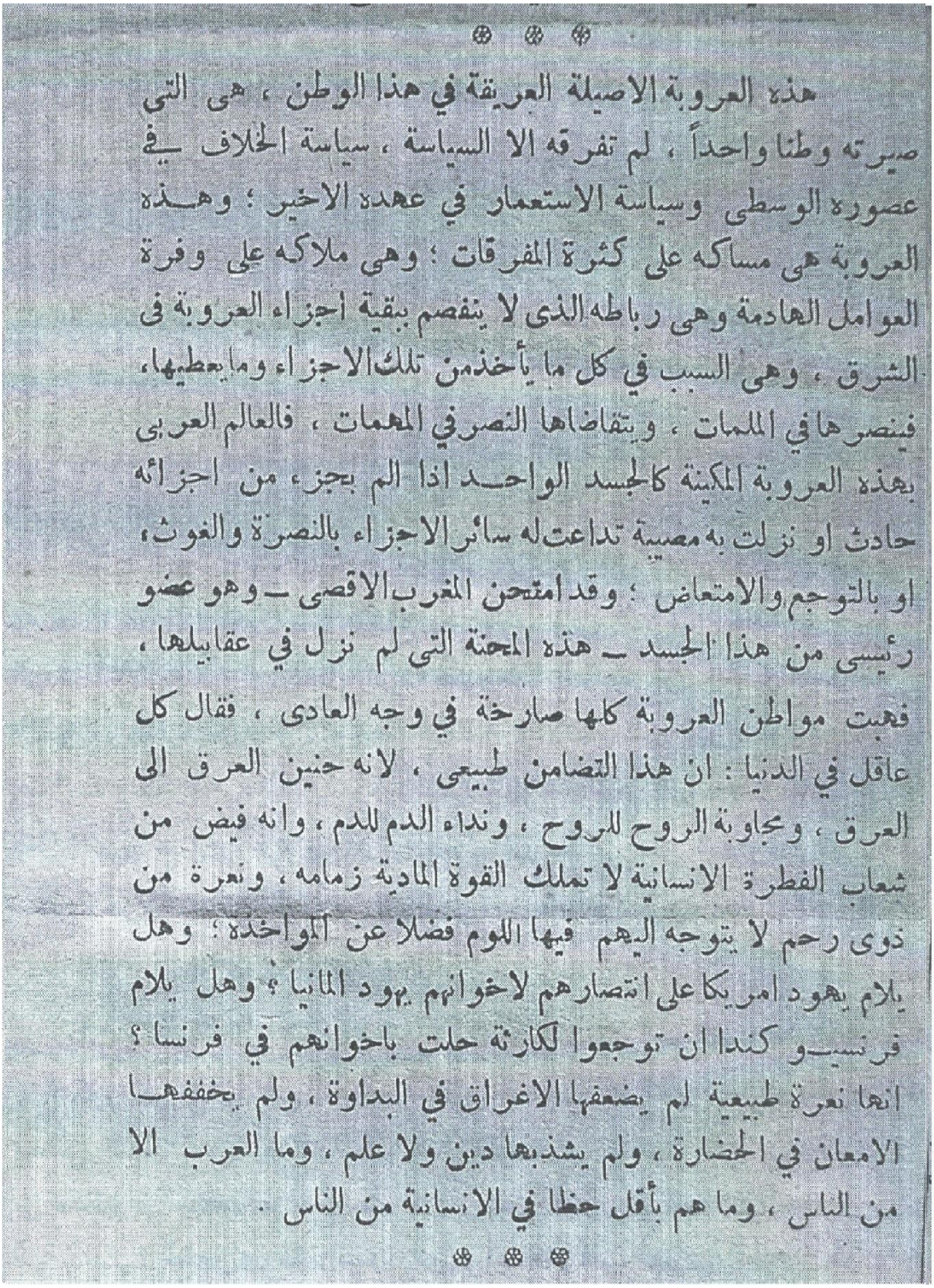

❀ ❀ ❀

هذه العروبة الاصيلة العريقة في هذا الوطن ، هي التي صيرته وطنا واحداً ، لم تفرقه الا السياسة ، سياسة الخلاف في عصوره الوسطى وسياسة الاستعمار في عهده الاخير ؛ وهذه العروبة هي مساكه على كثرة المفرقات ؛ وهي ملاكه على وفرة العوامل الهادمة وهي رباطه الذي لا ينفصم ببقية اجزاء العروبة في الشرق ، وهي السبب في كل ما يأخذ من تلك الاجزاء وما يعطيها ، فينصرها في الملمات ، ويتقاضاها النصر في المهمات ، فالعالم العربي بهذه العروبة المكينة كالجسد الواحد اذا الم بجزء من اجزائه حادث او نزلت به مصيبة تداعت له سائر الاجزاء بالنصرة والغوث ، او بالتوجع والامتعاض ؛ وقد امتحن المغرب الاقصى — وهو عضو رئيسي من هذا الجسد — هذه المحنة التي لم نزل في عقابيلها ، فهبت مواطن العروبة كلها صارخة في وجه العادي ، فقال كل عاقل في الدنيا : ان هذا التضامن طبيعي ، لانه حنين العرق الى العرق ، ومجاوبة الروح للروح ، ونداء الدم للدم ، وانه فيض من شعاب الفطرة الانسانية لا تملك القوة المادية زمامه ، ونعرة من ذوي رحم لا يتوجه اليهم فيها اللوم فضلا عن المؤاخذة ؛ وهل يلام يهود امريكا على انتصارهم لاخوانهم يهود المانيا ؟ وهل يلام فرنسيو كندا ان توجعوا لكارثة حلت باخوانهم في فرنسا ؟ انها نعرة طبيعية لم يضعفها الاغراق في البداوة ، ولم يخففها الامعان في الحضارة ، ولم يشذبها دين ولا علم ، وما العرب الا من الناس ، وما هم بأقل حظا في الانسانية من الناس .

❀ ❀ ❀

المصدر: محمد البشير الابراهيمي، «عروبة الشمال الافريقي»، جريدة العلم التونسية، مركز التوثيق القومي التونسي، ع 1452 الصادرة بتاريخ 5 ماي 1951، ص1.

الملحق رقم 20 مقال حول الحالة الزراعية والصناعية في القطر الجزائري.

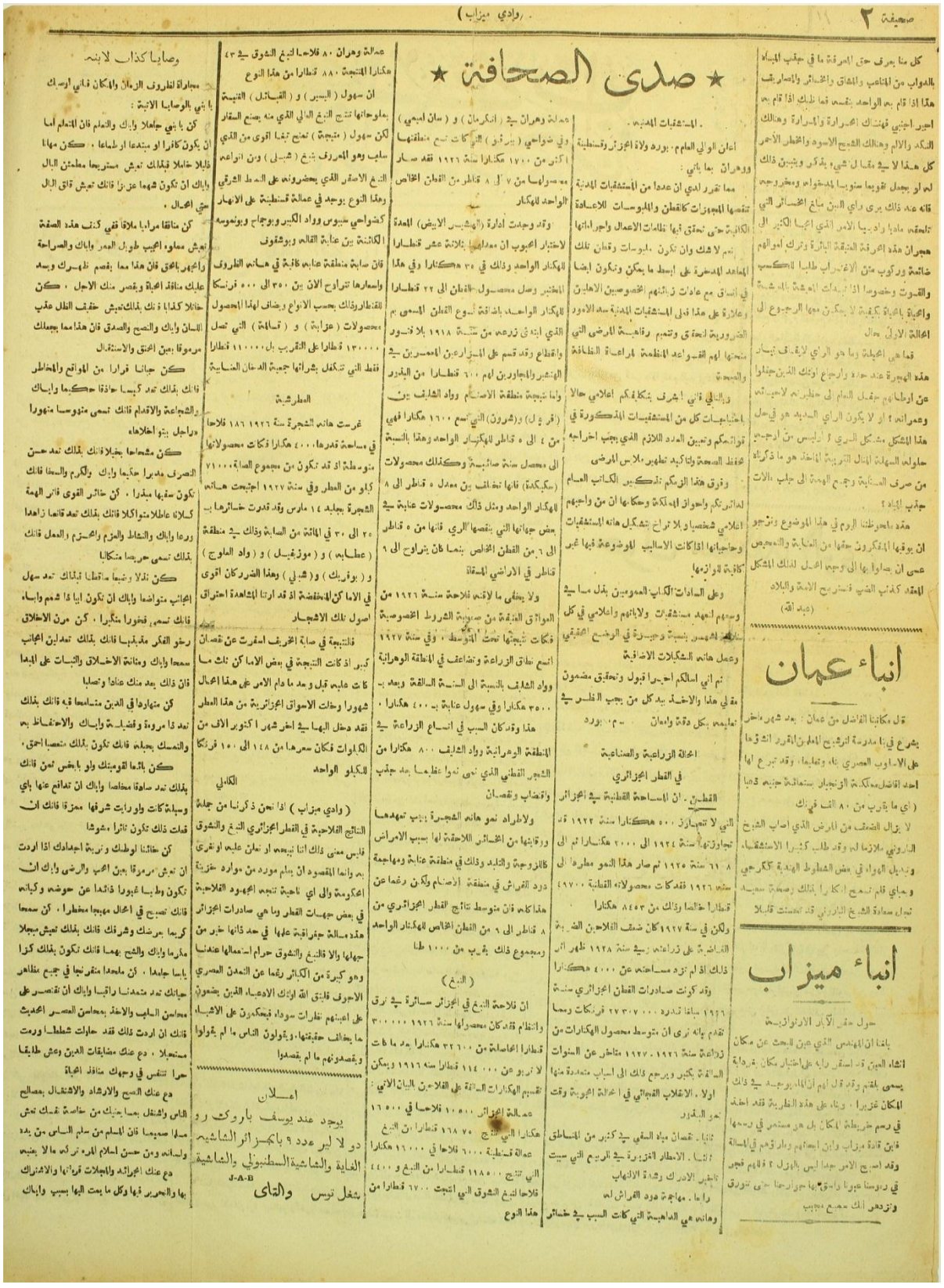

صدى الصحافة

وادي ميزاب

المصدر :(صاحب المقال دون توقيع)، «صدى الصحافة»، جريدة وادي ميزاب، ع 88، الصادر بتاريخ 22/ جوان/ 1928، ص2.

قائمة
المصادر
والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص

قائمة المصادر والمراجع

-المصـــــــــادر والمراجع باللغة العربية:

المصادر:

1. الأشــرف مصــطفى، **الجزائر الأمة والمجتمع**، دار المكتبة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.
2. خير الدين محمد، **مذكرات محمد خير الدين**، ج1، مؤسسة الضحى، الجزائر، ط 2، 2002.
3. ســبنســر وليم، **الجزائر في عهد رياس البحر**، تعريب وتقديم عبد القادر زبادية، دار القصبة، الجزائر، 2007.
4. شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919م**، تر، محمد حاج مسعود، بلعريبي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.
5. شـارل روبير أجيرون، **المجتمع الجزائري في مخبر الأيدلوجية الكولونيالية**، دار ثالة، الجزائر، 2013.
6. شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ج2، تر، جمال فاطمي وآخرون، دار الأمة، الجزائر، 2008.
7. طالب الإبراهيمي أحمد، **آثار محمد البشـير الإبراهيمي**، ج3، دار الغرب الإسـلامي، ط4، تونس، 2015.
8. عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ج5، دار الأمة، الجزائر، 2009
9. علي مراد، **الحركة الإصـــلاحية في الجزائر بحث في التاريخ الديني والاجتماعي من 1925-1940م**، تر محمد يحياتن، دار الحكمة، الجزائر، 2007.
10. قداش محفوظ، **تاريخ الحركة الوطنية، الجزائرية**، ج1، دار الأمة، الجزائر، 2011.

11. لوثروب ستودارد، تر، الأمير شكيب أرسلان، **حاضر العالم الإسلامي**، ج2، دار الفكر، بيروت، ط4، 1973.
12. محمد بن مصـــطفى بن خوجة، **اللباب في حكم الزينة واللباس والاحتجاب**، أعمال محمد بن مصطفى بن خوجة تحقيق وإشراف على تابليت، دار ثالة، الجزائر 2012.
13. المدني أحمد توفيق، كتاب الجزائر، دار البصائر، الجزائر، 2009.
14. المدني أحمد توفيق، **هذه هي الجزائر**، دار البصائر، الجزائر، 2009.
15. مفدي زكريا، **تاريخ الصحافة العربية في الجزائر**، منشورات مؤسسة مفدي زكريا، الجزائر، 2003.

المراجـــــــع:

16. أبو عمران الشيخ وآخرون، **الكشافة الإسلامية الجزائرية 1935-1955**م، دار الأمة، الجزائر، 2008.
17. إحدادن زهير، **أعلام الصحافة الجزائرية**، ج1، دار إحدادن، الجزائر، 2002.
18. إحدادن زهير، **الصـــحافة المكتوبة في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
19. أحمد سميح حسن إسماعيل، **الاستيطان اليهودي بالجزائر**، دار الكتاب العربي، الجزائر، ط1، 2009.
20. بقطاش خديجة، **الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر**، دار دحلب للنشر، الجزائر، [د ت]
21. بلاح بشير وآخرون، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2010.
22. بلاح بشير، **تاريخ الجزائر في قرنين 1800-2000**م، ج1، دار قرطبة، ط1، الجزائر، 2016.
23. بلعباس محمد، **الوجيز في تاريخ الجزائر المعاصر**، دار المعرفة، الجزائر 2009.

24. بليل محمد، **المجالس العامة للعمالات في الجزائر ما بين 1947-1954م**، ج2، دار سنجاق الدين للكتاب، الجزائر، 2012.

25. بليل محمد، **المجالس العامة للعمالات في الجزائر ما بين 1947-1954م**، ج2، دار سنجاق الدين للكتاب، الجزائر ،2013.

26. بن أحمد جهلان محمد، **الشيخ أبي اليقظان الحاج إبراهيم بن عيسى**، تقديم وتعليق محمد قاسم ناصر بوحجام، نشر جمعية التراث، غرداية الجزائر، ط1، 2011.

27. بن أحمد جهلان محمد، **قضايا الإصلاح الاجتماعي في مقالات جريدة الأمة لأبي اليقظان**، نشر جمعية التراث ومؤسسة الشيخ أبي اليقظان، الجزائر، 2013.

28. بن الشيخ حكيم، **مدينة الجزائر الأوضاع الاجتماعية والأنثروبولوجية 1945-1954م**، دار هومة، الجزائر،2013.

29. بن فضة حورية مايا، **الجزائر في عهد الحاكم العام نايجلان (1948-1951م)**، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، 2013.

30. بن نبي مالك، **القضايا الكبرى**، دار الفكر، سوريا، ط2، 1991.

31. بن نبي مالك، **شروط النهضة**، دار الفكر، سوريا، ط13، 2015.

32. بن نبي مالك، **في مهب المعركة**، دار الوعي، الجزائر، ط1، 2013.

33. بن نبي مالك، **من أجل التغيير**، دار الفكر، سوريا،2002.

34. بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، دار البصائر، الجزائر، ط3، 2008.

35. بوصفصاف عبد الكريم، **تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، ج1، دار الهدى، الجزائر، 2013.

36. بوصفصاف عبد الكريم، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية 1913-1945م**، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

37. بوصفصاف عبد الكريم، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى**، دار بهاء، الجزائر، 2013.

38. بوطبة عمار، **المجتمع القسنطيني من خلال جريدة النجاح**، دار بابل، الجزائر، 2015.

39. بوعزيز يحي، **الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال نصوصه 1912-1948**م، دار البصائر، الجزائر، 2009.

40. بوعزيز يحي، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1930-1954م**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

41. بوعزيز يحي، **موضوعات وقضايا المرأة الجزائرية وحركة الإصلاح النسوية العربية**، دار عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

42. ثنيو نور الدين، **إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، بيروت، ط1، 2015.

43. الجابري محمد عابد، **التعليم في المغرب العربي دراسة تحليلية نقدية لسياسة التعليم في المغرب تونس الجزائر**، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، المغرب، 1998.

44. حامد مطبقاني مازن صلاح، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1931-1939**م، عالم الأفكار، الجزائر، 2011.

45. حمادي عبد الله، **الحركة الطلابية الجزائرية 1871-1962م**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ط2، 1995.

46. حميدي بوبكر الصديق، **قضايا المغرب العربي في اهتمامات الحركة الإصلاحية الجزائرية 1920-1954**م، دار الهدى، الجزائر، 2015.

47. خثير عبد النور، **منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954**م، المركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوطني وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2013.

48. خياطي مصـــطفى، **الأوبئـة والمجـاعات في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.

49. الدراجي محمد، **عبد الحميد بن باديس**، تنســيق وتقديم عبد العزيز فيلالي، ج3، دار الهدى، الجزائر، 2015.

50. دليو فضيل، **تاريخ الصحافة الجزائرية المكتوبة 1830–2013م**، دار هومه، الجزائر، 2014.

51. الزبيري محمد العربي، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج 1، دار الحكمة، الجزائر ،2014.

52. زروقة عبد الرشـيد، **جهاد ابن باديس ضـد الاسـتعمار في الجزائر 1913–1940م**، دار الشهاب، بيروت، 1999.

53. زوزو عبد الحميد، **الثقافة والتعليمان الحر والرسـمي في العهد الفرنسـي**، دار هومة، الجزائر، 2017.

54. سـاحل عبد الحميد، **عمر بن قدور الجزائري رائد الصـحافة الإصـلاحية في الجزائر**، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2013.

55. سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، دار الرائد، الجزائر، 2009.

56. سـعد الله أبو القاسـم، **محاضـرات في تاريخ الجزائر الحديث**، الشـركة الوطنية للنشـر، الجزائر، ط3، 1982.

57. ســعيدوني نصــر الدين، **الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني من القرن 18 إلى القرن 19 م**، دار البصائر، الجزائر، 2012.

58. سعيدوني نصر الدين، **في الهوية والانتماء الحضاري**، دار البصائر، الجزائر، 2013.

59. الســويدي محمد، **مقدمة في دراســة المجتمع الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر [د.ت].

60. صـــاري جيلالي، **تجريد الفلاحين من أراضـــيهم 1830–1962م**، تر، قندوز عباد فوزية، منشـــورات المركز الوطني للدراســـات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2010.
61. ضيف جيلالي، **ابن باديس المحرر**، ج1، دار أسامة، الجزائر، [د ت].
62. العاني فؤاد توفيق، **الصحافة الإسلامية ودورها في الدعوة**، مؤسسة الرسالة، لبنان، 1993.
63. عبد الرحمان عواطف، **الصحافة العربية في الجزائر**، دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية 1954–1962، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
64. العسلي بسام، **المجاهدة الجزائرية**، دار النفائس، بيروت، 2010.
65. عشراتي سليمان، **ابن باديس رؤى وقراءات في تفاصيل المسيرة**، ج3، دار ألف، عين الدفلى، الجزائر، 2005.
66. عمامرة تركي رابح، **الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2001.
67. عمامرة تركي رابح، **جمعية العلماء الجزائريين التاريخية 1931–1956م**، دار المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009.
68. عميراوي احميدة، **آثار السياسة الاستعمارية والاستيطان في المجتمع الجزائري**، المركز الوطني للدراســـات والبحوث في الحركة الوطنية الجزائرية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007.
69. عويمر مولود، **تراث الحركة الإصـــلاحية الجزائرية**، ج1، دار قرطبة، الجزائر، ط1، 2011.
70. فاروق احمد مصطفى وآخرون، **دراسات في التراث الشعبي**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2007.
71. فركوس صالح، **المختصر في تاريخ الجزائر**، دار العلوم، الجزائر، [د.ت].

72. فيلالي عبد العزيز وآخرون، **المواقف السياسية للعلامة عبد الحميد بن باديس**، دار الهدى، الجزائر، 2015.

73. فيلالي عبد العزيز، **اعتداء اليهود على أهل قسنطينة سنة 1934م**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2014.

74. القادري أبو بكر، **مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من 1930-1940م**، ج1، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، المغرب، 1992.

75. قنانش محمد، **الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1939م**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

76. قنانش محمد، **المسيرة النضالية وأحداث 08 ماي 1945م**، منشورات دحلب، الجزائر، 1991.

77. مالكي أمحمد، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1993.

78. مبارك الميلي محمد، **ابن باديس وعروبة الجزائر**، دار الطباعة الوطنية للجيش، الجزائر، 2007.

79. مريوش أحمد، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، ج1، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، ط1، 2013.

80. مقلاتي عبد الله، **المشروع الصليبي الفرنسي في الجزائر وردود الفعل الوطنية 1830-1962م**، دار سيدي نايل، الجزائر، 2013.

81. مهساس أحمد، **الحقائق الاستعمارية والمقاومة**، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

82. ناصر بوحجام محمد بن قاسم، **مختارات من مقالات أبي اليقظان في جريدة الأمة**، نشر جمعية التراث لقرارة مؤسسة أبي اليقظان الثقافية، ط1، الجزائر، 2013.

83. ناصر محمد صالح، **أبو اليقظان وجهاد الكلمة**، ج 1، دار ناصر، الجزائر، ط5، 2018.

84. ناصر محمد، **الصحف العربية الجزائرية من 1847-1954م**، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط3، 2007.

85. ناصـــر محمد، **المقالة الصـــحفية الجزائرية نشـــأتها تطورها أعلامها من 1903-1931م**، ج1، المطبعة الشعبية للجيش الوطني، الجزائر، 2007.

86. الهادي الحســـني محمد، **ســـجل مؤتمر جمعية العلماء المســـلمين الجزائريين**، دار كردادة، الجزائر،2014.

87. هلال عمار، **أبحاث ودراســـات في تاريخ الجزائر المعاصـــرة 1830-1962م**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2016.

88. هلال عمار، **نشاط الطلبة الجزائريين إبان ثورة نوفمبر 1954م**، دار هومة، الجزائر، 2004.

89. ولد خليفة محمد العربي، **الاحتلال الاســـتيطاني للجزائر مقاربة للتاريخ الاجتماعي والثقافي**، دار ثالة، الجزائر، ط3، 2010.

المجلات:

90. (صـــاحب المقال دون توقيع)، «**بيان للحجيج وما لهم في الحج من منافع**»، مجلة الشهاب، ج3، مج6، ذي القعدة 1348 الموافق لـ أفريل 1930.

91. (صـــاحب المقال دون توقيع)، «**جمعية العلماء كيف يجب أن تكون وما ينتظر منها**»، مجلة الشهاب، ج 3، مج7، ذي القعدة 1349 الموافق لـ مارس 1931.

92. (صاحب المقال دون توقيع)، **الشبان المسلمون والزواج**، مجلة الشهاب، ع 1، مج 12، محرم 1355الموافق لـ أفريل 1936.

93. بلكعلول عبد الله بن موسى، «**العـــيد**»، مجلة الشهاب، مج 13، ع12، س1، الجمعة 16محرم 1357 هـ/الموافق 18 مارس 1938.

94. بن باديس عبد الحميد، «**أقر الخصم وارتفع النزاع داعية التجنس يعترف بالخيبة**»، مجلة الشهاب، ج 9، مج 6، جمادى الأولى 1349 الموافق لـ أكتوبر 1930.

95. بن باديس عبد الحميد، «**الصناعات ومالها من الأثر الفعال وحرمان الجزائر منها**»، مجلة الشهاب، ع09، مج6، قسنطينة، جمادي الأول 1949هـ الموافق لـ أكتوبر 1930م.

96. بن سالم حميد، «**الثقافة الإسلامية ومكانة اللغة العربية في الجزائر قبل الاستقلال**»، مجلة اللسان العربي، ع1، مكتب تنسيق التعريب بالرباط، المغرب، جوان 1964.

97. بو لخضراتي كلثوم، «**الدعارة الخفية في المجتمع الجزائري (دراسة أنثروبولوجية للظاهرة في مدينة وهران)**»، مجلة إنسانيات، عدد 38، الجزائر، أكتوبر–ديسمبر، 2007.

98. بوعزيز يحي، «**دور الطبلة الجزائريين في ثورة التحرير الوطني**»، مجلة الثقافة، ع 83، س14، ذو الحجة 1404 محرم 1405 الموافق لـ سبتمبر أكتوبر 1984، الجزائر.

99. الحواس الوناس، «**دور النوادي في بعث التعليم في الجزائر**»، مجلة حوليات التاريخ والجغرافيا، مج4، ع7، 2012.

100. خيري الرزقي، **جريدة الأمة للشيخ إبراهيم أبو اليقظان وموقفها من القضايا الوطنية الجزائرية 1934–1938م**، مجلة الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.

101. الزاهري محمد السعيد، «**في الموقف الحاضر**»، مجلة الشهاب، ج 7، مج9، ربيع الأول 1352 الموافق لـ أوت 1933.

102. الزناتي ربيع، «**المتجنسون المساكين**»، مجلة الشهاب، ج 9، مج6، جمادى الأولى 1349 الموافق لـ أكتوبر 1930.

103. سعد الله أبو القاسم، «**الشيخ البشير الإبراهيمي في تلمسان من خلال الوثائق الإدارية 1933–1940م**»، مجلة الثقافة، ع 101، الجزائر، 1988.

104. مامي إسماعيل، «**لماذا ينشد الأهالي المكاتب الحرة ويسعون في إشادتها**»، مجلة الشهاب، ج3، مج 6، ذي القعدة 1348 الموافق لـ أفريل 1930.

105. المرتضى محمد بن سليمان، «**هل من مجيب**»، مجلة الشهاب، ج10، مج6، جمادى الثانية 1349الموافق لـ نوفمبر 1930.

106. مساعد أسامة، «**الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962م**»، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، ع 3، مج 4، جامعة بابل، العراق، [د ت].

الجرائد

107. (صاحب التوقيع دون إمضاء)، «**التعاون الاجتماعي وأثاره في الأمم**»، جريدة الأمة، ع 1، س1، الجمعة 1جمادى الأولى 1352 الموافق لـ 8 ديسمبر 1933.

108. (صاحب المقال دون التوقيع)، «**الفقر مصدر الشرور والبلايا**»، مجلة الشهاب، ج 6، مج7، صفر 1350الموافق لـ جوان 1931.

109. (صاحب المقال دون التوقيع)، «**المسلمون ومسألة الخمور**»، جريدة الشهاب، ج 5، مج 9، ذي الحجة 1351 الموافق لـ أفريل 1933.

110. (صاحب المقال دون التوقيع)، «**حديث عن الخمر**»، جريدة البصائر، ع84، س2، الجمعة 24 شعبان 1356 الموافق لـ 29 أكتوبر 1937.

111. (صاحب المقال دون إمضاء)، «**نمو مرسى وهران**»، جريدة وادي ميزاب، ع 62، س2، الجمعة 28 جمادي الثانية 1346هـ الموافق لـ 23 ديسمبر 1927م.

112. (صاحب المقال دون توقيع)، «**أبناء بسكرة فظائع البوليس**»، جريدة المنتقد، ع12، الخميس 28 صفر 1344هـ الموافق لـ 11 سبتمبر 1925.

113. (صاحب المقال دون توقيع)، «**أبناؤنا أيها الآباء**»، جريدة النور، ع 7، الثلاثاء 14 جمادى الثانية 1350، الموافق لـ 27 أكتوبر 1931.

114. (صاحب المقال دون توقيع)، «**آثار وأخبار**»، جريدة الصراط السوي، ع 14، الإثنين 22 رمضان 1352هـ الموافق لـ 08 جانفي 1934.

115. (صاحب المقال دون توقيع)، «**أحسنوا رعاية الشباب أيها الرعاة**»، جريدة الأمة، ع 52، س1، الثلاثاء 28 شعبان 1354 الموافق لـ 26 نوفمبر 1935.

116. (صاحب المقال دون توقيع)، «**أحسنوا رعاية الشباب أيها الرعاة**»، جريدة الأمة، ع 53، س2، الثلاثاء 6 رمضان 1354 الموافق لـ 13 ديسمبر 1935.

117. (صاحب المقال دون توقيع)، «**إحياء التعليم المسجدي**»، جريدة البصائر، ع7، س2 من السلسلة الثانية، الجمعة 4 ذو القعدة 1366، الموافق لـ 19 سبتمبر 1947.

118. (صاحب المقال دون توقيع)، «**اختلال التعليم بميزاب**»، جريدة وادي ميزاب، ع 103، س3، الجمعة 21 ربيع الثاني 1347 الموافق لـ 5 أكتوبر 1928.

119. (صاحب المقال دون توقيع)، «**أعوذ بالله من السياسة**»، جريدة البستان، ع 6، س1، الثلاثاء 12 صفر 1352 الموافق لـ 6 جوان 1933.

120. (صاحب المقال دون توقيع)، «**الأحوال الداخلية**»، جريدة ميزاب، ع 1، الجمعة 23 شعبان 1347هـ الموافق لـ 25 جوان 1930.

121. (صاحب المقال دون توقيع)، «**الإسلام يحتضر والمسلمون يهزلون**»، جريدة وادي ميزاب، ع 7، س1، الجمعة 18 رجب 1345 الموافق لـ 21 جانفي 1927.

122. (صاحب المقال دون توقيع)، «**الاعتناء بالهلال**»، جريدة الصراط السوي، ع 15، قسنطينة الاثنين 08 رمضان 1352هـ الموافق لـ 25 ديسمبر 1933.

123. (صاحب المقال دون توقيع)، «**الأعراس في تركيا**»، جريدة الشهاب، ع 19، س1، الخميس 11 رمضان 1344 الموافق لـ 25 مارس 1926.

124. (صاحب المقال دون توقيع)، «**الانفصال الاقتصادي يعقبه الانفصال السياسي**»، جريدة البصائر، ع201، السنة الخامسة من السلسلة الثانية، الإثنين 25 ذي الحجة 1371هـ الموافق لـ 15 سبتمبر 1952م.

125. (صاحب المقال دون توقيع)، «**الإهمال**»، جريدة وادي ميزاب، ع 54، س1، الجمعة 01 جمادي الأول 1346هـ الموافق لـ 28 أكتوبر 1927.

126. (صاحب المقال دون توقيع)، «**البغاء الرسمي وأضراره**»، جريدة الأمة، ع 111، س3، الثلاثاء 19 ذو الحجة 1355 الموافق لـ 2 مارس 1937.

127. (صاحب المقال دون توقيع)، «**البغاء الرسمي وأضراره**»، جريدة البصائر، ع 59، س2، الجمعة 6 محرم 1356 الموافق لـ 19 مارس 1937.

128. (صاحب المقال دون توقيع)، «**التبغ وفوائده ومضاره**»، جريدة وادي ميزاب، ع 68، الجمعة 12 شعبان 1346 الموافق لـ 03 فيفري 1928.

129. (صاحب المقال دون توقيع)، «**التعاون الاجتماعي وآثاره في الأمم والجماعات**»، جريدة الأمة، ع 1، س1، الجمعة 11جمادي الأولى 1352 الموافق لـ 8 سبتمبر 1933.

130. (صاحب المقال دون توقيع)، «**التعليم بالجامع الأخضر**»، جريدة البصائر، ع 101، س3، الجمعة 24 ذي الحجة 1356 الموافق لـ 25 فيفري 1938.

131. (صاحب المقال دون توقيع)، «**التلاميذ الجزائريون بتونس**»، جريدة البصائر، ع 137، س3، الجمعة 4 رمضان 1357 الموافق لـ 28 أكتوبر 1938.

132. (صاحب المقال دون توقيع)، «**التنظيم الصائب للتعليم الصناعي في البر الجزائري**»، جريدة الشهاب، ع 31، س1، الخميس 6 ذي القعدة 1344 الموافق لـ 17 جوان 1926.

133. (صاحب المقال دون توقيع)، «**الجزائر المسلمة تحتفل بالمولد النبوي بنادي الترقي**»، جريدة النور، ع43، س1، الثلاثاء 22 ربيع الأول 1351 الموافق 26 جويلية 1932.

134. (صاحب المقال دون توقيع)، «**الجمعيات**»، جريدة المنار، ع 5، س1، الجمعة 11 رمضان 1370 الموافق لـ 15 جوان 1951.

135. (صاحب المقال دون توقيع)، «**الحج في هذا العام**»، جريدة وادي ميزاب، ع 33، س1، الجمعة 25 ذي القعدة 1345 الموافق لـ 27 ماي 1927.

136. (صـــاحب المقال دون توقيع)، «**الحرب في طرابلس الغرب**»، جريدة المنتقد، ع 16، الخميس 26 ربيع الأول 1344هـ الموافق لـ 15 أكتوبر 1925م.

137. (صـــاحب المقال دون توقيع)، «**الحياة الأدبية في الجزائر**»، جريدة الأمة، ع 91، س2، الثلاثاء 5 رجب 1355 الموافق لـ 22 ديسمبر 1936.

138. (صـــاحب المقال دون توقيع)، «**الحياة الصـــناعية والزراعية في القطر الجزائري**»، جريدة وادي ميزاب، ع 64، الجمعة 13 رجب 1346هـ الموافق لـ 06 جانفي 1928.

139. (صـــاحب المقال دون توقيع)، «**الرقي الصـــناعي في القطر الجزائري**»، جريدة وادي ميزاب، ع 76، الجمعة 08 شوال 1346هـ الموافق لـ 30 مارس 1928.

140. (صـــاحب المقال دون توقيع)، «**الشـــهاب والمنتقد**»، جريدة الشـــهاب، ع 1، مج1، س1، الخميس 25 ربيع الثاني 1344هـ الموافق لـ 2 نوفمبر 1925م.

141. (صـــاحب المقال دون توقيع)، «**الصـــحافة الجزائرية في نظر أحد رجالها**»، جريدة الأمة، ع 68، س2، الجمعة 11 شعبان 1346 الموافق لـ 3 فيفري 1928.

142. (صـــاحب المقال دون توقيع)، «**الصـــيام في نظر العلم**»، جريدة البصـــائر، ع141، مج4، س4، الجمعة 03 شوال 1357هـ/ الموافق لـ 25 نوفمبر 1938م.

143. (صـــاحب المقال دون توقيع)، «**الضـــراوة على الكذب**»، جريدة الشـــريعة النبوية المحمدية، ع 3، الاثنين 08 ربيع الثاني 1352هـ الموافق لـ 31 جويلية 1933م.

144. (صـــاحب المقال دون توقيع)، «**الطاعون الرئوي**»، جريدة الشـــهاب، ع1، مج 7، رمضان 1349 الموافق لفيفري 1931.

145. (صاحب المقال دون توقيع)، «**العالم الإسلامي يحتفل بمولده الكريم**»، جريدة الأمة، ع 167، س4، الثلاثاء 16 ربيع الأول 1357 الموافق لـ 17مارس 1938.

146. (صـــاحب المقال دون توقيع)، «**العامة المتعلمة**»، جريدة الشـــهاب، ج11، مج 6، رجب 1349 الموافق لـ ديسمبر 1930.

147. (صاحب المقال دون توقيع)، «**العريضة الطرقية**»، جريدة البصائر، ع 164، س4، الجمعة 15 ربيع الأول 1358 الموافق لـ 5 ماي 1939.

148. (صاحب المقال دون توقيع)، «**العلم والتعليم الصحيحان**»، جريدة وادي ميزاب، ع 4، س1، الجمعة 14 ربيع الثاني 1345 الموافق لـ 22 أكتوبر 1926.

149. (صاحب المقال دون توقيع)، «**الغرور**»، جريدة واد ميزاب، ع25، س1، الجمعة 21 رمضان 1345 الموافق 25 مارس 1927.

150. (صاحب المقال دون توقيع)، «**الفلاحة الجزائرية**»، وادي ميزاب، ع 61، الجمعة 21 جمادى الثانية 1346هـ الموافق لـ 16 ديسمبر 1927م.

151. (صاحب المقال دون توقيع)، «**القانون الأساسي للهند في العاصمة البريطانية**»، جريدة المنتقد، ع 7، الخميس 23 محرم 1344هـ الموافق لـ 13 أوت 1925م.

152. (صاحب المقال دون توقيع)، «**المجلس المالية وخطاب م. بورد**»، جريدة وادي ميزاب، ع 69، الجمعة 18 شعبان 1346هـ الموافق لـ 10 فيفري 1928م.

153. (صاحب المقال دون توقيع)، «**المرأة الجزائرية والحجاب**»، جريدة واد ميزاب، ع 62، س2، الجمعة 28 جمادى الثاني 1336 الموافق لـ 23 ديسمبر 1927.

154. (صاحب المقال دون توقيع)، «**المرأة المسلمة دفاع عنها في الصحف الإنجليزية نقلا عن السياسة الأسبوعية**»، جريدة الشهاب، ع71، مج2، س2، الخميس 21 جمادي الأول 1345 الموافق 25 نوفمبر 1926.

155. (صاحب المقال دون توقيع)، «**النقابة التجارية الدفاعية عن ميزابيي عمالة قسنطينة**»، جريدة النور، ع51، س 1، الثلاثاء جمادي الثانية 1351هـ الموافق لـ 04 أكتوبر 1932م.

156. (صاحب المقال دون توقيع)، «**النيية**»، جريدة وادي ميزاب، ع 44، س 1، الجمعة 13 صفر 1346هـ الموافق لـ 12 أوت 1927.

157. (صـــاحب المقال دون توقيع)، «**إلى الشـــباب الحي**»، جريدة الأمة، ع 81، س2، الثلاثاء 10 ربيع الثاني 1355 الموافق لـ 30 جوان 1936.

158. (صـاحب المقال دون توقيع)، «**إلى أين يبلغ التضييق في العلم بالقطر الجزائري في القرن العشرين**»، جريدة الأمة، ع163، س4، الثلاثاء 17 صفر 1357 الموافق لـ 19 أفريل 1938.

159. (صـاحب المقال دون توقيع)، «**أنباء عن الدروز**»، جريدة المنتقد، ع 9، الخميس 07 صفر 1344هـ الموافق لـ 27 أوت 1925م.

160. (صـاحب المقال دون توقيع)، «**انتظروا هلال رمضـان بالأقطار الثلاثة تونس الجزائر مراكش**»، جريدة الشـهاب، مج3، س3، ع 135، الخميس 24 شـعبان 1346هـ الموافق 16 فيفري 1928.

161. (صـــاحب المقال دون توقيع)، «**إيطاليا وفرنســا**»، جريدة المنتقد، ع 7، الخميس 23 محرم 1344هـ الموافق لـ 13 أوت 1925م.

162. (صـاحب المقال دون توقيع)، «**أين العلماء**»، جريدة الشـهاب، ع 56، س2، الخميس 9 ربيع الأول 1345 الموافق لـ 16 ديسمبر 1926.

163. (صـــاحب المقال دون توقيع)، «**أين تقاس رغبة الأمة في العلم والتعليم**»، جريدة الأمة، ع 74، س2، الثلاثاء 20 صفر 1355 الموافق لـ 12 ماي 1936.

164. (صـاحب المقال دون توقيع)، «**أين نحن من زيادة الضرائب؟**»، جريدة النور، ع 53، الثلاثاء 17 جمادي الثانية 1351هـ الموافق لـ 18 أكتوبر 1922م.

165. (صاحب المقال دون توقيع)، «**أيها الجزائري**»، جريدة وادي ميزاب، ع 5، الجمعة 21 ربيع الثاني 1345 الموافق لـ 29 أكتوبر 1926.

166. (صاحب المقال دون توقيع)، «**باخرة الحجاج**»، جريدة المغرب، ع 1، س1، الخميس 1 محرم 1349 الموافق لـ 26 ماي 1930.

167. (صـــاحب المقال دون توقيع)، «**تأســـيس المطابع**»، جريدة وادي ميزاب، ع 71، الجمعة 2 رمضان 1346 الموافق لـ 25 فيفري 1928.

168. (صـــاحب المقال دون توقيع)، «**تصـــريحات ســـمو الوالي العام م كارد للنائب الحر الصـادق السـيد حمود وشـكيكن**»، جريدة الصـراط، ع01، الاثنين 21 جمادى الأولى 1352 الموافق لـ 11 سبتمبر 1933.

169. (صـاحب المقال دون توقيع)، «**توحيد التربية والتعليم والرجوع إلى مذهب السـلف**»، جريدة الشـهاب، ع 54، س2، الخميس 2 ربيع الأول 1345الموافق لـــــ 9 سـبتمبر 1926.

170. (صـــاحب المقال دون توقيع)، «**توحيد مناهج التعليم في الشـــرق**»، جريدة الأمة، ع 164، س4، الثلاثاء 24 صفر 1357 الموافق لـ 26 أفريل 1938.

171. (صـــاحب المقال دون توقيع)، «**تونس تعانق شـــقيقتها الجزائر**»، جريدة الأمة، ع 14، س1، الثلاثاء 10 رمضان 1353 الموافق لـ 18 ديسمبر 1934.

172. (صـــاحب المقال دون توقيع)، «**جمعية الشـــبيبة الإســـلامية الجزائرية**»، جريدة وادي ميزاب، ع 30، س1، الجمعة 3 ذي القعدة 1345 الموافق لـ 6 أفريل 1927.

173. (صـــاحب المقال دون توقيع)، «**جمعية الشـــبيبة الوطنية بمعســـكر**»، جريدة وادي ميزاب، ع 44، س1، الجمعة 13 صفر 1336 الموافق لـ 12 أوت 1927.

174. (صـــاحب المقال دون توقيع)، «**جمعية الطلبة الجزائريين الزيتونيين**»، جريدة الأمة، ع 143، س3، الثلاثاء 5 رمضان 1356 الموافق لـ 9 نوفمبر 1937.

175. (صـــاحب المقال دون توقيع)، «**جمود**»، جريدة المنتقد، ع 15، الخميس 19 ربيع الأول 1344 الموافق لـ 08 أكتوبر 1925م

176. (صـــاحب المقال دون توقيع)، «**جناية المادة على الحياة الأدبية في أوســـاطنا**»، جريدة الأمة، ع 206، س3، الثلاثاء 5 ذو القعدة 1356 الموافق لـ 19 جانفي 1937.

177. (صاحب المقال دون توقيع)، «**حجاج الجزائر**»، جريدة النور، ع 70، س2، الثلاثاء 1 ذو القعدة الموافق لـ 28 فيفري 1933.

178. (صاحب المقال دون توقيع)، «**حفلات مدرسة الشبيبة الإسلامية بمناسبة رمضان**»، جريدة البصائر، ع93، مج3، س3، قسنطينة 28 شوال 1356هـ/ الموافق لـ 31 ديسمبر 1937م.

179. (صاحب المقال دون توقيع)، «**حفلة شرقية**»، جريدة الشهاب، ع 93، س2، الخميس 19 شوال 1345 الموافق لـ 21 أفريل 1927.

180. (صاحب المقال دون توقيع)، «**حول تأسيس جمعية الإصلاح في غرداية**»، جريدة الشهاب، ع 158، الخميس 15 صفر 1347 الموافق لـ 2 أوت 1928.

181. (صاحب المقال دون توقيع)، «**حول تصريحات رئيس الوزارة الفرنسوية بشأن شروط الصلح**»، جريدة المنتقد، ع 8، الخميس 03محرم 1344هـ الموافق لـ 20 أوت 1925.

182. (صاحب المقال دون توقيع)، «**حول قضية الحج**»، جريدة الأمة، ع 109، س3، الثلاثاء 27 ذو القعدة 1355 الموافق لـ 9 فيفري 1937.

183. (صاحب المقال دون توقيع)، «**حول مؤتمر الطرقيين السنوي**»، جريدة البصائر، ع 164، س4، الجمعة 15 ربيع الأول 1358 الموافق لـ 5 ماي 1939.

184. (صاحب المقال دون توقيع)، «**خطاب وعتاب**»، جريدة المنتقد، ع 13، الخميس 05 ربيع الأول 1344 الموافق لـ 24 سبتمبر 1925م.

185. (صاحب المقال دون توقيع)، «**خطتنا مبادئنا غايتنا شعارنا**»، جريدة المنتقد، ع 01، الخميس 11 ذي الحجة 1343 الموافق لـ 02 جويلية 1925.

186. (صاحب المقال دون توقيع)، «**رمز وطنية كل أمة يتجلى في الاحتفال بأعيادها**»، جريدة الشهاب، ع5، مج7، س7، محرم 1350 الموافق لـ ماي 1931.

187. (صاحب المقال دون توقيع)، «**رمضان في تركيا**»، جريدة الشهاب، ع 22، مج1، س1، الخميس 02 شوال 1344هـ الموافق لـ 15 أفريل 1926 م.

188. (صـاحب المقال دون توقيع)، «**زأرة من عرين**»، جريدة الأمة، ع 78، س2، الثلاثاء 19 ربيع الأول 1355 الموافق لـ 9 جوان 1936.

189. (صاحب المقال دون توقيع)، «**شبيبة المستقبل**»، جريدة المنتقد، ع 5، الخميس 11 محرم 1344 الموافق لـ 31 جويلية 1925.

190. (صـاحب المقال دون توقيع)، «**صـارت جدة وهي بنت 27 سـنة**»، جريدة الشـهاب، ع66، س2، الاثنين 04 جمادى الأولى 1345، الموافق لـ 07 نوفمبر 1926.

191. (صـــاحب المقال دون توقيع)، «**صـــدى الصـــحافة**»، جريدة وادي ميزاب، ع 64، الجمعة 13 رجب 1346هـ الموافق لـ 06 جانفي 1928م.

192. (صـــاحب المقال دون توقيع)، «**صـــدى الصـــحافة**»، جريدة وادي ميزاب، ع 84، الجمعة 04 ذي الحجة 1346هـ الموافق لـ 25 ماي 1928م.

193. (صاحب المقال دون توقيع)، «**صدى الصحافة**»، جريدة وادي ميزاب، ع 90، الجمعة 17 محرم 1347هـ الموافق لـ 06 جويلية 1928م.

194. (صاحب المقال دون توقيع)، «**صدى الصحافة**»، جريدة وادي ميزاب، ع88، الجمعة 3 محرم 1346 الموافق لـ 22 جوان 1928.

195. (صـــاحب المقال دون توقيع)، «**علماؤنا اليوم**»، جريدة المنتقد، ع 17، الخميس 03 ربيع الثاني 1344 الموافق لـ 22 أكتوبر 1925.

196. (صاحب المقال دون توقيع)، «**فلاحة القطر الجزائري تحتضر**»، جريدة الأمة، ع 38، الثلاثاء 20 جمادى الأول 1354هـ الموافق لـ 20 أوت 1935م.

197. (صاحب المقال دون توقيع)، «**في الشرق الأدنى**»، جريدة المنتقد، ع 7، الخميس 23 محرم 1344هـ الموافق لـ 13 أوت 1925م.

198. (صـاحب المقال دون توقيع)، «**في سـبيل الدين والدنيا**»، جريدة وادي ميزاب، ع 93، س2، الجمعة 9 صفر 1347 الموافق لـ 27 جويلية 1927.

199. (صاحب المقال دون توقيع)، «**قتل بدعة شنيعة بسيدي عقبة**»، جريدة الشهاب، ع 60، س2، الخميس 27 ربيع الأول 1345 الموافق 7 أكتوبر 1926.

200. (صـــاحب المقال دون توقيع)، «**قنبلة الإلحاد في تونس**»، جريدة المغرب، ع 25، س1، الثلاثاء 26 جمادى الثاني 1349، الموافق لـ 18 نوفمبر 1930.

201. (صـاحب المقال دون توقيع)، «**كلمات في لبغاء**»، جريدة الأمة، ع31، س1، الثلاثاء 30 ربيع الأول 1345 الموافق لـ 2 جويلية 1935.

202. (صاحب المقال دون توقيع)، «**كلمات في لبغاء**»، جريدة الأمة، ع32، س1، الثلاثاء 7 ربيع الثاني 1345 الموافق لـ 9 جويلية 1935.

203. (صـاحب المقال دون توقيع)، «**كيف يجب أن تسـير التجارة؟**»، جريدة المغرب، ع 5، س1، الثلاثاء 26 محرم 1349هـ الموافق لـ 23 جوان 1930م.

204. (صـــاحب المقال دون توقيع)، «**كيف يجب أن نفهم جمعية العلماء المســـلمين الجزائريين**»، جريدة الأمة، ع 7، س1، الثلاثاء 21 رجب 1353 لـ الموافق 30 أكتوبر 1934.

205. (صـاحب المقال دون توقيع)، «**كيفية التحصـل على رخصـة السـفر إلى الحج**»، جريدة البصـائر، ع 51، س2، الجمعة 3 ذو القعدة 1355 الموافق لـــــ 15 جانفي 1937.

206. (صـــاحب المقال دون توقيع)، «**لا يبيع بعضـــكم على بيع بعض**»، جريدة وادي ميزاب، ع 42، س1، الجمعة 29 محرم 1346هـ الموافق لـ 29 جويلية 1927م.

207. (صاحب المقال دون توقيع)، «**لذة العمل وألم البطالة**»، جريدة الأمة، ع 52، الثلاثاء 27 شعبان 1354، الموافق لـ 26 نوفمبر 1935.

208. (صـاحب المقال دون توقيع)، «**ما هي الآثار التي تركتها احتفالات المولد النبوي في نفوس المســـلمين**»، جريدة الأمة، ع 126، س3، الثلاثاء 12 ربيع الثاني 1356 الموافق لـ 22 جوان 1937.

209. (صـــاحب المقال دون توقيع)، «**ما ينجم عن نشـــر التعليم الحر**»، جريدة الشـــهاب، ج1، مج 6، رمضان 1348 الموافق لفيفري 1930.

210. (صـــاحب المقال دون توقيع)، «**ماذا يريد المبشـــرون بالمســـلمين**»، جريدة الأمة، ع 161، س4، الثلاثاء 3 صفر 1357الموافق لـ 5 أفريل 1928.

211. (صـــاحب المقال دون توقيع)، «**محمومة تهذي حول المرأة الميزابية**»، جريدة الأمة، ع 44، س1، الثلاثاء 2 رجب 1354، الموافق لـ 1 أكتوبر 1935.

212. (صـــاحب المقال دون توقيع)، «**محمومة تهذي حول المرأة الميزابية**»، جريدة الأمة، ع 45، س1، الثلاثاء 9 رجب 1354، الموافق لـ 8اكتوبر 1935.

213. (صاحب المقال دون توقيع)، «**مسجد باريس أمسجد للإسلام أم محل للهو الليلي**»، جريدة الشهاب، ع 95، س2، الخميس 3 دي القعدة 1945 الموافق لـ 6 ماي 1927.

214. (صـــاحب المقال دون توقيع)، «**مؤتمرات المبشـــرين**»، جريدة وادي ميزاب، ع 84، س1، الجمعة 4 ذي الحجة 1346 الموافق لـ 25 ماي 1928.

215. (صـــاحب المقال دون توقيع)، «**نادي الترقي بالجزائر**»، جريدة الشـــهاب، ع 106، الخميس 21 محرم 1346 الموافق لـ 21 جويلية 1927.

216. (صـــاحب المقال دون توقيع)، «**نادي الســـعادة**»، جريدة المنتقد، ع 8، الخميس 03 محرم 1344 الموافق لـ 20 اوت 1925.

217. (صـــاحب المقال دون توقيع)، «**نادي صـــالح باي**»، جريدة المنتقد، ع 14، الخميس 12 ربيع الأول 1344 الموافق لـ 01 أكتوبر 1925.

218. (صـــاحب المقال دون توقيع)، «**نتائج الطوفان**»، جريدة وادي ميزاب، ع 65، س2، الجمعة 20 رجب 1346 الموافق لـ 13 جانفي 1928.

219. (صـــاحب المقال دون توقيع)، «**نحن والأخلاق**»، جريدة النور، ع73، س2، الثلاثاء 23 ذي القعدة 1351 الموافق لـ 21 مارس 1933.

220. (صاحب المقال دون توقيع)، «**نشاط الكشافة الإسلامية الجزائرية**»، جريدة المنار، ع 3، س1، الجمعة 27 رجب 1370 الموافق لـ 4 ماي 1951.

221. (صـــاحب المقال دون توقيع)، «**نظرة في التجارة**»، جريدة المغرب، ع 3، س 1، الثلاثاء 12 محرم 1349هـ الموافق لـ 10 جوان 1930م.

222. (صـــاحب المقال دون توقيع)، «**هل تريدون كنوز العز والغناء**»، جريدة المغرب، ع 36، س1، الخميس 22 شوال 1349 الموافق لـ 12 ماي 1936.

223. (صـاحب المقال دون توقيع)، «**يتقمصـون في تبشـيرهم بوادي ميزاب**»، جريدة وادي ميزاب، ع 76، الجمعة 8 شوال 1346 الموافق لـ 30 مارس 1928.

224. (صاحب المقال دون توقيع)، **احتجاج الجمعية الفرنسوية الإسلامية**، جريدة الفرقان، ع 4، الثلاثاء 29 جمادى الأولى 1357.

225. (صاحبة المقال دون توقيع)، «**المرأة الجزائرية الحديثة والكتابة في الصحف**»، جريدة البصائر، ع 139، مج3، س3، الجمعة 18 رمضان 1357 هـ الموافق لـ 11 نوفمبر 1937م.

226. (صاحب المقال دون توقيع) ، «**لا تقدم لأمة الجزائر المسلمة إلا بدينها الإسلامي**»، جريدة البصائر، ع 3، س1 ، الجمعة 22 شوال 1354، الموافق لـ 17 جانفي 1936.

227. إبراهيم عثمان زليخاء، «**حفلة افتتاح مدرسة عائشة الخاصة بالنساء في تلمسان**»، جريدة البصـائر، ع 192، مج5، س5، السـلسـلة الثانية، الاثنين 9 رمضـان 1371هـ، الموافق 2 جوان 1952.

228. ابن باديس عبد الحميد، «**افتتاحية ع**»، جريدة البصـائر، ع 1، مج1، س 1، الجمعة 1 شوال المبارك 1354 الموافق لـ 27 ديسمبر 1935.

229. ابن باديس عبد الحميد، «**الانتخابات وتمثيل الأمة**»، جريدة المنتقد، ع 16، 26 ربيع الأول 1344 هـ الموافق لـ 15 أكتوبر 1925.

230. ابن باديس عبد الحميد، «**الحرب الريفية**»، جريدة المنتقد، ع 1، الخميس 11 ذي الحجة 1343 الموافق لـ 02 جويلية 1925.

231. ابن باديس عبد الحميد، «**الحرب الريفية**»، جريدة المنتقد، ع 1، الخميس 11 ذي الحجة 1343هـ الموافق لـ 02 جويلية 1925م.

232. ابن باديس عبد الحميد، «**الدروس العلمية الإسلامية بقسنطينة**»، جريدة الصراط السوي، ع 4، س1، الاثنين 19 جمادى الثانية 1352 الموافق لـ 9 أكتوبر 1933.

233. ابن باديس عبد الحميد، «**الدروس العلمية**»، جريدة الصراط السوي، ع 4، س1، الاثنين 19 جمادى الثانية 1352 الموافق لـ 9 أكتوبر 1933.

234. ابن باديس عبد الحميد، «**أنكار العلماء المتقدمين على المدعين المبتدعين**»، جريدة السنة النبوية، ع 4، س1، الاثنين 6 محرم 1352 الموافق لـ 1 ماي 1933.

235. ابن باديس عبد الحميد، «**بيان لا لبس فيه**»، جريدة المنتقد، ع 13، الخميس 5 ربيع الأول 1344 الموافق لـ 24 سبتمبر 1925.

236. ابن باديس عبد الحميد، «**تعطيل السنة وإصدار الشريعة**»، جريدة الشريعة النبوية المحمدية، ع1، س1، الاثنين 24 ربيع الأول 1352هـ الموافق لـ 17 جويلية 1933م.

237. ابن باديس عبد الحميد، «**تليغراف الاحتجاج**»، جريدة الشريعة النبوية المحمدية، ع1، الاثنين 24 ربيع الأول 1352هـ الموافق لـ 17 جويلية 1933م.

238. ابن باديس عبد الحميد، «**حول النادي لا تفاهم بغير العربية**»، جريدة المنتقد، ع 9، الخميس 07 صفر 1344 الموافق لـ 27 أوت 1925.

239. ابن باديس عبد الحميد، «**زيارة القبور**»، جريدة الشهاب، ع 4، س1، الخميس 16 جمادى الأولى 1344 الموافق 3 ديسمبر 1925.

240. ابن باديس عبد الحميد، «**عند تصريح م. بانلوفي في البرلمان**»، جريدة المنتقد، ع 1، الخميس 11 ذي الحجة 1343 الموافق لـ 02 جويلية 1925.

241. ابن باديس عبد الحميد، «**كلمة عن الجامع الأخضر**»، جريدة الشهاب، ج4، مج 14، ربيع الثاني 1357 الموافق لـ جويلية 1938.

242. ابن باديس عبد الحميد، «**لا تجعلوا للحقير شأنا**»، جريدة المنتقد، ع 12، الخميس 28 صفر 1344 الموافق لـ 11 سبتمبر 1925م.

243. ابن باديس عبد الحميد، «**ملاحظاتي**»، جريدة المنتقد، ع 10، الخميس 14صفر1344 الموافق لـ 3 سبتمبر 1925، شركة العلا للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2015.

244. ابن باديس عبد الحميد، «**ملاحظاتي**»، جريدة المنتقد، ع 8، الخميس 08 محرم 1344 الموافق لـ 20 أوت 1925، شركة العلا للنشر والتوزيع، الجزائر،2015.

245. ابن باديس عبد الحميد، «**من الناس قوم**»، جريدة المنتقد، ع 01، خميس 11 ذي الحجة 1343 الموافق لـ 02 جويلية 1925.

246. ابن حفيظ موســـى، «**الكتاتيب القرآنية بين إدارة المعارف وآباء الأولاد**»، جريدة الصراط السوي، ع 4، س1، الاثنين 16 جمادى الثانية 1352 الموافق لـــ 9 أكتوبر 1933.

247. أبو العلاء، «**الأخلاق ودواعي نموها**»، جريدة الأمة، ع63، س2، الثلاثاء 24 ذي القعدة 1354 الموافق لـ 18 فيفري 1936.

248. أبو القاسم البيضاوي، «**حاربوا البطالة والتسول المحرم**»، جريدة البصائر، ع 172، س4، الجمعة 12 جمادى الأولى 1358 الموافق لـ 30جوان 1939.

249. أبو اليقظان، «**ألم يان للذين آمنوا أن تخشـــع قلوبهم**»، جريدة الأمة، ع 42، س1، الثلاثاء 18 جمادى الثانية 1354 الموافق لـ 17 سبتمبر 1935.

250. أبو اليقظان، «**أمات الرجال أم رفع القرآن**»، جريدة وادي ميزاب، س3، الجمعة 30 شعبان 1347، الموافق لـ 01 فيفري 1929.

251. أبو اليقظان، «**أين المفر**» ؟، جريدة وادي ميزاب، ع 25، س1، الجمعة 21 رمضـــان 1345هـ الموافق لـ 25 مارس 1927م.

252. أبو اليقظان، «**تجارتنا وتجارتهم**»، جريدة وادي ميزاب، ع 2، س1، الجمعة 23 ربيع الأول 1345هـ الموافق لـ 01 أكتوبر 1926م.

253. أبو اليقظان، «**تجارتنا وتجارتهم**»، جريدة وادي ميزاب، ع8، س1، الجمعة 03 جمادي الأول 1345هـ الموافق لـ 19 نوفمبر 1926م.

254. أبو اليقظان، «**حاجة الجزائر إلى مصرف أهلي**»، جريدة وادي ميزاب، ع89، الجمعة 10 محرم 1347هـ الموافق لـ 29 جوان 1928م.

255. أبو اليقظان، «**رأينا في التجنيس**»، جريدة وادي ميزاب، ع 70، س2، الجمعة 25 شعبان 1346 الموافق لـ 17 فيفري 1928.

256. أبو اليقظان، «**رواية مخزية يمثلها أبالسة القرن العشرين في وادي ميزاب**»، جريدة النور، ع 78، الثلاثاء 06 محرم 1352 الموافق لـ 02 ماي 1933.

257. أبو اليقظان، «**شعور الأمة نائم فماذا ينبهه**»، جريدة واد ميزاب، ع 42، المؤرخ في 1927/04/23، مطبعة شارع لا لير، الجزائر،1927.

258. أبو اليقظان، «**فرنسا والجزائر في ضيافة ميزاب**»، جريدة الأمة، ع 119، س3، الثلاثاء 15 صفر 1356 الموافق لـ 27 أفريل 1937.

259. أبو اليقظان، «**نظام النقد وبنوك الإصدار**»، جريدة وادي ميزاب، ع 1، الجمعة 23 ربيع الأول 1354هـ الموافق لـ 01 أكتوبر 1926م.

260. أبو خالد عيسى، «**الحجاب والسفور**»، جريدة البصائر، ع104، مج3، س3، الجمعة 16 محرم 1357هـ الموافق لـ 18 مارس 1938.

261. أبو عامر قاسم، «**نصيحة حب وعتاب إلى الشباب المسلم**»، جريدة الأمة، ع 74، س2، الثلاثاء 20 صفر 1355 الموافق لـ 12 ماي 1936.

262. أبو عامر قاسم، «**نصيحة حب وعتاب إلى الشباب المسلم**»، جريدة الأمة، ع 75، س2، الثلاثاء 27 صفر 1355 الموافق لـ 19 ماي 1936.

263. أبو كوشة حمزة، «**الأخلاق**»، جريدة البصائر، ع 3، س1، الجمعة 22 شوال 1354 الموافق لـ 17 جانفي 1936.

264. أبو كوشة حمزة، «**حجاب المرأة دين والمبالغة فيه عادة شريفة في الإسلام وقبله**»، جريدة البصائر، ع 57، مج2، س2، الجمعة 22 ذو الحجة 1355هـ الموافق ليوم 05 مارس 1937م.

265. أبو يعلى الزواوي، «**الأمية في أمتنا الجزائرية وقلة القراء**»، جريدة البصائر، ع25، السنة الثانية من السلسلة الثانية، الاثنين ربيع الثاني 1367 الموافق لـ 1 مارس 1948.

266. أبو يعلى الزواوي، «**حول المباهلة**»، جريدة الشهاب، ع 116، س3، الخميس 23 ربيع الأول 1346 الموافق لـ 20 اكتوبر1927.

267. إسماعيل العربي، «**نداء وبيان في سبيل الوحدة القومية**»، جريدة البصائر، ع 13، س1، الاثنين 26 ذي الحجة 1366 الموافق لـ 10 نوفمبر 1947.

268. الأمين عبد العزيز «**المرأة المسلمة وما نعتزم القيام به في حياتها الجديدة**»، جريدة المنار، ع 51، س3، الجمعة 26 ربيع الثاني 1373 الموافق لـ 01 جانفي 1954.

269. باعزيز بن عمر، «**الاستعمار والأدب**»، جريدة البصائر، ع 96، السنة الثالثة من السلسلة الثانية، الاثنين 7 صفر 1369 الموافق لـ 28 نوفمبر 1949.

270. باعزيز بن عمر، «**الاستعمار والأدب**»، جريدة البصائر، ع 98، السنة الثالثة من السلسلة الثانية، الاثنين 22 صفر 1349 الموافق لـ 12 ديسمبر 1949.

271. باعزيز بن عمر، «**التأمين الاجتماعي في الجزائر**»، جريدة البصائر، ع 77، السنة الثانية من السلسة الثانية، الاثنين 27 جمادي الثانية 1368 الموافق لـــ 25 أفريل 1949.

272. باعزيز بن عمر، «**الشتاء في الجزائر**»، جريدة البصائر، ع 66، السنة الثانية من السلسلة الثانية، الاثنين 9 ربيع الثاني 1368الموافق لـ 7 فيفري 1949.

273. باعزيز بن عمر، «**طابع رمضان الاجتماعي**»، جريدة البصائر، ع 85، مج2، السنة الثانية من السلسلة الثانية، الإثنين 08 رمضان 1368هالموافق لـ 04 جويلية 1949م.

274. باعزيز بن عمر، «**في مجتمعنا الجديد**»، جريدة البصائر، ع 295، السنة السابعة من السلسلة الثانية، الجمعة 07 ربيع الثاني 1374هـ الموافق لـ 03 ديسمبر 1954م.

275. باعزيز بن عمر، «**هل تريد البلدية الجزائرية أن تمنع التسول**»، جريدة البصائر، ع 82، السنة الثانية من السلسلة الثانية، الاثنين 9 شعبان 1368الموافق لـ 6جوان 1949.

276. بديع الزمان، «**نداء إلى التجار الميزابيين بالقطر الجزائري**»، جريدة النور، ع 54، الثلاثاء 24 جمادي الثانية 1351هـ الموافق لـ 25 أكتوبر 1932م.

277. البشير الإبراهيمي محمد، «**إحياء التعليم المسجدي**»، جريدة البصائر، ع 7، س2 من السلسلة الثانية، الجمعة 4 ذو القعدة 1366، الموافق لـ 19 سبتمبر1947.

278. البشير الإبراهيمي محمد، «**التعليم العربي والحكومة**»، جريدة البصائر، ع 68، س2، من السلسلة الثانية، الاثنين 23 ربيع الثاني 1368 الموافق لـ 21فيفري 1949.

279. البشير الإبراهيمي محمد، «**الشاب المسلم الجزائري**»، جريدة البصائر، ع6، السنة الأولى من السلسلة الثانية، الجمعة 28 شوال 1366 الموافق لـ 12 سبتمبر1947.

280. البشير الابراهيمي محمد، «**فصل الدين عن الحكومة**»، جريدة البصائر، ع 108، السنة الثالثة من السلسلة الثانية،3 جمادى الأولى 1369 الموافق لـ 20 فيفري 1950.

281. البشير الابراهيمي محمد، «**فصل الدين عن الحكومة**»، جريدة البصائر، ع 75، السنة الثانية من السلسلة الثانية، الاثنين 13 جمادى الثانية 1368 الموافق لـــــ 11 أفريل 1949.

282. البشير الإبراهيمي محمد، «**فصل الدين عن الحكومة**»، جريدة البصائر، ع 87، السنة الثانية من السلسلة الثانية، 22 رمضان 1368 الموافق لـ 18 جويلية 1949.

283. البشير الإبراهيمي محمد، «**لجنة الأهلة والأعياد الإسلامية**»، جريدة البصائر، ع 45، مج1، السنة الثانية من السلسلة الثانية، الاثنين 27 رمضان 1367 هـ الموافق لـ 02 أوت 1948.

284. البشير الإبراهيمي محمد، «**مدرسة دار الحديث**»، مجلة البصائر، ع 81، س4، مج4، الجمعة 12 رجب 1356، الموافق 17 سبتمبر 1937.

285. البشير الإبراهيمي محمد، «**من مشاكلنا الاجتماعية**»، جريدة البصائر، ع 6، السنة الأولى من السلسلة الثانية، الجمعة 27 شوال 1366 الموافق لـ 12 سبتمبر 1947.

286. البشير الإبراهيمي محمد، «**هلال رمضان**»، جريدة البصائر، ع 162، س4، السلسلة الثانية، الاثنين 28 رمضان 1370 هـ الموافق لـ 02 جويلية 1951.

287. البشير الإبراهيمي محمد، «**وحدة الصوم والإفطار**»، جريدة البصائر، ع84، مج2، السنة الثانية من السلسلة الثانية، الاثنين 24شعبان 1368، الموافق لـ 30جوان 1949.

288. البكري، «**اختلال التعليم الفرنسي ببلدة العطف**»، جريدة الأمة، ع 9، س1، الثلاثاء 5 شعبان 1353 الموافق لـ 13 نوفمبر 1934.

289. بلقاسم بن ارواق، «**الزردة رأس كل شر**»، جريدة البصائر، ع 61، س4، الجمعة 20 محرم 1356 الموافق لـ 2 أفريل 1937.

290. بن الصديق الحافظي الأزهري المولود، «**انتظروا هلال شعبان**»، جريدة الشهاب، ع 131، مج3، س3، الخميس 26رجب 1346 الموافق 19 جانفي 1928.

291. بن الصديق الحافظي الازهري المولود، «**تأسيس حزب ديني إصلاحي**»، جريدة الشهاب، ع 9، س1، الخميس 21 جمادى الثانية 1344 الموافق لـ 7 جانفي 1926.

292. بن الصديق الحافظي الأزهري المولود، «**تقدم الصحافة**»، جريدة المنتقد، ع 09، الخميس 07 صفر 1344 الموافق لـ 27 أوت 1925.

293. بن الصديق الحافظي الأزهري المولود، «**في عالم الصحافة**»، جريدة المنتقد، ع 4، الخميس 03 محرم 1343 الموافق لـ 23 جويلية 1925.

294. بن الصـــديق الحـافظي الأزهري المولود، «**كتـاب مفتوح إلى حضـــرات النواب المحترمين**»، جريدة المنتقد، ع 3، الخميس 11 ذي الحجة 1343 هـ الموافق لـــ 02 جويلية 1925.

295. بن باديس عبد الحميد، «**الزوايا وغاياتها**»، جريدة البصـائر، ع 148، س 4، الجمعة 22 ذي الحجة 1357 الموافق لـ 13 جانفي 1939.

296. بن باديس عبد الحميد، «**أيها الرســـميون اتقوا الله في الإســـلام والقرآن**»، جريدة البصائر، ع 146، س4، الجمعة 7 ذي القعدة 1358 الموافق لـ 30 ديسمبر 1937.

297. بن باديس عبد الحميد، «**رؤوس الطرقية يؤيدون قانون 8 مارس 1937م**»، جريدة البصائر، ع 163، س6، الجمعة 8 ربيع الأول 1358 الموافق لـ 28 أفريل 1939.

298. بن باديس عبد الحميد، «**شـيخ الإسـلام بتونس يقاوم السـنة ويؤيد البدعة**»، جريدة البصائر، ع 16، مج 3، الجمعة 2 صفر 1355 الموافق لـ 24 أفريل 1936.

299. بن بكير ســعيد، «**مرض الجدري وخصـائصـه**»، جريدة وادي ميزاب، ع 26، س1، الجمعة 28 رمضان 1345 الموافق لـ 1افريل 1927.

300. بن بلقاسـم أبو بكر، «**آخر سـهم مسـدد للقضـاء على النهضـة الجزائرية**»، جريدة البصائر، ع 108، س3، الجمعة 14 صفر 1357 الموافق لـ 15 أفريل 1938.

301. بن بلقاسم التبسـي العربي، «**ثبوت شـهر رمضـان**»، جريدة البصـائر، ع 190، السنة الخامسة من السلسلة الثانية، الإثنين 24 شعبان 1371 هـ الموافق لـ 19 ماي 1952.

302. بن حلوش مصـطفى، «**حجاب المرأة عادة لا دين**»، جريدة البصـائر، ع 53، مج2، س2، الجمعة 17 ذو القعدة 1355هـ، الموافق لـ 29 جانفي 1937م.

303. بن حلوش مصـطفى، «**ليلة 27 رمضـان**»، جريدة الشـهاب، ع11، مج 11، س1، قسنطينة ذي القعدة 1354هـ، الموافق فيفري 1936م.

304. بن حلوش مصـطفى، **زردة «بن جلول»**، جريدة البصـائر، ع 38، س3، الجمعة 23 رجب 1355 الموافق لـ 9 أكتوبر 1936.

305. بن ســـحنون أحمد، «**الكذب وخطره على المجتمع**»، جريدة البصـــائر، ع 46، س1، الجمعة 19 رمضان 1355 الموافق لـ 3 ديسمبر1936.

306. بن شـعبان مصـطفى، «**الحياة الجديدة**»، جريدة الشـهاب، ع 64، س 2، الخميس 20 ربيع الثاني 1345هـ الموافق لـ 28 أكتوبر 1926.

307. بن شـعبان مصـطفى، «**الحياة الجديدة**»، جريدة الشـهاب، ع 64، س2، الخميس 20 ربيع الثاني 1345 الموافق لـ 27 أكتوبر 1926.

308. بن شعبان مصطفى، «**نظرة في البدع**»، جريدة الشهاب، ع 4، مج 1، س1، الخميس 16 جمادي الأولى الموافق لـ 03 ديسمبر 1925.

309. بن شــعبان مصــطفى، «**نظرة في البدع**»، جريدة الشــهاب، ع4، س1، الخميس 16 جمادى الأولى 1344 الموافق لـ 3 سبتمبر 1925.

310. بن شــعبان مصــطفى، «**نقابات العمال**»، جريدة الشــهاب، ع 74، س2، الخميس 4 جمادى الثانية 1345الموافق لـ 9 ديسمبر 1926.

311. بن عابد الجيلالي محمد، «**تقويم الأخلاق**»، جريدة الشـهاب، ع 120، س3، الخميس 8 جمادى الأولى الموافق لـ 3نوفمبر 1927.

312. بن عبد السلام مكوار محمد، «**تهذيب الأخلاق**»، جريدة النور، ع77، الثلاثاء 29 ذي الحجة 1351، الموافق لـ 25 أفريل 1933.

313. بن علي القلي إسماعيل، «**الجامع الأخضر**»، جريدة البصائر، ع 92، س3، الجمعة 20 شوال 1356 الموافق 24 ديسمبر 1937.

314. بن عمر عبد الرحمن، «**الحياة الصـناعية والزراعية**»، جريدة وادي ميزاب، ع 64، س 2، الجمعة 13 رجب 1346هـ الموافق لـ 06 جانفي 1928م.

315. بن قدور عمر، «**جهل المرأة المســلمة**»، جريدة الفاروق، ع 33، الموافق لـــــ 23 نوفمبر1913، الجزائر، 1913.

316. بن محمد الجيلاني، «**مظاهر الكبر في صـغار النفوس**»، جريدة البصـائر، ع 143، س4، الجمعة 17 شوال 1357 الموافق لـ 9 ديسمبر 1938.

317. بورية محمود، «**نذور الأولياء هل يحل أكلها للعلماء**»، جريدة البصـائر، ع65، س4، الجمعة 18صفر 1356، الموافق 3 أفريل 1937.

318. بوزوزو محمود، «**الإنتـاج الفكري ونظـام الحكم**»، جريدة المنـار، ع3، س1، الجمعة 27 رجب 1370هـ الموافق لـ 04 ماي 1951.

319. بوكوشة حمزة، «**إعجاب المرء بنفسه**»، جريدة البصـائر، ع 298، السنة السابعة من السلسلة الثانية، الجمعة 2 رجب 1374 الموافق لـ 25 فيفري 1955.

320. بوكوشـة حمزة، «**أول مدرسـة عربية للمرأة المسـلمة**»، جريدة البصـائر، ع 191، مج 5، س5، السلسلة الثانية، الاثنين 2 رمضان 1371 الموافق 26 ماي 1952.

321. الجنان عبد الحفيظ، «**حفلة تدشين مدرسة حياة الشباب بميلة**»، جريدة البصـائر، ع 94، مج3، س2، 05 ذي القعدة 1356هـ الموافق لـ 07 جانفي 1938م.

322. الجيلالي بن محمد الاصـنامي، «**الغرور**»، جريدة البصـائر، ع102، س3، الجمعة 1 محرم 1357 الموافق لـ 4 مارس 1938.

323. الجيلالي عبد الرحمان، «**أخطار الخمر**»، جريدة الشـهاب، ج 7، مج 9، صـفر 1352 الموافق لجوان 1933.

324. حداد فارس، «**تأثير المرأة في الهيئة الاجتماعية**»، جريدة الشـــهاب، ع73، مج2، س2، الخميس 1 جمادي الثانية 1345هـ، الموافق لـ 6 ديسمبر 1926.

325. الحفناوي هالي، «**من أمراضنا الاجتماعية**»، جريدة البصائر، ع 88، السنة الثانية من السلسلة الثانية، الاثنين 29 رمضان 1368 الموافق لـ 25 جويلية 1949.

326. حيرش الجزائري عبد المجيد، «**حركة التعليم في هذه السنة بالجامع الأخضر**»، جريدة البصائر، ع 72، س2، الجمعة 16 ربيع الثانية 1356 الموافق لـ 25 جوان 1937.

327. خالدي محمد اللموشي التبسي، «**عبرة لمن إعتبر**»، جريدة المنتقد، ع8، الخميس 03 محرم 1344 الموافق 20 أوت 1925، دار العلا للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

328. خبشاش محمد الصالح، «**نكبات الأمة الجزائرية**»، جريدة المنتقد، ع 4، الخميس 03 محرم 1343 الموافق لـ 23 جويلية 1925م.

329. الدراجي فرحات، «**منطق الاستعمار**»، جريدة البصائر، ع19، السنة الثانية من السلسلة الثانية، الاثنين 29 صفر 1367 الموافق لـ 12 جانفي 1948.

330. رمضان محمد الصالح رمضان، «**تعليم المرأة**»، جريدة البصائر، ع 87، مج3، س3، الجمعة 15 رمضان 1356 الموافق لـ 19 نوفمبر 1937.

331. الزمراتي عبد الكبير، «**البغاء ومفاسده**»، جريدة البصائر، ع 21، س1، الجمعة 8 ربيع الأول 1355 الموافق لـ 29 ماي 1936.

332. سحنون أحمد، «**إصلاح المال**»، جريدة البصائر، ع 220، س5، 20 جمادى الثانية 1372هـ الموافق لـ 06 مارس 1953م.

333. السعيد الزاهري محمد، «**السنة عند النساء الجزائريات**»، جريدة السنة النبوية المحمدية، ع 1، الاثنين ذي الحجة 1351.

334. السعيد الزاهري محمد، «**ألف وسبعمائة مسلم يرتدون عن دينهم**»، جريدة الشريعة النبوية المحمدية، ع 2، الاثنين 01 ربيع الثاني 1352هـ الموافق لـ 24 جويلية 1933م.

335. السعيد الزاهري محمد، «**بواعثنا، عملنا، خطتنا، غايتنا**»، جريدة السنة النبوية المحمدية، ع1، س1، الإثنين 08 ذي الحجة 1351هـ الموافق لـ 01 مارس 1933م.

336. السعيد الزاهري محمد، «**زيارة سيدي عابد**»، جريدة الصراط السوي، ع 16، الاثنين 15 رمضان 1352 الموافق لـ 1 جانفي 1954.

337. سعيد الزاهري محمد، «**زيارة سيدي عابد**»، جريدة الصراط السوي، ع 6، س1، الاثنين 4 رجب 1352 الموافق لـ 23 أكتوبر 1933.

338. السعيد الزاهري محمد، «**زيارة سيدي عابد**»، جريدة الصراط السوي، ع 8، الاثنين 18 رجب 1352 الموافق لـ 06 نوفمبر 1933.

339. السعيد الزاهري محمد، «**مؤتمر رؤساء الطرق الإسلامية الجزائرية**»، جريدة الصراط السوي، ع 11، س1، الاثنين 9 شعبان 1352 الموافق لـ 27 نوفمبر 1933.

340. السعيد محمد، «**التربية المدرسية وأثرها في المجتمع**»، جريدة البصائر، ع 2، س1، الجمعة 10 شوال 1354 الموافق لـ 10 جانفي 1936.

341. الشرايبي عبد الهادي، «**حول تمسيح ألف وسبعمائة مسلم**»، جريدة النبراس، ع 4، س1، الجمعة 19 ربيع الثاني 1352 الموافق لـ 11 أوت 1933.

342. شيبان عبد الرحمان، «**مستقبل الأدب الجزائري**»، جريدة البصائر، ع 90، السنة الثانية من السلسلة الثانية، الاثنين 12 ذي القعدة 1368 الموافق لـ 5 سبتمبر 1949.

343. الطفيش إبراهيم، «**في جمعية تعاون الجاليات شمال إفريقيا**»، جريدة المنتقد، ع 9، الخميس 07 صفر 1344 الموافق لـ 27 أوت 1925.

344. عبد الرحمن، «**التنافس الممقوت**»، جريدة وادي ميزاب، ع 96، س1، الجمعة 29 صفر 1347هـ الموافق لـ 17 أوت 1928م.

345. العربي بن بلقاسم، «**الخلوة العليوية هل هي من الإسلام**»، جريدة الشهاب، ع 118، س3، الخميس 23 ربيع الأول 1346 الموافق لـ 20 اكتوبر 1927.

346. العقبي الطيب، «**الإسلام والتمدن العصري**»، جريدة السنة النبوية المحمدية، ع1، الإثنين 08 ذي الحجة 1351هـ الموافق لـ 03 أفريل 1933م.

347. العقبي الطيب، «**الدين والاجتماع**»، جريدة المنتقد، ع 6، الخميس 16 محرم 1344 الموافق لـ 05 أوت 1925.

348. العقبي الطيب، «**الدين والاجتماع**»، جريدة المنتقد، ع 6، الخميس 16 محرم 1344 الموافق لـ 06 جويلية 1925.

349. العقبي الطيب، «**جاء الحق وزهق الباطل**»، جريدة البصـــائر، ع 1، مج1، س1، الجمعة 1 شوال المبارك 1354 الموافق لـ 27 ديسمبر 1935.

350. العقبي الطيب، «**نحن والطرقيون**»، جريدة الشـــريعة النبوية المحمدية، ع 6، س1، الاثنين 29 ربيع الثاني 1352 الموافق لـ 21 أوت 1933.

351. علال الفاسـي محمد، «**حاجتنا إلى الأخلاق**»، جريدة الشـهاب، ع 92، س2، الخميس 12 شوال 1345 الموافق لـ 14 أفريل 1927.

352. عيســـى بن عبد الله، «**إلى العلم والاتحاد**»، جريدة الأمـة، ع2، س1، الثلاثاء 15 جمادى الثانية 1353 الموافق لـ 25سبتمبر 1934.

353. عيسـى بن محمد الدراجي، «**الشـباب باكورة الحياة**»، جريدة البصـائر، ع 16، س1، الجمعة 2 صفر 1355الموافق لـ 24 أفريل 1936.

354. فرانك كراين، «**الشـــجاعة**»، جريدة المنتقد، ع 3، الخميس 24 ذي الحجة 1343 الموافق لـ 16 جويلية 1925.

355. فضـيلة احمد، «**حق المرأة الجزائرية في النهضـة**»، جريدة المنار، ع 46، س3، 24 جويلية 1953.

356. فضـــيلة أحمد، «**حق المرأة الجزائرية في النهضـــة**»، جريدة المنار، ع 46، س3، الموافقة لـ 24 جويلية 1953.

357. قداش محفوظ، «**الكشـافة الإسـلامية الجزائرية**»، جريدة البصـائر، ع 134، السـنة الثالثة من السلسلة الثانية، الاثنين 1 ربيع الأول 1370 الموافق لـ 11 ديسمبر 1950.

358. القرصو فتيحة، «**حول تأسيس مدرسة عائشة بتلمسان**»، جريدة البصائر، ع 201، مج 5، س5، السلسلة الثانية، الاثنين 25 ذي الحجة 1371 الموافق 15 سبتمبر 1952.

359. القري محمد، «**العوائد تهدم الأخلاق**»، جريدة واد ميزاب، ع 18، س1، الجمعة 25 رجب 1345 الموافق لـ 28 جانفي 1927.

360. الكاملي، «**جمعية إصـلاح مضـار الطوفان**»، جريدة وادي ميزاب، ع91، الجمعة 24 محرم 1347هـ الموافق لـ 13 جويلية 1928.

361. لوي روبو، «**المسـألة الدينية الإسـلامية الجزائرية اقوال الصـحف فيها**»، جريدة الصراط السوي، ع 13، س1، الاثنين 23 شعبان 1352 الموافق لـ 11 ديسمبر 1933.

362. مبارك الميلي محمد، «**الشرك ومظاهره**»، جريدة البصـائر، ع 5، مج1، س1، الجمعة 06 ذي القعدة 1354هـ الموافق لـ 31 جانفي 1936م.

363. مبارك الميلي محمد، «**المصـلحون والمرجفون**»، جريدة المنتقد، ع 14، الخميس 12 ربيع الأول 1344 الموافق لـ 01 أكتوبر 1925.

364. مبارك الميلي محمد، «**المكتب الابتدائي العربي بقسـنطينة حالته الحاضـرة**»، جريدة الشهاب، ع 31، س1، الخميس 6 ذو القعدة 1344 الموافق لـ 17 جوان 1926.

365. مبارك الميلي محمد، «**الملوكية ضـمن الجمهورية**»، جريدة المنتقد، ع 3، الخميس 24 ذي الحجة 1343 الموافق لـ 16 جويلية 1925.

366. مبارك الميلي محمد، «**هذه جرائدكم تحتضـر**»، جريدة المنتقد، ع 18، الخميس 10 ربيع الثاني الموافق لـ 29 أكتوبر 1925.

367. المحامي شكري أباضة، «**رمضان**»، جريدة الشهاب، ع21، مج1، س1، الخميس 25 رمضان 1344هـ/ 08 أفريل 1926.

368. محمد بن الهادي عادل، «**المرأة الجزائرية**»، جريدة البصـائر، ع167، مج4، س4، الجمعة 6 ربيع الثاني 1358، الموافق 26 ماي 1939.

369. مفدي زكريا، «**حول جمعية إخوان الأدب**»، جريدة الأمة، ع 69، س2، الثلاثاء 15 محرم 1355 الموافق لـ 8 أفريل 1936.

370. المنجي سليم، «**جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بيان من اللجنة التحضيرية لمؤتمر طلبة شـمال إفريقيا السـادس**»، جريدة الأمة، ع 91، س2، الثلاثاء 5 رجب 1355 الموافق لـ 22 ديسمبر 1936.

371. منصـــور فهمي، «**الكرامة**»، جريدة المنتقد، ع 1، الخميس 11 ذي الحجة 1343هـ الموافق لـ 02 جويلية 1925.

372. النعيمي الشـــيخ، «**الفرق بين تلامذة المدارس الحرة وغيرهم**»، جريدة البصـــائر، ع 90، س2 من السلسلة الثانية، الاثنين 12 ذي القعدة 1368 الموافق لـــــ 5 سبتمبر 1949.

373. الهادي محمد الســنوســي الزاهري، «**الإحســاس والشــعور**»، جريدة المنتقد، ع 5، الخميس 11 محرم 1344 الموافق لـ 31 جويلية 1925.

374. الياجوري عبد القادر، «**رأيي في الكتب الدراسية**»، جريدة البصـائر، ع 90، س2 من السلسلة الثانية، الاثنين 12 ذي القعدة 1368 الموافق لـ 5 سبتمبر 1949.

375. اليحياوي الأخضـر هوام، «**ما مسـتقبل البنت الجزائرية**»، جريدة البصـائر، ع 162، مج4، س4، قسنطينة الجمعة 1 ربيع الأول 1358 الموافق لـ 21 أفريل 1939.

376. اليعلاوي يوسـف، «**المنكرات الاسـتعمارية بالبوادي القبائلية**»، جريدة البصـائر، ع 43، السنة الثانية من السلسلة الثانية، الاثنين 6 رمضـان 1367 الموافق 12 جويلية 1948.

الملتقـــــيات:

377. أعمال الملتقى الوطني، **الصـحافة الإصـلاحية بين المقومات الوطنية والواقع**، رئاسة نور الدين ثنيو، يوم 18 ماي 2014، تقديم وتنســيق عبد العزيز فيلالي، دار الهدى، الجزائر، 2015.

378. ملتقى مهرجان الصحافي الشيخ أبو اليقظان الحاج إبراهيم بن عيسى، تقديم وتنسيق محمد بن أحمد جهلان، نشر جمعية التراث، غرداية الجزائر، 2011.

رسائل الماجستير والدكتوراه:

379. خيري الرزقي، **القضـــايا الوطنية في صـــحافة الشـــيخ إبراهيم أبو اليقظان 1926-1938م**، أطروحة مقدمة لنيل شـــهادة الدكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصـــر، إشراف أحمد صـاري، كلية الآداب والحضـارة الإسـلامية، قسـم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر، السنة الجامعية 2017-2018.

380. خيري الرزقي، **المشرق العربي من خلال جريدة الأمة لأبي اليقظان 1933-1938م**، مذكرة لنيل شـهادة الماجسـتير في التاريخ الحديث والمعاصـر، إشـراف أحمد رضـوان، كلية العلوم الإنســـانية والاجتماعية، قســـم التاريخ، جامعة الجزائر 2، الســـنة الجامعية 2012-2013.

381. علامة صـليحة، **الوضـع الصـحي في مقاطعة الجزائر 1830-1930م**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، إشراف نصر الدين سعيدوني، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2000-2001.

382. قبايلي هواري، **مسـألة الحج في السـياسـة الاسـتعمارية الفرنسـية بالجزائر 1894-1962م**، رســـالة مكملة لنيل شـــهادة الدكتوراه، إشـــراف بوعلام بلقاســـم، كلية العلوم الإنسـانية والحضـارة الإسـلامية، قسـم التاريخ، جامعة وهران، السـنة الجامعية 2013-2014.

383. قريشـــي محمد، **الأوضـــاع الاجتماعية للشـــعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى 1945-1954م**، مذكرة مكملة لنيل شـهادة الماجسـتير في التاريخ الحديث والمعاصـر، إشـراف عمار بن سـلطان، قسـم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2001-2002.

384. محمد زاهي، **الأوقاف في الجزائر خلال الفترة الاسـتعمارية 1830-1870م**، أطروحة مقدمة لنيل شـهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصـر، إشـراف حنيفي هلايلي، جامعة الجيلالي ليابس، السنة الجامعية 2014-2015.

المصادر والمراجــع باللغات الأجنبية:

Ouvrages:

385. *Abd elhamid zouzou, Laures au temps de la France coloniale évolution politique économique et sociale 1837-1939, tome 1, éditions Houma, Alger, 2013.*

386. *Ali Merad, le Réformisme Musulman en Algérie de 1925 à 1940, Paris France, 1967.*

387. *Ben Yousef Benkhadda, les origines du 01 Novembre 1954, Edition. Dahleb, Alger, 1989.*

388. *Charles André Julien, L'Afrique du Nord en marche Nationalisme musulmane et Souveraineté française, Imprime a l'imprimerie d'Evreux Paris, 1972.*

389. *Djilali Sari, La dépossession des fellahs (1830-1962), Edition E.N.A.G, Alger, 2012.*

390. *Fatma zohra Guechi, La presse Al gerienne de langue Arabe (1946-1954), Editions E.N.A.G, Alger, 2013.*

391. *GUY Perville, Les étudiants Algériens de l'université Française 1882-1962, E.N.A.L, Alger 1983.*

392. *Ihddaden Zohir, Histoire de la presse indigène en Algérie, Enterprise Nationale de Livre Alger, 1983.*

393. *Jacques Carret, L'association des Oulémas d'Algérie, Edition Alem el afkar, Alger, 2008.*

394. *Kamel Bougeussa, Aux Sources du Nationalism, Edition Casbah, Alger, 2000.*

395. *Kateb Kamel, Européens Indigènes et juifs en Algérie (1830-1962), preface de Benjamin Stora, Imprimé en Algérie edition el Maarifa 2010.*

396. *Mahfoud Bennoune, De la colonisation au développement post indépendance (1830-1990), éditions I.A.I.G, Alger, 2009.*

397. *Mahfoud Kadache, I Émir Khaled documente et témoignages pour servir à I étude de nationalisme algérien office des publications universitaires, entreprise algérienne de presse, 1987.*

398. *Mahfoud Kadache, La Vie politique a Alger 1919-1939, E.N.A.L, Alger, 1970.*

399. *Malek Bennabi, La Lutte idéologique Dane Les pays colonises, Edition Samar, Alger, 2008.*

400. *Malek Bennabi, Mémoires Dun Témoin Du Siècle, Edition A.N.E.P, Alger,2006.*

401. *Mohamed Elyes Mesli, les origines de la cries Agricola in Algérie, éditions dahlab, Algérie.*

402. *Sambron Diane, Les femmes algériennes pendant la colonisation, casabh éditions, Alger, 2013.*

403. *Sylvie Thenault, Histoire de La Guerre D'indépendance Algérienne, Editions El maarifa, Alger, 2010.*

404. *Yahyaoui Mrabet Messaouda, société musulmane et Communautés Européennes dans L'Algérie du XXe siècle, (Réalités, Idéologies, Mythes et Stéréotypes), Impression et éditions houma, Algérie, 2010.*

Revues et Journaux:

405. *Ahmed Taleb Ibrahimi, Journal le jeune Musulman, Dar Al Charb Alislami, Algérie, 2000.*

406. *Ananou (p), « Les populations Rurales Musulmanes Du Sahel D'Alger », Revue Africaine, Série 97, 1953.*

407. *Boyer (P), « L'évolution Démographique des populations Musulmanes du Département D'Alger 1830-1866 », Revue Africaine, Série 98, 1954.*

408. *Clerier (J), « Pour Intégrer l'Afrique du nord dans la pensée française », Revue Africaine, Série 65, 1925.*

409. *Desparmet (J), « Ethnographie Traditionnelle de la Metidja le Calendrier Folklorique », Revue Africaine, Série 65, 1925.*

410. *G.H. Bousquet, « Les enfants Naturels Musulmans et L'état Civil A Alger », Revue Africaine, Série 93, 1949.*

411. *Larnaude (M), « La colonisation Urbaine en Algérie », Revue Africaine, Série 72, 1931.*

412. *Marcel Larnaude, « Déplacements des Travailleurs indigènes en Algérie », Revue Africaine, Série 79, 1936.*

413. *Mohamed al'amin alamoudi, « le maraboutisme aux abois », La défense, N°04, 14 Février 1934.*

414. *Remond. (M), « l'élargissement des Droits Politiques des Indigènes ses conséquences en Kabylie », Revue Africaine, Série 68, 1927.*

الفهارس

- فهرس الأعلام
- فهرس الأماكن
- فهرس المحتويات

فهرس الأعلام

-أ-

- ابن التهامي: 318، 383، 445، 459.
- ابن الحاج: 430، 431.
- ابن الحفاف: 412.
- ابن باديس: في اغلب صفحات المذكرة
- ابن جلول: 363، 411، 414، 419، 421، 444، 456.
- ابن خلاف: 433.
- ابن خلدون: 300، 308.
- ابن خوجة: 182، 219.
- ابن رحال: 318.
- ابن سالم: 58.
- ابن علي الشريف: 369.
- ابن قلفاط: 66.
- ابن موهوب: 169، 279، 328.
- أبو إسماعيل محمد: 154.
- أبو الحسن علي بن صالح: 154.
- أبو القاسم البيضاوي: 154.
- أبو القاسم الحفناوي: 60، 62، 63، 67، 317.
- أبو القاسم سعد الله: 48، 85، 348، 353، 442.
- أبو اليقظان: في اغلب صفحات المذكرة.
- أبو امرئ القيس الجيلالي: 154.
- أبو عامر قاسم: 187.
- أبو عبد الله بن محمد الصنهاجي: 307.
- أبو يعلى الزواوي: 215، 281، 362.
- أبي إسحاق إبراهيم: 140.
- أبي العباس الغبريني: 343.
- أبي حيان الأندلسي: 361.
- أحمد البدوي: 58، 61، 67.
- أحمد العيمش: 417.
- أحمد باي: 190.
- أحمد بن البشير:281.
- أحمد بوشمال: 114، 115، 127.
- أحمد توفيق المدني: 86، 96، 119، 137، 138، 198، 276، 345، 354، 388، 389، 405، 412، 452.
- أحمد حماني:136.
- أحمد شوقي: 339.
- أحمد يحياوي: 326.
- إدوارد غزلان: 57.
- أدولف كريميو: 32، 33، 37، 39، 71.
- أرنو: 63، 67.
- إسماعيل طوماس أربان: 70.
- ألبير سارو: 459.
- ألبير غريفي: 42.
- أليس لامازيير: 176.
- الإمام الخليلي: 154.
- آمان الله خان: 141.

– الأمير خالد: 97، 292، 383، 396، 399، 418، 426، 444، 445، 453، 456.
– الأمير عبد القادر: 58.
– الأمين العمودي: 130، 131، 387، 388، 422، 451.
– أندريه نوشي:44.
– أنور الشفري: 154.
– إيتيان: 66.
– أيدورد قوسلان: 78، 85.
– إيزابيل إيبروهارت: 79.
– البشير الإبراهيمي: 96، 133، 136، 137، 138، 139، 170، 188، 221، 234، 254، 281، 285، 290، 324، 326، 327، 330، 347، 355، 356، 358، 394، 408، 424، 463.
– التومي بوعلام: 336.
– الحاج السعيد: 329.
– الحاج الطيب: 417.
– الحاج بكير بن عمر: 154، 276.
– الخوري عبد الأحد الجرجي: 235.
– الدكتور الأخضري: 361، 433.
– الدكتور البشير عبد الوهاب: 430.
– الزواوي بن القشي: 115.
– السعيد بن احمد الزكري: 80.
– السلطان عبد الحميد الثاني: 95.
– السناتوس كونسيلت: 442.
– السيد بنونة: 345.
– الشيخ ابن أبي داود: 62.
– الشيخ أبو بكر: 431.
– الشيخ البغدادي: 281.
– الشيخ السعيد بن حافظ: 178.
– الشيخ بن رحال: 84.
– الشيخ بيوض إبراهيم: 145، 154، 156.
– الشيخ حسين بريهمات: 62، 66.
– الشيخ عبد الرحمان الثعالبي: 343، 345.
– الشيخ علي سعد الهاشمي: 417.
– الشيخ مبارك الميلي: 99، 101، 109، 133، 135، 145، 228، 281، 324، 330، 361، 388، 451.
– الشيخ محمد أرزقي بن ناصر:63.
– الشيخ أحمد البدوي: 58، 61، 67.
– الشيخ محمد الخضر الحسين: 59.
– الشيخ محمد القري: 148، 152.
– الشيخ محمد رضا: 59.
– الشيخ مصطفى القاسمي: 364، 365.
– الصادق دندان: 97، 131.
– بن جلول: 411، 414، 419، 421، 423، 433، 444، 456.
– الطاهر التجيني: 335، 336.
– الطاهر بن عاشور: 381.
– الطيب العقبي: 57، 96، 109، 112، 113، 124، 127، 131، 132، 134،

189، 190، 198، 281، 282، 324، 331، 333، 345، 355، 361، 363، 388.
– الطيب بن محمد زرقين: 329.
– لحبيب ثامر: 345.
– الطيب مرسلي: 66.
– العربي التبسي: 133، 137، 138، 324، 412.
– العربي بن بلقاسم التبسي: 107، 362.
– الفاضل بن عاشور: 365، 366.
– الكردينال لافيجري: 267، 363، 379، 453.
– المتنبي: 308.
– المرشال بيتان: 412.
– المفتي ابن كحول: 57، 85، 90، 419.
– المقراني: 27.
– المكي الشاذلي: 326.
– المكي بن باديس: 66، 148، 154.
– المولود الصديق الحافظي الأزهري: 103، 281، 322، 323، 440.

-ب-

– بارت: 240.
– باعزيز بن عمر: 118، 245.
– برانتكي: 318.
– بشارة الخوري: 154.
– بطرس فونطانا: 57، 60، 61، 80.
– بلقاسم بن التهامي: 315، 317، 318، 383، 445، 459.
– بن الحاج بكير بن أحمد: 154، 276.
– بن حبيلص: 329.
– بن عيون: 35.
– بورد: 144، 435، 436.
– بوعزيز بن قانة: 369.
– بوشامة: 316، 415.
– بوشمال أحمد: 90، 102، 110.
– بوطالب: 52.
– بول ايستورج: 415.
– بومالیط مسعود: 311.
– بوهلال: 323.
– بيجو: 25، 40، 76.
– بيرتون: 324.
– بيلتي:304.

-ت-

– تابي: 81.
– تسيكالاس: 212.
– تعمرت بن عيسى: 123.

-ج-

– جان ديرايو: 81.
– جان ميرانت: 114.
– جمال الدين الأفغاني: 84، 89، 132.
– جورج كليمنصو: 88.
– جورج كورينيليان: 76.

– جورج مارسه: 40.
– جورج كاترو: 280.
– جول فيري: 305، 416.
– جون جوريس: 48.
– جونار: 66، 80، 81.
– جيلالي الطالب:

-ح-

– حاج صالح: 83.
– حامد الأرقس: 418.
– حسين الهندي: 142.
– حمدان بن عبد الوهاب: 336
– حمزة بوكوشة: 145، 403.
– حمود شكيكين: 130.

-خ-

– خالدي محمد اللموشي: 168، 178.
– خليل قايد العيون: 77.

-د-

– دوتي: 453.
– دي سيلان: 67.
– دي غيدون: 68.
– دي منير فيل: 41.

-ر-

– رينيه: 158، 411، 421.
– راندون: 25، 298.
– ربيع الزناتي: 382، 383، 384، 445، 446، 448.
– رشيد رضا: 888888، 95، 118، 157، 160.
– روبير بروص: 191.

-س-

– سان كلو: 35
– سبنسر وليم: 217، 219.
– سعيد الزاهري: 104، 114، 124، 127، 155، 167، 229، 337، 341، 361، 364.
– سعيد بن مرزوق: 281.
– سعيد بوليفة: 453.
– سعيد عدون: 148، 155.
– سليمان الباروني: 155.
– بوعزيز بن قانة: 157.
– سليمان بن يحي بوجناح: 146.
– سليمان بنقي: 76.
– سيدي بومعزة: 277.
– سيدي عبد المؤمن: 277.
– سيدي فتح الله:277.

-ش-

– شارل روبير أجيرون: 285.
– شكيب أرسلان: 95، 118، 140، 155، 157، 408.

-ص-

– صالح أبو بكر: 319، 431.
– صالح العبدي: 194.

- صالح المهيدي: 345.
- صالح الونشي: 336.
- صالح بن يوسف: 345.

-ط-

- طه حسين: 142.
- طوماس: 58، 70.

-ع-

- عبد الحفيظ العلوي السكوري: 153، 398، 439، 464.
- عبد الحليم بن سماية: 60، 61، 80، 177، 181، 314، 390، 438.
- عبد الحي الكتاني: 365.
- عبد الخالق الطريس: 345، 347.
- عبد الرحمان الجيلالي: 242.
- عبد الرحمان بن عمر بكلي: 146، 148.
- عبد الرحمن الثعالبي: 343.
- عبد الرحمان شيبان: 136.
- عبد الرحمن الأخضري: 363.
- عبد الرزاق الأشرف: 281.
- عبد القادر المجاوي: 59، 66، 80، 339.
- عبد الكريم الخطابي: 101، 111.
- عبد الكريم الفكون: 361.
- عبد المجيد حيرش: 281.
- عبد الهادي الأبياري: 63.
- عبد الهادي الشرايبي: 149، 153.
- علال الفاسي: 345.
- علواني: 83.
- علي البهلوان: 345.
- علي الطنطاوي: .341
- علي العمالي: 281.
- علي دبابش: 424.
- علي عبد الرزاق: 142.
- عمار أوزقان: 138، 139.
- عمر الآغا: 336.
- عمر السمار: 76.
- عمر بن قدور: 79، 81، 85، 87، 88، 98، 121، 147، 168، 351، 359، 384، 438.
- عمر راسم: 56، 79، 84، 86، 89، 98، 359.

-غ-

- غلام الله محمد: 369.

-ف-

- ف. ديمونتي: 46.
- فاطمة الزهراء: 83.
- فاغنر: 200.
- فرحات عباس: 345، 346، 382، 410، 412، 421، 433، 444، 456.
- فكتور فيكي: 454.
- فوبيلار: 81.

– فيوليت: 98، 268، 297، 385، 395، 410، 411، 413، 426، 431، 345، 449، 463.
– فيكتور باروكان: 57، 66، 79.

-ق-

– قدور بن غبريط: 368، 369.
– قدور ساطور: 345.

-ك-

– كلوزيل: 25.
– كارد: 239، 240.
– كوتولي: 47.
– كورديارد: 233.

-ل-

– لافون: 233.
– لوبو: 369، 428.
– لوتو: 207.
– لوتي: 207.
– لومير سالس: 263.
– لويس برتران: 239.
– لويس تيرمان: 26، 66، 214.
– ليفني فلنسي: 262.

-م-

– مارسيل ادمونود نايجيلان: 209.
– ماسينيون: 454.
– مالك بن نبي: 138، 211، 212، 213، 238.
– مامي إسماعيل: 300، 329.
– محب الدين الخطيب: 118.
– محفوظ قداش: 336.
– محمد الأخضر الغساني الطرابلسي:154.
– محمد الطائع الكتاني: 148.
– محمد العيد آل خليفة: 113، 154، 198.
– محمد المازري الديسي: 62.
– محمد النخلي القرواني: 381، 444.
– محمد النمر الميلي: 418.
– محمد بريزن: 81.
– محمد بن أبي شنب: 80.
– محمد بن الحاج صالح الثميني: 140.
– محمد بن الدايج: 341.
– محمد بن صالح بن مهنة: 281.
– محمد البشير الإبراهمي: 167، 324، 326، 347، 355، 356، 368.
– محمد بن عابد الجيلالي: 189.
– محمد بن عباس القباج: 148.
– محمد قاضي: 369.
– محمد بن عيسى الجزائري: 61.
– محمد النخلي: 381، 344.
– محمد بن الساسي: 196.
– محمد بن مصطفى خوجة: 59، 177، 18888، 219.
– محمد بوراس: 333، 334، 335.
– محمد القروي: 152.

- محمد حسن الوزاني: 346.
- محمد حسن هيكل: 154.
- محمد الشريف: 138.
- محمد خير الدين: 133، 137، 412.
- محمد داودي عطاء الله: 154.
- محمد أعراب: 139.
- محمد صوالح: 315، 318.
- محمد عبد الهادي: 154.
- محمد عبده: 59، 83، 89، 93، 95.
- محمد عزالدين القلال: 88.
- محمد فريد: 55.
- محمود بورقيبة: 154.
- محمود بوزوزو: 336.
- محمود كحول: 57، 85، 90.
- مسيو لدولاب: 133.
- مصالي الحاج: 117، 154، 156، 346، 412، 414، 433.
- مصطفاوي محمد الفاسي: 322، 345.
- مصطفى الجيجلي: 327.
- مصطفى الصادق الرافعي: 154.
- مصطفى حافظ: 276.
- مصطفى كمال أتاتورك:241.
- مصطفى ولد عيسى: 317، 318.
- مفدي زكريا: 88888، 114، 154، 341، 346.
- منجي سليم: 345، 346.
- مورو: 233.
- موريس طوريز: 425.
- موريس فيوليت: 98، 268، 297، 385، 435، 449، 463.
- مولود بن موهوب: 279، 328.
- ميمون هدروق: 431.
- ميو: 132.

-ن-

- نابليون: 25، 70، 84، 318.

-و-

- وارني: 28.

فهرس الأماكن

-أ-

- إسبانيا:
- آسيا:
- إفريقيا: 66، 67، 72، 85، 93، 97، 101، 109، 119، 122، 126، 153، 232، 252، 256، 289، 319، 320، 344، 345، 346، 347، 348، 369، 377، 409، 412، 413، 436، 437، 453، 454، 456، 495، 519.
- آقبو: 62.
- الأزهر: 95، 275، 291، 378.
- الأستانة: 171.
- الأصنام: 353.
- الأغواط: 88، 330، 353، 360، 373، 377، 431.
- الألزاس: 34.
- الإنجليز: 368.
- إيطاليا: 34، 108، 109، 157، 244، 478، 479، 519.
- الجزائر: في اغلب صفحات المذكرة
- الجلفة: 373.
- الحجاز: 144، 367، 368، 372، 373.
- الحراش: 334، 337، 348.
- الرباط: 347.
- الزيتونة:
- الشرق الأدنى: 69، 99، 109، 119، 162، 175، 394، 401.
- القاهرة: 53، 60.
- القرارة: 154.
- القرويين: 60، 95، 274، 291، 305، 340.
- اللورين: 34.
- ألمانيا: 34، 36، 76، 365.
- المشرق العربي: 45، 52، 54، 59، 60، 79، 93، 95، 120، 126، 144، 281، 313، 320، 323، 324، 343، 346، 369، 390، 394، 419، 463.
- المغرب: 34، 35، 39، 55، 60، 61، 80، 81، 95، 101، 110، 120، 122، 133، 139، 140، 144، 145، 147، 148، 149، 153، 154، 156، 186، 196، 197، 214، 232، 274، 297، 300، 301، 313، 319، 320، 321، 340، 345، 346، 347، 348، 357، 365، 369، 373، 390، 394، 441، 454، 455، 46، 488، 489.
- الهند: 108.
- اليهود: 29، 32، 33، 34، 35، 36، 37، 39، 45، 57، 61، 156، 157، 193، 203، 247، 264، 384، 448، 482، 483، 490.

- أمريكا: 479، 519.
- أوروبا: 30، 109، 119، 148، 194، 292، 346، 396، 401، 490، 493.

-ب-

- باريس: 69، 70، 76، 112، 125، 191، 335، 369، 377، 419، 420، 428، 461.
- بجاية: 69، 172، 343.
- بريطانيا: 108.
- بسكرة: 102، 113، 154، 312.
- بغداد: 172.
- بليدة: 33، 243، 430.
- بني يزقن: 319.
- بوسعادة: 62.

-ت-

- تبسة: 197، 276، 301، 314، 331.
- تركيا: 87، 110، 208، 224.
- تلمسان: 35، 36، 46، 59، 84، 281، 299، 305، 316، 347، 369، 424.
- تونس: 34، 39، 56، 60، 95، 113، 132، 133، 141، 144، 156، 177، 196، 198، 274، 275، 281، 283، 291، 305، 326، 327، 340، 344، 346، 348، 365، 369، 390، 400، 464، 494.
- تيزي وزو: 214، 269.
- تيطوان: 60.

-ج-

- جيجل: 493.

-ح-

- حي سانت أوجين: 144.

-د-

- دمشق: 177، 178.

-ز-

- زاوية الهامل: 62.
- زاوية طولقة: 62.
- زاوية عبد الرحمان: 418.

-س-

- سطيف: 25، 27، 46، 69، 322.
- سكيكدة: 69، 261، 475، 476.
- سوريا: 140، 178.
- سوق أهراس: 69.
- سيدي بلعباس: 27، 201، 353.
- سيدي فرج: 53، 335، 337.

-ط-

- طرابلس: 109.
- طنجة: 60.
- طولقة: 62.

-ع-

- عمان: 144، 154.
- عنابة: 35، 76، 304، 418، 475، 476، 477.
- عين مليلة: 261.

-غ-

- غرداية: 154.، 319، 377.

-ف-

- فاس: 60، 152، 196، 345، 347.
- فرنسا: في اغلب صفحات المذكرة
- فلسطين: 140، 144، 368.

-ق-

- قبيلة أولاد عبد النور: 26.
- قبيلة أولاد يحي: 25.
- قبيلة لعلاونة: 26.
- قرية الديس: 62، 63.

قسنطينة: 27، 33، 34، 35، 43، 46، 47، 57، 60، 66، 69، 70، 97، 113، 114، 115، 127، 136، 154، 165، 177، 190، 191، 196، 207، 239، 251، 261، 262، 264، 267، 268، 269، 277، 283، 285، 301، 302، 305، 306، 316، 323، 329، 336، 337، 344، 352، 353، 365، 376، 382، 385، 414، 415، 420، 422،

فهـــرس المحتويات

شكر وعرفان
إهداء
قائمة المختصرات
مقدمة..... 02

الفصل التمهيدي

واقع المجتمع بالجزائر في ظل السياسة الاستعمارية الفرنسية (1830-1894م)

أولا- الاستيطان والمجتمع الأوروبي في الجزائر..... 25
1-السياسة الاستيطانية 25
1-1-مرحلة الاستيطان الرسمي..... 27
1-2-مرحلة الاستيطان الحر 28
2-تركيبة المجتمع الأوروبي واليهودي في الجزائر 30
2-1-تطور المجتمع اليهودي في الجزائر من خلال القوانين الاستعمارية..... 32
ثانياً-واقع المجتمع الجزائري والسياسة الاستعمارية 37
1- التطور الديمغرافي للمجتمع الجزائري في الحقبة الاستعمارية 37
2- الهجرة الداخلية وتفاقم البطالة..... 40
3- النخبة الجزائرية في ظل السياسة الاستعمارية والقضية الوطنية 48
3-1-أهم المحطات التي أثرت في النخبة الوطنية 52
ثالثاً- ظهور الصحافة في الجزائر (1830-1892م)..... 52
1- نشأتها 52

2- أهم روادها 58
2-1-محمد بن مصطفى بن خوجة (الكمال)..... 59
2-2-عبد القادر المجاوي 59
2-3-الشيخ عبد الحليم بن سماية..... 60
2-4-أبو القاسم محمد الحفناوي 62
3- التأييد المطلق للاحتلالـــ والرقابة الإعلامية..... 63
4- حرية الصحافة وبروز صحافة أحباب الأهالي..... 68

الفصل الأول

تاريخ الصحافة العربية المكتوبة بالجزائر (1893-1954م)

أولا- نشأة الصحافة العربية الجزائرية وبداية المقاومة القلمية (1893-1919م) 76
أ- طور الرعاية والانطلاق 1893-1914م..... 77
1-جريدة الحق العنابية 77
2-جريدة النصيح..... 78
3-جريدة الأخبار 79
4-جريدة المغرب 80
5- جريدة الهلالـــ 81
6-مجلة الإحياء..... 83
7- الحق الوهراني..... 84
8-جريدة كوكب إفريقيا 85
ب- طور القمع والصمود(1914-1918م) 85
1-مجلة الجزائر 86

2- جريدة الفاروق 87
3- جريدة البريد الجزائـــري 88
4- جريدة ذو الفقار 89
ت- طور النضج والمقاومة القلمية (1918-1919) 92
ثانيا- انتشار الصحافة الإصلاحية والسياسية (1919-1954م) 94
1-جريدة المنتقد 97
1-1-أهم روادها 99
1-2-اهتماماتها 100
1-2-1- الاهتمامات السياسية 100
1-2-2- الاهتمامات التهذيبية 102
1-3- موقف الإدارة الفرنسية من نشاط الجريدة 109
2-جريدة الإصلاح 112
3-جريدة الشهاب 1925-1939م 114
3-1-مناهج الشهاب ومجالات جهاده 121
4-جريدة السنة النبوية المحمدية 124
5-جريدة الشريعة النبوية المحمدية 126
6-جريدة الصراط السوـــي 129
7-جريدة الدفاع (***la défense***) 130
8-جريدة البصائر 132
9-جريدة الشاب المسلم (***Le jeune Musulman***) 1952-1954م 136
ثالثا- صحافة أبو اليقظان 1926-1938م 139
1-جريدة وادـــي ميزاب 140

2-جريدة ميزاب 144
3-جريدة المغرب 144
4-جريدة النور 147
5-جريدة البستان 149
6-جريدة النبراس 151
7-جريدة الأمة 153
7-1-أهم القضايا التي عالجتها هي 155
7-1-1- القضايا الاجتماعية 155
7-1-2- القضايا السياسية 156
7-1-3- القضايا العربية والإسلامية 156
7-1-4- القضايا الدولية 156
7-1-5- جريدة الامة والحركة الإصلاحية 157
7-1-6- قضايا الفكر والثقافة 157
7-2- أهداف الجريدة 158
8-جريدة الفرقان 159

الفصل الثاني

القضايا الاجتماعية للمجتمع الجزائري (1919-1954م)

أولا- قضايا المرأة الجزائرية والشباب 165
أ-قضايا المرأة الجزائرية 165
1-المرأة الجزائرية من خلال أقلام النخبة الوطنية 168

2-جهود ابن باديس في ترقية المرأة الجزائرية 170
3-سياسة الاستعمار في طمس عروبة وإسلام المرأة الجزائرية..... 178
4-مسألة الحجاب والسفور 180
ب-قضايا الشباب الجزائري..... 184
1-دعوة الشباب إلى الانخراط في الحركة الإصلاحية..... 185
2-دعوة الشباب إلى التخلق بالأخلاق الحميدة 187
3-دعوة الشباب إلى نبذ التقليد..... 190
ثانيا- الاحتفالات والمناسبات للمجتمع الجزائري..... 195
1-رمضان ومكانته الاجتماعية والدينية 195
2-خصوصية شهر رمضان وطابعه الاجتماعي..... 198
3-السياسة الاستعمارية تجاه المناسبات والأعياد الدينية 202
4-لجنة الأهلة والأعياد الإسلامية الكبيرة 206
5-الاحتفال بالمولد النبوي الشريف 209
6-الاحتفالات بالزواج وخصوصياته الاجتماعية 213
6-1-العادات والتقاليد الخاصة بالزواج..... 217
6-2-- الخطبة..... 217
6-3-- تقاليد وعادات حفل الزفاف 218
6-4-- تعدد الزوجات بين الأهالي 219
6-5-- زواج مبكر وفارق السن بين الزوجين..... 220
6-6-- عزوف الشباب عن الزواج..... 222
ثالثا- نماذج من الأمراض الاجتماعية التي عالجتها الصحف الإصلاحية..... 224
1-منكرات الأفراح والأعراس..... 224

2-آفة الغرور والكذب 225
3-زيارة الأضرحة والقبور..... 227
4-البغاء السرـــيـ والمنظم 232
5-المسكرات وآفة الانحراف 237
5-1-بعض القوانين المنظمة لإنتاج الخمور 243
رابعا- الأحوال المعيشية والصحية للجزائريين 224
1-المستوـــيـ المعيشي للسكان 244
2-مشكلة البطالة وظروف العمل..... 248
3-الوحدة والتكافل الاجتماعي 253
4-الوضع الصحي ـــيـ الجزائر 256
4-1-مرض الجدري 256
4-2-مرض الملاريا 258
4-3-مرض التيفوس..... 259
4-4-مرض الطاعون 260
4-5-مرض السل 262
4-6-بعض الأسباب المؤدية إلى انتشار الأمراض والأوبئة 264
4-7-المنظومة الصحية الاستعمارية بالجزائر 266

الفصل الثالث

القضايا الثقافية والدينية للمجتمع الجزائري (1919-1954م)

أولا- القضايا الثقافية 274
أ- التعليم في الجزائر من خلال الصحافة الإصلاحية 274

1-أنواعه..... 275
2-التعليم العربي الحر..... 275
3- التعليم المسجدـــي 276
4- دور الجامع الأخضر ـــفي التعليم المسجدـــي..... 279
5- التعليم المكتبي (المدرسي) 282
6- التعليم الفرنسي 291
7- التعليم المهني 296
ب-وسائله: (كتاتيب قرآنية، مساجد ومدارس حرة، المدارس النظامية الفرنسية) .. 299
1- الكتاتيب القرآنية 299
2- المساجد والمدارس الحرة 301
3- المدارس النظامية الفرنسية 303
3-1- المدرسة الابتدائية الفرنسية 303
3-2- المدرسة الابتدائية الملحقة 304
3-3- المدرسة الإسلامية الفرنسية 304
3-4- المدرسة العربية الفرنسية الابتدائية 305
3-5- المدارس الشرعية الفرنسية 305
ت-مناهجه ومقررات التدريس..... 306
1- المناهج الدراسية ـــفي المدارس الحرة 306
2- مقررات التدريس ـــفي المدارس الحرة والكتاتيب 308
3- مقررات التدريس ـــفي المدارس الفرنسية 309
4- موقف الإدارة الفرنسية من التعليم العربي ـــفي الجزائر 310
ج- تأسيس الجمعيات والنوادي الثقافية والفروع الكشفية 314

1- الجمعيات الثقافية 317
1-1- الجمعية الرشيدية 317
1-2- الجمعية التوفيقية 318
1-3- جمعيات وادي ميزاب 319
1-4- جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين 319
1-5- جمعية الشبيبة الإسلامية الجزائرية 321
1-6- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 322
1-7- جمعية الطلبة الجزائريين الزيتونيين بتونس 326
2- النوادي الثقافية 327
2-1- نادي صالح باي 327
2-2- نادي السعادة 329
2-3- النادي الإسلامي 330
2-4- نادي الترقي 330
3- الحركة الكشفية 333
4- النهضة الإعلامية والأدبية من خلال الصحف الإصلاحية 337
1- مناصرة الصحافة الوطنية وترقيتها 337
2- النهضة الأدبية 339
3- المطابع التأسيس والأهمية 343
4- المؤتمرات الطلابية 344
4-1- مؤتمرات جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين 344
ثانيا- القضايا الدينية 348
أ- الصحف الإصلاحية والوقف الإسلامي وحرية المعتقد 248

1- التنظيمات الإدارية الفرنسية للأوقاف الجزائرية 351

2- حرية الدين الإسلامي ومطلب فصل الدين عن الدولة 354

ب- الصحف الإصلاحية ومحاربة الطرقية 357

1-منهج الطرقية الموالية للاستعمار في العمل وأثره على المجتمع الجزائري 357

2- دور الصحف الإصلاحية في محاربة الطرقية والموظفين الرسميين 359

3- موقف الطرقية من السياسة الفرنسية والأحداث الكبرى في الجزائر 363

ت-ركب الحج الجزائرية من خلال الصحف الإصلاحية 367

1-الظروف العامة للحجاج الجزائريين 367

2-التأطير الإداري والقانوني لفريضة الحج 369

3-ظروف ووسائل النقل خلال موسم الحج 372

ج-محاربة الصحف الإصلاحية للتبشير والتنصير والتجنيس والفرنسة 374

1-محاربة التبشير والتنصير 374

2-محاربة الفرنسة 379

3- محاربة التجنيس 381

3-1-رأي بعض أعلام الحركة الإصلاحية في التجنيس 384

الفصل الرابع

القضايا السياسية من خلال الصحافة الإصلاحية فيما بين (1919-1954م)

أولاً-الصحافة الإصلاحية وقضايا الحركة الوطنية 1919-1954م 394

1-البوادر السياسية الأولى للحركة الإصلاحية من خلال الكتابات الصحفية 394

2-موقف الصحف الإصلاحية من السياسة 397
3-مكانة الوحدة الوطنية في كتابات الصحف الإصلاحية 402
4-علاقة الصحف الإصلاحية بالحركة الوطنية ومساندة زعمائها 409
4-1- مساندة الصحف الإصلاحية لزعماء الحركة الوطنية 415
5-المؤتمر الإسلامي وتداعياته على القضية الوطنية من خلال الصحف الإصلاحية 420
5-1-دوافع مشاركة القوى السياسية في المؤتمر 424
5-2-صدى المؤتمر في الصحف الوطنية والفرنسية 427
5-3-المؤتمر الإسلامي الثاني 1937م وتداعياته في الصحف الإصلاحية 430
ثانياً-موقف الصحف الإصلاحية من السياسية الاستعمارية الفرنسية في الجزائر ...434
1-مسألة قانون الأهالي وانعكاساته على الحياة العامة للجزائريين 434
2-مسألة التجنيد الإجباري 437
3-قضية التجنيس والاندماج 442
3-1- رأي بعض أعلام الحركة الإصلاحية في التجنيس..... 447
4-موقف الصحف الإصلاحية من النزعة البربرية في الجزائر 453
5-قضية الانتخابات والتمثيل النيابي للجزائريين وموقف والصحف الإصلاحية منها 456

الفصل الخامس

القضايا الاقتصادية من خلال الصحافة الإصلاحية فيما بين (1919-1954م)

أولا- القضايا الزراعية 467
1-حالة الزراعة في القطر الجزائري كما تناولته الصحف الإصلاحية 468

2-أنواع الإنتاج الزراعي بالجزائر 471
2-1-القمح 471
2-2-زراعة البقول والخضروات 474
3-المزروعات التحويلية النقدية 475
3-1-القطن 475
3-2-التبغ 477
3-3-الحلفاء 478
3-4-النخيل 479
4- دعوة الصحف الإصلاحية الجزائرية للاهتمام بخدمة الأرض 479
5- الجفاف والجوائح الطبيعة وركود النشاط الفلاحي 480
ثانياً- القضايا التجارية 482
1-النظم التجارية كما تناولتها الصحف الإصلاحية 484
2-الدعوة إلى تأسيس نقابات تجارية 489
3-التجارة الخارجية 490
3-1-الصادرات والواردات التجارية 491
4- دور الموانئ في تنشيط التجارة 493
5-الصادرات من المنتجات الفلاحية (الكروم والحمضيات) 495
5-1-الحمضيات 495
5-2-الكروم 496
ثالثاً- القضايا الصناعية 497
1-الصناعة الأهلية كما تناولتها الصحف الإصلاحية 497
2-مشاكل العمال الأهليين 498

3-أهم الأنشطة الصناعية 501
4-المشاريع الصناعية الكبرى 503
5-استخراج المواد الأولية 503
رابعاً- القضايا المالية 504
1-الدعوة لإنشاء مصرف أهلي 504
2-الدعوة إلى إيجاد عملة وطنية محلية ثابتة 505
3-الميزانية المالية للقطر الجزائري 507
4-المجلس المالي وسياسته تجاه الجزائر 510
أ-نظام الضرائب 512
1-أنواع الضرائب المفروضة على الجزائريين 513
1-1-**الضرائب الفرنسية المباشرة** 513
2-1-**الضرائب العربية** 514
3-1-**السياسة الاستعمارية تجاه الضرائب العربية** 515
ب-الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها على الجزائر 1929م 516
1-تداعيات الأزمة الاقتصادية على الجزائر 519
خاتمة 524
الملاحق 535
قائمة المصادر والمراجع 558
الفهارس
فهرس الأعلام 598
فهرس الأماكن 605
فهرس المحتويات 608

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز قضايا المجتمع من خلال الصحافة الإصلاحية فيما بين 1919-1954 والتي مثلت احدى مصادر كتابة التاريخ الوطني، من خلال التطرق إلى أهم القضايا الاجتماعية والتي تناولت موضوع المرأة الجزائرية في الفترة الاستعمارية، كما اهتمت بفئة الشباب، واعطت للأعياد والشعائر الدينية الإسلامية طابعها الشمولي وبعدها المغاربي لدحض الدعاية الفرنسية، كما تطرقت هذه الدراسة لأهم القضايا التي عانى منها المجتمع الجزائري، والتي مثلت الشق السلبي في حياتهم اليومية من خلال معالجتها لبعض الامراض الاجتماعية، كما أنها لم تهمل معالجة الأحوال المعيشية ومشكلة البطالة والوضع الصحي الذي فرضته السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر.

أما القضايا الثقافية والدينية فكانت من أهم ما عالجته هذه الصحف، كما دعت إلى إنشاء الجمعيات والنوادي والفروع الكشفية لما تكتسيه هذه المرافق من أهمية في الحياة العامة، وتطرقت أيضا إلى مسألة الأوقاف الإسلامية، كما اهتمت كذلك بالبوادر السياسية ومسألة القوانين الاستثنائية وانعكاساتها على الحياة العامة للجزائريين، ولم تغفل الصحف الإصلاحية مسألة محاربة التجنيس والفرنسة والبعثات التبشيرية، كما اهتمت بالأحداث الوطنية وكان لها موقف من النزعة البربرية في الجزائر ومن التمثيل النيابي وقضية الانتخابات.

لقد غطت هذه الدراسة فترة هامة وصعبة جدا مرت بها الجزائر، وهي فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى إلى غاية 1954م، أين تحولت سياستها في مجال الزراعة من التركيز على المنتوجات الغذائية إلى الزراعة التحويلية النقدية، وهذا ما عبرت عنه الصحف الاصلاحية في تلك الفترة، كما تناولت القضايا التجارية وتأسيس النقابات، وكتبت أيضا على أهم الأنشطة التي عرفتها الجزائر في هذا المجال، وأكدت على النهوض بقطاع البنوك للابتعاد عن المعاملات الربوية، كما تطرقت إلى مشاكل العمال الجزائريين وربطت الأوضاع العامة بالمنظومة المالية ودعت إلى انشاء مصرف أهلي، وإيجاد عملة وطنية ثابتة تحمي التجار الجزائريون من تقلبات العملة الفرنسية في السوق العالمية، كما تكلمت هذه الصحف الإصلاحية عن الميزانية العامة للجزائر وسياسة المجلس المالي تجاه متطلبات الجزائريين، وتحدثت كذلك على نظام الضرائب وتداعياته على الحياة العامة للأهالي، ولم تهمل هذه الصحف كل القضايا الاقتصادية المحلية وحتى الدولية مثل الازمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الجزائر.

Abstract : The study aims to highlight the issues of society through the reformist press between 1919-1954 that represented one of the sources of writing of national history, by addressing the most important social issues that dealt with the subject of Algerian women in the colonial period, as well as with youth. The study also discussed the most important issues that Algerian society has suffered, which represented the negative part of their daily lives by treating some social diseases. Nor has it neglected to address the living conditions, the unemployment problem and the health status imposed by the French colonial policy in Algeria.

As for the cultural and religious issues, they were one of the most important dealt with in these newspapers, and called for the establishment of associations and clubs, which are the branches of scouts because of the importance of these facilities in public life, and also addressed the issue of Islamic endowments. He also took care of political initiatives, the issue of exceptional laws and their reflections on the public life of Algerians, and the reformist newspapers did not neglect the issue of fighting naturalization, the transformation of Algerian society French and Christian missionaries, as well as the national events, and they were concerned with the Berber trend in Algeria, the parliamentary representation and the issue of elections.

The reformist press covered a very difficult and important period in which Algeria, the post-World War I period, passed through to 1954m, where its agriculture policy shifted from focusing on food products to cash-processing agriculture, as was expressed in the reformist press during that period. It also dealt with trade issues and the formation of *Workers' Unions*, and also wrote about the most important activities Algeria has known in this field, and emphasized the promotion of the banking sector to get away from the usurious transactions It also discussed the problems of Algerian workers, linked the general conditions to the financial system, called for the establishment of a national bank, and creating a stable national currency that protects Algerian traders from the fluctuations of the French currency in the international market, and these reformist newspapers spoke about Algeria's general budget and the fiscal Council policy toward the requirements of Algerians. She also spoke about the tax system and its effects on the public life of the people, and these newspapers did not neglect all the local and even international economic issues such as the international economic crisis and its reflections on Algeria